

بَيْتُكَ وَطَائِفُ

شَحْ

مِنْتَقَى خَيْطُ

مِنْ أَحَادِيثِ سَيِّدِ الْأَخْيَارِ
لِلْإِمَامِ مُحَمَّدِ الدِّينِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ

تَأْلِيفُ

الْإِمَامِ الشُّوكَانِيِّ

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الصَّنْعَانِيِّ

الْمَوْلُودُ بِصَنْعَاءَ سَنَةَ ١١٧٣ هـ وَالْمُتَوَفَّى بِهَا سَنَةَ ١٢٥٠ هـ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

الجزء الرابع

من إصدارات

مَنْعَةُ الشُّعُوبِ وَالْإِسْلَامِ وَالْأَوْقَافِ وَالْإِعْمَارِ وَالْأَشْيَاءِ

الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب صلاة الخوف

باب الأنواع المروية في صفتها

١ عن صالح بن خوات عن علي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم ذات الرقاع « أن الطائفة صفت معه وطائفة وجاء العدو فصلى بالتي معه ركعة ثم ثبت قائما فأتوا لانفسهم ثم انصرفوا وجاء العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته فأتوا لانفسهم فسلم بهم » رواه الجماعة إلا ابن ماجه . وفي رواية للجماعة عن صالح بن خوات عن سهل ابن أبي حنمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمثل هذه الصفة .

قوله « عن علي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم » قيل هو سهل بن أبي حنمة كما وقع في الرواية الأخرى . وقد أخرج البيهقي وابن منده في المعرفة الحديث عن صالح بن خوات عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيمكن أن يكون هو المبهم . قوله يوم « ذات الرقاع » هي غزوة نجد لتي بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم جمعاً من غطفان فتواقفوا ولم يكن بينهم قتال وصلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأصحابه صلاة الخوف وسميت ذات الرقاع لأنها نقبت أقدامهم فلفوا علي أرجلهم الخرق . وقيل ان ذلك المحل الذي غزوا اليه حجارة مختلفة الألوان كالرقاع المختلفة . والحديث يدل على أن من صفات صلاة الخوف أن يصلي الامام في الثانية بطائفة ركعة ثم ينتظر حتى يتموا لانفسهم ركعة ويذهبوا فيقوموا وجاء العدو ثم تأتي الطائفة الأخرى فيصلون معه الركعة الثانية ثم ينتظر حتى يتموا لانفسهم ركعة ويسلم بهم . وقد حكى في البحر أن هذه الصفة لصلاة الخوف قال بهما علي وابن عباس وابن مسعود وابن عمر وأبو هريرة وزيد بن ثابت وأبو موسى

وسهل بن أبي حنمة والهادي والقاسم والمؤيد بالله وأبو العباس . قال النووي وبها أخذ مالك والشافعي وأبو ثور وغيرهم انتهى . وقد أخذ بكل نوع من أنواع صلاة الخوف الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم طائفة من أهل العلم كما سيأتي . والحق الذي لا يحصى عنه أنها جائزة على كل نوع من الأنواع الثابتة وقد قال أحمد بن حنبل لأعلم في هذا الباب حديثاً إلا صحيحاً فلا وجه للأخذ ببعض ما صح دون بعض إذ لا شك أن الأخذ بأحدها فقط تحكم محض (وقد اختلف) في عدد الأنواع الواردة في صلاة الخوف فقال ابن القصار المالكي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاها في عشرة مواطن . وقال النووي أنه يبلغ مجموع أنواع صلاة الخوف ستة عشر وجهاً كلها جائزة . وقال الخطابي صلاة الخوف أنواع صلاها النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أيام مختلفة وأشكال متباينة يتحري في كلها ما هو أحوط للصلاة وأبلغ في الحراسة فهي على اختلاف صورها متفقة المعنى . وسرد ابن المنذر في صفتها ثمانية أوجه . وكذا ابن حبان وزاد تاسعاً . وقال ابن حزم صح فيها أربعة عشر وجهاً وينها في جزء مفرد . وقال ابن العربي جاء فيها روايات كثيرة أصحها ست عشرة رواية مختلفة ولم يبينها وقد بينها العراقي في شرح الترمذي وزاد وجهاً آخر فصارت سبعة عشر وجهاً . وقال في الهدى أصولها ست صفات وبلغها بعضهم أكثر . وهؤلاء كلما رأوا اختلاف الرواة في قصة جعلوا ذلك وجهاً فصارت سبعة عشر لكن يمكن أن تتداخل أفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإنما هو من اختلاف الرواة . قال الحافظ وهذا هو المتمد . وقال ابن العربي أيضاً صلاها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أربعاً وعشرين مرة . وقال أحمد ثبت في صلاة الخوف ستة أحاديث أو سبعة أيها فعل المرء جاز وما إلى ترجيح حديث سهل بن أبي حنمة وكذا رجحه الشافعي ولم يختار سحق شيئاً على شيء . وبه قال الطبري وغير واحد منهم ابن المنذر وقال النووي ومذهب العلماء كافة أن صلاة الخوف مشروعة اليوم كما كانت إلا أبا يوسف والمزني فقالا لا تشرع بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى . وقال بقولهما الحسن بن زياد والأول أي من أصحابه وإبراهيم بن عليه كافي الفتح واستدلوا بمفهوم قوله تعالى (وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة) وأجاب الجمهور عن ذلك بأن شرط كونه صلى الله عليه وآله وسلم فيهم إنما ورد لبيان الحكم لا لوجوده . والتقدير بين لهم بفعلك لكونه أوضح من القول كما قال ابن العربي وغيره . وقال ابن المنير

الشرط اذا خرج مخرج التعليم لا يكون له مفهوم كالخوف في قوله تعالى (ان تقصروا من الصلاة ان خفتم) وقال الطحاوي كان أبو يوسف قد قال مرة لا تصلي صلاة الخوف بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وزعم أن الناس إنما صلوها معه صلى الله عليه وآله وسلم لفضل الصلاة معه قال وهذا القول عندنا ليس بشيء انتهى وأيضاً الأصل تساوي الأمة في الأحكام المشروعة فلا يقبل التخصيص بقوم دون قوم إلا بدليل واحتج عليهم الجمهور بإجماع الصحابة على فعل هذه الصلاة بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » وعموم منطوق هذا الحديث مقدم على ذلك المفهوم . وقد اختلف في صلاة الخوف في الحضر فمنع من ذلك ابن الماجشون والمهادوية وأجازوه الباقر (احتج الأولون) بقوله تعالى (إذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة) ورد بما تقدم في أبواب صلاة المسافرين واحتجوا أيضاً بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعلها الا في سفر ورد بأن اعتبار السفر وصف طردى ليس بشرط ولا سبب والالزم ان لا يصلي الا عند الخوف من العدو الكافر . وأما الاحتجاج بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصليها يوم الخندق وفات عليه العصران وقضاها بعد المغرب ولو كانت جائزة في الحضر لفعلها فيجواب عنه بأن ذلك كان قبل نزول صلاة الخوف كما رواه النسائي وابن حبان والشافعي . وقد تقدم الكلام على هذا في باب الترتيب في قضاء الفوائت *

نوع آخر

١- وعن ابن عمر رضي الله عنه « قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف باحدى الطائفتين ركعة والطائفة الأخرى مواجهة للعدو ثم انصرفوا وقاموا في مقام أصحابهم مقبلين على العدو وجاء أولئك ثم صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ركعة ثم سلم ثم قضى هؤلاء ركعة وهؤلاء ركعة » متفق عليه *

الحديث فيه أن من صفة صلاة الخوف أن يصلي الامام بطائفة من الجيش

ركعة والطائفة الاخرى قائمة تجاه العدو ثم تنصرف الطائفة التي صلت معه الركعة وتقوم تجاه العدو وتأتي الطائفة الاخرى فتصلي معه ركعة ثم تقضى كل طائفة لنفسها ركعة . قال في الفتح وظاهر قوله « ثم قضى هؤلاء ركعة وهؤلاء ركعة » أنهم أتموا في حالة واحدة ويحتمل أنهم أتموا على التعاقب قال وهو الراجح من حيث المعنى والافضل تليزم تضييع الحراسة المطلوبة وافراد الامام وحده وبرجحه مارواه أبو داود من حديث ابن مسعود ولفظه « ثم سلم وقام هؤلاء أي الطائفة الثانية فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا ثم ذهبوا ورجع أولئك الى مقامهم فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا » قال وظاهره أن الطائفة الثانية والت بين ركعتيها ثم أتمت الطائفة الأولى بعدها . قال النووي وبهذا الحديث أخذ الأوزاعي وأشهب المالكي وهو جائز عند الشافعي . وقال في الفتح وبهذه الكيفية أخذ الحنفية وحكى هذه الكيفية في البحر عن محمد واحدي الروایتين عن أبي يوسف . واستدل بقوله طائفة على انه لا يشترط استواء الفريقين في العدد لكن لا بد أن تكون التي تحرس تحصل الثقة بها في ذلك . قال في الفتح والطائفة تطلق على القليل والكثير حتى على الواحد فلو كانوا ثلاثة ووقع لهم الخوف جاز لأحدهم أن يصلي بواحد ويحرس واحد ثم يصلي الآخر وهو أقل ما يتصور في صلاة الخوف جماعة انتهى . وقد رجح ابن عبد البر هذه الكيفية الواردة في حديث ابن عمر علي غيرها لقوة الاسناد ولموافقة الأصول في أن المأموم لا يتم صلاته قبل سلام امامه *

﴿ نوع آخر ﴾

﴿ ٣ ﴾ عن جابر رضي الله عنه قال « شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف فصنفنا صفين خلفه والعدو بيننا وبين القبلة فكبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكبرنا جميعا ثم ركع وركعنا جميعا ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعا ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه وقام الصف الآخر في نحر العدو فلما قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم السجود والصف الذي يليه انحدر الصف المؤخر بالسجود وقاموا ثم تقدم الصف المؤخر وتأخر الصف المقدم ثم ركع النبي صلى الله عليه وآله وسلم »

وسلم وركعنا جميعا ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعا ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه الذي كان مؤخرا في الركعة الأولى وقام الصف المؤخر في نحر العدو فلما قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم السجود بالصف الذي يليه انحدر الصف المؤخر بالسجود فسجدوا ثم سلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسلمنا جميعا » رواه أحمد ومسلم وابن ماجه . والنسائي * وعروى أحمد وأبو داود والنسائي هذه الصفة من حديث أبي عياش الزرقى وقال « فملاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرتين مرة بعسفان ومرة بارض بني سليم » *

الحديث الثانى رجال اسناده عند أبي داود والنسائي رجال الصحيح . وفي الحديثين أن صلاة الطائفتين مع الامام جميعا واشتراكم في الحراسة ومتابعته في جميع أركان الصلاة الا السجود فتسجد معه طائفة وتنتظر الأخرى حتى تفرغ الطائفة الأولى ثم تسجد واذا فرغوا من الركعة الأولى تقدمت الطائفة المتأخرة مكان الطائفة المتقدمة وتأخرت المتقدمة . قال النووي وبهذا الحديث قال الشافعى وابن أبى ليلى وأبو يوسف اذا كان العدو في جهة القبلة قال ويجوز عند الشافعى تقدم الصف الثانى وتأخر الأول كما فى رواية جابر ويجوز بقاؤهما على حالهما كما هو ظاهر حديث ابن عباس انتهى : قوله « مرة بعسفان » أشار البخارى الى أن صلاة جابر مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت بذات الرقاع كما سيأتى وبجمع بتعداد الواقعة وحضور جابر في الجميع *

نوع آخر

٥ عن جابر رضى الله عنه قال « كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذات الرقاع وأقيمت الصلاة فصلى بطائفة ركعتين ثم تأخروا وصلى بالطائفة الأخرى ركعتين فكان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أربع وللقوم ركعتان » متفق عليه . وللشافعى والنسائي عن الحسن عن جابر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بطائفة من أصحابه ركعتين ثم سلم ثم صلى بآخرين ركعتين ثم سلم » * وعن الحسن عن أبى بكره رضى الله عنه قال « صلى بنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة

الخوف فصلي ببعض أصحابه ركعتين ثم سلم ثم تأخروا وجاء الآخرون فكانوا في مقامهم فصلي بهم ركعتين ثم سلم فصار للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أربع ركعات وللقوم ركعتان ركعتان» رواه أحمد والنسائي وأبو داود وقال وكذلك رواه يحيى ابن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم. وكذلك قال سليمان الشكري عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم *
رواية الحسن عن جابر أخرجهما أيضا ابن خزيمة وروايته عن أبي بكر أخرجهما أيضا ابن حبان والحاكم والدارقطني وأعلها ابن القطان بأن أبا بكر أسلم بعد وقوع صلاة الخوف بمدة. قال الحافظ وهذه ليست بملة فانه يكون مرسل صحابي. وحديث جابر وأبي بكر يدلان على أن من صفات صلاة الخوف أن يصلي الامام بكل طائفة ركعتين فيكون مفترضا في ركعتين ومتفلا في ركعتين. قال النووي وبهذا قال الشافعي وحكوه عن الحسن البصري وادعى الطحاوي أنه منسوخ ولا تقبل دعواه إذ لا دليل لنسخه انتهى. وهكذا ادعى نسخ هذه الكيفية الامام المهدي في البحر فقال قلنا منسوخ أو في الحضر انتهى. والحامل له وللطحاوي على ذلك أنهما لا يقولان بصحة صلاة المفترض خلف المتنفل وقد قدمنا الاستدلال على صحة ذلك بما فيه كفاية. قال أبو داود في السنن وكذلك المغرب يكون للامام ست ركعات وللقوم ثلاث انتهى. وهو قياس صحيح *

نوع آخر

٧ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال «صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف عام غزوة نجد فقام إلى صلاة العصر فقامت معه طائفة وطائفة أخرى مقابل العدو وظهورهم إلى القبلة فكبر فكبروا جميعا الذين معه والذين مقابل العدو ثم ركع ركعة واحدة وركعت الطائفة التي معه ثم سجد فسجدت الطائفة التي تليه والآخرون قيام مقابل العدو ثم قام وقامت الطائفة التي معه فذهبوا إلى العدو فقابلوهم وأقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو فركعوا وسجدوا ورسول الله صلى

عليه وآله وسلم كما هو ثم قاموا فركع ركعة أخرى وركعوا معه وسجدوا وسجدوا معه
 ثم أقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو فركعوا وسجدوا ورسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم قاعد ومن معه ثم كان السلام فسلم وسلموا جميعا فكان لرسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم ركعتان ولكل طائفة ركعتان « رواه أحمد وأبو داود والنسائي ~~في~~ »
 الحديث سكت عنه أبو داود والمنذري ورجال اسناده ثقات عند أبي داود والنسائي
 وساقه أبو داود أيضا من طريق أخرى عن أبي هريرة وفي اسناده محمد بن اسحق وفيه
 مقال مشهور اذا لم يصرح بالتحديث وقد عنعن ههنا ~~في~~ (والحديث) فيه أن من صفة صلاة
 الخوف أن تدخل الطائفتان مع الامام في الصلاة جميعا ثم تقوم إحدى الطائفتين بإزاء العدو
 وتصلي معه إحدى الطائفتين ركعة ثم يذهبون فيقومون في وجاه العدو ثم تأتي الطائفة
 الأخرى فتصلي لنفسها ركعة والامام قائم ثم يصلي بهم الركعة التي بقيت معه ثم تأتي
 الطائفة القائمة في وجاه العدو فيصلون لأنفسهم ركعة والامام قاعد ثم يسلم الامام
 ويسلمون جميعا . وقد روي أبو داود في سننه عن عائشة في هذه القصة أنها قالت
 « كبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكبرت الطائفة الذين صفوا معه ثم ركع
 فركعوا ثم سجد فسجدوا ثم رفع فرفعوا ثم مكث رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم جالسا ثم سجدوا هم لأنفسهم الثانية ثم قاموا ففكصوا على أعقابهم يمشون
 القمقري حتى قاموا من ورائهم وجاءت الطائفة الأخرى فقاموا فكبروا ثم ركعوا
 لأنفسهم ثم سجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسجدوا معه ثم قام رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم وسجدوا لأنفسهم الثانية ثم قامت الطائفتان جميعا
 فصلوا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فركع فركعوا ثم سجد فسجدوا
 جميعا ثم عاد فسجد الثانية وسجدوا معه سريعا كاسرع الاسراع ثم سلم رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم وسلموا فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد
 شاركه الناس في الصلاة كلها « وفي إسناده أيضا محمد بن اسحق ولكنه صرح
 بالتحديث وهذه الصفة ينبغي أن تكون صفة ثانية من صفات صلاة الخوف غير
 الصفة التي في حديث أبي هريرة لخالفها لها في هيات كثيرة »

نوع آخر

٨ عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى بذئ قرء فصاف الناس خلفه صفين صفا خلفه وصفا موازي العد وفصل بالذين خلفه ركعة ثم انصرف هؤلاء الى مكان هؤلاء وجاء أولئك فصل بهم ركعة ولم يقضوا ركعة » رواه النسائي * ٩ وعن ثعلبة بن زهدم رضي الله عنه قال « كنا مع سعيد بن العاص بطبرستان فقال أيكم صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف فقال حذيفة أنا فصلى بهؤلاء ركعة وبهؤلاء ركعة ولم يقضوا » رواه أبوداود والنسائي . وروي النسائي بإسناده عن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل صلاة حذيفة كذا قال * ١٠ وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال « فرض الله الصلاة على نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم في الحضر أربعا وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة » رواه أحمد ومسلم وأبوداود والنسائي *

حديث ابن عباس الأول ساقه النسائي بإسناد رجاله ثقات وقد احتج به الحافظ في الفتح ولم يتكلم عليه . وقال الشافعي لا يثبت واعترض عليه الحافظ بأنه قد صححه ابن حبان وغيره . وحديث ثعلبة بن زهدم سكت عنه أبوداود والمنذري والحافظ في التلخيص ورجال إسناده رجال الصحيح . وحديث زيد بن ثابت أخرجه أيضا أبو داود وابن حبان ويشهد للجميع حديث ابن عباس المذكور وفي الباب عن جابر عند النسائي . وعن ابن عمر عند البزار بإسناد ضعيف قال قال صلى الله عليه وآله وسلم « صلاة الخوف ركعة على أي وجه كان » وأحاديث الباب تدل على أن من صفة صلاة الخوف الاختصار على ركعة لكل طائفة قال في الفتح وبالاختصار على ركعة واحدة في الخوف يقول الثوري وإسحاق ومن تبعهما وقال به أبو هريرة وأبو موسى الأشعري وغير واحد من التابعين ومنهم من قيد بشدة الخوف وقال الجمهور قصر الخوف قصر هيئة لا قصر عدد وتأولوا هذه الأحاديث بأن المراد بها ركعة مع الإمام وليس فيها نفي الثانية ويرد ذلك قوله في حديث ابن عباس « ولم يقضوا ركعة » وكذا قوله في حديث حذيفة « ولم يقضوا »

وكذا قوله في حديث ابن عباس الثاني « وفي الخوف ركعة » وأما تأويلهم قوله لم يقصوا بأن المراد منه لم يعيدوا الصلاة بعد الأمان فبعد جداً **(فائدة)** رفع الإجماع على أن صلاة المغرب لا يدخلها قصر ووقع الخلاف هل الأولى أن يصلي الإمام بالطائفة الأولى ثمثنتين والثانية واحدة أو العكس فذهب إلى الأول أبو حنيفة وأصحابه والشافعي في أحد قوليهِ والقاسمية وإلى الثاني الناصر والشافعي في أحد قوليهِ قال في الفتح لم يقع في شيء من الأحاديث المروية في صلاة الخوف تعرض لكيفية صلاة المغرب انتهى . وقد أخرج البيهقي عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً عليه السلام صلى المغرب صلاة الخوف ليلة الهرير انتهى . وروى أنه صلى بالطائفة الأولى ركعة وبالثانية ركعتين قال الشافعي وحفظ عن علي عليه السلام أنه صلى صلاة الخوف ليلة الهرير كما روى صالح بن خوات عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد تقدمت رواية صالح وروى في البحر عن علي عليه السلام أنه صلى بالطائفة الأولى ركعتين قال وهو توقيف . واحتج لاهل القول الثاني بفعل علي وأجاب عنه بأن الرواية الأولى أرجح وحكي عن الشافعي التخيير قال وفي الأفضل وجهان أحدهما ركعتان بالأولى واستدل به بفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليس للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل في صلاة المغرب ولا قول كما عرفت *

باب الصلاة في شدة الخوف بالإيماء وهل يجوز تأخيرها أم لا

١ **عن ابن عمر رضي الله عنه** « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصف صلاة الخوف وقال فإن كان خوف أشد من ذلك فرجالاً وركبانا » رواه ابن ماجه .
٢ **وعن عبد الله بن أنيس رضي الله عنه** قال « بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى خالد بن سفيان الهذلي وكان نحو عرفة وعرفات فقال اذهب فاقتله قال فرأيت أنه قد حضرت صلاة العصر فقلت إني لاخاف أن يكون بيني وبينه ما يؤخر الصلاة فانطلقت أمشي وأنا أصلي أو ميماء نحوهم فلما دنوت منه قال لي من أنت قلت رجل من العرب بلغني أنك تجمع لهذا الرجل فجئت في ذلك فقال إني لفي ذلك فمشيت معه ساعة حتى إذا أمكنني علوته بسيفي حتى برد » رواه أحمد وأبو داود **•**

حديث ابن عمر هو في البخاري في تفسير سورة البقرة بلفظ «فان كان خوف أشد من ذلك صلوا رجلا قياما علي أقدامهم أو ركبا ناما مستقبلي القبلة وغير مستقبليها» قال مالك قال نافع لا أري عبد الله بن عمر ذكر ذلك الا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في مسلم من قول ابن عمر بنحو ذلك وزواه ابن خزيمة من حديث مالك بلا شك ورواه البيهقي عن حديث موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر جزما قال النووي في شرح المذهب هو بيان حكم من أحكام صلاة الخوف لا تفسير للآية وحديث عبد الله بن أنيس سكت عنه أبو داود والمنذري وحسن اسناده الحافظ في الفتح **والحديثان** استدلالا بهما على جواز الصلاة عند شدة الخوف بالإيماء ولكنه لا يتم الاستدلال على ذلك بحديث عبد الله بن أنيس الاعلى فرض أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرره على ذلك والا فهو فعل صحابي لا حجة فيه . قال ابن المنذر كل من أحفظ عنه العلم يقول إن المطلوب يصلى على دابته يومئذ إيماء وان كان طالبا نزل فصلى بالأرض قال الشافعي الا أن ينقطع عن أصحابه فيخاف عود المطلوب عليه فيجزئه ذلك وعرف بهذا ان الطالب فيه التفصيل بخلاف المطلوب ووجه الفرق أن شدة الخوف في المطلوب ظاهرة لتحقق السبب المقتضي لها . وأما الطالب فلا يخاف استيلاء العدو عليه وإنما يخاف أن يفوته العدو . قال في الفتح وما نقله ابن المنذر متعقب بكلام الأوزاعي فإنه قيده بشدة الخوف ولم يستثن طالبا من مطلوب وبه قال ابن حبيب من المالكية وذكر أبو اسحاق الفزاري في كتاب السنن له عن الأوزاعي انه قال اذا خاف الطالبون ان نزلوا الأرض فوث العدو صلوا حيث وجهوا على كل حال والظاهر ان مرجع هذا الخلاف الى الخوف المذكور في الآية فمن قيده بالخوف على النفس والمال من العدو وفرق بين الطالب والمطلوب ومن جعله أعم من ذلك لم يفرق بينهما وجوز الصلاة المذكورة للراجل والراكب عند حصول أى خوف *

٣ وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال « نادى فينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم اصرف عن الاحزاب أن لا يصلين أحد العصر الا في بني قريظة فتخوف ناس فوت الوقت فصلوا دون بني قريظة وقال آخرون لانصلي الا حيث أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان فاتنا الوقت قال فاعنف واحدا

من الفريقين « رواه مسلم * وفي لفظ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما رجع من الأحزاب قال لا يصلين أحد العصر الا في بني قريظة فأدرك بعضهم العصر في الطريق فقال بعضهم لا نصلي حتى نأتيها وقال بعضهم بل نصلي لم يرد ذلك منا فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يعنف واحدا منهم » رواه البخاري رحمه الله *

قوله « لا يصلين أحد العصر » في رواية لمسلم عن عبد الله محمد بن اسماء شيخ البخاري في هذا الحديث الظاهر. وقد بين في الفتح في كتاب المغازي ماهو الصواب. قوله « فاعنف واحدا » فيه دلائل علي أن كل مجتهد مصيب (والحديث) استدل به البخاري وغيره على جواز الصلاة بالإيماء وحال الركوب. قال ابن بطال لو وجد في بعض طرق الحديث أن الذين صلوا في الطريق صلوا ركبانا لكان بيننا في الاستدلال وإن لم يوجد ذلك فالاستدلال يكون بالقياس يعني أنه كما ساغ لأولئك أن يؤخروا الصلاة عن وقتها المفترض كذلك يسوغ للطلاب ترك أتمام الأركان والانتقال إلى الإيماء. قال ابن المنير والأيمن عندي أن وجه الاستدلال من جهة أن الاستعجال المأمور به يقتضي ترك الصلاة أصلا كما جري لبعضهم أو الصلاة على الدواب كما وقع لآخرين لأن النزول يتنافى مقصود الجد في الوصول فالأولون بنوا على أن النزول معصية بمعارضته للأمر الخاص بالأسراع وكان تأخيرهم لها لوجود المعارض والآخرين جمعوا بين دليلي وجوب الأسراع ووجوب الصلاة في وقتها فصلوا ركبانا فلو فرضنا أنهم نزلوا لكان ذلك مضادة للأمر بالأسراع وهو لا يظن بهم لما فيه من المخالفة وهذا الذي حاوله ابن المنير قد أشار إليه ابن بطال بقوله لو وجد في بعض طرق الحديث إلى آخره فلم يستحسن الجزم في النقل بالاحتمال. وأما قوله لا يظن بهم المخالفة فمعتزض بمثله بأن يقال لا يظن بهم المخالفة بتغيير هيئة الصلاة بغير توقيف. وقال الحافظ والأولى ما قال ابن المرباط ووافقه الزين ابن المنير أن وجه الاستدلال منه بطريق الأولوية لأن الذين أخرروا الصلاة حتى وصلوا إلى بني قريظة لم يعنفوا مع كونهم فوتوا الوقت وصلاة من لا يفوت الوقت بالإيماء أو كيفما يمكن أولى من تأخير الصلاة حتى يخرج وقتها *

﴿ باب النداء لها وصفها ﴾

١ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال « لما كسفت الشمس على عهد النبي صلى
الله عليه وآله وسلم نودي أن الصلاة جامعة فركع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ركعتين في سجدة ثم قام فركع ركعتين في سجدة ثم جلى عن الشمس قالت عائشة
ما ركعت ركوعاً قط ولا سجدت سجوداً قط كان أطول منه » * ٢ وعن عائشة رضي
الله عنها قالت « خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبعث
بهذا الصلاة جامعة فقال فصلى أربع ركعات في ركعتين وأربع سجرات » * ٣ وعن
عائشة رضي الله تعالى عنها قالت « خسفت الشمس في حياة رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى المسجد فقام فكبر
وصف الناس وراءه فاقرأ قراءة طويلة ثم كبر فركع ركوعاً طويلاً هو أدنى من
القراءة الأولى ثم رفع رأسه فقال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ثم قام فاقرأ
قراءة طويلة هي أدنى من القراءة الأولى ثم كبر فركع ركوعاً وهو أدنى من الركوع
الأول ثم قال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ثم سجد ثم فعل في الركعة الأخرى
مثل ذلك حتى استكمل أربع ركعات وأربع سجرات وانجلمت الشمس قبل أن
ينصرف ثم قام فخطب الناس فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال ان الشمس والقمر
آيتان من آيات الله عز وجل لا ينخسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتموهما
فافزعوا إلى الصلاة » ☆ ٤ وعن ابن عباس رضي الله عنهما « قال خسفت الشمس
فصلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ثم ركع
ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ثم سجد ثم قام قياماً طويلاً وهو دون
القيام الأول ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ثم رفع قياماً طويلاً
طويلاً وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول

ثم سجد ثم انصرف وقد تجلت الشمس فقال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فاذا رأيتم ذلك فاذكروا الله متفق علي هذه الأحاديث * .

قوله « لما كسفت الشمس » الكسوف لغة التغير الى سواد ومنه كسف في وجهه وكسفت الشمس اسودت وذهب شعاعها . قال في الفتح والمشهور في استعمال الفقهاء أن الكسوف للشمس والخسوف للقمر واختاره ثعلب وذكر الجوهري أنه أنصح وقيل يتعين ذلك . وحكي عياض عن بعضهم عكسه وغلطه لثبوته بالخاء في القمر في القرآن . وقيل يقال بهما في كل منهما وبه جاءت الأحاديث . قال الحافظ ولا شك أن مدلول الكسوف لغة غير مدلول الخسوف لأن الكسوف التغير الى سواد والخسوف النقصان أو الذل قال ولا يلزم من ذلك أنهما مترادفان . وقيل بالكاف في الابتداء وبالخاء في الانتهاء . وقيل بالكاف لذهاب جميع الضوء وبالخاء لبعضه . وقيل بالخاء لذهاب كل اللون وبالكاف لتغيره انتهى . وقد روي عن عروة انه قال لا تقولوا كسفت الشمس ولكن قولوا خسفت قال في الفتح وهذا موقوف صحيح رواه سعيد بن منصور عنه . وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى عنه لكن الأحاديث الصحيحة المذكورة في الباب وغيرها ترد ذلك : قوله « ركعتين في سجدة » المراد بالسجدة هنا الركعة بهامها وبالركعتين الركوعان وهو موافق لرواي عائشة وابن عباس . قوله « قالت عائشة » الراوي لذلك عنها هو أبو سلمة ويحتمل أن يكون عبد الله بن عمرو فيكون من رواية صحابي عن صحابية . قال في الفتح وهم من زعم أنه معلق فقد أخرجه مسلم وابن خزيمة وغيرهما من رواية أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو وفيه قول عائشة هذا . قوله « ما ركعت » الخ ذكر الركوع لمسلم والبخاري اقتصر على ذكر السجود وقد ثبت طول الركوع والسجود في الكسوف في أحاديث كثيرة . منها المذكورة في الباب . ومنها عن عبد الله بن عمرو من وجه آخر عند النسائي . وعن أبي هريرة عنده . وعن أبي موسى عند الشيخين . وعن سمرة عند أبي داود والنسائي . وعن جابر وعن أسماء وسياثيان وإلي مشروعية التطويل في الركوع والسجود في صلاة الكسوف كما يطول القيام ذهب أحمد واسحق والشافعي في أحد قوليه وبه جزم اهل العلم بالحديث من اصحابه واختاره ابن مريج :

قوله «خسفت الشمس» بالخاء المعجمة وقد تقدم بيان معنى الخسوف قوله «وصف الناس» برفع الناس أى اصطفوا يقال صف القوم اذا صاروا صفاً ويجوز النصب والفاعل ضمير يعود الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم . قوله «وانجملت الشمس قبل أن ينصرف» فيه أن الانجلاء وقع قبل انصراف النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة . قوله «ثم قام فخطب الناس» فيه استحباب الخطبة بعد صلاة الكسوف وقال صاحب الهداية من الحنفية ليس في الكسوف خطبة لانه لم ينقل وتعمق بأن الأحاديث وردت بذلك وهى ذات كثرة كما قال الحافظ والمشهور عند المالكية انه لا خطبة في الكسوف مع أن مالكاً روى الحديث وفيه ذكر الخطبة وأجاب بعضهم بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقصد لها الخطبة بخصوصها وانما أراد أن يبين لهم الرد على من يعتقد أن الكسوف لموت بعض الناس وتعمق بما فى الأحاديث الصحيحة من التصريح بها وحكاية شرائطها من الحمد والثناء وغير ذلك مما تضمنته الأحاديث فلم يقتصر على الاعلام بسبب الكسوف والأصل مشروعية الاتباع والخصائص لا تثبت إلا بدليل . وقد ذهب الى عدم استحباب الخطبة في الكسوف مع مالك أبو حنيفة والعترة . قوله «لا ينخسفان» فى رواية «ينخسفان» بدون نون كما سيأتى فى حديث ابن عباس: قوله «لموت أحد» انما قال صلى الله عليه وآله وسلم كذلك لأن ابنه ابراهيم مات فقال الناس انما كسفت الشمس لموت ابراهيم . ولاحمد والنسائي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث النعمان بن بشير قال «كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخرج فزعا يحجر ثوبه حتى أتى المسجد فلم يزل يصلى حتى انجملت فلما انجملت قال إن الناس يزعمون أن الشمس والقمر لا ينكسفان الا لموت عظيم من العظماء وليس كذلك» الحديث . وفى هذا الحديث إبطال ما كان أهل الجاهلية يعتقدونه من تأثير الكواكب . قال الخطابي كانوا فى الجاهلية يعتقدون أن الكسوف يوجب حدوث تغير الأرض من موت أو ضرر فأعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه اعتقاد باطل وإن الشمس والقمر خلقان مسخران لله تعالى ليس لهما سلطان فى غيرهما ولا قدرة على الدفع عن أنفسهما . قوله «ولا لحياته» استشكلت هذه الزيادة لان السياق انما ورد فى حق من ظن أن ذلك لموت ابراهيم ولم يذكروا الحياة . قال فى الفتح والجواب ان فائدة

ذكر الحياة دفع توهم من يقول لا يلزم من نفي كونه سببا لفقد أن لا يكون سببا للإيجاد فعمم الشارع النفي لدفع هذا التوهم: قوله «فلذا رأيتموهما» أكثر الروايات بصيغة ضمير المؤنث والمراد رأيتهم كسوف كل واحد في وقته لاستحالة اجتماعهما في وقت واحد . قوله «فافزعوا» بفتح الزاي أي النجوا أو توجهوا وفيه إشارة إلى المبادرة وأنه لا وقت لصلاة الكسوف معين لأن الصلاة علفت برؤية الشمس أو القمر وهي ممكنة في كل وقت وبهذا قال الشافعي ومن تبعه واستثنت الحنفية أوقات الإكراهة وهو مشهور مذهب أحمد . وعن المالكية وقتها من وقت حل النافلة إلى الزوال . وفي رواية إلى صلاة العصر ورجح الأول بأن المقصود إيقاع هذه العبادة قبل الانجلاء وقد اتفقوا على أنها لا تقضى بعد فلو انحصرت في وقت لا يمكن الانجلاء قبله فيفوت انقصود : قال في الفتح ولم أقف على شيء من الطرق مع كثرتها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاها الاضحى لكن ذلك وقع اتفاقا فلا يدل على منع ما عداه واتفقت الطرق على أنه بادر إليها انتهى . قوله «نحوا من سورة البقرة» فيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالفراة: قوله «وهو دون القيام الأول فيه أن القيام الأول من الركعة الأولى أطول من القيام الثاني منها وكذا الركوع الأول والثاني منها لقوله وهو دون الركوع الأول قال النووي اتفقوا على أن القيام الثاني وركوعه فيهما أقصر من القيام الأول وركوعه فيهما . قوله «ثم سجد» أي سجدتين قوله «ثم قام قياما طويلا وهو دون القيام الأول» فيه دليل لمن قال أن القيام الأول من الركعة الثانية يكون دون القيام الثاني من الركعة الأولى وقد قال ابن بطال أنه لا خلاف أن الركعة الأولى بقيامها وركوعها تكون أطول من الركعة الثانية بقيامها وركوعها «قوله» ثم رفع فقام قياما طويلا الخ فيه أنه يشرع تطويل القيامين والركوعين في الركعة الآخرة وقد ورد تقدير القيام في الثانية بسورة آل عمران كما في سنن أبي داود وفيه أيضا أن القيام الثاني دون الأول كما في الركعة الأولى وكذلك الركوع وقد تقدمت حكاية النووي للاتفاق على ذلك . والاحاديث المذكورة في الباب تدل على أن المشروع في صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان . وقد اختلف العلماء في صفتها بعد الاتفاق على أنها سنة غير واجبة كما حكاه النووي في شرح مسلم والمهدي في البحر وغيرهما فذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور إلى أنها ركعتان في كل ركعة ركوعان وهي

الصفة التي وردت بها الأحاديث الصحيحة المذكورة في الباب وغيرها وحكى في البحر عن العترة جميعاً أنها ركعتان في كل ركعة خمسة ركعات واستدلوا له بحديث أبي بن كعب وسياتي وقال أبو حنيفة والثوري والنخعي أنها ركعتان كسائر النوافل في كل ركعة ركوع واحد وحكاه النووي عن الكوفيين واستدلوا بحديث النعمان وسمرة الآتين. وقال حذيفة في كل ركعة ثلاثة ركعات واستدل بحديث جابر وابن عباس وطائفة وسنأتي. قال النووي وقد قال بكل نوع جماعة من الصحابة وحكى النووي عن ابن عبد البر أنه قال أصح ما في الباب ركوعان وما خالف ذلك فمغلل أو ضعيف وكذا قال البيهقي ونقل صاحب الهدى عن الشافعي وأحمد والبخاري أنهم كانوا يعدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غلطاً من بعض الرواة لأن أكثر طرق الحديث يمكن رد بعضها إلى بعض ويجمعها إلى ذلك كان يوم موت إبراهيم وإذا أتت القصة تعين الأخذ بالراجح ولا شك أن أحاديث الركوعين أصح قال في الفتح وجمع بعضهم بين هذه الأحاديث بتعدد الواقعة وأن الكسوف وقع مراراً فيكون كل من هذه الأوجه جائزاً وإلى ذلك ذهب اسحق لكن لم يثبت عنده الزيادة على أربع ركعات . وقال ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي وغيرهم من الشافعية يجوز العمل بجميع ما ثبت من ذلك وهو من الاختلاف المباح وقواه النووي في شرح مسلم وبمثل ذلك قال الامام يحيى . والحق إن صح تعدد الواقعة أن الأحاديث المشتملة على الزيادة الخارجة من مخرج صحيح يتعين الأخذ بها لعدم منافاتها للمريد وإن كانت الواقعة ليست إلا مرة واحدة فالصير إلى الترجيح أمر لا بد منه وأحاديث الركوعين أرجح ☆

٥ وعن أسماء رضي الله عنها « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة الكسوف فأقام فأطال القيام ثم ركع فأطال الركوع ثم قام فأطال القيام ثم ركع فأطال الركوع ثم رفع ثم سجد فأطال السجود ثم قام فأطال القيام ثم ركع فأطال الركوع ثم قام فأطال القيام ثم سجد فأطال السجود ثم رفع ثم انصرف » رواه أحمد والبخاري وأبو داود وابن ماجه . وعن جابر رضي الله عنه قال « كسفت الشمس على عهد (م ٣ - ج ٤ نيل الاوطار)

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلى بأصحابه فأطال القيام حتى جعلوا يخرون
ثم ركع فأطال ثم رفع فأطال ثم ركع فأطال ثم سجد سجدتين ثم قام فصنع نحواً
من ذلك فكانت أربع ركعات وأربع سجعات « رواه أحمد ومسلم وأبو داود رحمهم الله »
ومن الأحاديث المصروفة بالكوعين حديث علي عند أحمد وحديث أبي هريرة
عند النسائي وحديث ابن عمر عند البزار وحديث أم سفيان عند الطبراني : قوله
« ثم رفع ثم سجد » لم يذكر فيه تطويل الرفع الذي يتعقبه السجود ولا في غيره
من الأحاديث المتقدمة . ووقع عند مسلم من حديث جابر بلفظ « ثم رفع فأطال
ثم سجد » . قال النووي هي رواية شاذة وتعقب بما رواه النسائي وابن خزيمة
وغيرهما من حديث عبد الله بن عمر وفيه « ثم ركع فأطال حتى قيل لا يرفع ثم رفع
فأطال حتى قيل لا يسجد ثم سجد فأطال حتى قيل لا يرفع ثم رفع فجلس فأطال
الجلوس حتى قيل لا يسجد ثم سجد » وصح الحديث الحافظ قال لم أنف في شيء
من الطرق على تطويل الجلوس بين السجدتين إلا في هذا . وقد نقل الغزالي
الاتفاق على ترك إطالته فإن أراد الاتفاق المذهبي فلا كلام وإلا فهو محجوج بهذه
الرواية والكلام على الفاظ الحديثين قد سبق وهما من حجج القائلين بأن صلاة
الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان رحمهم الله *

باب من أجاز في كل ركعة ثلاث ركوعات وأربعة وخمسة رحمهم الله

١ رحمهم الله عن جابر رضي الله عنه قال « كسفت الشمس على عهد رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فصلى ست ركعات بأربع سجعات » رواه أحمد ومسلم وأبو داود *
٢ وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « انه صلى في
كسوف فقرأ ثم ركع ثم قرأ ثم ركع ثم سجد والأخرى مثلها » رواه
الترمذي وصححه * ٣ وعن عائشة رضي الله عنها « أن نبي الله صلى الله عليه
وآله وسلم صلى ست ركعات وأربع سجعات » رواه أحمد والنسائي رحمهم الله *

حديث جابر أخرجه أيضاً البيهقي وقال عن الشافعي إنه غلط وهذه الدعوى
بردها ثبوته في الصحيح فانه رواه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن ابن نمير عن

٤ وعن ابن عباس رضي الله عنهما «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
صلى في كسوف قرأ ثم ركع ثم قرأ ثم ركع ثم قرأ ثم ركع ثم قرأ ثم ركع
والآخر مثلاً . وفي لفظ «صلى ثمانى ركعات فى أربع سجادات» روى ذلك
أحمد ومسلم والنسائى وأبو داود * ❦

الحديث مع كونه في صحيح مسام ومع تصحيح الترمذي له قد قال ابن حبان في صحيحه انه ليس بصحيح قال لانه من رواية حبيب بن أبي ثابت عن طاوس ولم يسمه حبيب من طاوس وحبيب معروف بالتدليس كما تقدم ولم يصرح بالسماع من طاوس وقد خافه سليمان الأحمول فوقفه وروى عن حذيفة نحوه قاله البيهقي .
قوله « ثمانى ركعات » الخ أي ركعتان مرات كل أربع في ركعة وسجد في كل ركعة

سجدين ﴿والحديث يدل﴾ على أن من جملة صفات دلالة الكسوف ركعتين في كل ركعة أربعة ركوعات *

٥ عن أبي بن كعب رضى الله عنه قال «كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلى بهم فقرأ بسورة من الطول وركع خمس ركعات وسجدتين ثم قام الى الثانية فقرأ بسورة من الطول وركع خمس ركعات وسجدتين ثم جلس كما هو مستقبل القبلة يدعو حتى أنجلي كسوفها» رواه أبو داود وعبد الله ابن أحمد في المسند * وقد روى بإسناد حسن من حديث سمرة والنعمان بن بشير وعبد الله بن عمرو أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلاها ركعتين كل ركعة بركوع * ٦ وفي حديث قبيصة الهلالي عنه صلى الله عليه وآله وسلم قال «إذا رأيتم ذلك فصلوها كأحدث صلاة صليتموها من المكتوبة». والأحاديث بذلك كله لأحمد والنسائي. والأحاديث المتقدمة بتكرار الركوع أصح وأشهر عن أبي بن كعب *

أما حديث أبي بن كعب فأخرجه أيضا الحاكم والبيهقي وقال هذا سند لم يحتاج الشيخان بمثله وهذا توهين منه للحديث بأن سنده مما لا يصلح للاحتجاج به عند الشيخين لأنه تقوية للحديث وتعظيم لشأنه كما فهمه بعض المتأخرين وروى عن ابن السكن تصحيح هذا الحديث وقال الحاكم رواه صادقون. وفي أسناده أبو جعفر عيسى بن عبد الله بن ماهان الرازي. قال الفلاس سيء الحفظ. وقال ابن المديني يخلط عن المغيرة. وقال ابن معين ثقة ﴿وفي الباب﴾ عن علي عليه السلام عند البزار وهو معلول كما قال في الفتح وقد احتج بهذا الحديث القائلون بأن صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة خمسة ركوعات وقد تقدم ذكرهم. وأما حديث سمرة فأخرجه أيضا مسلم وفيه «قرأ بسورتين وصلي ركعتين». وأما حديث النعمان ابن بشير فأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم وصححه ابن عبد البر وهو عند بعض هؤلاء باللفظ الذي ذكره المصنف عن قبيصة وأعله ابن أبي حاتم بالانقطاع. وأما حديث ابن عمرو فأخرجه أيضا أبو داود والترمذي ورجاله ثقات. وأما حديث قبيصة فأخرجه أبو داود والنسائي والحاكم باللفظ الذي ذكره المصنف وسكت عنه أبو داود والمنتزعي ورجاله رجال الصحيح ﴿وفي الباب﴾

عن أبي بكرة عند النسائي «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى ركعتين مثل صلاتكم هذه» وقد احتج بهذه الأحاديث القائلون بأن صلاة الكسوف ركعتان بركوع واحد كسائر الصلوات وقد تقدم ذكرهم وقد رجحت أدلة هذا المذهب باشتغالها علي القول كما في حديث قبيصة والقول أرجح من الفعل وأشار المصنف إلي ترجيح الأحاديث التي فيها تكرار الركوع ولا شك أنها أرجح من وجوه كثيرة منها كثرة طرقها وكونها في الصحيحين واشتغالها علي الزيادة *

باب الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف

١ عن عائشة رضي الله عنها «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جهر في صلاة الكسوف بقراءته فصلّى أربع ركعات في ركعتين وأربع سجّادات» أخرجه وفي لفظ «صلى صلاة الكسوف جهر بالقراءة فيها» رواه الترمذي وصححه . وفي لفظ قال خفت الشمس علي عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأتني المصلي فكبر فكبر الناس ثم قرأ فجهر بالقراءة وأطال القيام» وذكر الحديث رواه أحمد ٢ وعن سمرة رضي الله عنه قال «صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كسوف ركعتين لا نسمع له فيها صوتاً» رواه الترمذي وصححه الترمذي وهذا يحتمل أنه لم يسمعه بعده لأن في رواية مبسطة له «أتينا والمسجد قد امتلأ» *

حديث عائشة أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والرواية التي أخرجه أحمد أخرجه أيضا أبو داود الطيالسي في مسنده وأخرج نحوها ابن حبان. وحديث سمرة صححه أيضا ابن حبان والحاكم وأعله ابن حزم بجهالة ثعلبة بن عباد راويه عن سمرة وقد قال ابن المديني أنه مجهول وذكره ابن حبان في الثقات مع أنه لا راوي له إلا الأسود بن قيس كذا قال الحافظ (وفي الباب) عن ابن عباس عند الشافعي وأبي يعلى والبيهقي قال «كنت إلى جنب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الكسوف فما سمعت منه حرفاً من القرآن» وفي إسناده ابن لهيعة . وللطبراني نحوه من وجه آخر وقد وصله البيهقي من ثلاث طرق أسانيداً

واهية . ولا بن عباس حديث آخر متفق عليه « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قام قياما طويلا نحووا من سورة البقرة » وقد تقدم وهو يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجهر . قال البخارى حديث عائشة في الجهر أصح من حديث سمرة ورجح الشافعي رواية سمرة بأنها موافقة لرواية ابن عباس المتقدمة ولروايته الأخرى والزهرى قد انفرد بالجهر وهو وإن كان حافظا قاله رد أولى بالحفظ من واحد قاله البيهقي . قال الحافظ وفيه نظر لانه مثبت وروايته مقامة وجمع بين حديث سمرة وعائشة بأن سمرة كانت في أخريات الناس فلهذا لم يسمع صوته ولكن قول ابن عباس كنت إلى جنبه يدفع ذلك . وجمع النووي بأن رواية الجهر في القمر ورواية الاسرار في كسوف الشمس وهو مردود بالرواية التي ذكرها المصنف في حديث عائشة منسوبة إلى احمد وبما أخرجه ابن حبان من حديثها بلفظ « كسفت الشمس » والصواب أن يقال إن كانت صلاة الكسوف لم تقع منه صلى الله عليه وآله وسلم لإمرة واحدة كما نص على ذلك جماعة من الحفاظ فالمصير إلى الترجيح متعين وحديث عائشة أرجح لكونه في الصحيحين ولكونه متضمنا للزيادة ولكونه مثبتا ولكونه معتزدا بما أخرجه ابن خزيمة وغيره عن علي مرفوعا من اثبات الجهر وإن صح أن صلاة الكسوف وقعت أكثر من مرة كما ذهب إليه البعض فالمتعين الجمع بين الأحاديث بتعدد الواقعة فلا معارضة بينها إلا أن الجهر أولى من الاسرار لأنه زيادة وقد ذهب إلى ذلك احمد واسحق وابن خزيمة وابن المنذر وغيرهما من محدثي الشافعية وبه قال صاحب أبي حنيفة وابن العربي من المالكية . وحكى النووي عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة والليث بن سعد وجمهور الفقهاء انه يسر في كسوف الشمس ويجهر في خسوف القمر وإلى مثل ذلك ذهب الهادي الامام يحيى . وقال الطبري بخير بين الجهر والاسرار . وإلى مثل ذلك ذهب الهادي ورواه في البحر عن مالك وهو خلاف ما حكاه غيره عنه واعلم انه لم يرد تعيين ماقرأ به صلى الله عليه وآله وسلم إلا في حديث لعائشة أخرجه الدارقطني والبيهقي انه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في الأولى بالعنكبوت وفي الثانية بالروم أو لقمان وقد ثبت الفصل بالقراءة بين كل ركوعين كما تقدم من حديث عائشة المتفق عليه

فينتخير المصلي من القرآن ما شاء ولا بد من القراءة بالفاتحة في كل ركعة لما تقدم من الأدلة الدالة على أنها لا تصح ركعة بدون فاتحة . قال النووي واتفق العلماء على أنه يقرأ الفاتحة في القيام الأول من كل ركعة واختلفوا في القيام الثاني فذهبنا ومذهب مالك وجمهور أصحابه أنها لا تصح الصلاة إلا بقراءتها فيه . وقال محمد بن مسلمة من المالكية لاتعين الفاتحة في القيام الثاني انتهى . وينبغي الاستئثار من الدعاء لورود الأمر به في الأحاديث الصحيحة كما في حديث ابن عباس المتقدم وغيره *

باب الصلاة لحسوف القمر في جماعة مكررة الركوع

١ عن محمود بن لبيد رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله وانهما لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته فاذا رأيتموها كذلك فافزعوا إلى المساجد » رواه أحمد ٢ وعن الحسن البصري رضى الله عنه قال « خسف القمر وابن عباس أمير على البصرة فخرج فصلى بئركتين في كل ركعة ركعتين ثم ركب وقال انما صليت كما رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي » رواه الشافعي في مسنده *

حديث محمود بن لبيد أصله في الصحيحين بدون قوله « فافزعوا إلى المساجد » وقد أخرج هذه الزيادة أيضا الحاكم وابن حبان . وحديث ابن عباس أخرجه الشافعي كما ذكر المصنف عن شيخه ابراهيم بن محمد وهو ضعيف ولا يحتج بمثله . وقول الحسن صلى بنا لا يصح قال الحسن لم يكن بالبصرة لما كان ابن عباس بها . وقيل ان هذا من تدليساته وان المراد من قوله صلى بنا أي صلى بأهل البصرة (والحديثان) يدلان على مشروعية التجميع في خسوف القمر أما الأول فلقوله فيه « فاذا رأيتموها كذلك » الخ ولكنه لم يصرح بصلاة الجماعة . وأما الحديث الثاني فلقول ابن عباس بعد أن صلى بهم جماعة في خسوف القمر « انما صليت كما رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي » ولكنه يحتمل أن يكون المشبه بصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو صفتها من الاقتصار في كل ركعة على ركوعين ونحو ذلك لأنها مفعولة في خصوص ذلك الوقت

الذي فعلها فيه لما تقدم من اتحاد القصة وانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل الكسوف الامرة واحدة عند موت ولده ابراهيم نعم أخرج الدارقطني من حديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصل في كسوف الشمس والقمر اربع ركعات » وأخرج أيضا عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في كسوف القمر ثمان ركعات في أربع سجعات » وذكر القمر في الأول مستغرب كما قال الحافظ والذبي في إسناده نظر لانه من طريق حبيب عن طاوس ولم يسمع منه . وقد أخرجه مسلم بدون ذكر القمر وإنما اقتصر المصنف في التبويب على ذكر القمر لان التجميع في كسوف الشمس معلوم من فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما ثبت في الأحاديث الصحيحة المتقدمة وغيرها . وقد ذهب مالك والشافعي وأحمد وجمهور العلماء الى أن صلاة الكسوف والخسوف تسن الجماعة فيها . وقال أبو يوسف ومحمد بل الجماعة شرط فيهما . وقال الامام يحيى انها شرط في الكسوف فقط . وقال العراقيون ان صلاة الكسوف والخسوف فرادى وحكى في البحر عن أبي حنيفة ومالك ان الانفراد شرط . وحكى النووي في شرح مسلم عن مالك أنه يقول بأن الجماعة تسن في الكسوف والخسوف كما تقدم . وحكى في البحر عن العترة أنه يصح الأمر ان ﴿احتج الأولون﴾ بالأحاديث الصحيحة المتقدمة وليس لمن ذهب الى أن الانفراد شرط أو انه أولى من التجميع دليل وأما من جوز الأمرين فقال لم يرد ما يقتضي اشتراط التجميع لان فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدل على الوجوب فضلا عن الشرطية وهو صحيح ولكنه لا ينفى أولوية التجميع *

باب الحث على الصدقة والاستغفار والذكر في الكسوف

وخروج وقت الصلاة بالتجلى

١ عن أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنهما قالت « لقد أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعنافة في كسوف الشمس » * ٢ وعن عائشة رضى الله عنها « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فاذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وتصدقوا

وصلوا * ٣ وعن أبي موسى رضى الله عنه قال « خسفت الشمس فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصلى وقال اذا رأيتم شيئا من ذلك فافزعوا الى ذكر الله ودعائه واستغفاره » * ٤ وعن المغيرة قال « انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم مات ابراهيم فقال الناس انكسفت لموت ابراهيم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله عز وجل لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته فاذا رأيتموهما فادعوا الله تعالى وصلوا حتى ينجلي » متفق عليهن ~~في~~ *

قوله « المتأفة » بفتح العين المهملة . وفي لفظ للبخاري في كتاب العنق من طريق غنام بن علي عن هشام « كنا نؤمر عند الكسوف بالعتاقة » وفيه مشروعية الاعتاق عند الكسوف : قوله « فادعوا الله » الخ فيه الحث على الدعاء والتكبير والتصدق والصلاة : قوله « فافزعوا الى ذكر الله » الخ فيه أيضا التذنب الى الدعاء والذكر والاستغفار عند الكسوف لانه مما يدفع الله تعالى به البلاء ومنهم من حمل الذكر والدعاء على الصلاة لكونهما من أجزائها وفيه نظر لانه قد جمع بين الذكر والدعاء وبين الصلاة في حديث عائشة المذكور في الباب . وفي حديث أبي بكرة عند البخاري وغيره ولفظه « فصلوا وادعوا » قوله « يوم مات ابراهيم » يعني ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . قال الحافظ وقد ذكر جمهور أهل السير انه مات في السنة العاشرة من الهجرة قيل في ربيع الاول وقيل في رمضان . وقيل في ذى الحجة والأكثر انه في عاشر الشهر وقيل في رابعه وقيل في رابع عشره ولا يصح شيء من هذا علي قول ذى الحجة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذ ذاك بمكة في الحج وقد ثبت انه شهد وفاته وكانت بالمدينة بلا خلاف نعم قيل انه مات سنة تسع فان ثبت صح وجزم النووي بأنها كانت سنة الحديبية وقد استدل بوقوع الكسوف عند موت ابراهيم على بطلان قول أهل الهيئة لأنهم كانوا يزعمون انه لا يقع في الأوقات المذكورة وقد فرض الشافعي وقوع العيد والكسوف مما راعى فيه بعض من اعتمد على قول أهل الهيئة ورد عليه أصحاب الشافعي : قوله « حتى ينجلي » فيه أن الصلاة والدعاء بشرعان الى أن ينجلي الكسوف فلا يستحب ابتداء الصلاة بعده وأما اذا حصل الانجلاء وقد فعل (م - ج - ٤ : نيل الاوطار)

بعض الصلاة فليل يتمها : وقيل يقتصر على ما قد فعل . وقيل يتمها على هيئة النوافل
واذا وقع الانجلاء بعد الفراغ من صلاة الكسوف وقبل الخطبة فظاهر حديث
عائشة المتقدم بلفظ « وانجملت الشمس قبل أن ينصرف ثم قام فخطب الناس » أنها تشرع
الخطبة بعد الانجلاء وفي الحديث أنها تستحب ملازمة الصلاة والذي ذكر الى الانجلاء
وقال الطحاوي ان قوله « فصلوا وادعوا » يدل على أن من سلم من الصلاة قبل
الانجلاء يتشاغل بالدعاء حتى تتجلى وقرره ابن دقيق العيد قال لانه جعل الغاية
للمجموع الأمرين ولا يلزم من ذلك أن يكون غاية لكل واحد منهما على انفراده
فجاز أن يكون الدعاء ممتدا الى غاية الانجلاء بعد الصلاة فيصير غاية للمجموع ولا
يلزم منه تطويل الصلاة ولا تكريرها . وأما ما وقع عند النسائي من حديث
النعمان بن بشير قال « كسفت الشمس علي عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجعل
يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنها حتى انجملت » فقال في الفتح ان كان محفوظا احتمل
أن يكون معنى قوله ركعتين أى ركوعين وقد وقع التعبير بالركوع عن الركعة في
حديث الحسن المتقدم في الباب الذى قبل هذا ويحتمل أن يكون السؤال بالاشارة
فلا يلزم التكرار وقد أخرج عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أبي قلابة « أنه صلى
الله عليه وآله وسلم كان كلما ركع ركعة أرسل رجلا ينظر هل انجملت » فتعين
الاحتمال المذكور وإن ثبت تعدد القصة زال الاشكال *

كتاب الاستسقاء

١ عن ابن عمر رضى الله عنهما في حديث له « أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال لم ينقص قوم المكيال والميزان الا أخذوا بالسنين وشدة المؤنة وجور
السلطان عليهم ولم يمنعوا زكاة أموالهم الا منعوا القطر من السماء ولولا البهائم لم
يمطروا » رواه ابن ماجه *

الحديث هذا ذكره ابن ماجه في كتاب الزهد مطولا وفي اسناده خالد بن يزيد
ابن عبد الرحمن بن أبي مالك وهو ضعيف وقد ذكره الحافظ في التلخيص ولم يتكلم
عليه (وفي الباب) عن بريدة عند الحاكم والبيهقي « ما نقص قوم العهد الا كان

فيهم القتل ولا منع قوم الزكاة الا حبس الله تعالى عنهم القطر » واختلف فيه على عبد الله بن بريدة فقيل عنه هكذا . وقيل عن ابن عباس . قوله « كتاب الاستسقاء » قال في الفتح الاستسقاء لغة طلب سقي الماء من الغير للنفس أو للغير وشرعا طلبه من الله تعالى عند حصول الجرب علي وجه مخصوص انتهى : قال الرافعي هو أنواع أدناها الدعاء الجرد وأوسطها الدعاء خلف الصلوات وأفضلها الاستسقاء بركعتين وخطبتين والأخبار وردت بجميع ذلك انتهى . وسيأتي ذكرها في هذا الكتاب . قوله « لم ينقص قوم المكيال والميزان » الخ فيه ان نقص المكيال والميزان سبب للجذب وشدة المؤنة وجور السلاطين : قوله « ولم يمنموا زكاة أموالهم » الخ فيه ان منع الزكاة من الأسباب الموجبة لمنع قطر السماء . قوله « ولولا البهائم » الخ فيه ان نزول الغيث عند وقوع المعاصي أئاء هو رحمة من الله تعالى للبهائم . وقد أخرج أبو يعلى والبزار من حديث أبي هريرة بلفظ « مهلا عن الله مهلا فانه لولا شباب خشع وبهائم رتع وأطفال رضع لصب عليكم العذاب صبا » وفي إسناده إبراهيم بن خثيم ابن عراك بن مالك وهو ضعيف . وأخرجه أبو نعيم من طريق مالك بن عبيدة ابن مسافع عن أبيه عن جده « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لولا عباد لله ركع وصيبة رضع وبهائم رتع لصب عليكم العذاب صبا » وأخرجه أيضا البيهقي وابن عدي ومالك بن عبيدة قال أبو حاتم وابن معين مجهول وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن عدي ليس له غير هذا الحديث وله شاهد مرسل أخرجه أبو نعيم أيضا في معرفة الصحابة عن أبي الزاهرية « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « ما من يوم إلا وينادي مناد مهلا أيها الناس مهلا فان الله سطوات ولولا رجال خشع وصبيان رضع ودواب رتع لصب عليكم العذاب صبا ثم رضختم به رضا » وأخرج الدارقطني والحاكم من حديث أبي هريرة رفعه قال « خرج نبي من الأنبياء يستسقي فاذا هو بنملة رافعة بعض قوائمها الى السماء فقال ارجعوا فقد استجيب من أجل شأن النملة » وأخرج نحوه أحمد والطحاوي *

٢ - وعن عائشة رضي الله عنها قالت « شكوا الناس الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحوط المطر فأمر بمنبر فوضع له في المصلى ووعد الناس يوما يخرجون فيه قالت عائشة فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين بدا حاجب الشمس

فقع على المنبر فكبر وحمد الله عز وجل ثم قال انكم شكوتم جذب دياركم واستنخار المطر عن إبان زمانه عنكم وقد أمركم الله عز وجل أن تدعوه ووعدهم أن يستجيب لكم ثم قال الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين لا إله إلا الله يفعل الله ما يريد اللهم أنت الله لا إله إلا أنت أنت الغني ونحن الفقراء أنزل علينا الغيث واجعل ما أنزلت لنا قوة وبلاغاً إلى حين ثم رفع يديه فلم يزل في الرفع حتى بدا يياض إبطيه ثم حول إلى الناس ظهره وقلب أو حول رداءه وهو رافع يديه ثم أقبل على الناس وتزل فصرى ركعتين فانشأ الله تعالى سحابة فرعدت وبرقت ثم أمطرت بأذن الله تعالى فلم يأت مسجده حتى سالت السيول فلما رأى سرعتهم إلى الكن ضحك حتى بدت نواجذه فقال أشهد أن الله على كل شيء قدير وأني عبد الله ورسوله « رواه أبو داود » *

الحديث أخرجه أيضاً أبو عوانة وابن حبان والحاكم وصححه ابن السكن وقال أبو داود هذا حديث غريب أسنده جيد : قوله « فحوط المطر » هو مصدر قحط : قوله « فأمر بمنبر » الخ فيه استحباب الصعود على المنبر لخطبة الاستسقاء : قوله « وواعد الناس » الخ فيه أنه يستحب للإمام أن يخرج الناس ويخرجهم إلى خارج البلد . قوله « حين بدا حاجب الشمس » في القاموس حاجب الشمس ضوءها أو ناحيتها انتهى . وإنما سمي الضوء حاجباً لأنه يحجب جرماً عن الإدراك . وفيه استحباب الخروج لصلاة الاستسقاء عند طلوع الشمس . وقد أخرج الحاكم وأصحاب السنن عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صنع في الاستسقاء كما صنع في العيد » وسيأتي وظاهره أنه صلاها وقت صلاة العيد كما قال الحافظ . وقد حكى ابن المنذر الاختلاف في وقتها قال في الفتح والراجح أنه لا وقت لها معين وإن كان أكثر أحكامها كالعيد لكنها مخالفة بأنها لا تختص يوم معين . ونقل ابن قدامة الإجماع على أنها لا تصلى في وقت الكراهة وأفاد ابن حبان بأن خروج وجه صلى الله عليه وآله وسلم للاستسقاء كان في شهر رمضان سنة ست من الهجرة . قوله « عن إبان زمانه » بكسر الهمز وبعدها باء موحدة مشددة قال في القاموس إبان الشيء بالكسر حينه أو أوله انتهى . قوله « وقد أمركم الله » الخ يريد قول الله تعالى (ادعوني استجب لكم)

قوله «قوة لنا وبلاغاً إلى حين» أي اجعله سبباً لقوتنا ومددنا طويلاً . قوله «ثم رفع يديه» الخ فيه استحباب المبالغة في رفع اليدين عند الاستسقاء وسيأتي حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء : قوله «ثم حول إلى الناس ظهره» فيه استحباب استقبال الخطيب عند تحويل الرداء القبلة والحكمة في ذلك انتفاؤل بتحويله عن الحالة التي كان عليها وهي المواجهة للناس إلى الحالة الأخرى وهي استقبال القبلة واستدبارهم ليتحول عنهم الحال الذي هم فيه وهو الجذب بحال آخر وهو الخصب : قوله «وقلب أو حول رداءه» سيأتي الكلام على تحويل الرداء في الباب الذي عقده المصنف لذلك . قوله «ونزل فصلى ركعتين» فيه استحباب الصلاة في الاستسقاء وسيأتي الكلام على ذلك : قوله «إلى الكن» بكسر الكاف وتشديد النون . قال في القاموس الكن وقاء كل شيء . وستره كالكنة والكنان بكسرهما والبيت الجمع أكنان وأكنة انتهى : قوله «حتى بدت نواجذه» النواجذ على ما ذكره صاحب القاموس أفصي الأضراس وهي أربعة أو هي الأنياب أو التي تلي الأنياب أو هي الأضراس كلها جمع ناجذ والنجد شدة العز بها انتهى *

باب صفة صلاة الاستسقاء وجوازها قبل الخطبة وبعدها

١ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال «خرج نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم يوماً يستسقي فصلى بنا ركعتين بلا أذان ولا إقامة ثم خطبنا ودعا الله عز وجل وحول وجهه نحو القبلة رافعاً يديه ثم قلب رداءه فجعل الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن» رواه أحمد وابن ماجه * ٢ وعن عبد الله بن زيد رضي الله عنه قال «خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى المصلى فاستسقى وحول رداءه حين استقبال القبلة وبدأ بالصلاة قبل الخطبة ثم استقبل القبلة فدعا» رواه أحمد . وعنه أيضاً «قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم خرج يستسقى قال فحول إلى الناس ظهره واستقبل القبلة يدعو ثم حول رداءه ثم صلى ركعتين جهر فيهما بالقراءة» رواه أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي . ورواه مسلم ولم يذكر الجهر بالقراءة *

الحديث الأول أخرجه أيضا أبو عوانة والبيهقي وقال تفرد به النعمان بن راشد وقال في الخلافات رواه ثقات والرواية الأولى من حديث عبد الله بن زيد ذكرها الحافظ في التلخيص والفتح ولم يتكلم عليها مع معارضتها للرواية الأخرى المذكورة في الصحيحين. وقد أخرج نحوها ابن قتيبة في الغريب من حديث أنس. وقد اختلفت الأحاديث في تقديم الخطبة على الصلاة أو العكس ففي حديث أبي هريرة وحديث أنس وحديث عبد الله بن زيد عند أحمد أنه بدأ بالصلاة قبل الخطبة وفي حديث عبد الله بن زيد في الصحيحين وغيرهما. وكذا في حديث ابن عباس عند أبي داود وحديث طائفة المتقدم أنه بدأ بالخطبة قبل الصلاة ولكنه لم يصرح في حديث عبد الله بن زيد الذي في الصحيحين أنه خطب وإنما ذكر تحويل الظهر لمشايتها للعيد. وكذا قال القرطبي يعترض القول بتقديم الصلاة على الخطبة بمشايتها للعيد وكذا ما تقرر من تقديم الصلاة أمام الحاجة قال في الفتح ويمكن الجمع بين ما احتلف من الروايات في ذلك أنه صلى الله عليه وآله وسلم بدأ بالدعاء ثم صلى ركعتين ثم خطب فاقصر بعض الرواة على شيء وعبر بعضهم بالدعاء عن الخطبة فلذلك وقع الاختلاف والمرجح عند الشافعية والمالكية الشروع بالصلاة وعن أحمد رواية كذلك. قال النووي وبه قال الجماهير وقال الليث بعد الخطبة وكان مالك يقول به ثم رجع إلى قول الجماهير. قال أصحابنا ولو قدم الخطبة على الصلاة صححنا ولكن الأفضل تقديم الصلاة كصلاة العيد وخطبتها. وجاء في الأحاديث ما يقتضي جواز التقديم والتأخير واختلفت الرواية في ذلك عن الصحابة انتهى. وجواز التقديم والتأخير بلا أولوية هو الحق وحكي المهدى في البحر عن الهادي والمؤيد بالله أنه لا خطبة في الاستسقاء واستدلا لذلك بقول ابن عباس الآتي ولم يخطب كخطبتكم وهو غفلة عن أحاديث الباب وابن عباس إنما نفى وقوع خطبة منه صلى الله عليه وآله وسلم مشابهة الخطبة المخاطبين ولم ينف وقوع طاق الخطبة منه صلى الله عليه وآله وسلم كما يدل على ذلك ما وقع في الرواية التي ستأتي من حديثه أنه صلى الله عليه وآله وسلم رقى المنبر. وقد دلت الأحاديث الكثيرة على مشروعية صلاة الاستسقاء وبذلك قال جمهور العلماء من السلف والخلف ولم يخالف في ذلك إلا أبو حنيفة مستدلا بأحاديث الاستسقاء التي ليس فيها صلاة (واحتج الجمهور) بالأحاديث الثابتة في الصحيحين

وغيرهما « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى الاستسقاء ركعتين »
وهي مشتملة على الزيادة التي لم تقع منافية فلا معذرة عن قبولها وقد وقع الاجماع
من المثبتين للصلاة على أنها ركعتان كما حكى ذلك النووي في شرح مسلم والحافظ
في الفتح للتصريح بذلك في أحاديث الباب وغيرها. وقال الهادي أنها أربع بتسليمتين
واستدل له بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استسقى في الجمعة وهي بالخطبة أربع
ونصب مثل هذا الكلام الذي هو عن الدلالة على مطلوب المستدل بمراحل في
مقابلة الأدلة الصحيحة الصريحة من الغرائب التي يتعجب منها. ووقع الاتفاق أيضا
بين القائلين بصلاة الاستسقاء على أنها سنة غير واجبة كما حكى ذلك النووي وغيره
واختلف في صفة صلاة الاستسقاء فقال الشافعي وابن جرير وروى عن ابن
المسيب وعمر بن عبد العزيز أنه يكبر فيها تكبير العيد وبه قال زيد بن علي
ومكحول وهو مروي عن أبي يوسف ومحمد. وقال الجمهور أنه لا تكبير فيها واختلفت
الرواية عن أحمد في ذلك وقال داود إنه مخير بين التكبير وتركه ﴿ استدلل ﴾
الأولون بحديث ابن عباس الآتي بلفظ « فصلى ركعتين كما يصلي في العيد »
وتأوله الجمهور على أن المراد كصلاة العيد في العدد والجهر بالقراءة وكونها قبل
الخطبة. وقد أخرج الدارقطني من حديث ابن عباس أنه يكبر فيها سبعا وخمسا
كالعيد وأنه يقرأ فيها بسبع وهل أتاك وفي إسناده محمد بن عبد العزيز بن عمر
الزهري وهو مستروك ﴿ وأحاديث الباب ﴾ تدل على أنه يستحب للامام أن
يستقبل القبلة ويحول ظهره إلى الناس ويحول رداءه وسيأتي الكلام على ذلك
قوله « جهر فيهما بالقراءة » قال النووي في شرح مسلم أجمعوا على استحبابه وكذلك
نقل الاجماع على استحباب الجهر ابن بطال *

﴿ وعن ابن عباس رضي الله عنهما « وسئل عن الصلاة في الاستسقاء
فقال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متواضعا متبذلا متخشعا متضرعا فصلى
ركعتين كما يصلي في العيد لم يخطب خطبتكم هذه » رواه أحمد والنسائي وابن ماجه
وفي رواية « خرج متبذلا متواضعا متضرعا حتى أتى المصلى فرقى المنبر ولم يخطب
خطبتكم هذه ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير ثم صلى ركعتين » رواه
أبو داود وكذلك النسائي والترمذي وصححه لكن قال « صلى ركعتين » ولم
يذكر الترمذي رقى المنبر ﴿ ﴾ *

الحديث أخرجه أيضاً أبو عوانة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي وصححه أيضاً أبو عوانة وابن حبان قوله «متبذلاً» أي لا بسا لثياب البذلة تاركاً لثياب الزينة تواضعاً لله تعالى: قوله «متخشعاً» أي مظهراً للخشوع ليكون ذلك وسيلة إلى نيل ما عند الله عز وجل وزاد في رواية مترسلاً أي غير مستعجل في مشيه: قوله «متضرعاً» أي مظهراً للضرعة وهي التذلل عند طلب الحاجة. قوله «فصلى ركعتين» فيه دليل على استحباب الصلاة وانها قبل الخطبة وقد تقدم الكلام في ذلك. قوله «كما يصلي في العيد» تمسك به الشافعي ومن معه في مشروعية التكبير في صلاة الاستسقاء وقد تقدم الجواب عليه: قوله «ولم يخطب خطبتكم هذه» النفي متوجه إلى القيد لا إلى المقيد كما يدل على ذلك الأحاديث المصرحة بالخطبة ويدل عليه أيضاً قوله في هذا الحديث فرقي المنبر ولم يخطب خطبتكم هذه فلا يصح التمسك به لعدم مشروعية الخطبة كما تقدم.

باب الاستسقاء بذوي الصلاح وكثائر الاستغفار ورفع الأيدي

بالدعاء وذكر أدعية مأثورة في ذلك

١ - عن أنس رضي الله عنه «أن عمر بن الخطاب كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال اللهم انا كنا نتوسل اليك بنبينا صلى الله عليه وآله وسلم فتسقيننا وانا نتوسل اليك بعم نبيك فاسقنا فيسقون» رواه البخاري * قوله «كان إذا قحطوا» قال في الفتح قحطوا بضم القاف وكسر المهملة أي أصابهم القحط قال وقد بين الزبير بن بكار في الأنساب صفة ما دعا به العباس في هذه الواقعة والوقت الذي وقع فيه ذلك فأخرج بإسناده «أن العباس لما استسقى به عمر قال اللهم انه لا ينزل بلاء إلا بذنب ولم يكشف إلا بتوبة وقد توجه بي القوم اليك لمكاني من نبيك وهذه أيدينا اليك بالذنوب ونواصينا اليك بالتوبة فاسقنا الغيث» فأرخت السماء مثل الجبال حتى أخصبت الأرض وعاش الناس وأخرج أيضاً من طريق داود بن عطاء عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال استسقى عمر بن الخطاب عام الرمادة بالعباس بن عبد المطلب وذكر الحديث وفيه «فخطب الناس

عمر فقال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرى للعباس ما يرى الولد للوالد فاقصدوا أيها الناس برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عمه العباس واتخذوه وسيلة إلى الله وفيه فإبرحوا حتى أسقام الله . وأخرج البلاذري من طريق هشام ابن سعد عن زيد بن أسلم فقال عن أبيه بدل ابن عمر فيحتمل أن يكون لزيد فيه شيخان . وذكر ابن سعد وغيره أن عام الرمادة كان سنة ثمانى عشرة وكان ابتداءه مصدر الحاج منها ودام تسعة أشهر والرمادة بفتح الراء وتخفيف الميم سمي العام بها لما حصل من شدة الجذب فاعبرت الأرض جدا من عدم المطر قال ويستفاد من قصة العباس استحباب الاستشفاع بأهل الخير والصلاح وأهل بيت النبوة وفيه فضل العباس وفضل عمر لتواضعه للعباس ومعرفته بحقه انتهى كلام الفتح . وظاهر قوله كان إذا فحطوا استسقى بالعباس أنه فعل ذلك مرارا كثيرة كما يدل عليه لفظ كان فإن صح أنه لم يقع منه ذلك إلا مرة واحدة كانت كان مجردة عن معناها الذي هو الدلالة على الاستمرار *

٢ **عن الشعبي** رضى الله عنه قال « خرج عمر يستسقى فلم يزد على الاستغفار فقالوا ما رأيناك استسقيت فقال لقد طلبت الغيث بمجاديع السماء الذي يستزل به المطر ثم قرأ استغفروا ربكم أنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا واستغفروا ربكم ثم توبوا إليه الآية » رواه سعيد في سننه **عن** قوله « فلم يزد على الاستغفار » فيه استحباب الاستكثار من الاستغفار لأن منع القطار متسبب عن المعاصي والاستغفار يحوها فيزول بزوال المانع من القطار قوله « بمجاديع » بجيم ثم دال مهملة ثم حاء . مهملة أيضا جمع مجروح كمنبر . قال في القاموس مجاديع السماء أنوارها انتهى . والمراد بالأنوار النجوم التي يحصل عندها المطر عادة فشبه الاستغفار بها . واستدل عمر بالآيتين على أن الاستغفار الذي ظن الاقتصار عليه لا يكون استسقاء من أعظم الأسباب التي يحصل عندها المطر والخصب لأن الله جل جلاله قد وعد عباده بذلك وهو لا يخاف الوعد ولكن إذا كان الاستغفار واقعا من صميم القلب وتطابق عليه الظاهر والباطن وذلك مما يقل وقوعه *

٣ **عن أنس** رضى الله عنه قال « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم (٥٢- سج ٤ نيل الاوطار)

لا يرفع يديه في شيء من دعائه الا في الاستسقاء فانه كان يرفع يديه حتى يرى بياض ابطيه « متفق عليه » ولمسلم « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استسقى فأشار بظهر كفه الى السماء » ~~في~~ *


قوله « إلا في الاستسقاء » ظاهره نفي الرفع في كل دعاء غير الاستسقاء وهو معارض للأحاديث الثابتة في الرفع في غير الاستسقاء وهي كثيرة وقد أفردنا البخاري بترجمة في آخر كتاب الدعوات وساق فيها عدة أحاديث وصنف المنذري في ذلك جزءا . وقال النووي في شرح مسلم وهي أكثر من أن تحصر قال وقد جمعت منها نحواً من ثلاثين حديثاً من الصحيحين أو أحدهما قال وذكرتها في آخر باب صفة الصلاة في شرح المذهب انتهى . فذهب بعض أهل العلم الى أن العمل بها أولى وحمل حديث أنس علي نفي رؤيته وذلك لا يستلزم نفي رؤية غيره وذهب آخرون الى تأويل حديث أنس المذكور لأجل الجمع بان يحمل النفي على جهة مخصوصة اما على الرفع البليغ . ويدل عليه قوله « حتى يرى بياض ابطيه » ويؤيده أن غالب الأحاديث التي وردت في رفع اليدين في الدعاء إنما المراد بها مد اليدين أو بسطهما عند الدعاء وكأنه عند الاستسقاء زاد على ذلك فرفعهما الى جهة وجهه حتى حاذياه وحينئذ يرى بياض ابطيه . وأما على صفة رفع اليدين في ذلك كما في رواية مسلم المذكورة في الباب . ولأبي داود من حديث أنس كان يستسقى هكذا ومد يديه وجعل بطونهما مما يلي الأرض حتى رأيت بياض ابطيه . والظاهر انه ينبغي البقاء على النفي المذكور عن أنس فلا ترفع اليد في شيء من الأدعية إلا في المواضع التي ورد فيها الرفع ويعمل فيما سواها بما يقتضي النفي وتكون الأحاديث الواردة في الرفع في غير الاستسقاء أرجح من النفي المذكور في حديث أنس إما لأنها خاصة فيبني العام على الخاص أو لأنها مثبتة وهي أولى من النفي وغاية ما في حديث أنس أنه نفي الرفع فيما يعلمه ومن علم حجة على من لم يعلم . قوله « فأشار بظهر كفه الى السماء » قال في الفتح قال العلماء السنة في كل دعاء لرفع بلاء أن يرفع يديه جاعلاً ظهور كفيه الى السماء وإذا دعا بحصول شيء أو تحصيله أن يجعل بطن كفيه الى السماء وكذا قال النووي في شرح مسلم حاكياً بذلك عن جماعة من العلماء وقيل الحكمة في الإشارة بظهر الكفين في الاستسقاء دون غيره التفاؤل بتقلب الحال

كما قيل في تحويل الرداء وقد أخرج أحمد من حديث السائب بن خلاد عن أبيه «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا سأل جعل باطن كفيه إليه وإذا استعاذ جعل ظاهرهما إليه» وفي إسناده ابن لهيعة وفيه مقال مشهور *
 ٥ وعن أنس رضي الله عنه قال «جاء أعرابي يوم الجمعة فقال يا رسول الله هلكت الماشية وهلكت العيال وهلك الناس فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه يدعو ورفع الناس أيديهم معه يدعون قال فما خرجنا من المسجد حتى مطرنا» مختصر من البخاري *
 قوله «جاء أعرابي» لفظ البخاري أتى رجل أعرابي من أهل البادية وفي لفظ له جاء رجل. وفي لفظ دخل رجل المسجد يوم جمعة وسيأتي قال في الفتح لم أقف على تسمية هذا الرجل: قوله «هلكت الماشية» في الرواية الآتية في باب ما يقول وما يصنع هلكت الاموال وهي أعم من الماشية ولكن المراد هنا الماشية كما سيأتي. وفي رواية البخاري «هلكت الكراع» بضم الكاف وهي تطلق على الخيل وغيرها. قوله «وهلكت العيال وهلك الناس» هو من عطف العام على الخاص. قوله «فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه» زاد مسلم في رواية شريك «حذاء وجهه» ولابن خزيمة «حتى رأيت يابض ابطنه» وزاد البخاري في رواية ذكرها في الأدب فنظر إلى السماء والحديث سيأتي بطوله وإنما ذكره المصنف هنا الاستدلال به على مشروعية رفع اليدين عند الاستسقاء *

٥ وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال «جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله لقد جئتكم من عند قوم ما يزدولهم راع ولا يخطر لهم فحل فصعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم المنبر فحمد الله ثم قال اللهم اسقنا غيثا مغيثا مربثا ربعا طبقا غدقا عاجلا غير راث ثم نزل فبايأ تيه أحد من وجه من الوجوه إلا قالوا قد أحيينا» رواه ابن ماجه *

الحديث إسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا محمد بن أبي القاسم أبو الأحرص حدثنا الحسن بن الربيع حدثنا الربيع حدثنا عبد الله بن إدريس حدثنا حصين عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عباس فذكره ورجاله ثقات أخرجه أيضا أبو عوانة وسكت عنه الحافظ في التلخيص وقد رويت بعض هذه الألفاظ وبعض معانيها عن

جماعة من الصحابة مرفوعة . منها عن أنس وسياتي . وعن جابر عند أبي داود والحاكم . وعن كعب بن مرة عند الحاكم في المستدرک . وعن عبد الله بن جرادة عند البيهقي واسناده ضعيف جداً . وعن عمرو بن شعيب وسياتي . وعن المطلب بن حنطب وسياتي أيضا . وعن ابن عمر عند الشافعي . وعن عائشة بنت الحكم عن أبيها عند أبي عوانة بسندواه . وعن طامر بن خارجة بن سعيد عن جده عند أبي عوانة أيضا . وعن سمرة عند أبي عوانة أيضا واسناده ضعيف . وعن عمرو بن حريث عن أبيه عند أبي عوانة أيضا . وعن أبي امامة عند الطبراني وسنده ضعيف « ولا يخطر لهم فحل » بالحاء المعجمة ثم الطاء المهملة بعدها راء قال في القاموس خطر الفحل بذنبه يخطر خطر او خطرانا وخطيرا ضرب به يمينا وشمالا انتهى . وأراد بقوله لا يخطر لهم فحل أن مواشيهم قد بلغت لقلة المرعي الى حد من الضعف لا تقوي معه علي تحريك أذنانها . قوله « غيثا » الغيث المطر ويطلق على النبات تسمية له باسم سيبه : قوله « مغيثا » بضم الميم وكسر الغين المعجمة وسكون الياء التحتية بعدها ثاء مثلثة وهو المنقذ من الشدة : قوله « مريثا » بالهمزة هو المحمود العاقبة المسمى للحيوان . قوله « مريعا » بضم الميم وفتحها وكسر الراء وسكون الياء التحتية بعدها عين مهملة هو الذي يأتي بالربيع وهو الزيادة مأخوذ من المراجعة وهي الخصب . ومن فتح الميم جملة اسم مفعول أصله ربوع كهيب ومعناه مخصب ويروى بضم الميم وسكون الراء بعدها موحدة مكسورة من قولهم أربع أربع إذا أكل الربيع ويروى بضم الميم ومثناة فوقية مكسورة من قولهم أربع المطر إذا أنبت ما ترتع فيه الماشية . قوله « طبقا » هو المطر العام كافي القاموس . قوله « غدقا » الغدق هو الماء الكثير وأغدق المطر وأغدودق كبرقطره وغدق كثر براقه : قوله « غير رائث » الريث الابطاء والرائث المبطي . قوله « قدأحيينا » أي مطرنا لما كان المطر سببا للحياة عبر عن نزوله بالاحياء *

٦  وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنهم قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا استسقى قال اللهم اسق عبادك وبهائمك وانثر رحمتك وأحي بلدك الميت » رواه أبو داود * ٧ وعن المطلب بن حنطب رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول عند المطر اللهم سقيا رحمة

ولاسقيا عذاب ولا بلاء ولا هدم ولا غرق اللهم علي الظراب ومنابت الشجر اللهم
 حوالينا ولا علينا « رواه الشافعي في مسنده وهو مرسل » *
 الحديث الأول أخرجه أبو داود متصلا ورواه مالك مرسلا ورجحه أبو حاتم
 والحديث الثاني هو مرسل كما قال المصنف وأكثر الفاظه في الصحيحين وقد تقدم
 ما في الباب من الأحاديث . قوله « علي الظراب » بكسر المعجمة وآخره موحدة
 جمع ظرب بكسر الراء وقد تسكن قيل هو الجبل المنبسط الذي ليس بالعالي وقال
 الجوهري الراية الصغيرة : قوله « اللهم حوالينا » بفتح اللام وفيه حذف تقديره
 جعل أو أمطر والمراد به صرف المطر عن الابنية والدور . قوله « ولا علينا »
 فيه بيان للمراد بقوله حوالينا لانه يشمل الطرق التي حولهم فأراد اخراجها
 بقوله ولا علينا . قال الطيبي في إدخال الواو هنا معني لطيف وذلك لانه لو
 اسقطها لكان مستسقيا للآلام ومامعها فقط ودخول الواو يقتضي ان طلب المطر
 علي المذكورات ليس مقصودا لعينه ولكن ليكون وقاية من أذى المطر فليست الواو
 محصلة للمعطف ولكنها لتعليل كقولهم تجوع الحرة ولانأكل بشيها فان الجوع ليس
 مقصودا لعينه ولكن ليكون مانعا من الرضاع باجرة اذ كانوا يكرهون ذلك أنفا
 انتهى : (والحديث الأول) يدل علي استحباب الدعاء بما اشتمل عليه عند الاستسقاء
 والحديث الثاني يدل علي استحباب الدعاء بما فيه عند نزول المطر *

باب تحويل الامارم والناس أدبتهم في الدعا أو صفته ووقته

١ عن عبد الله بن زيد رضى الله عنه قال « رأيت رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم حين استسقى لنا أطال الدعاء وأكثر المسألة قال ثم تحول الى القبلة
 وحول رداءه فقلبه ظهرا لبطن وتحول الناس معه » رواه أحمد . وفي رواية
 « خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوما يستسقى فحول رداءه وجعل عطافه
 الايمن علي عاتقه الايسر وجعل عطافه الايسر علي عاتقه الايمن ثم دعا الله
 عز وجل » رواه أحمد وأبو داود * وفي رواية « أن النبي صلى الله عليه وآله

وسلم استسقى وعليه خيصة له سوداء فأراد أن يأخذ أسفلها فيجعله أعلاها فتقلت عليه فقلبها الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن» رواه أحمد وأبو داود رحمهما الله * حديث عبد الله بن زيد أصله في الصحيح وله ألفاظ منها هذه الروايات التي أوردها المصنف ومنها ألفاظ آخر وقد سبق بعضها في باب صفة صلاة الاستسقاء ورجال أبي داود رجال الصحيح . قوله « ثم تحول الى القبلة » في لفظ لابن خازم « ثم حول إلى الناس ظهره » فيه استحباب استقبال القبلة حال تحويل الرداء وقد سبق بيان الحكمة في ذلك ومحل هذا التحويل بعد الفراغ من الخطبة وإرادة الدعاء كما في الفتح . قوله « وحول ردائه » ذكر الواقدي أن طول ردائه صلى الله عليه وآله وسلم كانت ستة أذرع في عرض ثلاثة أذرع وطول أزاره أربعة أذرع وشبر في ذراعين وشبر انتهى : وقد اختلفت الروايات ففي بعضها أنه صلى الله عليه وآله وسلم حول ردائه وفي بعضها أنه قلبه وفسر التحويل في هذه الرواية بالقلب فدل ذلك على أنهما بمعنى واحد كما قال الزين بن المنير واختاف في حكمة التحويل فجزم المذهب أنه للتفاوت بتحويل الحال عما هي عليه وتعبه ابن العربي بأن من شرط الفأل أن لا يقصد إليه قال وإنما التحويل اشارة بينه وبين ربه قيل له حول ردائك لتحول حالك . قال الحافظ وتعقب بأن الذي جزم به يحتاج الى نقل والذي رده ورد فيه حديث رجاله ثقات أخرجه الدارقطني والحاكم من طريق جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر ورجح الدارقطني إرساله وعلى كل حال فهو أولى من القول بالظن . وقال بعضهم إنما حول ردائه ليكون أثبت على عاتقه عند رفع يديه في الدعاء فلا يكون سنة في كل حال وأجيب بأن التحويل من جهة الى جهة لا يقتضي الثبوت على العاتق فالحمل على المعنى الأول أولى فان الاتباع أولى من تركه لمجرد احتمال الخصوص انتهى . وقد اختلف في صفة التحويل فقال الشافعي ومالك هو جعل الأسفل أعلى مع التحويل وروى القرطبي عن الشافعي أنه اختار في الجديد تنكيس الرداء لا تحويله والذي في الأم هو الأول . وذهب الجمهور إلى استحباب التحويل فقط واستدل الشافعي ومالك بهمه صلى الله عليه وآله وسلم بقلب الخيصة لأنه لم يدع ذلك الا لتقلها كما في الرواية

المذكورة في الباب، قال في الفتح ولا ريب أن الذي استحبه الشافعي أحوط انتهى.
وذلك لأنه اختار الجمع بين التحويل والتكيس كما تقدم وإذا كان مذهبه مارواه
عنه القرطبي فليس بأحوط ﴿ واستدل الجمهور ﴾ بقوله في رواية حديث الباب
فجعل عطافه الأيمن الح وبقوله فقلبها الأيمن علي الأيسر الح . قال الغزالي في
صفة التحويل أو يجعل الباطن ظاهرا وهو ظاهر قوله فقلبه ظهرا لبطن أي جعل
ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا وقال أبو حنيفة وبعض المالكية أنه لا يستحب شيء
من ذلك وخالفهم الجمهور : قوله « وتحول الناس معه » هكذا رواه المصنف
رحمه الله تعالى ورواه غيره بلفظ « وحول » وفيه دليل لما ذهب إليه الجمهور من
استحباب تحويل الناس بتحويل الامام . وقال الليث وأبو يوسف يحول الامام
وحده وظاهر قوله ويحول الناس أنه يستحب ذلك للنساء . وقال ابن الماجشون
لا يستحب في حقهن : قوله « وعليه خميصة » قال في القاموس الخميصة كساء أسود
مربع له علمان انتهى *

باب مايقول ومايصنع إذا رأى المطر وما يقول اذا كثر جدا

١ عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رأى
المطر قال اللهم صيبا نافعا » رواه احمد والبخاري والنسائي * ٢ وعن أنس قال
« أصابنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مطر قال فحسر ثوبه حتى
أصابه من المطر فقلنا لم صنعت هذا قال لأنه حديث عهد بربه » رواه أحمد ومسلم
وأبو داود

قوله « صيبا » بالنصب بفعل مقدر أي اجعله صيبا وناफعا صفة للصيب ليخرج
النصار منه والصيب المطر قاله ابن عباس وإليه ذهب الجمهور وقال بعضهم الصيب
السحاب ولعله أطلق ذلك مجازا وهو من صاب المطر يصب إذا نزل فأصاب
الأرض ﴿ والحديث ﴾ فيه استحباب الدعاء عند نزول المطر وقد أخرج مسلم
من حديث عائشة قالت كان إذا كانت يوم ريح عرف ذلك في وجهه فيقول
إذا رأى المطر رحمة وأخرجه أبو داود والنسائي عنها بلفظ « كان إذا رأى ناشئا

من أفق السماء ترك العمل فان كشف حمد الله فان مطر قال اللهم صيبا نافعا « قوله « حمر » أي كشف بعض ثوبه : قوله « لأنه حديث عهد بربه » قال العلماء أي بنكوتين ربه إياه. قال النووي ومعناه أن المطر رحمة وهو قريب العهد بخلق الله تعالى لها فيتبرك بها (وفي الحديث) دليل أنه يستحب عند أول المطر أن يكشف بدنه ليناله المطر لذلك *

٣ وعن شريك بن أبي نمر عن أنس « أن رجلا دخل المسجد يوم الجمعة من باب كان نحو دار القضاء ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائم يخطب فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائما ثم قال يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل فادع الله يغثنا قال فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه ثم قال اللهم أغثنا اللهم أغثنا قال أنس ولا والله ما يرى في السماء من سحب ولا فزعة وما يتنا وبين سلع من بيت ولا دار قال فطلعت من ورائه سحابة مثل الترس فلما توسطت السماء انتشرت ثم أمطرت قال فلا والله ما رأينا الشمس سبتا قال ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائم يخطب فاستقبله قائما فقال يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل فادع الله بمسكها عنا قال فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه ثم قال اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الآكام والظراب وبطون الأودية ومنابت الشجر قال فانقلعت وخرجنا عشي في الشمس قال شريك فسألت أنسا هو الرجل الأول قال لا أدري « متفق عليه » *

قوله « أن رجلا » في مسند أحمد ما يدل على أن هذا المجهول كعب بن مرة وفي البيهقي من طريق مرسلة ما يدل على أنه خارجة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري وزعم بعضهم أنه أبو سفيان بن حرب . قال في الفتح وفيه نظر لانه جاء في واقعة أخرى. وقال الحافظ لم أقف على تسميته كما تقدم : قوله « يوم الجمعة » فيه دليل على أنه إذا اتفق وقوع الاستسقاء يوم الجمعة اندرجت خطبة الاستسقاء وصلاتها في الجمعة وقد بوب لذلك البخاري وذكر حديث الباب : قوله « من باب كان نحو دار القضاء » فسر بعضهم دار القضاء بأنها دار الإمامة قال في الفتح وليس كذلك وإنما هي دار عمر بن الخطاب

وسميت دار القضاء لأنها بيعت في قضاء دينه فكان يقال لها دار قضاء دين عمر ثم طال ذلك فقليل لها دار القضاء ذكره الزبير بن بكار بسنده الي ابن عمر وقد قيل في تفسيرها غير ذلك : قوله « ثم قال يا رسول الله » هذا يدل علي أن السائل كان مسلماً وبه يرد علي من قال إنه أبو سفيان لانه حين سؤاله لذلك لم يكن قد أسلم : قوله « هلك الأموال » المراد بالأموال هنا الماشية لا الصامت : قوله « وانقطعت السبل » المراد بذلك أن الأبل ضعفت لقلة القوت عن السفر لكونها لا تجد في طريقها من الكلاء ما يقيم أودها . وقيل المراد تقاد ما عند الناس من الطعام أو قلته فلا يجدون ما يجلبونه ويحملونه الي الأسواق : قوله « قادع الله يغثا » هكذا في رواية للبخاري بالجزم وفي رواية له يغثنا بالرفع وفي رواية له أن يغثنا فالجزم ظاهر والرفع علي الاستئناف أي فهو يغثنا قال في الفتح وجائز أن يكون من الغوث أو من الغيث والمعروف في كلام العرب غثنا لانه من الغوث . وقال ابن القطاع غاث الله عباده غيثاً وغياثاً سقام المطر وأغاثهم أجاب دعاءهم ويقال غاث وأغاث بمعنى . قال ابن دريد الاصل غاثه الله بنوثة غوثاً واستعمل أغاثه ومن فتح أوله فمن الغيث ويحتمل أن يكون معنى أعثنا أعطنا غوثاً وغيثاً : قوله « فرغ يديه » فيه استحباب رفع اليد عند دعاء الاستسقاء وقد تقدم الكلام عليه : قوله « من سحاب » أي مجتمع : قوله « ولا قزعة » بفتح القاف والزاي بعدها مهملة أي سحاب متفرق . وقال ابن سيده القزع قطع من السحاب رقاق . قال أبو عبيدة وأكثر ما يجيء في الخريف . قوله « وما يئبنا وبين سلع » بفتح المهملة وسكون اللام جبل معروف بالمدينة وقد حكى أنه بفتح اللام . قوله « من يت ولا دار » أي يحجبنا من رؤيته وأشار بذلك إلى أن السحاب كان مفقوداً لا مستتراً بيت ولا غيره . قوله « فطلعت » أي ظهرت من وراء سلع : قوله « مثل الترس » أي مستديرة ولم يرد أنها مثله في القدر . وفي رواية « فنشأت سحابة مثل رجل الطائر » . قوله « فلما توسطت السماء انتشرت » هذا يشعر بأنها استمرت مستديرة حتى انتهت إلى الأفق وانبدسطت حينئذ وكأن قائده تعميم الأرض بالمطر . قوله « ما رأينا الشمس سبتاً » هذا كناية عن استمرار الغيم الماطر وهو كذلك في الغالب وإلا فقد يستمر المطر والشمس بادية وقد نحتجب الشمس بغير مطر . وأصرح من ذلك ما وقع في رواية (٦٢ - ج ٤ نيل الاوطار)

أخرى للبخاري بلفظ « فطرنا يومنا ذلك ومن الغد ومن بعد الغد والذي يليه حتى الجمعة الأخرى » والمراد بقوله سبتاً أي من السبت إلى السبت قاله ابن المنير والطبري قال وفيه تجوز لأن السبت لم يكن مبتدأ ولا الثاني منتهى وإنما عبر أنس بذلك لأنه كان من الأَنْصار وقد كانوا جاوروا اليهود فأخذوا بكثير من اصطلاحهم وإنما سموه الأسبوع سبتاً لأنه أعظم الأيام عند اليهود كما أن الجمعة عند المسلمين كذلك وفي تعبيره عن الأسبوع بالسبت مجاز مرسل والعلاقة الجزئية والكلية. وقال صاحب النهاية أراد قطعة من الزمان وكذا قال النووي. ووقع في رواية ستاً أي ستة أيام. ووقع في رواية فطرنا من جمعة إلى جمعة . قوله « ثم دخل رجل من ذلك الباب » ظاهره أنه غير الأول لأن التكررة إذا تكررت دلت على التعدد وقد قال شريك في آخر هذا الحديث سألت أنساً أهو الرجل الأول فقال لا أدري وهذا يقتضي أنه لم يجزم بالثغائر . وفي رواية للبخاري عن أنس « فقام ذلك الرجل أو غيره » وفي رواية له عنه « فأتى الرجل فقال يا رسول الله » ومثلها لأبي عوانة وهذا يقتضي الجزم بكونه واحداً فلعل أنساً تذكره بعد أن نسيه ويؤيد ذلك ما أخرجه البيهقي عنه بلفظ « فقال الرجل » يعني الذي سأله يستسقي . قوله « هلك الأموال وانقطعت السبل » أي بسبب غير السبب الأول والمراد أن كثرة الماء انقطع المرعى بسببها فهلك المواشي من عدم المرعى أو لعدم ما يكنها من المطر ويدل على ذلك ما عند النسائي بلفظ من كثرة الماء . وأما انقطاع السبل فلتعذر سلوك الطريق من كثرة الماء. وفي رواية عند ابن خزيمة واحتبس الركبان وفي رواية للبخاري تهدمت البيوت . وفي رواية له هدم البناء وغرق المال . قوله « يمسكها » يجوز ضم الكاف وسكونها والضمير يعود إلى الأمطار أو إلى السحاب أو إلى السماء . قوله « اللهم حوالينا ولا علينا » تقدم الكلام عليه . قوله « على الأكام » بكسر الهمزة وقد تفتح جمع أكمة مفتوحة الحروف جميعاً قيل هي التراب المجتمع وقيل هي الحجر الواحد وبه قال الخليل . وقال الخطابي هي الهضبة الضخمة. وقيل الجبل الصغير . وقيل ما ارتفع من الأرض . قوله « والظراب » تقدم تفسيره وضبطه . قوله « وبطون الأودية » المراد بها ما يتحصل فيه الماء لينتفع به . قوله « فأنقمت » أي السماء أو السحابة الماطرة والمعنى أنها أمسكت عن المطر على المدينة

(وفي الحديث) فوائد منها جواز المكاملة من الخطيب حال الخطبة وتكرار الدعاء وإدخال الاستسقاء في خطبة الجمعة والدعاء به على المنبر وترك تحويل الرداء والاستقبال والاجزاء بصلاة الجمعة عن صلاة الاستسقاء كما تقدم وفيه علم من أعلام النبوة في إجابة الله تعالى دعاء نبيه وامثال السحاب أمره كما وقع في كثير من الروايات وغير ذلك من الفوائد *

كتاب الجنائز

هي جمع جنازة بكسر الجيم وفتحها قال ابن قتيبة وجماعة والكسر أفصح وحكى صاحب المطالع أنه يقال بالفتح للميت وبالكسر للتعش عليه الميت ويقال عكس ذلك انتهى . والجنازة مشتقة من جنز اذا ستر قاله ابن فارس وغيره والمضارع يجنز بكسر النون قاله النووي . والجنائز بفتح الجيم لا غير قاله النووي والحافظ وغيرهما *

باب عيادة المريض

١ عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال حق المسلم على المسلم خمس رد السلام وزيارة المريض واتباع الجنائز واجابة الدعوة وتشميت العاطس » متفق عليه * ٢ وعن ثوبان قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان المسلم اذا عاد أخاه المسلم لم يزل في مخرفة الجنة حتى يرجع » رواه أحمد ومسلم والترمذي *

قوله « خمس » في رواية لمسلم « حق المسلم على المسلم ست » وزاد « واذا استصحبك فانصح له » وفي رواية للبخارى من حديث البراء « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسبع » وذكر الخمس المذكورة في حديث الباب وزاد « ونصر المظلوم وابرار القسم » والمراد بقوله « حق المسلم » انه لا ينبغي تركه ويكون فعله اما واجبا أو مندوبا وبأنه يؤكدها شيها بالواجب الذي لا ينبغي تركه ويكون استعماله في المعنيين

من باب استعمال المشترك في معنيه فان الحق يستعمل في معني الواجب كذا ذكره ابن الأعرابي وكذا يستعمل في معني الثابت ومعني اللازم ومعني الصدق وغير ذلك. وقال ابن بطال المراد بالحق هنا الحرمة والصحة . وقال الحافظ الظاهر أن المراد به هنا وجوب الكفاية : قوله « رد السلام » فيه دليل على مشروعية رد السلام ونقل ابن عبد البر الاجماع على ان ابتداء السلام سنة وان رده فرض وصفه الرد أن يقول وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته وهذه الصفة أكمل وأفضل فلو حذف الواو جاز وكان تاركا للأفضل وكذا لو اقتصر على وعليكم السلام بالواو أو بدونها أجزاء فلو اقتصر على وعليكم لم يجزه بلا خلاف ولو قال وعليكم بالواو ففى اجزائه وجهان لأصحاب الشافعي . وظاهر قوله « حق المسلم » انه لا يرد على الكافر . وأخرج البخاري في صحيحه عن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم » وفي الصحيحين عن أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم » وأخرج البخاري نحوه من حديث ابن عمر وقد قطع الأكثر بأنه لا يجوز ابتداءهم بالسلام وفي الصحيحين عن اسامة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مر على مجلس فيه أخلاط من المسلمين والمشركين فسلم عليهم » وفي الصحيحين أيضا « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتب الى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى » قوله « وعبادة المريض » فيه دلالة على شرعية عبادة المريض وهي مشروعة بالاجماع وحزم البخاري بوجوبها فقال باب وجوب عبادة المريض قال ابن بطال يحتمل أن يكون الوجوب للكفاية كاطعام الجائع وفك الأسير ويحتمل أن يكون الوارد فيها محمولا على التدب وحزم الداودي بالاول وقال الجمهور بالتدب وقد تصل الى الوجوب في حق بعض دون بعض وعن الطبري تأكد في حق من ترجى بركته وتسنى فيمن براعي حاله وتباح فيما عدا ذلك وفي الكافر خلاف ونقل التودى الاجماع على عدم الوجوب . قال الحافظ يعني على الأعيان وعامة في كل مرض : قوله « واتباع الجنائز » فيه أن اتباعها مشروع وهو سنة بالاجماع واختلاف في وجوبه وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى . قوله « واجابة الدعوة » فيه مشروعية اجابة الدعوة وهي أعم من الوليمة وسيأتي الكلام على ذلك في كتاب

الولية ان شاء الله تعالى. قوله « وتسميت العاطس » التسميت بالسين المهمة والمعجمة لغتان مشهورتان. قال الازهرى قال الليث التسميت ذكر الله تعالى على كل شيء ومنه قوالك للعاطس بربحك الله . وقال ثعلب الاصل فيه المهمة فقلبت معجمة . وقال صاحب المحكم تسميت العاطس معناه الدعاء له بالهداية الى السمى الحسن . وفيه دليل على مشروعية تسميت العاطس وهو أن يقول له يرحمك الله وأخرج أبو داود باسناد صحيح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال « إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال وليقل أخوه أو صاحبه يرحمك الله ويقول هو يهديكم الله ويصلح بالكم » وأخرج البخارى عن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله وليقل أخوه أو صاحبه يرحمك الله فإذا قال يرحمك الله فليقل له يهديكم الله ويصلح بالكم » وأخرج مالك فى الموطأ عن ابن عمر قال « إذا عطس أحدكم فقل له يرحمك الله يقول يرحمنا الله وإياكم ويغفر لنا وإياكم » والتسميت سنة على الكفاية ولو قال بعض الحاضرين أجزاء عن الباقيين ولكن الأفضل أن يقول كل واحد لما فى البخارى عن أبي هريرة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا عطس أحدكم وحمد الله كان حقاً على كل مسلم سماعه أن يقول يرحمك الله تعالى » وقال أهل الظاهر انه يلزم كل واحد وبه قال ابن أبي مريم واختاره ابن العربي والتسميت إنما يكون مشروعا للعاطس اذا حمد الله كما فى حديث أبي هريرة المذكور . وفى الصحيحين عن أنس « قال عطس رجلان عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسمت أحدهما ولم يسمت الآخر فقال الذى لم يسمته فلان عطس فسّمته وعطست فلم تسمتني فقال هذا حمد الله وأنت لم تحمد الله » وفى صحيح مسلم عن أبي موسى الأشعرى قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا عطس أحدكم فحمد الله فشمته فان لم يحمد الله فلا تسمته » وإذا تكرر العطاس فهل يشرع تكرير التسميت أولا فيه خلاف . وقد أخرج ابن السني باسناد فيه من لم يتحقق حاله عن أبي هريرة قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا عطس أحدكم فليسمته جليسه وان زاد على ثلاث فهو مزكوم ولا يسمت بعد ثلاث » وفى مسلم عن سلمة بن الأكوع أنه قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى الثانية « انك مزكوم » وأخرج أبو داود والترمذي

من حديث سلمة أنه قال له في الثالثة برحمتك الله هذا رجل مزكوم . وأخرج أبو داود والترمذي أيضا عن عبيد بن رفاعة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تسميت العطاس ثلاثا فان زاد فان شئت سمته وان شئت فلا » ولكنه حديث ضعيف قال الترمذي اسناده مجهول . قال ابن العربي ومعنى قوله انك مزكوم أى انك لست ممن يسمت بعد هذا لأن هذا الذى بك زكام ومرض لاخفة العطاس ولكنه يدعى له بداء المسلم للمسلم بالعافية والسلامة ولا يكون من باب التسميت . والسنة للعطاس أن يضع ثوبه أو يده على فيه عند العطاس لما أخرجه أبو داود والترمذي عن أبي هريرة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا عطس وضع ثوبه أو يده على فيه وخفض أو غض بهأصوته » وحسنه الترمذي . ويكره رفع الصوت بالعطاس لما أخرجه ابن السني عن عبد الله بن الزبير قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله عز وجل يكره رفع الصوت بالتأوب والعطاس » وأخرج أيضا عن أم سلمة « قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول التثاؤب الرفيع والعطسة الشديدة من الشيطان » قوله « لم يزل في مخرفة الجنة » بالحاء المعجمة على زنة مرحلة وهى البستان ويطلق على الطريق اللاحب أي الواضح . ولفظ الترمذي « لم يزل في خرفة الجنة » والخرف بالضم المخترف والمجتني أقاده صاحب القاموس *

٣ وعن علي رضي الله عنه قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا طاد المسلم أخاه مشى في خرافة الجنة حتى يجلس فإذا جلس غمرته الرحمة فان كان غدوة صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يمسي وان كان مساء صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يصبح » رواه أحمد وابن ماجه . وللترمذي وأبي داود نحوه * وعن أنس قال « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يعود مريضا الا بعد ثلاث » رواه ابن ماجه ه وعن زيد بن أرقم قال « طادني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجع كان بعيني » رواه أحمد وأبو داود *

حديث علي قال أبو داود انه اسند عن علي من غير وجه صحيح وقال الترمذي أنه حسن غريب . وقال أبو بكر البزار هذا الحديث رواه أبو معاوية عن الأعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى . ورواه شعبة عن الحكم عن عبد الله عن

نافع وهذا اللفظ لا يعلم رواه الأعلى. وقد روي عن علي من غير وجه وحديث أنس في إسناده مسلم بن علي وهو متروك وحديث زيد بن أرقم سكت عنه أبو داود والمنذرى وأخرجه أيضا البخاري في الأدب المفرد وصححه الحاكم (وفي الباب) عن أبي موسى عند البخاري قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عودوا المريض وأطعموا الجائع وفكوا العاني» وعن جابر عند البخاري وأبي داود قال «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعودني ليس براكب بغل ولا برذون» وعن أنس غير حديث الباب عند أبي داود قال «قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من توضأ فأحسن الوضوء وطاد أخاه المسلم محتسبا بوعده من جهنم مسير سبعين خريفا» وفي إسناده الفضل بن دهم قال يحيى بن معين ضعيف الحديث وقال أحمد لا يحفظ. وقال مرة ليس به بأس. وقال ابن حبان كان ممن يخطيء فلا يفحش خطؤه حتى يبطل الاحتجاج به ولا اقتفي أثر العدول فبذلك به سنتهم فهو غير محتج به إذا انفرد. وعن عائشة عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي قال «لما أصيب سعد بن معاذ يوم الخندق ضرب عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيمة في المسجد ليعوده من قريب» وعن عائشة بنت سعد عن أبيها قال «اشتكت فجاءني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعودني ووضع يده علي جبهتي ثم مسح صدري وبطني ثم قال اللهم اشف سعدا وأتم له هجرته» أخرجه البخاري وأبو داود. وعن البراء أشار إليه الترمذي. وعن أبي هريرة عند الترمذي وابن ماجه بلفظ «من عاد مريضا نادى مناد من السماء طبت وطاب ممشاك وتبوات من الجنة منزلا» قوله «من خرافة» بزنة كناسة المخترف والمجتني كذا قال في التماموس قال في الفتح خرفة بضم المعجمة وسكون الراء بعدها فاء هي الثمرة وقيل المراد بها هنا الطريق والمعنى أن العائد يمشي في طريق يؤديه إلى الجنة والتفسير الأول أولى فقد أخرجه البخاري في الأدب من هذا الوجه وفيه قلت لأبي قلابة ما خرفة الجنة قال جناها وهو عند مسلم من جملة المرفوع: قوله «إلا بعد ثلاث» يدل على أن زيارة المريض إنما تشرع بعد مضي ثلاثة أيام من ابتداء مرضه فتقيد به مطلقا لا لحديث الواردة في الزيارة ولكنه غير صحيح ولا حسن كما عرفت فلا يصلح لذلك. قوله «من وجع كان يعني» فيه أن وجع العين من الأمراض التي تشرع لها الزيارة فيرد بالحديث على من لم يقل باستحباب زيارة من كان مرضه الرمد ونحوه من الأمراض الخفيفة:

﴿وأحاديث﴾ الباب تدل على تأكد مشروعية زيارة المريض وقد تقدم الخلاف في حكمها ويستحب الدعاء للمريض وقد ورد في صفته أحاديث منها حديث عائشة بنت سعد المتقدم . ومنها حديث ابن عباس عند أبي داود والنسائي والترمذي وحسنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال « من عاد مريضاً لم يحضر أجله فقال عنده سبع مرات أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك إلا عافاه الله من ذلك المرض » وفي أسناده يزيد بن عبد الرحمن أبو خالد المعروف بالداودي وقد وثقه أبو حاتم وتكلم فيه غير واحد . ومنها حديث عن عبد الله بن عمرو بن العاص عند أبي داود قال « قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا جاء الرجل يعود مريضاً فليقل اللهم اشف عبدك ينكأ لك عدواً أو يمشي لك إلى جنازة »

﴿باب من كان آخر قوله لا إله إلا الله وتلقين المحتضر وتوجيهه﴾

وتغميض الميت والقراءة عنده ﴿﴾

١ ﴿عن معاذ قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من كان آخر قوله لا إله إلا الله دخل الجنة » رواه أحمد وأبو داود ﴿﴾ *

الحديث أخرجه أيضاً الحاكم وفي أسناده صالح ابن أبي غريب . قال ابن القطان لا يعرف واعل الحديث به وتعقب بأنه روى عنه جماعة وذكره ابن حبان في الثقات وقد عزاهذا الحديث ابن معن إلى الصحيحين فغلط فإنه ليس فيهما والذي فيهما لم يقيد بالموت ولكنه روى مسلم من حديث عثمان « من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة » وفي الباب عن أبي سعيد وأبي هريرة عند الطبراني بإلفظ « من قال عند موته لا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله لا تطعمه النار أبداً » وفي أسناده جابر بن يحيى الحضرمي . وأخرج النسائي نحوه عن أبي هريرة وحده وأخرج مسلم من حديث أبي ذر قال « قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة » وأخرج الحاكم عن عمر مرفوعاً « أني لأعلم كلمة لا يقولها عبد حقاً من قلبه فيموت على ذلك إلا حرم على النار لا إله إلا

الله « وفي الباب أيضا عن طلحة وعبادة وعمر عند أبي نعيم في الحلية. وعن ابن مسعود عند الخطيب مثل حديث الباب. وعن حذيفة عنده أيضا بنحوه. وعن جابر وابن عمر عند الدارقطني في الملل بنحوه أيضا ﴿والحديث﴾ فيه دليل على نجاة من كان آخر قوله لا اله الا الله من النار واستحقاقه لدخول الجنة وقد وردت أحاديث صحيحة في الصحيحين وغيرهما عن جماعة من الصحابة أن مجرد قوله لا اله الا الله من موجبات دخول الجنة من غير تقييد بحال الموت فبالأولي أن توجب ذلك اذا قالها في وقت لا تتبعه معصية *

٢ - وعن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال لقنوا موتاكم لا اله الا الله » رواه الجماعة الا البخاري *

وفي الباب عن أبي هريرة عند مسلم بمثل حديث أبي سعيد ورواه ابن حبان عنه وزاد « فانه من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة يومئذ من الدهر وان أصابه ما أصابه قبل ذلك » وعنه أيضا حديث آخر بلفظ « إذا نقلت مرضاكم فلا تعلم قول لا اله الا الله ولكن لقنوه فانه لم يختم به لمناقض قط » وفي إسناده محمد بن الفضل ابن عطية وهو متروك. وعن عائشة عند النسائي بنحو حديث الباب. وعن عبد الله ابن جعفر عند ابن ماجه وزاد « الحليم الكريم سبحانه الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين ». وعن جابر عند الطبراني في الدعاء والعقيلي في الضعفاء وفيه عبد الله بن مجاهد وهو متروك. وعن عروة بن مسعود الثقفي عند العقيلي باسناد ضعيف. وعن حذيفة عند ابن أبي الدنيا وزاد. « فانه تهم ما قبلها من الخطايا » وعن ابن عباس عند الطبراني. وعن ابن مسعود عنده أيضا. وعن عطاء بن السائب عن أبيه عن جده عنده أيضا. قال العقيلي روى في الباب أحاديث صحاح عن غير واحد من الصحابة. وروى فيه أيضا عن عمر وعثمان وابن مسعود وأنس وغيرهم هكذا في التلخيص. قوله « لقنوا موتاكم » قال النووي أي من حضره الموت والمراد ذكره لا إله الا الله لتكون آخر كلامه كما في الحديث « من كان آخر كلامه لا إله الا الله دخل الجنة » والأمر بهذا التلقين أمر ندب وأجمع العلماء على هذا التلقين وكرهوا الاكثر عليه والمواالة لثلاث يضجره لضيق حاله وشدة كربته فيكره ذلك بقلبه أو يتكلم بكلام لا يليق قالوا واذا قاله مرة لا يكره عليه الا أن يتكلم بعده بكلام آخر (٧٢-ج، نيل الاوطار)

فيعاد التعريض له به ليكون آخر كلامه. ويتضمن الحديث الحضور عند المختضر لتذكيره وتأنيسه واغماض عينيه والقيام بحقوقه وهذا يجمع عليه اهل كلام النووي ولكنه ينبغي ان ينظر ما القرينة الصارفة للأمر عن الوجوب.

٣ وعن عبيد بن عمير عن أبيه وكانت له صحبة «أن رجلاً قال يا رسول الله ما الكبائر قال هي سبع فذكر منها واستحلال البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتاً» رواه أبو داود.

الحديث أخرجه أيضاً النسائي والحاكم ولفظه عند أبي داود والنسائي «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وقد سأله رجل عن الكبائر فقال هن تسع الشرك والسحر وقتل النفس وأكل الربا وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات وعقوق الوالدين واستحلال البيت» الحديث (وفي الباب) عن ابن عمر عند البغوي في الجعديات بنحو حديث الباب ومداره على أيوب بن عتبة وهو ضعيف وقد اختلف عليه فيه. قوله «قال هي سبع» بتقديم السين هكذا وقع في نسخ الكتاب الصحيحة التي وقفنا عليها والصواب تسع بتقديم التاء الفوقية (والحديث) استدل به على مشروعية توجيه المختضر الى القبلة بقوله واستحلال البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتاً. وفي الاستدلال به على ذلك نظر لان المراد بقوله أحياء عند الصلاة وأمواتاً في اللحد والمختضر حي غير متصل فلا يتأوله الحديث والالزم وجوب التوجه الى القبلة على كل حي وعدم اختصاصه بحال الصلاة وهو خلاف الاجماع. والأولي الاستدلال لمشروعية التوجيه بما رواه الحاكم والبيهقي عن أبي قتادة «أن البراء بن معرور أوصي أن يوجه لقلبة اذا احتضر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصاب الفطرة» وقد ذكر هذا الحديث في التلخيص وسكت عنه. وقد اختلف في صفة التوجيه الى القبلة فقال الهادي والناصر والشافعي في أحد قولي أنه يوجه مستلقياً ليستقبلها بكل وجهه. وقال المؤيد بالله وأبو حنيفة والامام يحيى والشافعي في أحد قولي أنه يوجه على جنبه الأيمن وروى عن الامام يحيى أنه قال الأمران جائزان والأولي أن يوجه على جنبه الأيمن لما أخرجه ابن عدي في الكامل ولم يصفه من حديث البراء بلفظ «اذا أخذ أحدكم مضجعه فليتوسد يمينه» الحديث. أخرجه البيهقي في الدعوات

باسناد قال الحافظ حسن . وأصل الحديث في الصحيحين بلفظ « إذا أويت مضجعك فتوضاً وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الأيمن وقل اللهم اني أسلمت نفسي اليك » وفي آخره « فان مت من ليلتك فانت على الفطرة » وفي الباب عن عبد الله ابن زيد عند النسائي والترمذي وأحمد بلفظ « كان اذا نام وضع يده اليمنى تحت خده » وعن ابن مسعود عند النسائي والترمذي وابن ماجه . وعن حفصة عند أبي داود . وعن سلمى أم أبي رافع عند أحمد في المسند بلفظ « ان فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند موتها استقبلت القبلة ثم توسدت يمينها » وعن حذيفة عند الترمذي . وعن أبي قتادة عند الحاكم والبيهقي بلفظ « كان اذا عرس وعليه ليل توسد يمينه » وأصله في مسلم . ووجه الاستدلال بأحاديث توسد اليمين عند النوم علي استحباب أن يكون المحتضر عند الموت كذلك أن النوم مظنة للموت وللإشارة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « فان مت من ليلتك فانت على الفطرة » بعد قوله « ثم اضطجع علي شقك الأيمن » فانه يظهر منها أنه ينبغي أن يكون المحتضر علي تلك الهيئة *

عن وعن شداد بن أوس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا حضرتم موتاكم فأغمضوا البصر فان البصر يتبع الروح وقولوا خيراً فانه يؤمن علي ما قال أهل الميت » رواه أحمد وابن ماجه *

الحديث أخرجه أيضا الحاكم والطبراني في الأوسط والبخاري في إسناده قزعة ابن سويد قال في التقريب قزعة بفتح القاف والزاي والعين قال في الخلاصة قال أبو حاتم محله الصدق ليس بذلك القوي . وفي الباب عن أم سلمة قالت « دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علي أبي سلمة وقد شق بصره فأغمضه ثم قال ان الروح اذا قبض تبعه البصر » أخرجه مسلم : قوله « فان البصر يتبع الروح » قال النووي معناه اذا خرج الروح من الجسد تبعه البصر ناظرا اين يذهب قال وفي الروح لغتان التذكير والتأنيث قال وفيه دليل لمذهب أصحابنا المتكلمين ومن وافقهم أن الروح اجسام لطيفة متخللة في البدن وتذهب الحياة عن الجسد بذهابها وليس عرضا كما قاله آخرون ولا دما كما قاله آخرون وفيها كلام متشعب المتكلمين اهـ . قوله « وقولوا خيراً » الخ هذا في صحيح مسلم من حديث أم سلمة بلفظ « لا تدعوا علي أنفسكم إلا بخير

فان الملائكة يؤمنون على ما تقولون » والحديث فيه النذب الى قول الخير حينئذ من الدعاء والاستغفار له وطلب اللطف به والتخفيف عنه ونحوه وحضور الملائكة حينئذ وتأمينهم . وفيه أن تفيض الميت عند موته مشروع . قال النووي وأجمع المسلمون على ذلك قالوا والحكمة فيه أن لا يقبح منظره لو ترك اغماضه *

٥ وعن معقل بن يسار قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقرؤا يس على موتاكم » رواه أبو داود وابن ماجه وأحمد ولفظه « يس قلب القرآن لا يقرؤها رجل يريد الله والدار الآخرة إلا غفر له وافرؤها على موتاكم » الحديث أخرجه أيضا النسائي وابن حبان وصححه وأعله ابن القطان بالاضطراب وبالوقف وبجهالة حال أبي عثمان وأبيه المذكورين في السند . وقال الدار قطني هذا حديث ضعيف الاسناد مجهول المتن ولا يصح في الباب حديث قال أحمد في مسنده حدثنا أبو المغيرة حدثنا صفوان قال كانت المشيخة يقولون إذا قرئت يعني يس لميت خفف عنه بها وأسنده صاحب مسند الفردوس من طريق مروان بن سالم عن صفوان بن عمر وعن شريح عن أبي الدرداء وأبي ذر قالا « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من ميت يموت فيقرأ عنده يس إلا هون الله عليه » وفي الباب عن أبي ذر وحده أخرجه أبو الشيخ في فضل القرآن هكذا في التلخيص . قال ابن حبان في صحيحه قوله « اقرؤا علي موتاكم يس » أراد به من حضرته المتية لا أن الميت يقرأ عليه وكذلك « لقنوا موتاكم لا إله إلا الله » ورده الحب الطبري في القراءة وسلم له في التلقين اه واللفظ نص في الأموات وتناوله للحي المحتضر مجاز فلا يصار اليه إلا اقريئة *

باب المبادرة الى تجهيز الميت وقضاء دينه

١ عن الحصين بن حوح « أن طلحة بن البراء مرض فأتاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم يودعه فقال اني لأرأي طلحة الا قد حدث فيه الموت فاذنوني به وعجلوا فانه لا ينبغي لجيفة مسلم أن تحبس بين ظهري أهله » رواه أبو داود *


الحديث سكت عنه ابوداود وقال المنذري قال أبو القاسم البغوي ولا أعلم روي هذا الحديث غير سعيد بن عثمان البلوي وهو غريب اه وقد وثق سعيد المذكور ابن حبان ولكن في إسناد هذا الحديث عروة ابن سعيد الأنصاري ويقال عزرة عن أبيه وهو وأبوه مجهولان ﴿ وفي الباب ﴾ عن علي « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ثلاث يا علي لا يؤخرن الصلاة إذا آنت والجنائز إذا حضرت والآنيم إذا وجدت كفوا » أخرجه أحمد وهذا لفظه والترمذي بهذا اللفظ ولكنه قال لا تؤخرها مكان قوله لا يؤخرن وقال هذا حديث غريب وما أرى إسناده يمتصل وأخرجه أيضا ابن ماجه والحاكم وابن حبان وغيرهم وأعلل الترمذي له بعدم الاتصال لانه من طريق عمر بن علي عن أبيه علي بن أبي طالب قيل ولم يسمع منه وقد قال ابوحاتم انه سمع منه فاتصل إسناده وقد أعله الترمذي أيضا بجهالة سعيد بن عبد الله الجهني ولكنه عدّه ابن حبان في الثقات . قوله « عن الحصين بن حوح » هو أنصاري وله صحبة ووحوح بفتح الواو وسكون الحاء المهملة وبعدها واو مفتوحة وحاء مهملة أيضا . وطلحة بن البراء أنصاري له صحبة ﴿ والحديث ﴾ يدل علي مشروعية التمجيل بالميت والأسراع في تجهيزه وتشهد له أحاديث الأسراع بالجنائز وستأتي *

٢ ﴿ وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم » قال نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه » رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن ﴿ * الحديث رجال اسناده ثقات الا عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن وهو صدوق يخطئ فيه الحث للورثة علي قضاء دين الميت والاخبار لهم بأن نفسه معلقة بدينه حتى يقضى عنه وهذا مقيد بمن له مال يقضى منه دينه وأما من لا مال له ومات عازما علي القضاء فقد ورد في الأحاديث ما يدل علي أن الله تعالى يقضى عنه بل ثبت أن مجرد محبة المديون عند موته للقضاء موجبة لتولي الله سبحانه لقضاء دينه وان كان له مال ولم يقض منه الورثة أخرج الطبراني عن أبي امامة مرفوعا « من دان بدين في نفسه وقاؤه تجاوز الله عنه وأرضى غريمه بما شاء ومن دان بدين وليس في نفسه وقاؤه ومات اقتص الله لغريمه منه يوم القيامة » وأخرج أيضا من حديث ابن عمر « الدين دينان فمن مات وهو ينوي قضاءه فانا وليه ومن مات ولا ينوي قضاءه فذلك الذي يؤخذ من حسنة ليس

يومئذ دينار ولا درهم» وأخرج أيضاً من حديث عبدالرحمن بن أبي بكر «يؤتي بصاحب الدين يوم القيامة فيقول الله فيم أتلقت أموال الناس فيقول يارب انك تعلم أنه أتى على أما حرق وأما عرق فيقول فاني سأقضي عنك اليوم فيقضى عنه» وأخرج أحمد وأبو نعيم في الحلية والبخاري والطبراني بلفظ «يدعى بصاحب الدين يوم القيامة حتى يوقف بين يدي الله عز وجل فيقول يا بن آدم فيم أخذت هذا الدين وفيم ضيعت حقوق الناس فيقول يارب انك تعلم اني أخذته فلم آكل ولم أشرب ولم اضيع ولكن أتى على يدي أما حرق وأما سرق وأما وضيع فيقول الله صدق عبدي وأنا أحق من قضي عنك فيدعو الله بشيء فيضعه في كفة ميزانه فترجع حسناته على سيئاته فيدخل الجنة بفضل رحمته» وأخرج البخاري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه ومن أخذها يريد اتلافها أتلفه الله» وأخرج ابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث ميمونة «ما من مسلم يدان ديناً يعلم الله أنه يريد أدائه إلا أدى الله عنه في الدنيا والآخرة» وأخرج الحاكم بلفظ «من تداين بدين في نفسه وفاؤه ثم مات تجاوز الله عنه وأرضى غريمه بما شاء» وقد ورد أيضاً ما يدل على أن من مات من المسلمين مديوناً فدينه على من إليه ولاية أمور المسلمين يقضيه عنه من بيت مالهم وإن كان له مال كان لورثته أخرج البخاري من حديث أبي هريرة «ما من مؤمن إلا وأنا أولى به في الدنيا والآخرة اقرؤا إن شتم النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم فإما مؤمن مات وترك مالا فليرثه عصبته من كانوا ومن ترك ديناً أو ضياعاً فليأتني فانا مولاه» وأخرج نحوه أحمد وأبو داود والنسائي وأخرج أحمد وأبو يعلى من حديث أنس «من ترك مالا فلاهله ومن ترك ديناً فعلى الله وعلى رسوله» وأخرج ابن ماجه من حديث عائشة «من حمل من أمتي ديناً فجهد في قضائه فمات قبل أن يقضيه فانا وليه» وأخرج ابن سعد من حديث جابر يرفعه «أحسن الهدى هدى محمد وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة من مات فترك مالا فلاهله ومن ترك ديناً أو ضياعاً فالي وعلى» وأخرج أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه في حديث آخر «من ترك مالا فلاهله ومن ترك ديناً أو ضياعاً فالي وعلى وأنا أولى بالمؤمنين» وفي معنى ذلك عدة أحاديث ثبتت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قالها بعد أن كان يمتنع من الصلاة على المديون فلما فتح

الله عليه البلاد وكثرت الأموال صلى على من مات مديونا وقضى عنه وذلك مشعر بأن من مات مديونا استحق أن يقضى عنه دينه من بيت مال المسلمين وهو أحد المصارف الثمانية فلا يسقط حقه بالموت ودعوى من ادعى اختصاصه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ساقطة وقياس الدلالة ينفي هذه الدعوى في مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم « وانا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأرثه » أخرجه أحمد وابن ماجه وسعيد بن منصور والبيهقي وهم لا يقولون ان ميراث من لا وارث له مختص برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد أخرج الطبراني من حديث سلمان ما يدل على انتفاء هذه الخصوصية المدعاة ولفظه « من ترك مالا فلورثته ومن ترك ديننا فعلى وعلى الولاية من بعدى من بيت المال » *

باب تسجئة الميت والرخصة في تقييله

١ - عن عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين توفي سجدى برده حبرة » متفق عليه * ٢ - وعن عائشة « ان ابا بكر دخل فبصر برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو مسجى برده فكشف عن وجهه وأكب عليه فقبله » رواه احمد والبخاري والنسائي * ٣ - وعن عائشة وابن عباس « ان ابا بكر قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد موته » رواه البخاري والنسائي وابن ماجه * ٤ - وعن عائشة « قالت قبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عثمان بن مظعون وهو ميت حتى رأيت الدموع تسيل على وجهه » رواه احمد وابن ماجه والترمذي وصححه  ☆

حديث عائشة الرابع في اسناده طاصم بن عبيد الله بن عمر بن الخطاب وهو ضعيف . قوله « سجدى » بضم السين وبعدها جيم مشددة مكسورة أى غطى . قوله « حبرة » بكسر الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة بعدها راء مهملة وهى ثوب فيه أعلام وهى ضرب من برود اليمن ونهى استحباب تسجئة الميت قال النووي وهو مجمع عليه وحكمته صيائه من الانكشاف وستر عورته المتغيرة عن العين . قال أصحاب الشافعى ويلف طرف الثوب المسجى به تحت رأسه وطرفه الآخر تحت رجله لئلا ينكشف منه قال وتكون التسجئة بعد نزع ثيابه التى توفى فيها لئلا يتغير

بدنه بسببها . قوله « فقبله » فيه جواز تقبيل الميت تعظيما وتبركا لانه لم ينقل أنه أنكر أحد من الصحابة على أبي بكر فكان اجماعا . قوله « قبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عثمان » فيه دلالة على جواز تقبيل الميت كما تقدم . قوله « حق رأيت الدموع » الخ فيه جواز البكاء على الميت وسيأتي تحقيقه *

﴿ أبواب غسل الميت ﴾

(باب من يليه ورفقه به وستره عليه)

١- عن عائشة قالت « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غسل ميتا فآدى فيه الأمانة ولم يفش عليه ما يكون منه عند ذلك خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وقال ليله أقربكم ان كان يعلم فان لم يكن يعلم فمن ترون عنده حظا من ورع وأمانة » رواه أحمد * ٢ وعن عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن كسر عظم الميت مثل كسر عظمه حيا » رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه * ٣ وعن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ستر مسلما ستره الله يوم القيامة متفق عليه * ٤ وعن أبي بن كعب « أن آدم عليه السلام قبضته الملائكة وغسلوه وكفنوه وحنطوه وحفروا له وألحدوا وصلوا عليه ثم دخلوا قبره ووضعوه في قبره ووضعوا عليه اللبن ثم خرجوا من القبر ثم حثوا عليه التراب ثم قالوا يا بني آدم هذه سنتكم » رواه عبد الله بن أحمد في المسند * ٥

حديث عائشة الأول أخرجه أيضا الطبراني في الأوسط وفي إسناده جابر الجعفي وفيه كلام كثير وحديث عائشة الثاني رجاله رجال الصحيح على كلام في سعد بن سعيد الانصاري . وحديث أبي بن كعب أخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه : قوله « فآدى فيه الأمانة ولم يفش عليه ما يكون منه عند ذلك » المراد بتأدية الأمانة إما كتم ما يرى منه مما يكرهه الناس ويكون قوله ولم يفش عطفا تفسيريا أو يكون المراد بتأدية الأمانة أن يغسل الغسل الذي وردت به الشريعة لان العلم عند حامله أمانة واستعماله في مواضعه من تأديتها: قوله

ليه أقربكم» فيه أن الأحق بغسل الميت من الناس الأقرب إلى الميت بشرط أن يكون عالما بما يحتاج إليه من العلم وقد قال بتقديم القريب على غيره الإمام يحيى : قوله «فن ترون عنده حظا من ورع وأمانة» فيه دليل لما ذهب إليه الهادوية من اشتراط العدالة في الغسل وخالفهم الجمهور فإن صح هذا الحديث فذاك والا فالظاهر عدم اختصاص هذه القربة بمن ليس فاسقا لأنه مكلف بالتكاليف الشرعية وغسل الميت من جهتها والالزم عدم صحة كل تكليف شرعى منه وهو خلاف الإجماع ودعوى صحة بعضها دون بعض بغير دليل تحكم . وقد حكى المهدى في البحر الإجماع على أن غسل الميت واجب على الكفاية . وكذلك حكى الإجماع النووي وناقش دعوى الإجماع صاحب ضوء النهار مناقشة واهية حاصلها أنه لا مستند له إلا أحاديث الفعل وهى لا تفيد الوجوب وأحاديث الأمر بغسل الذي وقصته ناقته والأمر بغسل أبنته صلى الله عليه وآله وسلم والأمر يختلف في كونه للوجوب أو للندب ورد كلامه بأنه ان ثبت الإجماع على الوجوب فلا يضر جهل المستند ويرد أيضا بأن الاختلاف في كون الأمر للوجوب لا يستلزم الاختلاف في كل مأمور به لانه ربما شهدت لبعض الأوامر قرائن يستفاد منها وجوبه وهذا مما لا يخالف فيه القائل بأن الأمر ليس للوجوب لأن محل الخلاف الأمر المجرد كما تقرر في الأصول نعم قال في الفتح وقد نقل النووي الإجماع على أن غسل الميت فرض كفاية وهو ذهول شديد فإن الخلاف مشهور جدا عند المالكية على أن القرطبي رجح في شرح مسلم أنه سنة وليسكن الجمهور على وجوبه وقد رد ابن العربى علي من لم يقل بذلك وقال قد توارده القول والعمل انتهى . وهكذا فليكن التعقب للدعوى الإجماع : قوله « أن كسر عظم الميت » الخ فيه دليل على وجوب الفرق بالميت في غسله وتكفينه وحمله وغير ذلك لأن تشبيهه بكسر عظمه بكسر عظم الحي ان كان في الأثم فلا شك في التحريم وان كان في التأم لم فكما يحرم تأليم الحي يحرم تأليم الميت وقد زاد ابن ماجه من حديث أم سلمة لفظ « في الأثم » فيتمين الاحتمال الأول : قوله « من ستر مسلما ستره الله يوم القيامة » فيه الترغيب في ستر عورات المسلم وظاهره عدم الفرق بين الحي والميت فيدخل في عموم ستر ما يراه الغاسل ونحوه من الميت وكراهة افشائه والتحدث به وأيضا قد صح أن الغيبة هي ذكر لا أخيك (م ٨-ج ٤ نيل الأوطار)

بما بكره ولا فرق بين الأنخ الحى والميت ولا شك ان الميت بكره أن يذكر بشيء من عيوبه التي تظهر حال موته فيكون على هذا ذكرها محرما وسيأتي بقية الكلام على هذا في باب الكف عن ذكر مساوى الأموات . قوله « وعن أبي بن كعب ان آدم، الخ سيأتي الكلام في تفاصيل ما اشتمل عليه حديث أبي بن كعب هذا في ابوابه من هذا الكتاب »

باب ما جاء في غسل أحد الزوجين للآخر

١ عن عائشة قالت « رجع الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جنازة بالقيع وأنا أجعد صداعا في رأسي وأقول وا رأساه فقال بل أنا وارأساه ماضرك لو مت قبلي فغسلتك وكففتك ثم صليت عليك ودفتك » رواه أحمد وابن ماجه * ٢ وعن عائشة « انها كانت تقول لو استقبلت من الأمر ما استدبرت ما غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا نساؤه » رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه . وقد ذكرنا ان الصديق أوصى أسماء زوجته أن تغسله فغسلته .

حديث عائشة الأول أخرجه أيضا الدارمي وابن حبان والدارقطني والبيهقي وفي إسناده محمد بن اسحق وبه أعله البيهقي . قال الحافظ ولم ينفرد به بل تابعه عليه صالح بن كيسان عند أحمد والنسائي . وأما ابن الجوزي فقال لم يقل غسلتك الا ابن اسحق وأصل الحديث عند البخاري بلفظ « ذاك لو كان وأنا حي فاستغفر لك وأدعوك » وأثرها الثاني سكت عنه أبو داود والمنذري ورجاله ثقات الا ابن اسحق وقد غن عن غسل أسماء لأبي بكر الذي أشار اليه المصنف قد تقدم في باب الغسل من غسل الميت من أبواب الغسل وليس فيه ان ذلك كان بوصية من أبي بكر : قوله « فغسلتك » فيه دليل على أن المرأة يغسلها زوجها اذا ماتت وهي تغسله قياسا وبغسل أسماء لأبي بكر كما تقدم وعلي لفاطمة كما أخرجه الشافعي والدارقطني وأبو نعيم والبيهقي بإسناد حسن ولم يقع من سائر الصحابة انكار علي وأسماء فكان اجماعا . وقد ذهب الى ذلك العترة والشافعية والاوزاعي واسحق والجمهور . وقال أحمد لا تغسله لبطلان النكاح ويجوز العكس عنده كالجمهور . وقال أبو حنيفة



وأصحابه والشعبي والثوري لا يجوز أن يغسلها مثل ما ذكر أحمد ويجوز العكس عندهم كالجمهور قالوا لأنه لا عدة عليه بخلافها . ويجاب عن المذهبين الآخرين بأنه إذا سلم ارتفاع حل الاستمتاع بالموت وأنه العلة في جواز نظر الفرج فغايبته تحريم نظر الفرج فيجب ستره عند غسل أحدهما للآخر وقد قيل إن النظر إلى الفرج وغيره لازم من لوازم العقد فلا يرتفع بارتفاع جواز الاستمتاع المرتفع بالموت والاصل بقاء حل النظر على ما كان عليه قبل الموت : قوله « لو استقبلت من الأمر » الخ قيل فيه أيضاً متمسك لمذهب الجمهور ولكنه لا يدل على عدم جواز غسل الجنس لجنسه مع وجود الزوجة ولا على أنها أولى من الرجال لأنه قول صحابي ولا حجة فيه وقد تولى غسله صلى الله عليه وآله وسلم علي والفضل بن العباس وأسامة بن زيد يناول الماء والعباس واقف . قال ابن دحية لم يختلف في أن الذين غسلوه صلى الله عليه وآله وسلم علي والفضل واختلف في العباس وأسامة وقثم وشقران انتهى . وقد استوفى صاحب التلخيص الطرق في ذلك ولم ينقل إلينا أن أحداً من الصحابة أنكر ذلك فكان إجماعاً منهم . وروى البزار من طريق يزيد بن بلال قال قال علي « أوصى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن لا يغسله أحد غيري » وروى ابن المنذر عن أبي بكر أنه أمرهم أن يغسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنو أبيه وخرج من عندهم *

باب ترك غسل الشهيد وما جاء فيه إذا كان جنباً

١ عن جابر قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجمع بين الرجلين من قتلي أحد في الثوب الواحد ثم يقول أيهم أكثر أخذ القرآن فإذا أشير له إلى أحدهما قدمه في اللحد وأمر بدفنه في دماثهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم » رواه البخاري والنسائي وابن ماجه والترمذي وصححه * ولا حجة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في قتلي أحد لا تغسلوه فأن كل جرح أو كل دم يفوح مسكا يوم القيامة ولم يصل عليهم » * قوله « يجمع بين الرجلين » الخ فيه جواز جمع الرجلين في كفن واحد عند

الحاجة الى ذلك والظاهر أنه كان يجمعهما في ثوب واحد . وقيل كان يقطع الثوب بينهما نصفين . وقيل المراد بالثوب القبر مجازا ويرده ما وقع في رواية عن جابر فكفن أبي وعمي في نمرة واحدة . وقد ترجم البخاري علي هذا الحديث باب دفن الرجلين والثلاثة في قبر واحد وأورده مختصرا بلفظ « كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد » وليس فيه تصريح بالدفن . قال ابن رشيد انه جرى علي عادته من الإشارة الي ما ليس على شرطه أو اكتفى بالقياس يعني علي جمعهم في ثوب واحد انتهى . ولا يخفى أن قوله في هذا الحديث قدمه في اللحد يدل على الجمع بين الرجلين فصاعدا في الدفن . وقد أورد الحديث البخاري باللفظ الذي ذكره المصنف في باب الصلاة علي الشهيد فلعل البخاري أشار بما أورده مختصرا الي هذا لا الي ما ليس على شرطه ولا سيما مع اتصال باب دفن الرجلين والثلاثة باب الصلاة علي الشهيد بلا فاصل وقد ثبت عند عبد الرزاق بلفظ « وكان يدفن الرجلين والثلاثة في القبر الواحد » وورد ذكره الثلاثة أيضا في هذه القصة عند الترمذي وغيره . وروي أصحاب السنن من حديث هشام بن عامر الأنصاري « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر الأنصار أن يجعلوا الرجلين والثلاثة في القبر » وصححه الترمذي قال في الفتح ويؤخذ من هذا جواز دفن المراتين في قبر واحد وأما دفن الرجل مع المرأة فروى عبد الرزاق بإسناد حسن عن وائلة بن الأسقع أنه كان يدفن الرجل والمرأة في القبر الواحد فيقدم الرجل ويجعل المرأة وراءه وكأنه كان يجعل بينهما حاجزا لا سيما إذا كانا أجنيين : قوله « أيهم أكثر أخذنا للقرآن » فيه استحباب تقديم من كان أكثر قرآنا ومثله سائر أنواع الفضائل قياسا . قوله « ولم يغسلوا » فيه دليل على أن الشهيد لا يغسل وبه قال الأكثر وسيأتي الكلام في بيان ماهية الشهيد الذي وقع الخلاف في غسله في الصلاة علي الشهيد . وقال سعيد ابن المسيب والحسن البصري حكاه عنهما ابن المنذر وابن أبي شيبة انه يغسل وبه قال ابن سريج من الشافعية والحق ما قاله الاولون والاعتذار عن حديث الباب بان الترك إنما كان لكثرة القتل وضيق الحال مردود بعملة الترك المنصوصة كما في رواية احمد المتقدمة وهي رواية لا مطعن فيها (وفي الباب) أحاديث منها عن أنس عند احمد والحاكم وأبي داود والترمذي وقال غريب وغلط بعض المتأخرين فقال وحسنه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يغسل علي قتلى أحد ولم يغسلهم »

وعن جابر حديث آخر غير حديث الباب عند أبي داود قال « رمى رجل بسهم في صدره أو في حلقه فمات فأدرج في ثيابه كما هو ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » وإسناده على شرط مسلم . وعن ابن عباس عند أبي داود وابن ماجه قال « أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقتلى أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود وأن يدفنوا بدمائهم وثيابهم » وفي إسناده على بن عاصم الواسطي وقد تكلم فيه جماعة وعطاء بن السائب وفيه مقال (وفي الباب) أيضا عن رجل من الصحابة وسيأتي وقد اختلف في الشهيد إذا كان جنبا أو حائضا وسيأتي الكلام على ذلك وأما سائر من يطلق عليه اسم الشهيد كالطعين والمبطون والنفساء ونحوهم فيغسلون اجماعا كما في البحر : قوله « ولم يصل عليهم » قال في التلخيص هو بفتح اللام وعليه المعنى قال النووي ويجوز أن يكون بكسر ها ولا يفسد لكنه لا يبقى فيه دليل على ترك الصلاة عليهم ، طامعا لانه لا يلزم من قوله « لم يصل عليهم » أن لا يأمر غيره بالصلاة عليهم انتهى . وسيأتي الكلام في الصلاة على الشهيد *

٢  وروى محمد بن اسحق في المغازي بإسناده عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان صاحبكم لتغسله الملائكة يعني حنظلة فسألوا أهله ما شأنه فسمت صاحبته فقالت خرج وهو جنب حين سمع الهائمة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لذلك غسلته الملائكة »  *

الحديث قال في الفتح قصته مشهورة رواها ابن اسحق وغيره انتهى وأخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه والحاكم والبيهقي من حديث ابن الزبير والحاكم في الاكليل من حديث ابن عباس بإسناد ضعيف والسرقسطي في غريبه من طريق الزهري مراسلا والحاكم أيضا في المستدرک والطبراني والبيهقي عن ابن عباس أيضا وفي اسناد الحاكم معلى بن عبد الرحمن وهو متروك وفي اسناد الطبراني حجاج وهو مدلس وفي اسناد البيهقي أبو شيبه الواسطي وهو ضعيف جدا (وفي الباب) أيضا عن ابن عباس عند الطبراني بإسناد قال الحافظ لا بأس به عنه قال أصيب حمزة بن عبد المطلب وحنظلة بن الراهب وهما جنب فقال « رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأيت الملائكة تغسلهما » وهو غريب في ذكر حمزة كما قال في الفتح . قوله

« الهائنة » هي الصوت الشديد . وقد استدل بالحديث من قال انه يغسل الشهيد إذا كان جنبا وبه قال أبو حنيفة والمنصور بالله . وقال الشافعي ومالك وأبو يوسف ومحمد وإليه ذهب الهادي والقاسم والمؤيد بالله وأبو طالب انه لا يغسل لعموم الدليل وهو الحق لانه لو كان واجبا علينا ما اكتفى فيه بغسل الملائكة وفعلهم ليس من تكليفنا ولا أمرنا بالاعتداء بهم *

٣ وعن أبي سلام عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أغرنا على حي من جهينة فطلب رجل من المسلمين رجلا منهم فضربه فاخطاه وأصاب نفسه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخوكم يا معشر المسلمين فابتدره الناس فوجدوه قد مات فلفه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بثيابه ودمائه وصلى عليه ودفنه فقالوا يا رسول الله أشهيد هو قال نعم وأنا له شهيد» رواه أبو داود في الحديث سكت عنه أبو داود والمنذري وفي اسناده سلام بن أبي سلام وهو مجهول. وقال أبو داود بعد اخراجه عن سلام المذكور إنه هو عن زيد بن سلام عن جده أبي سلام انتهى. وزيد ثقة . قوله « فلفه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بثيابه ودمائه » ظاهره انه لم يغسله ولا أمر بغسله فيكون من أدلة القائلين بان الشهيد لا يغسل كما تقدم وهو يدل على ان من قتل نفسه في المعركة خطأ حكمه حكم من قتل غيره في ترك الغسل وأما من قتل نفسه عمدا فانه لا يغسل عند العترة والأوزاعي لفسقه لالكونه شهيدا: قوله « وصلي عليه » فيه اثبات الصلاة على الشهيد وسيأتي الكلام على ذلك. قوله « قال نعم » الخ فيه أن من قتل نفسه خطأ شهيد وقد أخرج مسلم والنسائي وأبو داود عن سلمة بن الأكوع قال « لما كان يوم خيبر قاتل أخى قتالا شديدا فارتد عليه سيفه فقتله فقال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك وشكوا فيه رجل مات بسلاحه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مات جاهدا مجاهدا » وفي رواية « كذبوا مات جاهدا مجاهدا فله أجر مرتين » هذا لفظ أبي داود *

باب صفة الغسل

١ عن أم عطية قالت « دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

حين توفيت ابنته فقال اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك إن رأيتهن بماء وسدر واجعلن في الأخيرة كافورا أو شيئا من كافور فاذا فرغتن فأذني فلما فرغنا آذناه فأعطانا حقوه فقال أشعرنها إياه يعني إزاره» رواه الجماعة . وفي رواية لهم «ابدأن بيمينها ومواضع الوضوء منها» وفي لفظ «اغسلنها وترا ثلاثا أو خمسا أو سبعا أو أكثر من ذلك إن رأيتهن» وفيه قالت «فضفرنا شعرها ثلاثة قرون فالفيناها خلفها» متفق عليهما لكن ليس لمسلم فيه «فالفيناها خلفها» ❦

قوله «حين توفيت ابنته» في رواية متفق عليها «ونحن نغسل ابنته» قال في الفتح ويجمع بينهما بأن المراد أنه دخل حين شرع النسوة في الغسل وابنته المذكورة هي زينب زوج أبي العاص بن الربيع كما في مسلم . وقال الداودي أنها أم كلثوم زوج عثمان . ويدل عليه ما أخرجه ابن ماجه بإسناد على شرط الشيخين كما قال الحافظ ولفظه «دخل علينا ونحن نغسل ابنته أم كلثوم» وكذا وقع لابن بشكوال في المبهات عن أم عطية والدولابي في الذرية الطاهرة قال في الفتح فيمكن ترجيح أنها أم كلثوم بمجيئه من طرق متعددة ويمكن الجمع بأن تكون أم عطية حضرتها جميعا فقد جزم ابن عبد البر في ترجمتها بأنها كانت غاسلة الميتات انتهى . قوله «اغسلنها» قال ابن بريده استدل به علي وجوب غسل الميت قال ابن دقيق العيد لكن قوله «ثلاثا» الخ ليس للوجوب على المشهور من مذاهب العلماء فيتوقف الاستدلال به على تجويز ارادة المعنيين المختلفين بلفظ واحد لان قوله ثلاثا غير مستقل بنفسه فلا بد أن يكون داخل تحت صيغة الأمر فيراد بلفظ الامر الوجوب بالنسبة الى أصل الغسل أو الندب بالنسبة الى الابتداء انتهى . فمن جوز ذلك جوز الاستدلال بهذا الامر على الوجوب ومن لم يجوزه حمل الامر على الندب لهذه القرينة واستدل على الوجوب بدليل آخر . وقد ذهب الكوفيون وأهل الظاهر والمزني الى إيجاب الثلاث وروى ذلك عن الحسن وهو يرد ما حكاه في البحر من الإجماع على أن الواجب مرة فقط . قوله «من ذلك» بكسر الكاف لانه خطاب المؤنث . قال في الفتح ولم أر في شيء من الروايات بعد قوله سبعا التعبير بأكثر من ذلك الا في رواية لابي داود وأما سواء فاما أو سبعا وإما أو أكثر من ذلك انتهى . وهو ذهول منه عما أخرجه البخاري في باب يجعل الكافور فانه

روى حديث أم عطية هناك بلفظ «اغسلها ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً أو أكثر من ذلك» وقد صرح المصنف رحمه الله تعالى بأن الجمع بين التعبير بسمع وأكثر متفق عليه كما وقع في حديث الباب لكن قال ابن عبد البر لا أعلم أحداً قال بمجاوزة السبع. وصرح بأنها مكروهة أحمد والماوردي وابن المنذر: قوله «ان رأيتن ذلك» فيه دليل على التفويض الى اجتهاد الفاسل ويكون ذلك بحسب الحاجة لا التشبهى كما قال في الفتح. قال ابن المنذر إنما فوض الراى اليهن بالشرط المذكور وهو الايتار: قوله «بماء وسدر» قال الزين ابن المنذر ظاهره ان السدر يخلط في كل مرة من مرات الغسل لان قوله بماء وسدر يتعلق بقوله اغسلنها قال وهو مشعر بان غسل الميت للتنظيف لا للتطهير لان الماء المضاف لا يتطهر به وتعقبه الحافظ بمنع لزوم مصير الماء مضافاً بذلك لاحتمال ان لا يغير السدر وصف الماء بأن يعمك بالسدر ثم يغسل بالماء في كل مرة فان لفظ الخبر لا يأتى ذلك: قوله «واجعلن في الاخيرة كافوراً أو شيئاً من كافور» هو شك من الراوى قال في الفتح والاول محمول على الثانى لانه نكرة في سياق الاثبات فيصدق بكل شيء منه وقد جزم البخاري في رواية باللفظ الاول وظاهره انه يجعل الكافور في الماء وبه قال الجمهور. وقال النخعي والكوفيون إنما يجعل الكافور في الخنوط والحكمة في الكافور كونه طيب الرائحة وذلك وقت تحضر فيه الملائكة وفيه أيضاً تبريد وقوة نفوذ وخاصة في تصلب بدن الميت وطردها عن موام عنه وردع ما يتحلل من الفضلات ومنع اسراع الفساد اليه واذا عدم قام غيره مقامه مما فيه هذه الخواص أو بعضها قوله «فاذنني» أى أعلمني. قوله «فأعطانا حقوه» قال في الفتح بفتح المهملة ويجوز كسرها وهى لغة هذيل بعدها قاف ساكنة والمراد هنا الازار كما وقع مفسراً في آخر هذه الرواية. والحقوقي الاصل معقد الازار واطلق على الازار مجازاً. وفي رواية للبخاري «تنزع عن حقوه ازاره» والحقوقي هذا حقيقة. قوله «فقال أشعرنها اياه» أى الففنها فيه لأن الشعار ما يلى الجسد من الثياب والمراد اجعلنه شعارها قال في الفتح قيل الحكمة في تأخير الازار معه الى ان يفرغن من الغسل ولم يبنوا لهن اياه أو لا ليكون قريب العهد من جسده حتى لا يكون بين انتقاله من جسده الى جسدها فاصل وهو أصل في التبرك بآثار الصالحين. وفيه جواز تكفين المرأة في ثوب الرجل وقد نقل ابن بطال الاتفاق على ذلك. قوله «ابدأن بميامنها ومواضع

الوضوء منها ليس بين الأمرين تناف لا مكان البداءة بموضع الوضوء وبالميامن معا. قال الزين بن المنير، قوله «ابدأن بميامنها» أي في الفسلات التي لا وضوء فيها وموضع الوضوء منها أي في الفسلة المتصلة بالوضوء وفي هذارد على من لم يقل باستحباب البداءة بالميامن وهم الحنفية واستدل به على استحباب المضمضة والاستنشاق في غسل الميت خلافا للحنفية قوله «اغسلنها وتراتلثا» الخ استدل به على ان اقل الوتر ثلاث قال الحافظ ولا دلالة فيه لانه سبق مساق البيان للمراد اذ لو أطلق لتناول الواحدة فما فوقها. قوله «فصفرنا شعرها ثلاثة قرون» هو بضاد وفاء خفيفة وفيه استحباب صفر شعر المرأة وجعله ثلاثة قرون وهي ناصيتها وقرناها أي جانباً رأسها كما وقع في رواية وكيع عن سفيان عند البخاري تعليقا ووصل ذلك الاسماعيل وتسمية الناصية قرناً تغليب وقال الأوزاعي والحنفية انه يرسل شعر المرأة خلفها وعلى وجهها مفرقا. قال القرطبي وكان سبب الخلاف ان الذي فعلته أم عطية هل استندت فيه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيكون مرفوعاً أو هو شيء رآته ففعلته استحباباً كالأمرين محتمل لكن الأصل ان لا يفعل في الميت شيء من جنس القرب الا بأذن الشرع ولم يرد ذلك مرفوعاً كذا قال. وقال النووي الظاهر عدم اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقريره له وتعقب ذلك الحافظ بان سعيد بن منصور روى عن أم عطية انها قالت «قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اغسلنها وترا واجملن شعرها ضفائر واخرج ابن حبان في صحيحه عن أم عطية مرفوعاً بلفظ «واجملن لها ثلاثة قرون» قوله «فألقيناها خلفها» فيه استحباب جعل ضفائر المرأة خلفها وقد زعم ابن دقيق العيد ان الوارد في ذلك حديث غريب. قال في الفتح وهو مما يتعجب منه مع كون الزيادة في صحيح البخاري وقد توبع رواها عليها وقد استوفى تلك المتابعات وذكر للحديث فوائد غير ما تقدم *

٢ عن عائشة قالت لما أرادوا غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اختلفوا فيه فقالوا والله ما ندري كيف نصنع أنجرد رسول الله صلى الله عليه وسلم كما نجرد موتانا أم نغسله وعليه ثيابه قالت فلما اختلفوا أرسل الله عليهم السنة حتى والله ما من القوم من رجل الا ذقنه في صدره ناعماً قالت ثم كلمهم مكلم من ناحية البيت لا يدرون من هو فقال اغسلوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم (م ٩ - ج ٤ نيل الاوطار)

وعليه ثيابة قالت فثاروا اليه فغسلوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في قميصه يفاض عليه الماء والسدر ويدلك الرجال بالقميص» رواه احمد وابو داود رحمهما *
الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم . وفي رواية لابن حبان وكان الذي أجلسه في حجره علي بن أبي طالب وروى الحاكم عن عبد الله بن الحرث «قال غسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم علي وعلى يده خرقة فغسله فادخل يده تحت القميص فغسله والقميص عليه» وفي الباب عن بريدة عن ابن ماجه والحاكم والبيهقي قال «لما أخذوا في غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ناداهم مناد من الداخل لا تزعوا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قميصه» وعن ابن عباس عن احمد «أن عليا أسند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الي صدره وعليه قميصه» وفي إسناد حسين ابن عبد الله وهو ضعيف. وعن جعفر بن محمد عن أبيه عن عبد الرزاق وابن أبي شبة والبيهقي والشافعي قال «غسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثا بسدر وغسل وعليه قميص وغسل من بر يقال لها الغرس بقبا كانت لسعد بن خيثمة وكان يشرب منها وولي سفله علي والفضل محتضنه والعباس يصب الماء فجعل الفضل يقول ارحني قطعت وتبني اني لاجد شيئا يترطل علي» قال الحافظ وهو مرسل جيد: قوله «السنة بسين مهملة مكسورة بعدها نون وهي ما يتقدم النوم من الفتور الذي يسمى الناس قال عدي بن الرقاع العاملي

وسنان أقصده الناس فرنقت * في عينه سنة وليس بنائم

أبواب الكفن وتوابعه

باب التكفين من رأس المال رحمهما

١ رحمهما عن خباب بن الأرت «أن مصعب بن عمير قتل يوم أحد ولم يترك إلا نمرة فكنا إذا غطينا بها رأسه بدت رجلاه وإذا غطينا رجله بدا رأسه فامرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نغطي بها رأسه ونجعل على رجله شيئا من الأذخر» رواه الجماعة إلا ابن ماجه * ٢ وعن خباب أيضا أن حمزة لم يوجد له

كفن الا بردة ملحاه اذا جعلت على قدميه قلصت عن رأسه حتى مدت على رأسه وجعل علي قدميه الا ذخرا » رواه أحمد *
الحديث الثاني أخرجه أيضا الحاكم عن أنس : قوله « أن مصعب بن عمير قتل » في رواية للبخاري « أن عبد الرحمن بن عوف قال قتل مصعب بن عمير وكان خيرا مني فلم يوجد له ما يكفن فيه الا بردة وقتل حمزة أو رجل آخر فلم يوجد له ما يكفن فيه الا بردة » قال في الفتح قوله « أو رجل آخر » لم أنف على اسمه ولم يقع في أكثر الروايات الا بلفظ حمزة ومصعب فقط : قوله « الأنمة » هي شملة فيها خطوط بيض وسود أو بردة من صوف يلبسها الأعراب كذا في القاموس .
قوله « فامرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نغطي بها رأسه » فيه دليل على انه اذا ضاق الكفن عن ستر جميع البدن ولم يوجد غيره جعل مما يلي الرأس وجعل النقص مما يلي الرجلين . قال النووي فان ضاق عن ذلك سترت العورة فان فضل شيء جعل فوقها وان ضاق عن العورة سترت السواتان لانهما أهم وهما الأصل في العورة قال وقد يستدل بهذا الحديث على أن الواجب في الكفن ستر العورة فقط ولا يجب استيعاب البدن عند التمكن ﴿فان قيل﴾ لم يكونوا متمكنين من جميع البدن لقوله « لم يوجد له غيرها » فجوابه أن معناه لم يوجد مما يملك الميت الأنمة ولو كان ستر جميع البدن واجبا لوجب على المسلمين الحاضرين تميمه ان لم يكن له قريب يلزمه نفقته فان كان وجبت عليه ﴿فان قيل﴾ كانوا عاجزين عن ذلك لان القضية جرت يوم أحد وقد كثرت القتلى من المسلمين واشتغلوا بهم وبالخوف من العدو عن ذلك وجوابه انه يبعد من حال الحاضرين المتولين دفعه أن لا يكون مع واحد منهم قطعة من ثوب ونحوها انتهى . وقد استدلل بالحديثين على أن الكفن يكون من رأس المال لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالتكفين في النمرة ولا مال غيرها . قال ابن المنذر قال بذلك جميع أهل العلم إلا رواية شاذة عن خلاص بن عمر وقال الكفن من الثلث . وعن طاوس قال من الثلث ان كان قليلا . وحكى في البحر عن الزهري وطاوس انه من الثلث ان كان معسرا . وقد أخرج الطبراني في الأوسط من حديث علي أن الكفن من جميع المال وإسناده ضعيف وأخرجه ابن أبي حاتم في العلل من حديث جابر وحكى عن أبيه أنه منكر وقد أخرجهما عبد الرزاق :

قوله « ونجمل على رجله شيئا من الاذخر » فيه أنه يستحب إذا لم يوجد ساتر البتة لبعض البدن أو لسكبه أن يغطي بالأذخر فإن لم يوجد فما تيسر من نبات الأرض وقد كان الاذخر مستعملا لذلك عند العرب كما يدل عليه قول العباس ألا الاذخر قانه لبيوتنا وقبورنا *

باب استحباب احسان الكفن من غير مغفلة

١ عن أبي قتادة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دلى أحدكم أخاه فليحسن كفنه » رواه ابن ماجه والترمذي * ٢ وعن جابر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطب يوما فذكر رجلا من أصحابه قبض فكفن في كفن غير طائل وقبر ليلا فزجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يقبر الرجل ليلا حتى يصلى عليه إلا أن يضطر انسان الى ذلك وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه » رواه احمد ومسلم وأبو داود *
حديث أبي قتادة حسنه الترمذي ورجال اسناده ثقات. وفي الباب عن أم سلمة عند الديلمي « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أحسنوا الكفن ولا تؤذوا موتاكم بعويل ولا بتزكية ولا بتأخير وصية ولا بقطيعة وعجلوا بقضاء دينه واعدلوا عن جيران السوء وإذا حفرتم فاعمقوا ووسموا » وعن جابر غير حديث الباب عند الديلمي أيضا قال « قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحسنوا كفن موتاكم فانهم يتباهون ويتزاورون بها في قبورهم » قوله « فليحسن كفنه » ضبط بفتح الحاء واسكانها. قال النووي وكلاهما صحيح والمراد باحسان الكفن نظافته ونقاؤه وكثافته وستره وتوسطه وكونه من جنس لباسه في الحياة لا أنخر منه ولا أحقر قال العلماء وليس المراد باحسانه السرف فيه والمغفلة ونفاسته وإنما المراد ما تقدم. قوله « غير طائل » أي حقير غير كامل. قوله « حتى يصلى عليه » هو بفتح اللام كما قال النووي وإنما نهى عن القبر ليلا حتى يصلى عليه لان الدفن مما را يحضره كثيرون من الناس ويصلون عليه ولا يحضره في الليل الا أفراد. وقيل لأنهم كانوا يفعلون ذلك بالليل لرداءة الكفن فلا يبين في الليل ويؤيده أول الحديث وآخره. قال

القاضي العلتان صحيحان قال والظاهر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قصدهما معا قال وقد قيل غير هذا . قوله « إلا أن يضطر انسان إلى ذلك » يدل على أنه لا بأس به في وقت الضرورة (وقد اختلف) العلماء في الدفن بالليل فكرهه الحسن البصري إلا لضرورة وقال جماعة العلماء من السلف والخلف لا يكرهوا استدلوأ بأن أبا بكر الصديق وجماعة من السلف دفنوا ليلا من غير انكار . وبحديث المرأة السوداء أو الرجل الذي كان يقيم المسجد فتوفي بالليل فدفنوه ليلا وسألهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنه فقالوا توفي فدفناه في الليل فقال الا آذتموني قالوا كانت ظلمة ولم ينكر عليهم أخرجه البخاري . وسيأتي في باب الدفن ليلا وأجابوا عن حديث الباب بأن النهي كان لترك الصلاة لا لجرد الدفن بالليل أو عن إساءة الكفن أو عن المجموع وتأتي بقية الكلام ان شاء الله في باب الدفن ليلا *

٣ وعن عائشة « ان أبا بكر نظر إلى ثوب عليه كان يمرض فيه به ردع من زعفران فقال اغسلوا ثوبي هذا وزيدوا عليه ثوبين فكفنوني فيها قلت ان هذا خاق قال ان الحي أحق بالجديد من الميت إنما هو للمهلة » مختصر من البخاري *

قوله « به ردع » بسكون المهمله بعدها عين مهملة أى اطخ لم يعمه كله : قوله « وزيدوا عليه ثوبين » في رواية جديدين . قوله « فكفنوني فيها » رواية أبي ذر فيها . وفسر الحافظ ضمير المثني بالمزيد والمزيد عليه وفي رواية غير أبي ذر فيها كما وقع عند المصنف . قوله « خاق » بفتح المعجمة واللام أى غير جديد . وفي رواية عند ابن سعد ألا نجعلها جددا كلها قال لا . وظاهره ان أبا بكر كان يري عدم المغالات في الاكفان ويؤيده قوله انما هو للمهلة . وروي أبو داود من حديث علي عليه السلام مرفوعا « لا تغالوا في الكفن فانه يسلب سريعا » ولا يعارضه حديث حابر في الامر بتحسين الكفن كما تقدم فانه يجمع بينهما بحمل التحسين على الصفة وحمل المغالاة على الثمن . وقيل التحسين حق للميت فاذا أوصى بتركه اتبع كما فعل الصديق ويحتمل أن يكون اختار ذلك الثوب بعينه لمعني فيه من التبرك لكونه صار إليه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو لكونه قد كان جاهد فيه أو تعبد فيه . ويؤيده ما رواه ابن سعد من طريق القاسم بن محمد بن أبي بكر قال قال أبو بكر

كفوني في ثوبي اللذين كنت أصلى فيهما . قوله « إنما هو أى الكفن للمهلة » قال القاضى عياض روى يضم الميم وفتحها وكسرهما وبذلك جزم الخليل . وقال ابن حبيب هو بالكسر الصديد وبالفتح التمهل وبالضم عكر الزيت والمراد هنا الصديد ويحتمل أن يكون المراد بقوله وإنما هو أى الجدير وإن يكون المراد المهلة على هذا التمهل أى الجدير لمن يريد البقاء . قال الحافظ والاول أظهر ﴿ وفي هذا الاثر ﴾ استحباب التكفين في ثلاثة أكفان وجواز التكفين في الثياب المنسولة وإيثار الحى بالجديد . ويدل على استحباب ان يكون الكفن جديدا ما أخرجه ابوداود وابن حبان والحاكم بن حديث أبى سعيد « أنه لما حضره الموت دعا بثياب جدد فلبسها ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إن الميت يبعث في ثيابه التى مات فيها » ورواه ابن حبان بدون القصة وقال أراد بذلك اعماله لقوله تعالى (وثيابك فطهر) يريد وعملك فاصلحه قال والأخبار الصحيحة صريحة ان الناس يحشرون حفاة عراة وحكي الخطأ في الجمع بينهما انه يبعث في ثيابه ثم يحشر عريانا *

﴿ باب صفة الكفن للرجل والمرأة ﴾

١ ﴿ عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثلاثة أثواب قميصه الذي مات فيه وحلة نجرانية الحلة ثوبان » رواه أحمد وأبو داود * ٢ وعن عائشة « قالت كفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة أثواب بيض سحولية جدد يمانية ليس فيها قميص ولا عمامة ادرج فيها إدراجا » رواه الجماعة * ولهم إلا أحمد والبخارى ولفظه لمسلم « وأما الحلة فأنما شبه على الناس فيها أنما اشترت ليكفن فيها فتركت الحلة وكفن في ثلاثة أثواب بيض سحولية » ولمسلم « قالت أدرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حلة يمنية كانت لعبد الله ابن أبى بكر ثم نزعته عنه وكفن في ثلاثة أثواب بيض سحولية يمانية ليس فيها عمامة ولا قميص » ☆

حديث ابن عباس في اسناده يزيد ابن أبى زياد وقد تغير وهذا من أضعف حديثه .

وقال النووي انه مجمع على ضعف يزبد المذكور وقدين مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكفن في الحلة وإنما شبهه على الناس كما ذكر المصنف (وفي الباب) عن جابر بن سمرة عند البزار وابن عدي في الكامل انه كفن صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة أثواب قميص وازار ولفافة . وفي اسناده ناصح وهو ضعيف وعن ابن عباس غير حديث الباب عند ابن عدي قال كفن صلى الله عليه وآله وسلم في قطيفة حمراء . وفي اسناده قيس بن الربيع وهو ضعيف قال الحافظ وكأنه اشتبه عليه بحديث جعل في قبره قطيفة حمراء فانه يروى بالاسناد المذكور بعينه . وعن علي بن عمار بن ابي شبة وأحمد والبزار قال كفن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سبعة أثواب . وفي اسناده عبد الله بن محمد بن عقيل وهو سيء الحفظ لا يصلح الاحتجاج بحديثه اذا خالف الثقات كما هنا وقد خالف ههنا رواية نفسه فانه روى عن جابر انه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثوب نمر . قال الحافظ وروى الحاكم من حديث ايوب عن نافع عن ابن عمر ما يعضد رواية ابن عقيل عن ابن الحنفية عن علي بن عمار انه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في سبعة . وعن جابر عند أبي داود انه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثوبين وبرد حبرة وفي رواية للنسائي فذكر لمائة قولهم في ثوبين وبرد حبرة فقالت قدأتي بالبرد وليكنهم ردوه . وأخرج مسلم والترمذي عنها أنها قالت أنهم نزعوها عنه . وروى عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عروة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لف في برد حبرة جفف فيه ثم نزع عنه . قال الترمذي تكفينه في ثلاثة أثواب أصح ما ورد في كفنه . قوله « قميصه الذي مات فيه » دليل لمن قال باستحباب القميص في الكفن وهم الحنفية ومالك وزيد بن علي والمؤيد بالله وذهب الجمهور إلى أنه غير مستحب واستدلوا بقول عائشة ليس فيها قميص ولا عمامة وأجابوا عن حديث ابن عباس بأنه ضعيف الاسناد كما تقدم وأجاب القائلون بالاستحباب ان قول عائشة ليس فيها قميص ولا عمامة يحتمل نفي وجودها ويحتمل ان يكون المراد نفي الممدود أي الثلاثة خارجة عن القميص والعمامة وهما زائدان وان يكون معناه ليس فيها قميص جديد أو ليس فيها القميص الذي غسل فيه أو ليس فيها قميص مكفوف الاطراف وبحجاب بأن الاحتمال الاول هو الظاهر وما عداه متعسف فلا يصار اليه . قوله « جدد » هكذا وقع عند المصنف وكذلك رواه البيهقي

وليس في الصحيحين لفظ جدد. ووقع في رواية لها بدل جدد من كرسف وهو القطن: قوله «بيض» فيه دليل على استحباب التكفين في الأبيض قال النووي وهو مجمع عليه. قوله «سحواية» بضم المهملةين ويروي بفتح أوله نسبة إلى سحول قرية باليمن قال النووي والفتح أشهر وهو رواية الأكثرين قال ابن الأعرابي وغيره هي ثياب بيض نقية لا تكون إلا من القطن وقال ابن قتيبة ثياب بيض ولم يخصها بالقطن وفي رواية للبخاري سحول بدون نسبة وهو جمع سحل والسحل الثوب الأبيض النقي ولا يكون إلا من قطن كما تقدم وقال الأزهري بالفتح المدينة وبالضم الثياب وقيل النسبة إلى القرية بالضم وأما بالفتح فنسبة إلى القصار لأنه يسحل الثياب أي ينقيها كذا في الفتح: قوله «يمانية» بتخفيف الياء على اللغة الفصحى المشهورة. وحكي سيوبه والجوهري وغيرهما لغة في تشديد بها. ووجه الأول أن الألف بدل من باء النسبة فلا يجتمعان فيقال غنية بالتشديد أو يمانية بالتخفيف كلاهما نسبة إلى اليمن. قوله «فأما شبه علي الناس» بضم الشين المعجمة وكسر الباء المشددة ومعناه اشتبه عليهم واعلم أنه قد اختلف في أفضل الكفن بعد الاتفاق على أنه لا يجب أكثر من ثوب واحد يستر جميع البدن فذهب الجمهور إلى أن أفضلها ثلاثة أثواب بيض واستدلوا بحديث عائشة المذكور قال في الفتح وتقرير الاستدلال به أن الله عز وجل لم يكن ليختار لنبيه إلا الأفضل وعن الحنفية أن المستحب أن يكون في أحدها ثوب حبرة وتمسكوا بحديث جابر المتقدم واسناده كما قال الحافظ حسن ولكنه معارض بالمتفق عليه من حديث عائشة علي أنها قد قد منعت عائشة أنهم نزعوا عنه ثوب الحبرة وبذلك يجمع بين الروايات. وقال الهادي إن المشروع إلى سبعة ثياب واستدل بحديث علي المتقدم واجيب عنه بأنه لا ينتهض لمعارضة حديث عائشة الثابت في الصحيحين وغيرها. وقد قال الحاكم أنها تواترت الأخبار عن علي وابن عباس وابن عمرو وعبد الله ابن مغفل وعائشة في تكفين النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة أثواب بيض ليس فيها قميص ولا عمامة ولكنه لا يخفى أن إثبات ثلاثة ثياب لا ينفي الزيادة عليها وقد تقرر أن ناقل الزيادة أولى بالقبول علي أنه لو تعرض رواية الثلاثة لنفي ما زاد عليها لكان المثبت أولى من النافي نعم حديث علي فيه مقال المتقدم فإن صلح الاحتجاج معه فالمصير إلى الجمع بما ذكرنا متعين وإن لم يصلح فلا فائدة في الاشتغال

به لاسيما وقد اقتصر علي رواية الثلاثة جماعة من الصحابة ويبعد أن يخفى على جميعهم الزيادة عليها وقد قال الامام يحيى ان السبعة غير مستحبة إجماعاً *

٣ وعن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البسوا من ثيابكم البياض فانها من خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم » رواه الحمسة إلا النسائي وصححه الترمذي *

الحديث أخرجه أيضا الشافعي وابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه ابن القطان . وأخرجه أيضا الترمذي وصححه وابن ماجه والنسائي والحاكم من حديث سمرة واختلف في وصله وارساله وقد تقدم في اللباس * وفي الباب * عن عمران ابن الحصين عند الطبراني . وعن أنس عند أبي حاتم في العلل واللباز في مسنده . وعن ابن عمر عند ابن عدي في الكامل . وعن أبي الدرداء عند ابن ماجه يرفعه « أحسن ما زرتم الله به في قبوركم ومساجدكم البياض » * والحديث * يدل على مشروعية لبس البياض وقد تقدم الكلام علي ذلك في أبواب اللباس وعلى مشروعية تكفين الموتى في الثياب البيض وهو اجماع لما تقدم في شرح الحديث الذي قبله وقد تقدم أيضا عن الحنفية انهم يستحبون أن يكون في الأثواب حبرة واستدلوا بما سلف . ومن أدلتهم حديث جابر عند أبي داود باسناد حسن كما قال الحافظ بلفظ « إذا توفي أحدكم فوجد شيئاً فليكفن في ثوب حبرة » والأمر باللبس والتكفين في الثياب البيض محمول على الندب لما قدمنا في أبواب اللباس *

٤ وعن ليلى بنت قائب الثقفية « قالت كنت فيمن غسل أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند وفاتها وكان أول ما أعطانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحما ثم الدرع ثم الخمار ثم الملاحفة ثم أدرجت بعد ذلك في الثوب الآخر قالت ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند الباب معه كفنهما يناولنا ثوبا ثوبا » رواه أحمد وأبو داود . قال البخاري قال الحسن الحرقة الخامسة يشدها الفخذان والوركان تحت الدرع *

الحديث في إسناده ابن اسحق ولكنه صرح بالتحديث وفي إسناده أيضاً نوح بن حكيم . قال ابن القطان مجهول ووثقه ابن حبان وقال ابن اسحق كان قارئاً للقرآن وفي إسناده أيضاً داود رجل من بني عروة بن مسعود فان كان داود بن (م ١٠ سج ١ نيل الأوطار)

عاصم بن عروة بن مسعود فهو ثقة وقد جزم بذلك ابن حبان وإن كان غيره فينظر فيه: قوله «إيلي بنت قائف» بالاقاف بعد الالف نون ثم فاء: قوله «الحقا» بكسر المهملة وتخفيف القاف مقصور قيل هو لغة في الحق وهو الأزار ﴿والحديث﴾ يدل على أن المشروع في كفن المرأة أن يكون أزارا ودرعا وخمارا وملحفة ودرجا ولم يقع تسمية أم عطية في هذا الحديث فيمن حضر. وقد وقع عند ابن ماجه أن أم عطية قالت «دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نغسل ابنته أم كلثوم» الحديث. ورواه مسلم فقال زينب ورواته أتقن وأثبت وقد تقدم الكلام على هذا الاختلاف في باب صفة الغسل: قوله «قال البخاري قال الحسن» الخ وصله ابن أبي شيبة قال في الفتح وهذا يدل على أن أول الكلام أن المرأة تكفن في خمسة أثواب. وروى الخوارزمي من طريق إبراهيم بن حبيب ابن الشهيد عن هشام بن حسان عن حفصة عن أم عطية أنها قالت «وكفناها في خمسة أثواب وخمرناها كما نخمر الحي» قال الحافظ وهذه الزيادة صحيحة الإسناد وقول الحسن إن الخرقه الخامسة يشدها الفخذان والوركين قال به زفر. وقالت طائفة تشدد على صدرها ليضم أكفانها ولا يكره القميص للمرأة على الراجح عند الشافعية والحنابلة *

(باب وجوب تكفين الشهيد في ثيابه التي قتل فيها)

١ عن ابن عباس قال «أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد بالشهداء أن تنزع عنهم الحديد والجلود وقال ادفنهم بدمائهم وثيابهم» رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه * ٢ وعن عبد الله بن ثعلبة «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم أحد زملوهم في ثيابهم وجهل يدفن في القبر الرهط ويقول قدموا أكثرهم قرآنا» رواه أحمد * ﴿والحديث الأول في إسناد عطاء بن السائب وهو مما حدث به بعد الاختلاط وخديث عبد الله بن ثعلبة أخرجه أيضا أبو داود بإسناد رجاله رجال الصحيح وفي الباب أحاديث قد تقدم ذكرها في باب ترك غسل الشهيد ﴿والحديثان﴾

المذكوران في الباب وما في معناه فيها مشروعية دفن الشهيد بما قتل فيه من الثياب ونزع الحديد والجلود عنه وكل ما هو آلة حرب. وقد روى زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي أنه قال يزع من الشهيد القرو والحف والقنسوة والعمامة والمنطقة والسراويل إلا أن يكون أصاب السراويل دم وفي إسناده أبو خالد الواسطي والكلام فيه معروف. وقد روى ذلك أحمد بن عيسى في أماليه من طريق الحسين بن علوان عن أبي خالد المذكور عن زيد بن علي والحسين ابن علوان متكلم فيه أيضا والظاهر أن الأمر بدفن الشهيد بما قتل فيه من الثياب للوجوب. قوله « وجعل يدفن في القبر » الخ قد تقدم الكلام على هذا في باب ترك غسل الشهيد *

باب تطيب بدن الميت وكفنه إلا المحرم

١ عن جابر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أجزتم الميت فأجروه ثلاثا » رواه أحمد * ٢ وعن ابن عباس قال « بينما رجل واقف مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعرفة إذ وقع عن راحلته فوقصته فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اغسلوه بماء وسدرو وكفئوه في ثوبيه ولا تخطوه ولا تخمروا رأسه فان الله تعالى يبعثه يوم القيامة مليا » رواه الجماعة. وللنسائي عن ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اغسلوا المحرم في ثوبيه اللذين أحرم فيهما واغسلوه بماء وسدر وكفئوه في ثوبيه ولا تمسوه بطيب ولا تخمروا رأسه فانه يبعث يوم القيامة محرما » *

حديث جابر أخرجه أيضا البيهقي والبخاري ورجال الصحيح وأخرج نحوه أحمد بن حنبل أيضا عن جابر مرفوعا بلفظ إذا أجزتم الميت فأوتروا « قوله « إذا أجزتم الميت » أي بخرموه وفيه استحباب تبخير الميت ثلاثا: قوله « بينما رجل » قال في الفتح لم أقف في شيء من الطرق على تسمية المحرم المذكور وروى بعض المتأخرين فزعم أن اسمه واقد بن عبد الله وعزاه إلى ابن قتيبة في ترجمة عمر من كتاب المغازي وسبب الوهم أن ابن قتيبة لما ذكر ترجمة عمر ذكر أولاده

ومنهم عبد الله بن عمر ثم ذكر أولاد عبد الله فذكر فيهم واقد بن عبد الله بن عمر فقال وقع عن بعيره وهو محرم فهلك فظن هذا المتأخر أن لواقد بن عبد الله صحبة وأنه صاحب القصة التي وقعت في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليس كما ظن فان واقد المذکور لا صحبة له فان أمه صفية بنت أبي عبيدوانما زوجها أبوه في خلافة عمر وفي الصحابة أيضا واقد بن عبد الله آخر ولكنه مات في خلافة عمر كما ذكر ابن سعد : قوله « فوقصته » بفتح الواو بعدها قاف ثم صاد مهملة. وفي رواية للبخاري فأقصته. وفي أخرى له أيضا أقصته وفي أخرى له أيضا أو قصته والوقص الكسر كما في القاموس والقصع الهشم وقيل هو خاص بكسر العظم . قال الحافظ ولو سلم فلا مانع ان يستعار لكسر الرقبة والقصع القتل في الحال ومنه قعاص الغنم وهو موتها كذا في الفتح . قوله « اغسلوه بماء وسدر » فيه دليل علي وجوب الغسل بالماء والسدر وقد تقدم الكلام على ذلك . قوله « وكفوه في ثوبيه » فيه انه يكفن المحرم في ثيابه التي مات فيها وقيل انما اقتصر على تكفينه في ثوبيه لكونه مات فيهما وهو متلبس بتلك العبادة الفاضلة ويحتمل انه لم يجد غيرهما . قوله « ولا تخطوه » هو من الخطوط بالمهملة وهو الطيب الذي يوضع للميت . قوله « ولا تخرروا رأسه » أي لا تغطوه وفيه دليل علي بقاء حكم الاحرام وكذلك قوله « ولا تخطوه » وأصرح من ذلك التعليل بقوله « فان الله يوم القيامة يبعثه ملبيا » . وقوله في الرواية الاخرى « فانه يبعث يوم القيامة محرما » وخالف في ذلك المالكية والحنفية وقالوا ان قصة هذا الرجل واقعة عين لا عموم لها فتختص به وأجيب بان الحديث ظاهر في أن العلة هي كونه في النسك وهي عامة في كل محرم والأصل ان كل ما ثبت لواحد في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثبت لغيره حتي يثبت التخصيص . وما أحسن ما اعتذر به الداودي عن مالك فقال انه لم يبلغه الحديث قوله « ولا تمسوه » بضم أوله وكسر الميم من أمس . قال ابن المنذر وفي الحديث اباحة غسل المحرم الحلى بالسدر خلافا لمن كرهه وان الوتر في الكف ليس بشرط وان الكفن من رأس المال لا أمره صلى الله عليه وآله وسلم بتكفينه في ثوبيه ولم يستفصل هل عليه دين مستغرق أم لا وفيه استحباب تكفين المحرم في

إحرامه وأن إحرامه باق وأنه لا يكفن في المحنط كما تقدم وأنه يجوز التكفين في اثياب الملبوسة وأن الاحرام يتعلق بالرأس *

أبواب الصلاة على الميت

﴿ باب من يصلى عليه ومن لا يصلى عليه ﴾

﴿ الصلاة على الانبياء ﴾

١ ﴿ عن ابن عباس قال « دخل الناس على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أرسالا يصلون عليه حتى اذا فرغوا أدخلوا النساء حتى اذا فرغوا أدخلوا الصبيان ولم يؤم الناس على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحد » رواه ابن ماجه * الحديث أخرجه أيضا البيهقي قال الحافظ وإسناده ضعيف لانه من حديث حسين بن عبد الله بن ضميرة ﴿ وفي الباب ﴾ عن أبي عسيب عند أحمد « انه شهد الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقال كيف نصلي عليك قال ادخلوا أرسالا » كذا في التلخيص . وعن جابر وابن عباس أيضا عند الطبراني وفي إسناده عبد المنعم بن ادريس وهو كذاب وقد قال البزار انه موضوع . وعن ابن مسعود عند الحاكم بسندواه . وعن نبيط بن شريط عند البيهقي وذكره مالك بلاغا ﴿ وفي الحديث ﴾ ان الصلاة كانت عليه صلى الله عليه وآله وسلم فرادي الرجال ثم النساء ثم الصبيان . قال ابن عبد البر وصلاة الناس عليه أفرادا مجتمع عليه عند أهل السير وجماعة أهل النقل لا يختلفون فيه . وتعقبه ابن دحية بأن ابن القصار حكى الخلاف فيه هل صلوا عليه الصلاة المعهودة أو دعوا فقط وهل صلوا فرادي أو جماعة واختلفوا فيمن أم بهم فقيل أبو بكر روى بإسناد قال الحافظ لا يصح وفيه حرام وهو ضعيف جدا قال ابن دحية هو باطل ييقن لضعف روايته وانقطاعه قال والمصحيح ان المسلمين صلوا عليه أفرادا لا يؤمهم أحد وبه جزم الشافعي . قال وذلك لعظم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأبي هو وأمي وتنافسهم في ان لا يتولى الامامة عليه في الصلاة واحد . قال ابن دحية كان المصلون عليه ثلاثين ألفا

قال المصنف رحمه الله تعالى بعد أن ساق الحديث وتمسك به من قدم النساء على الصبيان في الصلاة على جنازتهم وحال دفنهم في القبر الواحد اهـ *

﴿ترك الصلاة على الشهيد﴾

١- عن أنس «أن شهداء أحد لم يغسلوا ودفنوا بدمائهم ولم يصل عليهم» رواه أحمد وأبو داود والترمذي . وقد أسلفنا هذا المعنى من رواية جابر وقدرت الصلاة عليهم بأسانيد لا تثبت ﴿﴾ *

أما حديث أنس فأخرجه أيضا الحاكم . وقال الترمذي انه حديث غريب لا نعرفه من حديث أنس الا من هذا الوجه . وأخرجه أبو داود في المراسيل والحاكم من حديثه قال مر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على حمزة وقد مثل به ولم يصل على أحد من الشهداء غيره وأعله البخاري والترمذي والدارقطني بانه غلط فيه أسامة بن زيد فرواه عن الزهري عن أنس ورجحوا رواية الليث عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر . وأما حديث جابر فقد تقدم في باب ترك غسل الشهيد وأما الاحاديث الواردة في الصلاة على شهداء أحداتي أشار اليها المصنف وقال انها بأسانيد لا تثبت فستعرف الكلام عليها وفي الصلاة على الشهيد أحاديث . منها ما أخرجه الحاكم من حديث جابر قال «فقد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حمزة حين جاء الناس من القتال فقال رجل رأيته عند تلك الشجيرات فلما رآه ورأى ما مثل به شفق وبكى فقام رجل من الانصار فرمى عليه بنوب ثم جيء بحمزة فصلى عليه» الحديث وفي إسناده أبو حماد الحنفي وهو متروك . وعن شداد بن الهاد عند النسائي بلفظ «أن رجلا من الأعراب جاء الي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأمن به واتبعه» وفي الحديث «انه استشهد فصلى عليه صلى الله عليه وآله وسلم فحفظ من دعائه صلى الله عليه وآله وسلم له اللهم ان هذا عبدك خرج مهاجرا في سبيلك فقتل في سبيلك» وحمل البيهقي هذا على انه لم يمت في المعركة . وعن أنس عند أبي داود في المراسيل والحاكم وقد تقدم لفظه . وعن عقبة بن عامر في البخاري وغيره «انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قتلى أحد

بعد ثمان سنين صلاته على ميت كالودع الاحياء والاموات « وفي رواية لابن حبان ثم دخل بيته ولم يخرج حتى قبضه الله : وعن ابن عباس عند ابن اسحق قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحمزة فسجى برده ثم صلى عليه وكبر سبع تكبيرات ثم أتى بالقتلى فيوضعون الى حمزة فيصلى عليهم وعليه معهم حتى صلى عليه ثنتين وسبعين صلاة . وفي اسناده رجل مبهم لان ابن اسحق قال حدثني من لاأتهم عن مقسم مولى ابن عباس عن ابن عباس قال السهيلي ان كان الذي أبهمه ابن اسحق هو الحسن بن عماره فهو ضعيف والا فهو مجهول لاحجة فيه . قال الحافظ الحامل للسهيلي على ذلك ما وقع في مقدمة مسلم عن شعبة أن الحسن بن عماره حدثه عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قتلى أحد فسألت الحكم فقال لم يصل عليهم اه . لكن حديث ابن عباس روى من طرق أخرى منها ما أخرجه الحاكم وابن ماجه والطبراني والبيهقي من طريق يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس مثله وأتم منه ويزيد فيه ضعف يسير (وفي الباب) أيضا عن أبي مالك الغفاري عند أبي داود في المراسيل من طريقه وهو تابعي اسمه غزوان ولفظه « أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قتلى أحد عشرة عشرة في كل عشرة حمزة حتى صلى عليه سبعين صلاة ». قال الحافظ ورجاله ثقات وقد أعله الشافعي بانه متدافع لان الشهداء كانوا سبعين فاذا أتى بهم عشرة عشرة يكون قد صلى سبع صلوات فكيف تكون سبعين قال وان أراد التكبير فيكون ثمانية وعشرين تكبيرة واجيب بأن المراد صلى على سبعين نفسا وحمزة معهم كلهم فكأنه صلى عليه سبعين صلاة . وعن ابن مسعود عند أحمد بلفظ « رفع الأنصاري وترك حمزة فصلي عليه ثم جى برجل من الأنصار ووضعوه الى جنبه فصلي عليه ورفع الأنصاري وترك حمزة حتى صلى عليه يومئذ سبعين صلاة » (وفي الباب) أيضا حديث أبي سلام عن رجل من الصحابة عند أبي داود وقد تقدم في باب ترك غسل الشهيد هذا جملة ما وقفنا عليه في هذا الباب من الاحاديث المتعارضة . وقد اختلف أهل العلم في ذلك قاله الترمذي قال بعضهم يصل على الشهيد وهو قول الكوفيين واسحق وقال بعضهم لا يصل عليه وهو قول المدنيين والشافعي وأحمد اه وبالأول قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والمزني والحسن


البصري وابن المسيب واليه ذهب المعتز واستدلوا بالاحاديث التي ذكرناها وأجاب عنها القائلون بأنه لا يصلي على الشهيد فقالوا أما حديث جابر ففيه متروك كما تقدم وأما حديث شداد بن الهاد فهو مرسل لان شدادا تابعي وقد أجيب عنه بما تقدم عن البيهقي وبأن المراد بالصلاة الدعاء وأما حديث أنس فقد تقدم أن البخاري والترمذي والدارقطني قالوا بانه غلط فيه أسامة وقد قال البيهقي عن الدارقطني ان قوله فيه: ولم يصل على أحد من الشهداء غيره ليست بمحفوظة علي انه يقال الحديث حجة عليهم لاهم لانها لو كانت واجبة لما خص بها واحدا من سبعين. وأما حديث عقبة فلنبدأ بتقرير الاستدلال به ثم نذكر جوابه وتقريره ما قاله الطحاوي أن معني صلاته صلى الله عليه وآله وسلم عليهم لا يخلو من ثلاثة معان اما أن يكون ناسخا لما تقدم من ترك الصلاة عليهم أو يكون من سنتهم أن لا يصلي عليهم الا بعد هذه المدة أو تكون الصلاة عليهم جائزة بخلاف غيرهم فانها واجبة وأنها كان فقد ثبت بصلاته عليهم الصلاة على الشهداء ثم الكلام بين المختلفين في عصرنا أما هو في الصلاة عليهم قبل دفنهم وإذا ثبت الصلاة عليهم بعد الدفن كانت قبل الدفن أولى اهـ وأجيب بان صلاته عليهم تحتل أموراً آخر منها أن تكون من خصائصه ومنها أن تكون بمعنى الدعاء ثم هي واقعة عين لا عموم لها فكيف ينتهض الاحتجاج بها لدفع حكم قد ثبت. وأيضاً لم يقل أحد من العلماء بالاحتمال الثاني الذي ذكره الطحاوي كذا قال الحافظ وأنت خير بأن دعوى الاختصاص خلاف الاصل ودعوى أن الصلاة بمعنى الدعاء يردها قوله في الحديث صلاته علي الميت وأيضاً قد تقرر في الاصول أن الحقائق الشرعية مقدمة علي اللغوية فلو فرض عدم ورود هذه الزيادة لكان المتعين المصير إلي حمل الصلاة علي حقيقة الشرعية وهي ذات الاذكار والاركان ودعوي أنها واقعة عين لا عموم لها يردها أن الاصل فيما ثبت لواحد أو جماعة في عصره صلى الله عليه وآله وسلم ثبوته للغير علي أنه يمكن معارضة هذه الدعوى بمثلاً فيقال ترك الصلاة علي الشهداء في يوم أحد واقعة عين لا عموم لها فلا تصلح للاستدلال بها علي مطلق الترك بعد ثبوت مطلق الصلاة علي الميت ووقوع الصلاة منه علي خصوص الشهيد في غيرها كما في حديث شداد بن الهاد وأبي سلام. وأما حديث ابن عباس وما ورد في معناه من الصلاة علي قتلى أحد قبل دفنهم فأجاب عن ذلك الشافعي بان الاخبار جاءت كلها عيان من وجوه متواترة أن النبي صلى

الله عليه وآله وسلم لم يصل على قتلى أحد قال وما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى عليهم وكبر على حمزة سبعين تكبيرة لا يصح وقد كان ينبغي لمن عارض بذلك هذه الأحاديث أن يستحي على نفسه اهـ . وأجيب أيضا بأن تلك الحالة الضيقة لا تنسح لسبعين صلاة وبأنها مضطربة وبأن الأصل عدم الصلاة ولا يخفى عليك أنها رويت من طرق بشد بعضها بهضا وضيق تلك الحالة لا يمنع من إيقاع الصلاة فإنها لو ضافت عن الصلاة لكان ضيقها عن الدفن أولى ودعوى الاضطراب غير قاذحة لأن جميع الطرق قد أثبتت الصلاة وهي محل النزاع ودعوى أن الأصل عدم الصلاة مسلمة قبل ورود الشرع وأما بعد ورودها فالأصل الصلاة على مطلق الميت والتخصيص بمنوع وأيضا أحاديث الصلاة قد شد من عضدها كونها مثبتة والاثبات مقدم على النفي وهذا مرجح معتبر والقدح في اعتباره في المقام يبعد غفلة الصحابة عن إيقاع الصلاة على أولئك الشهداء معارض بمثله وهو بعد غفلة الصحابة عن الترك الواقع على خلاف ما كان ثابته صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة على الأموات فكيف يرجح ناقله وهو أقل عددا من نقلة الاثبات الذي هو مظنة الغفول عنه لكونه واقعا على مقتضى عادته صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة على مطلق الميت ومن مرجحات الاثبات الخاصة بهذا المقام أنه لم يروا النفي إلا أنس وجابر وأنس عند تلك الواقعة من صفار الصبيان وجابر قد روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على حمزة وكذلك أنس كما تقدم فقد وافقا غيرها في وقوع مطلق الصلاة على الشهيد في تلك الواقعة ويبعد كل البعد أن يخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم بصلاته حمزة لمزية القرابة ويدع بقية الشهداء ومع هذا فلو سلمنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل عليهم حال الواقعة وتركنا جميع هذه المرجحات لكانت صلاته عليهم بعد ذلك مفيدة للمطلوب لأنها كالاستدراك لما فات مع اشتغالها على فائدة أخرى وهي أن الصلاة على الشهيد لا ينبغي أن تترك بحال وإن طالت المدة وتراخت إلى غاية بعيدة . وأما حديث أبي سلام فلم أقف للمؤمنين من الصلاة على جواب عليه وهو من أدلة المثبتين لأنه قتل في المعركة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسماه شهيدا وصلى عليه نعم لو كان النفي عاما غير مقيد بوقعة أحد ولم يرد في الاثبات غير هذا الحديث لكان مختصا بمن قتل على مثل صفته . واعلم أنه قد اختلف في الشهيد الذي وقع الخلاف في غسله

(م ١١ - ج ٤ نيل الاوطار)

والصلاة عليه هل هو مختص بمن قتل في المعركة أو أعم من ذلك فعند الشافعي ان المراد بالشهيد قتيل المعركة في حرب الكفار وخرج بقوله في المعركة من جرح في المعركة وعاش بعد ذلك حياة مستقرة وخرج بحرب الكفار من مات في قتال المسلمين كاهل البغي وخرج بجميع ذلك من يسمى شهيدا بسبب غير السبب المذكور ولا خلاف ان من جمع هذه القيود شهيد وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ان من جرح في المعركة ان من مات قبل الارتثاق فشهد والارتثاق أن يحمل وبأكل أو شرب أو يوصى أو يبقى في المعركة يوما وليلة حيا وذهبت الهادوية الى أن من جرح في المعركة يقال له شهيد وان مات بعد الارتثاق وأما من قتل مدافعا عن نفس أو مال أو في الممر ظلما فقال أبو حنيفة وأبو يوسف والهادوية انه شهيد، وقال الامام يحيى والشافعي انه وان قيل له شهيد فليس من الشهداء الذين لا يفسلون. وذهبت المعتزلة والحنفية والشافعي في قول له ان قتيل البغاة شهيد قالوا اذ لم يفسل على أصحابه وهو توقيف ﴿قاعدة﴾ لم يرد في شيء من الأحاديث انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على شهداء بدر ولا انه لم يصل عليهم. وكذلك في شهداء سائر المشاهد النبوية الا ما ذكرنا في هذا البحث فليعلم ذلك *

﴿الصلاة على السقط والطفل﴾

١ - عن المغيرة بن شعبه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «الراكب خلف الجنازة والماشي أمامها قريبا منها عن يمينها أو عن يسارها والسقط يصل عليه ويدعى لوالديه بالمغفرة والرحمة» رواه أحمد وأبو داود وقال فيه «والماشي عن يمينها وأمامها وعن يمينها ويسارها قريبا منها» وفي رواية «الراكب خلف الجنازة والماشي حيث شاء منها والطفل يصل عليه» رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه  *

الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وصححه الحاكم وقال علي شرط البخاري بلفظ «السقط يصل عليه ويدعى لوالديه بالعافية والرحمة» وأخرجه بهذا اللفظ الترمذي وصححه ولكن رواه الطبراني موقوفا على المغيرة ورجح الدارقطني في

العلل الموقوف **﴿ وفي الباب ﴾** عن علي عند ابن عدي وفي اسناده عمرو بن خالد وهو متروك . وعن ابن عباس عنده أيضا من رواية شريك عن أبي إسحاق عن عطاه عنه وقواه ابن طاهر في الذخيرة وقد ذكره البخاري من قول الزهري تعليقا ووصله ابن أبي شيبة . وعن أبي هريرة عند ابن ماجه يرفعه بلفظ « صلا على أطفالكم فانهم من أفراطكم » واسناده ضعيف . قوله « الراكب خلف الجنائز » أي يمشي وسيأتي الكلام على المشي مع الجنائز . قوله « والسقط يصلي عليه » فيه دليل على مشروعية الصلاة على السقط وإليه ذهب العترة والفقهاء ولكنها إنما تشرع الصلاة عليه إذا كان قد استهل والاستهلال الصباح أو العطاس أو حركة يعلم بها حياة الطفل . وقد أخرج البزار عن ابن عمر مرفوعا « استهلال الصبي العطاس » قال الحافظ واسناده ضعيف . ويدل على اعتبار الاستهلال حديث جابر عند الترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي بلفظ « إذا استهل السقط صلي عليه وورث » وفي إسناده اسماعيل بن مسلم المسكي عن أبي الزبير عنه وهو ضعيف قال الترمذي رواه أشعث بن سوار وغير واحد عن أبي الزبير عن جابر . ورواه النسائي أيضا وابن حبان في صحيحه والحاكم من طريق إسحاق الأزرق عن سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر وصححه الحاكم على شرط الشيخين . قال الحافظ وهو لا بأس بالزبير ليس من شرط البخاري وقد عمن فهو علة هذا الخبر إن كان محفوظا عن سفيان قال ورواه الحاكم أيضا من طريق المغيرة بن مسلم عن أبي الزبير مرفوعا وقال لأعلم أحدا رفعه عن أبي الزبير غير المغيرة وقد وقف ابن جريج وغيره وروي أيضا من طريق بقية عن الأوزاعي عن أبي الزبير مرفوعا . وقال الشافعي إنما يغسل لأربعة أشهر إذا يكتب في الأربعين الرابعة رزقه وأجله وأما ذلك للحي . وقد رجح المصنف رحمه الله تعالى هذا واستدل له فقال قلت وأما يصلي عليه إذا نفخت فيه الروح وهو أن يستكمل أربعة أشهر فما إن سقط لدونها فلا لأنه ليس بميت إذ لم ينفخ فيه روح . وأصل ذلك حديث ابن مسعود قال حدثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو الصادق المصدوق « إن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوما ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يبعث الله إليه ملكا بأربع كلمات يكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد ثم ينفخ فيه الروح »

متفق عليه ١ هـ . ومحل الخلاف فيمن سقط بعد أربعة أشهر ولم يستهل . وظاهر حديث الاستهلال أنه لا يصلي عليه وهو الحق لان الاستهلال يدل على وجود الحياة قبل خروج السقط كما يدل على وجودها بعده فاعتبار الاستهلال من الشارع دليل على أن الحياة بعد الخروج من البطن معتبرة في مشروعية الصلاة على الطفل وأنه لا يكتفي بمجرد العلم بحياته في البطن فقط *

ترك الامام الصلاة على الغال وقاتل نفسه

١ عن زيد بن خالد الجهني « ان رجلا من المسلمين توفي بخير وأنه ذكر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال صلوا علي صاحبكم فتغيرت وجوه القوم لذلك فلما رأي الذي بهم قال ان صاحبكم غل في سبيل الله ففتشنا متاعه فوجدنا فيه خرزاً من خرز اليهود ما يساوي درهماين » رواه الحمسة الا الترمذي ☆ ٢ وعن جابر ابن سمرة « أن رجلاً قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم » رواه الجماعة الا البخاري

الحديث الأول سكت عنه أبو داود والمذري ورجال إسناده رجال الصحيح . قوله « فقال صلوا علي صاحبكم » فيه جواز الصلاة على العصاة وأما ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم للصلاة عليه فلعله لازجر عن الغلول كما امتنع من الصلاة على المديون وأمرهم بالصلاة عليه . قوله « ففتشنا متاعه » الخ فيه معجزة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاخباره بذلك وانكشاف الأمر كما قال . قوله « ما يساوي درهماين » فيه دليل على تحريم الغلول وان كان شيئاً حقيراً وقد ورد في الوعيد عليه أحاديث كثيرة ليس هذا محل بسطها . قوله « بمشاقص » جمع مشقص كمنبر فصل عريض أوسهم فيه ذلك والنصل الطويل أوسهم فيه ذلك يرمي به الوحش كذا في القاموس . قوله « فلم يصل عليه » فيه دليل لمن قال إنه لا يصلي على الفاسق وهم العترة وعمر ابن عبد العزيز والأوزاعي فقالوا لا يصلي على الفاسق تصرحاً أو تأويلاً ووافقهم أبو حنيفة وأصحابه في الباغي والحارب ووافقهم الشافعي في قول له في قاطع الطريق وذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وجمهور العلماء إلى أنه يصلي على الفاسق واجابوا

عن حديث جابر بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعلم بصل عليه بنفسه زجر الناس وصلت عليه الصحابة. ويؤيد ذلك ما عند النسائي بلفظ «أما أنا فلا أصلي عليه» وأيضاً مجرد الترك لو فرض أنه لم يصل عليه هو ولا غيره لا يدل على الحرمة المدعاة. ويدل على الصلاة على الفاسق حديث «صلوا على من قال لا إله إلا الله» وقد تقدم الكلام عليه في باب ما جاء في إمامة الفاسق من أبواب الجماعة.

(الصلاة على من قتل في حد)

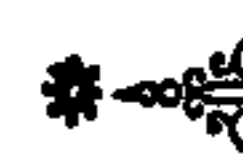
١ - عن جابر «أن رجلاً من أسلم جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعترف بالزنا فأعرض عنه حتى شهد على نفسه أربع مرات فقال أبك جنون قال لا قال أحصنت قال نعم فامر به فرجم بالمصل فلما أذلقته الحجارة فرقاه فرجم حتى مات فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم خيراً وصلى عليه» رواه البخاري في صحيحه ورواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه وقالوا «ولم يصل عليه» ورواية الإثبات أولى وقد صح عنه عليه السلام أنه صلى على الغامدية وقال الإمام أحمد ما نعلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ترك الصلاة على أحد الأعداء القتال وقاتل نفسه.

حديث جابر أخرجه البخاري باللفظ الذي ذكره المصنف عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة عنه وقال لم يقل يونس وابن جريج عن الزهري وصلى عليه وعلل بعضهم هذه الزيادة أنني قوله «فصلى عليه» بأن محمد بن يحيى لم يذكرها وهو أضبط من محمود بن غيلان قال وتابع محمد بن يحيى نوح بن حبيب وقال غيره كذا روى عن عبد الرزاق والحسن بن علي ومحمد بن المتوكل ولم يذكر الزيادة وقال ما أرى مسلماً ترك حديث محمود بن غيلان إلا لخالفه هؤلاء وقد خالف محموداً أيضاً إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه وحفيد بن زنجويه وأحمد بن منصور الرمادي وإسحاق بن إبراهيم الديري فهؤلاء ثمانية من أصحاب عبد الرزاق خالفوا محموداً وفيهم هؤلاء الحفاظ إسحاق بن راهويه ومحمد بن يحيى الذهلي وحفيد بن زنجويه وقد أخرجه مسلم

في صحيحه عن اسحق عن عبد الرزاق ولم يذكر لفظه غير انه قال نحو رواية عقيل. وحديث عقيل الذي أشار اليه ليس فيه ذكر الصلاة. وقال البيهقي ورواه البخاري عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق الا أنه قال «فصلي عليه» وهو خطأ لاجماع أصحاب عبد الرزاق علي خلافه ثم اجماع أصحاب الزهري علي خلافه انتهى. وعلى هذا تكون زيادة قوله «وصلى عليه» شاذة ولكنه قد تقرر في الأصول ان زيادة الثقة اذا وقعت غير منافية كانت مقبولة وهي هنا كذلك باعتبار رواية الجماعة المذكورين لأصل الحديث وأما باعتبار ما وقع عند أحمد وأهل السنن من أنه لم يصل عليه فرواية الصلاة أرجح من جهات الأولي كونها في الصحيح الثانية كونها مثبتة. الثالثة كونها معتمدة بما أخرجه مسلم في صحيحه وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث عمران بن حصين «ان امرأة من جهينة أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت أنها قد زنت وهي حبلى فدعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليها فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحسن اليها فاذا وضعت فجيء بها فلما وضعت جاء بها فأمر بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فشكت عليها ثيابها ثم أمر بها فرجعت ثم أمرهم فصلوا عليها» الحديث وبما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من حديث بريدة أن امرأة من غامد أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر نحو حديث عمران «وقال فأمر بها فصلي عليها» الحديث وبما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث أبي بكرة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجم امرأة وفيه فلما طفئت أخرجهما فصلي عليها» وفي اسناده مجهول ومن المرجحات أيضا الاجتماع على الصلاة على المرجوم قال النووي قال القاضى مذهب العلماء كافة الصلاة علي كل مسلم ومحدود ومرجوم وقتل نفسه وولد الزنا اهـ. ويتعقب بأن الزهري يقول لا يصل على المرجوم وقتادة يقول لا يصل على ولد الزنا وأما قاتل نفسه فقد تقدم الخلاف فيه (ومن جملة المرجحات ما حكاه المصنف عن أحمد انه قال ما نهى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ترك الصلاة على أحد الا الغال وقتل نفسه وأما ما أخرجه أبو داود من حديث أبي بركة الأسلمي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل على ما عزم منه عن الصلاة عليه ففي اسناده مجاهيل

وبقية الكلام على حديث ماعز والغامدية يأتي ان شاء الله في الحدود وهذا المقدار هو الذي تدعو اليه الحاجة في المقام *

﴿ الصلاة على الغائب بالنية وعلى القبر الى شهر ﴾

١- عن جابر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على أصحمة النجاشي فكبر عليه أربعاً » وفي لفظ قال « توفي اليوم رجل صالح من الحبش فلهوا فصلوا عليه نصفنا خلفه فصلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه ونحن صفوف » متفق عليهما * ٢- وعن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه وخرج بهم الى المصلى فصف بهم وكبر عليه أربع تكبيرات » رواه الجماعة وفي لفظ « نعى النجاشي لأصحابه ثم قال استغفروا له ثم خرج بأصحابه الى المصلى ثم قام فصلى بهم كما يصلى على الجنازة » رواه أحمد * ٣- وعن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن أخاكم النجاشي قد مات فقوموا فصلوا عليه قال فقمنا فصفنا عليه كما يصف على الميت وصلينا عليه كما يصلى على الميت، رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه  *

قوله « على أصحمة » قال في الفتح وقع في جميع الروايات التي اتصلت بنا من طريق البخاري أصحمة بمهملتين بوزن أفعله مفتوح العين . ووقع في مصنف ابن أبي شيبة صحمة بفتح الصاد وسكون الحاء وحكى الاسماعيلي ان في رواية عبد الصمد أصحمة بخاء معجمة وإثبات الالف قال وهو غلط وحكى الكرمانى أن في بعض النسخ صحبة بالوحدة بدل الميم انتهى . وهو اسم النجاشي . قال ابن قتيبة وغيره ومعناه بالعربية عطية والنجاشي بفتح النون وتخفيف الجيم وبعد الالف شين معجمة ثم ياء كياء النسب وقيل بالتخفيف ورجحه الصغاني لقب لمن ملك الحبشة وحكى المطرزي تشديد الجيم عن بعضهم وخطأه . قال المطرزي وابن خالويه وآخرون أن كل من ملك المسلمين يقال له أمير المؤمنين ومن ملك الحبشة النجاشي ومن ملك الروم قيصر ومن ملك الفرس كسري ومن ملك الترك خاقان ومن ملك القبط فرعون ومن ملك مصر

العزیز ومن ملك الیمین تبع ومن ملك حمیر القیل بفتح القاف وقیل القیل أقل درجة من الملك قوله « فکبر علیه أربعا » فيه دلیل علی أن المشروع فی تکبیر الجنائزة أربع و سیأتي الكلام فی ذلك . قوله « وخرج بهم الی المصلي » تمسک به من قال بکراهة صلاة الجنائزة فی المسجد و سیأتي البحث فی ذلك وقد استدل بهذه القصة القائلون بمشروعية للصلاة علی الغائب عن البلد قال فی الفتح وبذلك قال الشافعی وأحمد وجمهور الساف حق قال ابن حزم لم یأت عن أحد من الصحابة منه . قال الشافعی الصلاة علی الميت دماء له فكیف لا يدعی له وهو غائب أو فی القبر . وذهب الحنفیة والمالکیة وحکاه فی البحر عن العترة أنها لا تشرع الصلاة علی الغائب مطلقا قال الحافظ وعن بعض أهل العلم أنها یجوز ذلك فی اليوم الذی يموت فيه أو ما قرب منه لا إذا طالت المدة حکاه ابن عبد البر وقال ابن حبان أنها یجوز ذلك لمن کان فی جهة القبلة قال المحب الطبری لم أر ذلك انبره واعتذر من لم یقل بالصلاة علی الغائب عن هذه القصة باعذار منها أنه کان بأرض لم یصل علیه بها أحد ومن ثم قال الخطابی لا یصلي علی الغائب الا اذا وقع موته بأرض لبس فیها من یصلي علیه واستحسنه الرویانی وترجم بذلك أبوداود فی السنن فقال باب الصلاة علی المسلم یلیه أهل الشریک فی بلد آخر قال الحافظ وهذا محتمل الا انی لم أقف فی شیء من الاخبار أنه لم یصل علیه فی بلد أحد انتهى . ومن اختار هذا التفصیل شیخ الاسلام ابن تیمیة حفیة المصنف والمحقق المقبلی واستدل له بما أخرجه الطیالسی وأحمد وابن ماجه وابن قانع والطبرانی والضیاء المقدسی . وعن أبي الطفیل عن حذیفة بن أسید « أن النبی صلی الله علیه وآله وسلم قال ان أخاک مات بغير ارضکم فقوموا فصلوا علیه » ومن الأعداء قولهم انه کشف له صلی الله علیه وآله وسلم حق رآه فیکون حکمه حکم الحاضر بین یدی الامام الذی لا یراه المؤمنون ولا خلاف فی جواز الصلاة علی من کان كذلك . قال ابن دقین العیسی هذا یحتاج الی نقل ولا یشب بالاحتمال وتعقبه بعض الحنفیة بأن الاحتمال کاف فی مثله هذا من جهة المانع . قال الحافظ وكأن مستند القائل بذلك ما ذکره الواحدی فی اسباب النزول بغير اسناد عن ابن عباس قال « کشف للنبی صلی الله علیه وآله وسلم عن سریر النجاشی حق رآه وصلي علیه » ولابن حبان من حدیث عمران بن حصین « فقاموا وصفوا خلفه وهم لا یظنون الا ان جنازته بین یدیہ » ولابی عوانة من طریق أبان وغيره عن یحیی فصلینا خلفه ونحن لا نری إلا أن

الجنائزة قدأما . ومن الأعداء أن ذلك خاص بالنجاشي لأنه لم يثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على ميت غائب غيره وتعقب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على معاوية بن معاوية الليثي وهو مات بالمدينة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذ ذاك بتبوك ذكر ذلك في الاستيعاب . وروي أيضا عن أبي أمامة الباهلي مثل هذه القصة في حق معاوية بن مقرن وأخرج مثلها أيضا عن أنس في ترجمة معاوية بن معاوية المزني ثم قال بعد ذلك أسانيد هذه الأحاديث ليست بالقوية ولو أنها في الأحكام لم يكن شيء منها حجة . وقال الحافظ في الفتح متعقبا لمن قال أنه لم يصل على غير النجاشي قال وكأنه لم يثبت عنه قصة معاوية بن معاوية الليثي وقد ذكرت في ترجمته في الصحابة أن خبره قوي بالنظر إلى مجموع طرقه انتهى . وقال الذهبي لا نعلم في الصحابة معاوية بن معاوية وكذلك تكلم فيه البخاري . وقال ابن القيم لا يصح حديث صلاته صلى الله عليه وآله وسلم على معاوية بن معاوية لان في أسناده الملاء بن يزيد قال ابن المديني كان يضع الحديث وقال النووي مجيبا علي من قال بأن ذلك خاص بالنجاشي أنه لو فتح باب هذا الخصوص لانسد كثير من ظواهر الشرع مع أنه لو كان شيء مما ذكره لتوفرت الدواعي إلى نقله . وقال ابن العربي قال المالكية ليس ذلك إلا الحمد قلنا وما عمل به محمد بعمل به أمته يعني لان الأصل عدم الخصوص قالوا طويت له الأرض واحضرت الجنائزة بين يديه قلنا ان ربنا عليه لقادر وان نبينا لأهل لذلك ولكن لا تقولوا إلا ما رويتم ولا تخرعوا خدينا من عند أنفسكم ولا تحدثوا إلا بالثابتات ودعوا الضعاف فإنه سبيل انلاف إلى ما ليس له تلاف . وقال الكرماني قولهم رفع الحجاب عنه ممنوع ولئن سلمنا فكان غائبا عن الصحابة الذين صلوا عليه مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم **(والحاصل)** أنه لم يثبت المانعون من الصلاة على الغائب بشيء يعتد به سوى الاعتذار بأن ذلك مختص بمن كان في أرض لا يصل على فيها وهو أيضا جمود على قصة النجاشي يدفعه الاثر والنظر *

٤ وعن ابن عباس قال « انتهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى قبر رطب فبصلى عليه وشفوا خلفه وكبر أربعاً » * ٢ وعن أبي هريرة « أن امرأة سوداء كانت تقم المسجد أو شابا فقدها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (١٢ م — ح ٤ نيل)

فسأل عنها أو عنه فقالوا مات قال أفلا آذتموني قال فكانهم صفروا أمرها أو أمره فقال دلوني على قبره فدلوه فصلي عليها ثم قال ان هذه اقبور مملوءة ظلمة على أهلها وان الله ينورها لهم بصلاتي عليهم « متفق عليهما وليس للبخاري » ان هذه اقبور مملوءة ظلمة « الى آخر الخبر » وعن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قبر بعد شهر » * وعن « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على ميت بعد ثلاث » رواها الدارقطني * وعن سعيد بن المسيب « ان أم سعد ماتت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم غائب فلما قدم صلى عليها وقد مضى لذلك شهر » رواه الترمذي *

حديث ابن عباس الآخر أخرج الدارقطني الرواية الأولى منه من طريق بشر بن آدم عن أبي عاصم عن سفيان الثوري عن الشيباني عن الشعبي عن ابن عباس وأخرجه أيضا البيهقي وأخرج الثانية من طريق سفيان عن الشيباني به. ووقع في الأوسط للطبراني من طريق محمد بن الصباح الدولابي عن اسماعيل بن زكريا عن الشيباني به أنه صلى بعد دفته بليتين وحديث سعيد بن المسيب أخرجه البيهقي . قال الحافظ وإسناده مرسل صحيح . وقد رواه البيهقي عن ابن عباس وفي إسناده سويد بن سعيد (وفي الباب) عن أبي هريرة عند الشيخين بنحو حديث الباب . وعن أنس عند البزار نحوه . وعن أبي أمامة بن سهل عند مالك في الموطأ نحوه أيضا وعن زيد بن ثابت عند أحمد والنسائي نحوه أيضا . وعن أبي سعيد عند ابن ماجه وفي إسناده ابن لهيعة . وعن عقبة بن عامر عند البخاري . وعن عمران بن حصين عند الطبراني في الأوسط . وعن ابن عمر عنده أيضا . وعن عبد الله بن عامر ابن ربيعة عند النسائي . وعن أبي قتادة عند البيهقي أنه صلى الله عليه وآله وسلم على قبر البراء . وفي رواية بعد شهر . قال حرب الكرماني (وفي الباب) أيضا عن عامر ابن ربيعة وعبادة وبريدة بن الحصيب : قوله « الى قبر رطب » أي لم ييبس ترابه لقرب وقت الدفن فيه . قوله « وكبر أربعاً » فيه أن المشروع في تكبير صلاة الجنائز أربع وسياتي . قوله « ان امرأة سوداء » سماها البيهقي أم محجن وذكر ابن منده في الصحابة خرقاء اسم امرأة سوداء كانت تقم المسجد فيمكن أن يكون اسمها خرقاء وكنيتها أم محجن . قوله « أو شابا » هكذا وقع الشك في ألفاظ

الحديث. وفي حديث أبي هريرة الجزم بأن صاحبة القصة امرأة وجزم بذلك ابن خزيمة في روايته لحديث أبي هريرة . قوله « كانت تقم » بضم القاف أى تجمع القمامة وهى الكناسة: قوله « ثم قال ان هذه القبور ملوثة ظلمة » الخ احتج بهذه الرواية من قال بعدم مشروعية الصلاة على القبر وهو النخعي ومالك وأبو حنيفة والهادوية قالوا ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم وان الله ينورها بصلاتي عليهم يدل على ان ذلك من خصائصه وتعقب ذلك ابن حبان فقال في ترك انكاره صلى الله عليه وآله وسلم على من صلى معه على القبر بيان جواز ذلك لغيره وانه ليس من خصائصه وتعقب هذا التعقب بان الذى يقع بالتبعية لا ينتهض دليلا للصالة. (ومن جملة ما أجاب به الجمهور عن هذه الزيادة انها مدرجة في هذا الاسناد وهى من مراسيل ثابت بين ذلك غير واحد من أصحاب حماد بن زيد قال الحافظ وقد أوضحت ذلك بدلائله فى كتاب بيان المدرج. قال البيهقى يغلب على الظن ان هذه الزيادة من مراسيل ثابت كما قال أحمد انتهى . وقد عرفت غير مرة أن الاختصاص لا يثبت الا بدليل ومجرد كون الله ينور القبور بصلاته صلى الله عليه وآله وسلم على أهلها لا ينفى مشروعية الصلاة على القبر لغيره لاسباب بعد قوله صلى الله عليه وآله وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلى » وهذا باعتبار من كان قد صلى عليه قبل الدفن وأما من لم يصل عليه ففرض الصلاة عليه الثابت بالأدلة واجماع الامة باق وجعل الدفن مسقطا لهذا الفرض محتاج الى دليل وقد قال بمشروعية الصلاة على القبر الجمهور كما قال ابن المنذر وبه قال الناصر من أهل البيت . وقد استدل بحديث الباب على رد قول من فصل فقال يصلى على قبر من لم يكن قد صلى عليه قبل الدفن لا من كان قد صلى عليه لأن القصة وردت فيمن قد صلى عليه والمفصل هو بعض المانعين الذين تقدم ذكرهم واختلفوا فى أمد ذلك فقيده بعضهم الى شهر وقيل مالم يبل الجسد وقيل يجوز أبداً . وقيل الى اليوم الثالث . وقيل الى أن يترب (ومن جملة ما اعتذر به المانعون من الصلاة على القبر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما فعل ذلك حيث صلى من ليس بأولى بالصلاة مع امكان صلاة الأولى وهذا تمحل لا ترد بمنزلة هذه السنة لاسباب مع ما تقدم من صلاته صلى الله عليه وآله وسلم على البراء بن معرور مع أنه مات والنبي صلى الله عليه وآله وسلم غائب فى مكة قبل الهجرة وكان ذلك

بعد موته بشهر ، وعلى أم سعد وكان أيضا عند موتها غائبا وعلى غيرهما

باب فضل الصلاة على الميت وما يرجى له بكثرة الجمع

١ عن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شهد الجنازة حتى يصلى عليها فله قيراط ومن شهدها حتى تدفن فله قيراطان قيل وما القيراطان قال مثل الجبلين العظيمين » متفق عليه * ولاحمد ومسلم « حتى توضع في الاحد » بدل تدفن وفيه دليل فضيلة الاحد على الشق *
وفي الباب عن عائشة عند البخاري . وعن ثوبان عند مسلم . وعن عبدالله بن مغفل عند النسائي . وعن أبي سعيد عند أحمد وعن ابن مسعود عند أبي عوانة قال الحافظ وأسانيده هذه صحاح . وعن أبي بن كعب عن ابن ماجه . وعن ابن مسعود عند البيهقي في الشعب وأبي عوانة . وعن أنس عند الطبراني في الأوسط . وعن واثلة بن الاسقع عند ابن عدي . وعن حفصة عند حميد بن زنجويه في فضائل الاعمال . قال الحافظ وفي كل من أسانيد هؤلاء الخمسة ضعف . قوله « من شهد » في رواية للبخاري من شيع « وفي أخرى له « من تبع » وفي رواية لمسلم « من خرج مع جنازة من يتهاثم تبعها حتى تدفن » فينبغي أن تكون هذه الرواية مقيدة لبقية الروايات فالتشيع والشهادة والاتباع يعتبر في كونها محصلة الأجر المذكور في الحديث أن يكون ابتداء الحضور من بيت الميت . ويدل على ذلك ما وقع في رواية لابي هريرة عند البزار بلفظ « من أهلها » وما عند أحمد من حديث أبي سعيد الخدري بلفظ « فشى معها من أهلها » ومقتضاه أن القيراط يختص بمن حضر من أول الامر إلى انقضاء الصلاة وبذلك جزم الطبري : قال الحافظ والذي يظهر لي أن القيراط يحصل لمن صلى فقط لان كل ما قبل الصلاة وسيلة اليها لكن يكون قيراط من صلى فقط دون قيراط من شيع وصلى . واستدل بما عند مسلم بلفظ « من صلى على جنازة ولم يتبعها فله قيراط » وبما عند أحمد عن أبي هريرة « ومن صلى ولم يتبع فله قيراط » فدل على أن الصلاة تحصل القيراط وان لم يقع اتباع قال ويمكن أن يحمل الاتباع هنا على ما بعد الصلاة انتهى . وهكذا الخلاف في قيراط الدفن

هل يحصل بمجرد الدفن من دون اتباع أولاد منه . قوله « حتى يصلي عليها » قال في الفتح اللام إلا كثر مفتوحة . وفي بعض الروايات بكسرها ورواية الفتح محمولة عليها فان حصول القبراط متوقف على وجود الصلاة من الذي يحصل له انتهى . قال ابن المنبر ان القبراط لا يحصل الا لمن اتبع وصلى أو اتبع وشيع وحضر الدفن لا لمن اتبع مثلا وشيع ثم انصرف بغير صلاة وذلك لان الاتباع إنما هو وسيلة لا أحد مقصود بن إما الصلاة وإما الدفن فاذا تجردت الوسيلة عن المقصد لم يحصل المترتب على المقصود وان كان يرجى أن يحصل لذلك فضل ما يحتسب . وقد روي سعيد بن منصور عن مجاهد انه قال اتباع الجنازة أفضل الثواب وفي رواية عبد الرزاق عنه اتباع الجنازة أفضل من صلاة التطوع : قوله « فله قبراط » بكسر القاف قال في الفتح قال الجوهرى القبراط نصف دانق قال والدانق سدس الدرهم فهو على هذا نصف سدس الدرهم كما قال ابن عقيل وذكر القبراط تقريبا للفهم لما كان الانسان يعرف القبراط ويعمل للعمل في مقابلته فضرب له المثل بما يعلم ثم لما كان مقدار القبراط المتعارف حقيقا نبه على عظم القبراط الحاصل لمن فعل ذلك فقال مثل أحدا في بعض الروايات وفي أخرى أصغرها مثل أحد . وفي حديث الباب مثل الجليلين العظيمين : قوله « ومن شهدا حتى تدفن » ظاهره أن حصول القبراط متوقف على فراغ الدفن وهو أصح الأوجه عند الشافعية وغيرهم وقيل يحصل بمجرد الوضع في اللحد وقيل عند انتهاء الدفن قبل إهالة التراب . وقد وردت الأخبار بكل ذلك فعند مسلم « حتى يفرغ منها » وعنده في أخرى « حتى توضع في اللحد » وعنده أيضا « حتى توضع في القبر » وعند أحمد « حتى يقضي قضاؤها » وعند الترمذي « حتى يقضي دفنها » وعند أبي عوانة « حتى يسوى عليها » أي التراب . وقيل يحصل القبراط بكل من ذلك ولكن يتفاوت . والظاهر أنها تحمل الروايات المطلقة عن الفراغ من الدفن وتسوية التراب بالقبدة بهما : قوله « مثل الجليلين » في رواية « مثل أحد » وفي رواية للنسائي « كل واحد منهما أعظم من أحد » وعند مسلم أصغرها مثل أحد . وعند ابن عدى أنقل من أحد فأفادت هذه الرواية بيان وجه التمثيل بجبل أحد وأن المراد به زنة الثواب المترتب على ذلك : قوله « حتى توضع في اللحد » استدل به المصنف على أن اللحد أفضل من الشق وسأني الكلام على ذلك *

٢ **عن مالك بن هيرة قال** « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من مؤمن يموت فيصلى عليه أمة من المسلمين يبلغون أن يكونوا ثلاثة صفوف إلا غفر له فكان مالك بن هيرة يتحرى إذا قل أهل الجنازة أن يجعلهم ثلاثة صفوف » رواه الحنسة إلا النسائي * ٣ **وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم** « ما من ميت يصلى عليه أمة من المسلمين يبلغون مائة كلهم يشفعون له إلا شفّعوا فيه » رواه أحمد ومسلم والنسائي والترمذي وصححه * ٤ **وعن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من رجل مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا إلا شفّعهم الله فيه »** رواه أحمد ومسلم وأبوداود * ٥ **وعن أنس** « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من مسلم يموت فيشهد له أربعة آيات من حيرانه الأدين إلا قال الله تعالى قد قبلت عليهم فيه وغفرت له ما لا يعلمون » رواه أحمد * ٦

حديث مالك بن هيرة في إسناده محمد بن إسحق رواه عن يزيد بن أبي حبيب عن مرثد عن مالك وفيه مقال معروف إذا غنن. وقد حسن الحديث الترمذي . وقال رواه غير واحد عن محمد بن إسحق وروى إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحق هذا الحديث وأدخل بين مرثد ومالك بن هيرة رجلا ورواية هؤلاء أصح عندهما قال وفي الباب عن عائشة وأم حبيبة وأبي هريرة ثم ذكر حديث عائشة بنحو اللفظ الذي ذكره المصنف من طريق ابن أبي عمير عن عبد الوهاب الثقفي عن أيوب وعن أحمد بن منيع وعلى بن حجر عن إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة ثم قال حسن صحيح وقد وقف بعضهم ولم يرفعه. قال النووي من رفعه ثقة وزيادة الثقة مقبولة ☆ وحديث ابن عباس أخرجه أيضا ابن ماجه * وحديث أنس أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم من طريق حماد ابن سلمة عن ثابت عن أنس مرفوعا . ولا أحمد من حديث أبي هريرة نحوه وقال ثلاثة بدل أربعة . وفي إسناده رجل لم يسم وله شاهد من مراسيل بشير بن كعب أخرجه أبو مسلم الكجي : قوله « يبلغون أن يكونوا ثلاثة صفوف » فيه دليل على أن من صلى عليه ثلاثة صفوف من المسلمين غفر له وأقل ما يسمي صفارجلان ولا حد لا أكثره : قوله « يبلغون مائة » فيه استحباب تكثير جماعة الجنازة ويطلب

بلوغهم الى هذا العدد الذي يكون من موجبات الفوز وقد قيد ذلك بأمرين الأول أن يكونوا شافعين فيه أي مخلصين له الدعاء سائلين له المغفرة. الثاني أن يكونوا مسلمين ليس فيهم من يشرك بالله شيئاً كما في حديث ابن عباس قال القاضي قيل هذه الأحاديث خرجت أجوبة لسائلين سألوا عن ذلك فأجاب كل واحد عن سؤاله . قال النووي ويحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بقبول شفاعته مائة فأخبر به ثم بقبول شفاعته أربعين فأخبر به ثم بثلاثة صفوف وإن قل عددهم فأخبر به . قال ويحتمل أيضاً أن يقال هذا مفهوم عدد ولا يحتاج به جماهير الأصوليين فلا يلزم من الأخبار عن قبول شفاعته مائة منع قبول ما دون ذلك وكذا في الأربعين مع ثلاثة صفوف وحينئذ كل الأحاديث معمول بها وتحصل الشفاعات بأقل الأمرين من ثلاثة صفوف وأربعين : قوله « أربعة آيات » ليس عند ابن حبان والحاكم لفظ آيات وفيه أن شهادة أربعة من جيران الميت من موجبات مغفرة الله تعالى له . ويؤيد ذلك ما أخرجه البخاري وغيره عن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إنا مسلم شهد له أربعة بخير أدخله الله الجنة فقلنا وثلاثة قال وثلاثة فقلنا وأثنان قال وأثنان ثم لم نسأله عن الواحد » قال الزين بن المنبر إنما لم يسأله عمر عن الواحد استعباداً منه أن يكتفى في مثل هذا المقام العظيم بأقل من النصاب . قال الداودي المعتبر في ذلك شهادة أهل الفضل والصدق لا الفسقة لأنهم قد يشنون على من يكون مثلهم ولا من ينه ويين الميت عداوة لأن شهادة العدو لا تقبل وقد أخرج الشيخان وغيرهما من حديث أنس قال مر بمناسة فأتوا عليها خيراً فقال وجبت ثم مر بأخرى فأتوا عليها شراً فقال وجبت فقال عمر ما وجبت قال هذا أثبتتم عليه خيراً فوجبت له الجنة وهذا أثبتتم عليه شراً فوجبت له النار أنتم شهداء الله في الأرض » هذا لفظ البخاري . وفي مسلم وجبت وجبت وثلاثاً في الموضعين . قال النووي قال بعضهم معنى الحديث أن الثناء بالخير لمن أثني عليه أهل الفضل وكان ذلك مطابقاً للواقع فهو من أهل الجنة فإن كان غير مطابق فلا وكذا عكسه . قالوا والصحيح أنه على عمومته وأن من مات فالحمد لله تعالى الناس الثناء عليه بخير كان دليلاً على أنه من أهل الجنة سواء كانت أفعاله تقتضي ذلك أم لا فإن الأعمال داخلة تحت المشيئة وهذا الإلهام يستدل

به على تعيينها وبهذا تظهر فائدة الثناء انتهى . قال الحافظ وهذا في جانب الخير واضح وأما في جانب الشر فظاهر الأحاديث أنه كذلك لكن إنما يقع ذلك في حق من غلب شره على خيره وقد وقع في رواية من حديث أنس المتقدم «أن الله عز وجل ملائكة تنطق على السنة بنى آدم بما في المرء من الخير والشر» *

باب ما جاء في كراهة النعي

١ عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «إياكم والنعي فإن النعي عمل الجاهلية» رواه الترمذي كذلك. ورواه موقوفا وذكر أنه أصح * ٢ وعن حذيفة أنه قال «إذا مات فلا تؤذنوا بي أحدا أني أخاف أن يكون نيا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينهي عن النعي» رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه * ٣ وعن إبراهيم «أنه قال لا بأس إذا مات الرجل أن يؤذن صديقه وأصحابه إنما كان يكره أن يطاف في المجالس فيقال أني فلانا فعل أهل الجاهلية» رواه سعيد في سننه * ٤ وعن أنس قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ الراية زيد فاصيب ثم أخذها جعفر فاصيب ثم أخذها عبد الله بن رواحة فاصيب وإن عوفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لتذرفان ثم أخذها خالد بن الوليد من غير مرة ففتح له» رواه أحمد والبخاري * ٥

حديث ابن مسعود في إسناده أبو حمزة ميمون الأعور وليس بالقوى عند أهل الحديث . وقد اختلف في رفعه ووقفه ورجح الترمذي وقفه كما قال المصنف وقال إنه حديث غريب . وحديث حذيفة قال الحافظ في الفتح إسناده حسن وكلام إبراهيم الذي رواه سعيد بن منصور هو من طريق ابن عليه عن ابن عون قال قلت لإبراهيم هل كانوا يكرهون النعي قال نعم ثم ذكره. وروى أيضا سعيد بن منصور بهذا الإسناد إلى ابن سيرين أنه قال لا أعلم بأسا أن يؤذن الرجل صديقه وحميمه : قوله «إياكم والنعي» النعي هو الأخبار بموت الميت كما في الصحاح والقاموس وغيرهما من كتب اللغة قال في القاموس نعا له نيا ونيا ونيا نا أخبره بموته. وفي النهاية نعى الميت نيا إذا دأع موته وأخبر به انتهى. فمدلول النعي لغة هو هذا وإليه

يتوجه النهي لوجوب حمل كلام الشارع على مقتضى اللغة العربية عند عدم وجود اصطلاح له بخالفه . وقال في الفتح انما نهى عما كان أهل الجاهلية يصنعونه وكانوا يرسلون من يعلن بخبر موت الميت على أبواب الدور والأسواق . وقال ابن المراتب إن النعي الذي هو اعلام الناس بموت قريبهم مباح وأن كان فيه ادخال الكرب والمصاب على أهله لكن في تلك المفسدة مصالح جمة لما يترتب على معرفة ذلك من المبادرة لشهود جنازته وتهيئة أمره والصلاة عليه والدعاء له والاستغفار وتنفيذ وصاياه وما يترتب على ذلك من الاحكام انتهى . ويستدل لجواز مجرد الاعلام بمحدث أنس المذكور في الباب فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بقتل الثلاثة الامراء المقتولين بموتهم وقصتهم مشهورة وهم زيد بن حارثة وجعفر بن أبي طالب وعبدالله ابن رواحة . ومحدث أبي هريرة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نعى للناس التجاشي في اليوم الذي مات فيه » كما تقدم . وقد بوب عليه البخاري باب الرجل ينعي الى أهل الميت بنفسه . ومحدث أبي هريرة وغيره « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عند أن أخبر بموت السوداء أو الشاب الذي كان يقم المسجد ألا آذتموني وقد تقدم . وفي حديث ابن عباس ما منعكم ان تملؤني . وقد بوب عليه البخاري باب الاذن بالجنازة . ومحدث الحسين بن وحوح وقد تقدم في باب المبادرة الى تجهيز الميت فهذه الأحاديث تدل على ان مجرد الاعلام بالموت لا يكون نعيًا محرما وان كان باعتبار اللغة مما يصدق عليه اسم النعي كما تقدم . ويؤيد ذلك ما رواه سعيد بن منصور عن ابراهيم النخعي وابن سيرين كما سلف . وقال ابن العربي يؤخذ من مجموع الاحاديث ثلاث حالات * الأولى اعلام الاهل والاصحاب وأهل الصلاح فهذا سنة * الثانية الدعوة للمفاخرة بالكثرة فهذا مكروه * الثالثة اعلام بنوع آخر كالتباحة ونحو ذلك فهذا يحرم انتهى (فالحاصل) ان الاعلام للفصل والكفين والصلاة والحمل والدفن مخصوص من عموم النهي لان اعلام من لا تتم هذه الامور الا به مما وقع الاجماع على فعله في زمن النبوة وما بعده وما جاوز هذا المقدار فهو داخل تحت عموم النهي *

.....ooo.....

﴿ باب عدد تكبير صلاة الجنائز ﴾

﴿ قد ثبت الأربعة في رواية أبي هريرة وابن عباس وجابر * ﴾ وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال كان زيد بن أرقم يكبر على جنازتنا أربعاً وأنه كبر خمسا على جنازة فسأله فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكبرها »
رواه الجماعة إلا البخاري

حديث أبي هريرة وابن عباس وجابر تقدم في الصلاة على الغائب ومن روى الأربعة كما قال البيهقي عقبه بن عامر والبراء بن عازب وزيد بن ثابت وابن مسعود . وروى ابن عبد البر في الاستذكار من طريق أبي بكر بن سليمان بن أبي حشمة عن أبيه « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكبر على الجنائز أربعاً وخمسا وسبعاً وثمانياً حتى جاء موت النجاشي فخرج فكبر أربعاً ثم ثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أربع حتى توفاه الله تعالى » وكذا قال القاضي عياض وأخرج الطبراني في الأوسط عن جابر مرفوعاً « صلوا على موتاكم بالليل والنهار والصبر والكبر والدنى والامير أربعاً » وفي اسناده عمرو بن هشام البيروني تفرد به عن ابن لهيعة والي مشروعية الأربعة التكبيرات في الجنائز ذهب الجمهور قال الترمذي العمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيرهم يرون التكبير على الجنائز أربع تكبيرات وهو قول سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق انتهى . قال ابن المنذر ذهب أكثر أهل العلم إلى أن التكبير أربع انتهى . وقد اختلف السلف في ذلك غروي عن زيد بن أرقم أنه كان يكبر خمسا كما في حديث الباب وروى ابن المنذر عن ابن مسعود أنه صلى على جنازة رجل من بني أسد فكبر خمسا وروى أيضا عن ابن مسعود عن علي أنه كان يكبر على أهل بدر ستا وعلى الصحابة خمسا وعلى سائر الناس أربعاً . وروى ذلك أيضا ابن أبي شبة والطحاوي والدارقطني عن عبد خير عنه . وروى ابن المنذر أيضا بإسناد صحيح عن ابن عباس أنه كبر على جنازة ثلاثا . قال القاضي عياض اختلفت الصحابة في ذلك من ثلاث تكبيرات إلى تسع . قال ابن عبد البر واعتقد الإجماع

بعد ذلك على أربع. وأجمع الفقهاء وأهل الفتوى بالامصار على أربع على ما جاء في الأحاديث الصحيحة وما سوي ذلك عندهم شذوذ لا يلتفت إليه وقال لا نعلم أحدا من فقهاء الامصار بخمس الا ابن أبي ليلى وقال علي ابن الجعد حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة سمعت سعيد بن المسيب يقول ان عمر قال كل ذلك قد كان أربعا وخمسا فاجتمعنا على أربع رواه البيهقي. ورواه ابن عبد البر من وجه آخر عن شعبة. وروي البيهقي أيضا عن أبي وائل قال «كانوا يكبرون علي عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعاً وخمسا وستا وسبعاً فجمع عمر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبر كل رجل منهم بما رأى فجمعهم عمر على أربع تكبيرات» وروى أيضا من طريق ابراهيم النخعي انه قال اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيت أبي مسعود فاجتمعوا على أن التكبير على الجنائز أربع. وروى أيضا بسنده إلى الشعبي قال صلى ابن عمر على زيد بن عمر وأمه أم كلثوم بنت علي فكبر أربعاً وخلفه ابن عباس والحسين بن علي وابن الحنفية. قوله «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكبرها» استدل به من قال ان تكبير الجنائز خمس وقد حكاه في البحر عن العترة جميعا وأبي ذر وزيد بن أرقم وحذيفة وابن عباس ومحمد بن الحنفية وابن أبي ليلى وحكاه في المبسوط عن أبي يوسف وفي دعوى اجماع العترة نظر لأن صاحب الكافي حكى عن زيد بن علي القول بالأربع واستدلوا أيضا بحديث حذيفة الآتي وبما تقدم عن جماعة من الصحابة قالوا والخمس زيادة يتحتم قبولها لعدم مناقاتها وأورد عليهم انه كان يلزمكم الاخذ بأكثر من خمس لأنها زيادة وقد وردت كما أخرجه البيهقي عن أبي وائل وقد تقدم ورجح الجمهور ما ذهبوا إليه من مشروعية الأربع بمرجحات أربعة * الأول انها ثبتت من طريق جماعة من الصحابة أكثر عددا ممن روي منهم الخمس * الثاني انها في الصحيحين * الثالث انه أجمع على العمل بها الصحابة كما تقدم * الرابع انها آخر ما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم كما أخرج الحاكم من حديث ابن عباس بلفظ «آخر ما كبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الجنائز أربع» وفي إسناده الفرات ابن سلمان. وقال الحاكم بعد ذكر الحديث ليس من شرط الكتاب. ورواه أيضا البيهقي بإسناد فيه النضر بن عبد الرحمن وهو ضعيف وقد تفرد به كما قال البيهقي

قال الحافظ وروى هذا اللفظ من وجوه آخر كلها ضعيفة . وقال الاثرم رواه محمد بن معاوية النيسابوري عن أبي المليح عن ميمون بن مهران عن ابن عباس . وقد سألت احمد عنه فقال محمد هذا روى أحاديث موضوعة منها هذا واستعظمه . وقال كان أبو المليح أتقى لله وأصح حديثا من أن يروى مثل هذا وقال حرب عن احمد هذا الحديث انما رواه محمد بن زياد الطحان وكان يضع الحديث . وقال ابن القيم قال احمد هذا كذب ليس له أصل اهـ . ورواه ابن الجوزي في التاسخ والمنسوخ من طريق ابن شاهين عن ابن عمر وفي إسناده زافر بن الحرث عن أبي العلاء عن ميمون بن مهران عنه . قال ابن الجوزي وخالفه غيره ولا يثبت فيه شيء . ورواه الحرث بن أبي اسامة عن جعفر بن حمزة عن فرات بن السائب عن ميمون بن مهران عن ابن عمر بنحوه . ومجابه عن الاول من هذه المرجحات والثاني منها بانه انما يرجح بهما عند التعارض ولا تعارض بين الاربع والخمس لان الخمس مشتملة زيادة غير معارضة . وعن الرابع بانه لم يثبت ولو ثبت لكان غير رافع للنزاع لان اقتصاره على الاربع لا ينفي مشروعية الخمس بعد ثبوتها عنه وغاية ما فيه جواز الامر بنعم المرجح الثالث أعني اجماع الصحابة على الاربع هو الذي يعول عليه في مثل هذا المقام ان صح والا كان الاخذ بالزيادة الخارجة من مخرج صحيح هو الراجح . وفي المسئلة أقوال آخر . منها ما روي عن أحمد بن حنبل انه لا ينقص عن اربع ولا يزداد على سبع . ومنها ما روي عن بكر بن عبد الله المزني انه لا ينقص عن ثلاث ولا يزداد على سبع . ومنها ما روي عن ابن مسعود انه قال التكبير تسع وسبع وخمس واربع وكبر ما كبر الامام روى ذلك جميعه ابن المنذر . ومنها ما روي عن انس ان تكبير الجنابة ثلاث كما روي عنه ابن المنذر انه قيل له ان فلانا كبر ثلاثا فقال وهل التكبير الا ثلاث وروى عنه ابن أبي شيبة انه كبر ثلاثا لم يزد عليها وروى عنه عبد الرزاق انه كبر على جنازة ثلاثا ثم انصرف ناسيا فقالوا له يا أبا حمزة انك كبرت ثلاثا قال فصفوا فصفوا فكبر الرابعة . وروي عنه البخاري تعليقا نحو ذلك وجمع بين الروايات عنه الحافظ بانه اما كان يرى الثلاث مجزئة والاربع اكمل منها واما بان من اطلق عنه الثلاث لم يذكر الاولى لانها افتتاح الصلاة .

١ - وعن حذيفة ؓ انه صلى على جنازة فكبر خمسا ثم التفت فقال ما نسيت ولا وسمت

ولكن كبرت كما كبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى علي جنازة فكبر خمسا»
رواه أحمد * ٢ وعن علي «انه كبر على سهل بن حنيف سنا وقال انه شهد بدرا»
رواه البخاري * ٣ وعن الحكم بن عتيبة «انه قال كانوا يكبرون على أهل بدر خمسا
وسنا وسبعا» رواه سعيد في سننه .

حديث حذيفة ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه وفي إسناده يحيى بن
عبد الله الجابري وهو متكلم عليه والآخر المذكور عن علي هو في البخاري بلفظ
«انه كبر على سهل بن حنيف» زاد البرقاني في مستخرجه «سنا» وكذا ذكره
البخاري في تاريخه وسعيد بن منصور . ورواه ابن أبي خيثمة من وجه آخر عن
يزيد بن أبي زياد عن عبد الله بن مغفل فقال خمسا . وروي البيهقي عنه أنه كبر
على أبي قتادة سبعا وقال انه غاط لان أبا قتادة عاش بعد ذلك قال الحافظ وهذه
علة غير قاذحة لانه قد قيل ان أبا قتادة مات في خلافة علي وهذا هو الراجح
اه . وقول الحكم بن عتيبة أورده الحافظ في التلخيص ولم يتكلم عليه وقد تقدم
الخلاف في عدد التكبير وما هو الراجح . وفي فعل علي دليل على استحباب
تخصيص من له فضيلة باكثر التكبير عليه وكذلك في رواية الحكم بن عتيبة عن
الساف وقد تقدم من فعله صلى الله عليه وآله وسلم بصلاته علي حمزة ما يدل على ذلك *

باب القراءة والصلاة على رسول الله صلى

الله تعالى عليه وآله وسلم فيها

١- عن ابن عباس «انه صلى علي جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وقال تعلموا
انه من السنة» رواه البخاري وأبو داود والترمذي وصححه والنسائي وقال فيه
«فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر فلما فرغ قال سنة وحق» * ٢ وعن أبي
أمامة بن سهل «انه أخبره رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان
السنة في الصلاة على الجنائز ان يكبر الامام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبير
الاولي سرا في نفسه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويخلص الدعاء للجنائز
في التكبيرات ولا يقرأ في شيء منهن ثم يسلم سرا في نفسه» رواه الشافعي في

مسنده * ٣ وعن فضالة بن أبي أمية قال « قرأ الذي صلى علي أبي بكر وعمر بفاتحة الكتاب » رواه البخاري في تاريخه * .

حديث ابن عباس أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم . وحديث أبي أمامة بن سهل في إسناده مطرف ولكنه قد قواه البيهقي بما رواه في المعرفة من طريق عبد الله ابن أبي زياد الرصافي عن الزهري بمناه . وأخرج نحوه الحاكم من وجه آخر وأخرجه أيضا النسائي وعبد الرزاق قال في الفتح وإسناده صحيح وليس فيه قوله « بعد التكبير » ولا قوله « ثم يسلم سرا في نفسه » ولكنه أخرج الحاكم نحوها (وفي الباب) عن ابن عباس حديث آخر عند الترمذي وابن ماجه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ علي الجنابة بفاتحة الكتاب » وفي إسناده إبراهيم ابن عثمان أبو شبة الواسطي وهو ضعيف جدا وقال الترمذي لا يصح هذا عن ابن عباس والصحيح عنه قوله « من السنة » وعن أم شريك عند ابن ماجه قالت « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نقرأ علي الجنابة بفاتحة الكتاب » وفي إسناده ضعف يسير كما قال الحافظ . وعن ابن عباس حديث آخر أيضا عند الحاكم « أنه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ الفاتحة رافعا صوته ثم صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال اللهم هذا عبدك وابن عبدك أصبح فقيرا الي رحمتك فانت غني عن عذابه ان كان زاكيا فزكه وان كان مخطئا فاغفر له اللهم لا تحرمنا أجره ولا تضلنا بعده ثم كبر صلاة تكبيرات ثم انصرف فقال أيها الناس اني لم أقرأ عليها أي جهرا إلا لتعلموا انه سنة » وفي إسناده شرح حبيب بن سعد وهو مختلف في توثيقه . وعن جابر عند النسائي في المجتبى والحاكم والشافعي وأبي يعلى « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ فيها بأم القرآن » وفي إسناده الشافعي والحاكم إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن محمد بن عقيل . وعن محمد ابن مسلمة عند ابن أبي حاتم في العلل انه قال السنة على الجنائز أن يكبر الامام ثم يقرأ أم القرآن في نفسه ثم يدعو ويخلص الدعاء للميت ثم يكبر ثلاثا ثم يسلم وينصرف ويفعل من وراءه ذلك وقال سألت أبي عنه فقال هذا خطأ إنما هو حبيب بن مسلمة . قال الحافظ حديث حبيب في المستدرک من طريق الزهري عن أبي أمامة

ابن سهل باللفظ السابق : قوله « لتعلموا انه من السنة » فيه وفي بقية أحاديث الباب دليل على مشروعية قراءة فاتحة الكتاب في صلاة الجنائز وقد حكى ابن المنذر عن ابن مسعود والحسن بن علي وابن الزبير والمسور بن مخرمة وبه قال الشافعي وأحمد وإسحق وبه قال الهادي والقاسم والمؤيد بالله ونقل ابن المنذر أيضا عن أبي هريرة وابن عمر انه ليس فيها قراءة وهو قول مالك وأبي حنيفة وأصحابه وسائر الكوفيين واليه ذهب زيد بن علي والناصر وأحاديث الباب ترد عليهم ﴿ واختلف الاولون ﴾ هل قراءة الفاتحة واجبة أم لا فذهب الى الاول الشافعي وأحمد وغيرهما واستدلوا بحديث أم شريك المتقدم وبالأحاديث المتقدمة في كتاب الصلاة كحديث لاصلاة الا بفاتحة الكتاب ونحوه وصلاة الجنائز صلاة وهو الحق . قوله « وسورة » فيه مشروعية قراءة سورة مع الفاتحة في صلاة الجنائز ولا يحصى عن المصدر الى ذلك لأنها زيادة خارجة من مخرج صحيح . ويؤيد وجوب قراءة السورة في صلاة الجنائز الأحاديث المتقدمة في باب وجوب قراءة الفاتحة من كتاب الصلاة فأم اظاهرة في كل صلاة : قوله « وجهر » فيه دليل على الجهر في قراءة صلاة الجنائز وقال بعض أصحاب الشافعي انه يجهر بالليل كالليلية وذهب الجمهور الى أنه لا يستحب الجهر في صلاة الجنائز وتمسكوا بقول ابن عباس المتقدم لم أقرأ أي جهرا الا لتعلموا انه سنة . وبقوله في حديث أبي امامة سرا في نفسه : قوله « بعد التكبيرة الأولى » فيه بيان محل قراءة الفاتحة وقد أخرج الشافعي والحاكم عن جابر مرفوعا بلفظ « وقرأ بام القرآن بعد التكبيرة الأولى » وفي إسناده ابراهيم بن محمد وهو ضعيف جدا . وقد صرح العراقي في شرح الترمذي بان إسناده حديث جابر ضعيف : قوله « ثم يصلي على النبي » فيه مشروعية الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الجنائز ويؤيد ذلك الأحاديث المتقدمة في الصلاة كحديث « لاصلاة لمن لم يصل على » ونحوه . وروى اسمعيل القاضي في كتاب الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أبي امامة انه قال إن السنة في الصلاة على الجنائز أن يقرأ بفاتحة الكتاب ويصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم يخلص الدعاء للميت حتى يفرغ ولا يقرأ الامرة ثم يسلم . واخرجه ابن الجارود في المتقي قال الحافظ ورجاله مخرج لهم في الصحيحين : قوله « ثم يسلم سرا في نفسه » فيه دليل على مشروعية السلام في صلاة الجنائز والاسرار به وهو مجمع عليه حكى ذلك في البحر

وأخرج البيهقي عن ابن مسعود قال « ثلاث كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعلهن تركنهن الناس أحدهن التسليم على الجنائز مثل التسليم في الصلاة » وله أيضا نحوه عن عبد الله بن أبي أوفى فحصل من الأحاديث المذكورة في الباب أن المشروع في صلاة الجنازة قراءة الفاتحة بعد التكبيرة الأولى وقراءة سورة وتكون أيضا بعد التكبيرة الأولى مع الفاتحة لقوله في حديث أبي امامة بن سهل ويخلص الدعاء للميت في التكبيرات ولا يقرأ في شيء منهن ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يرد ما يدل على تعيين موضعها والظاهر أنها تفعل بعد القراءة ثم يكبر بقية التكبيرات ويستكثر من الدعاء يذنه للميت مخلصا له ولا يشتغل بشيء من الاستحسانات التي وقعت في كتب الفقه فإنه لا مستد لها إلا التخيلات ثم بعد فراغه من التكبير والدعاء المأثور يسلم وقد اختلف في مشروعية الرفع عند كل تكبيرة فذهب الشافعي إلى أنه يشرع مع كل تكبيرة . وحكاه ابن المنذر عن ابن عمرو عن ابن عبد العزيز وعطاء وسالم بن عبد الله وقيس بن أبي حازم والزهرى والأوزاعى وأحمد واسحق واختاره ابن المنذر وقال الثورى وأبو حنيفة وأصحاب الراى أنه لا يرفع عند سائر التكبيرات بل عند الأولى فقط . وعن مالك ثلاث روايات الرفع في الجميع وفي الأولى فقط وعدمه في كلها وقالت العترة بمنعه في كلها (واحتج القائلون) بما أخرجه البيهقي عن ابن عمر قال الحافظ بسند صحيح وعلقه البخارى ووصله في جزء رفع اليدين أنه كان يرفع يديه في جميع تكبيرات الجنازة . ورواه الطبراني في الأوسط في ترجمة موسى بن عيسى مرفوعا وقال لم يروه عن نافع إلا عبد الله بن محرز تفرد به عباد ابن صهيب قال في التلخيص وهما ضعيفان ورواه الدارقطني من طريق يزيد ابن هرون عن يحيى بن سعيد عن نافع عنه مرفوعا لكن قال في الملل تفرد به برفعه عمر بن شبة عن يزيد بن هرون . ورواه الجماعة عن يزيد موقوفا وهو الصواب وروى الشافعي عن سمع سلمة بن وردان يذكر عن أنس أنه كان يرفع يديه كلما كبر على الجنازة . وروى أيضا الشافعي عن عروة وابن المسيب مثل ذلك قال وعالي ذلك أدركنا أهل العلم يملدنا (واحتج القائلون) بأنه لا يرفع يديه إلا عند تكبيرة الانتاح بما رواه الدارقطني من حديث ابن عباس وأبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا صلى على جنازة رفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود . قال الحافظ

ولا يصح فيه شيء وقد صح عن ابن عباس انه كان يرفع يديه في تكبيرات الجنازة رواه سعيد بن منصور **١** . واحتجوا أيضا بما أخرجه الترمذي عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبر على جنازة فرفع يديه في أول تكبيرة ووضع اليمنى على اليسرى » وقال غريب وفي إسناده يزيد بن سنان الرهاوي وهو ضعيف عند أهل الحديث . والحاصل انه لم يثبت في غير التكبيرة الأولى شيء يصلح للاحتجاج به عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأفعال الصحابة وأقوالهم لا حجة فيها فينبغي أن يقتصر على الرفع عند تكبيرة الاحرام لانه لم يشرع في غيرها الا عند الانتقال من ركن الى ركن كما في سائر الصلوات ولا انتقال في صلاة الجنازة * .

باب الدعاء للميت وما ورد فيه

١ - عن أبي هريرة قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا صليتم علي الميت فأخلصوا له الدعاء » رواه أبو داود وابن ماجه * **٢** وعن أبي هريرة قال « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى علي جنازة قال اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهداونا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأنتانا اللهم من أحييته منا فأحيه علي الاسلام ومن توفيته منا فتوفه علي الايمان » رواه أحمد والترمذي . ورواه أبو داود وابن ماجه وزاد « اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفلنا بعده » * .

الحديث الأول أخرجه أيضا ابن حبان وصححه والبيهقي وفي إسناده ابن اسحق وقد عنعن ولكن أخرجه ابن حبان من طريق أخرى عنه مصرحا بالسمع . والحديث الثاني أخرجه أيضا النسائي وابن حبان والحاكم وقال له شاهد صحيح من حديث عائشة نحوه . وأخرج هذا الشاهد الترمذي وأعله بعكرمة بن عمار وفي إسناده حديث الباب يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال أبو حاتم الحفاظ لا يذكرون أبا هريرة إنما يقولون أبو سلمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسلا ولا يوصله بذكر أبي هريرة الا غير متقن والصحيح انه مرسل . وقال الترمذي روى هذا الحديث هشام الدستوائي وعلي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسلا اه وقد رواه يحيى بن (م ١٤ ج ٤ نيل الاوطار)

أبي كثير من حديث أبي ابراهيم الأشهلي عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل حديث أبي هريرة أخرجه من هذا الوجه أحمد والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح وقال أصح الروايات في هذا يحيى بن أبي كثير عن أبي ابراهيم الأشهلي عن أبيه وسأله عن اسم أبي ابراهيم فلم يعرفه . وقال أبو حاتم أبو ابراهيم مجهول اهـ ولكن جهالة الصحابي غير قاذحة . وقد أخرجه الترمذي والحاكم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة ولكن في اسناد هذه الطريق عكرمة ابن عمار كما تقدم . وأخرجه أيضا الترمذي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله ابن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد توهم بعض الناس ان أبا ابراهيم الأشهلي هو عبد الله بن أبي قتادة قال الحافظ وهو غلط لان أبا ابراهيم من بني عبد الأشهل وأبو قتادة من بني سلمة ﴿ وفي الباب ﴾ عن أبي هريرة حديث آخر عند أبي داود والنسائي « انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاته علي الجنابة يقول اللهم أنت ربها وأنت خلقتها وأنت هديتها وأنت قبضت روحها وأنت أعلم بسرها وعلايتها جئتنا شفعا فاعف لنا » وعن عوف بن مالك ووائلة وسياثيان : قوله « فأخلصوا له الدعاء » فيه دليل على أنه لا يتعين دعاء مخصوص من هذه الأدعية الواردة وأنه ينبغي للمصلي على الميت أن يخلص الدعاء له سواء كان محسنا أو مسيئا فان ملابس المعاصي أحوج الناس الي دعاء اخوانه المسلمين وأفقرهم الي شفاعتهم ولذلك قدموه بين أيديهم وجاؤا به اليهم لا كما قال بعضهم أن المصلي يلعن الفاسق ويقتصر في الملتبس علي قوله « اللهم ان كان محسنا فزده إحسانا وان كان مسيئا فأنت أولى بالعتو عنه فان الأول من اخلاص السب لا من إخلاص الدعاء والثاني من باب التفويض باعتبار المسئء لا من باب الشفاعة والسؤال وهو تحصيل للحاصل والميت غنى عن ذلك : قوله « فاحيه علي الاسلام » هذا اللفظ هو الثابت عند الأكثر وفي سنن أبي داود « فاحيه علي الايمان وتوفه علي الاسلام » ﴿ واعلم ﴾ انه قد وقع في كتب الفقه ذكر أدعية غير المأثورة عنه صلى الله عليه وآله وسلم والتمسك بالثابت عنه أولى واختلاف الأحاديث في ذلك محمول علي انه كان يدعو لميت بدعاء ولا آخر بآخر والذي أمر به صلى الله عليه وآله وسلم اخلاص الدعاء ﴿ فائدة ﴾ اذا كان المصلي عليه طفلا استحب أن

يقول المصلي اللهم «اجعله لنا سلفا وفرطا وأجرا» روى ذلك البيهقي من حديث أبي هريرة وروى مثله سفيان في جامعه عن الحسن *

٣ وعن عوف بن مالك «قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على جنازة يقول اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه واكرم نزله ووسع مدخله واغسله بماء وثلج وبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وابدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجته وقره فتنة القبر وعذاب النار قال عوف نتميت أن لو كنت أنا الميت لدعاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لذلك الميت» رواه مسلم والنسائي * وعن وائلة بن الأسقع قال «صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علي رجل من المسلمين فسمعتة يقول اللهم ان فلان بن فلان في ذمتك وحبل جوارك فقه فتنة القبر وعذاب النار وأنت أهل الوفاء والحمد اللهم فاغفر له وارحمه أنك أنت الغفور الرحيم» رواه أبو داود * *

الحديث الأول أخرجه أيضا الترمذي مختصرا والحديث الثاني أخرجه أيضا ابن ماجه وسكت عنه أبو داود والمذري وفي إسناده مروان بن جناح وفيه مقال. قوله «سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم» وكذلك قوله «سمعتة» وفي رواية لمسلم من حديث عوف «خففت من دعائه» جميع ذلك يدل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جهر بالدعاء وهو خلاف ما صرح به جماعة من استحباب الاسرار بالدعاء وقد قيل إن جهره صلى الله عليه وآله وسلم بالدعاء لقصد تعليمهم. وأخرج أحمد عن جابر قال «ما أباح لنا في دعاء الجنازة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا أبو بكر ولا عمر» وفسر أباح بمعنى قدر. قال الحافظ والذي وقفت عليه باح بمعنى جهر والظاهر أن الجهر والاسرار بالدعاء جائزان. قوله «واغسله بماء وثلج» الخ هذه الألفاظ قد تقدم شرحها في الصلاة (واعلم) أنه لم يرد تعيين موضع هذه الأدعية فإن شاء المصلي جاء بما يختار منها دفعة إما بعد فراغه من التكبير أو بعد التكبير الأول أو الثانية أو الثالثة أو يفرقه بين كل تكبيرتين أو يدعو بين كل تكبيرتين بواحد من هذه الأدعية ليكون مؤديا لجميع ما روي عنه صلى الله عليه وآله وسلم. وأما حديث عبد الله بن أبي أوفى الآتي فليس فيه أنه لم يدع إلا بعد التكبير الرابعة إنما فيه أنه دعا بعدها وذلك لا يدل على أن الدعاء مختص بذلك

الموضع : قوله « ان فلان بن فلان » فيه دليل على استحباب تسمية الميت باسمه واسم أبيه وهذا ان كان معروفا والاجعل مكان ذلك اللهم ان عبدك هذا أو نحوه والظاهر انه يدعو بهذه الألفاظ الواردة في هذه الأحاديث سواء كان الميت ذكرا أو أنثى ولا يحول الضمائر المذكورة الى صيغة التأنيث اذا كان الميت أنثى لان مرجعها الميت وهو يقال على الذكر والأنثى *

٥ وعن عبد الله بن أبي أوفى « أنه ماتت ابنة له فكبر عليها أربعاً ثم قام بعد الرابعة قدر ما بين التكبيرتين يدعو ثم قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع في الجنائز هكذا » رواه أحمد وابن ماجه بمعناه ☆

الحديث أخرجه أيضا البيهقي في السنن الكبرى. وفي رواية « كبر أربعاً حتى ظننت أنه سيكبر خمساً ثم سلم عن يمينه وعن شماله فلما انصرف قلنا له ما هذا فقال اني لا أزيد على ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع وهكذا كان يصنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » قال الحاكم هذا حديث صحيح وفيه دليل على استحباب الدعاء بعد النكيرة الآخرة قبل التسليم وفيه خلاف والراجع الاستحباب لهذا الحديث . وقال الشافعي في كتاب البويطي انه يقول بعدها « اللهم لا تحرمننا أجره ولا تفتنا بعده » وقال أبو علي بن أبي هريرة كان المتقدمون يقولون في الرابعة اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار. وقال الهادي والقاسم إنه يقول بعد الرابعة سبحان من سبحت له السموات والأرضون سبحان ربنا الأعلى سبحانه وتعالى اللهم هذا عبدك وابن عبدك وقد صار اليك وقد أتيناك مستشفعين له سائلين له المغفرة فاغفر له ذنوبه وتجاوز عن سيئاته وألحقه بنبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم اللهم وسع عليه قبره وافسح له أمره واذقه عفوك ورحمتك يا أكرم الأكرمين اللهم ارزقنا حسن الاستعداد لئلا يومه ولا تفتنا بعده واجعل خيرا أعمالنا خواتمها وخيرا أيامنا يوم نلقاك ثم يكبر الخامسة ثم يسلم *



باب موقف الامام من الرجل والمرأة وكيف يصنع

إذا اجتمعت أنواع

١ عن سمرة قال « صليت وراء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على امرأة ماتت في نفاسها فقام عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة وسطها »
رواه الجماعة * ٢ وعن أبي غالب الحنط قال « شهدت أنس بن مالك صلى على جنازة رجل فقام عند رأسه فلما رفعت أتي بجنازة امرأة فصلى عليها فقام وسطها وفيما العلماء ابن زياد العلوي فلما رأي اختلاف قيامه على الرجل والمرأة قال يا أبا حمزة هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقوم من الرجل حيث قمت ومن المرأة حيث قمت قال نعم » رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وأبو داود، وفي لفظه فقال العلماء بن زياد « هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على الجنازة كهلاتك يكبر عليها أربعا ويقوم عند رأس الرجل وعجيزة المرأة قال نعم » ☆

الحديث اثنائي حسنه الترمذي وسكت عنه أبو داود والمذري والحافظ في التلخيص ورجال اسناده ثقات : قوله « وسطها » بسكون السين وفيه دليل على أن المصلي على المرأة الميتة يستقبل وسطها ولا منافاة بين هذا الحديث وبين قوله في حديث أنس « وعجيزة المرأة » لان العجيزة يقال لها وسط وأما الرجل فالمشروع أن يقف الامام حذاء رأسه لحديث أنس المذكور ولم يصب من استدل بحديث سمرة على أنه يقام حذاء وسط الرجل والمرأة وقال انه نص في المرأة ويقاس عليها الرجل لان هذا قياس مصادم للنص وهو فاسد الاعتبار ولا سيما مع نصريح من سأل أنسا بالفرق بين الرجل والمرأة وجوابه عليه بقوله نعم والي ما يقتضيه هذان الحديثان من القيام عند رأس الرجل ووسط المرأة ذهب الشافعي وهو الحق . وقال أبو حنيفة حذاء صدرها وفي رواية حذاء وسطها . وقال مالك حذاء الرأس منهما . وقال الهادي حذاء رأس الرجل وتدى المرأة واستدل بفعل علي عليه السلام قال ابوطالب وهو رأي أهل البيت لا يختلفون فيه . وحكي في البحر عن القاسم انه يستقبل صدر المرأة وبينه وبين السرة من الرجل قال في البحر بعد حكاية الخلاف مؤيدا لما ذهب اليه الهادي لنا اجماع العترة أولى من استحسانهم انتهى . وقد عرفت أن الأدلة دلت على ما ذهب اليه الشافعي وان ما عداه لا مستند له

من المرفوع الاجرد الخطأ في الاستدلال أو التعويل على محض الرأي أو ترجيح مفعله الصحابي على مفعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل نعم لا ينتهض مجرد الفعل دليلاً للوجوب ولكن النزاع فيها هو الأولى والأحسن ولا أولى ولا أحسن من الكيفية التي فعلها المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم . قوله « العلاء بن زياد » العلوي . الذي في غير هذا الكتاب كجامع الأصول والكاشف وغيرهما العدوي وهو الصواب *

٣ وعن عمار مولى الحرث بن نوفل قال « حضرت جنازة صبي وامرأة فقدم الصبي مما يلي القوم ووضعت المرأة وراءه فصلى عليهما وفي القوم أبو سعيد الخدري وابن عباس وابوقتادة وأبو هريرة فسألتهم عن ذلك فقالوا السنة » رواه النسائي وأبوداود * وعن عمار أيضاً « ان أم كلثوم بنت علي وابنها زيد بن عمر أخرجت جنازتهما فصلى عليهما أمير المدينة فجعل المرأة بين يدي الرجل وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ كثير وئمت الحسن والحسين * ٥ وعن الشعبي « ان أم كلثوم بنت علي وابنها زيد بن عمر توفيا جميعا فاخرجت جنازتهما فصلى عليهما أمير المدينة فسوى بين رؤسهما وأرجلهما حين صلى عليهما » رواهما سعيد في سننه *

الحديث سكت عنه ابوداود والمذري ورجال اسناده ثقات وأخرجه أيضاً البيهقي . وقال وفي القوم الحسن والحسين وابن عمر وأبو هريرة ونحوهم ثمانين نفساً من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وفي رواية للبيهقي ان الامام في هذه القصة ابن عمر : وفي أخرى له ولدارقطني : والنسائي في المجتبى من رواية نافع ابن عمر انه صلى على سبع جناز رجال ونساء فجعل الرجال مما يلي الامام وجعل النساء مما يلي القبلة وصفهم صفا واحدا ووضعت جنازة ام كلثوم بنت علي امرأة عمر وابن لها يقال له زيد والامام يومئذ سعيد بن العاص وفي الناس يومئذ ابن عباس وأبو هريرة وأبو سعيد وابوقتادة فوضع الغلام مما يلي الامام فقلت ما هذا قالوا السنة : وكذلك رواه ابن الجارود في المنتقى قال الحافظ واسناده صحيح : قوله « أمير المدينة » هو سعيد بن العاص كما وقع مينا في سائر الروايات ويجمع بينه وبين ما وقع فيه ان الامام كان ابن عمر بأن ابن عمر أم بهم باذنه . قال الحافظ ويحمل قوله ان الامام

يومئذ سعيد بن العاص يعني الأمير لانه كان اماما في الصلاة ويرده قوله في حديث الباب فصلي عليهما أمير المدينة . قال الحافظ أبو محمد علي ان نسبة ذلك الى ابن عمر لكونه أشار بترتيب وضع تلك الجنائز ﴿والحديث﴾ يدل على ان السنة اذا اجتمعت جنائز ان يصلى عليها صلاة واحدة وقد تقدم في كيفية صلاته صلى الله عليه وآله وسلم علي قتلى أحد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى علي كل واحد منهم صلاة وحمة مع كل واحد وانه كان يصلى علي كل عشرة صلاة . وأخرج ابن شاهين ان عبد الله بن معقل بن مقرن أتى بجنازة رجل وامرأة فصلي علي الرجل ثم صلى علي الرجل ثم صلى علي المرأة وفيه انقطاع ﴿وفي الحديث﴾ أيضا ان الصبي اذا صلى عليه مع امرأة كان الصبي مما يلي الامام والمرأة مما يلي القبلة وكذلك اذا اجتمع رجل وامرأة أو أكثر من ذلك كما تقدم عن ابن عمر : وقد ذهب إلي ذلك الهادي والقاسم والمؤيد بالله وأبو طالب والشافعية والحنفية وقال القاسم بن محمد بن أبي بكر والحسن البصري وسالم بن عبد الله بل الأولى العكس ليلي القبلة الأفضل ، وفيه أيضا دليل علي أن الأولى بالتقدم للصلاة علي الجنازة ذو الولاية ونائبه ويؤيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا يؤم الرجل في سلطانه» وقد تقدم في الصلاة وقد وقع الخلاف اذا اجتمع الامام والولي أيها أولى فعند أكثر العترة وأبي حنيفة وأصحابه ان الامام واليه أولى وعند الشافعي والمؤيد بالله والناصر في رواية عنه أن الولي أولى *

باب الصلاة على الجنازة في المسجد

١ عن عائشة «أنما قالت لما توفي سعد بن أبي وقاص ادخلوا به المسجد حتى أصلي عليه فانكروا ذلك عليهما فقالت والله لقد صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علي ابني بضاء في المسجد سهيل وأخيه» رواه مسلم . وفي رواية «ما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علي سهيل ابن البيضاء الا في جوف المسجد» رواه الجماعة الا البخاري ☆ ٢ وعن عروة «قال صلى علي أبي بكر في المسجد» ☆ ٣ وعن ابن عمر «قال صلى علي عمر في المسجد» رواهما سعيد وزوي الثاني مالك * وأخرج الصلاة علي أبي بكر وعمر أيضا في المسجد ابن أبي شيبة بلفظ «ان

عمر صلى على أبي بكر في المسجد وان صهيبا صلى على عمر في المسجد « قوله « على ابني يضاء » قال النووي قال العلماء بنو يضاء ثلاثة اخوة سهل وسهيل وصفوان وأمهم البيضاء اسمها دعد والبيضاء وصف وأبوهم وهب بن ربيعة القرشي الفهري ~~رحمه الله~~ والحديث ~~في~~ يدل على جواز ادخال الميت الى المسجد والصلاة عليه فيه وبه قال الشافعي واحمد واسحق والجمهور. قال ابن عبد البر ورواه المدنيون في رواية عن مالك وبه قال ابن حبيب المالكي وكرهه ابن أبي ذئب وأبو حنيفة ومالك في المشهور عنه والهادوية وكل من قال بنجاسة الميت وأجابوا عن حديث الباب بأنه محمول على أن الصلاة على ابني يضاء وهما كانا خارجا المسجد والمصلون داخله وذلك جائز بالاتفاق ورد بأن عائشة استدلت بذلك لما أنكروا عليها امرها بادخال الجنازة المسجد وأجابوا أيضا بأن الأمر استقر على ترك ذلك لان الذين أنكروا على عائشة كانوا من الصحابة ورد بأن عائشة لما أنكرت ذلك الانكار سلموا لها فدل على أنها حفظت ما نسوه وان الأمر استقر على الجواز ويدل على ذلك الصلاة على أبي بكر وعمر في المسجد لما تقدم وأيضا العلة التي لأجلها كرهوا الصلاة على الميت في المسجد هي زعمهم انه نجس وهي باطلة لما تقدم « ان المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا » وأنهم ما استدلوا به على الكراهة ما أخرجه ابو داود عن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له » وأخرجه ابن ماجه ولفظه « فليس له شيء » وفي اسناده صالح مولي التوءمة وقد تكلم فيه غير واحد من الأئمة. قال النووي وأجابوا عنه يعني الجمهور بأجوبة احدها أنه ضعيف لا يصح الاحتجاج به قال احمد بن حنبل هذا حديث ضعيف تفرد به صالح مولي التوءمة وهو ضعيف * والثاني ان الذي في النسخ المشهورة المحققة المسموعة من سنن أبي داود « من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء عليه » فلا حجة لهم حينئذ * والثالث انه لو ثبت الحديث وثبت انه فلا شيء له لوجب تأويله بأن له بمعنى عليه ليجمع بين الروایتين قال وقد جاء بمعنى عليه كقوله تعالى (وان أسألكم فلها) ☆ الرابع انه محمول على نقص الاجر في حق من صلى في المسجد ورجع ولم يشيعها الى المقبرة لما فاته من تشييعه الى المقبرة وحضور دفنه انتهى ☆

﴿ أبواب حمل الجنازة والسير بها ﴾

١ ﴿ عن ابن مسعود قال « من أتبع جنازة فليحمل بجوانب السرير كلها فانه من السنة ثم ان شاء فليطوع وان شاء فليدع » رواه ابن ماجه *
الحديث أخرجه أيضا أبوداود الطيالسي والبيهقي من رواية أبي عبيدة ابن عبدالله بن مسعود عن أبيه قال الدارقطني في العمل اختلاف في اسناده على منصور بن المعتمر وفي الباب عن أبي الدرداء عند ابن أبي شيبة في مصنفه وعن ثوبان عند ابن الجوزي في العمل وإسناده ضعيف . وعن أنس عنده أيضا فيها واسناده ضعيف . وأخرجه الطبراني في الأوسط مرفوعا بلفظ « من حمل جوانب السرير الأربع كفر الله عنه أربعين كبيرة » وعن بعض الصحابة عند الشافعي « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حمل جنازة سعد بن معاذ بين العمودين » ورواه أيضا ابن سعد عن الواقدي عن ابن أبي حبيبة عن شيوخ من بني عبد الاشمل . وروى حمل الجنازة عن جماعة من الصحابة والتابعين فأخرج الشافعي عن ابراهيم بن سعد عن أبيه عن جده قال « رأيت سعدا بن أبي وقاص في جنازة عبد الرحمن بن عوف قائما بين العمودين المتقدمين واضعا للسرير على كاهله » . ورواه الشافعي ايضا باسانيد من فعل عثمان وأبي هريرة وابن الزبير وابن عمر أخرجهما كلها البيهقي وروى ذلك البيهقي أيضا من فعل المطلب بن عبد الله بن حنطب وغيره وفي البخاري ان ابن عمر حمل ابنا لسعيد بن زيد وروى ابن سعد ذلك عن عثمان وأبي هريرة ومروان وروى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق من طريق علي الأزدي قال رأيت ابن عمر في جنازة يحمل جوانب السرير الأربع . وروى عبد الرزاق عن أبي هريرة انه قال من حمل الجنازة بجوانبها الأربع فقد قضى الذي عليه . وأخرج الترمذي عن أبي هريرة قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من تبع الجنازة وحملها ثلاث مرار فقد قضى ما عليه من حقها » قال الترمذي هذا حديث غريب . ورواه بعضهم بهذا الاسناد ولم يرفعه ﴿ والحديث ﴾ يدل على مشروعية الحمل الميت وأن السنة ان يكون بجميع جوانب السرير *
(م ١٥ - ج ٤ نيل الاوطار)

باب الاسراع بها من غير رمل

١ عن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسرعوا بالجنائز فان كانت سالحة قربتموها الى الخير وان كانت غير ذلك فشر تضعونه عن رقابكم » رواه الجماعة * ٢ وعن أبي موسى قال « مرت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جنازة تمخض تمخض الزق فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليكم القصد » رواه أحمد * ٣ وعن أبي بكرة قال لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانا لسكاد نرمل بالجنائز رملا » رواه أحمد والنسائي * ٤ وعن محمود بن لبيد عن رافع قال « أسرع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى تقطعت نعالنا يوم مات سعد بن معاذ » أخرجه البخاري في تاريخه * ٥ حديث أبي موسى أخرجه أيضا ابن ماجه والبيهقي وقاسم بن أصبغ وفي اسناده ضعف كما قال الحافظ . وأخرج البيهقي عن أبي موسى من قوله اذا انطلقتم بجنازتي فأسرعوا في المشي قال وهذا يدل على أن المراد كراهة شدة الاسراع . وحديث أبي بكرة أخرجه أيضا أبو داود والحاكم (وفي الباب) عن ابن مسعود عند الترمذي وأبي داود قال « سألتنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المشي خلف الجنائز فقال مادون الخشب فان كان خيرا عجلتموه وان كان شرا فلا يبعد الا أهل النار » وقد ضعف هذا الحديث البخاري والترمذي وابن عدي والنسائي والبيهقي وغيرهم لان في اسناده ابا ماجدة قال الدارقطني مجهول وقال يحيى الرازي وابن عدي منكر الحديث والراوي عنه يحيى الجابر بالجيم والباء الموحدة قال البيهقي وغيره انه ضعيف . قوله « أسرعوا » قال ابن قدامة هذا الأمر للاستحباب بلا خلاف بين العلماء وشذ ابن حزم فقال بوجوبه والمراد بالاسراع شدة المشي وعلى ذلك حمله بعض السلف وهو قول الحنفية قال صاحب الهداية ويمشون بها مسرعين دون الخشب وفي المبسوط ليس فيه شيء مؤثت غير أن العجلة أحب الى أبي حنيفة . وعن الجمهور المراد بالاسراع مانوق سجية المشي المعتاد . قال في الفتح والحاصل انه يستحب الاسراع بها لكن بحيث لا ينتهي الى شدة يخاف معها حدوث

مفسدة الميت أو مشقة على الحامل أو المشيع لثلاث يتنافى المقصود من النظافة وادخال المشقة على المسلم . قال القرطبي مقصود الحديث أن لا يتباطأ بالميت عن الدفن لأن التباطؤ ربما أدى إلى التباهي والاختيال اهـ . وحديث أبي بكر وحديث محمود بن لبيد يدلان على أن المراد بالسرعة التأخير بها في حديث أبي هريرة هي السرعة الشديدة المقاربة للرمل . وحديث ابن مسعود يدل على أن المراد بالسرعة ما دون الحجب والخجب على ما في القاموس هو ضرب من العدو أو كالرمل أو السرعة فيكون المراد بالحجب في الحديث ما هو كالرمل بقريضة الأحاديث المتقدمة لا مجرد السرعة * وحديث أبي موسى يدل على أن المشي المشروع بالجنائز هو القصد والتقصض المفرط كما في القاموس فلا منافاة بينه وبين الاسراع ما لم يبلغ إلى حد الإفراط ويدل على ذلك ما رواه البيهقي من قول أبي موسى كما تقدم : قوله « بالجنائز » أي يحملها إلى قبرها وقيل المعنى الاسراع بتجهيزها فهو أهم من الأول . قال القرطبي والاول اظهر وقال النووي الثاني باطل مردود بقوله في الحديث تضمنونه عن رقابكم وقد قوى الحافظ الثاني بما أخرجه الطبراني بإسناد حسن عن ابن عمر « قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا مات أحدكم فلا تحبسوه وأسرعوا به إلى قبره » وبما أخرجه أيضاً أبو داود من حديث الحصين بن حووح مرفوعاً « لا ينبغي لجيفة مسلم أن تبقى بين ظهري أهله » الحديث تقدم : قوله « فإن كانت صالحة » أي الجنة المحمولة . قوله « تضمنونه » استدل به على أن حمل الجنائز يختص بالرجال للآتيان فيه بضمير الذكور ولا يخفى ما فيه . قال الحافظ والحديث فيه استحباب المبادرة إلى دفن الميت لكن بعد أن يتحقق أنه مات أمام المظعون والمفلوج والمسبوت فينبغي أن لا يسرع في تجهيزهم حتى يمضي يوم وليلة ليتحقق موتهم نبيه على ذلك ابن بزرّة . ويؤخذ من الحديث ترك صحبة أهل البطالة وغير الصالحين اهـ *

﴿ باب المشي أمام الجنائز وما جاء في الركوب معها ﴾

قد سبق في ذلك حديث المغيرة * ١ وعن ابن عمر « أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنائز » رواه الخمسة واحتج به أحمد *

حديث المغيرة تقدم في الصلاة على السقط وحديث ابن عمر أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان وصححه والبيهقي من حديث ابن عينة عن الزهري عن سالم عن أبيه به قال أحمد إنما هو عن الزهري مرسل . وحديث سالم فعل ابن عمر . وحديث ابن عينة وهم . قال الترمذي أهل الحديث يرون المرسل أصح قاله ابن المبارك قال وروى معمر ويونس ومالك عن الزهري « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يمشي أمام الجنازة قال الزهري وأخبرني سالم أن أباه كان يمشي أمام الجنازة قال الترمذي ورواه ابن جريج عن الزهري مثل ابن عينة ثم روى عن ابن المبارك أنه قال أرى ابن جريج أخذه عن ابن عينة . وقال النسائي وصله خطأ والصواب مرسل . وقال أحمد حدثنا حجاج قرأت علي ابن جريج حدثنا زياد بن سمدة أن ابن شهاب أخبره حدثني سالم عن ابن عمر أنه كان يمشي بين يدي الجنازة وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر يمشون أمامها . وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه من فعل ابن عمر وأبو بكر وعمر وعثمان قال الزهري وكذلك السنة . قال الحافظ في التلخيص فهذا أصح من حديث ابن عينة وصحح الدارقطني بعد ذكر الاختلاف أنه فعل ابن عمر ورجح البيهقي الموصول لأن ابن عينة ثقة حافظ وقد أتى بزيادة علي من أرسل والزيادة مقبولة وقد قال لما قال له ابن المديني أنه قد خالفه الناس في هذا الحديث أن الزهري حدثه به مرارا عن سالم عن أبيه قال الحافظ وهذا لا ينفي الوهم لأنه ضبط أنه سمعه منه عن سالم عن أبيه وهو كذلك إلا أن فيه إدراجا وقد جزم بصحة الحديث ابن المنذر وابن حزم (وفي الباب) عن أنس عند الترمذي مثله وقال سألت عنه البخاري فقال هذا خطأ أخطأ فيه محمد بن بكر . وقد اختلف أهل العلم هل الأفضل لم تبع الجنازة أن يمشي خلفها أو أمامها فقال الزهري ومالك والشافعي وأحمد والجمهور وجماعة من الصحابة منهم أبو بكر وعمر وعثمان وابن عمر وأبو هريرة أن المشي أمام الجنازة أفضل واستدلوا بحديث ابن عمر المذكور في الباب . وقال أبو حنيفة وأصحابه وحكاه الترمذي عن سفيان الثوري وإسحاق وحكاه في البحر عن المترة أن المشي خلفها أفضل واستدلوا بما تقدم من حديث ابن مسعود عند الترمذي وأبي داود قال « سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن المشي خلف الجنازة فقال مادون الخيب » فنقرر قولهم خلف الجنازة ولم ينكره واستدلوا أيضا بما روي عن طاوس أنه قال « ما مشى رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم حتى مات الا خلف الجنازة » وهذا مع كونه مرسلًا لم أتف عليه في شيء من كتب الحديث ، وروي في البحر عن علي عليه السلام انه قال المشي خلف الجنازة أفضل وحكي في البحر عن الثوري انه قال الراكب يمشي خلفها والماشي أمامها ويبدل لما قاله حديث المفيرة المتقدم « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الراكب خلف الجنازة والماشي أمامها قريبًا منها عن يمينها أو عن يسارها » أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم وهذا مذهب قوي لولا ما سيأتي من الأدلة الدالة على كراهة الركوب لتبع الجنازة. وقال انس بن مالك انه يمشي بين يديها وخلفها وعن يمينها وعن شمالها رواه البخاري عنه تلميحًا ووصله عبد الوهاب بن عطاء في كتاب الجنائز ووصله ايضا ابن أبي شبة وعبد الرزاق *

٢ **ح** وعن جابر بن سمرة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اتبع جنازة ابن الدحداح ، اشيا ورجع على فرس » رواه الترمذي وفي رواية « أتى بفرس معروف فركبه حين انصرفنا من جنازة ابن الدحداح ونحن نمشي حوله » رواه أحمد ومسلم والنسائي * ٣ وعن ثوبان قال « خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة فرأى ناسا ركبًا فقالوا لا تستحيون ان ملائكة الله على أقدامهم وأنتم على ظهور الدواب » رواه ابن ماجه والترمذي * ٤ وعن ثوبان أيضا « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى بدابة وهو مع جنازة فأبى أن يركبها فلما انصرف أتى بدابة فركب ف قيل له فقال ان الملائكة كانت تمشي فلم أكن لأركب وهم يمشون فلما ذهبوا ركبته » رواه أبو داود **ح** *

حديث جابر بن سمرة قال الترمذي حسن صحيح وفي لفظ له « وهو على فرس له يسمي ونحن حوله وهو يتوقص به » وحديث ثوبان الأول قال الترمذي قد روي عنه مرفوعا ولم يتكلم عليه بحسن ولا ضعف وفي اسناده أبو بكر بن أبي مریم وهو ضعيف . وحديث ثوبان الثاني سكت عنه أبو داود والمنذري ورجال اسناده رجال الصحيح : قوله « ابن الدحداح » بدلين مهملتين وخاء بين مهملتين ويقال أبو الدحداح ويقال أبو الدحداحة قال ابن عبد البر لا يعرف اسمه : قوله « ورجع على فرس » فيه أنه لا بأس بالركوب عند الرجوع من دفن الميت : قوله « معروف » بضم الميم وفتح الراء قال أهل اللغة اعرويت الفرس اذا ركبته عريانا فهو معروف . قال النووي ولم يأت افعل على معنى الا قولهم اعرويت

الفرس وأحلو ليت الشيء اه: قوله « ونحن نمشي حوله » فيه جواز مشى الجماعة مع كبيرهم الراكب وأنه لا كراهة فيه في حقته ولا في حقهم إذا لم يكن فيه مفسدة وإنما يكره ذلك إذا حصل فيه انتهاك للتابعين أو خيف إعجاب أو نحو ذلك من المفاسد. قوله « الاستحبابون » فيه كراهة الركوب لمن كان متبعا للجنائز ويمارضة حديث المغيرة المتقدم من أذنه للراكب أن يمشي خلف الجنائز ويمكن الجمع بأن قوله صلى الله عليه وآله وسلم الراكب خلفها لا يدل على عدم الكراهة وإنما يدل على الجواز فيكون الركوب جائزا مع الكراهة أو بأن إنكاره صلى الله عليه وآله وسلم على من ركب وتركه للركوب إنما كان لأجل مشى الملائكة ومشيتهم مع الجنائز التي مشى معها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يستلزم مشيتهم مع كل جنازة لا يمكن أن يكون ذلك منهم تبركا به صلى الله عليه وآله وسلم فيكون الركوب على هذا جائزا غير مكروه والله تعالى أعلم *

باب ما يكره مع الجنائز من نياحة أو نار

١- عن ابن عمر قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تتبع جنازة معها رانة » رواه أحمد وابن ماجه * ٢ وعن أبي بردة قال « أوصى أبو موسى حين حضره الموت فقال لا تتبعوني بجمر قالوا أو سمعت فيه شيئا قال نعم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » رواه ابن ماجه * الحديث الأول أسنده عند ابن ماجه هكذا حدثنا أحمد بن يوسف حدثنا عبيد الله أخبرنا إسرائيل عن أبي يحيى عن مجاهد عن ابن عمر وأبو يحيى هذا الثقات وفيه مقال وبقية رجاله ثقات. والحديث الثاني في أسنده أبو حريز مولى معاوية قال في التقريب شامي مجهول وقال في الخلاصة مجهول: قوله « معمارانة » هي بالراء المهملة وبعد الألف نون مشددة أى مصوتة. قال في القاموس رن رن رنناصاح اه (وفيه دليل) على تحريم اتباع الجنائز التي معها النائحة وعلي تحريم النوح وسياقي الكلام عليه: قوله « بجمر » الجمر كثير الذي يوضع فيه الجمر. وفيه دليل على أنه لا يجوز اتباع الجنائز بالجامر وما يشابهها لأن ذلك من فعل الجاهلية وقد هدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك وزجر عنه *

﴿ باب من اتبع الجنائز فلا يجلس حتى توضع ﴾

١- عن أبي سعيد قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رأيتم الجنائز تقوموا لها. فمن اتبعها فلا يجلس حتى توضع » رواه الجماعة إلا ابن ماجه لكن إنما لأبي داود منه « إذا اتبعتم الجنائز فلا تجلسوا حتى توضع » وقال روي هذا الحديث الثوري عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال فيه « حتي توضع في الارض » ورواه أبو معاوية عن سهيل « حتى توضع في اللحد » وسفيان أحفظ من أبي معاوية ٢* وعن علي ابن أبي طالب عليه السلام « أنه ذكر القيام في الجنائز حتى توضع فقال علي عليه السلام قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قعد رواه النسائي والترمذي وصححه . ولمسلم معناه »

ولفظ مسلم من حديث علي عليه السلام « قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعني في الجنائز ثم قعد : قوله « إذا رأيتم الجنائز تقوموا لها » فيه مشروعية القيام للجنائز إذا مرت لمن كان قاعدا وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعد هذا : قوله « فمن اتبعها فلا يجلس » فيه النهي عن جلوس الماشي مع الجنائز قبل أن توضع على الارض فقال الأوزاعي واسحق واجمده ومحمد بن الحسن أنه مستحب حكى ذلك عنهم النووي والحافظ في الفتح ونقله ابن المنذر عن أكثر الصحابة والتابعين قالوا والنسخ إنما هو في قيام من مرت به لافي قيام من شيعها . وحكى في الفتح عن الشعبي والنخعي أنه يكره القعود قبل أن توضع قال وقال بعض السلف يجب القيام واحتج له برواية النسائي عن أبي سعيد وأبي هريرة انهما قالاهما « ما رأينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهد جنازة قط فجلس حتى توضع » انتهى* ولا يخفى ان مجرد الفعل لا ينتهض دليلا للوجوب فالأولي الاستدلال له بحديث الباب فان فيه النهي عن القعود قبل وضعها وهو حقيقة للتحريم وترك الحرام واجب . ومثل ذلك حديث أبي هريرة عند أحمد مرفوعا « من صلى على جنازة ولم يمش معها فليقم حتى تغيب عنه فان مشى معها فلا يقعد حتى توضع . » وروي الحافظ عن الشعبي والنخعي ان القعود مكروه قبل أن توضع* وما يدل على الاستحباب ما رواه البيهقي عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما ان القائم مثل الحامل يعني في

الأجر . قوله « حتى توضع في الأرض » قد ذكر المصنف كلام أبي داود في ترجيح هذه الرواية على الرواية الأخرى أعني قوله « حتى توضع في اللحد » وكذلك أشار البخاري إلى ترجيحها بقوله باب من شهد جنازة فلا يقعد حتى توضع عن مناكب الرجال : وأخرج أبو نعيم عن سهل قال رأيت أبا صالح لا يجلس حتى توضع عن مناكب الرجال . وهذا يدل على أن الرواية الأولى أرجح لأن أبا صالح راوى الحديث وهو أعرف بالمراد منه وقد تمسك بالرواية الثانية صاحب المحيط من الحنفية فقال الأفضل أن لا يقعد حتى يهال عليها التراب انتهى . وإذا قعد الماشي مع الجنازة قبل أن توضع فهل يسقط القيام أو يقوم الظاهر الثاني لأن أصل مشروعية القيام تعظيم أمر الموت وهو لا يفوت بذلك . وقد روى البخاري في صحيحه أن أبا هريرة ومروان كانا مع جنازة فقاما قبل أن توضع فجاء أبو سعيد فاخذ بيد مروان فأقامه وذكر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سبي عن ذلك فقال أبو هريرة صدق ورواه الحاكم بنحو ذلك وزاد أن مروان لما قال له أبو سعيد قم قام ثم قال له لم أقتني فذكر له الحديث فقال لأبي هريرة فما منعك أن تخبرني فقال كنت اماما فجلست فجلست ﴿ وقد استدلل ﴾ المهلب بعمود أبي هريرة ومروان على أن القيام ليس بواجب وأنه ليس عليه العمل . قال الحافظ أن أراد أنه ليس بواجب عندهما فظاهر وإن أراد في نفس الأمر فلا دلالة فيه على ذلك . قوله « وعن علي عليه السلام » الخ ذكر المصنف هذا الحديث للاستدلال به على نسخ مشروعية القيام لمن تبع الجنازة حتى توضع لقوله فيه « حتى توضع » فانه يدل على أن المراد به قيام التابع للجنازة لا قيام من مرت به لانه لا يشرع حتى توضع بل حتى تخلفه كما سيأتي ولكنه سيأتي في باب القيام للجنازة من حديث عامر بن ربيعة عند الجماعة بلفظ « حتى تخلفكم أو توضع » فذكر الوضع في حديث علي عليه السلام لا يكون نصاعلي أن المراد قيام التابع وقد استدلل به الترمذي على نسخ قيام من رأى الجنازة فقال بعد إخراج له وهذا نسخ للأول « إذا رأيتم الجنازة تقوموا » اهـ ولو سلم أن المراد بالقيام المذكور في حديث علي هو قيام التابع للجنازة فلا يكون تركه صلى الله عليه وآله وسلم ناسخا مع عدم ما يشعر بالناسي به في هذا الفعل بخصوصه لما تقرر في الأصول من أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص بالامة ولا ينسخه *

(باب ما جاء في القيام للجنائز اذا مرت)

١ **عن ابن عمر عن عامر بن ربيعة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال** « إذا رأيتم الجنائز فقوموا لها حتى تخلفكم أو توضع » **رواه الجماعة * ولا أحد** **دوكان ابن عمر اذا رأى جنازة قام حتى تجاوزه * وله أيضا عنه أنه ربما تقدم** **الجنازة فقدم حتى اذا رآها قد أشرفت قام حتى توضع * ٢ وعن جابر قال مر** **بنا جنازة فقام لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقتنا معه فقلنا يا رسول الله إنها** **جنازة يهودي فقال إذا رأيتم الجنائز فقوموا لها * ٣ وعن سهل بن حنيف وقيس** **ابن سعد » أنها كانا قاعدین بالقادسية فرأوا عليها بجنازة فقاما فقبل لها أما من** **أهل الأرض أى من أهل الذمة فقالا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرت** **به جنازة فقام فقبل له أنها جنازة يهودي فقال أليست نفسا متفق عليها * وللبخاري** **عن ابن أبي ليلى قال كان أبو مسعود وقيس يقومان للجنازة * ٤**

قوله « حتى تخلفكم » بضم أوله وفتح المعجمة وتشديد اللام المكسورة أى **ترككم ورائها: قوله « مر بنا » فى رواية الكشي يهني مرت بفتح الميم: قوله « فقال** **اذا رأيتم الجنائز فقوموا لها » زاد البيهقي « ان الموت فزع » وكذا لمسلم من وجه آخر** **قال القرطبي معناه ان الموت يفزع. قال البيضاوي وهو مصدر جرى مجرى الوصف** **للمبالغة أو فيه تقدير أى الموت ذو فزع. ويؤيد ذلك ما رواه ابن ماجه عن أبي** **هريرة بلفظ « ان للموت فزا » وعن ابن عباس مثله عند البزار: قوله « أليست** **نفسا » هذا لا يعارض التعليل المتقدم حيث قال إن للموت فزا وكذا ما أخرج** **الحاكم عن أنس مرفوعا « انما قتلنا للملائكة » ونحوه لا أحد من حديث أبي موسى ولا أحد** **وابن حبان والحاكم من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعا انما تقومون إعظاما الذي** **يقبض النفوس. ولفظ ابن حبان اعظاما لله تعالى الذي يقبض الارواح فان ذلك** **لا ينافي التعليل السابق لان القيام للفزع من الموت فيه تعظيم لامر الله تعالى وتعظيم** **للقائمين بأمره فى ذلك وهم الملائكة. فأما ما أخرجه أحمد من حديث الحسن بن علي** **قال انما قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تأذيا بربيع اليهود زاد الطبراني**

(١٦٢ ج ٤ نيل الاوطار)

فأذاه ربيع بخورها. وللطبراني والبيهقي من وجه آخر عنه كراهية أن يعلو علي رأسه فان ذلك لا يعارض الاخبار الأولى الصحيحة أما أولافلان أسانيد هذه لا تقاوم تلك في الصحة وأما ثانيا فلان التعليل بذلك راجع الى ما فهمه الراوي والتعليل الماضي صريح من لفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان الراوي لم يسمع انتصريح بالتعليل منه صلى الله عليه وآله وسلم فعلى باجتهاده ومقتضى التعليل بقوله « ألبست نفسي » ان ذلك يستحب لكل جنازة (و) واختلف العلماء (في هذه المسئلة فذهب أحمد واسحق وابن حبيب وابن الماجشون ان القيام للجنازة لم ينسخ وانعمود منه صلى الله عليه وآله وسلم كما في حديث علي الآتي انما هو لبيان الجواز من جلس فهو في سعة ومن قام فله أجر. وكذا قال ابن حزم ان قعوده صلى الله عليه وآله وسلم بعد أمره بالقيام يدل على أن الأمر للتدب ولا يجوز أن يكون نسخا. قال النووي والختار أنه مستحب وبه قال المتولى وصاحب المذهب من الشافعية. ومن ذهب الى استحباب القيام ابن عمر وابن مسعود وقيس بن سعد وسهل بن حنيف كما يدل على ذلك الروايات المذكورة في الباب . وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي ان القيام منسوخ بحديث علي الآتي. قال الشافعي إما أن يكون القيام منسوخا أو يكون لملة وأيهما كان فقد ثبت أنه تركه بعد فعله والحجة في الآخر من أمره والقعود أحب اليّ انتهى . وسيأتي بيان ما هو الحق . وظاهر أحاديث الباب انه يشرع القيام للجنازة المسلم والكافر كما تقدم *

٤ عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرنا بالقيام في الجنازة ثم جلس بعد ذلك وأمرنا بالجلوس » رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه بنحوه * ٥ وعن ابن سيرين « أن جنازة مرت بالحسن وابن عباس فقام الحسن ولم يقم ابن عباس فقال الحسن لابن عباس أما قام لما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال قام وقعد » رواه أحمد والنسائي *

الحديث الأول رجال اسناده ثقات عند أبي داود وابن ماجه وقد أخرجه ابن حبان بهذا اللفظ والبيهقي بلفظ « ثم قعد بعد ذلك وأمرهم بالقيام » وقد خرج حديث علي مسلم باللفظ الذي تقدم في الباب الأول . والحديث الثاني رجال اسناده ثقات وقد أشار اليه الترمذي أيضا (وفي الباب) عن عبادة بن الصامت عند

أبي داود والترمذي وابن ماجه والبخاري أن يهوديا قال لما كانت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقوم للجنازة هكذا يفعل فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجلسوا وخالفوهم» وفي اسناده بشر بن رافع وليس بالقوي كما قال الترمذي. وقال البخاري تفرد به بشر وهو لين. قال الترمذي حديث عبادة غريب. وقال أبو بكر الهمداني ولو صح لكان صريحا في النسخ غير أن حديث أبي سعيد أصح وأثبت فلا يقاومه هذا الاسناد وقد تمسك بهذه الأحاديث من قال ان القيام للجنازة منسوخ وقد تقدم ذكرهم. قال القاضي عياض ذهب جمع من السلف الى ان الأمر بالقيام منسوخ بحديث علي هذا وتمتعه النووي بأن النسخ لا يصر اليه الا اذا تعذر الجمع وهو هنا ممكن (واعلم) ان حديث علي باللفظ الذي سبق في الباب الأول لا يدل على النسخ لما عرفت من أن فعله لا ينسخ القول الخاص بالأمة. وأما حديثه باللفظ الذي ذكره هنا فان صح صلح النسخ لقوله فيه «وأمرنا بالجلوس» ولكنه لم يخرج هذه الزيادة مسلم ولا الترمذي ولا أبو داود بل اقتصر على قوله «ثم قعد» * وأما حديث ابن عباس فكذلك أيضا لا يدل على النسخ لما عرفت. وأما حديث عبادة بن الصامت فهو صريح في النسخ لولا ضعف إسناده فلا ينبغي ان يستند في نسخ تلك السنة الثابتة بالأحاديث الصحيحة من طريق جماعة من الصحابة الى مثله بل المتحتم الأخذ بها وانتقاد مشروعاتها حتى يصح ناسخ صحيح ولا يكون الأمر بالجلوس أوهي عن القيام أو إخبار من الشارع بأن تلك السنة منسوخة بكذا واقتصر جمهور المخرجين لحديث علي عليه السلام وحفاظهم على مجرد التعمود بدون ذكر زيادة الأمر بالجلوس مما يوجب عدم الاطمئنان اليها والتمسك بها في النسخ لما هو من الصحة في الغاية لاسيما بعد ان شذ من عضدها عمل جماعة من الصحابة بها بعد كل البعد أن يخفى على مثلهم الناسخ ووقوع ذلك منهم بعد عصر النبوة. ويمكن أن يقال ان الأمر بالجلوس لا يعارض بفعل بعض الصحابة بعد أيام النبوة لان من علم حجة علي من لم يعلم. وحديث عبادة وان كان ضعيفا فهو لا يقتصر على كونه شاهدا لحديث الأمر بالجلوس ☆

أبواب الدفن واحكام القبور

﴿ باب تعميق القبر واختيار اللحد على الشق ﴾

١ - عن رجل من الأنصار قال « خرجنا في جنازة فجلس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على حفرة القبر فجعل يوصي الحافر ويقول أوسع من قبل الرأس وأوسع من قبل الرجلين رب عذق له في الجنة » رواه أحمد وأبو داود ☆
٢ - وعن هشام بن عامر قال « شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد فقلنا يا رسول الله الحفر علينا لكل انسان شديد فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احفروا واعمقوا واحسنوا وادفنوا الاثنين والثلاثة في قبر واحد فقالوا فمن نقدم يا رسول الله قال قدموا أكثرهم قرآنا وكان أبي ثالث ثلاثة في قبر واحد » رواه النسائي والترمذي بنحوه وصححه ☆

الحديث الاول أخرجه أيضا البيهقي قال الحافظ اسناده صحيح . والحديث الثاني أخرجه أيضا أبو داود وابن ماجه واختلف فيه على حميد بن هلال راويه عن هشام فمنهم من أدخل ينه وبين سعد بن هشام ابنه ومنهم من أدخل بينهما أبا الدهاء ومنهم من لم يذكر بينهما أحدا : قوله « يوصى » بالواو والصاد من التوصية وذكر ابن المواق ان الصواب يرمى بالراء والميم وأطال في ذلك وفيه مشروعية التوصية من الحاضرين للدفن بتوسيع القبر وتفقد ما يحتاج الى التفقد . قوله « رب عذق » العذق بفتح العين النخلة والجمع اعذق واعذاق وبكسر العين القنومنها والعنقود من العنب والجمع أعذاق وعذوق . قوله « واعمقوا واحسنوا » فيه دليل على مشروعية إعماق القبر واحسانه : وقد اختلف في حد الاعماق فقال الشافعي قامة . وقال عمر بن عبدالعزيز الى السرة . وقال الامام يحيى الى الثدى وأقله ما يوارى الميت ويمنع السبع . وقال مالك لاحد لا عماقه . وأخرج ابن أبي شيبة وابن المنذر عن عمر بن الخطاب انه قال أعمقوا القبر الى قدر قامة وبسطة . قوله « وادفنوا الاثنين » الخ فيه جواز الجمع بين جماعة في قبر واحد ولكن اذا دعت الى ذلك حاجة كما في مثل هذه الواقعة والا كان

مكروها كما ذهب اليه الهادي والقاسم وأبو حنيفة والشافعي . قال المهدي في البحر أو تبركا كقبر فاطمة فيه خمسة يعني فاطمة والحسن بن علي وعلي بن الحسين زين العابدين ومحمد بن علي الباقر وولده جعفر بن محمد الصادق وهذا من المجاورة لامن الجمع بين جماعة في قبر واحد الذي هو المدعى . وقد قدمنا في باب ترك غسل الشهيد طرفا من الكلام على دفن الجماعة في قبر : قوله « قدموا أكثرهم قرآنا » فيه دليل على أنه يقدم في اللحد من كان أكثرهم أخذًا للقرآن ويلحق بذلك سائر المزايا الدينية لعدم الفارق *

٣ وعن عامر بن سعد قال « قال سعد الحد والى لحدا وانصبوا على الابن نصبا كما صنع برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » رواه احمد ومسلم والنسائي وابن ماجه * وعن أنس قال « لما توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان رجل يلحد وآخر يضرح فقالوا نستخير ربنا ونبعث اليهما فاليهما سبق تركناه فارسل اليهما فسبق صاحب اللحد فلحدوا له » رواه احمد وابن ماجه * ولا ابن ماجه هذا المعنى من حديث ابن عباس وفيه « ان أبا عبيدة بن الجراح كان يضرح وان أبا طلحة كان يلحد » * ٥ وعن ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اللحد لنا والشق لغيرنا » رواه الترمذي قال الترمذي غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه * ٦

حديث أنس قال الحافظ إسناده حسن وحديث ابن عباس الأول قال الحافظ أيضا في إسناده ضعف وحديثه الثاني أخرجه من ذكره المصنف عن سعيد بن جبير عنه قال « قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم » وصححه ابن السكن وحسنه الترمذي كما وجدنا ذلك في بعض النسخ الصحيحة من جامعه . وفي إسناده عبد الله بن علي بن عامر وهو ضعيف (وفي الباب) عن جرير بن عبد الله عند أحمد والزار وابن ماجه بنحو حديث ابن عباس الثاني وفيه عثمان بن عمير وهو ضعيف وزاد أحمد بعد قوله لغيرنا أهل الكتاب . وعن ابن عمر عند أحمد وفيه عبد الله العمري بلفظ « انهم ألحدوا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لحدا » وأخرجه ابن أبي شيبه عنه بلفظ « ألحدوا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولأبي بكر وعمر » وعن جابر عند ابن شاهين بنحو حديث سعد بن أبي وقاص . وعن بريدة عند ابن عدي في الكامل . وعن عائشة

عند ابن ماجه بنحو حديث أنس وإسناده ضعيف وله طريق أخرى عند ابن أبي حاتم في العلل وقال انها خطأ والصواب المحفوظ مرسل وكذا رجح الدارقطني المرسل : قوله «الحدوا» قال النووي في شرح مسلم هو بوصل الهمزة وفتح الحاء ويجوز بقطع الهمزة وكسر الحاء يقال لحد يلحد كذهب يذهب وألحد يلحد اذا حفر القبر واللحد بفتح اللام وضما معروف وهو الشق تحت الجانب القبلي من القبر انتهى . قال الفراء الرباعي أجود وقال غيره الثلاثي أكثر ويؤيده حديث عائشة في قصة دفن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فارسلوا الي الشق واللاحد . وسمى اللحد لحدا لانه شق يعمل في جانب القبر فيميل عن وسطه والاحاد في اصل اللغة الميل والعدول . ومنه قيل للمائل عن الدين ملحد : قوله «وانصبوا علي اللبن نصبا» فيه استحباب نصب اللبن لانه الذي صنع برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باتفاق الصحابة . قال النووي وقد نقلوا ان عدد لبناته صلى الله عليه وآله وسلم تسع . قوله «كان بضر» أي يشق في وسط القبر ، قال الجوهرى الضرح الشق **(والأحاديث)** المذكورة في الباب تدل على استحباب اللحد وانه أولي من الضرح والي ذلك ذهب الاكثر كما قال النووي وحكى في شرح مسلم اجماع العلماء على جواز اللحد والشق انتهى . ووجه ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرر من كان بضر ولم يمنعه . ولا يقدح في صحة حديث ابن عباس الثاني وما في معناه تحير الصحابة عند موته صلى الله عليه وآله وسلم هل يلحدون له أو يضرحون بأن يقال لو كان عندهم علم بذلك لم يتحبروا لانه يمكن أن يكون من سمع منه صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لم يحضر عند موته *

باب من أين يدخل الميت قبره وما يقال عند ذلك والحثي في القبر

١ عن أبي اسحق قال «أوصي الحرث أن يصلي عليه عبدالله بن يزيد فصلى عليه ثم أدخله القبر من قبل رجل القبر وقال هذا من السنة» رواه أبو داود وسعيد في سننه وزاد ثم قال «انشطوا الثوب فأما يصنع هذا بالنساء» * ٢ وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «قال كان اذا وضع الميت في القبر قال بسم

الله وعلى ملة رسول الله» وفي لفظ «وعلى سنة رسول الله» رواه الحمسة الا النسائي *
 ٣ وعن أبي هريرة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على جنازة ثم أتى قبر الميت
 فحنى عليه من قبل رأسه ثلاثاً» رواه ابن ماجه *
 الحديث الاول سكت عنه أبو داود والمنذري والحافظ في التلخيص ورجال اسناده
 رجال الصحيح (وفي الباب) عن ابن عباس عند الشافعي «أن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم سل من قبل رأسه سلا» وعن ابن عمر عند أبي بكر النجاد مثله . وعن أبي
 رافع عند ابن ماجه قال «سل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سعد بن معاذ سلا
 ورش علي قبره الماء» وأما الزيادة التي زادها سعيد فبأنى الكلام فيها *
 والحديث الثاني أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم (وفي الباب) عن ابن عمر عند
 النسائي والحاكم وغيرهما وفيه الامر به وقد اختلف في رفعه ووقفه ورجع
 الدارقطني والنسائي الوقف ورجع غيرهما الرفع وقد رواه ابن حبان من طريق سعيد
 عن قتادة مرفوعا وروي البزار والطبراني عن ابن عمر نحوه وابن ماجه عنه مرفوعا وفي
 اسناده حماد بن عبد الرحمن الكلبى وهو مجهول . وعن عبد الرحمن بن العلاء بن الجلاج
 عن أبيه عند الطبراني قال قال لي الجلاج يا بني اذا أنامت فالحدنى فاذا وضعتني في الحدي
 فقل بسم الله وعلى ملة رسول الله ثم شن على التراب شنائم اقرأ عند رأسي بفاتحة البقرة
 وخاتمتها فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ذلك . والجلاج يجيبين وفتح
 اللام الاولى . وعن أبي حازم مولى الغفاري حدثني البياضى وهو صحابي كافي الكاشف
 وغيره عند الحاكم يرفعه بلفظ «الميت اذا وضع في قبره فليقل الذين يضعونه حين يوضع
 في اللحد بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» . وعن أبي امامة عند
 الحاكم والبيهقي بلفظ «لما وضعت أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في القبر
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منها خلقتناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة
 أخرى بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله» الحديث وسنده ضعيف كما قال الحافظ .
 والحديث الثالث قال أبو حاتم في العلل هذا حديث باطل وقال الحافظ اسناده ظاهر
 الصحة قال ابن ماجه حدثنا العباس بن الوليد حدثنا يحيى بن صالح حدثنا سلمة بن كلثوم
 حدثنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة فذكره ورجاله ثقات
 وقد رواه ابن أبي داود من هذا الوجه وصححه قال الحافظ لكن أبو حاتم إمام لم يحكم عليه


بالبطلان إلا بعد أن تبين له وأظن العلة فيه غنعة الأوزاعي وغنعة شيخه وهذا كله إن كان يحيى بن صالح هو الواحظى شيخ البخارى (وفي الباب) عن عامر بن ربيعة عند البزار والدارقطني قال « رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين دفن عثمان بن مظعون صلى عليه وكبر عليه أربعاً وحشي على قبره يديه ثلاث حشيات من التراب وهو قائم عند رأسه » وزاد البزار « فأمر فرش عليه الماء » قال البيهقي وله شاهد من حديث جعفر بن محمد عن أبيه مراسلارواه الشافعي عن ابراهيم بن محمد عن جعفر. وعن أبي المنذر عن أبي داود في المراسيل « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حشي في قبر ثلاثاً » قال أبو حاتم في العلل أبو المنذر مجهول. وعن أبي أمامة عند البيهقي قال توفي رجل فلم تصب له حسنة الا ثلاث حشيات حشاها على قبر فغفرت له ذنوبه. وعن أبي هريرة غير حديث الباب عند أبي الشيخ مرفوعاً « من حشي على مسلم احتساباً كتب له بكل ثروة حسنة » قال الحافظ اسناده ضعيف. قوله « وقال هذا من السنة » فيه وفيما قدمنا دليل على أنه يستحب أن يدخل الميت من قبل رجلى القبر أي موضع رجلى الميت منه عند وضعه فيه وإلى ذلك ذهب الشافعي وأحمد والهادي والناصر والمؤيد بالله وقال أبو حنيفة أنه يدخل القبر من جهة القبلة معرضاً إذ هو أيسر واتباع السنة أولى من الرأي. وقد استدلل لابي حنيفة بما رواه البيهقي من حديث ابن عباس وابن مسعود وبريدة أنهم ادخلوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم من جهة القبلة ويحجب بان البيهقي ضعفها. وقد روي عن الترمذي تحسين حديث ابن عباس منها وانكر ذلك عليه لان مداره علي الحجاج بن أرطاة قال في ضوء النهار علي انه لا حاجة الى التضعيف بذلك لان قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان عن يمين الداخل الى البيت لاصفاً بالجدار والجدار الذي ألد تحتها هو القبلة فهو مانع من ادخال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من جهة القبلة ضرورة انتهى. قال في البدر المنير بعد ان ذكر انه أدخل صلى الله عليه وآله وسلم من جهة القبلة وهو غير ممكن كما ذكره الشافعي في الام وأظن في الشناعة علي من يقول ذلك ونسبه الى الجهالة ومكابرة الحس انتهى. قوله ثم « قال أنشطوا الثوب » بمزة فتون فشين معجمة فطاء مهملة أي اختلسوه ذكر معناه في القاموس وقد أخرج نحو هذه الزيادة يوسف القاضى باسناده عن رجل عن علي « أنه أتاهم وهم يذنون قيساً وقد بسط الثوب علي قبره فجذبه وقال إنما يصنع هذا بالنساء » والطبراني عن أبي اسحاق أيضاً ان عبد الله بن يزيد صلى على الحرث الأعور وفيه ثم لم

يدعهم يعدون ثوبا على القبر وقال هكذا السنة وقد رواه ابن أبي شيبه من طريق الثوري عن أبي اسحق بلفظ «شهدت جنازة الحرث فمدوا على قبره ثوبا فجذب به عبد الله بن يزيد وقال انما هو رجل» ورواه البيهقي باسناد صحيح الى أبي اسحق السبيعي انه حضر جنازة الحرث الاور فامر عبد الله بن يزيد أن يسطوا عليه ثوبا. قال الحافظ لعل الحديث كان فيه فأمر ان لا يسطوا فسقطت لأو كان فيه فأبى بدل فأمر. وروى البيهقي من حديث ابن عباس قال «جلل رسول الله صلى الله عليه وسلم قبر سعد بثوبه قال البيهقي لا احفظه الا من حديث يحيى بن عقبة بن أبي العزاز وهو ضعيف. وروى عبد الرزاق عن الشعبي عن رجل ان سعد بن مالك قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فستر على القبر حتى دفن سعد بن معاذ فيه فكنت ممن أمسك الثوب وفي اسناده هذا المبهم. وقد أوله القائلون باختصاص ذلك بالمرأة على انه انما فعل صلى الله عليه وآله وسلم ذلك بقبر سعد لانه كان مجروحا وكان جرحه قد تغير. قوله «قال بسم الله» الخ فيه استحباب هذا الذكر عند وضع الميت في قبره: قوله «من قبل رأسه» فيه دليل على أن المشروع ان يحثى على الميت من جهة رأسه ويستحب ان يقول عند ذلك (منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى) ذكره أصحاب الشافعي. وقال الهادي بلغنا عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه انه كان اذا حثى على ميت قال اللهم إيماننا بك وتهديقنا برسلك وأيقاننا ببعثك هذا ما وعد الله ورسوله وصدق الله ورسوله ثم قال من فعل ذلك كان له بكل ذرة حسنة *


باب تسليم القبر ورشه بالماء وتعليمه ليعرف

وكراهة البناء والكتابة عليه

١ عن سفیان الثمار انه «رأى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسنما» رواه البخاري في صحيحه * ٢ وعن القاسم قال «دخلت على عائشة فقلت يا أمه بالله اكشفي لي عن قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبيه فكشفت له عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لاطئة مبطوحة بمطحاء العرصة الحمراء» (م ١٧ — ج ٤ نيل الاوطار)

رواه أبو داود  *

الرواية الأولى أخرجها أيضا ابن أبي شيبة من طريق سفيان المذكور وزاد
وقبر أبي بكر وقبر عمر كذلك . وكذلك أخرج أبو نعيم وذكر هذه الزيادة
التي ذكرها ابن أبي شيبة . والرواية الثانية أخرجها أيضا الحاكم من هذا الوجه
وزاد « ورأيت قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقبدا وأبو بكر رأسه بين كتفي
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعمر رأسه عند رجل رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم » (وفي الباب) عن صالح ابن أبي صالح عند أبي داود في المراسيل قال
« رأيت قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم شبرا أو نحو شبر » وعن عثيم بن بسطام
المديني عند أبي بكر الأجري في كتاب صفة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
« رأيت قبره صلى الله عليه وآله وسلم في إمارة عمر بن عبد العزيز فرأيت مرتفعا
نحو من أربع أصابع ورأيت قبر أبي بكر وراء قبره ورأيت قبر عمر وراء قبر أبي
بكر أسفل منه . قوله « مسما » أي مرتفعا : قال في القاموس التسنيم ضد التسطيع
وقال سطحه كمنه بسطه : قوله « ولا لاطئة » أي ولا لازقة بالأرض  وقد
اختلف أهل العلم  في الأفضل من التسنيم والتسطيع بعد الاتفاق على جواز
الكل فذهب الشافعي وبعض أصحابه والهادي والقاسم والمويد بالله إلى أن التسطيع
أفضل واستدلوا برواية القاسم بن محمد بن أبي بكر المذكورة وما وافقها قالوا وقول
سفيان التمار لا حجة فيه كما قال البيهقي لاحتمال أن قبره صلى الله عليه وآله وسلم
لم يكن في الأول مسما بل كان في أول الأمر مسطحائهم لما بني جدار القبر في إمارة
عمر بن عبد العزيز على المدينة من قبل الوليد بن عبد الملك صيروها مرتفعة
وبهذا يجمع بين الروايات ويرجع التسطيع ما سياتي من أمره صلى الله عليه وآله وسلم
عليها أن لا يدع قبراً مشرقاً إلا سواه . وذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد والمزني وكثير
من الشافعية وادعي القاضي حسين اتفاق أصحاب الشافعي عليه ونقله القاضي عياض
عن أكثر العلماء أن التسنيم أفضل ونسكوا بقول سفيان التمار والأرجح أن
الأفضل التسطيع لما سلف *

٣  وعن أبي الهياج الأسدي عن علي « قال أبعثك على ما بعثني عليه رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم لاندع تمثالا إلا طمسته ولا قبراً مشرقاً إلا سويته » رواه

الجماعة الا البخاري وابن ماجه *

قوله « عن أبي الهياج » هو بفتح الهاء وتشديد الياء واسمه حيان بن حصين : قوله « لا تدع تمثالا الا طمسته » فيه الامر بتغيير صور ذوات الارواح : قوله « ولا قبرا مشرقا الا سويته » فيه ان السنة ان القبر لا يرفع رفعا كثيرا من غير فرق بين من كان فاضلا ومن كان غير فاضل والظاهر أن رفع القبور زيادة على القدر المأذون فيه محرم وقد صرح بذلك أصحاب أحمد وجماعة من أصحاب الشافعي ومالك والقول بأنه غير محذور لوقوعه من السلف والخلف بلا نكير كما قال الامام يحيى والمهدى في الفيت لا يصح لان غاية ما فيه أنهم سكتوا عن ذلك والسكوت لا يكون دليلا اذا كان في الامور الظنية وتحريم رفع القبور ظني ومن رفع القبور الداخل تحت الحديث دخولا اوليا القيب والمشاهد المعمورة على القبور وأيضا هو من اتخاذ القبور مساجد وقد لعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعل ذلك كما سيأتي ولم قد سري عن تشييد أبنية القبور وتحسينها من مفسد يبكي لها الاسلام منها اعتقاد الجهلة لها كاعتقاد الكفار للاصنام وعظم ذلك فظنوا أنها قادرة على جلب النفع ودفع الضرر فعملوها مقصدا لطلب قضاء الحوائج وملجأ لنجاح المطالب وسألوا منها ما يسأله العباد من ربهم وشدوا اليها الرحال ومسحوا بها واستغاثوا وبالجملة أنهم لم يدعوا شيئا مما كانت الجاهلية تفعله بالاصنام الا فعلوه قانا لله وإنا اليه راجعون ومع هذا المنكر الشنيع والكفر الفظيع لا نجد من يفض الله ويغار حمية للدين الخفيف لا عالما ولا متعلما ولا أميرا ولا وزير او لاما ولا مكا وقد توارد الينامن الاخبار مالا يشك معه أن كثيرا من هؤلاء القبوريين أو أكثرهم اذا توجهت عليه عين من جهة خصمه حلف بالله فاجرا فاذا قيل له بعد ذلك احلف بشيخك ومعتقدك الولي الفلاني تلعنم وتلكأ وأبي واعترف بالحق وهذا من أين الادلة الدالة على ان شركهم قد بلغ فوق شرك من قال انه تعالى ثاني اثنين أو ثالث ثلاثة فيا علماء الدين وياملوك المسلمين أي رزء للاسلام أشد من الكفر وأي بلاء لهذا الدين أضر عليه من عبادة غير الله وأي مصيبة يصاب بها المسلمون تعدل هذه المصيبة وأي منكر يجب انكاره ان لم يكن هذا الشرك البين واجبا

لقد أسمعت لو ناديت حيا * ولكن لا حياة لمن تنادي

ولو ناراً نفخت بها أضاءت * ولكن أنت تنفخ في رماد

عن جعفر بن محمد عن أبيه « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 رش على قبر ابنه ابراهيم ووضع عليه حصباء » رواه الشافعي * ٥ وعن أنس « ان
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعلم قبر عثمان بن مظعون بصخرة » رواه ابن ماجه *
 الحديث الأول مرسل وأخرجه أيضاً سعيد بن منصور والبيهقي من هذا الوجه
 مرسل بهذا اللفظ وزادا ورفع قبره قدر شبر (وفي الباب) عن جابر عند البيهقي
 قال « رش على قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالماء رشاً فكان الذي رش على قبره
 بلال بن رباح بدأ من قبل رأسه من شقه الأيمن حتى انتهى الى رجله » وفي اسناده
 الواقدي والكلام فيه معروف (وفي الباب) عن عامر بن ربيعة تقدم في الباب
 الأول وروي سعيد بن منصور ان الرش على القبر كان على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم والى مشروعية الرش على القبر ذهب الشافعي وأبو حنيفة والواقفية
 والحديث الثاني أخرجه أيضاً ابن عدي قال أبو زرعة هذا خطأ والصواب رواية من
 روى عن المطلب بن حنطب وسيأتي. وقد رواه الطبراني في الاوسط من حديث
 أنس باسناد آخر فيه ضعف ورواه الحاكم في المستدرک في ترجمة عثمان بن مظعون
 باسناد آخر فيه الواقدي من حديث أبي رافع فذكر معناه. وروى أبو داود من حديث
 المطلب بن عبد الله بن حنطب قال « لما مات عثمان بن مظعون خرج بجنازته فدفن
 فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً أن يأتي بحجر فلم يستطع حمله فقام اليه رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم وحسر عن ذراعيه قال المطلب قال الذي أخبرني كان في
 أنظر الى ياض ذراعي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين حسر عنهما ثم حملها
 فوضعها عند رأسه وقال أعلم بها قبر أخي وأدفن اليه من مات من أهلي » قال الحافظ
 وإسناده حسن ليس فيه الا كثير بن زيد راويه عن المطلب وهو صدوق انتهى.
 والمطلب ليس صحابياً ولكنه بين أن أخبراً أخبره ولم يسمه وإبهام الصحابي لا
 يضر (وفيه دليل) على جعل علامة على قبر الميت كنصب حجر أو نحوها. قال الامام مجيب
 فأما نصب حجرين على المرأة وواحدة على الرجل فبدعة قال في البحر قلت لا بأس به
 لقصد التمييز لنصبه على قبر ابن مظعون *

٦ وعن جابر قال « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يجصص القبر وإن يقد عليه وإن يبنى عليه » رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود والترمذي وصححه ولفظه « نهى أن تجصص القبور وأن يكتب عليها وإن يبنى عليها وأن توطأ » وفي لفظ النسائي « نهى أن يبنى على القبر أو يزاد عليه أو يجصص أو يكتب عليه » *
الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وابن حبان والحاكم وقال الحاكم الكتابان وإن لم يذكرها مسلم فهي على شرطه وهي صحيحة غريبة . وقال أهل العلم من أئمة المسلمين من المشرق إلى المغرب على خلاف ذلك (وفي الباب) عن ابن مسعود ذكره صاحب مسند الفردوس عن الحاكم مرفوعا « لا يزال الميت يسمع الأذان ما لم يطين عليه » قال الحافظ وإسناده باطل فإنه من رواية محمد بن القاسم الطائفي وقد روى بالوضع : قوله « أن يجصص القبر » في رواية لمسلم « عن تجصيص القبور » والتجصيص بالقاف وصادين مهملتين هو التجصيص والقصة بفتح القاف وتشديد الصاد المهمة هي الجص وفيه تحريم تجصيص القبور . وأما التطين فقال الترمذي . وقد رخص قوم من أهل العلم في تطين القبور منهم الحسن البصري والشافعي . وقد روي أبو بكر التيجاد من طريق جعفر بن محمد عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رفع قبره من الأرض شبرا وطين بطين أحمر من العرصة وحكي في البحر عن الهادي والقاسم أنه لا بأس بالتطين إلا ينطمس . وقال الإمام يحيى وأبو حنيفة يكرهه . قوله « وإن يقد عليه » فيه دليل على تحريم القمود على القبر وإليه ذهب الجمهور وقال مالك في الموطأ المراد بالقمود الحدث . قال النووي وهذا تأويل ضعيف أو باطل والصواب أن المراد بالقمود الجلوس وما يوضحه الرواية الواردة بلفظ « لا تجلسوا على القبور » كما سيأتي : قوله « وإن يبنى عليه » فيه دليل على تحريم البناء على القبر وفصل الشافعي وأصحابه فقالوا إن كان البناء في ملك الباني فمكروه وإن كان في مقبرة مسجلة فحرام ولابدليل علمي هذا التفصيل وقد قال الشافعي رأيت الأئمة بمكة يأمرون بهدم ما يبنى ويدل على الهدم حديث علي المتقدم . قوله « وأن يكتب عليها » فيه تحريم الكتابة على القبور وظاهره عدم الفرق بين كتابة اسم الميت على القبر وغيرها وقد استنتج الهادي رسم الاسم فجوزوه لا على وجه الزخرفة قياسا على وضعه صلى الله عليه وآله وسلم الحجر على قبر عثمان كما تقدم وهو من التخصيص بالقياس وقد قال به الجمهور لا أنه قياس في مقابلة النص كما قال في ضوء النهار ولكن الشأن في صحة هذا القياس .

قوله « وأن توطأ » فيه دليل على تحريم وطاء القبر والكلام فيه كالسكلام في القعود عليه ولعل مالكا لا يخاف هنا : قوله « أو يزاد عليه » بوب على هذه الزيادة البيهقي باب لا يزاد عليه القبر أكثر من ترابه لثلاث يرتفع. وظاهره ان المراد بالزيادة عليه الزيادة على ترابه وقيل المراد بالزيادة عليه ان يقبر ميت على قبر ميت آخر *

باب من يستحب أن يدفن المرأة

١ عن أنس قال « شهدت بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تدفن وهو جالس على القبر فرأيت عينيه تدمعان فقال هل فيكم من أحد لم يقارف الليلة فقال أبو طلحة أنا قال فانزل في قبرها فنزل في قبرها » رواه أحمد والبخاري * ولاحمد عن أنس « ان رقية لما ماتت قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يدخل القبر رجل قارف الليلة أهله فلم يدخل عثمان بن عفان القبر » *

قوله « بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » هي أم كلثوم زوج عثمان رواه الواقدي عن طليح بن سليمان وهذا الاسناد أخرجه ابن سعد في الطبقات في ترجمة أم كلثوم وكذا الدولابي في الذرية الطاهرة والطبري والطحاوي من هذا الوجه ورواه حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس فسماها رقية كما ذكره المصنف عن أحمد وكذلك أخرجه البخاري في التاريخ الأوسط والحاكم في المستدرک . قال البخاري ما أدري ما هذا فان رقية ماتت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يبدر لم يشهدا . قال الحافظ وهم حماد في تسميتها فقط ويؤيد أنها أم كلثوم ما رواه ابن سعد أيضا في ترجمة أم كلثوم من طريق عمرة بنت عبد الرحمن قالت نزل في حفرتها أبو طلحة واغرب الخطابي فقال هذه البنت كانت لبعض بنات النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنسبت اليه : قوله « لم يقارف » بقاف وفاء زاد ابن المبارك عن فليح أراه يعني الذنب ذكره البخاري في باب من يدخل قبر المرأة تعليقا ووصله الاسماعيلي وكذا قال شريح بن النعمان عن فليح أخرجه أحمد عنه . وقيل معناه لم يجامع تلك الليلة وبه جزم ابن حزم قال معاذ الله ان يتبجح أبو طلحة عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بانه لم يذنب تلك الليلة انتهى ويقويه ان في رواية ثابت المذكور بلفظ « لا يدخل القبر أحد قارف أهله البارحة فتحنى عثمان » وقد استبعد ان

يكون عثمان جاء مع في تلك الليلة التي حدث فيها موت زوجته لحرصه على مراعاة الحاطر الشريف وأجيب عنه باحتمال أن يكون مرض المرأة طال واحتاج عثمان الى الوقاع ولم يكن يظن موتها تلك الليلة وليس في الخبر ما يقتضى انه واقع بعد موتها بل ولا حين احتضارها ﴿والحديث﴾ يدل على أنه يجوز أن يدخل المرأة في قبرها الرجال دون النساء لكونهم أقوى على ذلك وانه يقدم الرجال الأجانب الذين بعد عهدهم بالملاذ في المواراة على الأقارب الذين قرب عهدهم بذلك كالآب والزوج وعلل بعضهم تقدم من لم يقارف بأنه حينئذ يأمن من أن يذكره الشيطان بما كان منه تلك الليلة وحكى عن ابن حبيب أن السر في إثارة ابى طلحة على عثمان أن عثمان كان قد جامع بعض جواريه في تلك الليلة فتلطف صلى الله عليه وآله وسلم في منعه من النزول قبر زوجته بغير تصريح . ووقع في رواية حماد المذكورة فلم يدخل عثمان القبر ﴿وفي الحديث﴾ أيضا جواز الجلوس على شفير القبر وجواز البكاء بعد الموت . وحكى ابن قدامة عن الشافعى أنه يكره لخبر « فاذا وجب فلا تبكين باكية » يعني اذا مات وهو محمول على الأولوية . والمراد لا ترفع صوتها بالبكاء ويمكن الفرق بين النساء والرجال في ذلك لان بكاء النساء قد يفضى الى ما لا يحل من النوح لقلة صبرهن *

باب آداب الجلوس في المقبرة والمشى فيها

١ عن البراء بن عازب قال « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة رجل من الانصار فانهينا الى القبر ولم يلحد بعد فجلس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مستقبل القبلة وجلسنا معه » رواه أبو داود * ٢ وعن ابى هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص الى جلده خير له من أن يجلس على قبر » رواه الجماعة الا البخارى والترمذى * ٣ وعن عمرو بن حزم قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متكئا على قبر فقال لا تؤذ صاحب هذا القبر أولا تؤذه » رواه أحمد *

٤ وعن بشر بن الخصاصية « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يمشي في نعلين بين القبور فقال يا صاحب السبتيتين القهما » رواه الخمسة إلا الترمذي *

حديث البراء سكت عنه أبو داود والترمذي ورجال اسناده رجال الصحيح على كلام في المنهال بن عمرو وشيخه زاذان . وقد أخرج من هذه الطريق النسائي وابن ماجه . وحديث عمرو بن حزم قال الحافظ في الفتح اسناده صحيح وحديث بشر سكت عنه أبو داود والترمذي ورجال اسناده ثقات الا خالد بن برمكة . وأخرج أيضا الحاكم وصححه : قوله « مستقبل القبلة » فيه دليل على استحباب الاستقبال في الجلوس لمن كان منتظرا دفن الجنازة : قوله « لان يجلس أحدهم » الخ فيه دليل على أنه لا يجوز الجلوس على القبر وقد تقدم النهي عن ذلك وذهب الجمهور الى التحريم والمراد بالجلوس القعود وروي الطحاوي من حديث محمد بن كعب قال انما قال أبو هريرة « من جلس على قبر يبول عليه أو يتغوط فكأنما جلس على جمرة » قال في الفتح لكن اسناده ضعيف وقال نافع كان ابن عمر يجلس على القبور . ومخالفة الصحابي لما روي لا تعارض المروي . قوله « لا تؤذ صاحب القبر » هذا دليل لما ذهب اليه الجمهور من أن المراد بالجلوس القعود وفيه بيان علة المنع من الجلوس أعني التأذي : قوله « السبتيتين » قد تقدم تفسير ذلك في باب تغيير الشيب والمراد بها جلود البقر وكل جلد مدبوغ وانما قيل لها السبتية أخذاً من السبت وهو الحلق لان شعرها قد حاق عنها . وفي ذلك دليل على أنه لا يجوز المشي بين القبور بالنعلين ولا يختص عدم الجواز بكون النعلين سبتيين لعدم الفارق بينهما وبين غيرها . وقال ابن حزم يجوز وطء القبور بالنعال التي ليست سبتيية لحديث « ان الميت يسمع خفق نعالهم » وخص المنع بالسبتيية وجعل هذا جمعا بين الحديثين وهو وهم لان سماع الميت لخفق النعال لا يستلزم ان يكون المشي على قبر او بين القبور فلا معارضة . وقال الخطابي ان النهي عن السبتية لمسافيتها من الخلاء ورد بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبسها كما تقدم في باب تغيير الشيب *

باب الدفن ليلا

١ عن ابن عباس قال « مات انسان كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعودہ فمات بالليل فدفنوه ليلا فلما أصبح أخبروه فقال ما منعكم ان تعلموني قالوا كان الليل فسكرنا وكانت ظلمة أن نشق عليك قاني قبره فصلى عليه » رواه البخاري وابن ماجه . قال البخاري ودفن أبو بكر ليلا * ٢ وعن عائشة قالت « ما علمنا بدفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى سمعنا صوت المساحي من آخر الليل ليلة الأربعاء » قال محمد بن اسحق والمساحي المروور رواه احمد * ٣ وعن جابر قال « رأي ناس نارا في المقبرة فانوها فاذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في القبر يقول ناولوني صاحبكم واذا هو الذي كان يرفع صوته بالذكر » رواه أبو داود .

حديث ابن عباس أخرجه أيضا مسلم وقد روى نحوه عن جماعة من الصحابة قدما ذكرهم في باب الصلاة علي الغائب وقدما شرح هذا الحديث والاختلاف في اسم هذا الانسان المبهم هنالك . ودفن أبي بكر بالليل ذكره البخاري تعليقا في باب الدفن بالليل ووصله في آخر كتاب الجنائز في باب موت يوم الاثنين من حديث عائشة . ولا بن أبي شيبه من حديث القاسم بن محمد قال دفن أبو بكر ليلا . ومن حديث عبيد بن السباق أن عمر دفن أبا بكر بعد المشاء الاخرة قال الحافظ في الفتح وصح أن عليا دفن فاطمة ليلا . وحديث جابر سكت عنه أبو داود والمنذري ورجال إسناده ثقات إلا محمد بن مسلم الطائفي ففيه مقال . وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس نحوه وانظروا « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل قبرا ليلا فأسرج له سراج فأخذه من قبل القبلة وقال رحمك الله ان كنت لأواهاتلاء للقرآن » قال الترمذي حديث ابن عباس حديث حسن . قوله « صوت المساحي » هي جمع مسحاة والمسحاة آلة من حديد يحرف بها الطين مشتقة من السحو وهو كشف وجه الارض والمم فيها زائدة . قوله « المروور » جمع مر بفتح الميم بعدها راء مهملة وهو المسحاة علي ما في القاموس . وقبل صوت المسحاة علي الارض (والاحاديث) المذكورة في الباب (م ١٨ ج ٤ نيل الاوطار)

تدل علي جواز الدفن بالليل وبه قال الجمهور وكرهه الحسن البصري واستدل بحديث أبي قتادة المتقدم في باب استحباب احسان الكفن وفيه «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم زجر أن يقبر الرجل ليلا حتى يصلي عليه» وأجيب عنه أن الزجر منه صلى الله عليه وآله وسلم إنما كان لترك الصلاة لا للدفن بالليل أو لاجل أنهم كانوا يدفنون بالليل لرداءة الكفن فالزجر إنما هو لما كان الدفن بالليل مظنة إساءة الكفن كما تقدم فإذا لم يقع تقصير في الصلاة علي الميت وتكفينه فلا بأس بالدفن ليلا. وقد قيل في تعليل كراهة الدفن بالليل ان ملائكة النهار أرأف من ملائكة الليل ولم يصح ما يدل علي ذلك *

﴿ باب الدعاء للميت بعد دفنه ﴾


١ عن عثمان قال «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه فقال استغفروا لأخيكم وسلوا له التثبيت فإنه الآن يسئل» رواه أبو داود * ٢ وعن راشد بن سعد وضمرة بن حبيب وحكيم بن عمير قالوا «إذا سوى علي الميت قبره وانصرف الناس عنه كانوا يستحبون أن يقال للميت عند قبره يا فلان قل لا اله الا الله أشهد أن لا اله الا الله ثلاث مرات يا فلان قل ربى الله ودينى الاسلام ونبى محمد صلى الله عليه وآله وسلم ثم ينصرف» رواه سعيد في سننه *

الحديث الأول أخرجه أيضا الحاكم وصححه والبزار وقال لا يروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا من هذا الوجه. والآخر المروي عن راشد وضمرة وحكيم ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه وراشد المذكور شهد صفين مع معاوية. ضعفه ابن حزم وقال الدارقطني يعتبر به. والثلاثة كلهم من قدماء التابعين حمصيون وقد روي نحوه مرفوعا من حديث أبي أمامة عند الطبراني وعبد العزيز الحنبلي في الشافي أنه قال «إذا أنامت فاصنعوا بي كما أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نصنع بموتانا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال إذا مات أحد من اخوانكم فسويتم التراب علي قبره فليقم أحدكم علي رأس قبره ثم ليقل يا فلان بن فلانة فإنه يسمعه

ولا يجيب ثم يقول يا فلان بن فلانة فانه يستوى قاعدا ثم يقول يا فلان بن فلانة فانه يقول ارشدنا یرحمك الله ولكن لا تشعرون فليقل اذ كر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله وانك رضيت بالله رباً وبالاسلام ديناً ومحمد نبياً وبالقرآن اماماً فان منكر او نكيراً يأخذ كل واحد بيد صاحبه ويقول انطلق بنا ما يقعدنا عند من لقن حجته فقال رجل يا رسول الله فان لم يعرف أمه قال ينسبه إلى أمه حواء يا فلان بن حواء قال الحافظ في التلخيص واسناده صالح وقد قواه الضياء في أحكامه. وفي إسناده سعيد الأزدی بیض له أبو حاتم وقال الهيثمي بعد أن ساقه في اسناده جماعة لم أعرفهم انتهى . وفي إسناده أيضا طاصم بن عبد الله وهو ضعيف . قال الأثرم قلت لاحمد هذا الذي يصنعونه إذا دفن الميت يقف الرجل ويقول يا فلان بن فلانة قال مارأيت أحداً يفعله الا أهل الشام حين مات أبو المغيرة روى فيه عن أبي بكر بن أبي مريم عن أشياخهم أنهم كانوا يفعلونه وكان اسماعيل ابن عياش يرويه يشير إلى حديث أبي أمامة انتهى . وقد استشهد في التلخيص لحديث أبي أمامة بالأثر الذي رواه سعيد بن منصور وذكره شواهد أخر خارجة عن البحث لاجابة الى ذكرها : قوله « اذا فرغ من دفن الميت » الخ فيه مشروعية الاستغفار للميت عند الفراغ من دقنه وسؤال التثبيت له لانه يسئل في تلك الحال وفيه دليل على ثبوت حياة القبر وقد وردت بذلك أحاديث كثيرة بلغت حد التواتر وفيه أيضا دليل على ان الميت يسئل في قبره وقد وردت به أيضا أحاديث صحيحة في الصحيحين وغيرها وورد أيضا ما يدل على ان السؤال في القبر يختص بهذه الأمة كما في حديث زيد بن ثابت عند مسلم ان هذه الأمة تبلى في قبورها وبذلك جزم الحكيم الترمذی . وقال ابن القيم السؤال عام للأمة وغيرها وليس في الأحاديث ما يدل على الاختصاص : قوله « وعن راشد وضمرة » هما تابعيان قديمان وكذلك حكيم ابن عمير وكل الثلاثة من حمص . قوله « كانوا يستحبون » ظاهره ان المستحب لذلك الصحابة الذين ادركوهم وقد ذهب الى استحباب ذلك أصحاب الشافعي *


باب النهي عن اتخاذ المساجد والسرَج في المقبرة

١ عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال قائل

الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد « متفق عليه * ٢ وعن ابن عباس « قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج » رواه الحمسة إلا ابن ماجه  *

الحديث الثاني حسنه الترمذى وفي اسناده أبو صالح باذام ويقال باذان مولى أم هانئ بنت أبي طالب وهو صاحب الكافي . وقد قيل إنه لم يسمع من ابن عباس وقد تكلم فيه جماعة من الأئمة قال ابن عدي ولا أعلم أحدا من المتقدمين رضيه : وقد روى عن يحيى بن سعيد أنه كان يحسن أمره . قوله « قاتل الله اليهود » زاد مسلم والنسائي ومعنى قاتل قتل وقيل لعن فانه قد ورد بلفظ اللعن : قوله « اتخذوا » جملة مستأنفة على سبيل البيان لموجب المقاتلة كأنه قيل ما سبب مقاتلتهم فاجيب بقوله اتخذوا : قوله « مساجد » ظاهره انهم كانوا يجعلونها مساجد يصلون فيها وقيل هو أعم من الصلاة عليها وفيها وقد أخرج مسلم « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها أو عليها » وروى مسلم أيضا « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك في مرضه الذي مات منه قبل موته بخميس وزاد فيه فلا تتخذوا القبور مساجد فاني أنهاكم عن ذلك » وفيه دليل على تحريم اتخاذ القبور مساجد وقد زعم بعضهم ان ذلك إنما كان في ذلك الزمان لقرب العهد بعبادة الأوثان ورد ابن دقيق العيد . قوله « لعن الله زائرات القبور » فيه تحريم زيارة القبور للنساء وسيأتي الكلام على ذلك . قوله « والسرج » فيه دليل على تحريم اتخاذ السرج على المقابر لما يقضى اليه ذلك من الاعتقادات الفاسدة كما عرفت مما تقدم .

باب وصول ثواب القرب المهداة الى الموتى

١  عن عبد الله بن عمرو « أن العاص بن وائل نذر في الجاهلية ان ينحر مائة بدنة وان هشام بن العاص نحر حصته خمسين وان عمرا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال أما أبوك فلو أقر بالتوحيد فصمت وتصدقت عنه دفعه ذلك » رواه أحمد * ٢ وعن أبي هريرة « ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ان أبي مات ولم يوص أفينفعه أن أتصدق عنه قال نعم » رواه أحمد ومسلم

والنسائي وابن ماجه * ٣ وعن عائشة « ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ان أمي اقلتت نفسها واراها لو تكلمت تصدقت فهل لها أجر إن تصدقت عنها قال نعم » متفق عليه * ٤ وعن ابن عباس « ان رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أمي توفيت أينفعها إن تصدقت عنها قال نعم قال فان لي مخرقا فأنأ أشهدك اني قد تصدقت به عنها » رواه البخاري والترمذي وأبوداود والنسائي * ٥ وعن الحسن عن سعد بن عباد « ان أمه ماتت فقال يا رسول الله ان أمي ماتت فأنصدق عنها قال نعم قلت فأى الصدقة أفضل قال سقي الماء قال الحسن فذلك سقاية آل سعد بالمدينة » رواه أحمد والنسائي * ٦

حديث سعد رجال اسناده عند النسائي ثقات ولكن الحسن لم يدرك سعدا وقد أخرجه أيضا أبوداود وابن ماجه : قوله « نحر حصته خمسين » انما كانت حصته خمسين لان العاص بن وائل خلف ابنين هشاما وعمرا فأراد هشام أن يفي بنذر ابيه فنحر حصته من المائة التي نذرها وحصته خمسون وأراد عمرو أن يفعل كفعل أخيه فسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره أن موت أبيه على الكفر مانع من وصول نفع ذلك اليه وانه لو أقر بالتوحيد لاجزا ذلك عنه ولحقه ثوابه (وفيه دليل) على أن نذر الكافر بما هو قربة لا يلزم اذا مات على كفره وأما اذا أسلم وقد وقع منه نذر في الجاهلية ففيه خلاف والظاهر انه يلزمه الوفاء بنذره لما أخرجه الشيخان من حديث ابن عمر « أن عمر قال يا رسول الله اني نذرت في الجاهلية ان اعتكف ليلة في المسجد الحرام فقال له صلى الله عليه وآله وسلم أوف بنذرك » وفي ذلك أحاديث يأتي ذكرها في باب من نذر وهو مشرك من كتاب النذور . قوله « نفعه ذلك » فيه دليل على أن ما فعله الولد لأبيه المسلم من الصوم والصدقة يلحقه ثوابه . قوله « اقلتت » بضم المثناة بعد الفاء الساكنة وبعدها لام مكسورة على صيغة المجهول ماتت فجأة كذا في القاموس : وقوله « نفسها » بالضم على الاشهر نائب مناب الفاعل : قوله « وأراها » بضم الهمزة بمعنى اظنها . قوله « فان لي مخرقا » في رواية مخراف والمخراف الحديقة من النخل أو العنب أو غيرهما . قوله « قال سقي الماء » فيه دليل على ان سقي الماء أفضل الصدقة . ولفظ أبي داود « فأى الصدقة أفضل قال الماء فخفروا بئرا وقال هذه لأم سعد »

وأخرج هذا الحديث الدارقطني في غرائب مالك . وقد أخرج الموطأ من حديث سعيد بن سعد بن عبادة « أنه خرج سعد مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض مغازيه وحضرت أمه الوفاة بالمدينة فقبل لها أوصى فقالت فيما أوصى والمال مال سعد فتوفيت قبل أن يقدم سعد » فذكر الحديث . وقد قيل ان الرجل المبهم في حديث عائشة وفي حديث ابن عباس هو سعد بن عبادة ويدل على ذلك ان البخاري أورد بعد حديث عائشة حديث ابن عباس بلفظ « ان سعد بن عبادة قال ان أمي ماتت وعليها نذر » وكأنه رمز الى ان المبهم في حديث عائشة هو سعد . وأحاديث الباب تدل على ان الصدقة من الولد تلحق الوالدين بعدموتهما بدون وصية منهما ويصل اليهما ثوابها فيخصص به هذه الاحاديث عموم قوله تعالى (وأن ليس للانسان الا ما سعى) ولكن ليس في أحاديث الباب الا لحق الصدقة من الولد وقد ثبت أن ولد الانسان من سعيه فلا حاجة الى دعوى التخصيص وأما من غير الولد فالظاهر من العمومات القرآنية انه لا يصل ثوابه الى الميت فيوقف عليها حتى يأتي دليل يقتضي تخصيصها . وقد اختلف في غير الصدقة من أعمال البر هل يصل الى الميت فذهبت المعتزلة الى انه لا يصل اليه شيء واستدلوا بعموم الآية . وقال في شرح الكنزان الانسان أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة كان أو صوما أو حججا أو صدقة أو قراءة قرآن أو غير ذلك من جميع أنواع البر ويصل ذلك الى الميت وينفعه عند أهل السنة انتهى . والمشهور من مذهب الشافعي وجماعة من أصحابه انه لا يصل الى الميت ثواب قراءة القرآن وذهب أحمد بن حنبل وجماعة من العلماء وجماعة من أصحاب الشافعي الى انه يصل كذا ذكره النووي في الاذكار . وفي شرح المنهاج لابن النحوي لا يصل إلى الميت عندنا ثواب القراءة على المشهور واختار الوصول اذا سأل الله إيصال ثواب قراءته وينبغي الجزم به لانه دعاء فاذا جاز الدعاء للميت بما ليس للداعي فلان يجوز بما هوله أولى ويبقى الأمر فيه موقوفا على استجابة الدعاء وهذا المعنى لا يختص بالقراءة بل يجري في سائر الأعمال والظاهر ان الدعاء متفق عليه انه ينفع الميت والحي القريب والبعيد بوصية وغيرها . وعلى ذلك أحاديث كثيرة بل كان أفضل الدعاء ان يدعو لآخيه بظهر الغيب انتهى . وقد حكى النووي في شرح مسلم الاجماع على وصول الدعاء الى الميت وكذا حكى أيضا الاجماع على ان الصدقة تقع عن الميت ويصل ثوابها ولم يقيد ذلك بالولد . وحكى أيضا الاجماع على حقوق قضاء

الدين والحق انه يخص عموم الآية بالصدقة من الولد كما في أحاديث الباب وبالحج من الولد كما في خبر الخنمية ومن غير الولد أيضا كما في حديث المحرم عن أخيه شبرمة ولم يستفصله صلى الله عليه وآله وسلم هل أوصى شبرمة أم لا وبالعق من الولد كما وقع في البخاري في حديث سعد خلافا للمالكية على المشهور عندهم وبالصلاة من الولد أيضا لما روي الدارقطني « أن رجلا قال يا رسول الله انه كان لي أبوان أبرهما في حال حياتهما فكيف لي ببرهما بعد موتهما فقال صلى الله عليه وآله وسلم ان من البر بعد البر ان تصلى لهما مع صلاتك وان تصوم لهما مع صيامك وبالصيام من الولد لهذا الحديث . ولحديث عبد الله بن عمرو والمذكور في الباب . ولحديث ابن عباس عند البخاري ومسلم « ان امرأة قالت يا رسول الله ان أمي ماتت وعليها صوم نذر فقال رأيت لو كان علي أمك دين فقضيته أكان يؤدي ذلك عنها قالت نعم قال فصومي عن أمك » وأخرج مسلم وأبو داود والترمذي من حديث بريدة « ان امرأة قالت انه كان علي أمي صوم شهر أفأصوم عنها قال صومي عنها » ومن غير الولد أيضا لحديث « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » متفق عليه من حديث عائشة وبقرارة يس من الولد وغيره لحديث « اقرؤا على موتاكم يس » وقد تقدم وبالدعاء من الولد لحديث « أوولد صالح بدعو له » ومن غيره لحديث « استغفروا لآخيك وسلوا له الثبوت فانه الآن بسئل » وقد تقدم. ولحديث « فضل الدعاء للآخ بظهر الغيب » ولقوله تعالى (والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان) ولما ثبت من الدعاء للميت عند الزيارة كحديث بريدة عند مسلم واحد وابن ماجه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمهم اذا خرجوا الى المقابر أن يقول قائلهم السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وانا ان شاء الله بكم لاحقون نسأل الله لنا ولكم العافية » وبجميع ما يفعله الولد لوالديه من أعمال البر لحديث « ولد الانسان من سعيه » وكما تخصص هذه الأحاديث الآيات المتقدمة كذلك يخص حديث أبي هريرة عند مسلم وأهل السنن قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له » فانه ظاهره أنه ينقطع عنه ما عدا هذه الثلاثة كائنا ما كان. وقد قيل انه يقاس على هذه المواضع التي وردت بها الأدلة غيرها

فيلحق الميت كل شيء فعله غيره . وقال في شرح الكنزان الآية منسوخة بقوله تعالى (والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم) وقيل الانسان اريد به الكافر وأما المؤمن فله ماسعى اخوانه . وقيل ليس له من طريق العدل وهو له من طريق الفضل وقيل اللام بمعنى على كما في قوله تعالى (ولهم اللعنة) اى وعليهم انتهى *

☆ (باب تعزية المصاب وثواب صبره وأمره به وما يقول لذلك) ☆

١- عن عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « مامن مؤمن بعزي أخاه بمصيبة الا كساه الله عز وجل من حلل الكرامة يوم القيامة » رواه ابن ماجه * ٢ وعن الأسود عن عبد الله بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من عزي مصابا فله مثل أجره » رواه ابن ماجه والترمذي * ٣ وعن الحسين بن علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « مامن مسلم ولا مسلمة بصاب بمصيبة فيذكرها وان قدم عهدها فيحدث لذلك استرجاعا الا جدد الله تبارك وتعالى له عند ذلك فاعطاء مثل أجرها يوم أصيب » رواه احمد وابن ماجه * ٤

حديث عمرو بن حزم رواه ابن ماجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة حدثنا خالد ابن مخلد حدثني قيس أبو عمارة مولى الانصار قال سمعت عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فساقه وهؤلاء كلهم ثقات الا قيسا أبا عمارة ففيه لين وقد ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه . وحديث ابن مسعود أخرجه أيضا الحاكم وقال الترمذي غريب لا نعرفه الا من حديث علي بن عاصم . ورواه بعضهم عن محمد ابن سوقة بهذا الاسناد مثله موقوفا ولم يرفعه ويقال أكثر ما ابتلي به علي بن عاصم هذا الحديث نقموه عليه انني . قال البيهقي تفرد به علي بن عاصم وقال ابن عدي قد رواه مع علي بن عاصم محمد بن الفضل بن عطية وعبد الرحمن بن مالك بن مغول . وروى عن اسرائيل وقيس بن الربيع والثوري وغيرهم . وروى ابن الجوزي في الموضوعات من طريق نصر بن حماد عن شعبة نحوه . وقال الخطيب رواه عبد الحكم بن منصور والحرث بن عمران الجعفرى وجماعة مع علي بن عاصم وليس

شئ منها ثابتاً ويحكى عن أبي داود قال عاتب يحيى بن سعيد القطان على بن عاصم في وصل هذا الحديث وإنما هو عندهم منقطع وقال إن أصحابك الذين سمعوه معك لا يسندونه قأني أن يرجع قال الحافظ ورواية الثوري مدارها على حماد بن الوليد وهو ضعيف جداً وكل المتابعين لعلي بن عاصم أضعف منه بكثير وليس فيها رواية يمكن التعلق بها إلا طريق إسرائيل فقد ذكرها صاحب الكمال من طريق وكيع عنه ولم أقف علي أسنادها بعد . قال في التلخيص وله شاهد أضعف منه من طريق محمد بن عبد الله العرزمي عن أبي الزبير عن جابر ساقه ابن الجوزي في الموضوعات وله أيضاً شاهد آخر من حديث أبي هريرة مرفوعاً « من عزى نكلى كسي برداً في الجنة » قال الترمذي غريب . ومن شواهد حديث عمرو بن حزم الذي قبله قال السيوطي في التعقبات وأخرج البيهقي في الشعب عن محمد بن هرون الفأفاه وكان ثقة صدوقاً قال « رأيت في المنام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديث علي بن عاصم الذي يرويه عن ابن سوقة « من عزى مصاباً هو عنك قال نعم » فكان محمد بن هرون كلما حدث بهذا الحديث بكى . وقال الذهبي أبلغ ما شنع به علي بن علي بن عاصم هذا الحديث وهو مع ضعفه صدوق في نفسه وله صورة كبيرة في زمانه وقد وثقه جماعة قال يعقوب بن شيبة كان من أهل الدين والصلاح والخير والتاريخ وكان شديد التوقى أنكر عليه كثرة الغلط مع تهاديه على ذلك . وقال وكيع ما زلنا نعرفه بالخير فخذوا الصحاح من حديثه ودعوا الغلط . وقال أحمد أما أنا فحدث عنه كان فيه لجاج ولم يكن منهما . وقال الفلاس صدوق . وحديث الحسين في أسناده هشام بن زياد وفيه ضعف عن أمه وهي لا تعرف : قوله « من عزى مصاباً » فيه دليل على أن تعزية المصاب من موجبات الكسوة من الله تعالى لمن فعل ذلك من حمل كرامته . قوله « فله مثل أجره » فيه دليل على أنه يحصل للمعزى بمجرد التعزية مثل أجر المصاب وقد يستشكل ذلك باعتبار أن المشقة مختلفة ويجاب عنه بجوابات ليس هذا محل بسطها . وثمرة التعزية الحث على الرجوع إلى الله تعالى ليحصل الأجر . قال في البحر والمشروع مرة واحدة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « التعزية مرة » انتهى . قال الهادي وإتقاسم والشافعي وهي بعد الدفن أفضل لعظم المصاب بالمفارقة . وقال أبو حنيفة والثوري إنما هي قبله لقوله صلى الله عليه وآله وسلم (م ١٩ — ج ٤ نيل الاوطار)

«فاذا وجب فلا تبكين باكية» أخرجه مالك والشافعي وأحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان والحاكم والمراد بالوجوب دخول القبر كما وقع في رواية لأحمد ولان وقت الموت حال الصدمة الأولى كما سيأتي والتعزية تسلية فينبغي أن يكون وقت الصدمة التي يشرع الصبر عندها : قوله «فاعطاء مثل أجرها يوم أصيب» فيه دليل على أن استرجاع المصاب عند ذكر المصيبة يكون سببا لاستحقاقه مثل الأجر الذي كتبه الله له في الوقت الذي أصيب فيه بتلك المصيبة وإن تقادم عهدها ومضت عليها أيام طويلة والاسترجاع هو قول القائل انا لله وانا اليه راجعون *

عنه وعن أنس «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إنما الصبر عند الصدمة الأولى» رواه الجماعة * هـ وعن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال «لما توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجاءت التعزية سمعوا قاتلا يقول ان في الله عزاء من كل مصيبة وخلفا من كل هالك ودركا من كل قاتل فبالله فتقوا وإياه فارجوا فان المصاب من حرم الثواب» رواه الشافعي * ٦ وعن أم سلمة قالت «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من عبد تصيبه مصيبة فيقول انا لله وانا اليه راجعون اللهم اجرنى في مصيبتى وأخلف لي خيرا منها إلا أجره الله في مصيبته وأخلف له خيرا منها قالت فلما توفي أبو سلمة قالت من خير من أبي سلمة صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت ثم عزم الله لي فقلت اللهم اجرنى في مصيبتى وأخلف لي خيرا منها قالت فتزوجت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» رواه أحمد ومسلم وابن ماجه * هـ

حديث جعفر بن محمد في اسناده القاسم بن عبد الله بن عمر وهو متروك وقد كذبه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين . وقال أحمد أيضا كان يضع الحديث ورواه الحاكم عن أنس في مستدركه وصححه وفي اسناده عباد بن عبد الصمد وهو ضعيف جدا وزاد فقال أبو بكر وعمر هذا الخضر: قوله «إنما الصبر عند الصدمة الأولى» في رواية للبخاري «عند أول صدمة» ونحوها لمسلم والمعنى اذا وقع الثبات أول شيء يهجم على القلب من مقتضيات الجزع فذلك هو الصبر الكامل الذي يترتب عليه الأجر وأصل الصدم ضرب الشيء الصلب بمثله فاستعير للمصيبة الواردة على القلب: وقال الخطابي المعنى ان الصبر الذي يحمده عليه صاحبه ما كان عندما جاءت المصيبة بخلاف

ما بعد ذلك . وقال غيره إن المراد لا يؤجر على المصيبة لأنها ليست من صنعه وإنما يؤجر على حسن تثبته وجميل صبره . وأول الحديث « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر بامرأة تبكي عند قبر فقال اتقي الله واصبري فقالت اليك عنى فانك لم تصب مصيبتى ولم تعرفه فقيل لها إنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتت باب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم تجد عنده بوابين فقالت لم أعرفك يا رسول الله فقال إنما الصبر عند الصدمة الأولى » (١) قوله « ان في الله عزاء من كل مصيبة » الخ فيه دليل على أنه يستحب التعزية لأهل الميت بتمزية الخضر عليه السلام وأصل العزاء في اللغة الصبر الحسن والتعزية التصبر وعزاء صبره فكل ما يجلب للمصاب صبرا يقال له تعزية بأي لفظ كان ويحصل به للعزى الأجر المذكور في الأحاديث السابقة وأحسن ما يعزى به ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث أسامة بن زيد قال « كنا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فارسلت إليه إحدى بناته تدعوه وتخبره أن صبيها أو ابنا لها في الموت فقال للرسول ارجع إليها وأخبرها ان الله ما أخذ ولله ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى فرها فلتصبروا وتحسب » الحديث وسيأتي وهذا لا يختص بالصغير باعتبار السبب لأن كل شخص يصلح أن يقال له وفيه ذلك ولو سلم ان أول الحديث يختص بمن مات له صغير كان الأمر بالصبر والاحتساب المذكور آخر الحديث غير مختص به : قوله « اللهم أجرني » قال القاضي يقال أجرني بالقصر والمد حكاهما صاحب الأفعال . قال الأصمعي وأكثر أهل اللغة قالوا هو مقصور لا يمد ومعنى أجره الله أعطاه أجره وجزاء صبره وهم في مصيبتهم : قوله « وأخلف لى » قال النووي هو بقطع الهمزة وكسر اللام . قال أهل اللغة يقال لمن ذهب له مال أو ولد أو قريب أو شيء يتوقع حصول مثله أخلف الله عليك أى رد عليك مثله فإن ذهب مالا يتوقع مثله بأن ذهب والد أو عم (٢) قيل له خاف الله عليك بغير ألف أي كان الله خليفة منه عليك : قوله « إلا أجره الله » قال

(١) وفي هذا الحديث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع كل واحد : وفيه أيضا الاعتذار إلى أهل الفضل إذا أساء الإنسان أدبه معهم : والله اعلم *

(٢) عبارة النووي في شرح مسلم بزيادة أو أخ لمن لا جد له ولا والد له *

النووي هو بقصر الهمزة ومدّها والقصر أفصح وأشهر كما سبق : قوله « ثم عزم الله لي فقلتها » أي خلق في عزما (١) *

باب صنع الطعام لاهل الميت وكرهته منهم للناس

١ عن عبد الله بن جعفر قال « لما جاء نبي جعفر حين قتل قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد أتاهم ما يشغلهم » رواه الخمسة الا النسائي * ٢ وعن جرير بن عبد الله البجلي قال « كنا عند الاجتماع الى أهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من النياحة » رواه أحمد * ٣ وعن أنس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا عقر في الاسلام » رواه أحمد وأبو داود . وقال قال عبد الرزاق كانوا يتقرون عند القبر بقرة أو شاة في الجاهلية *
حديث عبد الله بن جعفر أخرجه أيضا الشافعي وصححه ابن السكن وحسنه الترمذي وأخرجه أيضا أحمد والطبراني وابن ماجه من حديث اسماء بنت عميس وهي والددة عبد الله بن جعفر وحديث جرير أخرجه أيضا ابن ماجه واسناده صحيح وحديث أنس سكت عنه أبو داود والترمذي ورجال اسناده رجال الصحيح : قوله « اصنعوا لآل جعفر » فيه مشروعية القيام بمؤنة أهل الميت بما يحتاجون اليه من الطعام لاشتغالهم عن أنفسهم بما دهمهم من المصيبة قال الترمذي وقد كان بعض أهل العلم يستحب أن يوجه الى أهل الميت بشيء لشغلهم بالمصيبة وهو قول الشافعي انتهى . قوله « كنا عند الاجتماع الى أهل الميت » الخ يعني أنهم كانوا يعدون الاجتماع عند أهل الميت بعد دفنه وأكل الطعام عندهم نوعا من النياحة لما في ذلك من التثقل عليهم وشغلهم مع ما هم فيه من شغلة الجنازة بموت الميت وما فيه من مخالفة السنة لانهم مأمورون بأن يصنعوا لاهل الميت طعاما يخالفوا ذلك وكلفوهم صنعة الطعام لغيرهم : قوله « لا عقر في الاسلام » فيه دليل على عدم جواز العقر في الاسلام كما كان في الجاهلية قال الخطابي كان أهل الجاهلية

(١) وسبب تأويل قولها ثم عزم الله لي بخلق في عزما . أن فعل الله تعالى لا يسمى عزما من حيث أن حقيقة العزم حدوث رأي لم يكن والله منزّه عن هذا . قاله العلامة النووي شرح مسلم * والله اعلم

يعقرون الابل على قبر الرجل الجواد يقولون مجازيه على فعله لانه كان يعقرها في حياته فيطعمها الاضياف فتحن نعقرها عند قبره حتى تأكلها الصباع والطير فيكون مطعما بعد مماته بما كان مطعما في حياته قال ومنهم من كان يذهب في ذلك الي انه اذا عقرت راحلته عند قبره حشر في القيامة راكبا ومن لم يعقر عنده حشر راجلا انتهى . وهذا إنما يتم على فرض أنهم كانوا يعقرون الابل فقط لاعلي ما نقله أبو داود عن عبد الرزاق أنهم كانوا يعقرون عند أقبر بقرة أو شاة *

(باب ماجاء في البكاء على الميت وبيان المكروه منه)

١ عن جابر قال « أصيب أبي يوم أحد فجعلت أبكي فجعلوا ينهوني ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينهاني فجعلت عمى فاطمة تبكي فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم تبكين أولا تبكين مازالت الملائكة تظله باجنحتها حتى رفعتموه » متفق عليه * ٢ وعن ابن عباس قال « ماتت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبكت النساء فجعل عمر يضربهن بسوطه فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يده وقال مهلا يا عمر ثم قال اياكن ونعيق الشيطان ثم قال انه مهما كان من العين والقلب فمن الله عز وجل ومن الرحمة وما كان من اليد واللسان فمن الشيطان » رواه أحمد *

حديث ابن عباس فيه على بن زيد وفيه كلام وهو ثقة وقد أشار الى الحديث الحافظ في التلخيص وسكت عنه . قوله « فجعلت أبكي » في لفظ للبخاري « فجعلت أكشف الثوب عن وجهه أبكي وفي لفظ آخر له « فذهبت أريد أن أكشف عنه فنهاني قومي ثم ذهبت أكشف عنه فنهاني قومي » : قوله « ينهوني » في رواية للبخاري « وينهوني » قوله « ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينهاني » فيه دليل على جواز البكاء الذي لا صوت معه وسيأتي تحقيق ذلك : قوله « فجعلت عمى فاطمة تبكي » قال في الفتح هي شقيقة أبيه عبد الله بن عمرو . وفي لفظ للبخاري « فسمع صوت نائحة فقال من هذه فقالوا بنت عمرو وأخت عمرو » والشك من سفيان والصواب بنت عمرو ووقع في الاكليل للحاكم تسميتها هند بنت عمرو فلعل لها اسمين أو

أحدهما اسمها والآخر لقبها أو كانتا جميعا حاضرتين . قوله « تبكين أولا تبكين » قيل هذا شك من الراوي هل استفهم أو نهى والظاهر انه ليس بشك وإنما المراد به التخيير والمعنى انه مكرم بصنيع الملائكة وتزاحمهم عليه لصعودهم بروحه ومن كان بهذه المثابة تظلة الملائكة باجنحتها لا ينبغي أن يبكي عليه بل يفرح له بما صار اليه . وفيه اذن بالبكاء المجرد مع الارشاد الى أولوية الترك لمن كان بهذه المنزلة : قوله « ايا كن ونبيق الشيطان » هو التوح والصراخ المنتهى عنه بالأحداث الآتية . قوله « انه مهما كان من العين والقلب » الخ فيه دليل على جواز البكاء المجرد عمالا يجوز من فعل اليد كشق الجيب واللطم ومن فعل اللسان كالصراخ ودعوى الويل والثبور ونحو ذلك *

٣ ~~عن~~ وعن ابن عمر قال « اشتكى سعد بن عباد شكوى له فاتاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بموده مع عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود فلما دخل عليه وجده في غشية فقال قد قضي فقالوا لا يارسول الله فبكى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما رأى القوم بكاءه بكوا قال ألا تسمعون ان الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب ولكن يعذب بهذا وأشار الى لسانه أو يرحم » * وعن أسامة بن زيد قال « كنا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فارسلت اليه إحدى بناته تدعوه ونخبره ان صبيها في الموت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ارجع اليها فاخبرها ان الله مأخذو له ما أعطي وكل شيء عنده باجل مسمي فرها فلتصبر ولتحتسب فعاد الرسول فقال انها أقسمت لتأينها قال فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقام معه سعد بن عباد ومعاذ بن جبل قال فانطلقت معهم فرفع اليه الصبي ونفسه تقعقع كأنها في شنة ففاضت عيناه فقال سعد ما هذا يارسول الله (١) قال هذه رحمة جعلها الله في قلوب عباده وإنما يرحم الله من عباده الرحماء ، متفق عليهما ☆

(١) فيه دليل على مشروعية تذكير أهل العلم اذا نسوا أمرا ففعلوا خلافة لان سعد رضي الله عنه ظن أن جميع أنواع البكاء حرام وظن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نسي فذكره فاعلمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن مجرد البكاء ودمع العين ليس بمحرام ولا مكروه بل هو رحمة وفضيلة وإنما المحرم النوح والندب والبكاء المقرون بهما أو بأحدهما : والله أعلم :

قوله « اشتكى » أي ضعف وشكوي بغير تنوين : قوله « فلما دخل عليه » زاد مسلم « فاستأخر قومه من حوله حتى دنار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه الذين معه » . قوله « وجده في غشية » قال النووي بفتح الغين وكسر الشين المجهتين وتشديد الياء قال القاضي هكذا رواية الأكثرين قال وضبطه بعضهم باسكان الشين وتخفيف الياء . وفي رواية البخاري « في غاشية » وكله صحيح وفيه قولان أحدهما من يغشاه من أهله والثاني ما يغشاه من كرب الموت . قوله « فلما رأى القوم بكاءه بكوا » هذا فيه إشعار بأن هذه القصة كانت بعد قصة ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لان عبدالرحمن بن عوف كان معهم في هذه ولم يعترض بمثل ما اعترض به هناك فدل على أنه تقرر عنده العلم بأن مجرد البكاء بدمع العين من غير زيادة على ذلك لا يضر . قوله « ألا تسمعون » لا يحتاج الى مفعول لأنه جعل كالفعل اللازم أي لا توجدون السماع وفيه إشارة الا انه فهم من بعضهم الانكار فينبى لهم الفرق بين الحالتين : قوله « إن الله » بكسر الهمزة لانه ابتداء كلام وفيه دليل على جواز البكاء والحزن للذين لا قدرة للمصاب على دفعهما . قوله « ولكن يعذب بهذا أي ان قال سوا أو يرحم ان قال خيرا ويحتمل ان يكون معنى قوله ويرحم أي ان لم ينفذ الوعيد . قوله « إحدى بناته » هي زينب كما وقع عند ابن أبي شيبة : قوله « ان صيياها » قيل هو على بن أبي العاص بن الربيع وهو من زينب وفيه نظر لان الزبير بن بكار وغيره من أهل العلم بالاخبار ذكروا أن عليا المذكور عاش حتى ناهز الحلم وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوردفه علي راحلته يوم فتح مكة وهذا لا يقال في حقه صييا عرفا وان جاز من حيث اللغة . وفي الانساب للبلازري أن عبدالله بن عثمان بن عفان من رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يمت وضعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجره وقال إنما يرحم الله من عباده الرحماء . وفي مسند البزار من حديث أبي هريرة قال ثقل ابن لفاطمة فبعثت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر نحو حديث الباب وفيه مراجعة سعد بن عباد في البكاء فعلى هذا الا بن المذكور محسن ابن على وقد اتفق أهل العلم بالاخبار انه مات صغيرا في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهذا أولى ان ثبت ان القصة كانت لصبي ولم يثبت ان المرسلة زينب لكن الصواب في حديث الباب ان المرسلة زينب كما قال الحافظ وان الولد صبية كما في مسند احمد

وكذا أخرجه أبو سعيد ابن الأعرابي في معجمه . ويدل على ذلك ما عند أبي داود بلفظ « ان ابني . أو ابني » وفي رواية « ان ابنتي قد حضرت » قوله « ان لله ما أخذ » (١) قدم ذكر الأخذ على الاعطاء وان كان متأخرا في الواقع لما يقتضيه المقام والمعنى ان الذي أراد الله أن يأخذه الذي كان أعطاء فان أخذه أخذه ما هو له فلا ينبغي الجزع لان مستودع الامانة لا ينبغي له ان يجزع اذا استعبدت منه ويحتمل ان يكون المراد بالاعطاء اعطاء الحياة لمن بقي بعد الموت أو ثوابهم على المصيبة أو ما هو أعم من ذلك . وما في الموضعين مصدرية ويجوز ان تكون موصولة والعائد محذوف : قوله « وكل شيء » عنده بأجل مسمى « أي كل من الأخذ والاعطاء أو من النفس أو ما هو أعم من ذلك وهي جملة ابتدائية معطوفة على الجمل المذكورة ويجوز في كل النصب عطفا على اسم ان فينسحب التأكيدي عليه ومعنى العندية العلم فهو من مجاز الملازمة والا جل يطلق على الحد الاخير وعلي مطلق العمر . قوله « مسمى » أي معلوم أو مقدرا ونحو ذلك قوله « ولتحتسب » أي تو بصبرها طلب الثواب من ربها . قوله « ونفسه تقعقع » بفتح التاء والقافين والقعقمة حكاية صوت الشن اليابس اذا حرك . قوله « كاتها في شنة » بفتح الشين وتشديد النون القرية الخلقة اليابسة شبه البدن بالجلد اليابس وحركة الروح فيه بما يطرح في الجلد من حصة ونحوها . قوله « ففاضت عيناه » أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد صرح به في رواية شعبة . قوله « هذه رحمة » أي الدعة أثر رحمة . وفيه دليل على جواز ذلك وإنما المنهي عنه الجزع وعدم البصر . قوله « وأما برحم الله من عباده الرحماء » الرحماء جمع رحيم وهو من صيغ المبالغة ومقتضاه ان رحمة الله تعالى تختص لمن اتصف بالرحمة وتحقق بها بخلاف من فيه أدنى رحمة لكن ثبت عند أبي داود وغيره من حديث عبد الله بن عمرو « الراحمون برحمتهم الرحمن » والراحمون جمع راحم فيدخل فيه من فيه أدنى رحمة . ومن في قوله من عباده بيانية وهي حال من المفعول قدمت ليكون أوقع *

(١) قال النووي رحمه الله تعالى وتقريره أن هذا الذي أخذ منكم كان له لاكم فلم يأخذ الا ما هو له فينبى أن لا تجزعوا كما لا تجزع من استردت منه وديعة أو عارية . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « وله ما أعطي » معناه أن ما وهبه لكم ليس خارجا عن ملكه بل هو له سبحانه وتعالى يفعل فيه ما يشاء : والله أعلم

٥ وعن عائشة أن سعد بن معاذ لما مات حضره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر قالت فوالذي نفسي بيده اني لا عرف بكاء أبي بكر من بكاء عمر وأنا في حجرتي رواه أحمد ٦ وعن ابن عمر ٧ ان رسول الله صلى الله عليه وآله له وسلم لما قدم من أحد سمع نساء من عبد الأشهل يبكين على هلكاهن فقال لكن حمزة لا يواكي له فجنن نساء إلا أنصار فبكين على حمزة عنده فاستيقظ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ويحهن أبتن هنا يبكين حتى الآن مروهن فليرجعن ولا يبكين على هالك بعد اليوم رواه أحمد وابن ماجه ٨ وعن جابر بن عتيك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاء يعود عبد الله بن ثابت فوجده قد غلب فصاح به فلم يجبه فاسترجع وقال غلبنا عليك يا أبا الربيع فصاح النسوة وبكين فجعل ابن عتيك يسكتهن فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعهن فإذا وجب فلا تبكين باكية قالوا وما الوجوب يا رسول الله قال للموت رواه أبو داود والنسائي *

حدث عائشة وابن عمر أشار إليهما الحافظ في التلخيص وسكت عنهما ورجال اسناد حديث ابن عمر ثقات إلا اسامة بن زيد اللبني فقيه مقال . وقد أخرج له مسلم وحديث جابر بن عتيك أخرجه أيضا أحمد وابن حبان والحاكم . قوله « وأبو بكر وعمر » الخ محل الحجة من هذا الحديث تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم لهما على البكاء وعدم انكاره عليهما مع أنه قد حصل منهما زيادة على مجرد دمع العين ولهذا فرقت عائشة وهي في حجرها بين بكاء أبي بكر وعمر ولعل الواقع منهما ما لا يمكن دفعه ولا يقدر على كتمه ولم يبلغ إلى الحد الذي انتهى عنه . قوله « وإسكن حمزة لا يواكي له » هذه المقالة منه صلى الله عليه وآله وسلم مع عدم انكاره للبكاء الواقع من نساء عبد الأشهل على هلكاهن تدل على جواز مجرد البكاء . وقوله « ولا يبكين على هالك بعد اليوم » ظاهره المتع من مطلق البكاء وكذلك قوله في حديث جابر بن عتيك « فإذا وجب فلا تبكين باكية » وذلك يعارض ما في الأحاديث المذكورة في الباب من الاذن بمطلق البكاء بعد الموت ويعارض أيضا أثر الأحاديث الواردة في الاذن بمطلق البكاء مما لم يذكره المصنف كحديث عائشة في قصة عثمان ابن مظنون عند أبي داود والترمذي . وحديث أبي هريرة عند النسائي وابن ماجه (٢٠٢ ج ٤ نيل الاوطار)

وابن حبان بلفظ «مر علي النبي صلى الله عليه وآله وسلم بجنازة فاتهرهن عمر فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعهن يا ابن الخطاب فان النفس مصابة والعين دامة والعهد قريب» وحديث بريدة عند مسلم في زيارته صلى الله عليه وآله وسلم قبر أمه وسبأني . وحديث أنس عند الشيخين «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذرفت عيناه لما جعل ابنه ابراهيم في حجره وهو يحجود بنفسه فقيل له في ذلك فقال انها رحمة ثم قال العين تدمع والقلب يحزن ولا نقول الا ما يرضى ربنا» وهو عند الترمذي من حديث جابر بلفظ «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ بيد عبد الرحمن بن عوف فانطلق به الي ابنه ابراهيم فوجده يحجود بنفسه فأخذه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فوضعه في حجره فبكى فقال له عبد الرحمن انبكي او لم تكن نهيت عن البكاء فقال لا ولكن نهيت عن صوتين أحمرين فاجرين صوت عند مصيبة خمش وجوه وشق جيوب ورنه شيطان» الحديث قال الترمذي حسن فيجمع بين الأحاديث بحمل النهي عن البكاء مطلقا ومقيدا ببعد الموت على البكاء المفضي الي ما لا يجوز من التوح والصراخ وغير ذلك والاذن به على مجرد البكاء الذي هو دمع العين وما لا يمكن دفعه من الصوت وقد أرشد الى هذا الجمع قوله «ولكن نهيت عن صوتين» الخ وقوله في حديث ابن عباس المتقدم «انه مهما كان من العين والقلب فمن الله عز وجل ومن الرحمة» وقوله في حديث ابن عمر السابق «ان الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب» فيكون معني قوله «لا يبكين علي هالك بعد اليوم» وقوله «فاذا وجب فلا تبكين باكية» النهي عن البكاء الذي يصحبه شيء مما حرمه الشارع . وقيل انه يجمع بان الاذن بالبكاء قبل الموت والنهي عنه بعده ويرد بحديث أبي هريرة المذكور قريبا ويحدث عائشة الذي ذكره المصنف . ويحدث بريدة في قصة زيارته صلى الله عليه وآله وسلم لأمه . ويحدث جابر وابن عباس المذكورين في أول الباب . وقيل إنه يجمع بحمل أحاديث النهي عن البكاء بعد الموت على الكراهة وقد تمسك بذلك الشافعي فخشي عنه كراهة البكاء بعد الموت والجمع الذي ذكرناه أولا هو الراجح : قوله «قالوا وما الوجوب» الخ في رواية لاحمد ان بعض رواة الحديث قالوا الوجوب اذا دخل قبره والتفسير المرفوع أصح وأرجح .

باب النهي عن النياحة والندب وخش الوجوه ونشر الشعر ونحوه

والرخصة في يسير الكلام من صفة الميت

١ عن ابن مسعود «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس منا من ضرب الحدود وشق الجيوب ودعا بدعوة الجاهلية» ٢ وعن أبي بردة قال «وجع أبو موسى وجعا فغشي عليه ورأسه في حجر امرأة من أهله فصاحت امرأة من أهله فلم يستطع أن يرد عليها شيئا فلما أفاق قال انا بريء ممن بريء منه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بريء من العصاة والحائقة والشاقة» ٣ وعن المغيرة بن شعبة قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول انه من نبح عليه يعذب بما نبح عليه» ٤ وعن عمر «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الميت يعذب ببكاء أهله» ٥ وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «ان الميت يعذب ببكاء أهله» ٦ وعن عائشة قالت «انما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله ابزيد الكافر عذابا يكاه أهله عليه» متفق على هذه الأحاديث . ولاحمد ومسلم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «الميت يعذب في قبره بما نبح عليه» ٧

قوله «ليس منا» أي من أهل سنتنا وطريقتنا وليس المراد به إخراجهم من الدين وقائده إيراد هذا اللفظ المبالغ في الردع عن الوقوع في مثل ذلك كما يقول الرجل لولده عندما تبته لست منك ولست مني أي ما أنت على طريقتي . وحكي عن سفيان أنه كان يكره الخوض في تأويل هذه اللفظة ويقول ينبغي أن نمسك عن ذلك ليكون أوقع في النفوس وأبلغ في الزجر وقيل المعنى ليس على ديننا الكامل أي انه خرج من فرع من فروع الدين وان كان معه أصله حكاه ابن العربي قال الحافظ ويظهر لي ان هذا النفي يفسره المتبره الذي في حديث أبي موسى وأصل البراءة الانفصال من الشيء وكأنه توعد به بأن لا يدخله في شفاعته مثلاً : قوله «من ضرب الحدود» خص الحد بذلك لكونه الغالب والافضرب بقية الوجه مثله : قوله «وشق الجيوب» جمع جيب بالحميم وهو ما يفتح من الثوب ليدخل فيه الرأس والمراد بشقه اكمال

فتحه الى آخره وهو من علامات السخط. قوله «ودعا بدعوة الجاهلية» أي من النباحة ونحوها وكذا التذبة كقولهم واجيلاء وكذا الدطاء بالويل والثبور كما سيأتي . قوله «وجع» بكسر الجيم : قوله «في حجر امرأة من أهله» الخ في رواية لمسلم «أنمي على أبي موسى فأقبلت امرأته أم عبد الله تصيح برنة» ولأبي نعيم في المستخرج على مسلم «أنمي على أبي موسى فصاحت امرأته بنت أبي دومة» وذلك يدل على أن الصائحة أم عبد الله بنت أبي دومة واسمها صفية قاله عمر بن شبة في تاريخ البصرة . قوله «أنا بريء» قال المهلب أي ممن فعل ذلك الفعل ولم يرد فيه عن الاسلام والبراءة الاتصال كما تقدم . قوله «الصائقة» بالصاد المهملة والقاف أي التي ترفع صوتها بالبكاء ويقال فيه بالسين بدل الصاد. ومنه قوله تعالى (سلقوم بألسنة حداد) وعن ابن الأعرابي الصلح ضرب الوجه والأول أشهر. قوله «والخالقة» هي التي تخلق شعرها عند المصيبة . قوله «والشاقة» هي التي تشق ثوبها: ولفظ مسلم «أنا بريء» ممن حلق وصلق وخرق» أي حلق شعره وصلق صوته أي رفضه وخرق ثوبه (والحديثان) يدلان على تحريم هذه الأفعال لأنها مشعرة بعدم الرضا بالقضاء . قوله «من نبح عليه يعذب بما نبح عليه» ظاهره وظاهر حديث عمر وابنه المذكورين بعده أن الميت يعذب بكاء أهله عليه وقد ذهب إلى الأخذ بظاهر هذه الأحاديث جماعة من السلف منهم عمر وابنه . وروى عن أبي هريرة أنه رد هذه الأحاديث وعارضها بقوله (ولا تزروا زرة وزرا أخرى) وروى عنه أبو يعلى أنه قال قال الله لئن انطلق رجل مجاهداً في سبيل الله فاستشهد فعمدت امرأته سفها وجهها لا فبكت عليه ليعذين هذا الشهيد بذناب هذه السفية. وإلى هذا جنح جماعة من الشافعية منهم الشيخ أبو حامد وغيره وذهب جمهور العلماء إلى تأويل هذه الأحاديث لمخافتها للعمومات القرآنية وإثباتها لتعذيب من لا ذنب له واختلفوا في التأويل فذهب جمهورهم كما قال النووي إلى تأويلها بمن أوصى بأن يمكي عليه لأنه بسببه ومنسوب إليه قالوا وقد كان ذلك من عادة العرب كما قال طرفة بن العبد *

إذا مت فابكيني بما أنا أهله * وشقي على الجيب يا أم معبد

قال في الفتح واغترض بأن التعذيب بسبب الوصية يستحق بمجرد صدور الوصية والحديث دال على أنه إنما يقع عند الامتثال والجواب أنه ليس في السياق

حصر فلا يلزم من وقوعه عند الامتثال ان لا يقع اذا لم يمتثلوا مثلاً انتهى . ومن التأويلات ما حكاه الخطابي ان المراد ان مبدأ عذاب الميت يقع عند بكاء أهله عليه وذلك ان شدة بكائهم غالباً إنما تقع عند دقته وفي تلك الحال يسئل ويبتدأ به عذاب القبر فيكون معنى الحديث على هذا ان الميت يعذب حال بكاء أهله عليه ولا يلزم من ذلك ان يكون بكائهم سبباً لتعذيبه . قال الحافظ ولا يخفى ما فيه من التكلف ولعل قائله أخذه من قول عائشة « إنما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه ليعذب بمحبيته أو بذنبه وان أهله ليعذبون عليه الآن » أخرجه مسلم . ومنها ما جزم به القاضي أبو بكر بن الباقلاني وغيره ان الراوى سمع بعض الحديث ولم يسمع بعضه وان اللام في الميت لمعهود معين واحتجوا بما أخرجه مسلم من حديث عائشة أنها قالت « يفر الله لأبي عبد الرحمن اما أنه لم يكذب ولكن نسي أو أخطأ انما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على يهودية » فذكرت الحديث . وأخرج البخارى نحوه عنها . ومنها ان ذلك يختص بالكافر دون المؤمن واستدل لذلك بحديث عائشة المذكور في الباب قال في الفتح وهذه التأويلات عن عائشة متخالفة وفيها إشعار بانها لم ترد الحديث بحديث آخر بل بما استشعرت من معارضة القرآن . وقال ان قرطبي انكار عائشة ذلك وحكمها على الراوى بالتخطئة والنسيان وعلى أنه سمع بعضاً ولم يسمع بعضاً بعيد لان الرواة لهذا المعنى من الصحابة كثيرون وهم جازمون فلا وجه للتفنى مع امكان حمله على محمل صحيح . ومنها أن ذلك يقع لمن أهمل نسي أهله عن ذلك وهو قول داود وطائفة قال ابن المراتب إذا علم المرء ما جاء في التوبة وعرف ان أهله من شأنهم ان يفعلوا ذلك ولم يعلمهم بتحريمه ولا زجرهم عن تعاطيه فإذا عذب على ذلك عذب بفعل نفسه لا بفعل غيره بمجرد . ومنها أنه يعذب بسبب الأور التي يبكيها أهله بها ويندبون لها فهم يمدحونه بها وهو يعذب بسببها وذلك كالشجاعة فيما لا يحل والرياسة المحرمة وهذا اختيار ابن حزم وطائفة واستدل بحديث ابن عمر المتقدم بلفظ « ولكن يعذب بهذا وأشار الى لسانه » وقد رجح هذا الاسماعيلى وقال قد كثرت كلام العلماء في هذه المسئلة وقال كل فيها باجتهاده على حسب ما قدر له ومن أحسن ما حضرني وجه لم أرهم ذكروه وهو أنهم كانوا في الجاهلية يغزون ويسبون ويقتلون وكان أحدهم اذا مات بكته با كته بتلك الأفعال المحرمة فعني الخبر أن الميت يعذب بذلك الذي يبكي عليه أهله به

لأن الميت يندب بأحسن أفعاله وكانت محاسن أفعالهم ماذكروها زيادة ذنب في ذنوبه يستحق عليها العقاب . ومنها أن معنى التعذيب توبيخ الملائكة له بما يندب به أهله ويدل على ذلك حديث أبي موسى وحديث النعمان بن بشير الآتيان . ومنها أن معنى التعذيب تألم الميت بما يقع من أهله من النياحة وغيرها وهذا اختيار أبي جعفر الطبري ورجعه ابن المرباط وعياض ومن تبعه ونصره ابن تيمية وجماعة من المتأخرين واستدلوا بذلك بما أخرجه ابن أبي خيثمة وابن أبي شيبة والطبراني وغيرهم من حديث قيلة بفتح اقف وسكون الباء التحتية وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « فوالذي نفس محمد بيده إن أحدكم ليبيكى فيستعبر إليه صويحبه فيأعباد الله لا تعذبوا موتاكم » قال الحافظ وهو حسن الاسناد . وأخرج أبو داود والترمذي أطرافاً منه قال الطبري ويؤيد ما قال أبو هريرة أن أعمال العباد تمرض على أقربائهم من موتاهم ثم ساقه بأسناد صحيح وقدوهم المفربى في شرح بلوغ المرام فجعل قول أبي هريرة هذا حديثاً وصحف الطبري بالطبراني . ومن أدلة هذا التأويل حديث النعمان بن بشير الآتي وكذلك حديث أبي موسى لما فيها من أن ذلك يبلغ الميت . قال ابن المرباط حديث قيلة نص في المسئلة فلا يدل عنه . واعترضه ابن رشيد فقال ليس نصاً وإنما هو محتمل فإن قوله يستعبر إليه صويحبه ليس نصاً في أن المراد به الميت بل يحتمل أن يراد به صاحبه الحي وإن الميت حينئذ يعذب ببكاء الجماعة عليه قال في الفتح ويحتمل أن يجمع بين هذه التأويلات فينزل على اختلاف الأشخاص بأن يقال مثلاً من كان طريقته النوح فشي أهله على طريقته أو بالغ فأوصاهم بذلك عذب بصنيعه ومن كان ظالماً قدرب بأفعاله الجائرة عذب بما ندب به ومن كان يعرف من أهله النياحة وأهمل نهيهم عنها فإن كان راضياً بذلك التحق بالأول وإن كان غير راض عذب بالتوبيخ كيف أهمل النهي ومن سلم من ذلك كله واحتاط قنبي أهله عن المعصية ثم خافوه وفعلوا ذلك كان تعذيبه تألمه بما يراه منهم من مخالفة أمره وإقدامهم على معصية ربهم عز وجل . قال وحكى الكرمانى تفصيلاً آخر وحسنه وهو التفرقة بين حال البرزخ وحال يوم القيامة فيحمل قوله (ولا تزر وازرة وزر أخرى) على يوم القيامة وهذا الحديث وما أشبهه على البرزخ انتهى . وأنت خبير بأن الآية عامة لأن الوزر المذكور فيها واقع في سياق النفي والأحاديث المذكورة في الباب مشتملة على وزر خاص وتخصيص العمومات القرآنية بالأحاديث الأحادية هو

المذهب المشهور الذي عليه الجمهور فلا وجه لما وقع من رد الأحاديث بهذا العموم ولا ملجئ إلى تجنيم المضائق لطلب التأويلات المستبعدة باعتبار الآية . وأما ما روته عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ذلك في الكافر أو في يهودية معينة فهو غير مناف لرواية غيرها من الصحابة لأن روايتهم مشتملة على زيادة والتنصيص على بعض أفراد العام لا يوجب نفي الحكم عن بقية الأفراد لما تقر في الأصول من عدم صحة التخصيص بموافق العام والأحاديث التي ذكر فيها تعذيب مختص بالبرزخ أو بالتألم أو بالاستعبار كما في حديث قيلة لا تدل على اختصاص التعذيب المطلق في الأحاديث بنوع منها لأن التنصيص على ثبوت الحكم لشيء بدون مشعر بالاختصاص به لا ينافي ثبوته لغيره فلا اشكال من هذه الحيثية وإنما الاشكال في التعذيب بلا ذنب وهو مخالف لعديل الله وحكمته على فرض عدم حصول سبب من الأسباب التي يحسن عندها في مقتضى الحكمة كالوصية من الميت بالنوح وإهمال نهيم عنه والرضا به وهذا يؤل إلى مسألة التحسين والتفويض والخلاف فيها بين طوائف المتكلمين معروف ونقول ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الميت يعذب بكاء أهله عليه نسمةنا وأطعنا ولا نزيد على هذا ﴿ واعلم ﴾ أن النووي حكى إجماع العلماء على اختلاف مذاهبهم أن المراد بالبكاء الذي يعذب الميت عليه هو البكاء بصوت ونباح لا بمجرد دمع العين *

٧ عن أبي مالك الأشعري « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أربع في أمي من أمر الجاهلية لا يتركوهن الفخر بالأحساب والطعن في الأنساب والاستسقاء بالنجوم والنباح وقال النائمة إذا لم تنب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من جرب » رواه أحمد ومسلم * ٨ وعن أبي موسى « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الميت يعذب بكاء الحى إذا قالت النائمة واعضداه واناصره واكسباه جيد الميت وقيل له أنت عضدها أنت ناصرها أنت كسبها » رواه أحمد . وفي لفظ « ما من ميت يموت فيقوم بأكفه فيقول واجيسلاه واسنداه أو نحو ذلك إلا وكل به ملكان يلهران أنه هكذا كنت » رواه الترمذي ☆ ٩ وعن الثعمان بن بشير قال « أغنى على عبد الله بن رواحة فجعلت أخته عمرة تبكي

واجبلاء وا كذا وا كذا تعدد عليه فقال حين أفاق ماقلت شيئا إلا قبل لي أنت كذلك فلما مات لم تبك عليه « رواه البخاري رحمه الله »

حديث أبي موسى رواه أيضا الحاكم وصححه وحسنه الترمذي . وحديث النعمان أخرجه البخاري في المغازي من صحيحه وأخرجه أيضا مسلم . قوله « والظن في الانساب » هو من المأصلي التي يتساهل فيها العصابة . وقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اثنتان في الناس هما بهما كفر الظن في النسب واللباح على الميت » وقد اختلف في توجيه إطلاق الكفر على من فعل هاتين الخصلتين . قال النووي فيه أقوال أصحها ان معناه من أعمال الكفار وأخلاق الجاهلية والثاني انه يؤدي إلى الكفر . والثالث كفر النعمة والاحسان . والرابع ان ذلك في المستحل انتهى . قوله « والاستسقاء بالنجوم » هو قول القائل مطرنا بنوء كذا أو سؤال المطر من الأبنواء فان كان ذلك على جهة اعتقاد أنها المؤثرة في نزول المطر فهو كفر . وقد ثبت في الصحيح من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يقول الله أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر فاما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب واما من قال مطرنا بنوء كذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب » واخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن هذه الأربع لا تتركها امته من علامات نبوته فانها باقية فيهم على تعاقب العصور وكرور الدهور لا يتركها من الناس الا النادر القليل : بقوله « الميت يعذب بكاء الحى » قد تقدم الكلام عليه . قوله « واعضاءه » الخ أي أنه كان لها كالعضد وكان لها ناصرا وكاسبا وكان لها كالجبل تأوى إليه عند طروق الحوادث فتعصم به ومستندا تستند إليه في أمورها . قوله « يلهزانه » أي يلكزانه وهذه الأحاديث تدل على تحريم البياحة وهو مذهب العلماء كافة كما قال النووي الا ما يروى عن بعض المالكية فانه قال البياحة ليست بحرام واستدل بما أخرجه مسلم عن أم عطية قالت « لما نزلت هذه الآية (يبايئك على ان لا يشركن بالله شيئا ولا يصينك في معروف) قالت كان منه البياحة قالت فقلت يا رسول الله الا آل فلان فانهم كانوا اسعدوني في الجاهلية فلا بد لي من ان اسعدهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لا آل فلان » وغاية ما فيه الترخيص لام عطية في آل فلان خاصة

فما الدليل على حل ذلك لغيرها في غير آل فلان . وللشارع أن يخص من العموم ما شاء وقد استشكل القاضى عياض هذا الحديث ولا مقتضى لذلك فإن للشارع أن يخص من شاء بما شاء . وقد ورد لمن النامحة والمستمعة من حديث أبي سعيد عند أحمد ومن حديث ابن عمر عند الطبراني والبيهقي . ومن حديث أبي هريرة عند ابن عدى قال الحافظ في التلخيص وكماها ضعيفة . وأخرج مسلم من حديث أم عطية أيضا قالت « أخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع البيعة أن لا توح فلان وفت منا امرأة الا خمس فذكرت منهن ام سليم وام العلاء وابنة أبي سبرة وامرأة معاذ وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه امر رجلا انه ينهى نساء جعفر عن البكاء كما في البخاري ومسلم والمراد بالبكاء ههنا لنوح كما تقدم »

١٠ **عن أنس** قال « لما نزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل يتغشاها الكرب فقالت فاطمة واكرب أبتاه فقال ليس علي أيك كرب بعد اليوم فلما مات قالت يا أبتاه اجاب رب ادعاه يا أبتاه جنة الفردوس مأواه يا أبتاه الي جبريل تنعاه فلما دفن قالت فاطمة أطابت أنفسكم ان تحنوا علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التراب » رواه البخاري * ١١ **وعن أنس** « ان ابا بكر دخل علي النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد وفاته فوضع فيه بين عينيه ووضع يديه علي صدغيه وقال وانبياه واخيللاه واصفياه » رواه احمد *****

قوله في حديث أنس الأول « واكرب أبتاه » قال في الفتح في هذا نظر وقد رواه مبارك بن فضالة عن ثابت بلفظ « واكرباه » قوله « أطابت أنفسكم » قال في الفتح ولسان حال أنس لم تطب أنفسنا لكن قهرناها . امتثالا لأمره . وقد قال أبو سعيد ما نفطنا أيدينا من دقة حتى أنكرنا قلوبنا . ومثله عن أنس يريد ان تغيرت عما عهدنا من الألفة والصفاء والركة لفقد ان ما كان يمدح به من التعليم . ويؤخذ من قول فاطمة الخ جواز ذكر الميت بما هو متصف به ان كان معلوما قال الكرمانى وليس هذا من نوح الجاهلية من الكذب ورفع الصوت وغيره إنما هو ندبة مباحة انتهى . وعلي فرض صدق اسم النوح في لسان الشارع على مثل هذا فليس في فعل فاطمة وأبي بكر دليل على جواز ذلك لأن فعل الصحابي لا يصلح للحجة كما تقرر في الأصول . ويحمل ما وقع منها على أنها لم يبلغها أحاديث النبي عن ذلك (م ١٢ — ج ٤ نيل الاوطار)

الفعل ولم ينقل ان ذلك وقع منها بمحضر جميع الصحابة حتي يكون كالأجماع منهم على الجواز لسكونهم عن الإنكار والأصل أيضا عدم ذلك *

❦ باب الكف عن ذكر مساوي الأموات ❦

❦ عن عائشة قالت « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسبوا الأموات فانهم قد أفضوا الى ما قدموا » رواه أحمد والبخاري والنسائي * وعن ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تسبوا أمواتنا فتؤذوا أحياءنا رواه أحمد والنسائي ❦ *

حديث ابن عباس أخرجه عنه بمناه الطبراني في الأوسط باسناد فيه صالح بن نهان وهو ضعيف وأخرج نحوه الطبراني في الكبير والأوسط من حديث سهل بن سعد والمغيرة : قوله « لا تسبوا الأموات » ظاهره النهي عن سب الأموات على العموم وقد خص هذا العموم بما تقدم في حديث أنس وغيره انه قال صلى الله عليه وآله وسلم عند ثنائهم بالخير والشر « وجبت أتم شهداء الله في أرضه » ولم ينكر عليهم . وقيل ان اللام في الأموات عهدية والمراد بهم المسلمون لأن الكفار مما يتقرب الى الله عز وجل بسبهم ويدل على ذلك قوله في حديث ابن عباس المذكور « لا تسبوا أمواتنا » وقال القرطبي في الكلام علي حديث وجبت انه يحتمل أجوبة الأول ان الذي كان يحدث عنه بالسر كان مستظهما به فيكون من باب لاغية لقاسق أو كان منافقا أو يحمل النهي علي ما بعد الدفن والجواز علي ما قبله ليتعظ به من يسمعه أو يكون هذا النهي العام متأخرا فيكون ناسخا . قال الحافظ وهذا ضعيف . وقال ابن رشيد ما محصله ان السب يكون في حق الكافر وفي حق المسلم أما في حق الكافر فيمتنع اذا نادى به الحى المسلم وأما المسلم فيمتنع اذا نادى به الكافر فيمتنع اذا نادى به الحى المسلم والموضع وقد تكون مصلحة للميت كمن علم انه أخذ مالا بشهادة زور ومات الشاهد فان ذكر ذلك ينفع الميت ان علم ان من بيده المال يردده الي صاحبه والثناء علي الميت بالخير والشر من باب الشهادة لا من باب السب انتهى . والوجه تسمية الحديث علي عمومه الا ما خصه دليل كالثناء علي الميت بالشر وجرح المجر وحين من الرواة

أحياء وأمواتا لاجماع العلماء علي جواز ذلك وذكر مساوي الكفار والفساق
 للتحذير منهم والتنفير عنهم . قال ابن بطال سب الأموات يجري مجرى الغيبة فان
 كان أغلب أحوال المرء الخير وقد تكون منه الفتنة فلا غيباب له ممنوع وان كان
 فاسقا معلنا فلا غيبة له وكذلك الميت انتهى . ويتعقب بأن ذكر الرجل بما فيه حال
 حياته قد يكون لقصد زجره وردعه عن المعصية أو لقصد تحذير الناس منه
 وتنفيرهم وبعد موته قد أقضي الى ما قدم فلا سواء وقد عملت عائشة راوية هذا
 الحديث بذلك في حق من استحق عندها الأمن فكانت تلغنه وهو حي فلما مات تركت
 ذلك ونهت عن لحنه كما روي ذلك عنها عمر بن شبة في كتاب أخبار البصرة ورواه ابن
 حبان من وجه آخر وصححه والمتحري لدينه في اشتغاله بعيوب نفسه ما يشغله عن نشر
 مثالب الأموات وسب من لا يدري كيف حاله عند باري البريات ولا ريب ان تمزيق
 عرض من قدم على من قدم وجناين يدي من هو بما نكته الضمائر أعلم مع عدم ما يحمل
 علي ذلك من جرح أو نحوه أحموقه لا تقع لميقظ ولا يصاب بمثلهما متدين بمذهب ونسأل
 الله السلامة بالحسنات ويتضاعف عند ويل عقابها الحشرات اللهم اغفر لنا تفلتات
 اللسان والقلم في هذه الشباب والمضاب وجنبنا عن سلوك هذه المسالك التي هي في
 الحقيقة مهالك ذوي الألباب . قوله « فأنهم قد أنفوا الى ما قدموا » أي وصلوا الى ما عملوا
 من خير وشر والربط بهذه العلة من مقتضيات الحمل على العموم . قوله « فتؤذوا الأحياء »
 أي فينسب عن سبهم أذية الأحياء من قراياتهم ولا يدل هذا على جواز سب
 الأموات عند عدم تأذي الأحياء كمن لا قرابة له أو كانوا ولكن لا يبلغهم ذلك لان
 سب الأموات منهي عنه للعلة المتقدمة ولكونه من الغيبة التي وردت الأحاديث
 بتحريمها فان كان سبها لأذية الأحياء فيكون محرما من جهةين والا كان محرما من
 جهة : وقد أخرج أبو داود والترمذي عن ابن عمر قال « قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم اذكروا محاسن امواتكم وكفوا عن مساوئهم » وفي اسناده عمران بن
 أنس المكي وهو منكر الحديث كما قال البخاري « وقال العقبلي لا يتابع علي حديثه .
 وقال الكرايسي حديثه ليس بالمعروف . وأخرج أبو داود عن عائشة قالت « قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا مات صاحبكم فدعوه لا تقموا فيه » وقد سكت
 أبو داود والمنذري عن الكلام على هذا الحديث ☆

﴿باب استحباب زيارة القبور للرجال دون النساء وما يقال عند دخولها﴾

١ عن بريدة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد كنت نهيتكم عن زيارة القبور فقد أذن ل محمد في زيارة قبر أمه فزوروها فانها تذكركم الآخرة » رواه الترمذى وصححه * ٢ وعن أبي هريرة قال « زار النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبر أمه فبكى وأبكى من حوله فقال استأذنت ربي أن استغفر لها فلم يؤذن لي واستأذنته في أن أزور قبرها فأذن لي فزوروا القبور فانها تذكركم الموت » رواه الجماعة * الحديث الأول أخرجه أيضا مسلم وأبو داود وابن حبان والحاكم والحديث الثاني عزاه المصنف إلى الجماعة بدون استثناء ولم أجده في البخاري ولا عزاه غيره إليه فينظر. وقد أخرجه أيضا الحاكم ﴿ وفي الباب ﴾ عن ابن مسعود عند ابن ماجه والحاكم وفي اسناده أيوب بن هانيء مختلف فيه. وعن أبي سعيد الخدري عند الشافعي وأحمد والحاكم. وعن أبي ذر عند الحاكم وسنده ضعيف. وعن علي بن أبي طالب عليه السلام عند أحمد. وعن طائفة عند ابن ماجه ﴿ وهذه الأحاديث ﴾ فيها مشروعية زيارة القبور ونسخ النهي عن الزيارة وقد حكى الحازمي (١) والعبدري والنووي اتفاق أهل العلم على أن زيارة القبور للرجال جائزة. قال الحافظ كذا أطلقوه وفيه نظر لأن ابن أبي شيبة وغيره رووا عن ابن سيرين وإبراهيم النخعي والشعبي أنهم كرهوا ذلك مطبقا حتى قال الشعبي لولا نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لزرت قبر ابنتي فاعلم من أطلق أراد بالاتفاق ما استقر عليه الأمر بعد هؤلاء وكان هؤلاء لم يبلغهم النسخ والله أعلم. وذهب ابن حزم إلى أن زيارة القبور واجبة ولو مرة واحدة في العمر لورود الأمر به وهذا يتنزل على الخلاف في الأمر به بالنهي هل يفيد الوجوب أو مجرد الإباحة فقط والكلام في ذلك مستوفى في الأصول. قوله « فقد أذن ل محمد » الخ فيه دليل على جواز زيارة قبر القريب الذي لم يدرك الإسلام. قال القاضي عياض سبب زيارته صلى الله عليه وآله وسلم قبرها أنه قصد قوة الموعظة والذكر بمشاهدة قبرها ويؤيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم في

(١) عقد الحازمي في كتابه الاعتبار لذلك بما قال باب النهي عن زيارة القبور ثم الرخصة فيها وذكر الأحاديث الواردة في الباب ثم قال في آخر الباب وزيارة القبور مأذون فيها للرجال اتفق على ذلك أهل العلم قاطبة اهـ

آخر الحديث « فزوروا القبور فانها تذكركم الموت » قوله « فام يؤذني » فيه دليل على عدم جواز الاستغفار لمن مات على غير ملة الاسلام *
 ٣ وعن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعن زوارات القبور » رواه احمد وابن ماجه والترمذي وصححه * وعن عبد الله بن أبي مليكة « ان عائشة أقبلت ذات يوم من المقابر فقلت لها يأم المؤمنين من أين أقبلت قالت من قبر أخي عبد الرحمن فقلت لها أليس كان نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن زيارة القبور قالت نعم كان نهي عن زيارة القبور ثم أمر بزيارتها » رواه الأثرم في سننه *

الحديث الأول أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه. والحديث الثاني أخرجه أيضا الحاكم وأخرجه ابن ماجه عن عائشة مختصرا « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص في زيارة القبور » (وفي الباب) عن حسان عند أحمد وابن ماجه والحاكم. وعن ابن عباس عند أحمد وأصحاب السنن والبخاري وابن حبان والحاكم وفي اسناده أبو صالح مولى أم هانئ وهو ضعيف (وفي الباب) أيضا أحاديث تدل على تحريم اتباع الجنائز للنساء فتحريم زيارة القبور تؤخذ منها بفحوي الخطاب منها عن ابن عمرو عند أبي داود والحاكم « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى فاطمة ابنته فقال ما أخرجك من بيتك فقالت أتيت أهل هذا البيت فرحمت على ميتهم فقال لها فذلك بلغت معهم الكدى قالت معاذ الله وقد سمعتك تذكر فيها ما تذكر فقال لو بلغت معهم الكدى فذكر تشديدا في ذلك فسأت ربيعة ما الكدى فقال القبور فيما أحسب » وفي رواية لو بلغت معهم الكدى ما رأيت الجنة حتى يراها جد أهلك قال الحاكم صحيح الاسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه. قال ابن دقيق العيد وفيما قاله الحاكم عندي نظر فان رواية ربيعة بن سيف لم يخرج له الشيخان في الصحيح شيئا فيما أعلم. وعن أم عطية عند الشيخين قالت « نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا » وعنها أيضا عند الطبراني وفيه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهاهن أن يخرجن في جنازة » وقد ذهب الى كراهة الزيارة للنساء جماعة من أهل العلم وتمسكوا بأحاديث الباب واختلفوا في الكراهة هل هي كراهة تحريم أو تنزيه وذهب الأكثر الى الجواز اذا أمنت الفتنة واستدلوا بأدلة منها دخولهن تحت الاذن العام بالزيارة

ومحجابه عنه بأن الأذن العام مخصص بهذا انتهى الحاصل المستفاد من اللعن أما على مذهب الجمهور فمن غير فرق بين تقدم العام وتأخره ومقارنته وهو الحق. وأما على مذهب البعض القائلين بأن العام المتأخر ناسخ فلا يتم الاستدلال به إلا بعد معرفة تأخره. ومنها ما رواه مسلم عن عائشة قالت «كيف أقول يا رسول الله إذا زرت القبور قال قولي السلام على أهل الله يا من المؤمنين» الحديث. ومنها ما أخرجه البخاري «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر بامرأة تبكي عند قبر فقال اتقى الله وأصبري قالت اليك عني» الحديث ولم ينكر عليها الزيارة. ومنها ما رواه الحاكم «ان فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانت تزور قبر عمها حمزة كل جمعة فتصلي وتبكي عنده» قال القرطبي اللعن المذكور في الحديث إنما هو للمكثرات من الزيارة لما تقتضيه الصيغة من المبالغة ولعل السبب ما يفضي إليه ذلك من تضييع حق الزوج والتبرج وما ينشأ من الصباح ونحو ذلك وقد يقال إذا أمن جميع ذلك فلا مانع من الأذن لمن لا تذكر الموت يحتاج إليه الرجال والنساء انتهى. وهذا الكلام هو الذي ينبغي اعتماده في الجمع بين أحاديث الباب المتعارضة في الظاهر *

٥. وعن أبي هريرة «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى المقبرة فقال السلام عليكم دار قوم مؤمنين وأنا ان شاء الله بكم لاحقون» رواه أحمد ومسلم والنسائي. ولاحمد من حديث عائشة مثله وزاد «اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا بعدهم» ☆ ٦ وعن بريدة قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمهم اذا خرجوا الى المقابر أن يقول قائلهم السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وأنا ان شاء الله بكم لاحقون نسأل الله لنا ولكم العافية» رواه أحمد ومسلم وابن ماجه *

حديث عائشة أخرجه أيضا مسلم بلفظ «قولي السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ويرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين وأنا ان شاء الله بكم لاحقون» وأخرج أيضا عنها أنها قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلما كان ليلتها منه يخرج الى البقيع من آخر الليل فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وأتاكم ما توعدون غدا مؤجلون وأنا ان شاء الله بكم لاحقون اللهم اغفر لأهل بقيع الغرقد» قوله «السلام عليكم دار قوم مؤمنين» دار قوم منصوب على النداء أي يا أهل فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وقيل منصوب على الاختصاص قال صاحب المطالع ويجوز جر على البدل من الضمير

في عليكم . قال الخطابي ان اسم الدار يقع على المقابر قال وهو صحيح فان الدار في اللغة تقع على الربع المسكون وعلى الخراب غير المأهول : قوله « وانا ان شاء الله بكم لا حقون » التقييد بالمشيئة على سبيل التبرك وامثال قول الله تعالى (ولا تقولن لشيء انى فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله) وقيل المشيئة عائدة الى الكون معهم في تلك التربة وقيل غير ذلك (والاحاديث) فيها دليل على استحباب التسليم على أهل القبور والدعاء لهم بالعافية . قال الخطابي وغيره ان السلام على الأموات والأحياء سواء في تقديم السلام على عليكم بخلاف ما كانت الجاهلية عليه كقولهم

عليك سلام الله قيس بن عاصم * ورحمته ما شاء ان يترحمها

باب ما جاء في الميت ينقل أو ينبش لغرض صحيح

١ عن جابر « قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عبد الله بن أبي بعد ما دفن فأخرجه فنفت فيه من ريقه وألبسه قميصه » وفي رواية « أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عبد الله بن أبي بعدما أدخل حفرته فأمر به فأخرج فوضعه على ركبته فنفت فيه من ريقه وألبسه قميصه قاله أعلم وكان كسا عباسا قميصا قال سفيان فيرون النبي صلى الله عليه وآله وسلم ألبس عبد الله قميصه مكافأة بما صنع » رواها البخاري * ٢ وعن جابر قال « أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتلى أحد أن يردوا الى مصارعهم وكانوا نقلوا الى المدينة » رواه الحمزة وصححه الترمذي * ٣ وعن جابر قال « دفن مع أبي رجل فلم تطب نفسي حتى أخرجته فجعلته في قبر على حدة » رواه البخاري والنسائي * ولما لك في الموطأ أنه سمع غير واحد يقول إن سعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد ماتا بالمعيق فحملا الى المدينة ودفنا بها * ولسعيد في سننه عن شريح بن عبيد الحضرمي ان رجلا قبروا صاحباً لهم لم ينسلوه ولم يجدوا له كفناً ثم اتقوا معاذ ابن جبل فاخبروه فأمرهم أن يخرجوه فأخرجوه من قبره ثم غسل وكفن وحنط ثم صلى عليه .

قوله « عبد الله بن أبي » يعني ابن سلول وهو رأس المنافقين ورؤسهم : قوله « بعد ما دفن » كان أهل عبد الله بن أبي بادروا الى تجهيزه قبل وصول النبي صلى

الله عليه وآله وسلم فلما وصل وجدتم قد دلوه في حفرة فأمروا بخراجه وفيه دليل على جواز اخراج الميت من قبره اذا كان في ذلك مصلحة له من زيادة البركة عليه ونحوها . قوله « قاله أعلم » لفظ البخاري والله أعلم بالواو وكان جابر ألتبست عليه الحكمة في صنعه صلى الله عليه وآله وسلم بعبد الله ذلك بعدما تبين نفاقه : قوله « وكان كما عباسا » يعني ابن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذلك يوم بدر لما أتى بالأسارى وأتى بالعباس ولم يكن عليه ثوب فوجدوا قميص عبد الله بن أبي فكساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم إياه فلذلك ألبسه النبي صلى الله عليه وآله وسلم قميصه هكذا ساقه البخاري في الجهاد فيمكن أن يكون هذا هو السبب في الباسه صلى الله عليه وآله وسلم قميصه ويمكن أن يكون السبب ما أخرجه البخاري أيضا في الجنائز ان ابن عبد الله المذكور « قال يا رسول الله ألبس أبي قميصك الذي يلي جلدك » وفي رواية انه قال « أعطني قميصك أ كفنه فيه » ويمكن أن يكون السبب هو المجموع للسؤال والمكافاة ولا مانع من ذلك : قوله وكانوا نقلوا الى المدينة فيه جواز ارجاع الشهيد الى الموضع الذي أصيب فيه بعد نقله منه وليس في هذا أنهم كانوا قد دفنوا بالمدينة ثم أخرجوا من القبور ونقلوا : قوله « فلم تطب نفسي » فيه دليل على أنه يجوز نبش الميت لأمر يتعلق بالحى لأنه لا ضرر على الميت في دفن ميت آخر معه وقد بين جابر ذلك بقوله فلم تطب نفسي ولكن هذا ان ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أذن له بذلك أو قرره عليه وإلا فلا حجة في فعل الصحابي والرجل الذي دفن معه هو عمرو بن الجموح بن زيد بن حرام الانصاري وكان صديق والد جابر وزوج أخته هند بنت عمرو . روى ابن اسحق في المغازي « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اجمعوا بينهما فانهما كانا متصادقين في الدنيا » قوله « حتى أخرجته » في لفظ للبخاري « فاستخرجته بعد ستة أشهر فاذا هو كيوم وضعته غير هنية في أذنه » وظاهر هذا يخالف ما في الموطأ عن عبد الرحمن بن أبي صعصعة انه بلغه ان عمر بن الجموح وعبد الله بن عمرو يعني والد جابر الانصارين كانا قد حفر السبل قبرهما وكانا في قبر واحد فحفر عنهما فوجد الم يتغيرا كأنهما ماتا بالأسس وكان بين أحد وبين يوم حفر عنهما ست وأربعون سنة . وقد جمع ابن عبد البر بينهما بتعدد القصة . قال في الفتح وفيه نظر لأن الذي في حديث جابر انه دفن أباه في

قبر وحده بعد ستة أشهر. وفي حديث الموطأ أنهما وجدا في قبر واحد بعد ست وأربعين سنة فاما ان يكون المراد بكونهما في قبر واحد قرب المجاورة أو ان السيل خرق أحد القبرين فصارا كقبر واحد. وقد أخرج نحو ما ذكره في الموطأ ابن اسحق في المغازي وابن سعد من طريق أبي الزبير عن جابر بإسناد صحيح. ومعنى قوله هنية أي شبيها بسيرا وهي بنون بعدها تحنانية مصغرا وهو تصغير هنة. قوله « فحملا الى المدينة » فيه جواز نقل الميت من الموطن الذي مات فيه الى موطن آخر يدفن فيه والاصل الجواز فلا يمنع من ذلك الا لدليل. قوله « فأمرهم أن يخرجوه » الخ فيه أنه يجوز نبش الميت لغسله وتكفينه والصلاة عليه وهذا وان كان قول صحابي ولا حجة فيه ولكن جعل الدفن مسقطا لما علم من وجوب غسل الميت أو تكفينه أو الصلاة عليه محتاج الى دليل ولا دليل.

كتاب الزكاة

الزكاة في اللغة النماء يقال زكا الزرع اذا نما وترد ايضا بمعنى التطهير وترد شرعا بالاعتبارين معا أما بالاول فلان اخراجها سبب للنماء في المال أو بمعنى أن الأجر يكثر بسببها أو بمعنى أن تعلقها بالاموال ذات النماء كالنجارة والزراعة. ودليل الأول « ما نقص مال من صدقة » لأنها يضاعف ثوابها كما جاء « ان الله تعالى يربى الصدقة » وأما الثاني فلأنها طهرة للنفس من رذيلة البخل وطهرة من الذنوب (١) قال في الفتح وهي الركن الثالث من الاركان التي بني الاسلام عليها. قال أبو بكر ابن العربي تطلق الزكاة على الصدقة الواجبة والمندوبة والمنفقة والعفو والحق. وتعريفها في الشرع اعطاء جزء من النصاب الى فقير ونحوه غير متصف بمافع شرعى

(١) قال الامام النووي وسميت في الشرع زكاة لوجود المعنى اللغوي فيها. وقيل لانها تزكى صاحبها وتشهد بصحة ايمانه كما سبق في قوله صلى الله عليه وآله وسلم « والصدقة برهان » قالوا وسميت صدقة لانها دليل لتصديق صاحبها وصحة ايمانه بظاهره وباطنه : اه وقوله لوجود المعنى اللغوي فيها هو النماء وقد شاهدنا ذلك حسا ومعنى فعلى محبي كثرة الاموال وزيادتها وتضاعفها اضمافا كثيرة ان يخرجوا زكاة اموالهم ولا يخلوا بها فانه مضره عليهم في الدنيا بتسلط انواع الهلاك عليها وفي الآخرة بتكثير صنوف العقاب عليهم والله اعلم

يمنع من الصرف اليه . ووجوب الزكاة أمر مقطوع به في الشرع يستغني عن تكلف الاحتجاج له وإنما وقع الاختلاف في بعض فروعها فيكفر جاحدها . وقد اختلف في الوقت الذي فرضت فيه فالأكثر أنه بعد الهجرة . وقال ابن خزيمة أنها فرضت قبل الهجرة . واختلف الأولون فقال النووي إن ذلك كان في السنة الثانية من الهجرة . وقال بن الأثير في التاسعة قال في الفتح وفيه نظر لأنها ذكرت في حديث ضمام ابن ثعلبة وفي حديث وفد عبد القيس وفي عدة أحاديث وكذا في مخاطبة أبي سفيان مع هرقل وكانت في أول السابعة وقال فيها يأمرنا بالزكاة . وقد أطل الكلام الحافظ علي هذا في أوائل كتاب الزكاة من الفتح فليرجع اليه *

﴿ باب الحث عليها والتشديد في منعها ﴾

١ - عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما بعث معاذاً إلى اليمن قال إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب قادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وإني رسول الله فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم فإن أطاعوك لذلك فأياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب » رواه الجماعة *

قوله « لما بعث معاذاً » كان بعثه سنة عشر قبل حج النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما ذكره البخاري في أواخر المغازي . وقيل كان ذلك في سنة تسع عند منصرفه من تبوك رواه الواقدي بإسناده إلى كعب بن مالك وقد أخرجه ابن سعد في الطبقات عنه ثم حكى ابن سعد أنه كان في ربيع الآخر سنة عشر وقيل بعثه عام الفتح سنة ثمان واتفقوا على أنه لم يزل باليمن إلى أن قدم في عهد أبي بكر ثم توجه إلى الشام فمات بها واختلف هل كان والياً أو قاضياً فحزم ابن عبد البر بالثاني والغساني بالاول : قوله « تأتي قوماً من أهل الكتاب » هذا كالتوطئة للوصية لتستجمع همته عليها لكون أهل الكتاب أهل علم في الجملة فلا يكون في مخاطبتهم كمخاطبته الجهال من عبدة الأوثان قوله « قادعهم » الخ إنما وقعت البدأة بالشهادتين لأنهما أصل الدين الذي لا يصح بشيء غيرهما فمن

كان منهم غير موحد فالمطالبة متوجهة إليه بكل واحدة من الشهادتين على التعيين ومن كان موحدًا فالمطالبة له بالجمع بينهما: قوله «فإن هم أطاعوك» الخ استدل به على أن الكفار غير مخاطبين بالفروع حيث دعوا أولاً إلى الإيمان فقط ثم دعوا إلى العمل ورتب ذلك عليه بالفاء وتعقب بأن مفهوم الشرط مختلف في الاحتجاج به وبأن الترتيب في الدعوة لا يستلزم الترتيب في الوجوب كما أن الصلاة والزكاة لا ترتب بينهما في الوجوب وقد قدمت أحدهما على الأخرى في هذا الحديث ورتبت الأخرى عليها بالفاء: قوله «خمس صلوات» استدل به على أن الوتر ليس بفرض وكذلك نحية المسجد وصلاة العيد وقد تقدم البحث عن ذلك: قوله «فإن هم أطاعوك لذلك» قال ابن دقيق العيد يحتمل وجهين أحدهما أن يكون المراد أن هم أطاعوك بالاقرار بوجوبها عليهم والتزامهم بها والثاني أن يكون المراد الطاعة بالفعل وقد رجح الأول بأن المذكور هو الأخبار بالفريضة فتعود الإشارة إليها ويرجح الثاني أنهم لو أخبروا بالفريضة فبادروا إلى الامتثال بالفعل لكفى ولم يشترط التلفظ بخلاف الشهادتين فالشرط عدم الإنكار والاذعان للوجوب. وقال الحافظ المراد القدر المشترك بين الأمرين فمن امتثل بالاقرار أو بالفعل كفاء أو بهما فأولي وقد وقع في رواية الفضل بن العلاء بعد ذكر الصلاة فإذا صلاوا بعد ذلك الزكاة فإذا أقروا بذلك نخذ منهم. قوله صدقة زاد البخاري في رواية في أموالهم وفي رواية له أخرى اقترض عليهم زكاة في أموالهم: قوله «تؤخذ من أغنيائهم» استدل به على أن الإمام هو الذي يتولى قبض الزكاة وصرفها أما بنفسه وأما بنائيه فمن امتنع منهم أخذت منه قهراً: قوله «على فقرائهم» استدل به لقول مالك وغيره أنه يكفي إخراج الزكاة في صنف واحد وفيه بحث كما قال ابن دقيق العيد لاحتمال أن يكون ذكر الفقراء لكونهم الغالب في ذلك وللمطابقة بينهم وبين الأغنياء. قال الخطابي وقد استدل به من لا يرى على المديون زكاة إذا لم يفضل من الدين الذي عليه قدر نصاب لأنه ليس بغني إذا خرج ماله مستحق لغرمائه: قوله «فإياك وكرائم أموالهم» كرائم منصوب بفعل مضمر لا يجوز اظماره والكرائم جمع كريمة أي نفيسة (وفيه دليل) على أنه لا يجوز للمصدق أخذ خيار المال لأن الزكاة لمواساة الفقراء فلا يناسب ذلك إلا جفاف بالمالك إلا برضاه: قوله «واتق دعوة المظلوم» فيه تنبيه على المنع من جميع أنواع الظلم والنكته في ذكره عقب المنع من أخذ كرائم الأموال الإشارة إلى أن أخذها ظلم قوله حجاب أي ليس لها صارف بصرفها ولا مانع

والمراد أنها مقبولة وإن كان عاصيا كما جاء في حديث أبي هريرة عند أحمد مرفوعا «دعوة المظلوم مستجابة وإن كان فاجرا ففجره على نفسه» قال الحافظ واسناده حسن وليس المراد أن الله تعالى حجا بما يحجبه عن الناس. قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق الحديث وقد احتج به على وجوب صرف الزكاة في بلدها واشترط إسلام الفقير وأنها تجب في مال الطفل الغني عملا بمومه كما تصرف فيه مع الفقر انتهى. وفيه أيضا دليل على بعث الساعة وتوصية الإمام عامله فيما يحتاج إليه من الأحكام وقبول خبر الواحد ووجوب العمل به وإيجاب الزكاة في مال المجنون للعموم أيضا وإن من ملك نصا بالاعطى من الزكاة من حيث أنه جعل أن المأخوذ منه غني وقابله بالفقير وإن المال إذا تأنف قبل التمكن من الأداء سقطت الزكاة لاضافة الصدقة إلى المال. وقد استشكل عدم ذكر الصوم والحج في الحديث مع أن بعث معاذ كان في آخر الأمر كما تقدم وأجاب ابن الصلاح بأن ذلك تقصير من بعض الرواة وتعقب بأنه يفضي إلى ارتفاع الوثوق بكثير من الأحاديث النبوية لاحتمال الزيادة والنقصان وأجاب الكرماني بأن اهتمام الشارع بالصلاة والزكاة أكثر ولهذا كرر في القرآن فمن ثم لم يذكر الصوم والحج في هذا الحديث مع أنهما من أركان الإسلام وقيل إذا كان الكلام في بيان الأركان لم يدخل الشارع منه بشيء كحديث «بني الإسلام على خمس» فإذا كان في الدعاء إلى الإسلام اكتفي بالأركان الثلاثة الشهادة والصلاة والزكاة ولو كان بعد وجود فرض الحج والصوم لقوله تعالى (فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة) مع أن زولها بعد فرض الصوم والحج*.

٢ عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاته إلا أحمى عليه في نار جهنم فيجمل صفائح فتكوى بها جنباه وجبهته حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار وما من صاحب ابل لا يؤدي زكاتها إلا بطح لها بقاع قرقر كأوفر ما كانت تستن عليه كلما مضى عليه أخرها ردت عليه أولاها حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار وما من صاحب غنم لا يؤدي زكاتها إلا بطح لها بقاع قرقر كأوفر ما كانت فتطؤه باظلافها وتطحه بقرونها ليس فيها عقصاء ولا جلداء كلما مضى عليه أخرها ردت عليه أولاها حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة مما تعدون ثم يرى سبيله

إما الى الجنة واما الى النار قالوا قال خليل يا رسول الله قال الخير في نواصيها أو قال الخيل
مقود في نواصيها الخير الى يوم القيامة الخيل ثلاثة هي رجل أجر ورجل ستر ورجل
وزر فأما التي هي له أجر فالرجل يتخذها في سبيل الله ويمدها له فلا تغيب شيئاً
في بطونها الا كتب الله له أجراً ولورعاها في مرج فما أكلت من شيء الا كتب
الله له بها أجراً ولو سقاها من نهر كان له بكل قطرة تغيبها في بطونها أجر حتى ذكر
الأجر في أبوابها وأرواثها ولو استنت شرفاً أو شرفين كتب له بكل خطوة تخطوها
أجر وأما الذي هي له ستر فالرجل يتخذها تكريماً وتجبلاً ولا ينسى حق ظهورها
وبطونها في عسرها ويسرها وأما التي هي عليه وزر فالذي يتخذها أشراً وطرأ وبذخاً
ورياء الناس فذلك الذي هي عليه وزر قالوا فالخير يا رسول الله قال ما أنزل الله عليّ فيها
شيئاً الا هذه الآية الجامعة الفاذة من يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة
شراً يره » رواه أحمد ومسلم *

قوله « ما من صاحب كنز » قال الامام أبو جعفر الطبري الكنز كل شيء مجموع بعضه
على بعض سواء كان في بطن الارض أو في ظهرها قال صاحب العين وغيره وكان
مخزوناً . قال القاضي عياض اختلف السلف في المراد بالكنز المذكور في القرآن
وفي الحديث فقال أكثرهم هو كل مال وجب فيه صدقة الزكاة فلم تؤد فأما مال
أخرجت زكاته فليس بكنز وقيل الكنز هو المذكور عن أهل اللغة ولكن الآية
منسوخة بوجوب الزكاة وقيل المراد بالآية أهل الكتاب المذكورون قبل ذلك
وقيل كل ما زاد على أربعة آلاف فهو كنز وان أدبت زكاته وقيل هو ما فضل
عن الحاجة ولعل هذا كان في أول الاسلام وضيق الحال واتفق أئمة الفتوى على
القول الأول لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا تؤدي زكاته » وفي صحيح مسلم
« من كان عنده مال لم يؤد زكاته مثل له شجاعاً أقرع » وفي آخره « فيقول أنا
كنزك » وفي لفظ لمسلم بدل قوله « ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاته » « ما من صاحب
ذهب ولا فضة لا يؤدى منهما حقهما » قوله « ثم يري سبيله » قال النووي هو بضم
الياء التحتية من يري وفتحها ويرفع لام سبيله ونصبها : قوله « إلا بطح لها بقاع
قرقر » القاع المستوي الواسع في سوى من الارض قال المروى وجمعه قيعه وقيعان
مثل جار وجيرة وجيران ، والقرقرة قافين مفتوحتين ورايين أولهما ساكنة المستوي

أيضا من الارض الواسع . والبطح قال جماعة من أهل اللغة معناه الالتقاء على الوجه . قال القاضي عياض وقد جاء في رواية للبخاري تخط وجهه باخفافها قال وهذا يقتضى أنه ليس من شرط البطح أن يكون على الوجه وإنما هو في اللغة بمعنى البسط والمد فقد يكون على وجهه وقد يكون على ظهره ومنه سميت بطحاء مكة لانساطها : قوله « كأفرما كانت » يعني لا يفقد منها شيء . وفي رواية لمسلم « أعظم ما كانت » قوله « تسنن عليه » أى تجري عليه وهو بفتح الفوقية وسكون اللسين المهملة بعدها فوقية مفتوحة ثم نون مشددة : قوله « كلما مضى عليه أخراها ردت عليه أولاها » وقع في رواية لمسلم « كلما مر عليه أولاها رد عليه أخراها » قال القاضي عياض وهو تفسير وتصحيف وصوابه الرواية الأخرى يعني المذكورة في الكتاب قوله « ليس فيها عقصاء » الخ قال أهل اللغة العقصاء مكتوبة القرينين وهى بفتح العين المهملة وسكون القاف بعدها صاد مهملة ثم ألف ممدودة . والجلحاء بجيم مفتوحة ثم لام ساكنة ثم حاء مهملة التى لاقرن لها . قوله « تنطحه » بكسر الطاء وفتحها لفتان حكاهما الجوهري وغيره والكسر أفصح وهو المعروف في الرواية . قوله « الحيل في نواصيها الخير » جاء تفسيره في الحديث الآخر في الصحيح بأنه الاجر والمغرم وفيه دليل على بقاء الاسلام والجهاد الى يوم القيامة والمراد قبيل القيامة ييسر وهو وقت اتيان الريح الطيبة من قبل اليمن التى تقبض روح كل مؤمن ومؤمنة كما ثبت في الصحيح . قوله « فاما التى هى له أجر » هكذا في أكثر نسخ مسلم وفي بعضها « فاما الذى هى له أجر » وهى أوضح وأظهر . قوله « في مرج » بيم مفتوحة وراء ساكنة ثم جيم وهو الموضع الذي ترعى فيه الدواب . قوله « ولو استنت شرقا أو شرفين » أى جرت والشرف بفتح الشين المعجمة والراء وهو العالى من الارض وقيل المراد طلقا أو طلقين : قوله « أشرا ويطرا وبذخا » قال أهل اللغة الأثر بفتح الهمزة والشين المعجمة المرح والنجاج . والبطر بفتح الباء بوحدة من أسفل والطاء المهملة ثم راء هو الطغيان عند الحق . والبذخ بفتح الباء الموحدة والذال المعجمة بعدها خاء معجمة هو بمعنى الأثر والبطر . قوله « الا هذه الآية الفاذة الجامعة » المراد بالفاذة القليلة النظير وهى بالذال المعجمة المشددة والجامعة العامة المتناولة لكل خير ومعروف ومعنى ذلك انه لم ينزل على فيها نص بعينها ولكن نزلت

هذه الآية العامة . وقد يحتاج بهذا من قال لا يجوز الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ويجاب بانه لم يظهر له فيها شيء . ومحل ذلك الاصول (والحديث) يدل على وجوب الزكاة في الذهب والفضة والابل والغنم . وقد زاد مسلم في هذا الحديث «ولاصحاب بقر» الخ قال النووي وهو أصح حديث ورد في زكاة البقر وقد استدلل به أبو حنيفة على وجوب الزكاة في الخيل لما وقع في رواية لمسلم عند ذكر الخيل «ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولارقائها» . وتأول الجمهور هذا الحديث على ان المراد يجاهد بها . وقيل المراد بالحق في رقابها الاحسان اليها والقيام بملفها وسائر مؤناتها والمراد بظهورها اطراق خيلها اذا طلبت عاريتها وقيل المراد حق الله مما يكسبه من مال العدو على ظهورها وهو خمس الغنيمة وسيأتي الكلام على هذه الأطراف التي دل الحديث عليها . قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل أن تارك الزكاة لا يقطع له بالنار وآخره دليل في اثبات العموم انتهى *

٣ وعن أبي هريرة رضي الله عنه «لما توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان أبو بكر وكفر من كفر من العرب فقال عمر كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه الا بحقه وحسابه على الله تعالى فقال والله لا قاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فان الزكاة حق المال والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها الي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقاتلتهم على منعها قال عمر فوالله ما هو الا أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق» رواه الجماعة الا ابن ماجه - لكن في لفظ مسلم والترمذي وأبي داود «لو منعوني عقالا كانوا يؤدونه» بدل العناق ~~بهم~~ قوله «وكفر من كفر من العرب» قال الخطابي أهل الردة كانوا صنفين صنفا ارتدوا عن الدين ونابدوا الملة وعدلوا الى الكفر وهم الذين غناهم أبو هريرة وهذه الفرقة طائفتان احدهما أصحاب مسيلة الكذاب من بني حنيفة وغيرهم الذين صدقوه على دعواه في النبوة وأصحاب الأسود العنسي ومن استجابه من أهل اليمن وهذه الفرقة بأسرها منكرة لنبوة نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم مدعية النبوة لغيره فقاتلهم أبو بكر حتى قتل مسيلة باليمامة والعنسي بصنعاء وانقضت جموعهم وهلك أكثرهم . والطائفة الاخرى ارتدوا عن الدين فأنكروا الشرائع وتركوا

الصلاة والزكاة وغيرها من أمور الدين وعادوا إلى ما كانوا عليه في الجاهلية فلم يكن يسجد لله في الأرض إلا في ثلاثة مساجد مسجد مكة ومسجد المدينة ومسجد عبد القيس قال والصف الآخرهم الذين فرقوا بين الصلاة وبين الزكاة فأنكروا وجوبها ووجب أدائها إلى الإمام وهؤلاء على الحقيقة أهل البغي وإنما لم يدعوا بهذا الاسم في ذلك الزمن خصوصا لدخولهم في غمار أهل الردة وأضيف الاسم في الجملة إلى أهل الردة إذ كانت أعظم الأمرين وأهمهما وأرخ مبدأ قتال أهل البغي من زمن علي بن أبي طالب عليه السلام إذ كانوا منفردين في زمانه لم يخلطوا بأهل الشرك وقد كان في ضمن هؤلاء المانعين للزكاة من كان يسمح بالزكاة ولم يمنعها إلا أن رؤسائهم صدوهم عن ذلك الرأي وقبضوا على أيديهم في ذلك كبني يربوع فأنهم قد كانوا جمعوا صدقاتهم وأرادوا أن يعشوا بها إلى أبي بكر فمنعهم مالك بن نويرة من ذلك وفرقها فيهم وفي أمر هؤلاء عرض الخلاف ووقعت الشبهة لعمر بن الخطاب فراجع أبا بكر وناظره واحتج عليه بقول النبي صلي الله عليه وآله وسلم «أمرت أن أقاتل الناس» الحديث وكان هذا من عمر تعلقا بظاهر الكلام قبل أن ينظر في آخره ويتأمل شرائطه فقال له أبو بكر إن الزكاة حق المال يريد أن القضية قد تضمنت عصمة دم ومال متعلقة باطراف شرائطها والحكم المعلق بشرطين لا يحصل بأحدهما والآخر معدوم ثم قايسه بالصلاة ورد الزكاة إليها فكان في ذلك من قوله دليل على أن قتال الممتنع من الصلاة كان إجماعا من الصحابة ولذلك رد المختلف فيه إلى المتفق عليه. وقد اجتمع في هذه القضية الاحتجاج من عمر بالعموم ومن أبي بكر بالقياس ودل ذلك على أن العموم يخص بالقياس وإن جميع ما تضمنه الخطاب الوارد في الحكم الواحد من شرط واستثناء مراعى فيه ومعتبر صحته فلما استقر عند عمر صحة رأي أبي بكر وبأن له صوابه تابعه على قتال القوم وهو معني قوله فعرفت أنه الحق يشير إلى انشراح صدره بالحجة التي أدلى بها والبرهان الذي أقامه نصا ودلالة. وقد زعم زاعمون من الرافضة أن أبا بكر أول من سبى المسلمين وإن القوم كانوا متأولين في منع الصدقة وكانوا يزعمون أن الخطاب في قوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم) خطاب خاص في مواجهة النبي صلى الله عليه وآله وسلم دون غيره وأنه مقيد بشرائط لا

لا توجد فيمن سواه وذلك انه ليس لاحد من التطهير والزكاة والصلاة على المتصدق ما كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ومثل هذه التهمة اذا وجدت كان ذلك مما يعذر فيه أمثالهم ويرفع به السيف عنهم وزعموا ان قتالهم كان عسفا وهؤلاء قوم لاخلاق لهم في الدين وأما رأس ما لهم البهت والتكذيب والوقعة في السلف وقد بينا أن أهل الردة كانوا أصنافا منهم من ارتد عن الملة ودعا الى نبوة مسيئة وغيره ومنهم من ترك الصلاة والزكاة وأنكر الشرائع كلها وهؤلاء هم الذين سماهم الصحابة كفارا ولذلك رأى أبو بكر سبي ذراريهم وساعده علي ذلك أكثر الصحابة. واستولد علي بن أبي طالب عليه السلام جارية من سبي بني حنيفة فولدت له محمد بن الحنفية ثم لم ينفذ عصر الصحابة حتى أجمعوا علي ان المرتد لا يسبي فأما ما نعو الزكاة منهم المقيمون على أصل الدين فانهم أهل بغي ولم يسموا على الانفراد كفارا وان كانت الردة قد أضيفت اليهم لمشاركتهم المرتدين في منع بعض ما منعه من حقوق الدين وذلك ان الردة اسم لغوي فكل من انصرف عن أمر كان مقبلا عليه فقد ارتد عنه وقد وجد من هؤلاء القوم الانصراف عن الطاعة ومنع الحق وانقطع عنهم اسم الثناء والمدح وعلق بهم الاسم القبيح لمشاركتهم القوم الذين كان ارتدادهم حقا وأما قوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة) وما ادعوه من كون الخطاب خاصا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان خطاب كتاب الله على ثلاثة أوجه . خطاب عام كقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة) الآية ونحوها . وخطاب خاص برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يشركه فيه غيره وهو ما أبين به عن غيره بسمه التخصيص وقطع التشريك كقوله تعالى (ومن الليل فتهجد به نافلة لك) وكقوله خالصة لك من دون المؤمنين . وخطاب مواجهة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو جميع أمته في المراد به سواء كقوله تعالى (أقم الصلاة لذكرك الشمس) وكقوله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله) ونحو ذلك . ومنه قوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة) وهذا غير مختص به بل يشاركه فيه الأمة . والفائدة في مواجهة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالخطاب أنه هو الداعي الى الله والمبين عنه معني ما أراد فقدم اسمه ليكون سلوك الأمة في شرائع الدين على حسب ما ينهجه لهم . وأما التطهير والزكاة والدعاء منه صلى الله عليه وآله وسلم لصاحب الصدقة فان الفاعل

(م ٢٣ — ج ٤ نيل الاوطار)

لها قد ينال ذلك كله بطاعة الله وطاعة رسوله فيها وكل ثواب موعود على عمل بر كان في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم فانه باق غير منقطع . قوله « حتى يقولوا لا اله الا الله » الخ المراد به - هذا أهل الأوثان دون أهل الكتاب لانهم يقولون لا اله الا الله ويقاتلون ولا يرفع عنهم السيف : قوله « لا قاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة » قال النووي ضبطناه بوجهين فرق و فرق بتشديد الراء وتخفيفها ومعناه من أطاع في الصلاة وجحد في الزكاة أو منعها . قوله « عناقا » بفتح العين بعدها نون وهو الأنثى من أولاد المزمز . وفي الرواية الأخرى « نقالا » وقد اختلف في تفسيره فذهب جماعة الى أن المراد بالعقال زكاة عام . قال النووي وهو معروف في اللغة كذلك وهذا قول الكسائي والنضر بن شميل وأبي عبيد والمبرد وغيرهم من أهل اللغة وهو قول جماعة من الفقهاء قال والعقال الذي هو الحبل الذي يعقل به البعير لا يجب دفعه في الزكاة فلا يجوز القتال عليه فلا يصح حمل الحديث على هذا . وذهب كثير من المحققين الى أن المراد بالعقال الحبل الذي يعقل به البعير وهذا القول محكى عن مالك وابن أبي ذئب وغيرهما وهو اختيار صاحب التحرير وجماعة من حذاق المتأخرين . قال صاحب التحرير قول من قال المراد صدقة عام تمسف وذهاب عن طريقة العرب لان الكلام خرج مخرج التضييق والتشديد والمبالغة فيقتضى قلة ما علق به العقال وحقارته واذا حمل على صدقة العام لم يحصل هذا المعنى قال النووي وهذا الذي اختاره هو الصحيح الذي لا ينبغي غيره وكذلك أقول أنا ثم اختلفوا في المراد بقوله ممنون عقالا فقيل قدر قيمته كما في زكاة الذهب والفضة والمعشرات والمعدن والركاز والفطرة والمواشي في بعض أحوالها وهو حيث يجوز دفع القيمة . وقيل زكاة عقال اذا كان من عروض التجارة وقيل المراد بالمبالغة ولا يمكن تصويره ويرده ما تقدم . وقيل انه العقال الذي يؤخذ مع الفريضة لان على صاحبها تسليمها برباطها **(واعلم)** انها قد وردت أحاديث صحيحة قاضية بأن مانع الزكاة يقاتل حتى يعطيها وللمسلم تبلغ الصديق ولا الفاروق ولو بلغت مالم لا خاف عمر ولا احتج أبو بكر بتلك الحجة التي هي القياس . فمنها ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن عمر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وقيموا الصلاة وبؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم الا بحق

الاسلام وحسابهم على الله » وأخرج البخاري ومسلم والنسائي من حديث أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله » وأخرج مسلم والنسائي من حديث جابر بن عبد الله نحوه . وفي الباب أحاديث *

عن حماد بن عمار عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول في كل إبل سائمة في كل أربعين ابنة لبون لا تفرق إبل عن حسابها من أعطاهم مؤنجرا فله أجرها ومن منعها فانا آخذوها وشطرا لإبله عزمة من عزمات ربنا تبارك وتعالى لا يحل لآل محمد منها شيء » رواه أحمد والنسائي وأبو داود وقال « وشطرها » وهو حجة في أخذها من الممتنع ووقوعها موقعها *

الحديث أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي وقال يحيى بن معين اسناده صحيح اذا كان من دون بهز ثقة وقد اختلف في بهز فقال أبو حاتم لا يحتج به وروى الحاكم عن الشافعي انه قال ليس بهز حجة وهذا الحديث لا يثبت به أهل العلم بالحديث ولو ثبت لقننا به وكان قال به في التقديم ثم رجع . وسئل أحمد عن هذا الحديث فقال ما أدري وجهه وسئل عن اسناده فقال صالح الاسناد . وقال ابن حبان لولا هذا الحديث لادخلت بهزا في الثقات . وقال ابن حزم انه غير مشهور بالعدالة . وقال ابن الطلاع انه مجبول وتعقبا بانه قد وثقه جماعة من الأئمة . وقال ابن عدي لم أره حديثا منكرا . وقال الذهبي ما تركه عالم قط وقد تكلم فيه انه كان يلعب بالشطرنج قال ابن القطان وليس ذلك بضائر له فان استباحته مسألة فقهية مشتهرة قال الحافظ وقد استوفيت الكلام فيه في تلخيص التهذيب . وقال البخاري بهز بن حكيم يختلفون فيه وقال ابن كثير الاكثر لا يحتجون به . وقال الحاكم حديثه صحيح وقد حسن له الترمذي عدة احاديث ووثقه واحتج به أحمد واسحق والبخاري خارج الصحيح وعلق له فيه وروى عن أبي داود انه حجة عنده . قوله « في كل إبل سائمة » يدل على انه لازكاة في المعلونة : قوله « في كل أربعين » الخ سيأتي تفصيل الكلام في ذلك قوله « لا تفرق إبل عن حسابها » أي لا يفرق احدا الخليطين ملكه عن ملك صاحبه وسيأتي أيضا تحقيقه . قوله « مؤنجرا » أي طابا للأجر . قوله « فانا آخذوها »

استدل به على انه يجوز للامام ان يأخذ الزكاة قهرا اذ لم يرخص رب المال وعلي انه
يكتفي بنية الامام كما ذهب الى ذلك الشافعي والهادوية وعلي ان ولاية قبض الزكاة
الى الامام والى ذلك ذهب المعتز وأبو حنيفة وأصحابه ومالك والشافعي في احد
قوله . قوله «وشر ماله» أى بعضه . وقد استدل به على انه يجوز للامام ان يعاقب
بأخذ المال والى ذلك ذهب الشافعي في القديم من قوله ثم رجع عنه وقال انه
منسوخ وهكذا قال البيهقي وأكثر الشافعية قال في التلخيص وتعقبه النووي فقال
الذى ادعوه من كون العقوبة كانت بالأموال في أول الاسلام ليس بنابت ولا
معروف ودعوي النسخ غير مقبولة مع الجهل بالتاريخ . وقد نقل الطحاري والغزالي
الاجماع على نسخ العقوبة بالمال . وحكى صاحب ضوء النهار عن النووي انه نقل الاجماع
منها وهو يخالف ما قدمنا عنه فينظر . وزعم الشافعي ان النسخ حديث ناقة البراء
لانه صلى الله عليه وآله وسلم حكم عليه بضمان ما افسدت ولم ينقل انه صلى الله
عليه وآله وسلم في تلك القضية أضعف الغرامة ولا يخفي ان تركه صلى الله
عليه وآله وسلم للمعاقبة بأخذ المال في هذه القضية لا يستلزم الترك مطلقا ولا يصلح
لتمسك به على عدم الجواز وجعله ناسخا البتة وقد ذهب الى جواز المعاقبة بالمال
الامام يحيى والهادوية . وقال في الغيث لا أعلم في جواز ذلك خلافا بين أهل البيت
واستدلوا بحديث بهز هذا وبهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتحريق بيوت المتخلفين
عن الجماعة وقد تقدم في الجماعة . وبحديث عمر عند أبي داود قال «قال النبي صلى
الله عليه وآله وسلم إذا وجدتم الرجل قد غل فأحرقوا متاعه» وفي اسناده صالح
ابن محمد بن زائدة المديني قال البخاري عامة أصحابنا يحتجون به وهو باطل . وقال
الدارقطني أنكروه علي صالح ولا أصل له والمحفوظ أن سالما امر بذلك في رجل
غل في غزاة مع الوليد بن هشام : قال أبو داود وهذا أصح . وبحديث ابن عمرو
ابن الماص عند أبي داود والحاكم والبيهقي «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر
وعمر أحرقوا متاع الغال وضربوه» وفي اسناده زهير بن محمد قيل هو الخراساني وقيل
غيره وهو مجهول وسيأتي الكلام على هذا الحديث في كتاب الجهاد وله شاهد مذكور هناك
وبحديث أن سعد بن أبي وقاص سلب عبدا وجدته يصيد في حرم المدينة «قال سمعت النبي
صلى الله عليه وآله وسلم يقول من وجدتموه يصيد فيه فخذوا سلبه» أخرجه مسلم


وبحديث تفريم كاتم الضالة أن يردّها ومثلها. وحديث تضمين من أخرج غير ما يأكل من الثمر المعلق مثليه كما أخرجه أبو داود وسكت عنه هو والمنذري من حديث عبد الله بن عمرو « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الثمر المعلق فقال « من أصاب بفيه من ذي حاجة غير متخذ خبئة (١) فلا شيء عليه ومن خرج بشيء منه فعليه غرامة مثليه والعقوبة ومن سرق منه شيئاً بعد أن يؤويه الجربين فبلغ ثمن الجبن فعليه القطع ومن سرق دون ذلك فعليه غرامة مثليه والعقوبة » وأخرج نحوه النسائي والحاكم وصححه وسيأتي في كتاب السرقة . ومن الأدلة قضية المدد الذي أغلظ لأجله الكلام عوف بن مالك عن خالد بن الوليد لما أخذ سلبه « فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ترد عليه » أخرجه مسلم وbacher علي بن أبي طالب عليه السلام لطامام المحتكر ودور قوم يديمون الحرق وهدمه دار جرير بن عبدالله ومشاطرة عمر لسعد بن أبي وقاص في ماله الذي جاء به من العمل الذي بعته إليه وتضمنه لحاطب ابن أبي بلتعة مثلي قيمة العاقبة التي غصبها عبيده وانتحروها وتغليظه هو وابن عباس الدية على من قتل في الشهر الحرام في البلد الحرام ﴿ وقد أجيب ﴾ عن هذه الأدلة بأجوبة أما عن حديث بهز فبأنه من المقال وبنارواه ابن الجوزي في جامع المسانيد والحافظ في التلخيص عن ابراهيم الحربي انه قال في سياق هذا المتن لفظه وهم فيها الراوي وإنما هو قانا أخذوها من شطر ماله أي يحمل ماله شطرين ويتخير عليه المصدق ويأخذ الصدقة من خير الشطرين عقوبة لمنعه الزكاة فاما مالا يلزمه فلا وبما قال بعضهم ان لفظه وشطر ماله بضم الشين المعجمة وكسر الطاء المهملة فعل مبني للمجهول ومعناه جعل ماله شطرين يأخذ المصدق الصدقة من أي الشطرين أراد . ويجاب عن التمدح بما في الحديث من المقال بأنه مما لا يقدر بمثله . وعن كلام الحربي وما بعده بأن الآخذ من خير الشطرين صادق عليه اسم العقوبة بالمال لانه زائد على الواجب . وأما حديث هم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالاحراق فاجيب عنه بأن السنة أقوال وأفعال وتقريرات والهم ليس من الثلاثة ويرد بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يهتم إلا بالجائز وأما حديث عمر فبأنه من المقال المتقدم . وكذلك أجيب عن حديث ابن عمرو . وأما حديث سعد بن أبي وقاص فبأنه من باب الفدية كما يجب على من يصيد صيد مكة وإنما عين صلى الله عليه وآله وسلم نوع الفدية هنا بأنها سلب

(١) الخبئة بضم الخاء المعجمة وسكون الباء الموحدة ما تحمله في حضنك

العاقد فيقتصر على السبب لقصور العلة التي هي هتك الحرمة عن التعدية . وأما حديث تغريم كاتم الضالة والمخرج غير ما يأكل من الثمر . وقضية الممدى فهي واردة على سبب خاص فلا يجاوز بها إلى غيره لأنها وسائر أحاديث الباب مما ورد على خلاف القياس لورود الأدلة كتاباً وسنة بتحريم مال الغير . قال الله تعالى (ولأن تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة) (ولأن تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام) وقال صلى الله عليه وآله وسلم في خطبة حجة الوداع «أما دماؤكم وأموالكم وأعراضكم» الحديث قد تقدم . وقال «لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه» وأما تحريق على طعام المحنكر ودور القوم وهدمه دار جرير فبعد تسليم صحة الاسناد اليه وانتهاض فعله الاحتجاج به بحجابه عنه بان ذلك من قطع ذرائع الفساد كهدم مسجد الضرار وتسكير المزامير . وأما المروي عن عمر من ذلك فيجابه عنه بعد ثبوته بأنه أيضاً قول صحابي لا ينتهض للاحتجاج به ولا يقوى على تخصيص عمومات الكتاب والسنة وكذلك المروي عن ابن عباس . قوله «عزمة من عزمت ربنا» قال في البدر المنير عزمة خبر مبتدأ محذوف تقديره ذلك عزمة وضبطه صاحب ارشاد الفقه بالنصب على المصدر وكلا الوجهين جائز من حيث العربية . ومعنى العزمة في اللغة الجدل في الأمر . وفيه دليل على أن أخذ ذلك واجب مفروض من الأحكام . والزام الفرائض كما في كتب اللغة ☆

باب صدقة المواشي

١ عن أنس «أن أبا بكر كتب لهم ان هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المسلمين التي أمر الله بها ورسوله فمن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها ومن سئل فوق ذلك فلا يعطه فيما دون خمس وعشرين من الابل الغنم في كل خمس ذود شاة فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها ابنة مخاض الى خمس وثلاثين فان لم تكن ابنة مخاض فابن لبون ذكر فاذا بلغت ستا وثلاثين ففيها ابنة لبون الى خمس وأربعين فاذا بلغت ستا وأربعين ففيها حقة طروقة الفحل الى ستين فاذا بلغت واحدة وستين ففيها جذعة الى خمس وسبعين

فاذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنتا لبون الي تسعين فاذا بلغت واحدة وتسعين ففيها
 حقتان طروقتا الفحل الي عشرين ومائة فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل
 أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فاذا تباين أسنان الابل في فرائض الصدقات
 فمن بلغت عنده صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فانها تقبل منه ويجعل
 معها شاتين ان استيسرتا له أو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست
 عنده الا جذعة فانها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين ومن بلغت
 عنده صدقة الحقة وليست عنده وعنده ابنة لبون فانها تقبل منه ويجعل معها شاتين
 ان استيسرتا له أو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون وليست عنده
 الا حقة فانها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين ومن بلغت عنده
 صدقة ابنة لبون وليست عنده ابنة لبون وعنده ابنة مخاض فانها تقبل منه ويجعل
 معها شاتين ان استيسرتا له أو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة ابنة مخاض
 وليس عنده الا ابن لبون ذكر فانه يقبل منه وليس معه شيء ومن لم يكن معه الا
 أربع من الابل فليس فيها شيء الا أن يشاء ربها* وفي صدقة الغنم في سائمتها اذا كانت
 أربعين ففيها شاة الي عشرين ومائة فاذا زادت ففيها شاتان الي مائتين فاذا زادت
 واحدة ففيها ثلاث شياه الي ثلثمائة فاذا زادت ففي كل مائة شاة ولا يؤخذ في الصدقة
 حرمة ولا ذات عوار ولا تيس الا أن يشاء المصدق ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق
 بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خليطين فانهما يتراجعا بينهما بالسوية واذا
 كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها شيء الا أن يشاء
 ربها* وفي الرقة ربع العشر فاذا لم يكن المال الا تسعين ومائة فليس فيها شيء الا أن
 يشاء ربها* رواه أحمد والنسائي وأبوداود والبخاري وقطعة في عشرة مواضع .
 ورواه الدارقطني كذلك وله فيه في رواية في صدقة الابل « فاذا بلغت احدى وعشرين
 ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة » قال الدارقطني هذا
 اسناد صحيح ورواه كلهم ثقات  *

الحديث أخرجه أيضا الشافعي والبيهقي والحاكم قال ابن حزم هذا كتاب في
 نهاية الصحة عمل به الصديق بحضرة العلماء ولم يخالفه أحد وصححه ابن حبان أيضا
 وغيره : قوله « ان أبا بكر كتب لهم » في لفظ للبخاري « ان أبا بكر كتب له هذا

الكتاب لما وجهه الى البحرين هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المسلمين والتي أمر الله بها رسوله قوله « التي فرض رسول الله » معنى فرض هنا أوجب أو شرع يعني بأمر الله تعالى. وقيل معناه قدر لان إيجابها ثابت بالكتاب فيكون المعنى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين ذلك. قال في الفتح وقد يرد الفرض بمعنى البيان كقوله تعالى (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) وبمعنى الا نزال كقوله (ان الذي فرض عليك القرآن) وبمعنى الحل كقوله (ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له) وكل ذلك لا يخرج عن معنى التقدير. ووقع استعمال الفرض بمعنى اللزوم حتى يكاد يغلب عليه وهو لا يخرج عن معنى التقدير. وقد قال الراغب كل شيء ورد في القرآن فرض على فلان فهو بمعنى الالتزام وكل شيء ورد فرض له فهو بمعنى لم يحرم عليه وذكر ان معنى قوله تعالى (ان الذي فرض عليك القرآن) أي أوجب عليك العمل به وهذا يؤيد قول الجمهور ان الفرض مرداف للوجوب وتفريق الحنفية بين الفرض والواجب باعتبار ما يثبتان به لا مشاحة فيه وأما النزاع في حمل ما ورد من الأحاديث الصحيحة على ذلك لان اللفظ السابق لا يحمل على الاصطلاح الحادث انتهى: قوله « ورسوله » في نسخة رسوله بدون واو وهو الصواب كما في البخاري وغيره: قوله « ومن سئل فوق ذلك فلا يعطه » أي من سئل زائداً على ذلك في سن أو عدد فله المنع. ونقل الرافي الاتفاق على ترجيحه. وقيل معناه فليمنع الساعي وليتول اخراجه بنفسه أو يدفعها الي ساع فان الساعي الذي طلب الزكاة يكون بذلك متعمداً وشرطه ان يكون أميناً. قال الحافظ لكن محل هذا اذا طلب الزيادة بغير تأويل انتهى ولعله يشير بهذا الى الجمع بين هذا الحديث وحديث « ارضوا صدقيكم » عند مسلم والنسائي من حديث جرير وحديث « سيأتكم ركب مبغضون فاذا أتوكم فرحبوا بهم واخلوا بينهم وبين ما يبيعون فان عدلوا فلا تقسمهم وان ظلموا فعليها وأرضوهم فان تمام زكاتكم رضاهم » أخرجه أبو داود من حديث جابر بن عتيك. وفي لفظ للطبراني من حديث سعد بن أبي وقاص ادفعوا اليهم ما صلوا الخمس فتكون هذه الأحاديث محمولة على ان للعامل تأويل في طلب الزائد على الواجب: قوله « الغنم » هو مبتدا وما قبله خبره وهو يدل على ان إخراج الغنم فيها دون خمس وعشرين من الابل متعين واليه ذهب مالك وأحمد فلا يجزيء عندهما إخراج بعير عن أربع وعشرين: قال

الشافعي والجمهور يحزى لانه اذا أجزأ في خمس وعشرين فجزأؤه فيما دونها بالأولي قال في الفتح ولان الأصل ان يجب في جنس المال وأنما عدل عنه رفقا بالمالك فاذا رجع باختياره الى الأصل اجزأه فان كانت قيمة البعير مثلاً دون قيمة أربع شياه ففيه خلاف عند الشافعية وغيرهم والأقيس انه لا يحزى انتهى . قوله « في كل خمس زود شاة » الذود بفتح الذال المعجمة وسكون الواو بعدها ذال همزة قال الاكثر وهو من الثلاثة الى العشرة لا واحد له من لفظه وقال أبو عبيدة من الاثنين الى العشرة قال وهو مختص بالاناث . وقال سيبويه تقول ثلاث ذود لان الذود مؤنث وليس باسم كسر عليه مذكر وقال القرطبي أصله ذاد يذود اذا دفع شيئاً فهو مصدر وكان من كان عنده دفع عن نفسه مرة الفقر وشدة الفاقة والحاجة : وقال ابن قتيبة انه يقع على الواحد فقط وأنكر ان يزداد بالذود الجمع قال ولا يصح ان يقال خمس ذود كما لا يصح ان يقال خمس ثوب وغلطه بعض العلماء في ذلك وقال أبو حاتم السجستاني تركوا القياس في الجمع فقالوا خمس ذود لخمس من الابل كما قالوا اثلثمائة على غير قياس قال القرطبي وهذا صريح في ان الذود واحد في لفظه قال الحافظ والاشهر ما قاله المتقدمون انه لا يطلق على الواحد : قوله « فاذا بلغت خمساً وعشرين ففيها ابنة مخاض » بنت المخاض بفتح الميم بعدها خاء معجمة خفيفة وآخره ضاد معجمة هي التي أتى عليها حول ودخلت في الثاني وحملت أمها والمخاض الحامل والمراد انه قد دخل وقت حملها وان لم تحمل وهذا يدل على انه يجب في الخمس والعشرين الى الخمس والثلاثين بنت مخاض واليه ذهب الجمهور . وأخرج ابن أبي شيبة وغيره عن علي عليه السلام ان في الخمس والعشرين خمس شياه فاذا صارت ستاً وعشرين كان فيها بنت مخاض . وقد روي عنه هذا مرفوعاً وموقوفاً قال الحافظ واسناد المرفوع ضعيف : قوله « فابن لبون ذكر » هو الذي دخل في السنة الثالثة وصارت أمه لبونا بوضع الحمل . وقوله ذكر تأكيذاً قوله ابن لبون وفيه دليل على جواز العدول الى ابن اللبون عند عدم بنت المخاض : قوله « ابنة لبون » زاد البخاريأتي قوله « حقة » الحقة بكسر الميملة وتشديد انقاف والجمع حقاق بالكسر وطروقة الفحل بفتح أوله أي مطروقة كحلوبة بمعنى محلوبة والمراد انها بلغت أن ينظر فيها الفحل وهي التي أتت عليها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة : قوله « ففيها جذعة » الجذعة بفتح الجيم والذال المعجمة وهي التي أتى عليها أربع سنين ودخلت في الخامسة : قوله « ففي كل أربعين بنت لبون » (م ٢٤ - ج ٤ نيل الاوطار) .

المراد أنه يجب بعد مجاوزة المائة والعشرين بواحدة في كل أربعين بنت لبون فيكون الواجب في مائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون والي هذا ذهب الجمهور ولا اعتبار بالمجاوزة بدون واحدة كنصف أو ثلث أو ربع خلافاً للاصطخري فقال يجب ثلاث بنات لبون بزيادة بعض واحدة ويرد عليه ما عند الدارقطني في آخر هذا الحديث وما في كتاب عمر الآتي بلفظ «فاذا كانت إحدى وعشرين ومائة» ومثله في كتاب عمرو بن حزم والي ما قاله الجمهور ذهب الناصر والهادي في الأصل أحكام حكى ذلك عنهما المهدي في البحر وحكي في البحر أيضاً عن علي وابن مسعود والنخعي وحماد والهادي وأبي طالب والمؤيد بالله وأبي العباس أن الفريضة تستأنف بعد المائة والعشرين فيجب في الخمس شاة ثم كذلك واحتج لهم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم وما زاد علي ذلك استؤنفت الفريضة وهذا إن صح كان محمولا على الاستئناف المذكور في الحديث أعني إيجاب بنت اللبون في كل أربعين والحقيقة في كل خمسين جمعا بين الأحاديث (لا يقال) أنه يرجع حديث الاستئناف بمعنى الرجوع إلى إيجاب شاة في كل خمس إلى خمس وعشرين على حسب التفصيل المتقدم بأنه متضمن للإيجاب يعني إيجاب شاة مثلا في الخمس الزائدة على مائة وعشرين وحديث الباب وما في معناه متضمن للاسقاط لانا نقول هو وهم ناشيء من قوله «واذا زادت ففي كل أربعين» فظن أن معناه في كل أربعين من الزيادة فقط وليس كذلك بل معناه في كل أربعين من الزيادة والمزيد. وحكى في الفتح عن أبي حنيفة مثل قول علي وابن مسعود ومن معها وقيد في البحر بأنه يقول بذلك إلى مائة وخمس وأربعين ثم له فيما زاد روايتان كالذهب الأول والذهب الثاني. قوله «ويجعل معها شاتين» الخ فيه دليل على أنه يجب على المصدق قبول ما هو أدون ويأخذ التفاوت من جنس غير جنس الواجب وكذا العكس وذهبت الهادوية إلى أن الواجب إنما هو زيادة فضل القيمة من المصدق أو رب المال ويرجع في ذلك إلى التفويض لكن أجاب الجمهور عن ذلك بأنه لو كان كذلك لم ينظر إلى ما بين السنين في القيمة وكان العرض يزيد تارة وينقص أخرى لاختلاف ذلك في الأمكنة فلما قدر الشارع التفاوت بمقدار معين لا يزيد ولا ينقص كان ذلك هو الواجب في الأصل في مثل ذلك ولولا تقدير الشارع بذلك لتعينت بنت الحاض مثلا ولم يجز أن تبدل ابن لبون مع التفاوت. وذهب أبو حنيفة إلى أنه يرجع إلى القيمة فقط عند التعذر

وذهب زيد بن علي الى أن الفضل بين كل سنين شاة أو عشرة دراهم: قوله «الأن
 يشاء ربها» أي إلا أن يتطوع متبرعا: قوله «فاذا زادت ففيها شاتان» قد ورد ما يدل
 علي تعيين أقل المراد من هذه الزيادة المطلقة ففي كتاب عمرو بن حزم فاذا كانت
 احدي وعشرين حتى تبلغ مائتين ففيها شاتان وقد تقدم خلاف الاصطخرى في ذلك:
 قوله «ففي كل مائة شاة» مفتضاه انما لا تجب الشاة الرابعة حتى توفي أربع مائة شاة وهو مذهب
 الجمهور وعن بعض الكوفيين والحسن بن صالح ورواية عن أحمد اذا زادت على الثمانيات
 واحدة وجبت الأربع: قوله «هرمة» بفتح الهاء وكسر الراء هي الكبيرة التي سقطت
 أسنانها: قوله «ولا ذات عوار» بفتح العين المهملة وضمها وقيل بالفتح فقط أي معيبة وقيل
 بالفتح العيب وبالضم العور. واختلف في مقدار ذلك فالأكثر على أنه ما ثبت به الرد في
 البيع وقيل ما يمنع الاجزاء في الأضحية ويدخل في المعيب المربض والذكر بالنسبة
 الى الأنثى والصغير بالنسبة الى سن أكبر منه: قوله «ولا تبس» بناء فوقية مفتوحة وياء
 تحتية ساكنة ثم سين مهملة وهو فحل الغنم: قوله «إلا أن يشاء المصدق» قال في الفتح اختلف
 في ضبطه يعني المصدق فالأكثر على أنه بالتشديد والمراد المالك وهو اختيار أبي عبيد
 وتقدير الحديث لا تؤخذ هرمة ولا ذات عيب أصلا ولا يؤخذ التبس الا برضا المالك
 لكونه محتاجا اليه ففي أخذه بغير اختياره اضرار به وعلى هذا فلا استثناء مختص
 بالثالث ومنهم من ضبطه بتخفيف الصاد وهو الساعي وكأنه أشير بذلك الى التفويض
 اليه في اجتهاده لكونه يجري مجرى الوكيل فلا يتصرف بغير المصلحة فيتقيد بما تقتضيه
 القواعد وهذا قول الشافعي انتهى . قوله «ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع
 خشية الصدقة» قال في الفتح قال مالك في الموطأ معني هذا أن يكون النفر الثلاثة
 لكل واحد منهم أربعون شاة وجبت فيها الزكاة فيجمعونها حتى لا يجب عليهم
 كلهم فيها الا شاة واحدة أو يكون للخليطين مائتا شاة وشاة فيكون عليهم فيها ثلاث
 شياه فيفرقونها حتى لا يكون علي كل واحد منهما الا شاة واحدة . وقال الشافعي
 هو خطاب لرب المال من جهة والساعي من جهة فأمر كل منهما أن لا يحدث
 شيئا من الجمع والتفريق خشية الصدقة فرب المال يخشى أن تسكثر الصدقة فيجمع
 أو يفرق لتقل والساعي أن تقل الصدقة فيجمع أو يفرق لتكثر فعني قوله خشية
 الصدقة أي خشية ان تسكثر أو تقل فلما كان محتملا للأمرين لم يكن الحل على

أحدهما أولى من الآخر فحمل عليهما معا لكن الذي يظهر أن حمله على المالك أظهر . واستدل به علي أن من كان عنده دون النصاب من الفضة ودون النصاب من الذهب مثلا أنه لا يجب ضم بعضه الى بعض حتى يصير نصابا كاملا فيجب عليه فيه الزكاة خلافا لمن قال بالضم كالملك والهادوية والحنفية . واستدل به أحمد على أن من كان له ماشية يبذل لا تبلغ النصاب وله يبذل آخر ما يوفيه منها أنها لا تضم قال ابن المنذر وخالفه الجمهور فقالوا تجمع على صاحب المال أمواله ولو كانت في بلدان شتى ويخرج منها الزكاة واستدل به أيضا على إبطال الحيلة والعمل على المقاصد المدلول عليها بالقرائن : قوله « وما كان من خليطين فإنهما يتراجعا بينهما بالسوية » قال في الفتح اختلف في المراد بالخليطين فعند أبي حنيفة أنهما الشريكان قال ولا يجب على أحد منهما فيما يملك الا مثل الذي كان يجب عليهما لو لم يكن خلط وتعقبه ابن جرير بأنه لو كان تفريقهما مثل جمعهما في الحكم لبطلت فائدة الحديث وإنما نهى عن أمر لو فعله كان فيه فائدة ولو كان كما قال لم يكن لتراجع الخليطين بينهما بالسوية معنى . ومثل تفسير أبي حنيفة روي البخاري عن سفيان وبه قال مالك وقال الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث إنما بلغت ماشيتهما النصاب زكيا والخلط عندهم أن يجتمعا في المسرح والمبيت والحوض والفحل والشركة أخص منهما . ومثل ذلك روى سفيان في جامعه عن عمر والمصير الى هذا التفسير متعين . وبما يدل على أن الخليط لا يستلزم أن يكون شريكا قوله تعالى (وإن كثيرا من الخلطاء) وقد بينه قبل ذلك بقوله (إن هذا أخى له تسع وتسعون نسجة) واعتذر بعضهم عن الحنفية بأن الحديث لم يبلغهم أو أرادوا أن الاصل ليس فبادون خمس ذود صدقة وحكم الخليط بخالفه ويرد بان ذلك مع الانفراد وعدم الخلطة لا إذا انضم مادون الخمس الى عدد الخليط يكون به الجميع نصابا فإنه يجب تزكية الجميع لهذا الحديث وما ورد في معناه ولا بد من الجمع بهذا . ومعنى التراجع كما قال الخطابي أن يكون بينهما أربعون شاة مثلا لكل واحد منهما عشرون قد عرف كل منهما عين ماله فيأخذ المصدق من أحدهما شاة فيرجع المأخوذ من ماله على خليطة بقيمة نصف شاة وهي تسمى خلطة الجوار : قوله « وإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة شاة » لفظ شاة الأول منصوب على أنه مبرز عدد أربعين ولفظ شاة الثاني منصوب أيضا على أنه مبرز نسبة ناقصة الى السائمة : قوله « وفي الرقة » بكسر الراء وتخفيف

القاف هي الفضة الخالصة سواء كانت مضروبة أو غير مضروبة . قال الحافظ قيل أصلها الورق فحذفت الواو وعوضت الهاء وقيل تطلق على الذهب والفضة بخلاف الورق وعلي هذا قيل ان الأصل في زكاة النقيدين نصاب الفضة فاذا بلغ الذهب ما قيمته مائتا درهم فضة خالصة وجبت فيه الزكاة وهي ربع العشر وهذا قول الزهري وخالفه الجمهور وسيأتي البحث عن ذلك في باب زكاة الذهب والفضة *

٢ وعن الزهري عن سالم عن أبيه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد كتب الصدقة ولم يخرجها الى عماله حتى توفي قال فأخرجها أبو بكر من بعده فعمل بها حتى توفي ثم أخرجها عمر من بعده فعمل بها قال فلقد هلك عمر يوم هلك وان ذلك لمقرون بوصيته قال فكان فيها في الابل في خمس شاة حتى تنتهي الى أربع وعشرين فاذا بلغت الى خمس وعشرين ففيها بنت مخاض الى خمس وثلاثين فان لم تكن بنت مخاض فابن لبون فاذا زادت على خمس وثلاثين ففيها بنت لبون الى خمس وأربعين فاذا زادت واحدة ففيها حقة الى ستين فاذا زادت ففيها جذعة الى خمس وسبعين فاذا زادت ففيها ابنتا لبون الى تسعين فاذا زادت ففيها حقتان الى عشرين ومائة فاذا كثرت الابل ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين ابنة لبون * وفي الغنم من أربعين شاة شاة الى عشرين ومائة فاذا زادت شاة ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادت ففيها ثلاث شياه الى ثلثمائة فاذا زادت بعد فليس فيها شيء حتى تبلغ أربع مائة فاذا كثرت الغنم ففي كل مائة شاة وكذلك لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق مخافة الصدقة وما كان من خليطين فهما يتراجعان بالسوية لا تؤخذ هرمة ولا ذات عيب من الغنم » رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن . وفي هذا الخبر من رواية الزهري عن سالم مرسلا « فاذا كانت احدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون حتى تبلغ تسعا وعشرين ومائة فاذا كانت ثلاثين ومائة ففيها ابنتا لبون وحقة حتى تبلغ تسعا وثلاثين ومائة فاذا كانت أربعين ومائة ففيها حقتان وبنت لبون حتى تبلغ تسعا وأربعين ومائة فاذا بلغت خمسين ومائة ففيها ثلاث حقائق حتى تبلغ تسعا وخمسين ومائة فاذا كانت ستين ومائة ففيها أربع بنات لبون حتى تبلغ تسعا وستين ومائة فاذا كانت سبعين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون وحقة حتى تبلغ تسعا وسبعين ومائة فاذا بلغت ثمانين ومائة ففيها حقتان

وابنتا لبون حتى تبلغ تسعا وثمانين ومائة فاذا كانت تسعين ومائة ففيها ثلاث حقا
وابنة لبون حتى تبلغ تسعا وتسعين ومائة فاذا كانت مائتين ففيها أربع حقا أو خمس
بنات لبون أي السنين وجدت أخذت «رواه أبو داود» *

الحديث أخرجه المرفوع منه أيضا الدارقطني والحاكم والبيهقي ويقال تفرد
بوصله سفيان بن حسين وهو ضعيف في الزهري خاصة والحفاظ من أصحاب الزهري
لا يصلونه رواه أبو داود والدارقطني والحاكم عن أبي كريب عن ابن المبارك عن يونس عن
الزهري قال هذه نسخة كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي كتب في الصدقة
وهي عند آل عمر. قال ابن شهاب أقرأنيها سالم بن عبد الله بن عمر فوعيتها على وجهها وهي
التي انتسخ عمر بن عبد العزيز من عبد الله وسالم ابني عبد الله بن عمر فذكر الحديث وقال
البيهقي تابع سفيان بن حسين علي وصلة سليمان بن كثير وأخرجه أيضا ابن عدي من طريقه
ولكنه كما قال الحفاظ لين في الزهري وقد اتفق الشيخان على إخراج حديث سليمان بن
كثير والاحتجاج به. وأخرج مسلم حديث سفيان بن حسين واستشهد به البخاري قال
الترمذي في كتاب العلل سألت البخاري عن هذا الحديث فقال أرجو أن يكون محفوظا
وسفيان بن حسين صدوق انتهى. وضعف ابن معين هذا الحديث وقال تفرد به سفيان
ابن حسين ولم يتابع سفيان أحد عليه وسفيان ثقة دخل مع يزيد بن المهلب خراسان
وأخذوا عنه. وفي رواية للدارقطني في هذا الحديث أن في خمس وعشرين خمس
شياء وضعفها لأنها من طريق سليمان بن أرقم عن الزهري وهو ضعيف. واعلم أن
المرفوع من هذا الحديث وهو بعض من حديث أنس السابق وقد تقدم شرحه. قوله
«ففيها بنتا لبون وحنة» الحقة عن خمسين وبنات لبون عن ثمانين وكذلك إذا بلغت
مائة وأربعين ففيها حقتان عن مائة وبنات لبون عن أربعين وإذا بلغت مائة وخمسين
ففيها ثلاث حقا عن كل خمسين حقة وإذا بلغت مائة وستين ففيها أربع بنات لبون
عن كل أربعين واحدة وإذا بلغت مائة وسبعين ففيها ثلاث بنات لبون عن مائة
وعشرين وحنة عن خمسين وإذا بلغت مائة وثمانين ففيها حقتان عن مائة وبنات لبون
عن ثمانين وإذا بلغت مائة وتسعين ففيها ثلاث حقا عن مائة وخمسين وبنات لبون
عن أربعين وإذا بلغت مائتين ففيها أربع حقا عن كل خمسين حقة أو خمس بنات
لبون عن كل أربعين واحدة وهذا لا يخالف ما تقدم في حديث أنس لأن قوله فيه

«ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة» معناه مثل هذا لافرق بينه وبينه
الا أنه مجمل وهذا مفصل . وزاد أبو داود في هذا الحديث بعد قوله «ولا ذات
عيب» فقال وقال الزهري اذا جاء المصدق قسمت الشياه أثلاثا ثلثا شرارا وثلثا خيارا
وثلثا وسطا فيأخذ من الوسط *

٣ وعن معاذ بن جبل « قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
الى اليمن وأمرني ان آخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعا أو تبيعة ومن كل أربعين
مسنة ومن كل حالم ديناراً أو عد له معافر » رواه الحمسة وليس لابن ماجه فيه حكم
الحالم * وعن يحيى بن الحكم « ان معاذ قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
اصدق أهل اليمن فأمرني ان آخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعا ومن كل أربعين
مسنة فعرضوا على ان آخذ ما بين الاربعين والخمسين وما بين الستين والسبعين وما
بين الثمانين والتسعين فقدمت فأخبرت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأمرني ان لا آخذ
فيما بين ذلك وزعم ان الأوقاص لا فريضة فيها » رواه احمد *

الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وصححه والدارقطني والحاكم وصححه أيضا
من رواية أبي وائل عن مسروق عن معاذ . ورواه أبو داود والنسائي من رواية أبي
وائل عن معاذ ورجح الترمذي والدارقطني الرواية المرسلة ويقال ان مسروقا لم
يسمع من معاذ وقد بالغ ابن حزم في تقرير ذلك . وقال ابن القطان هو علي
الاحتمال وينبغي ان يحكم لحديثه بالاتصال على رأي الجمهور . وقال ابن عبد البر في
التمهيد اسناده متصل صحيح ثابت ورواه عبد الحق فنقل عنه انه قال مسروق لم يلق
معاذا وتعقبه ابن القطان بأن أبا عمر إنما قال ذلك في رواية مالك عن حميد بن
قيس عن طاوس عن معاذ وقد قال الشافعي طاوس عالم بأمر معاذ وان لم يلقه
لكثرة من اتبعه ممن ادرك معاذ وهذا مما لا أعلم من أحد فيه خلافا انتهى . قال
الحافظ في التلخيص ورواه البزار والدارقطني من طريق ابن عباس بلفظ « لما
بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم معاذ الى اليمن أمره أن يأخذ من كل ثلاثين من
البقر تبيعا أو تبيعة جذعا أو جذعة » الحديث لكنه من طريق بقية عن المسعودي
وهو ضعيف . والرواية الثانية المذكورة عن معاذ أخرجه أيضا البزار وفي اسنادها
الحسن بن عماره وهو ضعيف ويدل علي ضعفه ذكره فيها لقدم معاذ على النبي


صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقدم الا بعد موته . وقد أخرج نحو هذه الرواية مالك في الموطأ من طريق طاوس عن معاذ وليس عنده ان معاذ قدم قبل موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل صرح فيها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مات قبل قدومه وحكي الحافظ عن عبد الحق انه قال في زكاة البقر حديث متفق على صحته يعني في النصب . وحكى أيضا عن ابن جرير الطبري انه قال صح الاجماع المتيقن المقطوع به الذي لا اختلاف فيه ان في كل خمسين بقرة بقرة فوجب الأخذ بهذا وما دون ذلك مختلف فيه ولا نص في إيجابه وتعقبه صاحب الامام بحديث عمرو بن حزم الطويل في الديات وغيرها فان فيه في كل ثلاثين باقورة ١ تباع جذع أو جذعة وفي كل أربعين باقورة بقرة . وحكى أيضا عن ابن عبد البر انه قال في الاستذكار لا خلاف بين العلماء ان السنة في زكاة البقر على ما في حديث معاذ وان النصاب المجمع عليه فيها انتهى : قوله « من كل ثلاثين من البقر » فيه دليل على ان الزكاة لا تجب فيما دون الثلاثين واليه ذهب المعتز والفقيهاء وحكي في البحر عن سعيد بن المسيب والزهرى انها تجب في خمس وعشرين منها كالأبل ورده بان النصب لا تثبت بالقياس وان سلم فالنص مانع : قوله « تبعا أو تبعة » التبيع على ما في القاموس والنهاية ما كان في اول سنه وفي حديث عمرو بن حزم جذع أو جذعة قوله « مسنة » حكى في النهاية عن الأزهري ان البقرة والشاة يقع عليهما اسم المسن اذا كان في السنة الثانية والاقتصار على المسنة في الحديث يدل على أنه لا يجزئ المسن ولكنه أخرج الطبراني عن ابن عباس مرفوعا « وفي كل أربعين مسنة أو مسن » . قوله « ومن كل حالم دينار » فسره أبو داود بالاحتلم والمراد به أخذ الجزية ممن لم يسلم . قوله « معافر » بالعين المهملة حتى من همدان لا ينصرف لما فيه من صيغة منتهى الجموع واليهم تنسب الثياب المعافرية والمراد هنا الثياب المعافرية كما فسر به ذلك أبو داود : قوله « ان الأوقاص » الخ هي جمع وقص بفتح الواو والقاف ويجوز اسكانها وإبدال الصاد سينا وهو ما بين الفرضين عند الجمهور واستعمله الشافعي فيما دون النصاب الأول . وقد وقع الاتفاق على انه لا يجب فيها شيء في البقر الا في رواية عن أبي حنيفة فانه أوجب فيما بين الأربعين والستين وربع مسنة وروى عنه وهو المصحح له انه يجب قسطه من المسنة *

٥ وعن رجل يقال له سمر عن مصدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « انهما

قالنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نأخذ شافعا والشافع التي في بطنها ولدها « ٦ » وعن سويد بن غفلة قال « أتانا مصدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسمعه يقول أن في عهدي أنا لا نأخذ من راضع لبن ولا نفرق بين مجتمع ولا نجمع بين مفترق وأتاه رجل بناقة كوماه فأبى أن يأخذها » رواها أحمد وأبو داود والنسائي *

الحديث الأول أخرجه أيضا الطبراني وسكت عنه أبو داود والمنذري والحافظ في التلخيص ورجال إسناده ثقات . والحديث الثاني أخرجه أيضا الدارقطني والبيهقي وفي إسناده هلال بن خباب وقد وثقه غير واحد وتكلم فيه بعضهم . قوله « يقال له سعر » بكسر السين المهملة وسكون العين المهملة وآخره راء كذا في جامع الأصول ومختصر المنذري . وفي كتاب ابن عبد البر بفتح السين المهملة وهو ابن ديسم بفتح الدال المهملة وسكون الباء التحتية وفتح السين المهملة الكتاني الديلي روي عنه ابنه جابر هذا الحديث وذكر الدارقطني وغيره أن له صحبة وقيل كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ما جاء في هذا الحديث . قوله « من راضع لبن » فيه دليل على أنها لا تؤخذ الزكاة من الصغار التي ترضع اللبن وظاهره سواء كانت منفردة أو منضمة إلى الكبار ومن أوجبها فيها طرض هذا بما أخرجه مالك في الموطأ والشافعي وابن حزم أن عمر قال لساعية سفيان بن عبد الله الثقفي اعتد عليهم بالسحلة التي يروح بها الراعي علي يده ولا تأخذها كما سيأتي وهو مبني على جواز التخصيص بمذهب الصحابي والحق خلافه . قوله « كوماه » بفتح الكاف وسكون الواو هي الناقة العظيمة السنام (والحديثان) يدلان على أنه لا يجوز للمصدق أن يأخذ من خيار الماشية وقد أخرج الشيخان من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما بعث معاذا إلى اليمن قال له إياك وكرائم أموالهم » وقد تقدم الكلام على قوله « ولا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق » *

٧ وعن عبد الله بن معاوية الغاضري من غاضرة قيس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث من فعلهن طعم طعم الإيمان من عبد الله وحده وأنه لا إله إلا الله وأعطى زكاة ماله طيبة بها نفسه رافدة عليه كل طام ولا يعطى الهرمة (م ٢٥ — ج ٤ : نيل الاوطار)

ولا الدرنة ولا المربضة ولا الشرط اللثيمة والكن من وسط أموالكم فإن الله لم يسألكم خيره ولم يأمركم بشره» رواه أبو داود  *

الحديث أخرجه أيضاً الطبراني وجود إسناده وسياقه آثم سنداً ومتناً وذكره أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة مسنداً وعبد الله هذا له صحبة وهو معدود في أهل حمص قيل أنه لم يرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الأحاديث واحداً والغاضري بالغيث والضاد المعجمتين : قوله « رافدة » الرافدة المعينة والمعطية والمراد هنا المعنى الأول أي معينة له على أداء الزكاة . قوله « ولا الدرنة » بفتح الدال المهملة مشددة بعدها راء مكسورة ثم نون وهى الجرباء قاله الخطابي وأصل الدرنة الوسخ كما في القاموس وغيره . قوله « ولا الشرط اللثيمة » الشرط بفتح الشين المعجمة والراء قال أبو عبيد هـى صغار المال وشراره واللثيمة البخيلة باللبن . قوله « ولكن من وسط أموالكم » الخ فيه دليل على أنه ينبغي أن يخرج الزكاة من أوساط المال لا من شراره ولا من خياره *

٨ وعن أبي بن كعب قال « بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مصدقا فمررت برجل فلم أجد عليه في ماله إلا ابنة مخاض فأخبرته أنها صدقته فقال ذاك مال ابن فيه ولا ظهر وما كنت لا قرض الله مال ابن فيه ولا ظهر ولكن هذه ناقة سمينة فخذها فقلت ما أنا بأخذ ما لم أؤمر به فهذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منك قريب فخرج معي وخرج بالناقة حتى قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره الخبر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذاك الذي عليك وإن تطوعت بخير قبلناه منك وأجرك الله فيه قال فخذها فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقبضها ودعا له بالبركة » رواه أحمد *

الحديث أخرجه أيضا أبو داود بإتم مما هنا وصحيحه الحاكم وفي إسناده محمد بن إسحاق وخلاف الأئمة في حديثه مشهور إذا عنعن وهو هنا قد صرح بالتحديث . قوله « ولاظهر » يعني أن بنت الخاض ليست ذات لبن ولاصالحة للركوب عليها: قوله « ولكن هذه ناقة سمينة » لفظ أبي داود « لكن هذه ناقة فتية عظيمة سمينة » قوله « منك قريب » زاد أبو داود فان أحيت أن تأتيه فتمرض عليه ما عرضت على فافعل فان قبله منك قبلته وان رده عليك رددته قال فاني فاعل فخرج معي

بالناقة التي عرضت على الخ: قوله « فأخبره الخبر » لفظ أبي داود « فقال له يا نبي الله أتاني رسولك ليأخذمني صدقة مالي وإيم الله ما قام في مالي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا رسوله قط قبله فجمعت مالي فزعم أن ما على فيه إلا ابنة مخاض » ثم ذكر نحوه ما تقدم **والحديث** **﴿** يدل على جواز أخذ سن أفضل من السن التي يجب على المالك إذا رضى بذلك وهو مما لا أعلم فيه خلافا *

٩ **عن** سفيان بن عبد الله الثقفي « أن عمر بن الخطاب قال تعد عليهم بالسخلة يحملها الراعي ولا تأخذها ولا تأخذ إلا كولة ولا الربى ولا الماخض ولا فحل الغنم وتأخذ الجذعة والثنية وذلك عدل بين غداء المال وخياره » **رواه** مالك في الموطأ **﴿** *

الحديث أخرجه أيضا الشافعي وابن حزم وأغرب ابن أبي شيبه فرواه مرفوعا قال حدثنا أبو أسامة عن الثمالة عن النحاس بن قهم عن الحسن بن مسلم قال « بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سفيان بن عبد الله علي الصدقة » الحديث. ورواه أيضا أبو عبيد في الأموال من طريق الأوزاعي عن سالم بن عبد الله المحاربي أن عمر بعث مصدقا فذكر نحوه . قوله « تعد عليهم بالسخلة » استدل به على وجوب الزكاة في الصغار وقد تقدم في المرفوع من حديث سويد بن غفلة ما يخالفه . قوله « إلا كولة » بفتح الهمة وضم الكاف العاقر من الشياه والشاة تعزل للأكل هكذا في القاموس وأما إلا كولة بضم الهمة والكاف فهي قبيحة المأكول وليست مرادة هنا لأن السياق في تعداد الخيارات . قوله « ولا الربى » بضم الراء وتشديد الباء الموحدة هي الشاة التي تربي في البيت للبنها . قوله « ولا فحل الغنم » إنما منعه من أخذه مع كونه لا يعد من الخيارات لأن المالك يحتاج إليه لينزوع على الغنم . قوله « وتأخذ الجذعة والثنية » المراد الجذعة من الضأن والثنية من المعز ويدل على ذلك ما في بعض روايات حديث سويد بن غفلة المتقدم أن المصدق قال إنما حقنا في الجذعة من الضأن والثنية من المعز . قوله « بين غداء المال » الغداء بالغين المعجمة المكسورة بعدها ذال معجمة جمع غذي كغني السخال **﴿** وقد استدل **﴿** بهذا الأثر على أن الماشية التي تؤخذ في الصدقة هي المتوسطة بين الخيار والشرار . وفي المرفوع النهي عن كرائم

الأموال كما تقدم من حديث معاذ عن المعيب كما تقدم في حديث أنس وعمر والأمر
بأخذ الوسط كما تقدم في حديث الغاضري *

باب لا زكاة في الرقيق والخيل والحمر

١ عن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على
المسلم صدقة في عبده ولا فرسه » رواه الجماعة. ولأبي داود « ليس في الخيل
والرقيق زكاة الا زكاة الفطر » ولاحمد ومسلم « ليس للعبد صدقة الا صدقة الفطر » *
٢ وعن عمر وجاءه ناس من أهل الشام « فقالوا انا قد أصبنا أموالا خيلا ورقيقا
نحب أن يكون لنا فيها زكاة وطهور قال ما فعله صاحباي قبلي فأفعله واستشار
أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم وفيهم على رضي الله عنه فقال علي هو حسن ان
لم تكن جزية راتبة يؤخذون بها من بعدك » رواه احمد * ٣ وعن أبي هريرة قال
« سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الحمير فيها زكاة فقال ما جاءني فيها
شيء الا هذه الآية الفاذة فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة
شرا يره » رواه أحمد ، وفي الصحيحين معناه *

الأثر المروي عن عمر قال في جمع الزوائد رجاله ثقات . قوله « ليس على
المسلم صدقة في عبده ولا فرسه » قال ابن رشيد أراد بذلك الجنس في الفرس والعبد
لا الفرد الواحد اذ لا خلاف في ذلك في العبد المتصرف والفرس المعد للركوب ولا
خلاف أيضا أنها لا تؤخذ من الرقاب وإنما قال بعض الكوفيين تؤخذ منها بالقيمة.
وقال أبو حنيفة أنها تجب في الخيل اذا كانت ذكرانا وأنثانا نظرا الى النسل وله في
المتفرقة روايتان ولا يرد عليه انه يلزم مثل هذا في سائر السواثم اذا انفردت لعدم
التناسل لانه يقول انه اذا عدم التناسل حصل فيها النمو للأكل والخيل لا تؤكل عنده.
قال الحافظ ثم عنده ان المالك يتخير بين ان يخرج عن كل فرس ديناراً أو بقوم ويخرج
ربع العشر وهذا الحديث يرد عليه واجيب من جهة يحمل النفي فيه على الرقبة لا على
القيمة وهو خلاف الظاهر . ومن جملة ما يرد به عليه حديث علي عند أبي داود
باسناد حسن مرفوعا « قد عفوت عن الخيل والرقيق فها تواد صدقة الرقة » وسيأتي . واستدل

علي الوجوب بما وقع في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة «انه صلى الله عليه وآله وسلم قال في الخيل ثم لم ينس حق الله في ظهورها» وقد تقدم الجواب عن ذلك في شرح حديث أبي هريرة (ومن جملة ما استدلل به ما أخرجه الدارقطني والبيهقي والخطيب من حديث جابر عنه صلى الله عليه وآله وسلم «في كل فرس سائمة دينار أو عشرة دراهم» وهذا الحديث مما لا تقوم به حجة لانه قد ضعفه الدارقطني والبيهقي فلا يقوى على معارضة حديث الباب الصحيح وتمسك أيضا بما روى عن عمرانه أمر عامله بأخذ الصدقة من الخيل وقد تقرر ان افعال الصحابة وأقوالهم لا حجة فيها لاسيما بعد اقرار عمر بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر لم يأخذ الصدقة من الخيل كما في الرواية المذكورة في الباب (وقد احتج) بظاهر حديث الباب الظاهرية فقالوا لانجب الزكاة في الخيل والرقيق لا لتجارة ولا لغيرها واجيب عنهم بأن زكاة التجارة ثابتة بالاجماع (١) كما نقله ابن المنذر وغيره فيخص به عموم هذا الحديث ولا يخفى ان الاجماع علي وجوب زكاة التجارة في الجملة لا يستلزم وجوبها في كل نوع من أنواع المال لان مخالفة الظاهرية في وجوبها في الخيل والرقيق الذي هو محل النزاع مما يبطل الاحتجاج عليهم بالاجماع علي وجوبها فيهما فالظاهر ما ذهب اليه أهله . قوله «ان لم تكن جزية» الخ ظاهر هذا ان عليا لا يقول بجواز اخذ الزكاة من هذين النوعين وإنما حسن الأخذ من الجماعة المذكورين لكونهم قد طلبوا من عمر ذلك . وحديث أبي هريرة المذكور في الباب هو طرف من حديثه المتقدم في أول الكتاب وقد شرحناه هناك

(١) ويستأنس للجمهور بما رواه الترمذي والدارقطني عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمر «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من ولي يتيما له مال فليتجر له ولا يتركه حتى تأكله الصدقة» وجه الدلالة منه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أرشد ولي اليتيم الى التجارة بمال الصبي لترج فيخرج زكاتها خوفا من أن يذهب المال بدون استثمار ولا يعقل ان المال اذا كان نقداً لا يشر تخرج زكاته واذا كان تجارة يشر فلا تخرج زكاته . وحديث عمرو وان كان أسناده ضعيفا فله شاهد عند الشافعي ولفظه «ابتغوا في أموال الأيتام لا تأكلها الزكاة» وهو لعموم الأحاديث الصحيحة في إيجاب الزكاة مطلقا . والله أعلم

وقد استدل به علي عدم وجوب الزكاة في الحر لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن زكاتها فلم يذكر ان فيها الزكاة والبراءة الاصلية مستصحية والاحكام التكليفية لا تثبت بدون دليل ولا أعرف قائلا من أهل العلم يقول بوجوب الزكاة في الحر لغير تجارة واستغلال *

﴿ باب زكاة الذهب والفضة ﴾

١ عن علي عليه السلام قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق فهاتوا صدقة الرقة من كل أربعين درهما درهما وليس في تسمين ومائة شيء فاذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم » رواه أحمد وأبو داود والترمذي . وفي لفظ « قد عفوت لكم عن الخيل والرقيق وليس فيما دون المائتين زكاة » رواه أحمد والنسائي *

الحديث روي من طريق عاصم بن ضمرة عن علي . ومن طريق الحرث الأنور عن علي أيضا قال الترمذي روي هذا الحديث الأعمش وأبو عوانة وغيرهما عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي . وروى سفيان الثوري وابن عينة وغير واحد عن أبي اسحق عن الحرث عن علي وسألت محمدا بنى البخاري عن هذا الحديث فقال كلاهما عندي صحيح انتهى . وقد حسن هذا الحديث الحافظ وقال الدارقطني الصواب وقفه على علي (الحديث يدل) على وجوب الزكاة في الفضة وهو مجمع على ذلك . ويدل أيضا على ان زكاتها ربع العشر ولا أعلم في ذلك خلافا . ويدل أيضا على اعتبار النصاب في زكاة الفضة وهو اجماع أيضا وعلي أنه مائة درهم قال الحافظ ولم يخالف في ان نصاب الفضة مائة درهم الا ابن حبيب الأندلسي فانه قال ان أهل كل بلد يتعاملون بدراهمهم . وذكر ابن عبد البر اختلافا في الوزن بالنسبة الى دراهم الأندلس وغيرها من دراهم البلدان قيل وبعضهم اعتبر النصاب بالعدد لا بالوزن وهو خارق للاجماع وهذا البعض الذي أشار اليه هو المرسي وبه قال المغربي من الظاهرية كما في البحر وقد قوى كلام هذا المغربي الظاهري المغربي الصنعاني في شرح بلوغ المرام وقال انه الظاهر ان لم يمنع منه اجماع وحكي في البحر عن مالك انه يغفر نقص الحبة والحبتين ولا بد ان يكون النصاب خالصا عن الغش كما ذهب اليه

الجمهور . وقال المؤيد بالله والامام يحيى ! انه يغتفر اليسير وقدره الامام يحيى بالعشر فما دون . وحكى في البحر عن أبي حنيفة أنه يغتفر ما دون النصف وسيأتي تحقيق مقدار الدرهم ﴿ وفي الحديث ﴾ أيضا دليل على أنه لازكاة في الخيل والرقيق وقد تقدم الكلام على ذلك *

٢- وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة وليس فيما دون خمس ذود من الأبل صدقة وليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة » رواه أحمد ومسلم وهو لأحمد والبخاري من حديث أبي سعيد * ٣ وعن علي ابن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « اذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم وليس عليك شيء يعني في الذهب حتى يكون لك عشرون ديناراً فاذا كانت لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول ففيها نصف دينار » رواه أبو داود * ٤

حديث أبي سعيد المشار إليه هو متفق عليه . ولفظه في البخاري « ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة وليس فيما دون خمس ذود من الأبل صدقة » وحديث علي هو من حديث أبي اسحق عن الحرث الأعور وعاصم بن ضمرة عنه وقد تقدم أن البخاري قال كلاهما عنده صحيح وقد حسنه الحافظ والحرث ضعيف وقد كذبه ابن المديني وغيره وروى عن ابن معين توثيقه وعاصم وثقه ابن المديني وقال النسائي ليس به بأس : قوله « خمس أواق » بالتنوين وبإثبات التحتية مشدداً ومخففاً جمع أوقية بضم الهمزة وتشديد التحتية وحكى اللحياني وقية بمحذف الألف وفتح الواو قال في الفتح ومقدار الأوقية في هذا الحديث أربعون درهما بالاتفاق والمراد بالدرهم الخالص من الفضة سواء كان مضروباً أو غير مضروب . قال عياض قال أبو عبيد ان الدرهم لم يكن معلوم القدر حتى جاء عبد الملك بن مروان فجمع العلماء فجعلوا كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل قال وهذا يلزم منه أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم أحال نصاب الزكاة على أمر مجهول وهو مشكل والصواب أن معنى ما نقل من ذلك أنه لم يكن شيء منها من ضرب الاسلام وكانت مختلفة في الوزن فعشرة مثلاً وزن عشرة وعشرة وزن ثمانية فاتفق الرأي على أن تنقش بالكتابة العربية ويصير وزنها وزناً

واحدا وقال غيره لم يتغير المثقال في جاهلية ولا اسلام. وأما الدرهم فأجمعوا على أن كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم انتهى : قوله « من الورق » قد تقدم الكلام عليه وكذا تقدم الكلام على قوله خمس ذود : قوله « خمسة أوسق » جمع وسق بفتح الواو ويجوز كسرهما كما حكاه صاحب المحكم وجمعه حينئذ أوساق كعمل وأعمال وهو ستون صاعا بالاتفاق وقد وقع في رواية ابن ماجه من طريق أبي البختري عن أبي سعيد نحوه هذا الحديث وفيه « والوسق ستون صاعا » وأخرجها أبو داود أيضا لكن قال « ستون مختوما » والدارقطني من طريق عائشة « الوسق ستون صاعا » وفيه دليل على أن الزكاة لا تجب فيما دون خمسة أوسق وسيأتي البحث عن ذلك : قوله « عشرون دينارا » الدينار متقال والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم والدرهم ستة دوانيق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان والحبة سدس من درهم وهو جزء من ثمانية وأربعين جزءا من درهم كذا في القاموس في فصل الميم من حرف الكاف « وفيه دليل » على أن نصاب الذهب عشرون دينارا والى ذلك ذهب الأكثر وروى عن الحسن البصري أن نصابه أربعون وروى عنه مثل قول الأكثر ونصابه معتبر في نفسه . وقال طاوس انه يعتبر في نصابه التقويم بالفضة فما بلغ منه ما يقوم بمائتي درهم وجبت فيه الزكاة ويرده الحديث . قوله « وحال عليها الحول » فيه دليل على اعتبار الحول في زكاة الذهب ومثله الفضة والى ذلك ذهب الأكثر . وذهب ابن عباس وابن مسعود والصادق والباقر والناصر وداود الى أنه يجب على المالك اذا استفاد نصابا أن يزكاه في الحال تمسكا بقوله « في الرقة ربع العشر » وهو مطلق مقيد بهذا الحديث فاعتبار الحول لا بد منه والضعف الذي في حديث الباب منجبر بما عند ابن ماجه والدارقطني والبيهقي والمقبلي من حديث عائشة من اعتبار الحول . وفي اسناده حارثة بن أبي الرجال وهو ضعيف وبما عند الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمر مثله وفيه إسماعيل بن عياش وحديثه عن غير أهل الشام ضعيف وبما عند الدارقطني من حديث أنس وفيه حسان بن سياه وهو ضعيف . قوله « ففيها نصف دينار » فيه دليل على أن زكاة الذهب ربع العشر ولا أعلم فيه خلافا *

﴿ باب زكاة الزرع والثمار ﴾

١ - عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « فيما سقت الأنهار والغيم العشور وفيما سقى بالسانية نصف العشور » رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود وقال الأنهار والعيون * ٢ وعن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر وفيما سقى بالانضح نصف العشر » رواه الجماعة إلا مسلما لكن لفظ النسائي وأبي داود وابن ماجه بعلا بدل عثريا  قوله « والغيم » بفتح الغين المعجمة وهو المطر وجاء في رواية الغيل باللام. قال أبو عبيد هو ما جرى من المياه في الأنهار وهو سيل دون السيل الكبير. وقال ابن السكيت هو الماء الجاري على الأرض. قوله « العشور » قال النووي ضبطناه بضم العين جمع عشر. وقال القاضى عياض ضبطناه عن عامة شيوخنا بفتح العين وقال وهو اسم للمخرج من ذلك. وقال صاحب المطالع أكثر الشيوخ يقولونه بالضم وصوابه الفتح. قال النووي وهذا الذى ادعاه من الصواب ليس بصحيح وقد اعترف بأن أكثر الرواة رووه بالضم وهو الصواب جمع عشر وقد اتفقوا على قولهم عشور أهل الذمة بالضم ولا فرق بين اللفظين. قوله « بالسانية » هي البعير الذى يستقى به الماء من البئر ويقال له الناضح يقال منه سنا يسنو سنوا اذا استقى به: قوله « فيما سقت السماء » المراد بذلك المطر أو الثلج أو البرد أو الطل والمراد بالعيون الأنهار الجارية التى يستقى منها من دون اغتراف بآلة بل تساح إساحة: قوله « أو كان عثريا » هو بفتح العين المهملة وفتح التاء المثناة وكسر الراء وتشديد التحتانية. وحكى عن ابن الاعرابي تشديد المثناة ورده ثعلب. قال الخطابي هو الذى يشرب بعروقه من غير سقى زاد ابن قدامة عن القاضى أبى يعلى وهو المستقم فى بركة ونحوها يصب اليه ماء المطر فى سواق تسقى اليه قال واشتقاقه من العائور وهى الساقية التى يجري فيها الماء لأن الماشي يتعث فيها قال ومثله الذى يشرب من الأنهار بغير مؤنة أو يشرب بعروقه كأن يفرس فى أرض يكون الماء قريبا من وجهها فتصل اليه عروق الشجر فيستغنى عن السقى. قال الحافظ وهذا التفسير أولى من اطلاق أبى عبيد أن العثري ماسقته السماء لان سياق الحديث يدل على المغايرة وكذا قول من فسر العثري بأنه الذى


(م ٢٦ - ج ٤ نيل الاوطار)

لا حمل له لانه لا زكاة فيه. قال ابن قدامة لا نعلم في هذه التفرقة التي ذكرها خلافا . قوله « بالنضح » بفتح النون وسكون الضاد الممجمة بعدها حاء مهملة أي بالسانية . قوله « بعلا » بفتح الباء الموحدة وسكون العين المهملة ويروى بضمها قال في القاموس البعل الأرض المرتفعة تَطْر في السنة مرة وكل نخل وزرع لا يسقى أو ما سقته السماء انتهى . وقيل هو الأشجار التي تشرب بعروقها من الأرض (والحديثان) يدلان على أنه يجب العشر فيما سقى بماء السماء والأشجار ونحوهما مما ليس فيه مؤنة كثيرة ونصف العشر فيما سقى بالنواضح ونحوها مما فيه مؤنة كثيرة قال النووي وهذا متفق عليه وإن وجد مما يسقى بالنضح تارة وبالمطر أخرى فإن كان ذلك على جهة الاستواء وجب ثلاثة أرباع العشر وهو قول أهل العلم : قال ابن قدامة لا نعلم فيه خلافا وإن كان أحدهما أكثر كان حكم الأقل تبعاً للأكثر عند أحمد والثوري وأبي حنيفة وأحد قولي الشافعي . وقيل يؤخذ بالتقسيط . قال الحافظ ويحتمل أن يقال إن أمكن فصل كل واحد منهما أخذ بحسابه وعن ابن القاسم صاحب مالك العبرة بما تم به الزرع ولو كان أقل .

٣ وعن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ولا فيما دون خمس أواق صدقة ولا فيما دون خمس ذود صدقة » رواه الجماعة . وفي لفظ لأحمد ومسلم والنسائي « ليس فيما دون خمسة أوساق من تمر ولا حب صدقة » ولمسلم في رواية . من تمر بالثاء ذات النقط الثلاث * وعن أبي سعيد أيضا « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الوسق ستون صاعا » رواه أحمد وابن ماجه وأبو داود « ليس فيما دون خمسة أوساق زكاة والوسق ستون مخنوما » ☆

قوله « ليس فيما دون خمسة أوسق » قد تقدم تفسير الوسق والواق والذود : قوله « الوسق ستون صاعا » هذا الحديث أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان من طريق عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد وأخرجه أيضا النسائي وأبو داود وابن ماجه من طريق أبي البختري عن أبي سعيد قال أبو داود وهو منقطع لم يسمع أبو البختري عن أبي سعيد وقال أبو حاتم لم يدركه وأخرج البيهقي نحوه من حديث ابن عمرو وابن ماجه من حديث جابر واسناده ضعيف قال الحافظ وفيه عن عائشة وعن سعيد بن المسيب وحديث « ليس

فيما دون خمسة أوسق صدقة» مخصص لعموم حديث جابر المتقدم في أول الباب . وحديث ابن عمر المذكور بعده لأنهما يشملان الخمسة الأوسق ومادونها وحديث أبي سعيد هذا خاص بقدر الخمسة الأوسق فلا تجب الزكاة فيما دونها وإلى هذا ذهب الجمهور : وذهب ابن عباس وزيد بن علي والنخعي وأبو حنيفة إلى العمل بالعام فقالوا تجب الزكاة في القليل والكثير ولا يعتبر النصاب وأجابوا عن حديث الأوساق بأنه لا ينتهض لتخصيص حديث العموم لأنه مشهور وله حكم المعلوم وهذا إنما يتم على مذهب الحنفية القائلين بأن دلالة العموم قطعية وأن العمومات القطعية لا تخص بالظنيات ولكن ذلك لا يجري فيما نحن بصدده فإن العام والخاص ظنيان كلاهما والخاص أرجح دلالة واسنادا فيقدم على العام تقدم أو تأخر أو قارن علي ما هو الحق من أنه يبنى العام على الخاص مطاقا وهكذا يجب البناء إذا جهل التاريخ وقد قيل إن ذلك إجماع والظاهر أن مقام النزاع من هذا القبيل . وقد حكى ابن المنذر الإجماع على أن الزكاة لا تجب فيما دون خمسة أوسق مما أخرجت الأرض إلا أن أبا حنيفة قال تجب في جميع ما يقصد بزراعته نماء الأرض إلا الحطب والقضب والحشيش والشجر الذي ليس له ثمر انتهى . وحكى عياض عن داود أن كل ما يدخله الكيل يراعى فيه النصاب ومالا يدخل فيه الكيل ففي قليله وكثيره الزكاة وهو نوع من الجمع . وقال ابن العربي أقوى المذاهب وأحوطها للمساكين قول أبي حنيفة وهو التمسك بالعموم انتهى . وههنا مذهب ثالث حكاه صاحب البحر عن الباقر والصادق أنه يعتبر النصاب في التمر والزبيب والبر والشعير إذا هي المعتادة فانصرف إليها وهو قصر للعام على بعض ما يتناوله بلا دليل *

عن عطاء بن السائب قال « أراد عبد الله بن المغيرة أن يأخذ من أرض موسى بن طلحة من الخضراوات صدقة فقال له موسى بن طلحة ليس لك ذلك إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول ليس في ذلك صدقة » رواه الأثرم في سننه . وهو من أقوى المراسيل لاحتجاج من أرسله به  * الحديث أخرجه أيضا الدارقطني والحاكم من حديث اسحق بن يحيى بن طلحة عن عمه موسى بن طلحة عن معاذ بلفظه . وأما الثناء والبطيخ والرمان والقضب فعفو عفا عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . قال الحافظ وفيه ضعف وانقطاع . وروى

الترمذي بعضه من حديث عيسى بن طلحة عن معاذ وهو ضعيف . وقال الترمذي ليس يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيء . يعني في الخضراوات وإنما يروي عن موسى بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مراسلا . وذكره الدارقطني في العلل وقال الصواب مرسل . وروى البيهقي بعضه من حديث موسى بن طلحة قال عندنا كتاب معاذ . ورواه الحاكم وقال موسى تابعي كبير لا ينكر أنه لقي معاذ . وقال ابن عبد البر لم يلق معاذ ولا أدركه وكذلك قال أبو زرعة وروى البزار والدارقطني من طريق الحرث بن نبهان عن عطاء بن السائب عن موسى بن طلحة عن أبيه مرفوعا « ليس في الخضراوات صدقة » قال البزار لا نعلم أحدا قال فيه عن أبيه إلا الحرث بن نبهان . وقد حكى ابن عدي تضعيفه عن جماعة والمشهور عن موسى مرسل . ورواه الدارقطني من طريق مروان بن محمد السنجاري عن جرير عن عطاء بن السائب فقال عن أنس بدل قوله عن أبيه ولعله تصحيف منه ومروان مع ذلك ضعيف جدا . وروي الدارقطني من حديث علي بن مثله وفيه الصقر بن حبيب وهو ضعيف جدا (وفي الباب) عن محمد بن جحش عند الدارقطني وفي أسناده عبد الله بن شبيب . قيل عنه أنه يسرق الحديث . وعن عائشة عند الدارقطني أيضا وفيه صالح بن موسى وفيه ضعف . وعن علي موقوفا عند البيهقي . وعن عمر كذلك عنده (والحديث يدل) على عدم وجوب الزكاة في الخضراوات وإلى ذلك ذهب مالك والشافعي وقالوا إنما تجب الزكاة فيما يكال ويدخر للاقتيات . وعن أحمد أنها تخرج مما يكال ويدخر ولو كان لا يفتات وبه قال أبو يوسف ومحمد وأوجبها في الخضراوات الهادي والقسم إلا الحشيش والخطب الحديث الناس شركاء في ثلاث ووافقها أبو حنيفة إلا أنه استثنى السعف والتبن واستدلوا على وجوب الزكاة في الخضراوات بعموم قوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة) وقوله (ومما أخرجناكم من الأرض) * وقوله (وأنواحقه يوم حصاده) وبعموم حديث « فيما سقت السماء العشر » ونحوه قالوا وحديث الباب ضعيف لا يصلح لتخصيص هذه العمومات وأجيب بأن طرقه يقوى بعضها بعضها فينتهض لتخصيص هذه العمومات ويقوى ذلك ما أخرجه الحاكم والبيهقي والطبراني من حديث أبي موسى ومعاذ حين بعثهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم « فقال لا تأخذوا الصدقة إلا من هذه الأربعة الشعير والحنطة والزبيب والتمر » قال البيهقي رواه ثقات وهو متصل . وما أخرجه الطبراني عن عمر قال « إنما سن رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة في هذه الأربعة فذكرها « وهو من رواية موسى ابن طلحة عن عمر. قال أبو زرعة موسى عن عمر مرسل. وما أخرجه ابن ماجه والدار قطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ «أما سن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب» زاد ابن ماجه «والذرة» وفي إسناده محمد بن عبيد الله المرزومي وهو متروك. وما أخرج البيهقي من طريق مجاهد قال لم تكن الصدقة في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا في خمسة فذكرها. وأخرج أيضا من طريق الحسن فقال لم يفرض الصدقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا في عشرة فذكر الخمسة المذكورة والابل والبقر والغنم والذهب والفضة. وحكى أيضا عن الشعبي أنه قال كتب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أهل اليمن أنما الصدقة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب. قال البيهقي هذه المراسيل طرقها مختلفة وهي يؤكد بعضها بعضها حديث أبي موسى ومعهما قول عمر وعلي وعائشة ليس في الخضراوات زكاة انتهى. فلا أقل من انتهاز هذه الأحاديث لتخصيص تلك العمومات التي قد دخلها التخصيص بالأساق والبقر والموايل وغيرها فيكون الحق ما ذهب إليه الحسن البصري والحسن بن صالح والثوري والشعبي من أن الزكاة لا تجب إلا في البر والشعير والتمر والزبيب لا فيما عدا هذه الأربعة بما أخرجت الأرض وأما زيادة الذرة في حديث عمرو بن شعيب فقد عرفت أن إسناده متروكا ولكنها معتقدة بمرسل مجاهد والحسن ☆

٦ وعن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبعث عبد الله ابن رواحة فيخرص النخل حين يطيب قبل أن يؤكل منه ثم يخبر بهوديا خذونه بذلك الخرص أو يدفعونه إليهم بذلك الخرص لكي يحصي الزكاة قبل أن تؤكل الثمار وتفرق» رواه أحمد وأبو داود * ٧ وعن عتاب بن أسيد « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يبعث على الناس من يخرص عليهم كروهم وثمارهم » رواه الترمذي وابن ماجه. وعنه أيضا « قال أم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يخرص العنب كما يخرص النخل فتؤخذ زكاته زيبا كما تؤخذ صدقة النخل تمرا » رواه أبو داود والترمذي * ٨ وعن سهل بن أبي حنمة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث فإن لم تدعوا الثالث فدعوا الربع » رواه الخمسة إلا ابن ماجه * ٩

حديث عائشة فيه واسطة بين ابن جريج والزهرى ولم يعرف. وقد رواه عبد الرزاق والدارقطني بدون الواسطة المذكورة وابن جريج مدلس فلمعله تركها تدليسا. وذكر الدارقطني الاختلاف فيه فقال رواه صالح عن أبي الأخطر عن الزهرى عن ابن المسيب عن أبي هريرة وأرساه معمر ومالك وعقيل ولم يذكر وأبا هريرة وحديث عتاب بن أسيد أخرجه أيضا باللفظ الأول أبو داود وابن حبان وباللفظ الثاني النسائي وابن حبان والدارقطني ومداره على سعيد بن المسيب عن عتاب وقد قال أبو داود لم يسمع منه وقال ابن قانع أم يدركه. وقال المنذرى انقطاعه ظاهر لأن مولد سعيد في خلافة عمر ومات عتاب يوم مات أبو بكر وسبقه إلى ذلك ابن عبد البر. وقال ابن السكن لم يرو عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجه غير هذا وقد رواه الدارقطني بسند فيه الواقدي فقال عن سعيد بن المسيب عن المسور بن مخرمة عن عتاب بن أسيد. وقال أبو حاتم الصحيح عن سعيد بن المسيب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر عتابا مرسل وهذه رواية عبد الرحمن بن اسحق عن الزهرى. وحديث سهل بن أبي حنيفة أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وصححه وفي إسناده عبد الرحمن بن مسعود بن نيار الراوى عن ابن أبي حنيفة وقد قال البزار إنه انفرد به وقال ابن القطان لا يعرف حاله قال الحاكم وله شاهد بإسناد متفق على صحته أن عمر بن الخطاب أمر به. ومن شواهد ما رواه ابن عبد البر عن جابر مرفوعا «خففوا في الخرص» الحديث وفي إسناده ابن لهيعة ﴿والأحاديث المذكورة﴾ تدل على مشروعية الخرص في العنب والنخل وقد قال الشافعى في أحد قولييه بوجوبه مستدلا بما في حديث عتاب من أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بذلك وذهبت المعتزلة ومالك وروى عن الشافعى إلى أنه جائز فقط وذهبت الهادوية وروى عن الشافعى أيضا إلى أنه مندوب وقال أبو حنيفة لا يجوز لأنه رجم بالغيب والأحاديث المذكورة ترد عليه. وقد قصر جواز الخرص على مورد النص بعض أهل الظاهر فقال لا يجوز إلا في النخل والعنب ووافقه على ذلك شريح وأبو جعفر وابن أبي الفوارس وقيل يقاس عليه غيره مما يمكن ضبطه بالخرص واختلف في خرص الزرع فأجازه للمصلحة الإمام يحيى ومنعته الهادوية والشافعية: قوله «ودعوا الثلث» قال ابن حبان له معنيان. أحدهما أن يترك الثلث أو الربع من العشر. وثانيهما أن يترك ذلك من نفس الثمرة قبل أن تعشر. وقال الشافعى أن يدع ثلث الزكاة

أو ربحها ليفرقها هو بنفسه. وقيل يدع له ولاهله قدر ما يأكلون ولا يخرص. وأخرج أبو نعيم في الصحابة من طريق الصلت بن زبيد بن الصلت عن أبيه عن جده « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استعمله علي الخرص فقال اثبت لنا النصف وبق لهم النصف فانهم يسرقون ولا تصل اليهم »

٩ وعن الزهري عن أبي أمامة بن سهل عن أبيه قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجمرور ولون الحبيق أن يؤخذ في الصدقة قال الزهري تمرين من عمر المدينة » رواه أبو داود * ٥ (وعن أبي أمامة بن سهل في الآية التي قال الله عز وجل ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون قال هو الجمرور ولون حبيق فنهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يؤخذ في الصدقة الرذالة » رواه النسائي *)
الحديث الأول سكت عنه أبو داود والمندري ورجال اسناده رجال الصحيح والحديث الثاني في اسناده عبد الجليل بن حبيب اليحصبي ولا بأس به وبقية رجاله رجال الصحيح وقد أخرج نحوه الترمذي وقال حسن صحيح غريب من حديث البراء « قال في قوله تعالى (ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون) نزلت فينا معشر الأنصار كنا أصحاب نخل فكان الرجل يأتي من نخله على قدر كثرته وقلته وكان الرجل يأتي بالقنو والقنوبن فيعلقه في المسجد وكان أهل الصفة ليس لهم طعام فكان أحدهم اذا جاع أتى القنو فضربه بمصاه فسقط البسر والتمر فيأكل وكان ناس ممن لا يرغب في الخير يأتي الرجل بالقنو فيه الشيص والحشف والقنو قد انكسر فيعاقه فانزل الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا من طيات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بأخذيهِ الا ان تغمضوا فيه) قال لو أن أحداكم أهدى إليه مثل ما أعطي لم يأخذه الا على اغماض وحياء قال فكنا بعد ذلك يأتي أحدنا بصالح ما عنده. قوله « الجمرور » بضم الجيم وسكون العين المهملة وضم الراء وسكون الواو بعدها راء قال في القاموس هو تمر رديء: قوله « ولون الحبيق » بضم الحاء للمهملة وفتح الباء الموحدة وسكون التحتية بعدها قاف. قال في القاموس حبيق كزير تمر دقل: قوله « الرذالة » بضم الراء بعدها ذال معجمة هي ما اتقى جده كافي القاموس. وقوله « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » الخ فيه دليل على

أنه لا يجوز للمالك أن يخرج الردي عن الجيد الذي وجبت فيه الزكاة نصا في التمر وقياسا في سائر الأنجناس التي تجب فيها الزكاة وكذلك لا يجوز للمصدق أن يأخذ ذلك *

﴿ باب ما جاء في زكاة العسل ﴾

١ - عن أبي سيارة الميموني قال «قلت يا رسول الله إن لي نخلا قال فأد العشور قال قلت يا رسول الله أحمل لي جبلها قال فحمي لي جبلها» رواه أحمد وابن ماجه * ٢ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه أخذ من العسل العشر» رواه ابن ماجه . وفي رواية له «جاء هلال أحد بني متمان إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعشور نخل له وكان سألته أن يحمي واديا يقال له سلبة فحمي له ذلك الوادي فلما ولي عمر بن الخطاب كتب سفيان بن وهب إلى عمر يسأله عن ذلك فكتب عمر إن أدي إليك ما كان يؤدي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من عشور نخله فاحم له سلبة والافأما هو ذباب غيث يأكله من يشاء» رواه أبو داود والنسائي . ولابن داود في رواية بنحوه وقال «من كل عشر قرب قربة» *

حديث أبي سيارة أخرجه أيضا أبو داود والبيهقي وهو منقطع لانه من رواية سليمان بن موسى عن أبي سيارة قال البخاري لم يدرك سليمان أحدا من الصحابة وليس في زكاة العسل شيء يصح: قال أبو عمر ابن عبد البر لا يقوم بهذا حجة. وحديث عمرو بن شعيب قال الدارقطني يروي عن عبد الرحمن بن الحرث وابن لهيعة عن عمرو بن شعيب مسندا. ورواه يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرو بن شعيب عن عمر مرسلا. قال الحافظ فهذه علته وعبد الرحمن وابن لهيعة ليسا من أهل الاتقان لكن تابعهما عمرو بن الحرث أحد الثقات وتابعهما أسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عن ابن ماجه وغيره (وفي الباب) عن ابن عمر عند الترمذي «إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في العسل في كل عشرة أزقاق زق» وفي أسناده صدقة السمين وهو ضعيف الحفظ وقد خولف. وقال النسائي هذا حديث منكر. ورواه البيهقي وقال تفرد به صدقة وهو ضعيف وقد تابعه طلحة بن زيد عن موسى بن يسار ذكره المروزي ونقل عن أحمد تضعيفه وذكر الترمذي أنه سأل

البخاري عنه فقال هو عن نافع عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل وعن أبي هريرة عند البيهقي وعبد الرزاق وفي اسناده عبدالله بن محرز بمهمات وهو متروك. وعن سعد ابن أبي ذئاب عند البيهقي «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استعمله على قومه وانه قال لهم أدوا العسل في العسل» وفي اسناده منير بن عبدالله ضعفه البخاري والا زدى وغيرها. قال الشافعي وسعد بن أبي ذئاب بحكي ما يدل على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره فيه بشيء وانه شيء رآه هو فتطوع له به قومه. قال ابن المنذر ليس في الباب شيء ثابت: قوله «متعان» بضم الميم وسكون المثناة بعدها مهملة وكذا المتعى: قوله «سلبة» بفتح المهملة واللام والباء الموحدة هو وادابني متعان قال البكري في معجم البلدان وقد استدل بأحاديث الباب على وجوب العسل في العسل أبو حنيفة وأحمد واسحق وحكاه الترمذي عن أكثر أهل العلم وحكاه في البحر عن عمر وابن عباس وعمر بن عبد العزيز والهادي والمؤيد بالله واحد قولي الشافعي. وقد حكى البخاري وابن أبي شيبة وعبد الرزاق عن عمر بن عبد العزيز انه لا يجب في العسل شيء من الزكاة وروى عنه عبد الرزاق أيضا مثل ما روي عنه صاحب البحر ولكنه باسناد ضعيف كما قال الحافظ في الفتح. وذهب الشافعي ومالك والثوري وحكاه ابن عبد البر عن الجمهور الى عدم وجوب الزكاة في العسل وحكاه في البحر عن علي عليه السلام وأشار العراقي في شرح الترمذي الى أن الذي نقله ابن المنذر عن الجمهور أولى من نقل الترمذي ﴿واعلم﴾ أن حديث أبي سيارة وحديث هلال ان كان غير أبي سيارة لا يدلان على وجوب الزكاة في العسل لانهما تطوعا بها وحمى لها بدل ما أخذ وعقل عمر العلة فأمر بمثل ذلك ولو كان سبيله سبيل الصدقات لم يخير في ذلك. وبقية أحاديث الباب لا تنتهض للاحتجاج بها. ويؤيد عدم الوجوب ما تقدم من الأحاديث القاضية بأن الصدقة إنما تجب في أربعة أجناس ويؤيده أيضا ما رواه الحميدي باسناده الى معاذ بن جبل أنه أتى بوقص البقر والعسل فقال معاذ كلاهما لم يأمرني فيه صلى الله عليه وآله وسلم بشيء: قوله «والا فأما هو ذباب غيث» أي وان لم يؤدوا عشور النحل فالعسل مأخوذ من ذباب النحل وأضاف الذباب الى الغيث لان النحل يقصده واضع انقطر لما فيها من العشب والخشب. قوله «يأكله من يشاء» يعني العسل فالضمير راجع الى المقدرا المحذوف ﴿وفيه دليل﴾ على ان العسل الذي يوجد في الجبال يكون من سبق اليه أحق به *

﴿ باب ما جاء في الركاز والمعدن ﴾

١ عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال العجماء جرحهما جبار والبشر جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس » رواه الجماعة * ٢ وعن ربيعة ابن عبد الرحمن عن غير واحد « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقطع بلال بن الحارث المزني معادن انقبالية وهي من ناحية الفرع فتلك المعادن لا يؤخذ منها إلا الزكاة إلى اليوم » رواه أبو داود ومالك في الموطأ *






الحديث الأول له طرق والفاظ . والحديث الثاني أخرجه أيضا الطبراني والحاكم والبيهقي بدون قوله « وهي من ناحية الفرع » الخ قال الشافعي بعد أن روى هذا الحديث ليس هذا مما يثبت أهل الحديث ولم يكن فيه رواية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا إقطاعه . وأما الزكاة في المعادن دون الخمس فليست مروية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . قال البيهقي هو كما قال الشافعي وقد روى هذا الحديث عن الدراوردي عن ربيعة المذکور موصولا . وكذلك أخرجه الحاكم في المستدرک وكذا ذكره ابن عبد البر . ورواه أبو سبرة المديني عن مطرف عن مالك عن محمد بن عمرو ابن علقمة عن أبيه عن بلال موصولا لكن لم يتابع عليه . ورواه أبو أويس عن كثير ابن عبد الله عن أبيه عن جده . وعن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس هكذا . قال البيهقي وأخرجه من الوجهين الآخرين أبو داود وسيأتي حديث ابن عباس المشار إليه في باب ما جاء في إقطاع المعادن من كتاب إحياء الموات : قوله « العجماء » سميت البهيمة عجماء لأنها لا تتكلم : قوله « جبار » أي هدر وسيأتي الكلام على ذلك ، قوله « وفي الركاز الخمس » الركاز بكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره زاي مأخوذ من الرکز بفتح الراء يقال ركزه يركزه إذا دفعه فهو مركوز وهذا متفق عليه . قال مالك والشافعي الركاز دفن الجاهلية . وقال أبو حنيفة والثوري وغيرها إن المعدن ركاز واحتج لهم بقول العرب أركز الرجل إذا أصاب ركازا وهي قطع من الذهب تخرج من المعادن وخالفهم في ذلك الجمهور فقالوا لا يقال للمعدن ركاز واحتجوا بما وقع في حديث الباب من التفرقة بينهما بالعطف فدل ذلك على المغايرة وخص الشافعي الركاز

بالذهب والفضة. وقال الجمهور لا يختص واختاره ابن المنذر: قوله «القبلي» منسوبة الى قبل بفتح القاف والباء وهي ناحية من ساحل البحر بينهما وبين المدينة خمسة أيام. والفرع موضع بين نخلة والمدينة (والحديث) الأول يدل على ان زكاة الركاز الخمس على الخلاف السابق في تفسيره. قال ابن دقيق العيد ومن قال من الفقهاء ان في الركاز الخمس إما مطلقا أو في أكثر الصور فهو أقرب الى الحديث انتهى. وظاهره سواء كان الواجد له مسلما أو ذميا والى ذلك ذهب الجمهور فيخرج الخمس وعند الشافعي لا يؤخذ منه شيء. واتفقوا على أنه لا يشترط فيه الحول بل يجب اخراج الخمس في الحال والى ذلك ذهب المعتزلة. قال في الفتح وأغرب ابن العربي في شرح الترمذي حكى عن الشافعي الاشتراط ولا يعرف ذلك في شيء من كتبه ولا كتب أصحابه. ومصرف هذا الخمس مصرف خمس الفىء عندما لك وأبي حنيفة والجمهور وعند الشافعي مصرف الزكاة وعن أحمد روايتان. وظاهر الحديث عدم اعتبار النصاب والى ذلك ذهب الحنفية والمعتزلة وقال مالك وأحمد واسحق يعتبر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «ليس فيما دون خمس أواق صدقة» وقد تقدم وأجيب بان الظاهر من الصدقة الزكاة فلا تتناول الخمس وفيه نظر. قوله «قتلك المعادن لا يؤخذ منها الا الزكاة» فيه دليل لمن قال ان الواجب في المعادن الزكاة وهي ربع العشر كالشافعي وأحمد واسحق ومن أدلتهم أيضا قوله صلى الله عليه وآله وسلم «في الرقة ربع العشر» ويقاس غيرها عليها. وذهب المعتزلة والحنفية والزهري وهو قول للشافعي الى انه يجب فيه الخمس لانه يصدق عليه اسم الركاز وقد تقدم الخلاف في ذلك *


ابواب اخراج الزكاة

باب المبادرة الى اخراجها

١ عن عتبة بن الحرث قال «صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم العصر فاسرع ثم دخل البيت فلم يلبث ان خرج فقلت أو قيل له فقال كنت خلفت في البيت تبرأ من الصدقة فكرهت ان أيتها فقسمته» رواه البخاري * ٢ وعن عائشة قالت «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما خالطت الصدقة مالا قط الا أهلكته»

رواه الشافعي والبخاري في تاريخه والحميدي وزاد قال « يكون قد وجب عليك في مالك صدقة فلا تخرجها فيهلك الحرام الحلال » وقد احتج به من يري تعلق الزكاة بالعين  * قوله « تبرأ » بكسر المثناة وسكون الموحدة الذهب الذي لم يصف ولم يضرب. قال الجوهري لا يقال الا للذهب وقد قاله بعضهم في الفضة انتهى . وأطلقه بعضهم على جميع جواهر الا أرض قبل ان تصاغ وتضرب حكاها ابن الانباري عن الكسائي كذا أشار اليه ابن دريد : قوله « ان أئنته » أى أتركه يبيت عندي : قوله « فقسمنه » في رواية للبخاري « فامرت بقسمته »  والحديث الاول  يدل على مشروعية المبادرة باخراج الصدقة. قال ابن بطال فيه ان الخير ينبغي ان يبادر به فان الآفات تعرض والموانع تمنع والموت لا يؤمن والتسوف غير محمود زاد غيره وهو أخلص للذمة وأنقى للحاجة وأبعد من المطل المذموم وأرضي للرب تعالى وأحبي للذنوب.  والحديث الثاني  يدل على ان مجرد مخالطة الصدقة بغيرها من الأموال سبب لاهلاكها وظاهره وان كان الذي خلطها بغيرها من الأموال عازما على إخراجها بعد حين لان التراخي عن الاخراج مما لا يبعد ان يكون سببا لهذه العقوبة أعني هلاك المال واحتجاج من احتج به على تعلق الزكاة بالعين صحيح لأنها لو كانت متعلقة بالذمة لم يستقم هذا الحديث لأنها لا تكون في جزء من أجزاء المال فلا يستقيم اختلاطها بغيرها ولا كونها سببا لاهلاك ما خالطته *

باب ما جاء في تعجيلها

١  عن علي عليه السلام « ان العباس بن عبد المطلب سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تعجيل صدقته قبل ان تحل فرخص له في ذلك » رواه الخمسة الا النسائي * ٢ وعن أبي هريرة قال « بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمر على الصدقة فقبل منع ابن جميل وخالد بن الوليد وعباس عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما ينقم ابن جميل الا أنه كان فقيرا فافغناه الله وأما خالد فانكم تظلمون خالدا قد احتبس أدراعه واعتاده في سبيل الله تعالى وأما العباس فنهى علي ومثلهامعها ثم قال يا عمر أما شعرت ان عم الرجل صنأه » رواه

أحمد ومسلم. وأخرجه البخاري وإس فيه ذكر عمر ولا ما قيل له في العباس. وقال فيه
فهي عليه ومثلها معها ^١ قال أبو عبيد أرى والله أعلم أنه أخر عنه الصدقة عامين لحاجة
عرضت للعباس وللإمام أن يؤخر على وجه النظر ثم يأخذه ومن روى فمن على ومثلها
فيقال كان تسلف منه صدقة عامين ذلك العام والذي قبله ^٢ *

حديث علي أخرجه أيضا الحاكم والدارقطني والبيهقي وفيه اختلاف ذكره الدارقطني
ورجح إرساله وكذا رجحه أبو داود وقال الشافعي لا أدري أثبت أم لا يعني هذا الحديث.
ويشهد له ما أخرجه البيهقي عن علي «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انا كنا احتجنا
فاسلفنا العباس صدقة عامين» رجاله ثقات الا ان فيه انقطاعا وبعضه أيضا حديث أبي
هريرة المذکور بعده: قوله «ينقم» بكسر القاف وفتحها والكسر أفصح وأبن جميل هذا
قال ابن الأثير لا يعرف اسمه لكن وقع في تعليق القاضي حسين الشافعي وتبعه الروياني
ان اسمه عبد الله وذكر الشيخ سراج الدين بن الملقن ان بعضهم سباه حمدا ووقع في
رواية ابن جريج أبوجهم ابن حذيفة بدل ابن جميل وهو خطأ لا طباق الجميع
على ابن جميل. وقول الأثر أنه كان انصاري أو أما أبوجهم بن حذيفة فهو قرشي فافترقا.
قوله «واعتاده» جمع عتاد بفتح العين المهملة بعدها فوقية وبعد الألف دال مهملة
والاعتاد آلات الحرب من السلاح والدواب وغيرها ويجمع أيضا على اعتدة.
ومعنى ذلك أنهم طلبوا من خالد زكاة أعتاده ظنا منهم أنها للتجارة وان الزكاة فيها
واجبة فقال لهم لا زكاة فيها على فقالوا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ان خالد منع
الزكاة فقال انكم تظلمونه لانه حبسها ووقفها في سبيل الله تعالى قبل الحول عليها فلا
زكاة فيها ويحتمل ان يكون المراد لو وجبت عليه زكاة لاعطاها ولم يشح بها لانه قد
وقف أمواله لله تعالى متبرعا فكيف يشح بواجب عليه : واستنبط بعضهم من
هذا وجوب زكاة التجارة وبه قال جمهور السلف والخلف خلافا لداود ^٣ وفيه دليل ^٤
على صحة الوقف وصحة وقف المنقول وبه قالت الأمة بأسرها الا أبا حنيفة
وبعض الكوفيين وقال بعضهم هذه الصدقة التي منعها ابن جميل وخالد والعباس
لم تكن زكاة إنما كانت صدقة تطوع حكام القاضى عياض قال ويؤيده ان عبد
الرزاق روى هذا الحديث وذكر في روايته «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ندب
الناس الى الصدقة» وذكر تمام الحديث قال ابن القصار من المسالكية وهذا التأويل

ألقى بالقصة ولا يظن بالصحابة منع الواجب وعلى هذا فمذر خالد واضح لانه
أخرج ماله في سبيل الله فما بقي له مال يحتمل المواصلة بصدقة التطوع ويكون ابن
جميل شح بصدقة التطوع فعنب عليه . وقال في العباس هي على ومثلها معها أى انه
لا يمتنع اذا طلبت منه انتهى كلام ابن القصار . قال القاضى عياض ولكن ظاهر
الأحاديث فى الصحيحين انها فى الزكاة « لقوله بعث رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم عمر على الصدقة » وإنما كان يبعث فى الفريضة ورجح هذا النووي .
قوله « فهى على ومثلها معها » مما يقوى ان المراد بهذا ان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم أخبرهم انه تمجّل من العباس صدقة عامين ما أخرجه أبو داود والطيالسى من
حديث أبي رافع « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعمر انا كنا تمجّلنا صدقة مال
العباس عام الأول » . وما أخرجه الطبراني والبخاري من حديث ابن مسعود « انه
صلى الله عليه وآله وسلم تسلف من العباس صدقة عامين » وفي اسناده محمد بن ذكوان
وهو ضعيف . ورواه البخاري من حديث موسى ابن طلحة عن أبيه نحوه وفي اسناده
الحسن بن عمار وهو متروك . ورواه الدارقطني من حديث بن عباس وفي اسناده
مندل بن علي والعرزمي وهما ضعيفان والصواب انه مرسل ومما يرجح ان المراد
ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو أراد ان يتحمل ما عليه لاجل امتناعه
لكفاه ان يتحمل مثلها من غير زيادة وأيضاً الحمل على الامتناع فيه سوء ظن بالعباس
والحديثان ~~يبدلان~~ على انه يجوز تمجّل الزكاة قبل الحول ولو اعمى الى ذلك
ذهب الشافعي وأحمد وأبو حنيفة وبه قال الهادي والقاسم . قال المؤيد بالله وهو أفضل
وقال مالك وربيعة وسفيان الثوري وداود وابو عبيد بن الحرث : ومن أهل البيت
الناصر انه لا يحزى حتى يحول الحول واستدلوا بالأحاديث التى فيها تعليق الوجوب
بالحول وقد تقدمت . وتسليم ذلك لا يضر من قال بصحة التمجّل لان الوجوب
متعلق بالحول بلا نزاع وإنما النزاع فى الاجزاء قبله *



﴿باب تفرقة الزكاة في بلدها ومراعاة المنصوص

عليه لا القيمة وما يقال عند دفعها﴾

١ عن أبي جحيفة قال « قدم علينا مصدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فآخذ الصدقة من أغنيائنا فجعلها في فقرائنا فكانت غلاما يتيم فاعطاني منها قلوفا » رواه الترمذي وقال حديث حسن * ٢ وعن عمران بن حصين « انه استعمل على الصدقة فلما رجع قيل له أين المال قال ولما مال أرسلتني أخذناه من حيث كنا نأخذه علي عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ووضعناه حيث كنا نضعه » رواه أبو داود وابن ماجه * ٣ وعن طاروس قال « كان في كتاب معاذ من خرج من خلاف الى خلاف فان صدقته وعشره في خلاف عشرته » رواه الأثرم في سننه *

الحديث الاول هو من رواية حفص بن غياث عن أشعث عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه وهؤلاء ثقات الأشعث بن سوار فقيه مقال . وقد أخرج له مسلم متابعه . قال الترمذي بعد ذكر الحديث وفي الباب عن ابن عباس . والحديث الثاني سكت عنه أبو داود والمذري ورجال اسناده رجال الصحيح الا ابراهيم بن عطاء وهو صدوق . والحديث الثالث أخرجه أيضا سعيد بن منصور باسناد صحيح الى طاروس بلفظ « من انتقل من خلاف عشرته فصدقته وعشره في خلاف عشرته » (وفي الباب) عن معاذ عند الشيخين « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما بعثه الى اليمن قال له خذها من أغنيائهم وضعها في فقرائهم » وقد استدل بهذه الأحاديث علي مشروعية صرف زكاة كل بلد في فقراء أهله وكراهية صرفها في غيرهم . وقد روى عن مالك والشافعي والثوري انه لا يجوز صرفها في غير فقراء البلد . وقال غيرهم انه يجوز مع كراهة لما علم بالضرورة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يستدعي الصدقات من الأعراب الى المدينة ويصرفها في فقراء المهاجرين والأنصار كما أخرج النسائي من حديث عبد الله بن هلال الثقفي قال « جاء رجل الي رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال كدت أقتل بعدك في غناق أو شاة من الصدقة فقال صلى الله عليه وآله وسلم لولا انها تعطى فقراء المهاجرين مأخذها» ولما أخرجه البيهقي وعلقه البخاري عن معاذ «انه قال لاهل اليمن انتوني بكل خميس وليس آخذه منكم مكان الصدقة فانه أرفق بكم وأنفع للمهاجرين والآنصار بالمدينة» وفيه انقطاع. وقال الاسماعيلي انه مرسل فلا حجة فيه لاسيما مع معارضته لحديثه المتفق عليه الذي تقدم وقد قال فيه بعض الرواة من الجزية بدل قوله الصدقة. أو يحمل علي انه بعد كفاية من في اليمن والا فما كان معاذ ليخالف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : قوله «من مخلاف» الخ فيه دليل علي ان من انتقل من بلد الى بلد كان زكاة ماله لاهل البلد الذي انتقل منه مهما أمكن ايصال ذلك اليهم ☆

عن معاذ بن جبل «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعثه الى اليمن فقال خذ الحب من الحب والشاة من الغنم والبعير من الابل والبقرة من البقر» رواه أبو داود وابن ماجه * والجبرانات المقدره في حديث أبي بكر تدل على ان القيمة لا تشرع والا كانت تلك الجبرانات عبثا *

الحديث صحيحه الحاكم على شرطهما وفي اسناده عطاء عن معاذ ولم يسمع منه لانه ولد بعد موته أو في سنة موته أو بعد موته بسنة. وقال البزار لانعلم ان عطاء سمع من معاذ. وقد استدلل بهذا الحديث من قال انها تجب الزكاة من العين ولا يعدل عنها الى القيمة الا عند عدمها وعدم الجنس وبذلك قال الهادي والقاسم والشافعي والامام يحيى . وقال أبو حنيفة والمؤيد بالله انها تجزئ مطلقا وبه قال الناصر والمنصور بالله وأبو العباس وزيد بن علي واستدلوا بقول معاذ انتوني بكل خميس وليس فان الخميس واللبيس ليس الا قيمة عن الأعيان التي تجب فيها الزكاة وهو مع كونه فعل صحابي لا حجة فيه فيه انقطاع وارسال كما قدمنا ذلك في الشرح للحديث الذي قبل هذا فالحق ان الزكاة واجبة من العين لا يعدل عنها الى القيمة الا لعذر : قوله «والجبرانات» بضم الجيم جمع جبران وهو ما يجبر به الشيء وذلك نحو قوله في حديث أبي بكر السابق «ويجعل معها شاتين ان استيسرنا له أو عشرين درهما» فان ذلك ونحوه يدل على ان الزكاة واجبة في العين ولو كانت القيمة هي الواجبة لكان ذكر ذلك عبثا لأنها تختلف باختلاف الأزمنة والا لم تكن تقدير

الجبران بمقدار معلوم لا يناسب تعلق الوجوب بانقيصة وقد تقدمت الإشارة الى طرف من هذا *

٥ وعن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أعطيتكم الزكاة فلا تنسوا ثوابها أن تقولوا اللهم اجعلها مغنما ولا تجعلها مغرما » رواه ابن ماجه * ٦ وعن عبد الله بن أبي أوفى قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتاه قوم بصدقة قال اللهم صل عليهم فاتاه أبي أبو أوفى بصدقة فقال اللهم صل على آل أبي أوفى » متفق عليه * ٧

الحديث الأول إسناداه في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا سويد بن سعيد حدثنا الوليد بن مسلم عن البخاري بن عبيد عن أبيه أبي هريرة فذكره والبخاري بن عبيد الطائفي (١) متروك وسويد بن سعيد فيه مقال (وفي الباب) عن وائل بن حجر عند النسائي قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رجل بعث بفاقة حسنة في الزكاة اللهم بارك فيه وفي إبله » قوله « فلا تنسوا ثوابها أن تقولوا » كأنه جعل هذا القول نفس الثواب لما كان له دخل في زيادة الثواب: قوله « اللهم صل عليهم » في رواية على آل فلان. وفي أخرى على فلان: قوله « على آل أبي أوفى » يريد أبا أوفى نفسه لأن آل يطلق على ذات الشيء كقوله في قصة أبي موسى « لقد أوتيت زمارا من مزامير آل داود » وقيل لا يقال ذلك الا في حق الرجل الجليل القدر واسم أبي أوفى علقمة بن خالد بن الحرث الأسلمي شهد هو وابنه عبد الله بيعة الرضوان تحت الشجرة واستدل بهذا الحديث على جواز الصلاة على غير الانبياء وكرهه مالك والجمهور . قال ابن التين وهذا الحديث يعكز عليه وقد قال جماعة من العلماء يدعوا أخذ الصدقة للمتصدق بهذا الدعاء لهذا الحديث . وأجيب عنه بأن أصل الصلاة الدعاء الا أنه يختلف بحسب المدعوله فصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أمته دعاء لهم بالمغفرة وصلاة أمته دعاء له بزيادة القربة والرفق ولذلك كانت لا تليق بغيره وفيه دليل على أنه يستحب الدعاء عند أخذ الزكاة لمعطيهما وأوجب به بعض أهل الظاهر وحكاها الحناضي وجها لبعض الشافعية وأجيب بانه لو كان واجبا لعلمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم

« ١ » هو بالوحدة المكسورة والمعجمة قال في التقريب الشامي من اهل قلمون بفتح القاف واللام ضعيف متروك من السابعة

السعاة. ولان سائر ما يأخذه الامام من الكفارات والديون وغيرها لا يجب عليه فيه الدعاء فكذلك الزكاة واما الآية فيحتمل ان يكون الوجوب خاصا به لكون صلاته صلى الله عليه وآله وسلم سكتا لهم بخلاف غيره *

﴿ باب من دفع صدقته الى من ظنه من أهلها فبان غنيا ﴾

١- عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « قال رجل لا تصدقن بصدقة تخرج بصدقته فوضعها في يد سارق فاصبحوا يتحدثون تصدق على سارق فقال اللهم لك الحمد على سارق لا تصدقن بصدقة تخرج بصدقته فوضعها في يد زانية فاصبحوا يتحدثون تصدق الليلة على زانية فقال اللهم لك الحمد على زانية فقال لا تصدقن بصدقة تخرج بصدقته فوضعها في يد غني فاصبحوا يتحدثون تصدق على غني فقال اللهم لك الحمد على زانية وعلى سارق وعلى غني فأتى فقيل له أما صدقتك فقد قبلت أما الزانية فلعلمها تستغف به من زناها ولعل السارق ان يستغف به عن سرقة وامل الغني ان يعتبر فينفق مما آتاه الله عز وجل » متفق عليه ☆


قوله « قال رجل » وقع عند أحمد من طريق ابن لهيعة عن الأعرج في هذا الحديث انه كان من بني اسرائيل : قوله « لا تصدقن » زاد في رواية متفق عليها الليلة وهذا اللفظ من باب الالتزام كالنذر مثلا وانقسم فيه مقدر كأنه قال والله لا تصدقن قوله « في يد سارق » أي وهو لا يعلم انه سارق وكذلك على الزانية وكذلك على غني : قوله « تصدق » بضم أوله على البناء المجهول. قوله « لك الحمد » أي لآلئ لان صدقتي وقعت في يده من لا يستحقها فلك الحمد حيث كان ذلك بارادتك لا بارادتي قال الطيبي لما عزم ان يتصدق على مستحق فوضعها بيد سارق حمد الله على انه لم يقدر له ان يتصدق على من هو أسوأ حالا أو أجري الحمد مجرى التسبيح في استعماله عند مشاهدة ما يتعجب منه تعظيم الله تعالى فلما تعجبوا من فعله تعجب هو أيضا فقال اللهم لك الحمد على سارق أي تصدقت عليه فهو متعلق بحذوف. قال الحافظ ولا يخفى بعد هذا الوجه. وأما الذي قبله فابعد منه والذي يظهر الأول وانه سلم وفوض ورضي بقضاء الله فحمد الله سبحانه على تلك الحال لانه المحمود على جميع الأحوال لا يحمد على المكروه سواء. وقد ثبت « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا رأى مالا يعجبه قال الحمد لله على كل حال » قوله « فأتى »

ف قيل له « في رواية الطبراني فساء ذلك فأتى في منامه . وكذلك أخرجه أبو نعيم والاسماعيلي وفيه تعيين أحد الاحتمالات التي ذكرها ابن التين وغيره . قال الكرمانى قوله « أتى » أى أرى في المنام أو سمع هاتفا ملكا أو غيره أو أخبره نبي أو أنتاه عالم . وقال غيره أو أتاه ملك فكلمه فقد كان الملائكة تكلم بعضهم في بعض الأمور وقد ظهر بما سلف ان الواقع هو الأول دون غيره . قوله « أما صدقتك فقد قبلت » في رواية للطبراني « ان الله قد قبل صدقتك » في الحديث دلالة على أن الصدقة كانت عندهم مختصة بأهل الحاجة من أهل الخير ولهذا توجبوا: وفيه أن نية المتصدق إذا كانت صالحة قبلت صدقته ولو لم تقع الموقع . واختلف الفقهاء في الاجزاء اذا كان ذلك في زكاة الفرض ولا دلالة في الحديث على الاجزاء ولا المنع ولهذا ترجم البخاري على هذا الحديث بلفظ الاستفهام فقال باب اذا تصدق على غني وهو لا يعلم ولم يحزم بالحكم . قال في الصحيح فان قيل ان الخبر إنما تضمن قصة خاصة وقع الاطلاع فيها على قبول الصدقة برؤيا صادقة اتفاقية فمن أين يقع تعميم الحكم فالجواب أن التنصيص في هذا الخبر على رجاء الاستعفاف هو الدال على تعدية الحكم فيقتضى ارتباط القبول بهذه الأسباب انتهى *

﴿ باب براءة رب المال بالدفع الى السلطان مع العدل والجور ﴾

وانه اذا ظلم بزيادة لم يحتسب به عن شيء ﴿

١ ﴿ بن أنس » أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أدبت الزكاة الى رسولك فقد برئت منها الى الله ورسوله قال نعم اذا أدبتها الى رسولى فقد برئت منها الى الله ورسوله فلك أجرها وأثمها على من بدلها » مختصر لاحد . وقد احتج بعمومه من يرى المعجزة الى الامام اذا هلكت عنده من ضمان الفقراء دون الملاك * ٢ وعن ابن مسعود « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إنها ستكون بعدى أثرة وأمور تتكرونها قالوا يا رسول الله فأتأمرنا قال تؤدون الحق الذى عليكم وتسالون الله الذى لكم » متفق عليه * ٣ وعن وائل بن حجر

قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورجل يسأله فقال أرأيت إن كان علينا أمراء يمنعونا حقنا ويسألونا حقهم فقال اسمعوا وأطيعوا فانما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم » رواه مسلم والترمذي وصححه  ☆

الحديث الأول أخرجه أيضا الحرث بن وهب وأورده الحافظ في التلخيص وسكت عنه (وفي الباب) عن جابر بن عتيك مرفوعا عند أبي داود بلفظ « سيأتيكم ركب مبغضون فاذا أتوكم فرحبوا بهم وخلوا بينهم وبين ما يبتغون فان عدلوا فلا تقسمهم وان ظلموا فعليها وأرضوهم فان تمام زكاتكم رضاهم » وعن سعد بن أبي وقاص عند الطبراني في الأوسط مرفوعا « ادفعوا اليهم ما صلوا الخمس » وعن ابن عمر وسعد بن أبي وقاص وأبي هريرة وأبي سعيد عند سعيد بن منصور وابن أبي شيبة « أن رجلا سألهم عن الدفع إلى السلطان فقالوا ادفعها إلى السلطان » وفي رواية « أنه قال لهم هذا السلطان يفعل ما ترون فأدفع إليه زكاتي قالوا نعم » ورواه البيهقي عنهم وعن غيرهم أيضا وروي ابن أبي شيبة من طريق قزعة قال قلت لابن عمر إن لي مالا فإني من أدفع زكاته قال ادفعها إلى هؤلاء القوم يعني الأمراء قلت إذا يتخذون بها ثيابا وطيبا قال وإن وفي رواية أنه قال ادفعوا صدقة أموالكم إلى من ولاء الله أمركم فمن بر فلنفسه ومن أثم فعليها (وفي الباب) أيضا عند البيهقي عن أبي بكر الصديق والمغيرة بن شعبة وعائشة وأخرج البيهقي أيضا عن ابن عمر باسناد صحيح أنه قال « ادفعوها اليهم وإن شربوا الخمر » وأخرج أيضا من حديث أبي هريرة « إذا أتاك المصدق فاعطه صدقتك فان اعتدى عليك فوله ظمرك ولا تلعه وقل اللهم اني احتسب عندك ما أخذمني » قوله « أثرة » بفتح الهمزة والثاء المثلثة هي اسم لاستئثار الرجل على أصحابه (والآخر حديث) المذكورة في الباب استدلبها الجمهور على جواز دفع الزكاة إلى سلاطين الجور واجزائها وحكي الممدي في البحر عن العترة وأحد قولي الشافعي أنه لا يجوز دفع الزكاة إلى الظلمة ولا يجزيه واستدلوا بقوله تعالى (لا ينال عهد الظالمين) وبجواب أن هذه الآية علي تسليم صحة الاستدلال بها على محل النزاع عمومها مخصص بالآخر حديث المذكورة في الباب . وقد زعم بعض المتأخرين أن الأدلة المذكورة لا تدل على مطلوب المجوزين لأنها في المصدق والنزاع في الوالي وهو غفلة عن حديث ابن مسعود وحديث وائل بن حجر المذكورين في الباب . وقد حكى في التقرير عن أحمد بن عيسى والباقر مثل قول الجمهور وكذلك عن

المنصور واب مضر. وقد استدل للمانعين ايضا بما رواه ابن ابي شيبة عن خيثمة قال «سألت ابن عمر عن الزكاة فقال ادفعها اليهم ثم سأله بعد ذلك فقال لا تدفعها اليهم فانهم قد اضاعوا الصلاة» وهذا مع كونه قول صحابي ولا حجة فيه ضعيف الاسناد لانه من رواية جابر الجعفي. ومن جملة ما احتج به صاحب البحر للقائلين بالجواز بانها لم تزل تؤخذ كذلك ولا تعادوبان عليا لم يثن على من أعطى الخوارج واجاب عن الأول بأنه ليس باجماع وعن الثاني بان ذلك كان لعذر او مصلحة اذ لا تصریح بالاجزاء ولا يخفي ضعف هذا الجواب والحق ما ذهب اليه الجمهور من الجواز والاجزاء *

عن بشير بن الخصاصية قال «قلنا يا رسول الله ان قوما من أصحاب الصدقة يعتدون علينا أفكتم من أموالنا بقدر ما يعتدون علينا فقال لا» رواه أبو داود *

الحديث أخرجه أيضا عبد الرزاق وسكت عنه أبو داود والمتذري وفي اسناده ديسم السدوسي ذكره ابن حبان في الثقات. وقال في التقریب مقبول (وفي الباب) عن جرير بن عبد الله وابي هريرة عند البيهقي (والحديث) استدل به على انه لا يجوز كتم شيء عن المصدقين وان ظلموا وتعدوا وقد عورض ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم «من سئل فوق ذلك فلا يعطه» كما تقدم في حديث أنس الطويل الذي رواه عن كتاب أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقدم الجمع بين هذا الحديث وبين ذلك هنالك : قال ابن رسلان لعل المراد بالتمنع من الكتم ان ما أخذه الساعي ظلما يكون في ذمته لرب المال فان قدر المالك على استرجاعه منه استرجعه وإلا استقر في ذمته *

باب أمر الساعي أن يعد الماشية حيث ترد الماء

ولا يكلفهم حشدها اليه

عن عبد الله بن عمرو «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال تؤخذ صدقات المسلمين على مياهم» رواه أحمد. وفي رواية لأحمد وأبي داود «لا جلب ولا جنب ولا تؤخذ صدقاتهم الا في ديارهم» *

الحديث سكت عنه أبوداود والمنذري والحافظ في التلخيص وفي اسناده محمد ابن اسحق وقد عنعن ﴿ وفي الباب ﴾ عن عمران بن حصين عند أحمد وأبي داود والنسائي والترمذي وابن حبان وصححه مثل حديث الباب . وعن أنس عند أحمد والبخاري وابن حبان وعبد الرزاق وأخرجه النسائي عنه من وجه آخر . قوله « لاجلب » بفتح الجيم واللام ولاجنب بفتح الجيم والتون قال ابن اسحق معنى لاجلب أن تصدق للماشية في موضعها ولا تجلب الى المصدق ومعنى لاجنب أن يكون المصدق بأنصي مواضع أصحاب الصدقة فيجنب اليه فنهوا عن ذلك وفسر مالك الجلب بان تجلب الفرس في السباق فيحرك وراءه الشيء يستحث به فيسبق والجنب ان يجنب مع الفرس الذي سابق به فرسا آخر حتى اذا دنا تحول الراكب عن الفرس الجنب فسبق . قال ابن الأثير له تفسيران فذكرها وتبعه المنذري في حاشيته ﴿ والحديث ﴾ يدل على ان المصدق هو الذي يأتي للصدقات ويأخذها على مياه أهلها لان ذلك أسهل لهم *

﴿ باب سمة الامام المواشى اذا تنوعت عنده ﴾

١ - عن أنس قال « عدوت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد الله ابن أبي طلحة ليخضك فوافيته في يده الميسم بسم ابل الصدقة » أخرجه . ولاحمد وابن ماجه « دخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يسم غما في آذانها » * ٢ - وعن زيد بن أسلم عن أبيه انه قال لعمر « إن في الظهر ناقة عمياء فقال أمن نعم الصدقة أو من نعم الجزية قال أسلم من نعم الجزية وقال ان عليها ميسم الجزية » رواه الشافعي *

قوله « الميسم » بكسر الميم وسكون الياء التحتية وفتح السين المهملة وأصله موسم لان فاءه واولكنها لما سكنت وكسر ما قبلها قلبت ياء وهي الحديدة التي يوسم بها أى يعلم بها وهو نظير الخاتم ﴿ وفيه دليل ﴾ على جواز رسم ابل الصدقة وبلحق بها غيرها من الانعام والحكمة في ذلك تمييزها وليردها من أخذها ومن التقطها وليعرفها صاحبها فلا يشترها اذا تصدق بها مثلا مثلا بخود في صدقته قال في الفتح ولم أقف على تصريح بما كان مكتوبا على ميسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا ان ابن الصباغ

من الشافعية نقل اجماع الصحابة على انه يكتب في ميسم الزكاة زكاة أو صدقة وقد كره بعض الحنفية الوسم بالميسم لدخوله في عموم النهي عن المثلة وحديث الباب يخص هذا العموم فهو حجة عليه ﴿وفي الحديث﴾ اعتناء الامام باموال الصدقة وتوليها بنفسه وجواز تأخير القسمة لأنها لو عجلت لاستغني عن الوسم . قوله «ان عليها ميسم الجزية» الخ فيه دليل على ان وسم ابل الجزية كان يفعل في أيام الصحابة كما كان يوسم ابل الصدقة *

ابواب الأصناف الثمانية

﴿باب ما جاء في الفقير والمسكين والمسألة والغنى﴾

١ ﴿عن أبي هريرة قال﴾ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس المسكين الذي ترده التمرة والتمرتان ولا اللقمة واللقمتان إنما المسكين الذي يتعفف أقرؤا إن شئتم لا يسألون الناس الخافاً وفي لفظ «ليس المسكين الذي يطوف على الناس ترده اللقمة واللقمتان والتمرّة والتمرتان ولكن المسكين الذي لا يجد غني يغنيه ولا يفتن به فيتصدق عليه ولا يقوم فيسأل الناس» متفق عليهما ﴿﴾ * قوله «ولا اللقمة واللقمتان» في رواية للبخاري الآية كلة والآخر كلتان: قوله «يغنيه» هذه صفة زائدة على الغني المنهى (١) اذ لا يلزم من حصول اليسار للمرء ان يغني به بحيث لا يحتاج الى شيء آخر وكان المعنى نفى اليسار المقيد بانه يغنيه مع وجود أصل اليسار ﴿وفي الحديث﴾ دليل على ان المسكين هو الجامع بين عدم الغني وعدم تفتن الناس له لما يظن به لاجل تعففه وتظهره بصورة الغني من عدم الحاجة ومع هذا فهو مستعفف عن السؤال ﴿وقد استدل﴾ به من يقول ان الفقير أسوأ حالاً من المسكين وان المسكين الذي له شيء لكنه لا يكفيه والفقير الذي لا شيء له ويؤيده قوله تعالى (أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر) فسماهم مساكين مع ان لهم سفينة يعملون فيها وإلى هذا ذهب الشافعي والجمهور كما قال في الفتح وذهب أبو حنيفة والعترة الى ان المسكين دون الفقير واستدلوا بقوله تعالى (أومسكيناً ذا متربة) قالوا لان المراد يلصق بالتراب لا يرى . وقال ابن القاسم وأصحاب مالك انهما سواء

(١) هكذا الأصل وصوابه أى الغنى المغنى

وروى عن أبى يوسف ورجحه الجلال قال لان المسكنة لازمة للفقير اذ ليس معناها الذل والهوان فانه ربما كان بغنى النفس أعز من الملوك الا كابر بل معناها العجز عن ادراك المطالب الدنيوية والعاجز ساكن عن الانتهاض الى مطالبه انتهى. وقيل الفقير الذى يسأل والمسكين الذى لا يسأل حكاه ابن بطل. وظاهره أيضا أن المسكين من اتصف بالتعفف وعدم الالتفات فى السؤال لكن قال ابن بطل بمعناه المسكين الكامل وليس المراد نفى أصل المسكنة بل هو كقوله أتدرون من المفلس الحديث. وقوله تعالى (ليس البر) الآية وكذا قرره القرطبي وغير واحد (ومن جملة) حجاج القول الأول قوله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم «أحبنى مسكينا» مع تعوده من الفقر والذى ينبغى أن يعزل عليه أن يقال المسكين من اجتمعت له الأوصاف المذكورة فى الحديث والفقير من كان ضد الغنى كما فى الصحاح والقاموس وغيرها من كتب اللغة وسيأتى تحقيق الغنى فيقال لمن عدم الغنى فقير ولمن عدمه مع التعفف عن السؤال وعدم تفتن الناس له مسكين. وقيل ان الفقير من يجد القوت والمسكين من لا شئ له. وقيل الفقير المحتاج والمسكين من أذله الفقر حكى هذين صاحب القاموس *

٢- وعن أنس عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم «انه قال المسئلة لائحل الا لثلاثة لذي فقر مدقع أولذى غرم مفضع أولذى دم موجد» رواه أحمد وأبو داود* وفيه تنبيه على ان الغارم لا يأخذ مع الغنى* وعن عبد الله بن عمرو قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تحل الصدقة لغنى ولا لذي مرة سوي» رواه الخمسة الا ابن ماجه والنسائي لكنه لهما من حديث أبى هريرة ولاحمد الحديثان* وعن عبيد الله بن عدى بن الخيار «ان رجلين أخبراه أنهما أتيا النبى صلى الله عليه وآله وسلم يسألاه من الصدقة فقلب فيهما البصر ورآهما جليدين فقال ان شئنا أعطيتكما ولا حظ فيهما لغنى ولا لقوى مكتسب» رواه أحمد وأبو داود والنسائي وقال أحمد هذا أجودها إسنادا *

حديث أنس أخرجه أيضا ابن ماجه والترمذى وحسنه وقال لا نعرفه الا من حديث الأخصر بن عجلان انتهى. والأخصر بن عجلان قال يحيى بن معين صالح وقال أبو حاتم الرازى يكتب حديثه. وحديث عبد الله بن عمرو وحسنه الترمذى وذكر ان شعبة لم يرفعه وفى اسناده ربحان بن يزيد وثقه يحيى بن معين وقال أبو حاتم


الرازي شيخ مجهول وقال بعضهم لم يصح اسناد هذا الحديث وإنما هو موقوف على عبد الله بن عمرو . وقال أبو داود الأحاديث الأخر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعضها لذي مرة سوى وبعضها لذي مرة قوى . وحديث عبيد الله بن عدي بن الحيار أخرجه أيضا الدارقطني وروى عن أحمد أنه قال ما أجوده من حديث وحديث أبي هريرة الذي أشار إليه المصنف أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم (وفي الباب) عن طلحة عند الدارقطني وعن ابن عمر عند ابن عدي وعن حبشي ابن جنادة عند الترمذي . وعن جابر عند الدارقطني . وعن أبي زميل عن رجل من بني هلال عند أحمد . وعن عبد الرحمن بن أبي بكر عند الطبراني . قوله «مدفع» بضم الميم وسكون الدال المهملة وكسر القاف وهو الفقر الشديد الملصق صاحبه بالدقما وهي الأرض التي لا نبات بها : قوله «أولذى غرم مفضع» الغرم بضم الغين المعجمة وسكون الراء هو ما يلزم ادأؤه تكلفا لافي مقابلة عوض والمفضع بضم الميم وسكون الفاء وكسر الظاء المعجمة وبالعين المهملة وهو الشديد الشنيع الذي جاوز الحد : قوله «أولذى دم موجع» هو الذي يتحمل دية عن قريبه أو حميمه أو نسيبه القاتل يدفعها إلى أولياء المقتول وإن لم يدفعها قتل قريبه أو حميمه الذي يتوجع لقتله وإراقة دمه (والحديث) يدل على جواز المسألة لهؤلاء الثلاثة . قوله «لا تحل الصدقة لغني» قد اختلفت المذاهب في المقدار الذي يصير به الرجل غنيا فذهبت الهادوية والحنفية إلى أن الغني من ملك النصاب فيحرم عليه أخذ الزكاة واحتجوا بما تقدم في حديث معاذ من قوله صلى الله عليه وآله وسلم «تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرائهم» قالوا فوصف من تؤخذ منه الزكاة بالغني وقد قال لا تحل الصدقة لغني وقال بعضهم هو من وجد ما يغديه ويمشيه حكاه الخطابي واستدل بما أخرجه أبو داود وابن حبان وصححه عن سهل بن الحنظلية قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سأل وعنده ما يغنيه فأما يستكثر من النار قالوا يا رسول الله وما يغنيه قال قدر ما يغديه ويمشيه» وسيأتي وقال الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحق وجماعة من أهل العلم هو من كان عنده خمسون درهما أو قيمتها واستدلوا بحديث ابن مسعود عند الترمذي وغيره مرفوعا «من يسأل الناس وله ما يغنيه جاء يوم القيامة ومسأته في وجهه خموش قيل يا رسول الله وما يغنيه قال خمسون درهما أو حسابها من الذهب» وسيأتي وقال الشافعي وجماعة إذا كان عنده خمسون درهما (٢٩٢ ج ٤ نيل الاوطار)

أو أكثر وهو محتاج فله أن يأخذ من الزكاة. وروى عن الشافعي أن الرجل قد يكون غنيا بالدرهم مع الكسب ولا يغنيه إلا ألف مع ضعفه في نفسه وكثرة عياله. وقال ابو عبيد ابن سلام هو من وجد أربعين درهما واستدل بحديث أبي سعيد الآتي بلفظ «وله قيمة أوقية» لأن الأربعين الدرهم قيمة الأوقية وقيل هو من لا يكفيه غلة أرضه للسنة حكاه في البحر عن أبي طالب والمرضى : قوله «ولا لدى مرة سوى» المرة بكسر الميم وتشديد الراء قال الجوهرى المرة القوة وشدة العقل ورجل مريب أى قوي ذومرة . وقال غيره المرة القوة على الكسب والعمل واطلاق المرة هنا وهى القوة مقيد بالحديث الذي بعده أعني قوله «ولا اقوى مكتسب» فيؤخذ من الحديثين ان مجرد القوة لا يقتضى عدم الاستحقاق الا اذا قرن بها الكسب : وقوله «سوى» أى مستوى الخلق قاله الجوهرى والمراد استواء الأعضاء وسلامتها . قوله «جلدين» باسكان اللام أى قوين شديدين . قال الجوهرى الجلد بفتح اللام هو الصلابة والجلادة تقول منه جلد الرجل بالضم فهو جلد يعنى باسكان اللام وجليد بين الجلد والجلادة . قوله «مكتسب» أى يكتسب قدر كفايته وفيه دال على أنه يستحب الامام أو المالك الوعظ والتحذير وتعريف الناس بأن الصدقة لا تحل اغنى ولا لدى قوة على الكسب كما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويكون ذلك برفق *

٥ **عن الحسن بن على** قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للسائل حق وان جاء على فرس» رواه احمد وأبو داود وهو حجة في قبول قول السائل من غير تحليف واحسان الظن به ☆٦ وعن أبي سعيد قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سأل وله قيمة أوقية فقد ألحف» رواه أحمد وأبو داود والنسائي ٧ وعن سهل بن الحنظلية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «قال من سأل وعنده ما يغنيه فأما يستكثر من جمر جهنم» قالوا يا رسول الله وما يغنيه قال ما يغديه أويغشيه» رواه أحمد واحتج به أبو داود وقال «بغديه ويغشيه» *٨ وعن حكيم بن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سأل وله ما يغنيه جاءت يوم القيامة خدوشا أو كدوشا في وجهه قالوا يا رسول الله وما غناه قال خمسون درهما أو حسابها من الذهب» رواه

الحسنة وزاد أبو داود وابن ماجه والترمذي. فقال رجل لسفيان ان شعبة لا يحدث عن حكيم بن جبير فقال سفيان حدثناه زيد عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد رضي الله عنه * أما حديث الحسن بن علي فالذي وقفنا عليه في النسخ الصحيحة من هذا الكتاب ان الراوي للحديث الحسن بن علي وفي سنن أبي داود وغيرها ان الراوي للحديث الحسين بن علي . وهذا الحديث في اسناده يعلى ابن أبي يحيى سئل عنه أبو حاتم الرازي فقال مجهول . وقال أبو علي سعيد بن عثمان بن السكن قد روى من وجوه صحاح حضور الحسين بن علي عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولعبه بين يديه وتقبيله اياه فأما الرواية التي يرونها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكلها مراسيل . وقال أبو القاسم البغوي في معجمه نحو من ذلك . وقال أبو عبد الله محمد بن يحيى بن الحذاء سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورآه ولم يكن بينه وبين أخيه الحسن بن علي الا ظهر واحد . وحديث أبي سعيد سكت عنه أبو داود والمنذرى ورجال اسناده ثقات وعبد الرحمن بن محمد أبي الرجال المذكور في اسناده قد وثقه أحمد والدارقطني وابن معين وذكره ابن حبان في الثقات وقال ربما أخطأ . وحديث سهل أخرج ابن حبان وصححه . وحديث ابن مسعود حسنه الترمذي وقال وقد تكلم شعبة في حكيم ابن جبير من أجل هذا الحديث . قوله « وان جاء على فرس » فيه الأمر بحسن الظن بالمسلم الذي امتن نفسه بذل السؤال فلا يقابله بسوء الظن به واحتقاره بل يكرمه باظهار السرور له ويقدر ان الفرس التي تحته عارية أو انه ممن يجوز له أخذ الزكاة مع الغني كمن تحمل حمالة أو غرم غرما لاصلاح ذات البين : قوله « وله قيمة أوقية » قال أبو داود زاد هشام في روايته وكانت الاوقية على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعين درهما : قوله « فقد ألحف » قال الواحدي الالحاف في اللغة هو الالحاح في المسئلة . قال أبو الأسود الدؤلي ليس للسائل الملحف مثل الرد . قال الزجاج معنى ألحف شمل بالمسألة والالحاف في المسئلة هو ان يشتمل على وجوه الطلب بالمسئلة كاشتمال اللحاف في التغطية . وقال غيره معنى الالحاف في المسئلة مأخوذ من قولهم ألحف الرجل اذا مشى في لحف الجبل وهو أصله كأنه استعمل الخشونة في الطلب قوله « فانما يستكثر » أي يطلب الكثرة : قوله « ما يفديه » بفتح الغين المعجمة وتشديد الدال المهملة أي من الطعام بحيث يشبعه . قوله « ويغشيه » بفتح العين أيضا . فعلى رواية

التخيير يكون المعنى ان الانسان اذا حصل له أكلة في النهار غداء أو عشاء كفته واستغنى بها. وعلي رواية الجمع يكون المعنى انه اذا حصل له في يومه أكلتان كفته قوله «خدوشا» بضم الخاء المعجمة جمع خدش وهو خمش الوجه بظفر أو حديدة أو نحوهما قوله «أو كدوشا» بضم الكاف والdal المهملة وبعد الواو شين معجمة جمع كدش وهو الخدش: قوله «أو حسابها من الذهب» هذه رواية أحمد ورواية أبي داود «أوقيمتها من الذهب» وهذه الاحاديث الثلاثة قد استدل بكل واحد منها طائفة من المختلفين في حد الغنى وقد تقدم بيان ذلك وجميع بينها بان القدر الذي يحرم السؤال عنده هو أكثرها وهي الخمسون عملاً بالزيادة *

٩ وعن سمرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان للسئلة كد يكدها الرجل وجهه الا أن يسأل الرجل سلطاناً أو في أمر لا بد منه» رواه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه * وعن أبي هريرة قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لان يغدو أحدكم فيحتطب علي ظهره فيتصدق منه ويستغنى به عن الناس خير له من أن يسأل رجلاً أعطاه أو منعه» متفق عليه * وعنه أيضاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «من سأل الناس أموالهم تكثراً قائماً يسأل جمرًا فليستقل أو ليستكثر» رواه أحمد ومسلم وابن ماجه * 

قوله «كد» هذا لفظ الترمذي وابن حبان في صحيحه ولفظ أبي داود «كدوح» وهي آثار الخموش. قوله «الا أن يسأل الرجل سلطاناً» فيه دليل علي جواز سؤال الساطان من الزكاة أو الخمس أو بيت المال أو نحو ذلك فيخص به عموم أدلة تحريم السؤال. قوله «أو في أمر لا بد منه» فيه دليل علي جواز المسئلة عند الضرورة والحاجة التي لا بد عندها من السؤال نسأل الله السلامة. قوله وعن أبي هريرة الخ فيه الحث علي التعفف عن المسئلة والتزهد عنها ولوامتهن المرء نفسه في طلب الرزق وارتكب المشقة في ذلك ولولا قبح المسئلة في نظر الشرع لم يفضل ذلك عليها وذلك لما يدخل علي السائل من ذل السؤال ومن ذل الرد اذا لم يعط ولما يدخل علي المسؤل من الضيق في ماله ان أعطى كل سائل. وأما قوله خير له فليست بمعنى اقل التفضيل اذ لا خير في السؤال مع القدرة علي الاكتساب والأصح عند الشافعية ان سؤال من هذا حاله حرام ويحتمل أن يكون المراد بالخير فيه بحسب اعتقاد السائل وتسمية الذي يعطاه خيراً

وهو في الحقيقة شر : قوله « تكثرا » فيه دليل على ان سؤال التكثر محرم وهو السؤال لقصد الجمع من غير حاجة : قوله « فأنما يسأل جمرا » الخ قال القاضي عياض معناه انه يعاقب بالنار قال ويحتمل ان يكون علي ظاهره وان الذي يأخذه يصير جمرا يكوى به كما ثبت في مانع الزكاة *

١١ عن خالد بن عدي الجهني قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من بلغه معروف عن أخيه عن غير مسألة ولا اشراف نفس فليقبله ولا يرده فأنما هو رزق ساقه الله اليه » رواه أحمد ^{١٢} وعن ابن عمر قال « سمعت عمر يقول كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعطيني العطاء فأقول أعطه من هو أفقر اليه مني فقال خذه اذا جاءك من هذا المال شيء وأنت غير مشرف ولا سائل فخذه ومالا فلا تتبعه نفسك » متفق عليه عن ☆

حديث خالد بن عدي أخرجه أيضا أبو يعلى والطبراني في الكبير قال في جمع الزوائد ورجال أحمد رجال الصريح : قوله « ولا اشراف نفس » الاشراف بالمعجمة التعرض للشيء والحرص عليه من قولهم أشرف على كذا اذا تناول وقيل للمكان المرتفع مشرف لذلك . قال أبو داود سألت أحمد عن اشراف النفس فقال بالقلب وقال يعقوب بن محمد سألت أحمد عنه فقال هو ان يقول مع نفسه يبعث الي فلان بكذا . وقال الاثرم يضيق عليه ان يرده اذا كان كذلك : قوله « يعطيني » سيأتي ما يدل على ان عطية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمر بسبب العمالة كما في حديث ابن السعدي ولهذا قال الطحاوي ليس معنى هذا الحديث في الصدقات وإنما هو في الأموال وليست هي من جهة الفقر ولكن شيء من الحقوق فلما قال عمر أعطه من هو أفقر اليه مني لم يرض بذلك لانه إنما اعطاه لمعني غير الفقر قال ويؤيده قوله في رواية شعيب « خذه فتموله » فدل على انه ليس من الصدقات عن واختلف العلماء عن فيمن جاءه مال هل يجب قبوله أم يندب على ثلاثة مذاهب حكاه أبو جعفر محمد بن جرير الطبري بعد اجماعهم على انه مندوب . قال النووي الصحيح المشهور الذي عليه الجمهور أنه مستحب في غير عطية السلطان وأما عطية السلطان يعني الجائر فخرمها قوم وأباحها آخرون وكرهها قوم والصحيح انه ان غلب الحرام فيما في يد السلطان حرمت وكذا ان أعطي من لا يستحق وان لم يغلب الحرام فباح

ان لم يكن في القابض مانع يمنعه من استحقاق الأخذ. وقالت طائفة الأخذ واجب من السلطان وغيره وقال آخرون هو مندوب في عطية السلطان دون غيره. وحديث خالد بن عدي يرده. قال الحافظ ويؤيده حديث سمرة في السنن الا أن يسأل ذا سلطان قال والتحقيق في المسئلة ان من علم كون ماله حلالا فلا ترد عطيته ومن علم كون ماله حراما فتحرم عطيته ومن شك فيه فلا احتياط رده وهو الورع ومن اباحه أخذ بالأصل انتهى. قال ابن المنذر واحتج من رخص بأن الله تعالى قال في اليهود (سماعون للكذب أكالون للسحت) وقد رهن الشارع صلى الله عليه وآله وسلم درعه عند يهودي مع علمه بذلك. وكذا أخذ الجزية منهم مع العلم بأن أكثر أموالهم من ثمن الخمر والخزير والمعاملات الفاسدة. قال الحافظ وفي حديث الباب ان الامام ان يعطي بعض رعيته اذا رأى لذلك وجهها وان كان غيره أحوج اليه منه وأن رد عطية الامام ليس من الأدب ولا سيما من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لقوله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه) * قوله «من هو أفقر اليه مني» ظاهره ان عمر لم يكن غنيا لان صيغة أفعل تدل على الاشتراك في الاصل وهو الافتقار الى المال ولكن ظاهر أمره صلى الله عليه وآله وسلم له بالأخذ اذا لم يكن مستشرقا ولا سائلا انه لا فرق بين كونه غنيا أو فقيرا وهكذا في قبول المال من غير السلطان لا فرق فيه بين الغنى والفقير على ظاهر حديث خالد بن عدي وسيكرر المصنف حديث خالد بن عدي هذا في كتاب الهبة ونذكر بقية الكلام عليه هنالك ان شاء الله تعالى *

❦ باب العاملين عليها ❦

❦ عن بسر بن سعيد «ان ابن السعدي المالكى قال استعملني عمر على الصدقة فلما فرغت منها وأديتها اليه أمرني بعمالة فقلت انما عملت لله فقال خذ ما أعطيت فاني عملت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلمني فقلت مثل قولك فقال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أعطيت شيئا من غير أن تسأل فكل وتصدق» متفق عليه ❦ *

قوله «ان ابن السعدي» هو أبو محمد عبدالله بن وقد ان ابن عبدالله بن عبد شمس

ابن عبدود بن نضر بن مالك بن حنبل بن عامر بن اوى بن غالب . وأما قيل له السعدي لان أباه استرضع في بني سعد بن بكر بن هوزان وقد صحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قديما وقال وفدت في نفر من بني سعد بن بكر الي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . والمالكى نسبة الى مالك بن حنبل : قوله « بعالة » قال الجوهرى العمالة بالضم رزق العامل على عمله : قوله « فعمالي » بتشديد الميم أي أعطاني أجرة عمل وجعل لي عمالة : قوله « من غير أن تسأل » فيه دليل على انه لا يحل أكل ما حصل من المال عن مسألة ﴿ وفي الحديث ﴾ دليل على ان عمل الساعي سبب لاستحقاقه الأجرة كما ان وصف الفقر والمسكنة هو السبب في ذلك واذا كان العمل هو السبب اقتضى قياس قواعد الشرع أن المأخوذ في مقابلته أجرة ولهذا قال أصحاب الشافعى تبعاله انه يستحق أجرة المثل ﴿ وفيه ﴾ أيضا دليل على ان من نوى التبرع يجوز له أخذ الأجرة بعد ذلك ولهذا قال المصنف رحمه الله وفيه دليل على ان نصيب العامل يطيب له وان نوى التبرع أو لم يكن مشروطا انتهى *

٢ وعن المطلب بن ربيعة بن الحرث بن عبد المطلب « أنه والفضل بن عباس انطلقا الي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ثم تكلم أحدا فقال يا رسول الله جئناك لنؤمركا على هذه الصدقات فنصيب ما يصيب الناس من المنفعة ونؤدي اليك ما يؤدي الناس فقال ان الصدقة لا تنبغي لحمد ولا لآل محمد انما هي أوساخ الناس » مختصر لاحمد ومسلم . وفي لفظ لها « لا تحمل لحمد ولا لآل محمد » ﴿ ﴾ قوله « أوساخ الناس » هذا بيان لعملة التحريم والارشاد الى تنزه الآل عن أكل الأوساخ وانما سميت أوساخا لأنها تطهرة لأموال الناس ونفوسهم كما قال تعالى (تطهرهم وتزكهم بها) فذلك من التشبيه وفيه اشارة إلى أن الحرام على الآل انما هو الصدقة الواجبة التي يحصل بها تطهير المال . وأما صدقة التطوع فنقل الخطابي وغيره الاجماع على انها محرمة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وللشافعى قول انها تحل وتحل للآل على قول الأكثر وللشافعى قول بالتحريم وسيأتى الكلام في تحريم الصدقة الواجبة على بني هاشم . وظاهر هذا الحديث انها لا تحل لهم ولو كان أخذهم لها من باب العمالة واليه ذهب الجمهور . وقال أبو حنيفة والناصر للعمالة معاوضة بمنفعة والمنافع مال فهي كما لو اشتراها بماله وهذا قياس فاسد الاعتبار لمصادمته للنص . قال النووي وهذا

ضعيف أو باطل وهذا الحديث صريح في رده . قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان ساق هذا الحديث ما لفظه وهو يمنع جعل العامل من ذوي القربى انتهى . وتعقب بأن الحديث انما يمنع دخول ذوى القربى في سهم العامل ولا يمنع من جعلهم عمالا عليها ويعطون من غيرها فانه جائز بالاجماع وقد استعمل على عليه السلام بنى العباس رضي الله عنه *

٣ وعن أبي موسى قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الخازن المسلم الأمين الذي يعطي مأمرا به كاملا موفرا طيبة به نفسه حتى يدفعه الى الذي أمر له به أحد المتصدقين » متفق عليه *

قوله « طيبة به نفسه » هذه الأوصاف لا بد من اعتبارها في تحصيل أجر الصدقة للخازن فانه اذا لم يكن مسلما لم تصح منه نية التقرب وان لم يكن آمينا كان عليه وزر الخيانة فكيف يحصل له أجر الصدقة وان لم تكن نفسه بذلك طيبة لم يكن له نية فلا يؤجر . قوله « أحد المتصدقين » قال القرطبي لم نروه الا بالثنية ومعناه ان الخازن بما فعل متصدق وصاحب المال متصدق آخر فهما متصدقان قال ويصح أن يقال على الجمع فتكسر القاف ويكون معناه انه متصدق من جملة المتصدقين *

والحديث يدل على ان المشاركة في الطاعة توجب المشاركة في الأجر ومعنى المشاركة ان له اجرا كما ان لصاحبه اجرا وليس معناه انه يزاحمه في أجره بل المراد المشاركة في الطاعة في أصل الثواب فيكون لهذا ثواب ولهذا ثواب وان كان أحدهما أكثر ولا يلزم ان يكون مقدار ثوابهما سواء بل قد يكون ثواب هذا أكثر وقد يكون عكسه فاذا أعطى المالك خازنه مائة درهم أو نحوها ليوصلها الى مستحق للصدقة على باب داره فأجر المالك أكثر وان اعطاه رمانة أو رعيقا أو نحوها حيث ليس له كثير قيمة ليذهب به الى محتاج في مسافة بعيدة بحيث يقابل ذهاب الماشي اليه أكثر من الرمانة ونحوها فأجر الخازن أكثر . وقد يكون الذهاب مقدار الرمانة فيكون الأجر سواء . قال ابن رسلان ويدخل في الخازن من يتخذ الرجل على عياله من وكيل وعبد وامرأة و غلام ومن يقوم على طعام الضيفان *

٤ وعن بريدة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من استعملناه على عمل فرزقناه رزقا فما أخذ بعده فهو غلول » رواه أبو داود *

الحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى ورجال اسناده. ثقات وفيه دليل على انه لا يحل للمعامل زيادة على ما فرض له من استعماله وان ما أخذه بعد ذلك فهو من الغلول وذلك بناء على انها اجارة ولكنها فاسدة يلزم فيها أجرة المثل ولهذا ذهب البعض الى أن الأجرة المفروضة من المستعمل للمعامل تؤخذ على حسب العمل فلا يأخذ زيادة على ما يستحقه وقيل يأخذ ويكون من باب الصرف ﴿وفي الحديث﴾ أيضا دليل على أنه يجوز للمعامل ان يأخذ حقه من تحت يده ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه تنبيه على جواز أن يأخذ المعامل حقه من تحت يده فيقبض من نفسه لنفسه انتهى *

باب المؤلفة قلوبهم

١ عن أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يسئل شيئا على الاسلام الا أعطاه قال فاتاه رجل فسأله فأمر له بشاء كثير بين جبلين من شاء الصدقة قال فرجع الى قومه فقال يا قوم أسلموا فان محمدا يعطي عطاء من لا يخشى الفاقة » رواه أحمد باسناد صحيح * ٢ وعن عمرو بن تغلب « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى بمال أوسى فقسمه فاعطي رجالا وترك رجالا فبلغه ان الذين ترك عتبوا فحمد الله وأثني عليه ثم قال أما بعد فوالله اني لأعطي الرجل وأدع الرجل والذي ادع احب الي من الذي اعطي ولكني أعطى أقواما لما أرى في قلوبهم من الجزع والهلوع وأكل أقواما الى ما جعل في قلوبهم من الغني والخير منهم عمرو بن تغلب فوالله ما أحب أن لي بكلمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حمر النعم » رواه أحمد والبخاري *

الحديثان يدلان على جواز التأليف لمن لم يرسخ إيمانه من مال الله عز وجل وقد ورد في ذلك أحاديث كثيرة منها اعطاؤه صلى الله عليه وآله وسلم أبا سفيان بن حرب وصفوان بن أمية وعيينة بن حصن والأقرع بن حابس وعباس بن مرداس كل انسان منهم مائة من الابل . وروى أيضا انه أعطى علقمة بن علاثة مائة ثم قال لا نصار لما عتبوا عليه الا ترضون ان يذهب الناس بالشاء والابل وتذهبون (٢٠٣ ج ٤ نيل الاوطار)

برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى رحاكم ثم قال لما بلغه انهم قالوا يعطى صناديد
نجد ويدعنا «أنا فعلت ذلك لا تألفهم» كما في صحيح مسلم. وقد ذهب الى جواز التأليف
العترة والجياثي والبلخي وابن مبشر. وقال الشافعي لا نتألف كافرا فاما الفاسق
فيعطى من سهم التأليف. وقال ابو حنيفة وأصحابه قد سقط بانتشار الاسلام وغلبته
واستدلوا على ذلك بامتناع أبي بكر من اعطاء أبي سفيان وعيينة والافرع وعباس
ابن مرداس والظاهر جواز التأليف عند الحاجة اليه فاذا كان في زمن الامام قوم
لا يطيعونه الا للدنيا ولا يقدر على ادخالهم تحت طاعته بالقسر والغلب فله ان يتألفهم
ولا يكون لفشو الاسلام تأثير لانه لم ينفع في خصوص هذه الواقعة وقد عد ابن الجوزي
امناء المؤلفة قلوبهم في جزء مفرد فبلغوا نحو الحسين نفسا *

﴿باب قول الله تعالى وفي الرقاب﴾

١ ﴿وهو يشمل بمومه المكاتب وغيره﴾. وقال ابن عباس «لا بأس ان
يعتق من زكاة ماله» ذكره عنه احمد والبخاري * ٢ وعن البراء بن عازب قال
«جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال داني على عمل يقربني الى الجنة ويبعدني
من النار فقال اعتق النسيئة وفك الرقبة قال يا رسول الله أو ايسا واحدا قال لا اعتق النسيئة
ان تفرد بعقة او فك الرقبة أن تعين في ثمنها» رواه احمد والدارقطني * ٣ وعن أبي هريرة
«ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ثلاثة كلهم حق على الله عونته الغازي في سبيل الله
والمكاتب الذي يريد الاداء والناكح المتعفف» رواه الخمسة الا ابا داود *

حديث البراء بن عازب قال في مجمع الزوائد رجاله ثقات وحديث أبي هريرة
قال الترمذي حسن صحيح: قوله «المكاتب وغيره» قد اختلف العلماء في المراد بقوله
تعالى (وفي الرقاب) فروى عن علي بن أبي طالب وسعيد بن جبيرة واليث والثوري
والعترة والحنفية والشافعية وأكثر أهل العلم ان المراد به المكاتبون يعانئون من الزكاة
على الكتابة. وروى عن ابن عباس والحسن البصري ومالك وأحمد بن حنبل وأبي
ثور وأبي عبيد واليه مال البخاري وابن المنذر أن المراد بذلك أنها تشتري رقاب
لعتق واحتجوا بأنها لو اختصت بالمكاتب لدخل في حكم الغارمين لانه غارم وبأن

شراء الرقبة لتعتق أولى من اعانة المكاتب لانه قد يمان ولا يعتق لان المكاتب عبد ما بقي عليه درهم ولان الشراء يتيسر في كل وقت بخلاف الكتابة. وقال الزهري انه يجمع بين الأمرين واليه أشار المصنف وهو الظاهر لان الآية تمحتمل الأمرين وحديث البراء المذكور فيه دليل على ان فك الرقاب غير عتقها وعلى ان العتق واعانة المساكين على مال الكتابة من الأعمال المقربة من الجنة والمبعدة من النار. قوله «حق على الله» فيه دليل على ان الله يتولى إعانة هؤلاء الثلاثة ويتفضل عليهم بأن لا يحوجهم لكن بشرط ان يكون الغازي غازيا في سبيل الله والمكاتب مريدا للأداء والتأكيح متمقفا : وقد اختلف في المكاتب اذا كان قاسفا هل يمان على الكتابة أم لا فذهبت الهادوية الى انه لا يمان قالوا لانه لا قرينة في إعانته. وقال الشافعي والامام مجيب والمؤيد بالله انه يمان وهو الظاهر *

باب الغارمين

١ عن أنس «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان المسألة لا تحل الا لثلاثة لذي فقر مدقع أو لذي غرم مفظع أو لذي دم موجه» رواه أحمد وأبو داود * ٢ وعن قبيصة بن مخارق الهلالي قال «نحملت حمالة فأتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسأله فيها فقال أفم حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها ثم قال يا قبيصة ان المسئلة لا تحل الا لاحد ثلاثة رجل يحمل حمالة فحلت له المسئلة حتى يصيبها ثم يمسك ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسئلة حتى يصيب قواما من عيش أو قال سداداً من عيش ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوى الحج من قومه لقد أصابت فلانا فاقة فحلت له المسئلة حتى يصيب قواما من عيش أو قال سدادا من عيش فما سواه من المسئلة يا قبيصة فسحت يأكلها صاحبها سحنا» رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود *

حديث أنس قد تقدم في باب ما جاء في الفقير والمسكين والمسئلة وتقدم الكلام عليه هنا لك قوله «حمالة» بفتح الحاء المهملة وهو ما يتحملة الانسان ويلتزمه في ذمته بالاستدانة ليدفعه في إصلاح ذات البين وأما تحل المسئلة بسببه ويعطى من الزكاة بشرط ان يستدين

لغير معصية والى هذا ذهب الحسن البصري والباقر والهادي وأبو العباس وأبو طالب. وروى عن الفقهاء الأربعة والمؤيد بالله أنه يمان لان الآية لم تفصل وشرط بعضهم ان الحمال لا بد ان تكون لتسكين فتنة وقد كانت العرب اذا وقعت بينهم فتنة اقتضت غرامة في دية أو غيرها قام أحدهم فتبرع بالزام ذلك والقيام به حتى ترتفع تلك الفتنة النائرة ولا شك ان هذا من مكارم الأخلاق وكانوا اذا علموا أن أحدهم تحمل حمالة بادروا الى معوقته وأعطوه ما تبرأ به ذمته واذا سأل لذلك لم يعد نقصا في قدره بل فخرا قوله «فأمر لك» بنصب الراي. قوله «رجل» يجوز فيه الجر على البدل والرفع على انه خبر مبتدأ محذوف: قوله «جائحة» هي ما اجتاحت المال وأتلفه اتلافا ظاهرا كالسيل والحريق. قوله «قواما» بكسر القاف وهو ما تقوم به حاجته ويستغني به وهو بفتح القاف الاعتدال: قوله «سدادا» هو بكسر السين ما تسد به الحاجة والخلل. وأما السداد بالفتح فقال الأزهري هو الاصابة في النطق والتدبير والرأي ومنه سداد من عوز: قوله «من ذوي الحجا» بكسر الحاء المهملة مقصور العقل وانما جعل العقل معتبرا لان من لا عقل له لا تحصل الثقة بقوله وانما قال من قومه لانهم أخبر بحاله وأعلم بباطن أمره والمال مما يخفى في العادة ولا يعلمه إلا من كان خيرا بحاله وظاهره اعتبار شهادة ثلاثة على الاعسار وقد ذهب الى ذلك ابن خزيمة وبعض أصحاب الشافعي. وقال الجمهور تقبل شهادة عدلين كسائر الشهادات غير الزنا وحملوا الحديث على الاستحباب: قوله «فاقة» قال الجوهرى الفاقة الفقر والحاجة: قوله «فسحت» بضم السين وسكون الحاء المهملتين وروى بضم الحاء وهو الحرام وسمي سحطا لانه يسحت أى يحق. وهذا الحديث مخصص بما فى حديث سمرة من جواز سؤال الرجل للسلطان وفي الامر الذي لا بد منه فيزاد ان على هذه الثلاثة ويكون الجميع خمسة*

﴿ باب الصرف في سبيل الله وابن السبيل ﴾

١ - وعن أبي سعيد قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تحل الصدقة لغني الا في سبيل الله أو ابن السبيل أو جار فقير يتصدق عليه فيهدي لك أو يدعوك » رواه أبو داود. وفي لفظ « لا تحل الصدقة لغني الا الخمسة لعامل عليها

أو رجل اشتراها بماله أو غارم أو غاز في سبيل الله أو مسكين تصدق عليها فاهدي منها الغني « رواه أبو داود وابن ماجه » *

الحديث أخرجه أيضا أحمد ومالك في الموطا والبراز وعبد بن حميد وأبو يعلى والبيهقي والحاكم وصححه وقد أعل بالارسال لانه رواه بعضهم عن عطاء بن يسار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولكنه رواه إلاكثر عنه عن أبي سعيد والرفع زيادة بتعين الأخذ بها بقوله « لغني » قد قدمنا الكلام عليه في باب ما جاء في الفقير والمسكين : قوله « إلا في سبيل الله » أي للغازي في سبيل الله كما في الرواية الآخرة قوله « أو ابن السبيل » قال المفسرون هو المسافر المتقطع يأخذ من الصدقة وإن كان غنيا في بلده وقال مجاهد هو الذي قطع عليه الطريق وقال الشافعي ابن السبيل المستحق للصدقة هو الذي يريد السفر في غير معصية فيعجز عن بلوغ مقصده إلا بموئنة : قوله « لعامل عليها » قال ابن عباس ويدخل في العامل الساعي والكاتب والقاسم والحاشر الذي يجمع الأموال وحافظ المال والعريف وهو كالنقيب للقبيلة وكلهم عمال لكن أشهرهم الساعي والباقي أعوان له أو ظاهرها هذا انه يجوز انصرف من الزكاة الى العامل عليها سواء كان هاشميا ولكن هذا مخصص بحديث المطلب بن ربيعة المتقدم أو غير هاشمي فانه يدل على تحريم الصدقة على العامل الهاشمي ويؤيده حديث أبي رافع الآتي في باب تحريم الصدقة على بني هاشم فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجوز له أن يصحب من بعثه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الصدقة لكونه من موالي بني هاشم . قوله « أو رجل اشتراها بماله » فيه انه يجوز لغير دافع الزكاة شراؤها ويجوز لاخذها بيعها ولا كراهة في ذلك « وفيه دليل » على ان الزكاة والصدقة اذا ملكها إلا خذ تغيرت صفتها وزال عنها اسم الزكاة وتغيرت الأحكام المتعلقة بها . قوله « أو غارم » وهو من غرم لانفسه بل لغيره كاصلاح ذات البين بأن يخاف وقوع فتنة بين شخصين أو قبيلتين فيستدين من يطلب صلاح الحال بينهما مالا لتسكين الثائرة فيجوز له أن يقضى ذلك من الزكاة وإن كان غنيا . قال المصنف رحمه الله تعالى ويحمل هذا الغارم على من تحمل حمالة لاصلاح ذات البين كما في حديث قبيصة لالمصلحة نفسه لقوله في حديث أنس « أو ذى غرم مفظع » انتهى . قوله « فاهدي منها لغني » فيه جواز إهداء الفقير الذي صرفت اليه الزكاة بعضها منها إلى الأغنياء لان صفة الزكاة قد زالت عنها وفيه أيضا دليل على جواز قبول هدية

الفقير للغني ﴿ وفي هذا الحديث ﴾ دليل على أنها لا تحل الصدقة لغير هؤلاء الخمسة من الأغنياء وما ورد بدليل خاص كان مخصصا لهذا العموم كحديث عمر المتقدم في باب ما جاء في الفقير والمسكين *

٢- وعن ابن لاس الخزاعي قال « حملنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ابل من الصدقة الى الحج » رواه أحمد وذكره البخاري تعليقا * ٣ وعن أم معقل الاسدية « ان زوجها جعل بكرا في سبيل الله وانما أرادت العمرة فسألت زوجها البكر فأبى فأنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت له فأمره أن يعطيها وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحج والعمرة في سبيل الله » رواه أحمد * وعن يوسف بن عبد الله بن سلام عن جدته أم معقل قالت « لما حج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حجة الوداع وكان لنا جمل فجعله أبو معقل في سبيل الله وأصابنا مرض وهلك أبو معقل وخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما فرغ من حجته جئته فقال يا أم معقل ما منعك أن تخرجي قالت لقد تهيأنا فهلك أبو معقل وكان لنا جمل هو الذي نحج عليه فأوصي به أبو معقل في سبيل الله قال فهلا خرجت عليه فان الحج من سبيل الله » رواه أبو داود *

حديث ابن لاس سيأتي الكلام عليه وحديث أم معقل أخرجه بنحو الرواية الأولى أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه وفي اسناده رجل مجهول وفي اسناده أيضا ابراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي الكوفي وقد نكلم فيه غير واحد وقد اختلف على أبي بكر بن عبد الرحمن فيه فروى عنه عن رسول مروان الذي أرسله الى أم معقل عنها وروى عنه عن أم معقل بغير واسطة وروى عنه عن أبي معقل. والرواية الثانية التي أخرجهما أبو داود في اسنادها محمد بن اسحق وفيه مقال معروف. قوله « ابن لاس » هكذا في نسخ الكتاب الصحيحة بلفظ ابن والذي في البخاري أبي لاس وكذا في التقريب من ترجمة عبد الله ابن غنمة ولاس بسين مهملة خزاعي اختلف في اسمه ف قيل زياد وقيل عبد الله بن غنمة بمهملة ونون مفتوحتين وقيل غير ذلك له صحبة وحديثان هذا أحدهما وقد وصله مع أحمد ابن خزيمة والحاكم وغيرهما من طريقه. قال الحافظ ورجاله ثقات الآن فيه عن غنمة ابن اسحق لهذا توقف ابن المنذر في ثبوته ﴿ وأحاديث الباب ﴾ تدل على ان الحج والعمرة من سبيل الله وان

من جعل شيئاً من ماله جاز له صرفه في تجهيز الحجاج والمعتمرين وإذا كان شيئاً
مركوباً جاز حمل الحاج والمعتمر عليه وتدل أيضاً على أنه يجوز صرف شئ من سهم
سبيل الله من الزكاة إلى قاصدين الحج والعمرة *

باب ما يذكر من استيعاب الاصناف

١ عن زياد بن الحرث الصدائي قال «أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم فبايعته فأتني رجل فقال أعطني من الصدقة فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى حكم فيها هو فجزأها ثمانية أجزاء
فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك» رواه أبو داود. ويروى «إن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال لسلمة بن صخر اذهب إلى صاحب صدقة بني زريق فقل له
فليدفعها إليك» *

حديث زياد بن الحرث الصدائي في إسناد عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفریقی وقد
تكلم فيه غير واحد. وحديث سلمة بن صخر له طرق وروايات يأتي ذكر بعضها في
الصيام وهذه إحداها. وقد أخرجها بهذا اللفظ أحمد في مسنده بإسناد فيه محمد بن
إسحق ولم يصرح بالتحديث ومع هذا فهذه الرواية تعارض ما سيأتي من الروايات
الصحيحة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعانته بعرق من تمر» من طريق جماعة من
الصحابة وإنما أورد المصنف هذه الرواية ههنا للاستدلال بها على أن الصرف فيمن
لزمته كفارة من الزكاة جائز: قوله «فجزأها» بتشديد الزاي وهذا الحديث مع الآية
يرد على المزني وأبي حفص بن الوكيل من أصحاب الشافعي حيث قالوا إنه لا يصرف
خمس الزكاة إلى من يصرف إليه خمس الفى والغنيمة ويرد أيضاً على أبي حنيفة
والثوري والحسن البصري حيث قالوا يجوز صرفها إلى بعض الأصناف الثمانية
حتى قال أبو حنيفة يجوز صرفها إلى الواحد وعلى مالك حيث قال يدفعها إلى أكثرهم
حاجة أى لأن كل الأصناف يدفع إليهم للحاجة فواجب اعتبار أمسهم حاجة *

﴿ باب تحريم الصدقة على بني هاشم ومواليهم ﴾

﴿ دون موالى أزواجهم ﴾

عن أبي هريرة قال « أخذ الحسن بن علي تمر الصدقة فجعلها في فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كخ كخ ارم بها اما علمت انا لاناكل الصدقة » متفق عليه . ولمسلم « انا لا نحل لنا الصدقة »

قوله « فجعلها في فيه » زاد في رواية « فلم يفتن له النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى قام ولما به يسيل فضرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم شذقيه » قوله « كخ كخ » بفتح الكاف وكسرهما وسكون المعجمة مثقلا ومخفقا وبكسرهما منونة وغير منونة فيخرج من ذلك ست اغان والثانية تأكيد للأولي وهي كلمة تقال لردع الصبي عند مناولة ما يستقدر قيل انها عربية وقيل أعجمية وزعم الداودي انها معربة وقد أوردها البخاري في باب من تكلم بالفارسية : قوله « ارم بها » في رواية لاحد . « ألقها يا بني » وكأنه كلمة أولا بهذا فلما تبادى قال له كخ كخ اشارة الى استقذار ذلك ويحتمل العكس . قوله « لا نحل لنا الصدقة » وفي رواية « لا نحل لآل محمد الصدقة » وكذا عند أحمد والطحاوي من حديث الحسن بن علي نفسه قال الحافظ واسناده قوى . وللطبراني والطحاوي من حديث أبي ليلى الانصاري نحوه (والحديث بدل) على تحريم الصدقة عليه صلى الله عليه وآله وسلم وعلى آله واختلف ما المراد بالآل هنا فقال الشافعي وجماعة من العلماء انهم بنو هاشم وبنو المطلب واستدل الشافعي على ذلك بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أشرك بنى المطلب مع بنى هاشم في سهم ذوى القربى ولم يعط أحدا من قبائل قريش غيرهم وتلك العطية عوض عوضه بدلا عما حرموه من الصدقة كما أخرج البخاري من حديث جبير بن مطعم « قال مشيت أنا وعثمان ابن عفان الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلنا يا رسول الله أعطيت بنى المطلب من خمس خير وتر كتنا ونحن وهم بمنزلة واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد . وأجيب عن ذلك بأنه انما أعطاهم ذلك لمواليتهم لا عوضا عن الصدقة وقال أبو حنيفة ومالك والهادوية هم بنو هاشم فقط

وعن أحمد في بني المطلب روايتان. وعن المالكية فيما بين هاشم وغالب بن فهر قولان فمن أصبغ منهم هم بنو قصى وعن غيره بنو غالب بن فهر كذا في الفتح. والمراد ببني هاشم آل علي وآل عقيل وآل جعفر وآل العباس وآل الحرث ولم يدخل في ذلك آل أبي لهب لما قيل من أنه لم يسلم أحد منهم في حياته صلى الله عليه وآله وسلم ويرده ما في جامع الأصول أنه أسلم عتبة ومعتب ابنا أبي لهب عام الفتح وسر صلى الله عليه وآله وسلم باسلامهما ودعاهما وشهدامعه حينئذ والطائف ولهما عقب عند أهل النسب. قال ابن قدامة لا يعلم خلافا في أن بني هاشم لا تحمل لهم الصدقة المفروضة وكذا قال أبو طالب من أهل البيت حكى ذلك عنه في البحر وكذا حكى الإجماع ابن رسلان وقد نقل الطبري الجواز عن أبي حنيفة وقيل عنه تجوز لهم إذا حرموا سهم ذوي القربى حكاه الطحاوي ونقله بعض المالكية عن الأبهري منهم قال في الفتح وهو وجه لبعض الشافعية. وحكى فيه أيضا عن أبي يوسف أنها تحمل من بعضهم لبعض لأن غيرهم وحكاه في البحر عن زيد بن علي والمرضى وأبي العباس والامامية. وحكاه في الشفاء عن ابني الهادي والقاسم العياني : قال الحافظ وعند المالكية في ذلك أربعة أقوال مشهورة الجواز . المنع . جواز التطوع دون الفرض عكسه . والأحاديث الدالة على التحريم على العموم ترد على الجميع . وقد قيل أنها متواترة توثر امضويا ويؤيد ذلك قوله تعالى (قل لا أسألكم عليه اجرا إلا المودة في القربى) وقوله (قل ما أسألكم عليه من أجر) ولو أحلها لآله أو شك أن بطعنوا فيه . واقوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها) وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم « ان الصدقة أوساخ الناس » كما رواه مسلم وأما ما استدل به القائلون بحلها للهاشمي من الهاشمي من حديث العباس الذي أخرجه الحاكم في النوع السابع والثلاثين من علوم الحديث باسناد كله من بني هاشم « ان العباس بن عبد المطلب قال قلت يا رسول الله انك حرمت علينا صدقات الناس هل تحمل لنا صدقات بعضنا لبعض قال نعم » فهذا الحديث قد أتهم به بعض رواة وقد أطال صاحب الميزان الكلام على ذلك فليس بصالح لتخصيص تلك العمومات الصحيحة . وأما قول العلامة محمد بن ابراهيم الوزير بعد أن ساق الحديث ما لفظه وأحسب له متابعا لشهرة القول به قال والقول به قول جماعة وافرة من أئمة العترة وأولادهم وأتباعهم بل ادعى بعضهم أنه إجماعهم ولعل توارث هذا بينهم يقوى الحديث انتهى . فكلام (م ٣١ - ج ٤ نيل الاوطار)

ليس على قانون الاستدلال لان مجرد الحسبان أن له متابعا وذهاب جماعة من أهل البيت إليه لا يدل على صحته واما دعوى أنهم أجمعوا عليه فباطل باطل ومطولات مؤلفاتهم ومختصراتها شاهدة لذلك . وأما قول الأمير في المنحة أنها سكنت نفسه ألي هذا الحديث بعد وجدان سنده وما عضده من دعوى الاجماع فقد عرفت بطلان دعوى الاجماع وكيف يصح اجماع لاهل البيت والقاسم والهادي والناصر والمؤيد بالله وجماعة من أكابرهم بل جمهورهم خارجون عنه . وأما مجرد وجدان السند للحديث بدون كشف عنه فليس مما يوجب سكون النفس (والحاصل) ان تحريم الزكاة على بني هاشم معلوم من غير فرق بين أن يكون المزكي هاشميا أو غيره فلا ينفق من المعاذير عن هذا المحرم المعلوم إلا ما صح عن الشارع لاما لفقهاء الواقفون في هذه الورطة من الأعذار الواهية التي لا تلخص ولا ما لم يصح من الأحاديث المروية في التخصيص وللكثرة أكلة لزكاة من آل هاشم في بلاد اليمن خصوصا أرباب الرياسة قام بعض العلماء منهم في الذب عنهم وتحليل ما حرم الله عليهم ، قاما لا يرضاه الله ولا نقاد العلماء قالف في ذلك رسالة هي في الحقيقة كالسراب الذي يحسبه الظمآن ماء حتى اذا جاء لم يجد شيئا وصار يتسلى بها ارباب النباهة منهم . وقد يتعلل بعضهم بما قاله البعض منهم ان ارض اليمن خراجية وهو لا يشعر ان هذه المقالة مع كونها من أبطال الباطلات ليست مما يجوز التقليد فيه على مقتضى أصولهم قاله المستعان ما أسرع الناس الى متابعة الهوى وان خالف ما هو معلوم من الشريعة المطهرة (واعلم) ان ظاهر قوله لا تحل لنا الصدقة عدم حل صدقة الفرض والتطوع وقد نقل جماعة منهم الخطابي الاجماع على تحريمها على الله عليه وآله وسلم وتعقب بأنه قد حكى غير واحد عن الشافعي في التطوع قولاً وكذا في رواية عن أحمد . وقال ابن قدامة ليس ما نقل عنه من ذلك بواضح الدلالة وأما آل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أكثر الخنفية وهو المصحح عن الشافعية والحنابلة وكثير من الزيدية أنها تجوز لهم صدقة التطوع دون الفرض قالوا لان المحرم عليهم إنما هو أوساخ الناس وذلك هو الزكاة لا صدقة التطوع وقال في البحر انه خص صدقة التطوع القياس على الهبة والهدية والوقف . وقال أبو يوسف وأبو العباس إنها محرم

عليهم كصدقة الفرض لان الدليل لم يفصل *

٢ عن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « بعث رجلا من بنى مخزوم على الصدقة فقال لابي رافع اصحبني كما تصيب منها قال لا حتى آتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نأسأله وانطلق فسأله فقال ان الصدقة لا تحل لنا وان موالى القوم من أنفسهم » رواه الحمسة الا ابن مساجه وصححه الترمذي ص ١٠٠ *

الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان وصححاه (وفي الباب) عن ابن عباس عند الطبراني . قوله « من أنفسهم » بضم الفاء ولفظ الترمذي مولى القوم منهم أى حكمه كحكمهم (الحديث) يدل على تحريم الصدقة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتحريمها على آل هاشم وقد تقدم الكلام على ذلك . ويدل على تحريمها على موالى آل بنى هاشم ولو كان الأخذ على جهة العمالة وقد سلف ما فيه . قال الشافعي حرم على مواليه من الصدقة ما حرم على نفسه وبه قال أبو حنيفة وهو مروي أيضا عن الناصر والشافعي وأصحابه وإليه ذهب المؤيد بالله وأبو طالب وهو مروي عن الناصر وابن الماجشون . وقال مالك ويحيى وهو مروي أيضا عن الناصر والشافعي في قوله إنها تحل لهم قال في البحر لان علة التحريم مفقودة وهى الشرف قلنا جزم الخبر بدفع ذلك انتهى . ونصب هذه العلة فى مقابل هذا الدليل الصحيح من الغرائب التى يعتبر بها المتبفظ *

٣ عن أم عطية قالت « بعث إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشاة من الصدقة فبعثت الى عائشة منها بشىء فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هل عندكم من شىء فقالت لا الا ان نسيبة بعثت اليها من الشاة التى بعثتم بها اليها فقال إنها قد بلغت محلها » متفق عليه * عن جويرية بنت الحارث « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليها فقال هل من طعام فقالت لا والله ما عندنا طعام الا عظم من شاة اعطيتها مولائى من الصدقة فقال قدميها فقد بلغت محلها » رواه أحمد ومسلم ص ١٠٠ *

قوله « هل عندكم من شىء » أى من الطعام . قوله « نسيبة » قال فى الفتح بالنون والمهملة والموحدة مصغرا اسم أم عطية انتهى . وأما نسيبة بفتح النون وكسر السين فهى أم عمارة : قوله « بلغت محلها » قوله أى أنها لما تصرف فيها بالهدية لصحة ما كملها

انتقلت عن حكم الصدقة فحلت محل الهدية وكانت تحمل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف الصدقة كما تقدم كذا قال ابن بطال. قال في الفتح وضبطه بعضهم بكسرها من الحلول أي بلغت مستقرها والاول أولي انتهى (والحديث) بدل علي ان موالي أزواج بني هاشم ليس حكمهم كحكم موالي بني هاشم فتحل لهم الصدقة وقد نقل ابن بطال اتفاق الفقهاء على عدم دخول الزوجات في ذلك وفيه نظر لان ابن قدامة ذكر ان الحلال أخرج من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة (أنها قالت انا آل محمد لا نحل لنا الصدقة) قال وهذا يدل على تحريمها قال الحافظ واسناده الى عائشة حسن. وأخرجه ابن أبي شبة أيضا وهذا لا يقدح فيما نقله ابن بطال وذكر ابن المنير أنها لا تحرم الصدقة على الأزواج قولا واحدا (ولا يقال) إن قول البعض بدخولهن في الآل يستلزم تحريم الصدقة عليهن فان ذلك غير لازم (وفي الحديثين) أيضا دليل على أنه يجوز لمن تحرم عليه الصدقة الأكل منها بعد مصرفها الى المصروف وانتقالها عنه بهبة او هدية أو نحوها. وفي الباب عن عائشة عند البخاري وغيره «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بلحم فقالت له هذا ما تصدق به على بريرة فقال هو لها صدقة ولنا هدية» *

باب نهى المتصدق ان يشتري ما تصدق به

١ عن عمر بن الخطاب قال «حملت على فرس في سبيل الله فاضاعه الذي كان عنده فاردت أن أشتريه وظننت انه يبيعه برخص فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا تشتريه ولا تعد في صدقتك وان أعطاك بدرهم فان العائد في صدقة كالعائد في قبته» متفق عليه * ٢ وعن ابن عمر «ان عمر حمل على فرس في سبيل الله» وفي لفظ «تصدق بفرس في سبيل الله ثم رآها تباع فأراد أن يشتريها فسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا تعد في صدقتك يا عمر» رواه الجماعة زاد البخاري فبذلك كان ابن عمر لا يترك أن يتاع شيئا تصدق به الا جملة صدقة * قوله «عن عمر» هذا يقتضي ان الحديث من مسند عمر والرواية الأخرى تقتضي انه من مسند ابن عمر. ورجع الدارقطني الثاني: قوله «حملت على فرس» المراد انه ملكه اياه

ولذلك ساغ له بيعه ومنهم من قال كان عمر قد حبسه وأما ساغ لرجل يبعه لانه حصل فيه هزال عجز بسببه عن اللحاق بالخليل وضمف عن ذلك وانتهى الى حالة عدم الانتفاع به ورجع الأول قوله «لا تمد في صدقتك» ولو كان حبساً لماله به : قوله «فأضاعه» أي لم يحسن القيام عليه وقصر في مؤنته وخدمته. وقيل لم يعرف مقداره فأراد بيعه بدون قيمته وقيل معناه استعمله في غير ما جعل له والاول أظهر : قوله «وإن أعطاك بدرهم» هو مبالغة في تقيصه وهو الحامل له علي شرائه : قوله «لا تمد» إنما سمي شرائه برخص عودا في الصدقة من حيث ان الغرض منها ثواب الآخرة فاذا اشتراها برخص فكأنه اختار عرض الدنيا على الآخرة فيصير راجعاً في ذلك المقدار الذي سومح فيه : قوله «كالمائد في قيئه» استدل به على تحريم ذلك لأن الشيء حرام قال القرطبي وهذا هو الظاهر من سياق الحديث ويحتمل أن يكون التشبيه للتفريق خاصة لكون الشيء مما يستقدر وهو قول الأكثر ويلحق بالصدقة الكفارة والنذر وغيرهما من القربات : قوله «لا يترك أن يبتاع» الخ أي كان اذا اتفق له أن يشتري شيئاً مما تصدق به لا يتركه في ملكه حتى يتصدق به فكأنه فهم أن النهي عن شراء الصدقة إنما هو لمن أراد أن يملكها لا لمن يردّها صدقة (والحديث) يدل علي كراهة الرجوع عن الصدقة وأن شرائها برخص نوع من الرجوع فيكون مكروهاً وقد قيل إنه يعارض هذا الحديث الحديث المتقدم عن أبي سعيد في حل الصدقة لرجل اشتراها بماله وجمع بينهما بحمل هذا على كراهة التنزيه ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى وحمل قوم هذا على التنزيه واحتجوا بموم قوله «أو رجل اشتراها بماله» في خبر أبي سعيد ويدل عليه ابتياع ابن عمر وهو راوي الخبر ولو فهم منه التحريم لما فعله وتقرب بصدقة تستند اليه انتهى. والظاهر أنه لامعارضة بين هذا وبين حديث أبي سعيد المتقدم لأن هذا في صدقة التطوع وذاك في صدقة الفريضة فيكون الشراء جائزاً في صدقة الفريضة لأنه لا يتصور الرجوع فيها حتى يكون الشراء مشبهاً له بخلاف صدقة التطوع فانه يتصور الرجوع فيها فكره ما يشبهه وهو الشراء نعم يعارض حديث

الباب في الظاهر ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه «أن امرأة أتت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت كنت تصدقت على أُمي بوليدة وإنها ماتت وتركك تلك الوليدة قال وجب أجرك ورجعت اليك في الميراث» ويجمع بجواز تملك الشيء المتصدق به بالميراث لأن ذلك ليس مشبها بالرجوع عن الصدقة دون سائر المعاوضات *

باب فضل الصدقة على الزوج والأقارب

١ عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تصدقن يا معشر النساء ولو من حليكن قالت فرجعت إلى عبد الله فقالت إنك رجل خفيف ذات اليد وأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أمرنا بالصدقة فإنه فأسأله فإن كان ذلك يحزى عني وإلا صرفتها إلى غيركم قالت فقال عبد الله بل اثنيه أنت قالت فانطلقت فإذا امرأة من الأنصار بباب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حاجتي حاجتها قالت وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد ألقى عليه المهابة قالت فخرج علينا بلال فقلنا له أئت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاخبره أن امرأتين بالباب يسألانك أن تجزي الصدقة عنهما علي أزواجهما وعلى أيتام في حجورهما ولا تخبر من نحن قالت فدخل بلال فسأله فقال له من هما فقال امرأة من الأنصار وزينب فقال أي الزيانب فقال امرأة عبد الله فقال لهما أجزان أجر القرابة وأجر الصدقة متفق عليه. ولفظ البخاري «أيجزى عني أن أنفق على زوجي وعلى أيتام لي في حجري» * قوله « إنك رجل خفيف ذات اليد » هذا كناية عن الفقر. وفي لفظ للبخاري « أن زينب كانت تنفق على عبد الله وأيتام في حجورها فقالت لعبد الله سل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيجزى عني أن أنفق عليك وعلى أيتام في حجري من الصدقة » الحديث : قوله « فإذا امرأة من الأنصار » زاد النسائي والطبراني يقال لها زينب. وفي رواية للنسائي انطلقت امرأة عبد الله يعني ابن مسعود وامرأة أبي مسعود يعني عقبة بن عمرو الأنصاري (استدلل بهذا الحديث) على أنه يجوز للمرأة أن تدفع زكاتها إلى زوجها وبه قال الثوري والشافعي وصاحب أبي حنيفة وأحمد

الروایتین عن مالك. وعن احمد واليه ذهب الهادي والناصر والمؤيد بالله وهذا
انما يتم دليلا بعد تسليم ان هذه الصدقة صدقة واجبة وبذلك جزم المازري. ويؤيد
ذلك قولها « أيجزى عني » وتعقبه عياض بأن قوله « ولومن حليكن » وكون
صدقتها كانت من صناعتها يدلان على التطوع وبه جزم النواوي وتأولوا قولها
أيجزى عني أى فى الوقاية من النار كأنها خافت ان صدقتها على زوجها لا يحصل
لها المقصود وما أشار اليه من الصناعة احتج به الطحاوي لقول أبي حنيفة إنها لا تجزى
زكاة المرأة في زوجها فأخرج من طريق رائلة امرأة ابن مسعود أنها كانت امرأة
صنعاء اليمين فكانت تنفق عليه وعلي ولده فهذا يدل على أنها صدقة تطوع
﴿ واحتجوا ﴾ أيضا على أنها صدقة تطوع بما في البخارى من حديث أبي سعيد
« ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها زوجك وولدك أحق من تصدقت عليهم »
قالوا لأن الولد لا يعطي من الزكاة الواجبة بالاجماع كما نقله ابن المنذر والمهدي في
البحر وغيرهما وتعقب هذا بأن الذي يتمتع اعطاؤه من الصدقة الواجبة من تلزم
المعطي نفقته والام لا يلزمها نفقة ابنها مع وجود أبيه. قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان ساق
الحديث وهذا عند أكثر أهل العلم في صدقة التطوع انتهى. والظاهر انه يجوز للزوجة
صرف زكاتها الى زوجها أما أولا فلمدم المانع من ذلك ومن قال إنه لا يجوز فعليه الدليل
وأما ثانيا فلان ترك استفصاله صلى الله عليه وآله وسلم لها ينزل منزلة العموم فلما لم
يستفصلها عن الصدقة هل هي تطوع أو واجب فكأنه قال يجزى عنك فرضا كان أو
تطوعا ﴿ وقد اختلف ﴾ في الزوج هل يجوز له ان يدفع زكاته الى زوجته فقال ابن المنذر
أجمعوا على ان الرجل لا يعطي زوجته من الزكاة شيئا لأن نفقتها واجبة عليه ويمكن
أن يقال ان التعليل بالوجوب على الزوج لا يوجب امتناع الصرف اليها لان نفقتها واجبة
عليه غنية كانت أو فقيرة فالصرف اليها لا يسقط عنه شيئا. وأما الصدقة على الأصول
والفصول وبقية القرابة فسيأتي الكلام عليها *

٢ وعن سلمان بن عامر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « الصدقة
على المسكين صدقة وهي على ذي الرحم ثنتان صدقة وصلة » رواه أحمد وابن ماجه
والترمذي * ٣ وعن أبي أيوب قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان
أفضل الصدقة الصدقة على ذي الرحم الكاشح » رواه أحمد . وله مثله من حديث

حكيم بن حزام ☆ وعن ابن عباس قال «إذا كان ذوق قرابة لا تمولهم فاعطهم من زكاة مالك وان كنت تمولهم فلا تعطهم ولا تجعلها لمن تمول» رواه الأثرم في سننه *

حديث سلمان أخرجه أيضا النسائي وابن حبان والدارقطني والحاكم وحسنه الترمذي . قال الحافظ وفي الباب عن أبي طلحة وأبي أمامة عند الطبراني : قوله «الكاشح» هو المضر للعداوة * وقد استدل بالحديثين علي جواز صرف الزكاة الي الأقارب سواء كانوا ممن تلزم لهم النفقة أم لا لان الصدقة المذكورة فيها لم تقيد بصدقة التطوع ولكنه قد تقدم عن ابن المنذر وصاحب البحر انهما حكيا الاجماع علي عدم جواز صرف الزكاة الي الأولاد وكذا سائر الأصول والفصول كما في البحر فانه قال مسألة ولا تجزى في أصوله وفصوله مطلقا إجماعا . وقال صاحب ضوء النهار ان دعوى الاجماع وهم قال وكيف ومحمد بن الحسن ورواية عن العباس انها تجزى في الآباء والأمهات ثم قال قلت والمسئلة في البحر لم تنسب الي قائل فضلا عن الاجماع وهذا وهم منه رحمه الله تعالى . فان صاحب البحر صرح بنسبتها الي الاجماع كما حكيناه سابقا فقد نسبت الي قائل وهم أهل الاجماع الا أنه يدل لما روى عن أبي عباس ومحمد بن الحسن ما في البخاري وأحمد عن معن بن يزيد قال «أخرج أبي دنائير يتصدق بها عند رجل في المسجد فحقت فاخذتها فقال والله ما اياك أردت فحقت فخاصمته الي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لك ما نويت يا يزيد ولك ما أخذت يا معن» وسيأتي هذا الحديث في كتاب الوكالة إن شاء الله تعالى ولكنه يحتمل ان تكون الصدقة صدقة تطوع بل هو الظاهر . وقد روى عن مالك انه يجوز الصرف في بني البنين وفيما فوق الجد والجدة وأما غير الأصول والفصول من القرابة الذين تلزم نفقتهم فذهب الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله ومالك والشافعي الي أنه لا يجزى الصرف اليهم . وقال أبو حنيفة وأصحابه والامام يحيى يجوز ويجزى اذ لم يفصل الدليل اعموم الأدلة المذكورة في الباب وقال الأولون انها مخصصة بالقياس ولأصل له . وأما الأثر المروي عن ابن عباس فكلام صحابي ولا حجة فيه لان الاجتهاد في ذلك مسرعا . ويؤيد الجواز والاجزاء الحديث الذي تقدم عند البخاري بلفظ «زوجك وولدك أحق من تصدقت عليهم» وترك

الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال كما سلف ثم الأصل عدم المانع فمن زعم ان القرابة أو وجوب النفقة مانعان فعليه الدليل ولا دليل ☆

باب زكاة الفطر

١ - عن ابن عمر قال « فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زكاة الفطر من رمضان صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين » رواه الجماعة . ولاحد والبخاري وأبي داود « وكان ابن عمر يعطي التمر إلا عاماً واحداً أعوز التمر فأعطى الشعير » والبخاري « وكانوا يعطون قبل الفطري يوم أو يومين » * ٢ وعن أبي سعيد قال « كنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من أقط أو صاعاً من زبيب » أخرجاه . وفي رواية « كنا نخرج زكاة الفطر إذا كان فينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صاعاً من طعام أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من أقط فلم نزل كذلك حتى قدم علينا معاوية المدينة فقال أني لاري مدين من سمراء الشام يعدل صاعاً من تمر فأخذ الناس بذلك قال أبو سعيد فلا أزال أخرجه كما كنت أخرجه » رواه الجماعة لكن البخاري لم يذكر فيه قال أبو سعيد فلا أزال الخ . وابن ماجه لم يذكر لفظة أو في شيء منه . وللنسائي عن أبي سعيد قال « فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الفطر صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من أقط وهو حجة في أن الأقط أصل . وللدارقطني عن ابن عينة عن ابن عجلان عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد قال « ما أخرجنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا صاعاً من دقيق أو صاعاً من تمر أو صاعاً من سلت أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من شعير أو صاعاً من أقط » فقال ابن المديني لسفيان يا أبا محمد ان احدا لا يذكر في هذا الدقيق قال بلى هو فيه » رواه الدارقطني واحتج به أحمد على اجزاء الدقيق * -

قوله « فرض » فيه دليل على أن صدقة الفطر من الفرائض وقد نقل ابن المنذر وغيره الاجماع على ذلك ولكن الحنفية يقولون بالوجوب دون الفرضية على قاعدتهم في التفرقة بين الفرض والواجب قالوا اذ لا دليل قاطع ثبت به الفرضية : قال الحافظ

وفي نقل الاجماع نظر لان ابراهيم بن عليه وأبا بكر بن كيسان الأصم قالان وجوبها نسخ واستدل لهما بما روى النسائي وغيره عن قيس بن سمد بن عبادة قال «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله . قال وتعقب بأن في اسناده راويا مجهولا وعلي تقدير الصحة فلا دليل فيه على النسخ لاحتمال الاكتفاء بالأمر الأول لان نزول فرض لا يوجب سقوط فرض آخر . وتقل المالكية عن أشهب انها سنة مؤكدة وهو قول بعض أهل الظاهر وابن اللبان من الشافعية قالوا ومعني قوله في الحديث فرض أى قدر وهو أصله في اللغة كما قال ابن دقيق العيد لكن نقل في عرف الشرع الي الوجوب فالحمل عليه أولى . وقد ثبت ان قوله تعالى (قد أفلح من تزكى) نزلت في زكاة الفطر كما روي ذلك ابن خزيمة . قوله «زكاة الفطر» أضيفت الزكاة الي الفطر لكونها تجب بالفطر من رمضان كذا قال في الفتح . وقال ابن قتيبة والمراد بصدقة الفطر صدقة النفوس مأخوذ من الفطرة التي هي أصل الخلقة . قال الحافظ والأول أظهر . ويؤيده قوله في بعض طرق الحديث زكاة الفطر في رمضان . وقد استدل بقوله زكاة الفطر على ان وقت وجوبها غروب الشمس ليلة الفطر لانه وقت الفطر من رمضان وقيل وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم العيد لان الليل ليس محلا للصوم وانما يتبين الفطر الحقيقي بالأكل بعد طلوع الفجر والأول قول الثوري وأحمد وإسحق والشافعي في الجديد واحدى الروایتين عن مالك والثاني قول أبي حنيفة والليث والشافعي في القديم والرواية الثانية عن مالك وبه قال الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله ويقويه قوله في حديث ابن عمر الآتي أمر بزكاة الفطر أن تؤدي قبل خروج الناس الى الصلاة ولسكنها لم تقيد القبلية بكونها في يوم الفطر : قال ابن دقيق العيد الاستدلال بقوله زكاة الفطر على الوقت ضعيف لان الاضافة الي الفطر لا تدل على وقت الوجوب بل تقتضي اضافة هذه الزكاة الي الفطر من رمضان وأما وقت الوجوب فيطلب من أمر آخر . قوله «صاعا من تمر أو صاعا من شعير» قال في الفتح انتصب صاعا على التمييز أو انه مفعول ثان : قوله «علي العبد والحر» ظاهره يدل علي ان العبد يخرج عن نفسه ولم يقل به الاداود فقال يجب علي السيدان يمكن عبده من الاكتساب لها ويدل علي ما ذهب اليه الجمهور من كون الوجوب علي

السيد حديث « ليس علي المرء في عبده ولا فرسه صدقة الا صدقة الفطر » ولفظ مسلم « ليس في العبد صدقة الا صدقة الفطر » : قوله « الذكر والأتى » ظاهره وجوبه علي المرأة سواء كان لها زوج أم لا وبه قال الثوري وأبو حنيفة وابن المنذر وقال مالك والشافعي والليث وأحمد وإسحق نحب علي زوجها تبعاً للنفقة قال الحافظ وفيه نظر لانهم قالوا إن أعسر وكانت الزوجة أمة وجبت فطرتها علي السيد بخلاف النفقة فافترقا واتفقوا علي أن المسلم لا يخرج عن زوجته الكافرة مع أن نفقتها تلزم وإنما احتج الشافعي بما رواه من طريق محمد بن علي الباقر مرسلاً « أدوا صدقة الفطر عن تمونون » وأخرجه البيهقي من هذا الوجه فزاد في إسناده ذكر علي وهو منقطع. وأخرجه من حديث ابن عمر وإسناده ضعيف وأخرجه أيضاً عنه الدارقطني . قوله « والصغير والكبير » وجوب فطرة الصغير في ماله والمحاطب بإخراجها وليه إن كان للصغير مال والا وجبت علي من تلزمه نفقته والي هذا ذهب الجمهور . وقال محمد بن الحسن هي علي الأب مطلقاً فان لم يكن له أب فلا شيء عليه . وعن سعيد بن المسيب والحسن البصري لا نحب الا علي من صام واستدل لهما بحديث ابن عباس الآتي بلفظ « صدقة الفطر طهرة للصائم » قال في الفتح وأجيب بأن ذكر التطهير خرج مخرج الغالب كما أنها نحب علي من لا يذنب كمن حقق الصلاح أو من أسلم قبل غروب الشمس بلحظة قال فيه . ونقل ابن المنذر الاجماع علي أنهما لا نحب علي الجنين وكان أحمد يستجبه ولا يوجب : قوله « من المسلمين » فيه دليل علي اشتراط الاسلام في وجوب الفطرة فلا نحب علي الكافر . قال الحافظ وهو أمر متفق عليه وهل يخرجها عن غيره كمتولدته المسلمة نقل ابن المنذر فيه الاجماع علي عدم الوجوب لكن فيه وجه للشافعية ورواية عن أحمد . وهل يخرجها المسلم عن عبده الكافر قال الجمهور لا خلافاً له طاء والنخعي والثوري والحنفية وإسحق واستدلوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « ليس علي المسلم في عبده صدقة الا صدقة الفطر » وأجاب الجمهور بأنه يبني عموم قوله في عبده علي خصوص قوله من المسلمين في حديث الباب ولا يخفى أن قوله من المسلمين أعم من قوله في عبده من وجه وأخص من وجه فتخصيص أحدهما بالآخر تحكم ولكنه يؤيد اعتبار الاسلام ما عند مسلم بلفظ « علي كل نفس من المسلمين حر أو عبد » واحتج بعضهم علي وجوب إخراجها عن العبد بأن ابن عمر راوى الحديث كان يخرج عن عبده الكافر وهو أعرف بمراد الحديث وتعبه بأنه لو صح حمل علي

أنه كان يخرج عنهم تطوعا ولا مانع منه. وظاهر الأحاديث عدم الفرق بين أهل البادية وغيرهم وإليه ذهب الجمهور. وقال الزهري وربيعة والليث إن زكاة الفطر تختص بالحاضرة ولا تجب على أهل البادية : قوله « أعوز النمر » بالمهملة وإنزاي أي احتاج يقال أعوزني الشيء إذا احتجت إليه فلم أقدر عليه وفيه دليل على أن النمر أفضل ما يخرج في صدقة الفطر. قوله « يوم أويومين » فيه دليل على جواز تعجيل الفطرة قبل يوم الفطر وقد جوزة الشافعي من أول رمضان وجوزة الهادي والقاسم وأبو حنيفة وأبو العباس وأبو طالب ولو إلى عامين عن البدن الموجود وقال الكرخي وأحمد بن حنبل لا تقدم على وقت وجوبها إلا ما يغتفر كيوم أويومين وقال مالك والناصر والحسن بن زياد لا يجوز التعجيل مطلقا كاصلاة قبل الوقت وأجاب عنهم في البحر بأن ردها إلى الزكاة أقرب . وحكى الإمام يحيى إجماع السلف على جواز التعجيل . قوله « صاعا من طعام » الخ ظاهره المغايرة بين الطعام وبين ما ذكر بعده وقد حكى الخطابي أن المراد بالطعام هنا الحنطة وأنه اسم خاص له قال هو وغيره قد كانت لفظة الطعام تستعمل في الحنطة عند الإطلاق حتى إذا قيل أذهب إلى سوق الطعام فهم منه سوق القمح وإذا غلب العرف نزل اللفظ عليه لأنه لما غلب استعمال اللفظ فيه كان خطوره عند الإطلاق أغلب : قال في الفتح وقد رد ذلك ابن المنذر وقال ظن بعض أصحابنا أن قوله في حديث أبي سعيد صاعا من طعام حجة لمن قال صاع من حنطة وهذا غلط منه وذلك أن أبا سعيد أجمل الطعام ثم أورد طريق حفص بن ميسرة عند البخاري وغيره أن أبا سعيد قال « كننا نخرج في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفطر صاعا من طعام قال أبو سعيد وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط والتمر » وهي ظاهرة فيما قال وأخرج الطحاوي نحوه من طريق أخرى وأخرج ابن خزيمة والحاكم في صحيحهما أن أبا سعيد قال لما ذكروا عنده صدقة رمضان لا أخرج إلا ما كنت أخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صاع تمر أو صاع حنطة أو صاع شعير أو صاع أقط فقال له رجل من القوم أو مدين من قمح فقال لا تلك قيمة معاوية لا أقبلها ولا أعمل بها . قال ابن خزيمة ذكر الحنطة في خبر أبي سعيد هذا غير محفوظ ولا أدري ممن الوهم وبطل على أنه خطأ قوله فقال رجل الخ إذا لو كان أبو سعيد أخبر أنهم

كانوا يخرجون منها صاعا لما قال الرجل أومدين من قمح. وقد أشار أيضا أبو داود إلى أن ذكر الحنطة فيه غير محفوظ. قوله «حتى قدم معاوية» زاد مسلم «حاجا أو معتمرا وكلم الناس على المنبر» وزاد ابن خزيمة وهو يومئذ خليفة. قوله «من سمراء الشام» بفتح السين المهملة واسكان الميم وبالمدهى انفتح الشامي. قال النووي تمسك بقول معاوية من قال بالمدين من الحنطة وفيه نظر لانه فعل صحابي قد خالف فيه أبو سعيد وغيره ممن هو أطول صحبة منه وأعلم بحال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد صرح بأنه رأى رآه لأنه سمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم. قال ابن المنذر لا نعلم في انفتح خبرا ثابتا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتمسكه عليه ولم يكن البر بالمدينة في ذلك الوقت الا الشيء اليسير منه فلما كثر في زمن الصحابة رأوا ان نصف صاع منه يقوم مقام صاع من الشير وهم الأئمة فغير جائز أن يعدل عن قولهم الا إلى قول مثلهم ثم اسند بن عثمان وعلى وأبني هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وامه اسماء بنت أبي بكر بأسانيد. قال الحافظ صحيحة أنهم رأوا ان في زكاة الفطر نصف صاع من قمح انتهى وهذا مصير منه إلى اختيار ما ذهب إليه الحنفية لكن حديث أبي سعيد دال على انه لم يوافق على ذلك وكذلك ابن عمر فلا اجماع في المسئلة. قوله «لم يذكر لفظة أو» يعني لم يذكر حرف التخيير في شيء من طرق الحديث. قوله «أو صاعا من أقط» بفتح الهمزة وكسر انقاف وهو لبن يابس غير منزوع الزبد. وقال الأزهري يتخذ من اللبن الخيض يطبخ ثم يترك حتى ينصل. وقد اختلف في اجزائه على قولين احدهما انه لا يجزىء لانه غير مقتات وبه قال أبو حنيفة إلا أنه جاز إخراجه بدلا عن القبة على قاعدته. والقول الثاني انه يجزىء وبه قال مالك وأحمد وهو الراجح لهذا الحديث الصحيح من غير معارض. وروى عن أحمد انه يجزىء مع عدم وجدان غيره وزعم الماوردي أنه يجزىء عن أهل البادية دون أهل الحاضرة فلا يجزىء عنهم بلا خلاف وتعقبه النووي فقال قطع الجمهور بأن الخلاف في الجميع: قوله «الاصاعا من دقيق» ذكر الدقيق ثابت في سنن أبي داود من حديث أبي سعيد أيضا ولكنه قال أبو داود ان ذكر الدقيق وهم من ابن عينة. وقد روي ذلك ابن خزيمة من حديث ابن عباس «قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تؤدى زكاة رمضان صاعا من طعم عن الصغير والكبير

والحر والمملوك من أدى سلتا قبل منه وأحسبه قال من أدى دقيقا قبل منه ومن أدى سوية قبل منه ورواه الدار قطني ولكن قال ابن أبي حاتم سألت أبي عن هذا الحديث فقال منكر لان ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس . وقد استدل بذلك على جواز اخراج الدقيق كما يجوز اخراج السويق وبه قال أحمد وأبو قاسم الأنماطي لانه مما يكال وينتفع به الفقير وقد كفي فيه الفقير مؤنة الطحن. وقال الشافعي ومالك إنه لا يجزيه اخراجه لحديث ابن عمر المتقدم ولان منافعه قد نقصت والنص ورد في الحب وهو يصلح لما لا يصلح له الدقيق والسويق. قوله «من سلت» بضم السين المهملة وسكون اللام بعدها مثناة فوقية نوع من الشعير وهو كالحنطة في ملاسته وكالشعير في برودته وطبعه. والروايات المذكورة في الباب تدل على ان الواجب من هذه الأجناس المنصوصة في الفطرة صاع ولا خلاف في ذلك الا في البر والزبيب . وقد ذهب أبو سعيد وأبو العالية وأبو الشعثاء والحسن البصري وجابر بن زيد والشافعي ومالك وأحمد واسحق والهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله الي ان البر والزبيب كذلك يجب من كل واحد منهما صاع وقال من تقدم ذكره من الصحابة في كلام ابن المنذر وزاد في البحر أبابكر واليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه وزيد بن علي والامام يحيى ان الواجب نصف صاع منهما والقول الاول ارجح لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرض صدقة الفطر صاعا من طعام والبر مما يطلق عليه اسم الطعام ان لم يكن غالبا فيه كما تقدم وتفسيره بغير البر انما هو لما تقدم من انه لم يكن معهودا عندهم فلا يجزى دون الصاع منه ويمكن أن يقال ان البر على تسليم دخوله تحت لفظ الطعام مخصص بما أخرجه الحاكم من حديث ابن عباس مرفوعا بلفظ « صدقة الفطر مدان من قمح » وأخرج نحوه الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا أيضا . وأخرج نحوه الدار قطني من حديث عصمة بن مالك وفي اسناده الفضل بن المختار وهو ضعيف : وأخرج أبو داود والنسائي عن الحسن مرسل بلفظ « فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه الصدقة صاعا من تمر أو من شعير أو نصف صاع من قمح » وأخرج أبو داود من حديث عبد الله بن ثعلبة أو ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعب بلفظ قال « رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الفطر صاع من بر أو قمح عن كل اثنين » وأخرج سفيان الثوري في جامعه عن علي عليه السلام موقوفا

بلفظ « نصف صاع بر » وهذه تنتهض بمجموعها للتخصيص . وحديث أبي سعيد الذي فيه التصريح بالحنطة قد تقدم مافيه علي انه لم يذكر اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم علي ذلك *

٣ وعن ابن عمر « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امر بزكاة الفطر ان تؤدي قبل خروج الناس الى الصلاة » رواه الجماعة الا ابن ماجه ~~في صحيحه~~ * قوله « قبل خروج الناس الى الصلاة » قال ابن التين أي قبل خروج الناس الى صلاة العيد وبعد صلاة الفجر . قال ابن عينة في تفسيره عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال يقدم الرجل زكاته يوم الفطر بين يدي صلاته فان الله تعالى يقول (قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى) ولا بن خزيمه من طريق كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن هذه الآية فقال « نزلت في زكاة الفطر » وحمل الشافعي التقييد بقبل صلاة العيد على الاستحباب فصدق اليوم على جميع النهار . وقد رواه أبو معشر عن نافع عن ابن عمر بلفظ « كان يأمرنا أن نخرجها قبل أن نصلي فاذا انصرف قسمه بينهم وقال أغنوهم عن الطلب » أخرجه سعيد بن منصور ولكن أبو معشر ضعيف . ورواه ابن العربي في عزو هذه الزيادة لمسلم ~~(وقد استدل)~~ بالحديث على كراهة تأخيرها عن الصلاة وحمله ابن حزم على التحريم *

٤ وعن ابن عباس قال « فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين فمن أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات » رواه أبو داود وابن ماجه ~~في صحيحه~~ *

الحديث أخرجه أيضا الدارقطني والحاكم وصححه : قوله « طهرة » أي تطهيراً لنفس من صام رمضان من اللغو وهو ما لا يعتد عليه القلب من القول والرفث . قال ابن الأثير الرفث هنا هو الفحش من الكلام : قوله « وطعمة » بضم الطاء وهو الطعام الذي يؤكل . وفيه دليل على ان الفطرة تصرف في المساكين دون غيرهم من مصارف الزكاة كما ذهب اليه الهادي والقاسم وأبو طالب . وقال المنصور بالله هي كالزكاة فتصرف في مصارفها وقواه المهدي : قوله « من أداها قبل الصلاة » أي

قبل صلاة العيد : قوله « فهي زكاة مقبولة » المراد بالزكاة صدقة الفطر : قوله « فهي صدقة من الصدقات يعني التي يتصدق بها في سائر الأوقات وأمر القبول فيها موقوف على مشيئة الله تعالى . والظاهر أن من أخرج الفطرة بعد صلاة العيد كان كمن لم يخرجها باعتبار اشتراكها في ترك هذه الصدقة الواجبة وقد ذهب الجمهور إلى أن إخراجها قبل صلاة العيد إنما هو مستحب فقط وجزموا بأنها تجزى إلى آخر يوم الفطر والحديث يرد عليهم . وأما تأخيرها عن يوم العيد فقال ابن رسلان أنه حرام بالاتفاق لأنها زكاة فوجب أن يكون في تأخيرها ثم كافي إخراج الصلاة عن وقتها وحكى في البحر عن المتصور بالله أن وقتها إلى آخر اليوم الثالث من شهر شوال *

٥- وعن إسحاق بن سليمان الرازي قال « قلت لما لك بن أنس أبا عبد الله كم قدر صاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خمسة أرطال وثلاث بالمرافي أنا حرزته فقلت أبا عبد الله خالفت شيخ القوم قال من هو قلت أبو حنيفة يقول ثمانية أرطال فنضب غضبا شديدا ثم قال جلسائنا يافلان هات صاع جدك يافلان هات صاع عمك يافلان هات صاع جدتك قال إسحاق فاجتمعت أصع فقال ما تحفظون في هذا فقال هذا حدثني أبي عن أبيه أنه كان يؤدي بهذا الصاع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال هذا حدثني أبي عن أخيه أنه كان يؤدي بهذا الصاع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال الآخر حدثني أبي عن أمه أنها أدت بهذا الصاع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال مالك أنا حرزت هذه فوجدتها خمسة أرطال وثلاثا » رواه الدارقطني *

هذه القصة مشهورة أخرجهما أيضا البيهقي بإسناد جيد . وقد أخرج ابن خزيمة والحاكم من طريق عروة عن أسماء بنت أبي بكر أمه أنهم كانوا يخرجون زكاة الفطر في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة الذي يقات به أهل المدينة . والبخاري عن مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يعطي زكاة رمضان عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة الأولى ولم يختلف أهل المدينة في الصاع وقدره من لدن الصحابة إلى يومنا هذا أنه كما قال أهل الحجاز خمسة أرطال وثلاث بالمرافي . وقال العراقيون منهم أبو حنيفة أنه ثمانية أرطال وهو قول مردود تدفعه هذه القصة المسندة إلى صعيان

الصحابة التي قررها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد رجع أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة بعد هذه الواقعة الى قول مالك وترك قول أبي حنيفة. قوله «أنا حررت» بالخاء المهملة المفتوحة بعدها زاي مفتوحة ثم راء سا كنة أي قدرته قوله «آصع» جمع صاع قال في البحر والصاع أربعة أمداد اجماعاً*

(قائدة) قد اختلف في التقدير الذي يعتبر ملك لمن تلزمه الفطرة فقال الهادي والقياس وأحد قولي المؤيد بالله أنه يعتبر أن يملك قوت عشرة أيام فاضل عما استثنى للفقير وغير الفطرة لما أخرجه أبو داود في حديث ابن أبي صير عن أبيه في رواية بزيادة غني أو فقير بعد حر أو عبد. ويجاب عن هذا الدليل بأنه وإن أفاد عدم اعتبار الغني الشرعي فلا يفيد اعتبار ملك قوت عشر. وقال زيد بن علي وأبو حنيفة وأصحابه إنه يعتبر أن يكون المخرج غنياً غني شرعياً واستدل لهم في البحر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم «أما الصدقة ما كانت عن ظهر غني» وبالقياس على زكاة المال ويجاب بأن الحديث لا يفيد المطلوب لأنه بلفظ «خير الصدقة ما كان عن ظهر غني» كما أخرجه أبو داود ومعارض أيضاً بما أخرجه أبو داود والحاكم من حديث أبي هريرة مرفوعاً «أفضل الصدقة جهد المقل» وما أخرجه الطبراني من حديث أبي امامة مرفوعاً «أفضل الصدقة سر إلى فقير وجهد من مقل» وفسره في النهاية بقدر ما يحتمل حال قليل المال. وما أخرجه النسائي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحه واللفظ له والحاكم وقال على شرط مسلم من حديث أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبق درهم مائة ألف درهم فقال رجل وكيف ذاك يا رسول الله قال رجل له مال كثير أخذ من عرضه مائة ألف درهم فتصدق بها ورجل ليس له إلا درهمان فأخذ أحدهما تصدق به فهذا تصدق بنصف ماله» الحديث وأما الاستدلال بالقياس فغير صحيح لأنه قياس مع الفارق إذ وجوب الفطرة متعلق بالابدان والزكاة بالاموال وقال مالك والشافعي وعطاء وأحمد بن حنبل واسحق والمؤيد بالله في أحد قولييه أنه يعتبر أن يكون مخرج الفطرة مالاً لقوت يوم وليلة لما تقدم من أنها طهرة للصائم ولا فرق بين الغني والفقير في ذلك ويؤيد ذلك ما تقدم من تفسيره صلى الله عليه وآله وسلم من لا يحل له السؤال عن ملك ما يغديه ويعشيه وهذا هو الحق لأن النصوص اطلقت ولم تخص غنياً ولا فقيراً ولا مجال للاجتهاد في تعيين المقدار الذي يعتبر أن يكون مخرج الفطرة مالاً له ولا سيما والعلة التي شرعت لها

الفطرة موجودة في الغني والفقير وهي التطهرة من اللغو والرفث واعتبار كونه واجدا لقوت يوم وليلة أمر لا بد منه لأن المقصود من شرع الفطرة اغناء الفقراء في ذلك اليوم كما أخرجه البيهقي والدارقطني عن ابن عمر قال «فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زكاة الفطر وقال أغنوهم في هذا اليوم» وفي رواية للبيهقي «أغنوهم عن طواف هذا اليوم» وأخرجه أيضا ابن سعد في الطبقات من حديث عائشة وأبي سعيد فلو لم يعتبر في حق المخرج ذلك لكان ممن أمرنا باغنائه في ذلك اليوم لآمن المأمورين باخراج الفطرة واغناء غيره وهذا يندفع ما اعترض به صاحب البحر عن أهل هذه المقالة من أنه يلزمهم إيجاب الفطرة على من لم يملك الادون قوت اليوم ولا قائل به ☆

كتاب الصيام

قال النووي في شرح مسلم والحافظ في الفتح الصيام في اللغة الامساك . وفي الشرع امساك مخصوص في زمن مخصوص بشرائط مخصوصة انتهى . وكان فرض صوم شهر رمضان في السنة الثانية من الهجرة *

باب ما ثبت به الصوم والفطر من الشهود

١ عن ابن عمر قال «تراهي الناس الهلال فآخبرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أني رأيته فصام وأمر الناس بصيامه» رواه أبو داود والدارقطني وقال تفرد به مروان بن محمد عن ابن وهب وهو ثقة * ٢ وعن عكرمة عن ابن عباس قال «جاء أعرابي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني رأيت الهلال يعني رمضان فقال أتشهد أن لا إله الا الله قال نعم قال أتشهد أن محمداً رسول الله قال نعم قال يا بلال أذن في الناس فليصوموا غدا» رواه الخمسة الا أحمد. ورواه أبو داود أيضاً من حديث حماد بن سلمة عن سماك عن عكرمة مرسلاً بمعناه. وقال «فأمر بلالا فنادى في الناس أن يقوموا وان يصوموا» *


الحديث الأول أخرجه أيضا الدارمي وابن حبان والحاكم وصححه والبيهقي وصححه ابن حزم كلهم من طريق أبي بكر بن نافع عن نافع عنه. والحديث الثاني أخرجه أيضا ابن حبان والدارقطني والبيهقي والحاكم قال الترمذي روى مرسلًا وقال النسائي إنه أولي بالصواب وسماك بن حرب إذا تفرد بأصل لم يكن حجة (وفي الباب) عن ابن عباس وابن عمر أيضا عند الدارقطني والطبراني في الأوسط من طريق طاوس قال «شهدت المدينة وبها ابن عمر وابن عباس فجاء رجل إلي واليها وشهد عنده علي رؤية هلال شهر رمضان فسأل ابن عمر وابن عباس عن شهادته فأمرأه أن يجزئه وقال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أجاز شهادته واحد علي رؤية هلال رمضان وكان لا يجيز شهادة الإفطار إلا بشهادة رجلين» قال الدارقطني تفرد به حفص بن عمر الأيلي وهو ضعيف (والحديثان) المذكوران في الباب يدلان علي أنها تقبل شهادة الواحد في دخول رمضان والي ذلك ذهب ابن المبارك وأحمد بن حنبل والشافعي في أحد قولي. قال النووي وهو الأصح وبه قال المؤيد بالله وقال مالك والليث والأوزاعي والثوري والشافعي في أحد قولي والهادوية أنه لا يقبل الواحد بل يعتبر اثنان واستدلوا بحديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب الآتي وفيه «فإن شهد شاهدان مسلمان فصوموا وأفطروا» وبحديث أمير مكة الآتي وفيه فإن نره وشهد شاهدا عدل وظاهرهما اعتبار شاهدين وتأولوا الحديثين المتقدمين باحتمال أن يكون قد شهد عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم غيرها وأجاب الأئمة بأن التصريح بالاثنتين غاية ما فيه المنع من قبول الواحد بالمفهوم وحديثا الباب يدلان علي قبوله بالمتطوق ودلالة المتطوق أرجح: وأما التأويل بالاحتمال المذكور فمعسف وتجويز لوصح اعتبار مثله لكان مفضيا إلي طرح أكثر الشريعة. وحكي في البحر عن الصادق وأبي حنيفة وأحد قولي المؤيد بالله أنه يقبل الواحد في الغيم لاحتمال خفاء الهلال عن غيره لا الصحو فلا يقبل الاجماع أبعد خفائه. واختلف أيضا في شهادة خروج رمضان فحكي في البحر عن العترة جميعا والفقهاء أنه لا يكفي الواحد في هلال شوال. وحكي عن أبي ثور أنه يقبل. قال النووي في شرح مسلم لا تجوز شهادة عدل واحد علي هلال شوال عند جميع العلماء إلا أبا ثور فجوز به بعد انتهى (واستدل) الجمهور بحديث ابن عمر وابن عباس المتقدم وهو مما لا تقوم به حجة لما تقدم من ضعف من

تفرد به. وأما حديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وحديث أمير مكة إلا تيان فهما واردان في شهادة دخول رمضان. أما حديث أمير مكة فظاهر لقوله فيه نسكنا بشهادتهما وأما حديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ففي بعض ألفاظه إلا أن يشهد شاهدا عدل وهو مستثنى من قوله «فأكلوا عدة شعبان» فالكلام في شهادة دخول رمضان. وأما اللفظ الذي سيذكره المصنف أعني قوله «فإن شهد مسلمان فصوموا وافتروا» فمع كون مفهوم الشرط قد وقع الخلاف في العمل به هو أيضا معارض بما تقدم من قبوله صلى الله عليه وآله وسلم لخبر الواحد في أول الشهر وبالقياس عليه في آخره لعدم الفارق فلا ينتهض مثل هذا المفهوم لاثبات هذا الحكم به وإذا لم يرد ما يدل على اعتبار الاثنين في شهادة الإفطار من الأدلة الصحيحة فالظاهر أنه يكفي فيه واحد قياسا على الاكتفاء به في الصوم وأيضا التعبد بقبول خبر الواحد يدل على قبوله في كل موضع إلا ماورد الدليل بتخصيصه بعدم التعبد فيه بخبر الواحد كالشهادة على الأموال ونحوها فالظاهر ما قاله أبو ثور ويمكن أن يقال إن مفهوم حديث عبد الرحمن ابن زيد بن الخطاب قد عورض في أول الشهر بما تقدم وأما في آخر الشهر فلا ينتهض ذلك القياس لمعارضته لاسيما مع تأييده بحديث ابن عمرو وابن عباس المتقدم وهو وإن كان ضعيفا فذلك غير مانع من صلاحيته للتأييد فيصلح ذلك المفهوم المعتضد بذلك الحديث لتخصيص ماورد من التعبد بأخبار الأحاد والمقام بعد محل نظر. وما يؤيد القول بقبول الواحد مطلقا إن قبوله في أول رمضان يستلزم الإفطار عند كمال العدة استنادا إلى قوله وأجيب عن ذلك بأنه يجوز الانظار لقول الواحد ضمنا لأصريحه وفيه نظر ☆

٣ وعن ربيعة بن حراش عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «اختلف الناس في آخر يوم من رمضان فقدم أعرابيان فشهدا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالله لا هلالا هلال أمس عشية فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس أن يفطروا» رواه أحمد وأبو داود وزاد في رواية «وأن يفتروا إلى مصلاهم» ❦

الحديث سكت عنه أبو داود والمذري ورجالهم رجال الصحيح ووجهالة الصحابي غير قاذحة وفي الباب عن عبيد الله أبي عمير بن أنس بن مالك عن عمومة له «إن ركبا جاؤا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فشهدوا أنهم رأوا الهلال بالأمس فأمرهم

أن يفطروا وإذا أصبحوا أن يغدوا إلى مصلاهم «أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه ابن المنذر وابن السكن وابن حزم . ورواه ابن حبان في صحيحه عن أنس «ان عمومة له» وهو وهم كما قال أبو حاتم في الملل والنحل (والحديث) يدل على قبول شهادة الأعراب وأنه يكتفي بظاهر الاسلام كما تقدم في حديث الأعرابي في أول الباب «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له اتشهد ان لا اله الا الله قال نعم قال أتشهد أن محمدا رسول الله قال نعم» الحديث وقد استدل بحديث الباب على اعتبار شهادة الاثنين في الإفطار وغير خلاف ان مجرد قبول شهادة الاثنين في واقعة لا يدل على عدم قبول الواحد. قوله «فأمر الناس أن يفطروا» فيه رد على من زعم أن أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالإفطار خاص بالركب كما فعل الجلال في رسالة له وقد نبهنا على ذلك في الاعتراضات التي كتبناها عليها وسميناها اطلاع أرباب الكمال على ما في رسالة الجلال في الهلال من الاختلال *

عنه وعن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب «انه خطب في اليوم الذي شك فيه فقال الا اني جالست أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وساءتهم وانهم حدثوني ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته وانسكوا لها فان غم عليكم فأتوا ثلاثين يوما فان شهد شاهدان مسلمان فصوموا وأفطروا» رواه أحمد ورواه النسائي ولم يقل فيه مسلمان ☆ هـ وعن أمير مكة الحرث بن حاطب قال «عهد إلينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان ننسك للرؤية فان لم نره وشهد شاهد عدل نسكنا بشهادتهما» رواه أبو داود والدارقطني وقال هذا اسناد متصل صحيح  *

الحديث الأول ذكره الحافظ في التلخيص ولم يذكر فيه قدحا واسناده لا بأس به على اختلاف فيه. والحديث الثاني سكت عنه أبو داود والمنذرى ورجالهما رجال الصحيح الا الحسين بن الحرث الجدي وهو صدوق. وصححه الدارقطني كما ذكر المصنف والحرث بن حاطب المذكور له صحبة خرج مع أبيه مهاجرا إلى أرض الحبشة وهو صغير وقيل ولد بأرض الحبشة هو واخوه محمد بن حاطب واستعمل على مكة سنة ست وستين . قوله «وانسكوا لها» هو أعم من قوله صوموا لرؤيته لان النسك في اللغة العبادة وكل حق لله تعالى كذا في القاموس . قوله «فأتوا ثلاثين يوما» فيه

الأمر بآتمام العدة وسيأتي الكلام على ذلك . قوله «مسلمان» فيه دليل على أنها لا تقبل شهادة الكافر في الصيام والافطار . وقد استدل بالحديثين على اشتراط العدد في شهادة الصوم والافطار . وقد تقدم الجواب على ذلك الاستدلال . قوله «شاهدا عدل» فيه دليل على اعتبار العدالة في شهادة الصوم وعارض ذلك من لم يشترط العدالة بحديث الأعرابي المتقدم فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يختبره بل اكتفى بمجرد تكلمه بالشهادتين وأجيب بأنه أسلم في ذلك الوقت والاسلام يجب ما قبله فهو عدل بمجرد تكلمه بكلمة الاسلام وان لم ينضم اليها عمل في تلك الحال *


باب ما جاء في يوم الغيم والشك

١ عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «إذا رأيتموه فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا فان غم عليكم فأقذروا له» أخرجاهما والنسائي وابن ماجه وفي لفظ «الشهر تسع وعشرون ليلة فلا تصوموا حتى تروه فان غم عليكم فأكلوا العدة ثلاثين» رواه البخاري . وفي لفظ «انه ذكر رمضان ف ضرب يديه فقال الشهر هكذا وهكذا هكذا ثم عقد ابهامه في الثالثة صوموا الرؤيته وأفطروا الرؤيته فان غم عليكم فأقذروا ثلاثين» رواه مسلم وفي رواية انه قال «اما الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروه ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فأقذروا له» رواه مسلم وأحمد وزاد قال نافع وكان عبد الله اذا مضى من شعبان تسع وعشرون يوما يبعث من ينظر فان رأى فذاك وان لم ير ولم يحل دون منظره سحاب ولا قتر أصبح مفطرا وان حال دون منظره سحاب او قتر أصبح صائما * .

قوله «إذا رأيتموه» أي الهلال هو عند الاسماعيلي بلفظ «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لهلال رمضان اذا رأيتموه فصوموا» وكذا أخرجه عبد الرزاق . وظاهره إيجاب الصوم حين الرؤية متى وجدت ليلا أو نهارا لكنه محمول على صوم اليوم المستقبل وهو ظاهر في النهي عن ابتداء رمضان قبل رؤية الهلال فيدخل فيه صورة الغيم وغيرها ولو وقع الاختصار على هذه الجملة لدفى ذلك ان تمسك به لكن اللفظ الذي رواه أكثر الرواة أوقع للمخالف شبهة وهو

قوله « فان غم عليكم فأقدروا له » فاحتمل أن يكون المراد التفرقة بين الصحيح والغير
فيكون التعليق على الرؤية متعلقا بالصحو وأما الغير فله حكم آخر ويحتمل ان لا تفرقة
ويكون الثاني مؤكدا للاول والى الاول ذهب اكثر الخابلة . والى الثاني ذهب
الجمهور فقالوا المراد بقوله « فأقدروا له » أى قدروا أول الشهر واحسبوا تمام الثلاثين
ويرجع هذا الروايات المصرحة باكمال العدة ثلاثين : قوله « فان غم » بضم المعجمة
وتشديد الميم أى حال بينه وبينكم سحاب أو نحوه : قوله « فأقدروا » قال أهل اللغة
يقال قدرت الشيء أقدره وأقدره بكسر الدال وضمها وقدرته وأقدرته كلها بمعنى واحد
وهى من التقدير كما قال الخطابي ومعناه عند الشافعية والحنفية وجمهور السلف والخلف
فأقدروا له تمام الثلاثين يوما لا كما قال أحمد بن حنبل وغيره أن معناه فذروه تحت
السحاب فانه يكفى فى رد ذلك الروايات المصرحة بالثلاثين كما تقدم ولا كما قال
جماعة منهم ابن شريح ومطرف بن عبد الله وابن قتيبة إن معناه قدروه بحساب المنازل
قال فى الفتح قال ابن عبد البر لا يصح عن مطرف وأما ابن قتيبة فليس هو ممن يرجع
عليه فى مثل هذا ولا كما نقله ابن العربي عن ابن شريح ان قوله فأقدروا له خطاب لمن
خصه الله بهذا العلم : وقوله فأكملوا العدة خطاب للعامة لانه كما قال ابن العربي أيضا يستلزم
اختلاف وجوب رمضان فيجب على قوم بحساب الشمس والقمر وعلى آخرين بحساب
العدد وقال هذا بعيد عن النبلاء . قوله « الشهر تسع وعشرون » ظاهره حصر الشهر
فى تسع وعشرين مع انه لا ينحصر فيه بل قد يكون ثلاثين . والمعنى ان الشهر يكون تسعة
وعشرين او اللام للعهد والمراد شهر بعينه . ويؤيد الاول ما وقع فى رواية لام سلمة
من حديث الباب بلفظ الشهر يكون تسعة وعشرين . ويؤيد الثاني قول ابن مسعود
« صمنا مع النبى صلى الله عليه وآله وسلم تسعا وعشرين أكثر مما صمنا ثلاثين » أخرجه
أبو داود والترمذي . ومثله عن عائشة عند أحمد بإسناد جيد . قوله « فلا
تصوموا حتى تروه » ليس المراد تعليق الصوم بالرؤية فى كل احد بل المراد بذلك
رؤية البعض اما واحدا على رأى الجمهور أو اثنان على رأى غيرهم وقد تقدم الكلام
على ذلك وقد تمسك بتعليق الصوم بالرؤية من ذهب الى الزام أهل البلد برؤية أهل بلد
غيرها وسيأتى تحقيقه : قوله « الشهر هكذا وهكذا » الخ قال النووي حاصله ان
الاعتبار بالهلال لان الشهر قد يكون تاما ثلاثين وقد يكون ناقصا تسعة وعشرين

وقد لا يرى الهلال فيجب اكمال العدة ثلاثين قال قالوا وقد يقع التقص متواليا في شهرين وثلاثة وأربعة ولا يقع أكثر من أربعة ﴿وفي هذا الحديث﴾ جواز اعتماد الاشارة قوله «قتر» بفتح القاف والتاء الفوقية وبعدها راء هو الخبره على ما في القاموس: قوله «اصبح صائما» فيه دليل على ان ابن عمر كان يقول بصوم الشك وسيأتي بسط الكلام في ذلك *

٢ وعن أبي هريرة « قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غمي عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين » رواه البخاري ومسلم وقال « فان غمي عليكم فعدوا ثلاثين » وفي لفظ « صوموا لرؤيته فان غمي عليكم فعدوا ثلاثين » رواه أحمد . وفي لفظ « اذا رأيتم الهلال فصوموا واذا رايتموه فافطروا فان غم عليكم فعدوا ثلاثين يوما » رواه أحمد ومسلم وابن ماجه والنسائي . وفي لفظ « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فعدوا ثلاثين ثم أفطروا » رواه أحمد والترمذي وصححه  *

قوله « صوموا لرؤيته » اللام للتأقبت لا للتعليل وسيأتي الكلام على ذلك في باب مجاء في استقبال رمضان باليوم واليومين : قوله « فان غمي » بفتح الغين المعجمة وكسر الباء الموحدة مخففة وهو بمعنى غم مأخوذ من الغباوة وهي عدم الفطنة استعار ذلك لحفاء الهلال . قوله « فان غمي عليكم » بضم المعجمة وتشديد الميم وتخفيفها فهو مغموم وهو بمعنى غم ونقل ابن العربي انه روى عمي بالعين المهملة من العمى وهو بمناء لأنه ذهاب البصر عن المشاهدات أو البصيرة عن المقولات ﴿والحديث﴾ يدل على انه يجب على من لم يشاهد الهلال ولا أخبره من شاهده ان يكمل عدة شعبان ثلاثين يوما ثم يصوم ولا يجوز أن يصوم يوم ثلاثين من شعبان خلافا لمن قال بصوم يوم الشك وسيأتي ذكرهم ويكمل عدة رمضان ثلاثين يوما ثم يفطروا خلاف في ذلك *

٣ وعن ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان حال بينكم وبينه سحب فكمّلوا العدة ثلاثين ولا تستقبلوا الشهر استقبالا » رواه أحمد والنسائي والترمذي بمناء وصححه وعنه في لفظ للنسائي « فأكملوا العدة عدة شعبان » رواه من حديث أبي يونس عن سماك عن عكرمة عنه « لا تقدموا

(١) الشهر بصيام يوم ولا يومين إلا أن يكون شيئاً يصومه أحدكم ولا تصوموا حتى تروه ثم صوموا حتى تروه فإن حال دونه غمامة فأموا العدة ثلاثين ثم أفطروا « رواه أبو داود * ٤ وعن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتحفظ من هلال شعبان مالا يتحفظه من غيره يصوم لرؤية رمضان فإن غم عليه عد ثلاثين يوماً ثم صام » رواه أحمد وأبو داود والدارقطني. وقال اسناد حسن صحيح * ٥ وعن حذيفة « قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة » رواه أبو داود والنسائي * ٦ وعن عمار بن ياسر قال « من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصي أبالقاسم محمد صلى الله عليه وآله وسلم » رواه الخمسة إلا أحمد وصححه الترمذي وهو للبخاري تعليقاً * ٧

حديث ابن عباس أخرجه أيضاً ابن حبان وابن خزيمة والحاكم وهو من صحيح حديث سماك ابن حرب لم يدلّس فيه ولم يلقن أيضاً فإنه من رواية شعبة عنه وكان شعبة لا يأخذ عن شيوخه ما دلسوا فيه ولا ما لقنوا . وحديث عائشة صححه أيضاً الحافظ . وحديث حذيفة أخرجه أيضاً ابن حبان من طريق جرير عن منصور عن ربهى عن حذيفة. وحديث عمار أخرجه أيضاً ابن حبان وابن خزيمة وصحّاه والحاكم والدارقطني والبيهقي من حديث صلة بن زفر قال كنا عند عمار فذكره وعلقه البخاري في صحيحه عن صلة وليس هو عند مسلم وقد وهم من عزاه إليه. قال ابن عبد البر هذا مسند عندهم مرفوع لا يختلفون في ذلك : وزعم أبو القاسم الجوهري أنه موقوف ورد عليه ورواه اسحق ابن راهويه عن وكيع عن سفيان عن سماك عن عكرمة. ورواه الخطيب وزاد فيه ابن عباس (وفي الباب) عن أبي هريرة عند ابن عدى في ترجمة علي القرشي وهو ضعيف وعنه أيضاً حديث آخر عند النسائي بلفظ « لا تستقبلوا الشهر بصوم يوم أو يومين إلا أن يوافق ذلك صياماً كان يصومه أحدكم » وعنه أيضاً حديث آخر عند البزار بلفظ « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صيام ستة أيام أحدها اليوم الذي يشك فيه. وفي اسناده عبد الله بن سعيد المقرئ عن جده وهو ضعيف. وأخرجه أيضاً الدارقطني وفي اسناده الواقدي وأخرجه أيضاً البيهقي وفي اسناده عباد وهو عبد الله بن سعيد المقرئ المتقدم وهو منكر الحديث كما قال أحمد بن حنبل (وقد استدلل بهذه

(١) وقع في آخر سطر من صحيفة ٢٦٤ لا تقدموا . وصوابه : وفي لفظ لا تقدموا (م ٣٤ — ج ٤ نيل الاوطار)

الأحاديث على المنع من صوم يوم الشك. قال النووي وبه قال مالك والشافعي والجمهور. وحكي الحفاظ في الفتح عن مالك وأبي حنيفة أنه لا يجوز صومه عن فرض رمضان ويجوز عما سوى ذلك. قال ابن الجوزي في التحقيق ولا أحمد في هذه المسئلة وهي إذا حال دون مطاع الهلال غيم أو غيره ليلة الثلاثين من شعبان ثلاثة أقوال. أحدها يجب صومه على أنه من رمضان. وثانيها لا يجوز فرضاً ولا نفلاً مطلقاً بل قضاء وكفارة ونذراً ونفلاً يوافق عادة. ثالثها المرجع إلى رأي الإمام في الصوم والفطر وذهب جماعة من الصحابة إلى صومه منهم علي وعائشة وعمر وابن عمر وأنس بن مالك وأسماء بنت أبي بكر وأبو هريرة ومعاوية وعمرو بن العاص وغيرهم وجماعة من التابعين منهم مجاهد وطاوس وسالم بن عبد الله وميمون بن مهران ومطرف بن الشخير وبكر بن عبد الله المزني وأبو عثمان النهدي. وقال جماعة من أهل البيت باستحبابه وقد ادعى المؤيد بالله أنه أجمع على استحباب صومه أهل البيت وهكذا قال الأمير الحسن في الشفاء والمهدي في البحر وقد أسند لابن القيم في الهدي الرواية عن الصحابة المتقدم ذكرهم القائلين بصومه وحكي القول بصومه عن جميع من ذكرنا منهم. ومن التابعين وقال وهو مذهب إمام أهل الحديث والسنة أحمد بن حنبل واستدل المجريون لصومه بأدلة. منها ما أخرجه ابن أبي شيبة والبيهقي عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصومه واجب عنه بأن مرادها أنه كان يصوم شعبان كله لما أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من حديثها «قالت ما رأيته يصوم شهرين متتابعين إلا شعبان ورمضان» وهو غير محل النزاع لأن ذلك جائز عند المانعين من صوم يوم الشك لما في الحديث الصحيح المتفق عليه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم «الا رجل كان يصوم صوما فليصمه» وأيضاً قد تقرر في الأصول أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص بالأمة ولا العام له ولهم لأنه لا يكون فعله مخصصاً له من العموم. ومنها ما أخرجه الشافعي عن علي عليه السلام قال لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إليّ من أن أفطر يوماً من رمضان وأجيب بأن ذلك من رواية فاطمة بنت الحسين عن علي وهي لم تدركه فالرواية منقطة ولو سلم الاتصال فليس ذلك بنافع لأن لفظ الرواية أن رجلاً شهد عند علي على رؤية الهلال فصام وأمر الناس أن يصوموا ثم قال لأن أصوم الخ فالصوم لقيام شهادة واحد عنده لا لكوّنه

يوم شك وأيضا الاحتجاج بذلك على فرض أنه عليه السلام استحب صوم يوم الشك من غير نظر إلى شهادة الشاهد إنما يكون حجة على من قال بأن قوله حجة على أنه قد روى عنه القول بکراهة صومه حكى ذلك عنه صاحب الهدى قال ابن عبد البر ومن روى عنه كراهة صوم يوم الشك عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعمار وابن مسعود وحذيفة وابن عباس وأبو هريرة وأنس بن مالك والحاصل * أن الصحابة مختلفون في ذلك وليس قول بعضهم بحجة على أحد والحجة ما جاءنا عن الشارع وقد عرفته وقد استوفيت الكلام على هذه المسئلة في الأبحاث التي كتبتها على رسالة الجلال وسيأتي الكلام على استقبال رمضان يوم أو يومين في آخر الكتاب إن شاء الله تعالى *

باب الهلال إذا رآه أهل بلدة هل يلزم بقية البلاد الصوم

عن كريب « أن أم الفضل بعثته إلى معاوية بالشام فقال تقدمت الشام فقضيت حاجتها واستهل على رمضان وأنا بالشام فرأيت الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فسألني عبد الله بن عباس ثم ذكر الهلال فقال متى رأيتم الهلال فقلت رأيناه ليلة الجمعة فقال أنت رأيته فقلت نعم ورآه الناس وصاموا وصام معاوية فقال لكنا رأيناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه فقلت لا تكتفي برؤية معاوية وصيامه فقال لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » رواه الجماعة إلا البخاري وابن ماجه *

قوله « واستهل على رمضان » هو بضم التاء من استهل قاله النووي: قوله « أفلا تكتفي » شك أحد رواته هل هو بالخطاب لابن عباس أو بنون الجمع للمتكلم . وقد تمسك بحديث كريب هذا من قال أنه لا يلزم أهل بلد رؤية أهل بلد غيرها وقد اختلفوا في ذلك على مذاهب ذكرها صاحب الفتح * أحدها أنه يعتبر لأهل كل بلد رؤيتهم ولا يلزمهم رؤية غيرهم حكاه ابن المنذر عن عكرمة والقاسم بن محمد وسالم وإسحق وحكاه الترمذي عن أهل العلم ولم يحك سواء وحكاه الماوردي وجهها للشافعية * وثانيها أنه لا يلزم أهل بلد رؤية غيرهم إلا أن يثبت ذلك عند الإمام الأعظم فيلزم الناس كلهم لأن البلاد في حقه

كالبلد الواحد اذ حكمه نافذ في الجميع قاله ابن الماجشون * وثالثها انها ان تقاربت البلاد كان الحكم واحدا وان تباعدت فوجهان لا يجب عند الاكثر قاله بعض الشافعية واختار أبو الطيب وظائفة الوجوب وحكاه البغوي عن الشافعي وفي ضبط البعيد أوجه أحدها اختلاف المطالع قطع به المراقبون والصيدلاني وصححه النووي في الروضة وشرح المذهب * ثانيها مسافة القصر قطع به البغوي وصححه الرافعي والنووي * ثالثها باختلاف الأقاليم حكاه في الفتح * رابعها انه يلزم أهل كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم بلا عارض دون غيرهم حكاه السرخسي * خامسها مثل قول ابن الماجشون المتقدم * سادسها انه لا يلزم اذا اختلفت الجهتان ارتفاعا وانحدارا كأن يكون أحدهما سهلا والآخر جبلا أو كان كل بلد في إقليم حكاه المهدي في البحر عن الامام يحيى والهادوية. وحجة أهل هذه الأقوال حديث كريب هذا. ووجه الاحتجاج به ان ابن عباس لم يعمل برؤية أهل الشام وقال في آخر الحديث « هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » فدل ذلك على انه قد حفظ من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه لا يلزم أهل بلد العمل برؤية أهل بلد آخر (واعتلم) ان الحجة انما هي في المرفوع من رواية ابن عباس لا في اجتهاده الذي فهم عنه الناس والمشار اليه بقوله هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو قوله فلا تزال نصوم حتى نكمل ثلاثين والامر الكائن من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو ما أخرجه الشيخان وغيرهما بلفظ « لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين » وهذا لا يختص بأهل ناحية علي جهة الانفراد بل هو خطاب لكل من يصلح له من المسلمين فالاستدلال به على لزوم رؤية أهل بلد لغيرهم من أهل البلاد أظهر من الاستدلال به على عدم اللزوم لانه اذا رآه أهل بلد فقد رآه المسلمون فيلزم غيرهم ما لزمهم ولو سلم توجه الإشارة في كلام ابن عباس الى عدم لزوم رؤية أهل بلد لأهل بلد آخر لكان عدم اللزوم مقيدا بدليل العقل وهو ان يكون بين القطرين من البعد ما يجوز معه اختلاف المطالع وعدم عمل ابن عباس برؤية أهل الشام مع عدم البعد الذي يمكن معه الاختلاف عمل بالاجتهاد وليس بحجة ولو سلم عدم لزوم التقييد بالعقل فلا يشك عالم ان الأدلة قاضية بان أهل الاقطار يعمل بعضهم بخبر بعض وشهادته في جميع الاحكام الشرعية والرؤية من جملتها وسواء كان بين القطرين من البعد ما يجوز معه اختلاف المطالع أم لا فلا يقبل التخصيص الا بدليل ولو سلم صلاحية

حديث كريب هذا للتخصيص فينبغي ان يقتصر فيه على محل النص ان كان النص معلوما
أعلى المفهوم منه ان لم يكن معلوما لوروده على خلاف القياس وام بات ابن عباس
بلفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا بمعنى لفظه حتى تنظر في عمومه وخصوصه اما جاءنا
بصفة مجملة أشار بها الى قصة هي عدم عمل أهل المدينة برؤية أهل الشام على تسليم ان
ذلك المراد وام نفهم منه زيادة على ذلك حتي نجعله مخصصا لذلك العموم فينبغي الاقتصار
على المفهوم من ذلك الوارد على خلاف القياس وعدم الالتحاق به فلا يجب على أهل المدينة
العمل برؤية أهل الشام دون غيرهم ويمكن أن يكون في ذلك حكمة لا نعقلها
ولو سلم صحة الالتحاق وتخصيص العموم به فغايتة ان يكون في المحلات التي بينها من البعد
ما بين المدينة والشام أو أكثر وأما في أقل من ذلك فلا وهذا ظاهر فينبغي ان ينظر
مادليل من ذهب الي اعتبار البريد أو الناحية أو البلد في المنع من العمل بالرؤية والذي
ينبغي اعتناؤه هو ما ذهب إليه المالكية وجماعة من الزيدية واختاره المهدي منهم
او حكاها القرطبي عن شيوخه انه اذا رآه أهل بلد لزم أهل البلاد كلها ولا يلتفت الى ما قاله
ابن عبد البر من أن هذا القول خلاف الاجماع قال لأنهم قد أجمعوا على انه لا تراعى
الرؤية فيما بعد من البلدان كخراسان والاندلس وذلك لان الاجماع لا يتم
والمخالف مثل هؤلاء الجماعة *

باب وجوب النية من الليل في الفرض دون النفل

١ عن ابن عمر عن حفصة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أنه قال
من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له » رواه الحمسة
الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان وصححه مرفوعا وأخرجه أيضا
الدارقطني قال في التلخيص واختلاف الأئمة في رفعه ووقفه فقال ابن أبي حاتم
عن أبيه لأدري إيهما أصح يعني رواية يحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر عن
الزهري عن سالم أو رواية اسحق بن حازم عن عبد الله بن أبي بكر عن سالم
بغير واسطة الزهري لكن الوقف أشبه وقال أبو داود لا يصح رفعه وقال الترمذي
الموقوف أصح ونقل في العلل عن البخاري أنه قال هو خطأ وهو حديث فيه اضطراب
والصحيح عن ابن عمر موقوف وقال النسائي الصواب عندي موقوف ولم يصح

رفعه . وقال أحمد ماله عندي ذلك الاسناد . وقال الحاكم في الأربعين صحيح على شرط الشيخين . وقال في المستدرک صحيح على شرط البخاري . وقال البيهقي رواه ثقات الا انه روى موقوفا . وقال الخطابي أسنده عبد الله بن أبي بكر والزيادة من الثقة مقبولة . وقال ابن حزم الاختلاف فيه يزيد الخبر قوة وقال الدارقطني كلهم ثقات انتهى كلام التلخيص . وقد تقرر في الأصول وعلم الاصطلاح ان الرفع من الثقة زيادة مقبولة وانما قال ابن حزم ان الاختلاف يزيد الخبر قوة لان من رواه مرفوعا فقد رواه موقوفا باعتبار الطرق (وفي الباب) عن عائشة عند الدارقطني وفيه عبد الله بن عباد وهو مجهول وقد ذكره ابن حبان في الضعفاء وعن ميمونة بنت سعد عند الدارقطني أيضا بلفظ « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من أجمع الصيام من الليل فليصم ومن أصبح ولم يجمعه فلا يصم » وفي اسناده الواقدي (والحديث) فيه دليل على وجوب تبئيت النية وإيقاعها في جزء من أجزاء الليل وقد ذهب الى ذلك ابن عمر وجابر بن يزيد من الصحابة والناصر والمؤيد بالله ومالك والليث وابن أبي ذئب ولم يفرقوا بين الفرض والنفل . وقال أبو طلحة وأبو حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل والهادي والقاسم انه لا يجب التبييت في التطوع ويروى عن عائشة انها تصح النية بعد الزوال . وروى عن علي عليه السلام والناصر وأبي حنيفة وأحد قولي الشافعي انها لا تصح النية بعد الزوال . وقالت الهادوية وروى عن علي وابن مسعود والنخعي انه لا يجب التبييت الا في صوم القضاء والنذر المطلق والكفارات وان وقت النية في غير هذه من غروب شمس اليوم الاول الى بقية من نهار اليوم الذي صامه . وقد استدلل القائلون بانه لا يجب التبييت بحديث سلمة بن الأكوع والربيع عند الشيخين « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر رجلا من أسلم ان أذن في الناس اذ فرض صوم عاشوراء الا كل من أكل فليمسك ومن لم يأكل فليصم » وأجيب بأن خبر حفصة متأخر فهو ناسخ لجوازها في النهار ولو سلم عدم النسخ فالنية انما صحت في نهار عاشوراء لكن الرجوع الى الليل غير مقدور والنزاع فيما كان مقدورا فيخص الجواز بمثل هذه الصورة أعنى من ظهر له وجوب الصيام عليه من النهار كالجنون يفيق والصبي يحتمل والكافر يسلم وكن افكشف له في النهار ان ذلك اليوم من رمضان . واستدلوا

أيضاً بحديث عائشة الآتي وسيأتي الجواب عنه ﴿ والحاصل ﴾ ان قوله لا صيام نسكرة في سياق النفي فيعم كل صيام ولا يخرج عنه الا ما قام الدليل على أنه لا يشترط فيه التبييت والظاهر أن النفي متوجه الى الصحة لانها أقرب المجازين الى الذات أو متوجه الى نفى الذات الشرعية فيصلح الحديث للاستدلال به على عدم صحة صوم من لا يبيت النية الا ما خص كالصورة المتقدمة . والحديث أيضاً يرد على الزهري وعطاء وزفر لانهم لم يوجبوا النية في صوم رمضان وهو يدل على وجوبها . ويدل أيضاً على الوجوب حديث أنما الأعمال بالنيات والظاهر وجوب تجديد بدنها لكل يوم لانه عبادة مستقلة مسقطه لفرض وقتها وقد وهم من قاس أيام رمضان على أعمال الحج باعتبار التعدد للأفعال لان الحج عمل واحد ولا يتم إلا بفعل ما اعتبره الشارع من المناسك والاخلال بواحد من أركانه يستلزم عدم اجزائه . قوله « يجمع » أى يعزم يقال أجمعت على الأمر أى عزمت عليه . قال المنذرى يجمع بضم الياء آخر الحروف وسكون الجيم من الاجماع وهو أحكام النية والعزيمة يقال أجمعت الرأي وازمعت بمعنى واحد *

١- وعن عائشة قالت « دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم فقال هل عندكم من شيء فقلنا لا فقال فانى اذن صائم ثم اتانا يوماً آخر فقلنا يا رسول الله أهدي لنا حبس فقال أرينيه فلقد أصبحت صائماً فكل » رواه الجماعة الا البخارى : وزاد النسائى « ثم قال أما مثل صوم المتطوع مثل الرجل يخرج من ماله الصدقة فان شاء أمضاها وان شاء حبسها » . وفي لفظ له أيضاً « قال يا عائشة انما منزلة من صام في غير رمضان أو في التطوع بمنزلة رجل أخرج صدقة ماله فجاد منها بما شاء فأمضاه وبخل منها بما شاء فأمسكه » قال البخارى وقالت أم الدرداء « كان أبو الدرداء يقول عندكم طعام فان قلنا لا قال فانى صائم يومى هذا » قال وفعله أبو طلحة وأبو هريرة وابن عباس وحذيفة رضى الله عنهم *


الرواية الأولى أخرجها أيضاً الدارقطنى والبيهقى وفي لفظ لمسلم « ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان يدخل على بعض أزواجه فيقول هل من غداء فان قالوا لا قال فانى صائم » وله ألفاظ عنده . ورواه أبو داود وابن حبان والدارقطنى بلفظ « كان النبى صلى الله عليه وآله وسلم يأتينا فيقول هل عندكم من غداء فان قلنا نعم »


تغدي وان قلنا لا قال إني صائم وانه اتانا ذات يوم وقد أهدي لنا حبس» الحديث: قوله « حبس » بفتح الحاء المهملة وسكون المثناة التحتية بعدها سين مهملة هو طعام يتخذ من التمر والاقط والسمن وقد يجعل عوض الاقط الدقيق والفتيت قاله في النهاية . وقد استدل بحديث عائشة من قال انه لا يجب تبين النية في صوم التطوع وهم الجمهور كما قال النووي وأجيب عنه بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قد كان نوى الصوم من الليل وانما أراد الفطر لما ضعف عن الصوم وهو محتمل لاسماعيل رواية « فلما أصبحت صائما » ولو سلم عدم الاحتمال كان غايته تخصيص صوم التطوع من عموم قوله « فلا صيام له » . قوله « انما مثل صوم التطوع » الخ فيه دليل على انه يجوز للمتطوع بالصوم أن يفطر ولا يلزمه الاستمرار على الصوم وان كان أفضل بالاجماع وظاهره ان من أفطر في التطوع لم يجب عليه القضاء واليه ذهب الجمهور . وقال أبو حنيفة ومالك والحسن البصري ومكحول والنخعي انه لا يجوز للمتطوع الافطار ويلزمه القضاء اذا فعل واستدلوا على وجوب القضاء بما وقع في رواية للدارقطني والبيهقي من حديث عائشة بلفظ واقضي يوما مكانه ولاكنهما قالاه هذه الزيادة غير محفوظة . قوله « كان أبو الدرداء » هذا الأثر وصله ابن أبي شبة وعبد الرزاق . قوله وفصله أبو طلحة وأبو هريرة وابن عباس وحذيفة . أما أثر أبي طلحة فوصله عبد الرزاق وابن أبي شبة . وأما أثر أبي هريرة فوصله البيهقي وعبد الرزاق وأما أثر ابن عباس فوصله الطحاوي . وأما أثر حذيفة فوصله عبد الرزاق وابن أبي شبة أيضا *

باب الصبي يصوم اذا اطاق وحكم من وجب عليه الصوم

في أثناء الشهر أو اليوم

١ عن الربيع بنت معوذ قالت « أرسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غداة عاشوراء الى قرى الأنصار التي حول المدينة من كان أصبح صائما فليتم صومه ومن كان أصبح مفطرا فليتم بقية يومه فكذا بعد ذلك نصومه ونصومه صبيانا الصغار

منهم ونذهب الى المسجد فتجمل لهم اللعبة من العهن فاذا بكى أحدهم من الطعام أعطيناها إياه حتى يكون عند الإفطار» أخرجاه . قال البخاري وقال عمر لنشوان في رمضان وبلك وصياتنا صيام وضربه 

قوله «الريح» بتشديد الياء مصغرا ومعوذ بكسر الواو المشددة وهو ابن عون ويعرف بابن عفراء : قوله «اللعبة» بضم اللام المشددة بعدها عين مهملة ساكنة ثم باء موحدة ثم تاء تأنيث وهى الشيء الذى يلعب به الصبيان . قوله «من العهن» أى الصوف قيل هو المصبوغ منه . قوله «أعطيناها إياه حتى يكون عند الإفطار» وقع فى مسلم «أعطيناها إياه عند الإفطار» وهو مشكل ورواية البخاري توضح انه سقط منه شيء . وقد رواه مسلم أيضا من وجه آخر فقال فيه «فاذا سألونا الطعام اعطيناهم اللعبة تلهيهم حتى يتموا صومهم» : قوله «لنشوان» هو بفتح النون وسكون المعجمة كسكران وزنا ومعنى وجمعه نشاوى كسكارى . قال ابن خالويه سكر الرجل فانتشى وثمل بمعنى . وقال صاحب المحكم نشا الرجل وانتشى وتنتشى كله بمعنى سكر . وقال ابن التين النشوان السكران سكرًا خفيفا وهذا الأثر وصلة سعيد بن منصور والبنغوى فى الجمديات بلفظ «أن عمر بن الخطاب أتى برجل شرب الخمر فى رمضان فلما دنا منه جعل يقول للمنخرين والقم» وفى رواية البنغوى فلما رفع إليه عثر فقال عمر على وجهك ويحك وصياتنا صيام . ثم أمر به فضرب ثمانين سوطا ثم سيره الى الشام  الحديث استدل به على ان عاشورا كان فرضا قبل ان يفرض رمضان وعلى انه يستحب أمر الصبيان بالصوم للتمرين عليه اذا اطاقوه وقد قال باستحباب ذلك جماعة من السلف منهم ابن سيرين والزهرى والشافعى وغيرهم واختلف أصحاب الشافعى فى تحديد السن التى يؤمر الصبي عندها بالصيام فقيل سبع سنين وقيل عشر وبه قال أحمد وقيل اثنتا عشرة سنة وبه قال اسحق وقال الأوزاعى اذا اطاق صوم ثلاثة أيام تباعا لا يضعف فيهن حمل على الصوم والمشهور عن المالكية ان الصوم لا يشرع فى حق الصبيان والحديث يرد عليهم لانه يبعد كل البعد ان لا يطلع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك . وأخرج ابن خزيمة من حديث ربيعة بفتح الراء وكسر الزاي «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر برضعائه ورضعاه فاطمة فيتفل فى أفواههم ويأمر أمهاتهم ان لا يرضعن الى الليل» وقد توقف ابن خزيمة فى صحته (م ٣٥ - ج ٤ نيل الاوطار)

قال الحافظ واسناده لا بأس به وهو يرد على القرطبي قوله لعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعلم بذلك ويبعد أن يكون أمر بذلك لانه تعذيب صغير بعبادة شاقة غير متكررة في السنة انتهى مع ان الصحيح عند أهل الاصول والحديث ان الصحابي اذا قال فعلنا كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان حكمه الرفع لان الظاهر اطلاعه عليه مع توفر دواعيهم الي سؤالهم اياه عن الأحكام مع ان هذا لا مجال للاجتهاد فيه لانه ايلام لغير مكلف فلا يكون الا بدليل ومذهب الجمهور انه لا يجب الصوم على من دون البلوغ وذكر الهادي في الأحكام انه يجب على الصبي الصوم بالاطاقة لصيام ثلاثة أيام واحتج على ذلك بما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال « اذا أطاق الغلام صيام ثلاثة أيام وجب عليه صيام الشهر كله » هذا الحديث ذكره السيوطي في الجامع الصغير وقال أخرجه المروزي عن ابن عباس ولفظه « يجب الصلاة على الغلام اذا ثقل والصوم اذا أطاق والحدود والشهادة اذا احتلم » وقد حمل المرتضى كلام الهادي على لزوم التأديب وحمله السادة الهارونيون على انه يؤمر بذلك تعويدا وتعمينا ☆

٢ **ح** وعن سفیان بن عبد الله بن ربيعة قال « حدثنا وفدنا الذين قدموا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باسلام تقيف قالوا وقدموا عليه في رمضان وضرب عليهم قبة في المسجد فلما أسلموا صاموا ما بقي عليهم من الشهر » رواه ابن ماجه * ٣ وعن عبد الرحمن بن مسلمة عن عمه « ان اسلم أنت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال صتم يومكم هذا قالوا لا قال فأتوا بقية يومكم واقضوا » رواه أبو داود **ح** *

الحديث الأول إسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا محمد بن يحيى حدثنا أحمد بن خالد الوهبي حدثنا محمد بن اسحق عن عيسى بن عبد الله بن مالك عن عطية بن سفیان بن عبد الله فذكره ورجال اسناده فيهم الثقة والصدوق ومن لا بأس به وفيه غنة محمد بن اسحق وهذا الحديث هو طرف من حديث قدوم تقيف على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانزاله لهم المسجد. والحديث الثاني أخرجه الترمذي أيضا من طريق قتادة عن عبد الرحمن بن مسلمة عن عمه فذكره **ح** الحديث الأول يدل على وجوب الصيام على من أسلم في رمضان ولا أعلم فيه خلافا **ح** والحديث

الثاني) فيه دليل على أنه يجب الإمساك على من أسلم في نهار رمضان ويلحق به من تكلف أفاق من الجنون أو زال عذره المانع من الصوم وأنه يجب عليه القضاء لذلك اليوم وإن لم يكن مخاطباً بالصوم في أوله. قال في الفتح وعلى تقدير أن لا يثبت هذا الحديث في الأمر بالقضاء فلا يتعين القضاء لأن من لم يدرك اليوم بكامله لا يلزمه القضاء كمن بلغ أو أسلم في أثناء النهار. قال المصنف رحمه الله تعالى بعد أن ساق حديث الربيع وما بعده مألوفة وهذا حجة في أن صوم عاشوراء كان واجباً وإن الكافر إذا أسلم أو بلغ العصبى في أثناء يومه لزمه إمساكه وقضاؤه ولا حجة فيه على سقوط تبين النية لأن صومه إنما لزمهم في أثناء اليوم انتهى. وقد قدمنا الكلام على جميع هذه الأطراف *

﴿ أبواب ما يبطل الصوم وما يكره وما يستحب ﴾

﴿ باب ما جاء في الحجامة ﴾

١ ﴿ عن رافع بن خديج قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفطر الحاجم والمحجوم » رواه أحمد والترمذي . ولاحمد وأبي داود وابن ماجه من حديث ثوبان وحديث شداد بن أوس مثله . ولاحمد وابن ماجه من حديث أبي هريرة مثله . ولاحمد من حديث عائشة وحديث أسامة بن زيد مثله * ٢ وعن ثوبان « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى على رجل يحتجم في رمضان فقال أفطر الحاجم والمحجوم » * ٣ وعن الحسن عن معقل بن سنان الأشجعي « أنه قال مر على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا أحتجم في ثمان عشرة ليلة خلت من شهر رمضان فقال أفطر الحاجم والمحجوم » رواها أحمد وهما دليل على أن من فعل ما يفطر جاهلاً يفسد صومه بخلاف الناسي. قال أحمد أصح حديث في هذا الباب حديث رافع بن خديج وقال ابن المديني أصح شيء في هذا الباب حديث ثوبان وشداد بن أوس *

حديث رافع أخرجه ابن حبان والحاكم وصححه قال الترمذي ذكر عن أحمد

انه قال هذا أصح شيء في هذا الباب وبالنسبة أبو حاتم فقال هو عندي من طريق رافع باطل. ونقل عن يحيى بن معين انه قال هو أضعف أحاديث الباب. وحديث ثوبان أخرجه أيضا النسائي وابن حبان والحاكم وروى عن أحمد انه قال هو أصح ما روى في الباب وكذا قال الترمذي عن البخاري وصححه البخاري تيمالعل بن المديني نقله الترمذي في العلل. وحديث شداد بن أوس أخرجه أيضا النسائي وابن خزيمة وابن حبان وصححاه وصححه أيضا أحمد والبخاري وعلي بن المديني. وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا النسائي من طريق عبد الله بن بشير عن الأعمش عن أبي صالح عنه وله طريق أخرى عن شقيق بن ثور عن أبيه عنه. وحديث عائشة أخرجه أيضا النسائي وفيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف. وحديث أسامة أخرجه أيضا النسائي وفيه اختلاف. وحديث ثوبان الآخر أخرجه أيضا النسائي وهو أحد ألفاظ حديثه المشار اليه أولا. وحديث معقل بن سنان في اسناده عطاء بن السائب وقد اختلط ورواه الطبراني في الكبير وأخرجه أيضا النسائي وذكر الاختلاف فيه (وفي الباب) عن أبي موسى عند النسائي والحاكم وصححه علي بن المديني. وقال النسائي رفعه خطأ والموقوف أخرجه ابن أبي شيبة وعائشة البخاري ووصله أيضا بدون ذكر أنظر الحاجم والمججوم له. وعن بلال عند النسائي. وعن علي عند النسائي أيضا قال علي ابن المديني اختلف فيه على الحسن. وعن أنس وجابر وابن عمر وسعد بن أبي وقاص وأبي يزيد الانصاري وابن مسعود عند ابن عدي في الكامل والبخاري وغيرهما وقد استدرك أحاديث الباب القائلون بفطر الحاجم والمججوم لويجب عليهما القضاء وهم علي وعطاء والأوزاعي وأحمد واسحق وأبو ثور وابن خزيمة وابن المنذر وأبو الوليد النيسابوري وابن حبان حكاه عن هؤلاء الجماعة صاحب الفتح وصرح بأنهم يقولون انه يفطر الحاجم والمججوم له وهو يرد ما قاله المهدي في البحر وتبعه المغربي في شرح بلوغ المرام وصاحب ضوء النهار من انه لم يقل أحد من العلماء بأن الحاجم يفطر. ومن القائلين بأنه يفطر الحاجم والمججوم له أبو هريرة وعائشة قال الزعفراني ان الشافعي علق القول به على صحة الحديث وبذلك قال الداودي من المالكية. وذهب الجمهور الى ان الحجامة لا تفسد الصوم وحكاه في البحر عن جماعة من الصحابة منهم علي وابنه الحسن وأنس وأبو سعيد الخدري وزيد بن

أرقم وغن العترة وأكثر الفقهاء والحسن البصري وعطاء والصادق. قال الحازمي
 ممن روينا عنه ذلك من الصحابة سعد بن أبي وقاص والحسن بن علي وابن مسعود
 وابن عباس وزيد بن أرقم وابن عمرو وأنس وعائشة وأم سلمة ومن التابعين والعلماء
 الشعبي وعروة والقاسم بن محمد وعطاء بن يسار وزيد بن أسلم وعكرمة وأبو العالية
 وإبراهيم وسفيان ومالك والشافعي وأصحابه إلا ابن للـذر. وأجابوا عن
 الأحاديث المذكورة بأنها منسوخة بالأحاديث التي ستأتي. واجيب عن ذلك بما
 سند كره في شرحها وأجابوا أيضا بما أخرجه الطحاوي وعثمان الدارمي والبيهقي
 في المعرفة عن ثوبان أنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما قال أفطر الحاجم والمحجوم
 لأنهما كانا يفتانان ورد بأن في أسناده يزيد بن ربيعة وهو متروك وحكم ابن المديني
 بأنه حديث باطل. قال ابن خزيمة جاء بعضهم بأعجوبة فزعم أنه صلى الله عليه
 وآله وسلم إنما قال أفطر الحاجم والمحجوم لأنهما كانا يفتانان فإذا قيل له فالغيبة
 تفطر الصائم قال لا فعلي هذا لا يخرج من مخالفة الحديث بلا شبهة وأجابوا أيضا
 بأن المراد بقوله أفطر الحاجم والمحجوم أنهما سيفطران باعتبار ما يؤل الأمر إليه
 كقوله تعالى (إني أراني أعصر خمرا) قال الحافظ ولا يخفى تكلف هذا التأويل.
 وقال البغوي في شرح السنة «مني أفطر الحاجم والمحجوم أي تعرضا للافطار أما
 الحاجم فلأنه لا يأمن وصول شيء من الدم إلى جوفه عند المص وأما المحجوم فلأنه
 لا يأمن من ضعف قوته بخروج الدم فيؤل أمره إلى أن يفطر وهذا أيضا جواب متكلف
 وسيأتي التصريح بما هو الحق *

٤ وعن ابن عباس «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجم وهو محرم
 واحتجم وهو صائم» رواه أحمد والبخاري وفي لفظ «احتجم وهو محرم صائم»
 رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه * ٥ وعن ثابت البناني أنه قال لأنس
 ابن مالك «اكتتم تكررهن الحجامة للصائم على عهد رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم قال لا إلا من أجل الضعف» رواه البخاري * ٦ وعن عبد الرحمن بن
 أبي ليلى عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «إنما نهى النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم عن الوصال في الصيام والحجامة للصائم إبقاء على أصحابه ولم
 يحرمهما» رواه أحمد وأبو داود * ٧ وعن أنس قال «أول ما كرهت الحجامة للصائم

ان جفرا بن أبي طالب احتجم وهو صائم فربه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أفطر
هذان ثم رخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد في الحجامة للصائم وكان أنس
يحتجم وهو صائم «رواه الدارقطني وقال كلهم ثقات ولا أعلم له هلة»
حديث ابن عباس ورد علي أربعة أوجه كما حكاه في التلخيص عن بعض الحفاظ
الأول احتجم وهو محرم. الثاني احتجم وهو صائم. الثالث كالرواية الأولى التي ذكرها
المصنف. الرابع كالرواية الثانية التي ذكرها المصنف. وقد أخرج اللفظ الأول من
الأربعة الشيخان من حديث عبد الله بن بحينة وله طرق شتى عند النسائي وغيره من حديث
أنس وجابر والثاني رواه أصحاب السنن من طريق الحكم عن مقسم عن ابن عباس لكن
أعل بأنه ليس من مسوع الحكم عن مقسم وله طرق أخرى. والثالث أخرجه من ذكر
المصنف وكذلك الرابع وأعله أحمد وعلي بن المديني وغيرهما قال أحمد ليس فيه صائم إنما
هو محرم عند أصحاب ابن عباس. وقال أبو حاتم هذا خطأ أخطأ فيه شريك وقال الحميدي
أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن محرماً صائماً لأنه خرج في رمضان في غزاة الفتح ولم
يكن محرماً انتهى. وإذا صح فينبغي أن يحمل على أن كل واحد من الصوم والاحرام وقع
في حالة مستقلة وهذا لا مانع منه وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
صام في رمضان وهو مسافر وزاد الشافعي وابن عبد البر وغير واحد أن ذلك في حجة
الوداع قال الحفاظ وفيه نظر لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان مفطراً كما صح أن أم
الفضل أرسلت إليه بقدر لبن فشربه وهو واقف برفة وعلي تقدير وقوع ذلك فقد قال
ابن خزيمة هذا الخبر لا يدل على أن الحجامة لا تفطر الصائم لأنه إنما احتجم وهو صائم
محرّم في سفر لا في حضر لأنه لم يكن قط محرماً مقيماً ببلد قال والمسافر أن يفطر ولو
نوي الصوم ومضى عليه بعض النهار خلافاً لمن أبي ذلك ثم احتج له لكن تعقب عليه
الخطابي بأن قوله وهو صائم دال على بقاء الصوم. قال الحفاظ قلت ولا مانع من إطلاق
ذلك باعتبار ما كان عليه حالة الاحتجام لأنه على هذا التأويل إنما أفطر بالاحتجام
انتهى. وحديث أنس الأول اعترض على البخاري فيه بأنه سقط من أسناده حميد
ما بين شعبة وثابت البناني. وقال الحفاظ أن الخطيب وقع فيه من غير البخاري وبين
وجه ذلك «وحديث عبد الرحمن بن أبي ليلى أخرجه أيضاً عبد الرزاق» قال في
الفتح وأسناده صحيح والجهالة بالصحابي لا تضر وقوله ابقاء على أصحابه متعلق

بقوله نهي. وقد رواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن الثوري بإسناده هذا ولفظه عن أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم قالوا إنما نهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الحجامة للصائم وكرهها للضعيف أي لثلاث بضعف. وحديث أنس الآخر قال في الفتح رواته كلهم من رجال البخاري (وفي الباب) عن أبي سعيد الخدري قال رخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحجامة أخرجه النسائي وابن خزيمة والدارقطني قال الحافظ إسناده صحيح ورجاله ثقات لكن اختلف في رفعه ووقفه واستشهد به بحديث أنس المذكور. وله حديث آخر عند الترمذي والبيهقي أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال «ثلاث لا يفطرن القىء والحجامة والاحتلام» وفي إسناده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف. وقال الترمذي هذا الحديث غير محفوظ. وقد رواه الداروردي وغير واحد عن زيد بن أسلم مرسلًا ورواه أبو داود عن زيد بن أسلم عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورجحه أبو حاتم وأبو زرعة وقال أنه أصح وأشبه بالصواب وتبعهما البيهقي. وقال الدارقطني رواه كامل بن طلحة عن مالك عن زيد موصولًا ثم رجع عنه وليس هو من حديث مالك قال ورواه هشام بن سعد عن زيد موصولًا ولا يصح وأخرجه في السنن (وفي الباب) عن ابن عباس عند البراز وهو معلول وعن ثوبان عند للطبراني وسنده ضعيف. وقد استدلل الجمهور بالأحاديث المذكورة على أن الحجامة لا تقطر ولكن حديث ابن عباس لا يصلح لنسخ الأحاديث السابقة أما أولاً فلأنه لم يعلم تأخره لما عرفت من عدم انتهاض تلك الزيادة أعني قوله في حجة الوداع وأما ثانياً فتأنيده فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الواقع بعد عموم يشمل أن يكون مخصوصاً من العموم لارتفاع الحكم العام نعم حديث ابن أبي ليلى وأنس وأبي سعيد يدل على أن الحجامة غير محرمة ولا موجبة لافطار الحاجم ولا المحجوم فيجمع بين الأحاديث بأن الحجامة مكروهة في حق من كان يضعف بها وتزداد الكراهة إذا كان الضعف يبلغ إلى حد يكون سبباً للافطار ولا تكره في حق من كان لا يضعف بها وعلى كل حال تجنب الحجامة للصائم أولى فيتعين حمل قوله أفطر الحاجم والمحجوم على المجاز لهذه الأدلة الصارفة له عن معناه الحقيقي.



باب ما جاء في القىء والاكتحال

عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من ذرعه القىء فليس عليه قضاء ومن استقاء عمدا فليقض » رواه الترمذي والنسائي ☆ الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والدارقطني والحاكم وله ألفاظ . قال النسائي وقفه عطاء على أبي هريرة . وقال الترمذي لا نعرفه الا من حديث هشام عن محمد عن أبي هريرة تفرد به عيسى بن يونس . وقال البخاري لا أراه محفوظا وقد روى من غير وجه ولا يصح اسناده . وقال أبو داود وبعض الحفاظ لا نراه محفوظا . قال الحفاظ وأنكره أحمد وقال في روايته ليس من ذا شيء يعني أنه غير محفوظ كما قال الخطابي وصححه الحاكم على شرطهما (وفي الباب) عن ابن عمر موقوفا عند مالك في الموطأ والشافعي بلفظ « من استقاء وهو صائم فعليه القضاء ومن ذرعه القىء فليس عليه القضاء » قوله « من ذرعه » قال في التلخيص هو بفتح الذال المعجمة أى غلبه . قوله « من استقاء عمدا » أى استدعى القىء وطلب خروجه تعمداً (والحديث) يدل على أنه لا يبطل صوم من غلبه القىء ولا يجب عليه القضاء ويبطل صوم من تعمد أخراجه ولم يغلبه ويجب عليه القضاء . وقد ذهب إلى هذا على وابن عمر وزيد بن أرقم وزيد بن علي والشافعي والناصر والإمام يحيى حكى ذلك عنهم في البحر . وحكى ابن المنذر الاجماع على أن تعمد القىء يفسد الصيام . وقال ابن مسعود وعكرمة وربيعة والهادي والقاسم أنه لا يفسد الصوم سواء كان غالبا أو مستخرجا ما لم يرجع منه شيء باختيار واستدلوا بحديث أبي سعيد المتقدم في الباب الذي قبل هذا بلفظ « ثلاث لا يفطرن القىء والحجامة والاحتلام » وأجيب بأن فيه المقال المتقدم فلا ينتهض معه للاستدلال . ولو سلم صلاحيته لذلك فهو محمول كما قال البيهقي على من ذرعه القىء وهذا لا بد منه لان ظاهر حديث أبي سعيد أن القىء لا يفطر مطلقا وظاهر حديث أبي هريرة أنه يفطر نوع منه خاص فيبني العام على الخاص ويؤيد حديث أبي هريرة ما أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن الجارود وابن حبان والدارقطني والبيهقي والطبراني وابن منده والحاكم

من حديث أبي الدرداء «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاء فأنظر» قال معاذ بن أبي طلحة الراوى له عن أبي الدرداء فلقبت ثوبان في مسجد دمشق فقلت له ان أبا الدرداء أخبرني فذكره فقال صدق أنا صبيت عليه وضوءه . قال ابن منده اسناده صحيح متصل وتركه الشيخان لاختلاف في اسناده . قال الترمذي جوده حسين المعلم وهو أصح شيء في هذا الباب وكذلك قال أحمد قال البيهقي هذا حديث مختلف في اسناده فان صح فهو محمول على القى عامدا وكأنه كان صلى الله عليه وآله وسلم صائما تطوعا وقال في موضع آخر اسناده مضطرب ولا تقوم به حجة *

٢ وعن عبد الرحمن بن النعمان بن معبد بن هوزة عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «انه أمر بالائم المروح عند النوم وقال لينقه الصائم» رواه أبو داود والبخارى في تاريخه . وفي اسناده مقال قريب . قال ابن معين عبد الرحمن هذا ضعيف وقال أبو حاتم الرازى هو صدوق *
الحديث قال ابن معين أيضا هو منكر . وقال الذهبي انه روي عن سعيد بن اسحق فقلب اسمه أولا فقال عن اسحق بن سعيد بن كعب ثم غلط في الحديث فقال عن أبيه عن جده ثم النعمان بن معبد غير معروف . وقد استدل بهذا الحديث ابن شبرمة وابن أبي ليلى فقالا ان الكحل يفسد الصوم وخالفهم العترة والفقهاء وغيرهم فقالوا ان الكحل لا يفسد الصوم وأجابوا عن الحديث بأنه ضعيف لا ينتهض للاحتجاج به . واستدل ابن شبرمة وابن أبي ليلى بما أخرجه البخارى تعليقا ووصاه البيهقي والدارقطني وابن أبي شيبة من حديث ابن عباس بلفظ «أنظر» مما دخل والوضوء مما خرج » قال واذا وجد طعمه فقد دخل ويحجب بان في اسناده الفضل بن المختار وهو ضعيف جدا وفيه أيضا شعبة مولى ابن عباس وهو ضعيف . وقال ابن عدى الأصل في هذا الحديث انه موقوف . وقال البيهقي لا يثبت مرفوعا ورواه سعيد بن منصور موقوفا من طريق الأعمش عن أبي ظبيان عنه . ورواه الطبراني من حديث أبي أمامة . قال الحافظ واسناده أضعف من الأول . ومن حديث ابن عباس مرفوعا ﴿واحتج الجمهور﴾ علي ان الكحل لا يفسد الصوم بما أخرجه ابن ماجه عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اکتحل في رمضان وهو صائم (٣٦٢ - ج ٤ نيل الاوطار)

وفي اسناده بقية عن الزبيدي عن هشام عن عروة والزبيدي المذكور اسمه سعيد ابن أبي سعيد ذكره ابن عدي وأورد هذا الحديث في ترجمته وكذا قال البيهقي وصرح به في روايته وزاد انه مجهول . وقال النووي في شرح المذهب رواه ابن ماجه باسناد ضعيف من رواية بقية عن سعد بن أبي سعيد وهو ضعيف قال وقد اتفق الحفاظ علي ان رواية بقية عن المجهولين مردودة انتهى قال الحفاظ وليس سعيد ابن أبي سعيد بمجهول بل هو ضعيف واسم ابيه عبد الجبار علي الصحيح وفرق ابن عدي بين سعيد بن أبي سعيد الزبيدي فقال هو مجهول وسعيد بن عبد الجبار فقال هو ضعيف وهما واحد . ورواه البيهقي من طريق محمد بن عبدالله بن أبي رافع عن أبيه عن جده « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يكتحل وهو صائم » قال ابن أبي حاتم عن أبيه هذا حديث منكر وقال في محمد انه منكر الحديث وكذا قال البخاري ورواه ابن حبان في الضعفاء من حديث ابن عمر قال في التلخيص وسنده مقارب . ورواه ابن أبي عاصم في كتاب الصيام له من حديث ابن عمر أيضا بلفظ « خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعيناه مملوءتان من الأمد وذلك في رمضان وهو صائم » ورواه الترمذي من حديث أنس في الاذن فيه لمن اشتكت عينه . وقال اسناده ليس بالقوي ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الباب شيء . ورواه أبو داود من فعل أنس قال الحفاظ ولا بأس باسناده قال وفي الباب عن بريرة مولاة عائشة في الطبراني . وعن ابن عباس في شعب اليمان لليهقي والظاهر ما ذهب اليه الجمهور لأن البراءة الأصلية لا تنتقل عنها الا بدليل وليس في الباب ما يصلح للنقل لاسيما بعد أن شد هذا الحديث من عضدها وعلي فرض صلاحية حديث الفطر مما دخل للاحتجاج به يكون اكتمال النبي صلى الله عليه وآله وسلم مخصصا للكحل وكذلك علي فرض صلاحية حديث الباب يكون محمولا علي الأمر باجتناب الكحل المطيب لأن المروح هو المطيب فلا يتناول مالا طيب فيه ويمكن أن يقال حديث الاكتمال صارف للأمر عن حقيقته أعني الوجوب فيكون الاكتمال مكروها ولكنه يبعد أن يفعل صلى الله عليه وآله وسلم ما هو مكروه . قوله « بالأمد » بكسر الهمزة وهو حبر للكحل كما في القاموس *

باب من أكل أو شرب ناسيا

١- عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه وسقاه» رواه الجماعة إلا النسائي وفي لفظ «إذا أكل الصائم ناسيا أو شرب ناسيا فإنما هو رزق ساقه الله إليه ولا قضاء عليه» رواه الدارقطني . وقال اسناده صحيح . وفي لفظ «من أفطربوما من رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة» قال الدارقطني تفرد به ابن مرزوق وهو ثقة عن الأنصاري *

لفظ الدارقطني الأول أخرجه من رواية محمد بن عيسى بن الطباع عند ابن علي عن هشام عن ابن سيرين عنه وقال بعد قوله إسناداه صحيح ان روايته كلهم ثقات . واللفظ الثاني أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم قال الحافظ في بلوغ المرام وهو صحيح وقد تعقب قول الدارقطني إنه تفرد به محمد بن مرزوق عن الأنصاري بأن ابن خزيمة أيضا أخرجه عن إبراهيم بن محمد الباهلي عن الأنصاري وبأن الحاكم أخرجه من طريق أبي حاتم الرازي عن الأنصاري أيضا فالأنصاري هو المتفرد به كما قال البيهقي وهو ثقة : قال في الفتح والمراد أنه انفرد بذكر إسقاط القضاء نقط لا بتعيين رمضان . وقد أخرج الدارقطني من حديث أبي سعيد مرفوعا «من أكل في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه» . قال الحافظ واسناده وان كان ضعيفا لكنه صالح للمتابعة فقل درجات الحديث بهذه الزيادة ان يكون حسنا فيصلح الاحتجاج به وقد وقع الاحتجاج في كثير من المسائل بما هو دونه في القوة ويعتضد أيضا بأنه قد أفتى به جماعة من الصحابة من غير مخالف لهم كما قال ابن المنذر وابن حزم وغيرهما منهم علي وزيد بن ثابت وأبو هريرة وابن عمر ثم هو موافق لقوله تعالى (واكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم) فالنسيان ليس من كسب القلوب وموافق للقياس في إبطال الصلاة بعدم الاكل ناسيا نه انتهى . وقد ذهب الى هذا الجمهور * فقالوا من أكل ناسيا فلا يفسد صومه ولا قضاء عليه ولا كفارة . وقال مالك وابن أبي ليلى والقاسمية ان من أكل ناسيا فقد بطل صومه ولزمه القضاء واعتذر بعض

المالكية عن الحديث بأنه خبر واحد مخالف للقاعدة وهو اعتذار باطل (والحديث) قاعدة مستقلة في الصيام ولو فتح باب رد الأحاديث الصحيحة بمثل هذا لما بقي من الحديث إلا القليل ولرد من شاء ما شاء . وأجاب بعضهم أيضا بحمل الحديث على التطوع حكاه ابن التين عن ابن شعبان وكذا قاله ابن القصار واعتذر بأنه لم يقع في الحديث تعيين رمضان وهو حمل غير صحيح واعتذار فاسد يرده ما وقع في حديث الباب من التصريح بالقضاء ومن الغرائب تمسك بعض المتأخرين في فساد الصوم ووجوب القضاء بما وقع في حديث الجامع بلفظ «واقض يوما مكانه» قال ولم يسأله هل جامع عامدا أو ناسيا وهذا يرده ما وقع في أول الحديث فإنه عند سعيد ابن منصور بلفظ «فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تب إلى الله واستغفره وتصدق واقض يوما مكانه» والتوبة والاستغفار إنما يكونان عن العمد لا عن الخطأ وأيضا بعد تسليم تنزيل ترك الاستفصال منزلة العموم يكون حديث الباب مخصصا له فلم يبق ما يوجب ترك العمل بالحديث . وأما اعتذار ابن دقيق العيد عن الحديث بأن الصوم قد فات ركنه وهو من باب المأمورات والقاعدة أن النسيان لا يؤثر في المأمورات فيجيب عنه بأن غاية هذه القاعدة المدعاة أن تكون بمنزلة الدليل فيكون حديث الباب مخصصا لها : قوله «فإنما الله أطعمه وسقاه» هو كناية عن عدم الإثم لأن الفعل إذا كان من الله كان الإثم منتفيا : قوله «من أفطروا من رمضان» ظاهره يشمل الجامع . وقد اختلف فيه فبعضهم لم ينظر إلى هذا العموم وقال أنه ملحق بمن أكل أو شرب وبعضهم منع من إلحاق لقصور حالة الجامع عن حالة الآكل والشارب . وفرق بعضهم بين الآكل والشرب القليل والكثير وظاهر الحديث عدم الفرق . ويؤيد ذلك ما أخرجه أحمد عن أم أسحق أنها كانت عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتي بقصعة من ثريد فأكلت معه ثم تذكرت أنها صائمة فقال لها ذو اليمين الآن بعد ما شبعتم فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم «أتمى صومك فأما هو رزق ساقه الله إليك» *



باب التحفظ من الغيبة واللغو وما يقول إذا شتم

١ عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث يومئذ ولا يصخب فإن شانه أحد أو قتاله فليقل أني امرؤ صائم والذي نفس محمد بيده يخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك وللصائم فرحتان يفرحهما إذا أفطر فرح بفطره وإذا لقي ربه فرح بصومه » متفق عليه *
٢ وعن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه » رواه الجماعة إلا مسلماً والنسائي *

قوله « فلا يرفث » بضم الفاء وكسرها ويجوز في ماضيه التثنية والمراد به هنا الكلام الفاحش وهو بهذا المعنى بفتح الراء والفاء وقد يطلق على الجماع وعلى مقدماته وعلى ذكر ذلك مع النساء أو مطلقاً . قال في الفتح ويحتمل أن يكون النهي لما هو أعم منها . وفي رواية ولا يجهل أى لا يفعل شيئاً من أفعال الجهل كالصياح والسفه ونحو ذلك : قوله « ولا يصخب » الصخب هو الرجة واضطراب الأصوات للخصام . قال القرطبي لا يفهم من هذا أن غير يوم الصوم يباح فيه ما ذكر وإنما المراد أن المنع من ذلك يتأكد بالصوم . قوله « أو قتاله » يمكن حمله على ظاهره ويمكن أن يراد بالقتل الأمن فيرجع إلى معنى الشتم ولا يمكن حمل قتاله وشانه على المفاعلة لأن الصائم مأمور بأن يكف نفسه عن ذلك فكيف يقع ذلك وإنما المعنى إذا جاء متعرضاً لمقاتلته أو مشانته كأن يبدأه بقتل أو شتم اقتضت العادة أن يكافئه عليها فالمراد بالمفاعلة إرادة غير الصائم ذلك من الصائم وقد تطلق المفاعلة على وقوع الفعل من واحد كما يقال عالج الأمر وعاناه . قال في الفتح وأبعد من حمله على ظاهره فقال المراد إذا بدرت من الصائم بمقابلة الشتم بشتم على مقتضى الطبع فلينزجر عن ذلك وما يبعد ذلك ما وقع في رواية فإن شتمه أحد . قوله « إني امرؤ صائم » في رواية لابن خزيمة بزيادة « وإن كنت قائماً فاجلس » ومن الرواة من ذكر قوله « إني امرؤ صائم مرتين » . واختلاف في المراد بقوله إني صائم هل يخاطب بها الذي

يشتمه ويقال له أو يقولها في نفسه وبالثاني جزم المتولي ونقله الرافعي عن الائمة
ورجح النووي في الأذكار الأول وقال في شرح المذهب كل منهما حسن والقول باللسان
أقوى ولو جمعهما لكان حسنا وقال الروياني ان كان رمضان فليقل بلسانه وان كان
غيره فليقله في نفسه . وادعى ابن العربي ان موضع الخلاف في التطوع وامافي الفرض
فليقله بلسانه قطعا: قوله «والذي نفس محمد بيده» هذا القسم لقصد التأكيد: قوله
«خلوف» بضم الميمجمة واللام وسكون الواو بعدها فاء قال عياض هذه الرواية الصحيحة
وبعض الشيوخ يقول بفتح الخاء. قال الخطابي وهو خطأ وحكى عن القابسي الوجهين
وبالغ النووي في شرح المذهب فقال لا يجوز فتح الخاء واحتج غيره لذلك بان المصادر التي
جاءت على فعول بفتح أوله قليلة ذكرها سيبويه وغيره وليس هذا منها والخلوف تغير رائحة
الفم. قوله «أطيب عند الله من ريح المسك» اختلف في معناه فقال المازري هو مجاز لانها
جرت العادة بتقريب الروائح الطيبة منا فاستعير ذلك لتقريب الصائم من الله فالمعنى أنه
أطيب عند الله من ريح المسك عندكم أي يقرب اليه أكثر من تقرب المسك اليكم وإلى
ذلك أشار ابن عبد البر وإنما جعل من باب المجاز لان الله تعالى مزه عن استطابة الروائح
لان ذلك من صفات الحيوان والله يعلم الأشياء على ما هي عليه. وقيل المعنى ان حكم الخلوف
والمسك عند الله على خلاف ما عندكم وقيل المراد ان الله يجازيه في الآخرة فتكون
نكهته أطيب من ريح المسك كما يأتي المكوم وريح جرحه يفوح مسكا قاله القاضي
عياض والمراد ان صاحبه ينال من الثواب ما هو أفضل من ريح المسك حكاه القاضي عياض
أيضا. وقال الداودي من المغاربة المعنى ان الخلوف اكثر ثوابا من المسك حيث ندب اليه
في الجمع والأعياد ومجاس الذكر ورجحه النووي وقد اختلف هل ذلك في الدنيا أو في
الآخرة فقال بالاول ابن الصلاح وبالثاني ابن عبد السلام واحتج ابن الصلاح بما أخرجه
ابن حبان بلفظ «فم الصائم حين يخلف من الطعام» وكذا أخرجه أحمد وبما أخرجه
أيضا الحسن بن سفيان في مسنده والبيهقي في الشعب من حديث جابر بلفظ «فان خلوف
أفواهم حين يمسون أطيب عند الله من ريح المسك». قال المنذري اسناده مقارب واحتج
ابن الصلاح أيضا بان مقاله هو ما ذهب اليه الجمهور. واحتج ابن عبد السلام على مقاله
بما في مسلم وأحمد والنسائي «أطيب عند الله يوم القيامة» وأخرج أحمد هذه الزيادة من
وجه آخر ويترب على هذا الخلاف القول بکراهة السؤال للصائم وقد تقدم البحث عنه

في موضعه: قوله «للصائم فرحتان إذا أفطر» الخ قال القرطبي معناه فرح بزوال جوعه وعطشه حيث أبيع له الفطر وهذا الفرح طبيعي وهو السابق الى الفهم وقيل ان فرحه لفطره انما هو من حيث انه تمام صومه وخاتمة عبادته . قال في الفتح ولا مانع من الحمل على ما هو أعم مما ذكر ففرح كل واحد بحسبه لاختلاف مقامات الناس في ذلك فمنهم من يكون فرحه بما حواه هو الطبيعي ومنهم من يكون مستحيا وهو ان يكون لتمام العباداة والمراد بالفرح اذا لقي ربه أنه يفرح بما يحصل له من الجزاء والثواب . قوله «الزور والعمل به» زاد البخاري في رواية والجهل . وأخرج الطبراني من حديث أنس «من لم يدع الخي والكذب» . قال الحافظ ورجاله ثقات والمراد بالزور الكذب: قوله «فليس لله حاجة» الخ قال ابن بطال ليس معناه أنه يؤمر بان يدع صيامه وانما معناه التحذير من قول الزور وما ذكر معه قال في الفتح ولا مفهوم لذلك فان الله لا يحتاج الى شئ وانما معناه فليس لله ارادة في صيامه فوضع الحاجة موضع الارادة . وقال ابن المنير في حاشيته على البخاري بل هو كناية عن عدم القبول كما يقول المغضب لمن رد عليه شيئا طلبه منه فلم يقم به لا حاجة لي في كذا . وقال ابن العربي مقتضى هذا الحديث أن لا يثاب علي صيامه ومعناه أن ثواب الصيام لا يقوم في الموازنة بأثم الزور وما ذكر معه واستدل بهذا الحديث علي أن هذه الأفعال تنقص ثواب الصوم وتغيب بأنها صفات تكفر باجتناب الكبائر * .

باب الصائم يتمضمض او يغتسل من الحر

١ عن عمر قال «هششت يوما فقبلت وأنا صائم فأنتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت صنعت اليوم أمرا عظيما قبلت وأنا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أرأيت لو تمضمضت بماء وأنت صائم قلت لا بأس بذلك فقال صلى الله عليه وآله وسلم فقيم» رواه أحمد وأبو داود * ٢ وعن أبي بكر بن عبد الرحمن عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصب الماء على رأسه من الحر وهو صائم» رواه أحمد وأبو داود * الحديث الأول أخرجه أيضا النسائي وقال إنه منكر . وقال أبو بكر البزار

لا نعلمه يروى عن عمر الا من هذا الوجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم.
والحديث الثاني أخرجه أيضا النسائي ورجال اسناده رجال الصحيح: قوله «هششت»
بشنيين معجمتين أى نشطت وارنحت والهشاش في الأصل الارتياح والخفة والنشاط
كذا في القاموس: قوله «أرأيت لو تمضمضت» الخ فيه إشارة الى فقه بديع وهو
أن المضمضة لا تنقض الصوم وهي أول الشرب ومفتاحه فكذلك القبلة لا تنقضه
وهي من دواعي الجماع وأوائله التي تكون مفتاحا له والشرب يفسد الصوم كما يفسده
الجماع فكما ثبت عند عمر أن أوائل الشرب لا تفسد الصيام كذلك أوائل الجماع
لا تفسده وسيأتي الخلاف في التقييل. قوله «يصب الماء على رأسه» الخ فيه دليل
على أنه يجوز للصائم ان يكسر الحر بصب الماء على بعض بدنه أو كله وقد ذهب الى
ذلك الجمهور ولم يفرقوا بين الاغسال الواجبة والمسنونة والمباحة. وقالت الحنفية
إنه يكره الاغتسال للصائم واستدلوا بما أخرجه عبد الرزاق عن علي من النهي عن
دخول الصائم الحمام وهو مع كونه أخص من محل النزاع في اسناده ضعف كما قال
الحافظ. واعلم أنه يكره للصائم المبالغة في المضمضة والاستنشاق لحديث الأثر بالمبالغة
في ذلك الا أن يكون صائما وقد تقدم. واختلف اذا دخل من ماء المضمضة والاستنشاق
الى جوفه خطأ فقالت الحنفية والقاسمية ومالك والشافعي في أحد قولي والمزني
انه يفسد الصوم. وقال أحمد بن حنبل واسحق والأوزاعي والناصر والامام يحيى
وأصحاب الشافعي أنه لا يفسد الصوم كالثامى. وقال زيد بن علي يفسد الصوم بعد
الثلاث المرات. وقال الصادق يفسد اذا كان التمضمض لغير قرينة. وقال الحسن
البصري والنخعي انه يفسد أن لم يكن الفريضة *

باب الرخصة في القبلة للصائم الا لمن يخاف على نفسه

١ عن أم سلمة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبلها وهو صائم»
متفق عليه * ٢ وعن عائشة قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل وهو صائم
وبياشر وهو صائم ولكنه كان أملككم لأربه» رواه الجماعة الا النسائي. وفي لفظ «كان
يقبل في رمضان وهو صائم» رواه أحمد ومسلم * ٣ وعن عمر بن أبي سلمة «انه سأل رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم أيقبل الصائم فقال له سل هذه لام سلمة فاخبرته ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل ذلك فقال يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال له أما والله اني لاتقام لله وأخشاكم له» رواه مسلم . وفيه ان أفعاله حجة * ع وعن أبي هريرة «أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن المباشرة للصائم فرخص له وأتاه آخر فقهاه عنها فاذا الذي رخص له شيخ واذا الذي نهاه شاب» رواه أبو داود رحمته الله *

حديث أبي هريرة سكت عنه أبو داود والمثوري والحافظ في التلخيص وفي اسناده ابو العنيس الحرث بن عبيد سكتوا عنه وقال في التقريب مقبول وقد أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس ولم يصرح برفعه والبيهقي من حديث عائشة مرفوعا واخرج نحوه أحمد من حديث عبدالله بن عمرو : قوله «كان يقبلها» فيه دليل على أنه يجوز التقبيل للصائم ولا يفسد به الصوم . قال النووي ولا خلاف أنها لا تبطل الصوم إلا ان أنزل بها ولكنه متعقب بأن ابن شبرمة أفتى بافطار من قبل . ونقله الطحاوي عن قوم ولم يسمهم وقد قال بكراهة التقبيل والمباشرة على الاطلاق قوم وهو المشهور عند المالكية . وروى ابن ابي شيبة باسناد صحيح عن ابن عمر انه كان يكره القبلة والمباشرة . ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم تحريمهما وأباح القبلة مطلقا قوم . قال في الفتح وهو المنقول صحيحا عن أبي هريرة قال سعيد وسعد بن أبي وقاص وطائفة وبالنسبة لبعض الظاهرية فقال إنها مستحبة وفرق آخرون بين الشاب والشيخ قاً باحوها للشيخ دون الشاب تمسكا بحديث أبي هريرة المذكور في الباب وما ورد في معناه وبه قال ابن عباس أخرجه مالك وسعيد بن منصور وغيرها وفرق آخرون بين من يملك نفسه ومن لا يملك . واستدلوا بحديث عائشة المذكور في الباب وبه قال سفيان والشافعي ولكنه ليس الا قولا لعائشة نعم نهيه صلى الله عليه وآله وسلم للشاب واذنه للشيخ يدل على أنه لا يجوز التقبيل لمن خشي ان تغلبه الشهوة وظن أنه لا يملك نفسه عند التقبيل ولذلك ذهب قوم الى تحريم التقبيل على من كان تتحرك به شهوته والشاب مظنة لذلك ويعارض حديث أبي هريرة ما أخرجه النسائي عن عائشة قالت «اهوي النبي صلى الله عليه وآله وسلم لي قبلي فقلت اني صائمة فقال وأنا صائم فقبلي» وعائشة كانت شابة خيفة لا أن يكون حديث أبي هريرة مختصا بالرجال (٣٧م - ج ٤ نيل الاوطار)

ولكنه بعيد لان الرجال والنساء سواء في هذا الحكم. ويمكن أن يقال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم من حال عائشة أنها لا تتحرك شهوتها بالتقبيل . وقد أخرج ابن حبان في صحيحه انه صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يمس شيئاً من وجهها وهي صائمة فدل على أنه كان يجنبها ذلك اذا صامت تنزيهاً لها عن تحريك الشهوة لكونها ليست مثله. وقد دل حديث عمرو بن أبي سلمة المذكور على جواز التقبيل للصائم من غير فرق بين الشاب وغيره . وحديث أبي هريرة أخص منه فينبني العام على الخاص (واحتج) من قال بتحريم التقبيل والمباشرة مطلقاً بقوله تعالى (فلا تباشروهن) قالوا فنع من المباشرة في هذه الآية نهياً . وأجيب عن ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو المبين عن الله تعالى وقد أباح المباشرة نهياً فدل على ان المراد بالمباشرة في الآية الجماع لا مادونه من قبلة ونحوها وعاية ما في الآية ان تكون عامة في كل مباشرة مخصصة بما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم وما أذن به والمراد بالمباشرة المذكورة في الحديث ما هو أعم من التقبيل ما لم يبلغ الى حد الجماع فيكون قوله كان يقبل ويبشر من ذكر العام بعد الخاص لان المباشرة في الأصل التقاء البشريتين ووقع الخلاف فيما اذا بادر الصائم أو قبل أو نظر فأنزل أو أمذى فقال الكوفيون والشافعي يقضي اذا أنزل في غير النظر ولا قضاء في الامضاء . وقال مالك واسحق يقضي في كل ذلك ويكفر الا في الامضاء فيقضي فقط واحتج له بان الانزال أفصى ما يطلب في الجماع من الالتذاذ في كل ذلك. وتعقب بأن الاحكام علق بالجماع فقط وروى ابن القاسم عن مالك انه يجب القضاء على من بادر وقبل فأنظر انزل أو لم ينزل أمذى ام لم يمد وأنكره غيره عن مالك وروى عبد الرزاق عن حذيفة أن من تأمل خلق امرأة وهو صائم بطل صومه قال في الفتح وإسناده ضعيف: قال وقال ابن قدامة ان قبل فأنزل أفطر بلا خلاف كذا قال وفيه نظر فقد حكى ابن حزم أنه لا يفطر ولو أنزل وقوى ذلك وذهب اليه قوله: « لا ربه » بفتح الهمزة والراء وبالموحدة أي حاجته ويروى بكسر الهمزة وسكون الراء أي عضوه . قال في الفتح والاول أشهر والى ترجيحه أشار البخاري بما أورده من التفسير انتهى (وفي الباب) عن عائشة عند أبي داود « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبلها ويمس لسانها » قال الحافظ واسناده ضعيف ولو صح فهو محمول على أنه لم يتلع ريقه الذي خالطه ريقها . وعن رجل من الانصار

عند عبد الرزاق بإسناد صحيح « انه قبل امرأته وهو صائم فأمر امرأته فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال انى اعمل ذلك فقال زوجها ترخص الله لثيبه في اشيائه فرجعت فقال انا اعلمكم بحدود الله واتقاكم » واخرجه مالك لكنه ارسله *

باب من أصبح جنباً وهو صائم

١ عن عائشة « ان رجلاً قال يا رسول الله تدركني الصلاة وأنا جنب فاصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا تدركني الصلاة وأنا جنب فاصوم فقال لست مثلك يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال والله انى لا وجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما أتقى » رواه أحمد ومسلم وأبو داود *
٢ وعن عائشة وأم سلمة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم في رمضان » متفق عليه * ٣ وعن أم سلمة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبح جنباً من جماع لا يحل ثم لا يفطر ولا يقضى » أخرجه * *

هذه الأحاديث استدل بها من قال ان من أصبح جنباً فصومه صحيح ولا قضاء عليه من غير فرق بين ان تكون الجنابة عن جماع أو غيره واليه ذهب الجمهور وجزم النووي بأنه استقر الاجماع على ذلك . وقال ابن دقيق العيد انه صار ذلك اجماعاً أو كالاجماع وقد ثبت من حديث أبي هريرة ما يخالف أحاديث الباب فأخرج الشيخان عنه انه صلى الله عليه وآله وسلم . قال « من أصبح جنباً فلا صوم له » وقد بقى على العمل بحديث أبي هريرة هذا بعض التابعين كما نقله الترمذى . ورواه عبد الرزاق عن عروة بن الزبير وحكاه ابن المنذر عن طاوس . قال ابن بطلال وهو أحد قولى أبي هريرة قال الحافظ . ولم يصح عنه لان ابن المنذر رواه عنه من طريق أبي المهزم وهو ضعيف . وحكى ابن المنذر أيضاً عن الحسن البصرى وسالم بن عبد الله بن عمر أنه يتم صومه ثم يقضيه . وروى عبد الرزاق عن عطاء مثل قولهما . قال فى الفتح وتقل بعض المتأخرين عن الحسن ابن صالح بن حى إيجاب القضاء والذي نقله عنه الطحاوى استحبابه . ونقل ابن

عبد البر عنه. وعن النخعي إيجاب القضاء في الفرض دون التطوع . ونقل الماوردي أن هذا الاختلاف كله إنما هو في حق الجنب وأما المحتلم فأجمعوا على أنه يجزئه . وتعقبه الحافظ بما أخرجه النسائي بإسناد صحيح عن أبي هريرة أنه أفتي من أصبح جنبا من احتلام أن يفطر . وفي رواية أخرى عنه عند النسائي أيضا « من احتلم من الليل أو واقع أهله ثم أدركه الفجر ولم يغتسل فلا يصم » . وأجاب القائلون بأن من أصبح جنبا يفطر عن أحاديث الباب بأجوبة منها أن ذلك من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم ورده الجمهور بأن الخصائص لا تثبت إلا بدليل وبأن حديث عائشة المذكور في أول الباب يقتضي عدم اختصاصه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك . وجمع بعضهم بين الحديثين بأن الأمر في حديث أبي هريرة أمر ارشاد إلى الأفضل فإن الأفضل أن يغتسل قبل الفجر ولو خالف جاز فيحمل حديث عائشة على بيان الجواز . وقد نقل النووي هذا الجمع عن أصحاب الشافعي وتعقبه الحافظ بأن الذي نقله البيهقي وغيره عن أصحاب الشافعي هو سلوك طريقة الترجيح : وعن ابن المنذر وغيره سلوك النسخ وبالنسخ قال الخطابي . وقواه ابن دقيق العيد بأن قوله تعالى (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم) يقتضي أباحة الوطء في ليلة الصوم ومن جعلها الوقت المقارن لطلوع الفجر فيلزم أباحة الجماع فيه ومن ضرورته أن يصبح قاعل ذلك جنبا ولا يفسد صومه . ويقوى ذلك أن قول الرجل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر يدل على أن ذلك كان بعد نزول الآية وهي إنما نزلت عام الحد يدية سنة ست وابتداء فرض الصيام كان في السنة الثانية ويؤيد دعوي النسخ رجوع أبي هريرة عن الفتوى بذلك كما في رواية للبخاري أنه لما أخبر بما قالت أم سلمة وعائشة فقال هما أعلم برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وفي رواية ابن جريج فرجع أبو هريرة عما كان يقول في ذلك وكذا وقع عند النسائي أنه رجع وكذا عند ابن أبي شيبة . وفي رواية للنسائي أن أبا هريرة أحال بذلك علي الفضل بن عباس ووقع نحو ذلك في البخاري وقال أنه حدثه بذلك الفضل . وفي رواية أنه قال حدثني بذلك أسامة وأما ما أخرجه ابن عبد البر عن أبي هريرة أنه قال كنت حدثكم من أصبح جنبا فقد أفطر وإن ذلك من كيس أبي هريرة نقال الحافظ لا يصح ذلك عن أبي هريرة لأنه من رواية

عمر بن قيس وهو متروك ومن حجج من سلك طريق الترجيح ما قاله ابن عبد البر أنه صح وتواتر حديث عائشة وأم سلمة وأما حديث أبي هريرة فأكثر الروايات عنه أنه كان يفق بذلك وأيضا رواية اثنين مقدمة على رواية واحد ولا سيما وهما زوجتان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم والزوجات أعلم بأحوال الأزواج وأيضا روايتهما موافقة للمنقول وهو ما تقدم من مدلول الآية وللمعقول وهو أن الغسل شيء وجب بالانزال وليس في فعله شيء يحرم على الصائم فإن الصائم قد يحتلم بالنهار فيجب عليه الغسل ولا يفسد صومه بل يتمه اجماعا. قوله «ولا يقضى» عزاه المصنف إلى البخاري ومسلم ولم نجده في البخاري بل هو مما انفرد به مسلم فينظر في ذلك *

﴿باب كفارة من أفسد صوم رمضان بالجماع﴾

١ عن أبي هريرة قال «جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال هلكت يا رسول الله قال وما أهلكك قال وقعت على امرأتي في رمضان قال هل تجد ما تعتق رقبة قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا قال لا قال ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعرق فيه تمر قال تصدق بهذا قال فهل علي أفقر منا فما بين لبتينا أهل البيت أحوج إليه منا فضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى بدت نواجذه وقال اذهب فأطعمه أهلك» رواه الجماعة. وفي لفظ ابن ماجه قال «اعتق رقبة قال لا أجدها قال صم شهرين متتابعين قال لا أطيق قال أطعم ستين مسكينا» وذكره وفيه دلالة قوية على الترتيب. ولابن ماجه وأبي داود في رواية «وصم يوما مكانه» وفي لفظ للدارقطني فيه «فقال هلكت وأهلك فقال ما أهلكك قال وقعت على أهلي» وذكره. وظاهر هذا أنها كانت مكرهة ❦ *

في الباب عن عائشة عند الشيخين ولفظ الدارقطني الذي ذكره المصنف قال الخطابي أنه تفرد به معلى بن منصور عن ابن عينة وذكر البيهقي أن الحاكم نظري كتاب معلى بن منصور فلم يجد هذه اللفظة يعنى هلكت وأهلك وأخرجها من رواية الأوزاعي وذكر أنها أدخلت على بعض الرواة في حديثه وإن أصحابه

لم يذكروها . قال الحافظ وقد رواها الدارقطني من رواية سلامة بن روح عن عقيل عن ابن شهاب . قوله « جاء رجل » قال عبد الغني في المبهمات ان اسمه سلمان اوسلمة بن صخر البياضي . ويؤيده ما وقع عند ابن أبي شيبة عن سلمة بن صخر انه ظاهر من امرأته وأخرج ابن عبد البر في التمهيد عن سعيد بن المسيب انه سلمان ابن صخر . قوله « هلك » استدل به علي انه كان عامدا لان الهلاك مجاز عن العصيان للمؤدى الى ذلك فكأنه جعل المتوقع كالواقع مجازا فلا يكون في الحديث حجة علي وجوب الكفارة على الناس وبه قال الجمهور . وقال أحمد وبعض المالكية انها تجب على الناس واستدلوا بتركه صلى الله عليه وآله وسلم للاستفصال وهو ينزل منزلة العموم . قال في الفتح والجواب انه قد تبين حاله بقوله « هلك واحترقت » وأيضا وقوع النسيان في الجماع في شهر رمضان في غاية البعد . قوله « وقعت على امرأتى » في رواية « ان رجلا أفطر في رمضان » وبهذا استدلت المالكية على وجوب الكفارة على من افطر في رمضان بجماع أو غيره والجمهور حملوا المطلق على المقيد وقالوا لا كفارة الا في الجماع . قوله « رقبة » استدلت الحنفية باطلاق الرقبة على جواز اخراج الرقبة الكافرة وأجيب عن ذلك بانه يحمل المطلق على المقيد في كفارة القتل وبه قال الجمهور والخلاف في المسئلة مبسوط في الأصول . قوله « ستين مسكينا » قال ابن دقيق العيد أضاف الاطعام الذي هو مصدر أطعم الى ستين فلا يكون ذلك موجودا في حق من أطعم ستة مساكين عشرة أيام مثلا وبه قال الجمهور . وقالت الحنفية انه لو أطعم الجميع مسكينا واحدا في ستين يوما كفي ويدل على قولهم قوله « فأطعمه أهلك » وفي ذلك دليل على ان الكفارة تجب بالجماع خلافا لمن شذف قال لا تجب مستندا الي انها لو كانت واجبة لما سقطت بالاعسار وتعقب بمنع السقوط كما سيأتي وفيه أيضا دليل على أنه يجزئ التكفير بكل واحدة من الثلاث الخصال وروى عن مالك انه لا يجزئ إلا الاطعام والحديث يرد عليه وظاهر الحديث انه لا يجزئ التكفير بغير هذه الثلاث وروى عن سعيد بن المسيب انه يجزئ اهداء البدنة كما في الموطأ عنه مرسلا . وقد روى سعيد بن منصور عن سعيد بن المسيب انه كذب من نقل عنه ذلك . وظاهر الحديث أيضا ان الكفارة بالخصال الثلاث على الترتيب قال ابن العربي لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نقله من أمر بعد

عدمه الي أمر آخر و ليس هذا شأن التخيير و نازع عياض في ظهور دلالة الترتيب في السؤال عن ذلك فقال ان مثل هذا السؤال قد يستعمل فيما هو على التخيير و قررره ابن المنير. قال البيضاوي ان ترتيب الثاني على الاول والثالث على الثاني بالفاء يدل على عدم التخيير مع كونها في معرض البيان و جواب السؤال فتزل منزلة الشرط و الى القول بالترتيب ذهب الجمهور. وقد وقع في الروايات ما يدل على الترتيب و التخيير والذين رووا الترتيب أكثر و معهم الزيادة و جمع المهلب و القرطبي بين الروايات بتعدد الواقعة. قال الحافظ وهو بعيد لان الفصة واحدة و المخرج متحد و الأصل عدم التعدد و جمع بعضهم بحمل الترتيب على الأولوية و التخيير على الجواز و عكسه بعضهم: قوله «فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم» بضم الهمزة للأكثر على البناء للمجهول و الرجل الآتي لم يسم. و وقع في رواية للبخاري «فجاء رجل من الأنصار» وفي أخرى للدارقطني «رجل من ثقيف»: قوله «بعرق فيه تمر» بفتح المهملة و الراء بعدها قاف و في رواية القاسبي باسكان الراء و قد أنكر ذلك عليه و الصواب الفتح كما قال عياض. و قال الحافظ الاسكان ليس بمنكر وهو الزنبيل و الزنبيل هو المكتل قال في الصحاح المكتل يشبه الزنبيل يسع خمسة عشر صاعا و وقع عند الطبراني في الأوسط أنه أتني بمكتل فيه عشرون صاعا فقال تصدق بهذا في أسناده ليث ابن أبي سليم و وقع مثل ذلك عند ابن خزيمة من حديث عائشة و في مسلم عنها فجاءه عرقان فيهما طعام. قال في الفتح و وجهه ان التمر كان في عرق لكنه كان في عرقين في حال التحميل على الدابة ليكون أسهل فيحمل ان الآتي بهما وصل أفرغ أحدهما في الآخر فمن قال عرقان أراد ابتداء الحال و من قال عرق أراد ما آل اليه و قد ورد في تقدير الاطعام حديث على عند الدارقطني بلفظ «يطعم ستين مسكينا لكل مسكين مد» وفيه «فأتى بخمسة عشر صاعا فقال أطعمه ستين مسكينا» وكذا عند الدارقطني من حديث أبي هريرة قال الحافظ من قال عشرون أراد أصل ما كان عليه و من قال خمسة عشر أراد قدر ما يقع به الكفارة: قوله «تصدق بهذا» استدل به و بما قبله من قال ان الكفارة تجب على الرجل فقط و به قال الأوزاعي وهو الأصح من قولي الشافعي. و قال الجمهور تجب على المرأة على اختلاف بينهم في الحرية والامة و المطاوعة و المكرهة و هل هي عليها أو على الرجل و استدل الشافعي بسكوته عن

اعلام المرأة في وقت الحاجة وتأخير البيان عنها لا يجوز ورد بأنها لم تعترف ولم تسأل فلا حاجة ولا سيما مع احتمال أن تكون مكرهة كما يرشد الى ذلك قوله في رواية الدارقطني «هلكت وأهلك» : قوله « فهل على أفقر منا » هذا يدل على أنه فهم من الأمر له بالتصدق أن يكون المتصدق عليه فقيرا : قوله « فما بين لابتيها » بالتخفيف تثنية لابة وهي الحرة والحرة الارض التي فيها حجارة سود يقال لابة ولوبة ونوبة بالنون حكاهن الجوهري وجماعة من أهل اللغة والضمير عائد الى المدينة أي ما بين حرتي المدينة. قوله « فضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم » قيل سبب ضحكه ما شاهده من حال الرجل حيث جاء خائفا على نفسه راغبا في فداها بها أمكنه فلما وجد الرخصة طمع في أن يأكل ما أعطيه في الكفارة . وقيل ضحك من بيان الرجل في مقاطع كلامه وحسن بيانه وتوسله الى مقصوده . وظاهر هذا انه وقع منه ضحك يزيد على التبسيم فيحمل ما ورد في صفته صلى الله عليه وآله وسلم أن ضحكه كان التبسيم على غالب أحواله . قوله « فأطعمه أهلك » استدل به على سقوط الكفارة بالاعسار لما تقرر من أنها لا تصرف في النفس والعيال ولم يبين له صلى الله عليه وآله وسلم استقرارها في ذمته الى حين يساره وهو أحد قولي الشافعي وجزم به عيسى بن دينار من المالكية وقال الجمهور لا تسقط بالاعسار قالوا وليس في الخبر ما يدل على سقوطها عن المعسر بل فيه ما يدل على استقرارها عليه قالوا أيضا والذي أذن له في التصرف فيه ليس على سبيل الكفارة وقيل المراد بالاهل المذكورين من لا تلزمه نفقتهم وبه قال بعض الشافعية ورد بها وقع من التصريح في رواية بالعيال وفي أخرى من الاذن له بالا كل وقيل لما كان عاجزا عن نفقة أهله جاز له ان يفرق الكفارة فيهم . وقيل غير ذلك وقد طول الكلام عليه في الفتح . قوله « وصم يوما مكانه » يعني مكان اليوم الذي جامع فيه قال الحافظ . وقد ورد الأمر بالقضاء في رواية أبي أوبس وعبد الجبار وهشام بن سعد كلهم عن الزهري وأخرجه البيهقي من طريق ابراهيم بن سعد عن الليث عن الزهري . وحديث ابراهيم بن سعد في الصحيح عن الزهري نفسه بغير هذه الزيادة . وحديث الليث عن الزهري في الصحيحين بدونها وقعت الزيادة أيضا في مرسل سعيد بن المسيب ونافع بن جبير والحسن ومحمد بن كعب . وبمجموع هذه الطرق الأربع يعرف ان

لهذه الزيادة أصلاً وقد حكى عن الشافعي أنه لا يجب عليه القضاء واستدل له بأنه لم يقع التصريح في الصحيحين بالقضاء وبجواب بأن عدم الذكر له في الصحيحين لا يستلزم عدم وقد ثبت عند غيرهما كما تقدم. وظاهر إطلاق اليوم عدم اشتراط الفورية *

باب كراهة الوصال

١ عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الوصال فقالوا انك تفعله فقال اني لست كأحدكم اني أظل بطعمي ربي ويسقيني » * ٢ وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « اياكم والوصال فقل انك تواصل قال اني أبيت بطعمي ربي ويسقيني فاكفوا من العمل ما تطبقون » * ٣ وعن عائشة قالت « نهاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الوصال رحمة لهم فقالوا انك تواصل قال اني لست كهيتكم اني يعطمني ربي ويسقيني » متفق عليهن * ٤ وعن أبي سعيد « أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تواصل فأيكم أراد أن يواصل فليواصل حتى السحر قالوا انك تواصل يا رسول الله قال لست كهيتكم اني أبيت لي مطعم يطعمني وساق يسقيني » رواه البخاري وأبو داود * وفي الباب عن أنس عند الشيخين . وعن بشير بن الخصاصية عند أحمد بلفظ « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الوصال وقال إنما يفعل ذلك النصارى » وأخرجه أيضا الطبراني وسعيد بن منصور وعبد بن حميد قال في الفتح اسناده صحيح . وعن أبي ذر عند الطبراني في الأوسط . وعن رجل من الصحابة عند أبي داود وغيره قال في الفتح واسناده صحيح بلفظ « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الحجامة والمواصلة ولم يحرمهما » وقد تقدم : قوله « يطعمني ربي ويسقيني » قال في الفتح اختلف في معناه فقل هو على حقيقته وانه صلى الله عليه وآله وسلم كان يؤتي بطعام وشراب من عند الله كرامة له في ايام صيامه وتعقبه ابن بطال ومن تبعه بأنه لو كان كذلك لم يكن مواصلاً وبأن قوله أظل يدل على وقوع ذلك في النهار . وأجيب بأن الراجح من الروايات لفظ أبيت دون اظل وعلى تقدير الثبوت فليس حمل الطعام والشراب على المجاز بأولي من حمل (٣٨٠ - ج ٤ نيل الاوطار)


لفظ أظلم على المجاز وعلى التزل فلا يضر شيء من ذلك لان ما يؤتى به الرسول على سبيل الكرامة من طعام الجنة وشرايها لا يجري عليه أحكام المكلفين . وقال الزين ابن المنير هو محمول على ان أكله وشربه في تلك الحال كحالة النائم الذي يحصل له الشبع والرى بالأكل والشرب ويستمر به ذلك حتى يستيقظ فلا يبطل بذلك صومه ولا ينقطع وصاله ولا ينقص من أجره . وقال الجمهور هو مجاز عن لازم الطعام والشراب وهو القوة فكأنه قال يعطيني قوة الآكل الشارب وهذا هو الظاهر . قوله « اياكم والوصال » وقع في رواية ل احمد مرتين . وفي رواية لما لك ثلاث مرات واسنادها صحيح : قوله « فاكفوا » بسكون الكاف وبضم اللام أي احموا من المشقة في ذلك ما تطيقون . وحكي عياض عن بعضهم انه قال هو بهزة قطع ولا يصح لغة : قوله « رحمة لهم » استدل به من قال ان الوصال مكروه غير محرم وذهب الاكثر الى تحريم الوصال . وعن الشافعية وجهان التحريم والكراهة (وأحاديث) الباب تدل على ما ذهب اليه الجمهور وأجابوا بأن قوله رحمة لا يمنع التحريم فان من رحمته لهم أن حرمة عليهم . ومن أدلة القائلين بعدم التحريم ما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه واصل باصحابه لما أبوا أن ينتهوا عن الوصال فواصل بهم يوما ثم يوما ثم رأوا الهلال فقال لو تأخر ازديتكم كالتنكيل لهم حين أبوا أن ينتهوا هكذا في البخاري وغيره وأجاب الجمهور عن ذلك بأن مواصلته صلى الله عليه وآله وسلم بهم بعد نهيه لهم فلم يكن تقريراً بل تقريراً وتنكيلاً واحتمل ذلك منهم لاجل مصاحبة النهي في تأكيد زجرهم لانهم اذا باشروه ظهرت لهم حكمة النهي وكان ذلك أدعى الى قبولهم لما يترتب عليه من الملل في العبادة والتقصير فيما هو أهم منه وأرجح من وظائف الصلاة والقراءة وغير ذلك . ومن الأدلة على أن الوصال غير محرم حديث الرجل من الصحابة الذي قدمنا ذكره فانه صرح بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحرم الوصال . ومنها ما رواه البزار والطبراني من حديث سمرة قال « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الوصال وليس بالعزيمة » ومنها اقدم الصحابة على الوصال بعد النهي فان ذلك يدل على أنهم فهموا ان النهي للتنزيه لا للتحريم كما قال الحافظ وقد ذهب الى جوازه مع عدم المشقة عبد الله بن الزبير وروى ابن أبي شيبة عنه باسناد صحيح أنه كان يواصل خمسة عشر يوماً وذهب

اليه من الصحابة اخت أبي سعيد ومن التابعين عبد الرحمن بن أبي نعم وعامر بن عبد الله بن الزبير وابراهيم بن يزيد التيمي وأبو الجوزاء كما في الفتح وهو الظاهر فلا أقل من أن تكون هذه الأدلة التي ذكرها صارفة للنهي عن الوصال عن حقيقة وذهب أحمد وذهب الهادوية الى كراهة الوصال مع عدم النية وحرمة مع النية. وذهب أحمد واسحق وابن المنذروا بن خزيمة وجماعة من المالكية الى جواز الوصال الى السحر لحديث أبي سعيد المذكور في الباب : ومثله ما أخرجه الطبراني من حديث جابر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يواصل من سحر الى سحر » وأخرجه أحمد وعبد الرزاق من حديث علي فان كان اسم الوصال انما يصدق على امساك جميع الليل فلا معارضة بين الاحاديث وإن كان يصدق على أعم من ذلك فيبني العام على الخاص ويكون المحرم مازاد على الامساك الى ذلك الوقت *

* باب آداب الافطار والسحور *

١ « عن ابن عمر قال » سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا أقبل الليل وأدبر النهار وغابت الشمس فقد أفطر الصائم * ٢ وعن سهل بن سعد « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر » متفق عليهما * ٣ وعن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يقول الله عز وجل ان أحب عبادي الى أعجلهم فطرا » رواه أحمد والترمذي *
حديث أبي هريرة قال الترمذي حديث حسن غريب : وفي الباب عن عائشة عند الترمذي وصححه « أنها سئلت عن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحدهما يعجل الافطار ويعجل الصلاة والآخر يؤخر الافطار ويؤثر الصلاة فقالت أيهما يعجل الافطار ويعجل الصلاة فقيل لها عبد الله بن مسعود قالت هكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » والآخر أبو موسى . وعن أبي هريرة حديث آخر عند أبي داود والنسائي وابن ماجه بلفظ قال « قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يزال الدين ظاهرا ما عجل الناس الفطر لان اليهود والنصارى يؤخرون » وعن سهل بن سعد حديث آخر عند ابن حبان والحاكم بلفظ « لا تزال أمتي على سنتي ما لم تنتظر بفطرها

النجوم» وعن أبي ذر عند أحمد وسيأتي . وعن ابن عباس وأنس أشار اليهما الترمذي قال ابن عبد البر حديث تعجيل الافطار وتأخير السحور صحاح متواترة وأخرج عبد الرزاق وغيره بإسناد قال الحافظ صحيح عن عمرو بن ميمون الأودي قال كان أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم أسرع الناس افطارا وأبطأهم سحورا : قوله «إذا أقبل الليل» زاد البخاري في رواية «من هنا وأشار بأصبعه قبل الشرق» والمراد وجود الظلمة . قوله «وأدبر النهار» زاد البخاري في رواية «من هنا» يعني من جهة المغرب : قوله «وغابت الشمس» في رواية للبخاري وغربت الشمس ذكر في هذا الحديث ثلاثة أمور وهي وان كانت متلازمة في الأصل لكنها قد تكون في الظاهر غير متلازمة فقد يظن اقبال الليل من جهة المشرق ولا يكون اقباله حقيقة بل اوجود أمر يغطي ضوء الشمس وكذلك اذ بار النهار فمن ثم قيد بغروب الشمس . قوله «فقد أفطر الصائم» أي دخل في وقت الفطر كما يقال أنجد اذا أقام بنجد وأتهم اذا أقام بتهامة ويحتمل أن يكون معناه فقد صار مفطرا في الحكم لكون الليل ليس ظرفا للصيام الشرعي وقال ابن خزيمة هو لفظ خبر ومعناه الأمر أي فليفطر ويرجع الأول ما وقع في رواية عند البخاري فقد حل الافطار . قوله «ما عجلوا الفطر» زاد أبو ذر في حديثه «وأخروا السحور» أخرجه أحمد وسيأتي . وما ظرفية أي مدة فعلم ذلك امثالا للسنة ووقوفا عند حدها . قال المهلب والحكمة في ذلك ان لا يزداد في النهار من الليل ولانه أوفق بالصائم وأقوى له على العبادة انتهى . وأيضاً في تأخيره تشبه باليهود فانهم يفطرون عند ظهور النجوم وقد كان الشارع يأمر بمخالفتهم في أفعالهم وأقوالهم واتفق العلماء على ان محل ذلك اذا تحقق غروب الشمس بالرؤية أو باخبار عدلين أو عدل . وقد صرح الحديث القدسي بان معجل الافطار أحب عباد الله اليه فلا يرغب عن الاتصاف بهذه الصفة الا من كان حظه من الدين قليلا كما تفعله الرافضة ولا يجب تعجيل الافطار لما تقدم في الباب الأول من أذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمواصلة الى السحر كما في حديث أبي سعيد *

٤  وعن أنس قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفطر على رطبات قبل ان يصلي فان لم تكن رطبات فتمرات فان لم تكن تمرات حسا حسوات من ماء» رواه أحمد وأبو داود والترمذي * ٥ وعن سلمان بن عامر الضبي قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أفطر أحدكم فليفطر على تمر فان

لم يجد فليفطر على ماء فإنه طهور» رواه الخمسة إلا النسائي * وعن معاذ بن زهرة «أنه بلغه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أفطر قال اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت» رواه أبو داود * -

حديث أنس حسنه الترمذى وقال أبو بكر البزار لا يعلم رواه عن ثابت عن أنس إلا جعفر بن سليمان. وقال أيضا رواه النشيطى فانكروا عليه وضعف حديثه وقال ابن عدى تفرد به جعفر عن ثابت. والحديث مشهور بعبد الرزاق تابعه عمار ابن هرون وسعيد بن سليمان النشيطى. قال الحافظ وأخرج أبو يعلى عن إبراهيم ابن الحجاج عن عبد الواحد بن ثابت عن ثابت عن أنس قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب أن يفطر على ثلاث تمرات أو شيء لم تصبه النار وعبد الواحد قال البخارى منكر الحديث وروى الطبرانى فى الأوسط من طريق يحيى بن أيوب عن حميد عن أنس «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان صائما لم يصل حتى يأتیه برطب وماء فيأكل ويشرب وإذا لم يكن رطب لم يصل حتى يأتیه بتمر وماء» وقال تفرد به مسكين بن عبد الرحمن عن يحيى بن أيوب وعنه زكريا بن عمر. وأخرج أيضا الترمذى والحاكم وصححه عن أنس مرفوعا «من وجد التمر فليفطر عليه ومن لم يجد التمر فليفطر على الماء فإنه طهور» وحديث سليمان بن طمر أخرج أيضا بن حبان والحاكم وصححه أبو حاتم الرازي وروى ابن عدي عن عمران بن حصين بمعناه واسناده ضعيف وحديث معاذ مرسل لأنه لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم. وقد رواه الطبرانى فى الكبير والدارقطنى من حديث ابن عباس بسند ضعيف ورواه أبو داود والنسائي والدارقطنى والحاكم وغيرهم من حديث ابن عمر وزاد «ذهب الظمأ وابتلت العروق وأثبت الأجران شاء الله» قال الدارقطنى اسناده حسن. وعند الطبرانى عن أنس قال «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أفطر قال بسم الله اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت» واسناده ضعيف لأن فيه داود بن الزبرقان وهو متروك. ولا بن ماجه عن عبد الله بن عمرو مرفوعا «أن لاصائم دعوة لا ترد» وكان ابن عمر إذا أفطر يقول اللهم انى أسألك برحمتك التى وسعت كل شيء ان تغفرلى ذنوبى. وحديثنا أنس وسليمان يدلان على مشروعية الافطار بالتمر فان عدم فبالماء ولكن حديث

أنس فيه دليل عن أن الرطب من التمر أولى من اليابس فيقدم عليه ان وجد وأما شرع الافطار بالتمر لأنه حلو وكل حلوى يقوي البصر الذي يضعف بالصوم وهذا أحسن ما قيل في المناسبة وبيان وجه الحكمة . وقيل لان الحلوى وافق الايمان ويرق القلب واذا كانت العلة كونه حلوا والحلوله ذلك التأثير فيلحق به الحلويات كلها اما ما كان أشد منه في الحلاوة فبفحوى الخطاب وما كان مساويا له فبلحنه . وحديث معاذ بن زهرة فيه دليل على انه يشرع للصائم أن يدعو عند افطاره بما شتمل عليه من الدعاء وكذلك سائر ما ذكرناه في الباب قوله « حسا حسوات » أى شرب شربات والحسوة المرة الواحدة *

٧ وعن أبي ذر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول لا تزال أمتي بخير ما أخرت السحور وعجلوا الفطر » رواه احمد * ٨ وعن أنس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تسحروا فان في السحور بركة » رواه الجماعة الا أبا داود * ٩ وعن عمرو بن العاص « قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان فصلا ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر » رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه *

حديث أبي ذر في اسناده سليمان بن أبي عثمان قال أبو حاتم مجهول . وفي الباب عن أبي ليلى الأنصاري عند النسائي وأبي عوانة في صحيحه بنحو حديث أنس . وعن ابن مسعود عند النسائي والبخاري بنحوه أيضا . وعن أبي هريرة عند النسائي بنحوه أيضا وعن قرة بن أبياس المزني عند البخاري بنحوه أيضا . وعن ابن عباس عند ابن ماجه والحاكم بلفظ « استمعينوا بطعام السحر على صيام النهار وبقيلولة النهار على قيام الليل » وله شاهد في علل ابن أبي حاتم عنه وتشهد له رواية لابن داسه في سنن أبي داود وأخرجه ابن حبان بلفظ « نعم سحور المؤمن التمر » وعن ابن عمر عند ابن حبان بلفظ « ان الله وملائكته يصلون على المتسحرين » وفي رواية له عنه « تسحروا ولو بجرعة من ماء » وعن زيد ثابت عند الشيخين انه « كان بين تسحره صلى الله عليه وآله وسلم ودخوله في الصلاة قد رما يقرأ الرجل خمسين آية » وعن أنس عند البخاري بنحوه . وعن أبي سعيد عند أحمد بلفظ « السحور بركة فلا تدعوه ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء فان الله وملائكته يصلون على المتسحرين » ولسعيد بن

منصور من طريق أخرى « تسحروا ولو بلمعة ». قوله « ماأخروا السحور »
 أى مدة تأخيرهم (وفيه دليل) على مشروعية تأخير السحور وقد تقدم قول ابن
 عبد البر ان أحاديث تأخير السحور صحاح متواترة . قوله « فان في السحور
 بركة » بفتح السين وضمها قال في الفتح لأن المراد بالبركة الأجر والثواب
 فيناسب الضم لأنه مصدر أو البركة كونه يقوى على الصوم وينشط له ويخفف
 المشقة فيه فيناسب الفتح لأنه اسم لما يتسحر به (وفيه دليل) على مشروعية التسحور
 وقد نقل ابن المنذر الاجماع على ندية السحور انتهى . وليس بواجب لما ثبت عنه
 صلى الله عليه وآله وسلم وعن اصحابه أنهم واصلوا ومن مقويات مشروعية السحور
 ما فيه من المخالفة لأهل الكتاب فانهم لا يتسحرون كما صرح بذلك حديث عمرو بن العاص
 وأقل ما يحصل به التسحر ما يتناوله المؤمن من مأكل أو مشروب ولو جرعة من
 ماء كما تقدم في الأحاديث *

ابواب ما يبيح الفطر واحكام القضاء

باب الفطر والصوم في السفر

١ - عن عائشة « أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال للنبي صلى الله عليه وآله
 وسلم أصوم في السفر وكان كثير الصيام فقال ان شئت فصم وان شئت فافطر »
 رواه الجماعة ☆ ٢ وعن أبي الدرداء قال « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم في شهر رمضان في حر شديد حتى ان كان أحدهما يضع يده على رأسه من
 شدة الحر وما فينا صائم الا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعبد الله بن رواحة » *
 ٣ وعن جابر قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فرأى زحاما
 ورجلا قد ظلل عليه فقال ما هذا فقالوا صائم فقال ليس من البر الصوم في
 السفر » ☆ ٤ وعن أنس قال « كنا نساfer مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم
 يجب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم » * ٥ وعن ابن عباس « ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم خرج من المدينة ومعه عشرة آلاف وذلك على رأس ثمان

سنتين ونصف من مقدمه المدينة فصار بمن معه من المسلمين الى مكة يصوم ويصومون حتى اذا بلغ الكديد وهوما بين عسفان وقديد أفطروا وأفطروا وإنما يؤخذ من أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالآخر فالآخر «متفق على هذه الأحاديث إلا أن مسنده معني حديث ابن عباس من غير ذكر عشرة آلاف ولا تاريخ الخروج * ٦ وعن حمزة بن عمرو الأسلمي « انه قال يا رسول الله أجِدْني قوة علي الصوم في السفر فهل علي جناح فقال هي رخصة من الله تعالى فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه » رواه مسلم والنسائي وهو قوي الدلالة على فضيلة الفطر * ٧ وعن أبي سعيد وجابر قالا « سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيصوم الصائم ويفطر المفطر فلا يعيب بعضهم علي بعض » رواه مسلم * ٨ وعن أبي سعيد قال « سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى مكة ونحن صيام قال فنزلنا منزلا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انكم قد دنوت من عدوكم والفطر أقوى لكم فكانت رخصة فمن صام ومن آمن أفطرت ثم نزلنا منزلا آخر فقال انكم مصبحو عدوكم والفطر أقوى لكم فافطروا فكانت عزيمة فافطرتنا ثم لقد رأيتنا نصوم بعد ذلك مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في السفر » رواه أحمد ومسلم وأبو داود ~~وغيرهم~~ *

قوله «أصوم» قال ابن دقيق العيد ليس فيه تصريح بأنه صوم رمضان فلا يكون فيه حجة على من منع صوم رمضان في السفر. قال الحافظ هو كما قال بالنسبة الى سياق حديث الباب لكن في رواية لمسلم انه أجابه بقوله « هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه » وهذا يشعر بأنه سأل عن صيام الفريضة لان الرخصة إنما تطلق في مقابل ما هو واجب. وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو داود والحاكم عنه انه قال « يا رسول الله اني صاحب ظهر أعالجه أسافر عليه وأكرهه ربما صادفني هذا الشهر يعني رمضان وأنا أجِدُ القوة واجد لي ان أصوم أهون علي من ان أخره فيكون ديننا فقال اي ذلك شئت » وفي هذا الحديث دلالة على استواء الصوم والافطار في السفر. قوله « في شهر رمضان » هذا لفظ مسلم. وفي البخاري « خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض أسفاره وبرواية مسلم يتم المراد من الاستدلال ويتوجه بها الرد على ابن حزم حيث زعم ان

حديث أبي الدرداء هذا لا حجة فيه لاحتمال ان يكون ذلك الصوم تطوطا وقد قيل ان هذا السفر هو غزوة الفتح وهو وهم لان ابا الدرداء ذكر ابن عبد الله بن رواحة كان صائما في هذا السفر وهو استشهد بموته قبل غزوة الفتح بلا خلاف وان كانتا جميعا في سنة واحدة . وأيضا الذين صاموا في غزوة الفتح جماعة من الصحابة ولم يستثن أبو الدرداء في هذه الرواية مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا عبد الله بن رواحة (وفي هذا الحديث) دليل على أنه لا يكره الصوم لمن قوى عليه . قوله « في السفر » في رواية للبخاري وابن خزيمة أنها غزوة الفتح : قوله « ورجلا قد ظلل عليه » زعم مغلطاي أنه أبو اسرائيل وعزا ذلك الى مبهمات الخطيب ولم يقل ذلك في هذه القصة وإنما قاله في قصة الذي نذر أن يصوم ويقوم في الشمس وكان ذلك يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم بخطب . قال الحافظ لم نقف على اسم هذا الرجل : قوله « ليس من البر » الخ قد أشار البخاري الى أن السبب في قوله صلى الله عليه وآله وسلم هذه المقالة هو ما ذكر من المشقة التي حصلت للرجل الذي ظلل عليه . وفي ذلك دليل على أن الصيام في السفر لمن كان يشق عليه ليس بفضيلة . وقد اختلف السلف (في هذه المسئلة أعني صوم رمضان في السفر فقات طائفة لا يجزئ الصوم عن الفرض بل من صام في السفر وجب عليه فضاؤه في الحضر وهو قول بعض الظاهرية وحكاة في البحر عن أبي هريرة وداود والامامية . قال في الفتح وحكي عن عمرو بن عمرو وأبي هريرة والزهرى وإبراهيم النخعي وغيرهم انتهى . واحتجوا بقوله تعالى (فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) قالوا لان ظاهر قوله فعدة أي فالواجب عليه عدة وتأوله الجمهور بأن التقدير فافطر فعدة . واحتجوا أيضا بما في حديث ابن عباس المذكور في الباب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفطر في السفر وكان ذلك آخر الأمرين وان الصحابة كانوا يأخذون بالآخر فالآخر من فعدة فزعموا ان صومه صلى الله عليه وآله وسلم في السفر منسوخ وأجاب الجمهور عن ذلك بأن هذه الزيادة مدرجة من قول الزهرى كما جزم بذلك البخاري في الجهاد وكذلك وقعت عند مسلم مدرجة وبأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صام بعد هذه القصة كما في حديث أبي سعيد المذكور في آخر الباب بلفظ « ثم لقد رأيتنا نصوم مع رسول (م ٣٩ - ج ٤ نيل الاوطار)

الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك في السفر « واحتجوا أيضا بما أخرجه مسلم عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم وصام الناس ثم دعا بقدر من ماء فرفعه حتى نظر الناس ثم شرب فقل له بعد ذلك إن بعض الناس قد صام فقال أولئك العصاة « وفي رواية له « أن الناس قد شق عليهم الصيام وإنما ينظرون فيما فعلت فدعا بقدر من ماء بعد العصر « الحديث. وسيأتي. وأجاب عنه الجمهور بأنه إنما نسبهم إلى العصيان لأنه عزم عليهم تخالفوا. واحتجوا أيضا بما في حديث جابر المذكور في الباب من قوله صلى الله عليه وآله وسلم « ليس من البر الصوم في السفر » وأجاب عنه الجمهور بأنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما قال ذلك في حق من شق عليه الصوم كما سبق بيانه ولا شك أن الإفطار مع المشقة الزائدة أفضل وفيه نظر لأن العبرة بعموم اللفظ. لا بخصوص السبب ولكن قيل إن السياق والقرائن تدل على التخصيص. قال ابن دقيق العيد وينبغي أن يتنبه للفرق بين دلالة السبب والسياق والقرائن على تخصيص العام وعلى مراد المتكلم وبين مجرد ورود العام على سبب فإن بين المقيمين فرقا واضحا ومن اجرامها مجرى واحد لم يصب فإن مجرد ورود العام على سبب لا يقتضي التخصيص به كنزول آية السرقة في قصة رداء صفوان. وأما السياق والقرائن الدالة على مراد المتكلم فهي المرشدة إلى بيان الجملات كما في حديث الباب وأيضا نفى البر لا يستلزم عدم صحة الصوم وقد قال الشافعي يحتمل أن يكون المراد ليس من البر المقروض الذي من خالفه أثم. وقال الطحاوي المراد بالبر هنا البر الكامل الذي هو أعلى مراتب وليس المراد به إخراج الصوم في السفر عن أن يكون برا لأن الإفطار لا يكون أبر من الصوم إذا كان للتقوي على لقاء العدو وقال الشافعي نفى البر المذكور في الحديث محمول على من أبي قبول الرخصة. وقد روي الحديث النسائي بلفظ « ليس من البر أن تصوموا في السفر وعليكم برخصة الله التي رخص لكم فاقبلوا » قال ابن القطان أسنادها حسن متصل يعني الزيادة ورواها الشافعي ورجح ابن خزيمة الأول واحتجوا أيضا بما أخرجه ابن ماجه عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعا « الصائم في السفر كالمفطر في الحضر » ويجاب عنه بأن في أسناده ابن لهيعة وهو ضعيف ورواه الأثرم من طريق أبي سلمة عن أبيه مرفوعا قال الحافظ والحفوظ عن أبي سلمة عن أبيه مرفوعا كذا أخرجه النسائي وابن المنذر ورجح وقفه ابن أبي حاتم والبيهقي

والدار قطني ومع وقفه فهو منقطع لان أباسلمة لم يسمع من أبيه وعلي تقدير صحته فهو محمول على الحالة التي يكون الفطر فيها أولى من الصوم كحالة المشقة جمعاً بين الأدلة واحتجوا أيضاً بما أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وحسنه عن أنس بن مالك السكبي بلفظ «ان الله قد وضع عن المسافر الصوم وشرط الصلاة» ويجاب عنه بأنه مختلف فيه كما قال ابن أبي حاتم وعلي تسليم صحته فالوضع لا يستلزم عدم صحة الصوم في السفر وهو محل النزاع وذهب الجمهور منهم مالك والشافعي وأبو حنيفة إلى ان الصوم أفضل لمن قوي عليه ولم يشق به وبه قالت العترة وروى عن أنس وعثمان بن أبي العاص. وقال الأوزاعي وأحمد واسحق ان الفطر أفضل عملاً بالرخصة وروى عن ابن عباس وابن عمر وقال عمر بن عبد العزيز واختاره ابن المنذر أفضلهما أيسرهما فمن يسهل عليه حينئذ ويشق عليه قضاؤه بعد ذلك فالصوم في حقه أفضل وقال آخرون هو خير مطلقاً والأولى أن يقال من كان يشق عليه الصوم ويضره وكذلك من كان معرضاً عن قبول الرخصة فالفطر أفضل. أما الطرف الأول فلما قدمنا من الأدلة في حجج القائلين بالمتنع من الصوم وأما الطرف الثاني فلحديث «ان الله يحب أن تؤتي رخصه وقد تقدم. ولحديث «من رغب عن سنتي فليس مني» وكذلك يكون الصيام أفضل في حق من خاف على نفسه السجب أو الرياء اذا صام في السفر. وقد روى الطبراني عن ابن عمر انه قال اذا سافرت فلا تصم فانك ان تصم قال أصحابك اكفوا الصيام ادفعوا لأصائم وقاموا بأمرك وقالوا فلان صائم فلا تزال كذلك حتى يذهب أجرك. وأخرج نحوه أيضاً من طريق أبي ذر ومثل ذلك ما أخرجه البخاري في الجهاد عن أنس مرفوعاً «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للمفطرين لما خدموا الصائمين ذهب المفطرون اليوم بالأجر» وما كان من الصيام خالياً عن هذه الأمور فهو أفضل من الانطار. ومن أحب الوقوف على حقيقة المسئلة فليراجع قبول البشري في تيسير اليسرى للعلامة محمد بن ابراهيم. قوله «الكديد» بفتح الكاف وكسر الدال المهملة. قوله «وقديد» بضم اتياف مصغراً وبين الكديد ومكة مرحلتان. قال عياض اختلفت الروايات في الموضع الذي أفطر فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم والكل في قضية واحدة وكلها متقاربة والجميع من عمل عسفان قوله «أجد من قوة» ظاهره ان الصوم لا يشق عليه ويفوت به حق. وفي رواية لمسلم «اني رجل

أسرد الصوم « وقد جعل المصنف رحمه الله تعالى هذا الحديث قوياً للدلالة على فضيلة الفطر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح » فأنبت للأخذ بالرخصة الحسن وهو أرفع من رفع الجناح . وأجاب الجمهور بأن هذا فيمن يخاف ضرراً أو يجد مشقة كما هو صريح في الأحاديث وقد أسلفنا تحقيق ذلك بقوله « انكم قد دنوتم من عدوكم والفطر أقوى لكم » فيه دليل على أن الفطر لمن وصل في سفره إلى موضع قريب من العدو أولى لأنه ربما وصل اليهم العدو إلى ذلك الموضع الذي هو مظنة لملاقاة العدو ولهذا كان الإفطار أولى ولم يتحتم وأما إذا كان لقاء العدو متحققاً فالإفطار عزيزة لأن الصائم بضعف عن منازلة الأقران لا سيما عند غليان مراحل الضراب والطمان ولا يخفي ما في ذلك من الإهانة لجنود المحققين وادخال الوهن على عامة المجاهدين من المسلمين (فائدة) المسافة التي يباح الإفطار فيها هي المسافة التي يباح القصر فيها والخلاف هنا كالحلاف هناك وقد قدمنا تحقيق ذلك في باب القصر فليرجع إليه *

باب من شرع في الصوم ثم أفطر في يومه ذلك

١ عن جابر « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج إلى مكة عام الفتح فصام حتى بلغ كراع الغميم وصام الناس معه فقبل له أن الناس قد شق عليهم الصيام وإن الناس ينظرون فيما فعلت فدعا بقدر من ماء بمد العصر فشرب والناس ينظرون إليه فأفطر بعضهم وصام بعضهم فبلغه أن ناساً صاموا فقال أولئك العصاة » رواه مسلم والنسائي والترمذي وصححه * ٢ وعن أبي سعيد قال أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على نهر من ماء السماء والناس صيام في يوم صائف مشاة ونبي الله صلى الله عليه وآله وسلم على بغلة له فقال اشربوا أيها الناس قال فابوا قال اني لست مثلكم اني أيسركم اني راكب فأبوا فثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخذ فقل فزول فشرب وشرب الناس وما كان يريد أن يشرب * ٣ وعن ابن عباس قال « خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الفتح في شهر رمضان فصام حتى مر بدير في الطريق وذلك في نحر الظهيرة قال فعطش الناس فجعلوا يدون أعناقهم وتتوق

أنفسهم إليه قال فدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقدر فيه ماء فأمسكه على يده حتى رآه الناس ثم شرب فشرب الناس «رواهما أحمد» ☆

حديث ابن عباس أخرج نحوه البخاري في المغازي من طريق خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس قال «خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان والناس صائم ومفطر فلما استوي على راحلته دعا بانه من ابن أوماء فوضعه على راحلته ثم نظر الناس» وسيأتي وزاد في رواية أخرى من طريق طاوس عن ابن عباس «ثم دعا بماء فشرب نهرا» وأخرجه من طريق أبي الاسود عن عكرمة أوضح من سياق خالد ولفظه «فلما بلغ الكديد بلغه ان الناس شق عليهم الصيام فدعا بقدر من لبن فأمسكه يده حتى رآه الناس وهو على راحلته ثم شرب فافطرقنا وله رجلا الى جنبه فشرب» والاحاديث في هذا المعنى يشهد بعضها لبعض: قوله «كراع الغميم» هو بضم الكاف والغميم بفتح الغين الممجمة وهو اسم وادامام عسفان وهو من أموال أعالي المدينة ﴿وفيه دليل﴾ على انه يجوز للمسافر أن يفطر بعد أن نوى الصيام من الليل وهو قول الجمهور. قال في الفتح وهذا كله فيما لو نوى الصوم في السفر فاما لو نوى الصوم وهو مقيم ثم سافر في أثناء النهار فهل له أن يفطر في ذلك النهار منعه الجمهور وقال أحمد واسحق بالجواز واختاره المزني وهذا هو الحق والحديث جابر المذكور في الباب لما تقدم من ان كراع الغميم من أموال أعالي المدينة لحديث ابن عباس الذي سيأتي في الباب الذي بعده هذا انه صلى الله عليه وآله وسلم أفطر حين استوى على راحلته. وهذا الحديث أيضا يرد ما روى عن بعض السلف ان من استهل رمضان في الحضر ثم سافر بعد ذلك فليس له ان يفطر. وقد روى عن علي عليه السلام نحو ذلك بأسناد ضعيف والجمهور على الجواز وهو الحق. واستدل المانع من الافطار بقوله تعالى (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) : قوله «فشرب» الخ فيه دليل على ان فضيلة الفطر لا تختص بمن أجهد الصوم أو خشى العجب والرياء أو ظن به الرغبة عن الرخصة بل يلتحق بذلك من يقتدى به ليتابعه من وقع له شيء من هذه الأمور الثلاثة ويكون الفطر في تلك الحال في حقه أفضل لفضيلة البيان ويدل على هذا قوله في حديث أبي سعيد «وما كان يريد أن يشرب» : قوله «أو أهلك العصاة» استدلال به من قال بأن الفطر في السفر متعتم ومن قال بانه أفضل وقد تقدم الجواب عن ذلك: قوله


« في يوم صائف » فيه ان الافطار عند اشتداد الحر كما يكون في أيام الصيف أفضل لانه مظنة للشفقة وأنه بشرع لمن مع للمسافرين من امام أو عالم أن يفطر ليقتهى به الناس وان لم يكن محتاجا الى الافطار لما تقدم . قوله « إني أيسركم اني راكب » يعني اني أيسركم مشقة ثم بين ذلك بقوله اني راكب : قوله « في نحر الظهيرة » أي في أول الظهيرة قال في القاموس نحر النهار والشهر أوله الجمع نحو راتهي . قوله « تنوق أنفسهم » أي تشناق قال في القاموس تاق إليه توقا وتوقا وتياقة وتوقانا اشتاق انتهى . قوله « فأمسكه علي يده » في رواية للبخاري « فرفعه الى يده » قال الحافظ وهذه الرواية مشككة لان الرفع انما يكون باليد وأجاب الكرماني بان المعنى محتمل ان يكون رفعه الي أقصى طول يده أي انتهى الرفع الى أقصى غايتها وفي رواية لابي داود فرفعه الي فيه . قوله « حتى رآه الناس » في رواية للبخاري « ليراه » وفي رواية للمستمل « ليريه » بضم أوله وكسر الراء وفتح التحتانية والناس بالثصب على المفعولية *



❦ باب من سافر في أثناء يوم هل يفطر فيه ومتى يفطر ❦

❦ وعن ابن عباس قال « خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان الى حنين والناس مختلفون فصائم ومفطر فلما استوى على راحلته دعا بانه من لبن أو ماء فوضعه علي راحلته أو راحته ثم نظر الناس المفطرون للصوام أفطروا » رواه البخاري ❦

هذا أحدا لفاظ حديث ابن عباس وقد ورد بألفاظ مختلفة في البخاري وغيره وقد تقدم ذكر بعضها وذكره المصنف هنا للاستدلال به علي انه يجوز للمسافر الافطار عند ابتداء السفر لقوله فيه « فلما استوى علي راحلته » الخ وقال الشافعي من أصبح في حضر مسافرا فليس له ان يفطر الا أن يثبت حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه أفطر يوم الكديد انتهى (والحديث المذكور) قد ثبت كما تقدم ولكنها لا تقوم به الحجة علي افطار من أصبح في حضر مسافرا لان بين الكديد والمدينة ثمانية أيام بل هو حجة علي انه يجوز لمن صام أياما في سفره ان يفطر وقد ترجم عليه باب اذا صام

أيام من رمضان ثم سافر والذي تقوم به الحجة علي جواز إفتار من أصبح في حضر مسافرا هو حديث الباب وكذلك حديث جابر المتقدم في الباب الاول كما تقدم تحقيق ذلك . قال المصنف رحمه الله بعد ان ساق الحديث قال شيخنا عبد الرزاق بن عبد القادر صوابه خير أومك لأنه قصد ههنا في هذا الشهر فأما حين فكانت بعد الفتح بأربعين ليلة انتهى . والفتح كان لعشر بقين من رمضان وقيل تسع عشرة ليلة خلت منه . قال في الفتح وهو الذي اتفق عليه أهل السير وكان خروجه صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة في عاشر شهر رمضان فإذا كانت حين بعده بأربعين ليلة لم يستقم ان يكون السفر اليها في رمضان *

٢ وعن محمد بن كعب « قال أنيت أنس بن مالك في رمضان وهو يريد سفرا وقد رحلت له راحته ولبس ثياب السفر فدعا بطعام فاكل فقلت لا سنة فقال سنة ثم ركب » رواه الترمذی * ٣ وعن عبيد بن جبر قال « ركب مع أبي بصرة الغفاري في سفينة من القسطاط في رمضان فدفع ثم قرب غداءه ثم قال اقرب فقلت الست بين البيوت فقال ابو بصرة أرغبت عن سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » رواه أحمد وأبو دارد  ☆

الحديث الأول ذكره الحافظ وسكت عنه وفي اسناده عبد بن جعفر والد علي ابن المديني وهو ضعيف . والحديث الثاني سكت عنه أبو داود والتمذري والحافظ في التلخيص ورجال اسناده ثقات . وأخرج البيهقي عن أبي اسحق عن أبي مبصرة عمرو بن شرحبيل انه كان يسافر وهو صائم فيفطر من يومه : قوله « من القسطاط » هو اسم علم لمصر المتينة التي بناها عمرو بن العاص  والحديثان  بدلان علي انه يجوز للمسافر ان يفطر قبل خروجه من الموضع الذي أراد السفر منه . قال ابن العربي في العارضة هذا صحيح ولم يقل به الا أحمد أما علماؤنا فمنعوا منه لكن اختلفوا اذا أكل هل عليه كفارة فقال مالك لا وقال أشهب هو متأول وقال غيرها يكفر ونحب ان لا يكفر لصحة الحديث ولقول احمد عذر ببيع الاططار فطريانه على الصوم يبيع الفطر كالمرض وفرق بان المرض لا يمكن دمنه بخلاف السفر : قال ابن العربي وأما حديث أنس فصحيح يقتضي جواز الفطر مع أهبة السفر ثم ذكر ان قوله من السنة لا بد من أن يرجع الى التوقيف والخلاف في ذلك معروف في

الاصول. والحق أن قول الصحابي من السنة ينصرف الى سنة الرسول صلى الله عليه وآله وسام وقد صرح هذان الصحابيَان بأن الافطار للمسافر قبل مجاوزة البيوت من السنة *

باب جواز الفطر للمسافر إذا دخل بلدا ولم يجمع إقامة


١ عن ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم غزا غزوة الفتح في رمضان وصام حتى اذا بلغ الكديد الماء الذي بين قديد وعسفان فلم يزل مفطرا حتى انسلخ الشهر » رواه البخاري . ووجه الحجة منه أن الفتح كان له ثمرتين من رمضان هكذا جاء في حديث متفق عليه *

الكديد وقديد قد تقدم ضبطهما وتفسيرهما . والحديث يدل على أن المسافر اذا أقام ببلد متردد اجاز له ان يفطر مدة تلك الإقامة كما يجوز له أن يقصر وقد عرفناك في باب قصر الصلاة ان من حط رحله في بلد وأقام به يتم صلاته لان مشقة السفر قد زالت عنه ولا يقصر الا الى مقدار المدة التي قصر فيها صلى الله عليه وآله وسلم مع إقامته ولا شك ان قصره صلى الله عليه وآله وسلم في تلك المدة لا ينفي القصر فيما زاد عليها ولكن ملاحظة الأصل منعت من مجاوزتها لان انقصر للمقيم لم يشرعه الشارع فلا يثبت له الا بدليل وقد دل الدليل على انه يقصر في مثل المدة التي أقام فيها صلى الله عليه وآله وسلم وقد تقدم الخلاف في مقدارها فيقتصر على ذلك. وهكذا يقال في الافطار الأصل في المقيم ان لا يفطر لزوال مشقة السفر عنه الا لدليل يدل على جوازه له وقد دل الدليل على أن من كان مقيما ببلد وفي عزمه السفر يفطر مثل المدة التي أفطرها صلى الله عليه وآله وسلم بمكة وهي عشرة أيام أو أحد عشر على اختلاف الروايات فيقتصر على ذلك ولا يجوز الزيادة عليه إلا بدليل (فان قيل) الاعتبار باطلاق اسم المسافر على المقيم المتردد وقد اطاعه عليه صلى الله عليه وآله وسلم فقال انا قوم سفر كما تقدم في انقصر لا بالمشقة ولعدم انضباطها قلنا قد تقدم الجواب عن ذلك في القصر فليرجع اليه *

باب ما جاء في المريض والشيخ والشيخة والحامل والمرضع

١ - عن أنس بن مالك الكعبي « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله عز وجل وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحبل والمرضع الصوم » رواه الخمسة . وفي لفظ بعضهم « وعن الحامل والمرضع » *
الحديث حسنه الترمذي وقال ولا يعرف لابن مالك هذا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير هذا الحديث الواحد انتهى . وقال ابن أبي حاتم في علله سألت أبي عنه يعني الحديث فقال اختلف فيه والصحيح عن أنس بن مالك القشيري انتهى قال المنذري ومن سمي بأنس بن مالك من رواة الحديث خمسة صحابيان هذا وأبو حمزة أنس بن مالك الأنصاري خادم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنس بن مالك والد الامام مالك بن أنس روى عنه حديث في اسناده نظر . والرابع شيخ حمص حدث . والخامس كوفي حدث عن حماد بن أبي سليمان والأعمش وغيرها انتهى .
وبنفي أن يكون أنس بن مالك القشيري الذي ذكره ابن أبي حاتم سادسا ان لم يكن هو الكعبي (والحديث) يدل على ان المسافر لا صوم عليه وقد تقدم البحث عن ذلك وانه يصلي قصر او قد تقدم تحقيقه وأنه يجوز للحبل والمرضع الانطار وقد ذهب الى ذلك العترة والفقهاء اذا خافت المرضة على الرضيع والحامل على الجنين وقالوا انها تفطر حتما قال أبو طالب ولا خلاف في الجواز . وقال الترمذي العمل على هذا عند أهل العلم . وقال بعض أهل العلم الحامل والمرضع يفطران ويقضيان ويطعمان وبه يقول سفيان ومالك والشافعي وأحمد وقال بعضهم ويفطران ويطعمان ولا قضاء عليهما وان شاء تا قضا ولا طعام عليهما وبه يقول اسحق انتهى . وقد قال بعدم وجوب الكفارة مع القضاء الأوزاعي والزهري والشافعي في أحد أقواله . وقال مالك والشافعي في أحد أقواله انها تلزم المرضع لا الحامل اذ هي كالمرضع *

٢ - عن سلمة بن الأكوع قال « لما نزلت هذه الآية وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مساكين كان من أراد أن يفطر وبقتدي حتى أنزلت الآية التي بعدها فنسختها » رواه الجماعة الا أحمد * وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى (م ٤٠ - ج ٤ نيل الاوطار)

عن معاذ بن جبل بنحو حديث سلمة وفيه « ثم أنزل الله فمن شهد منكم الشهر فليصمه فأثبت الله صيامه على المقيم الصحيح ورخص فيه للمريض والمسافر وثبت الاطعام للكبير الذي لا يستطيع الصيام » مختصر لاحمد وأبي داود * وعن عطاء « سمع ابن عباس يقرأ وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال ابن عباس ليست بمنسوخة هي للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فيطعمان مكان كل يوم مسكينا » رواه البخاري * هـ وعن عكرمة « أن ابن عباس قال أثبتت لأحبلي والمرضع » رواه أبو داود  *

حديث معاذ قد اختلف في اسناده اختلافا كثيرا . قوله « الآية التي بعدها » هي الآية المذكورة في حديث معاذ الذي بعده : قوله « ففسختها » قد روي عن ابن عمر كما روي عن سلمة من النسخ ذكر ذلك البخاري عنه معلقا وموصولا . وقد أخرج أبو نعيم في المستخرج والبيهقي « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدم المدينة ولا عهد لهم بالصيام فكانوا يصومون ثلاثة أيام من كل شهر حتى نزل رمضان فاستكثروا ذلك وشق عليهم فكان من يطعم مسكينا كل يوم ترك الصيام ممن يطيقه رخص لهم في ذلك ثم نسخ قوله تعالى وأن تصوموا خير لكم فأمروا بالصيام » وهذا الحديث أخرجه أيضا أبو داود من طريق شعبة والمسعودي عن الأعمش مطولا وقد اختلف في اسناده اختلافا كثيرا وإذا تقرر أن الافطار والاطعام كان رخصة ثم نسخ لزم أن يصير الصيام حتما واجبا فكيف يصح الاستدلال على ذلك بقوله (وأن تصوموا خير لكم) والخيرية لا تدل على الوجوب لدلالة قوله خير لكم على المشاركة في أصل الخير . وأجاب عن ذلك الكرماني جوابا متكلفا حاصله ان المراد أن الصوم خير من التطوع بالفدية والتطوع بها كان سنة والخير من السنة لا يكون واجبا أي لا يكون شيء خير من السنة الا الواجب كذا قال ولا يخفى بعده وتكلفه قالوا ولي ما روي عن سلمة بن الأكوع وابن عمر أن الناسخ قوله تعالى (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) والى النسخ في حق غير الكبير ممن يطبق الصيام ذهب الجمهور قالوا وحكم الاطعام باق في حق من لم يطلق الصيام وقال جماعة من السلف منهم مالك وأبو ثور وداود ان جميع الاطعام منسوخ وليس على الكبير اذا لم يطبق الطعام وقال قتادة كانت الرخصة لكبير بقدر على الصوم ثم نسخ فيه وبقي فيمن لا يطبق وقال ابن عباس انها محكمة لكنها مخصوصة بالشيخ الكبير كما وقع في الباب عنه وقال زيد بن

أسلم والزهرى ومالك هر محكمة نزلت في المريض يفطر ثم يبرأ فلا يقضي حتى يدخل رمضان آخر فيلزمه صومه ثم يقضى بعده ويطعم عن كل يوم مدامن حنطة فان اتصل مرضه برمضان الثاني فليس عليه اطعام بل عليه القضاء فقط . وقال الحسن البصرى وغيره الضمير في يطيقونه عائد على الاطعام لا على الصوم ثم نسخ بعد ذلك قوله «سمع ابن عباس يقرأ وعلي الذين يطيقونه» هكذا في هذا الكتاب وهو لا يناسب قوله آخر الكلام هي للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما الا أن يكون مراد ابن عباس ان ذلك من مجاز الحذف كما روي عن بعض العلماء والأصل وعلي الذين لا يطيقونه وقد روى عن ابن عباس انه كان يقرأ وعلي الذين يطوقونه أى يكلفونه ولا يطيقونه وهو المناسب لآخر الكلام . وقد روى عن ابن عباس انه قال رخص للشيخ الكبير أن يفطر ويطعم كل يوم مسكيناً ولا قضاء عليه رواه الدارقطني والحاكم وصححه وفيه مع ما في الباب عنه وعن معاذ دليل على انه يجوز للشيخ الكبير العاجز عن الصوم أن يفطر ويكفر وقد اختلف في قدر إطعام المسكين ف قيل نصف صاع عن كل يوم من أي قوت وبه قال أبو طالب وأبو العباس وغيرهما من الهادوية وقيل صاع من غير البر ونصف صاع منه وبه قال أبو حنيفة والمويد بالله . وقيل مد من بر أو نصف صاع من غيره وبه قال الشافعى وغيره وليس في المرفوع ما يدل على التقدير . قوله « أثبتت للحبلى والمرضع » لفظ أبى داود أن ابن عباس قال في قوله (وعلي الذين يطيقونه) قال كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطيقان الصيام ان يفطرا ويطهما مكان كل يوم مسكيناً والحبلى والمرضع اذا خافتا يعني علي أولادهما فطرتا وأطعمتا وأخرجه البزار كذلك وزاد في آخره وكان ابن عباس يقول لام ولد له حبلى أنت بمنزلة الذى لا يطيقه فعليك الفداء ولا قضاء عليك وصحح الدارقطني اسناده *

باب قضاء رمضان متتابعاً ومتفرقاً وتأخيرهُ الى شعبان

١ عن ابن عمر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قضاء رمضان إن شاء فرق وإن شاء تابع » رواه الدارقطني . قال البخارى قال ابن

عباس لا بأس أن يفرق لقول الله تعالى (فعدة من أيام أخر) * ٢ وعن عائشة قالت « نزلت فعدة من أيام أخر متابعات فسقطت متابعات » رواه الدارقطني وقال اسناد صحيح *

حديث ابن عمر في اسناده سفيان ابن بشر وقد تفرد بوصله قال الدارقطني ورواه عطاء عن عبيد بن عمير مرسلًا قال الحافظ وفي اسناده ضعف أيضا. وقد صحح الحديث ابن الجوزي وقال ما علمنا أحدا ظمن في سفيان بن بشر ورواه الدارقطني أيضا من حديث عبد الله بن عمرو في اسناده الوافدي وابن لهيعة ورواه من حديث محمد بن المنكدر قال بلغني « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن تفتيح قضاء شهر رمضان فقال ذاك اليك أرايت لو كان على أحدكم دين ف قضى الدرهم والدرهمين ألم يكن قضاء والله أحق أن يعفو » وقال هذا اسناد حسن لكنه مرسل وقد روي موصولا ولا يثبت (وفي الباب) عن أبي عبيدة ومعاذ بن جبل وأنس وأبي هريرة ورافع بن خديج أخرجهما البيهقي وهذه الطرق وإن كانت كل واحدة منها لا تخلو عن مقال فبعضها يقوى بعضها فتصلح للاحتجاج بها على جواز التفريق وهو قول الجمهور وحكاة في البحر عن علي عليه السلام وأبي هريرة وأنس ومعاذ ونقل ابن المنذر عن عائشة وجوب النابع قال في الفتح وهو قول بعض أهل الظاهر وروى عبد الرزاق بإسناده عن ابن عمر أنه قال يقضيه تباعا وحكاة في البحر عن النخعي والناصر وأحد قولي الشافعي وتمسكوا بالقراءة المذكورة أعني قوله (متابعات) قال في الموطأ هي قراءة أبي بن كعب وأجيب عن ذلك بما تقدم عن عائشة أنها سقطت علي أنه قد اختلف في الاحتجاج بقراءة الأحاد كما تقر في الأصول وإذا سلم أنها لم تسقط فهي منزلة عندهم قال بالاحتجاج بها منزلة أخبار الأحاد وقد عارضها ما في الباب من الأحاديث . وقال القاسم بن ابراهيم ان فرق أساء وأجزأ. وحكى في البحر عن داود ان القاضي بطابق وقت الفوات من اول الشهر وآخره ووسطه ومما احتج به للتابع ما أخرجه الدارقطني عن أبي هريرة « انه صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان عليه صوم من رمضان فليسرده ولا يقطعه » لكنه قال البيهقي لا يصح . وفي اسناده عبد الرحمن بن ابراهيم القاضي وهو مختلف فيه . قال الدارقطني ضعيف وقال ابو حاتم ليس بالقوي روى حديثا منكرا قال

عبد الحق يعني هذا وتعقبه ابن القطان بأنه لم ينص عليه فلمله غيره قال ولم يأت من ضعفه بحجة والحديث حسن : قال الحافظ قد صرح ابن أبي حاتم عن أبيه بأنه أنكر هذا الحديث بعينه على عبد الرحمن . قوله « قال ابن عباس » وصله عبد الرزاق وأخرجه الدارقطني عنه من وجه آخر *

٣ وعن عائشة قالت « كان يكون عليّ صوم من رمضان فما أستطيع أن أقضي إلا في شعبان وذلك لما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » رواه الجماعة ويروى بإسناد ضعيف عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رجل مرض في رمضان فأفطر ثم صح ولم يصم حتى أدركه رمضان آخر فقال « يصوم الذي أدركه ثم يصوم الشهر الذي أفطر فيه ويصوم كل يوم مسكنا » رواه الدارقطني عن أبي هريرة من قوله وقال إسناد صحيح موقوف * وروي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من مات وعليه صيام شهر رمضان فليطعم عنه مكان كل يوم مسكين » وإسناده ضعيف قال الترمذي والصحيح أنه عن ابن عمر موقوف * ٥ وعن ابن عباس قال « إذا مرض الرجل في رمضان ثم مات ولم يصم أطعم عنه ولم يكن عليه قضاء وإن نذر قضى عنه وإليه » رواه أبو داود * حديث أبي هريرة أخرجه الدارقطني وفي إسناده عمر بن موسى بن وجيه وهو ضعيف جدا والراوى عنه إبراهيم بن نافع وهو أيضا ضعيف وروي عنه موقوفا وصححه الدارقطني كما ذكر المصنف وغيره وحديث ابن عمر أخرجه الترمذي عن قتيبة عن عبث بن القاسم عن أشعث عن محمد بن نافع عن ابن عمر مرفوعا وقال غريب لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه والصحيح أنه موقوف على ابن عمر قال وأشعث هو ابن سوار ومحمد هو ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى . قال الحافظ ورواه ابن ماجه من هذا الوجه ووقع عنده عن محمد بن سيرين بدل محمد بن عبد الرحمن وهو وهم منه أو من شيخه . وقال الدارقطني المحفوظ وقفه على ابن عمر وتابعه البيهقي على ذلك . وأثر ابن عباس صححه الحافظ وأخرجه الدارقطني وسعيد بن منصور والبيهقي وعبد الرزاق موصولا وعلمه البخاري . قال عبد الحق في أحكامه لا يصح في الإطعام شيء يعني مرفوعا وكذا قال في الفتح . قوله « فما أستطيع أن أقضي إلا في شعبان » استدل بهذا على أن عائشة كانت لا تنطوع

بشيء من الصيام ولا في عشر ذي الحجة ولا عاشوراء ولا غير ذلك وهذا الاستدلال
 إنما يتم بعد تسليم أنها كانت ترى أنه لا يجوز صيام التطوع لمن عليه دين من
 رمضان ومن أين لقائله ذلك . قوله « وذلك لمكان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم » هذا لفظ مسلم . وفي لفظ البخاري « الشغل بالنبي صلى الله عليه وآله
 وسلم » وفي رواية للترمذي وابن خزيمة « أنها قالت ما قضيت شيئاً مما يكون علي
 من رمضان إلا في شعبان حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » وفي
 الحديث « دلالة على جواز تأخير قضاء رمضان مطلقاً سواء كان لعذر أو لغير عذر
 لان الزيادة أعني قوله وذلك لمكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد جزم
 بأنها مدرجة جماعة من الحفاظ كما في الفتح ولكن الظاهر اطلاع النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم على ذلك لأسبابها مع توفر دواعي أزواجه إلى سؤاله عن الأحكام
 الشرعية فيكون ذلك أعني جواز التأخير مقيداً بالعذر المسوغ لذلك . قوله « ويطعم
 كل يوم مسكيناً » استدلل به وبما ورد في معناه من قال بأنها تلزم الفدية من لم يصم
 ما فات عليه في رمضان حتى حال عليه رمضان آخر وهم الجمهور وروى عن جماعة
 من الصحابة منهم ابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وقال الطحاوي عن يحيى بن
 أكثم قال وجدته عن ستة من الصحابة لا أعلم لهم مخالفاً . وقال النخعي وأبو
 حنيفة وأصحابه أنها لا تجب الفدية لقوله تعالى (فعدة من أيام أخر) ولم يذكرها
 وأجيب بأنها قد ذكرت في الحديث كما تقدم وبديل علي ثبوتها قوله تعالى (وعلى الذين
 يطبقونه فدية طعام مساكين) قال في البحر ونسخ التخيير لا ينسخ وجوبها على من
 أفطر مطلقاً إلا ما خصه الإجماع وقال أبو العباس إن ترك الأداء لغير عذر وجبت
 والأفلا . وحكى في البحر عن الشافعي أنه إن ترك القضاء حتى حال لغير عذر
 لزمه والأفلا وأجيب عن هذين القولين بأن الحديث لم يفرق وقد بينا أنه لم يثبت
 في ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيء وأقوال الصحابة لا حجة فيها وذهب
 الجمهور إلى قول لا يدل علي أنه الحق والبراءة إلا صليقة قاضية بعدم وجوب الاشتغال
 بالأحكام التكليفية حتى يقوم الدليل الناقل عنها ولا دليل ههنا فالظاهر عدم
 الوجوب وقد اختلف القائلون « بوجوب الفدية هل يسقط القضاء بها أم لا
 فذهب الأكثر منهم إلى أنه لا يسقط . وقال ابن عباس وابن عمر وقتادة وسعيد بن

المسيب انه يسقط والخلاف في مقدار الفدية هنا كالاخلاف في مقدارها في حق الشيخ العاجز عن الصوم وقد تقدم بيانه : قوله « اذا مرض الرجل في رمضان » الخ استدل به على وجوب الاطعام من تركته من مات في رمضان بعد ان فات عليه بعضه وفيه خلاف والظاهر عدم الوجوب لان قول الصحابة لاحجة فيه ووقع التردد فيمن مات آخر شعبان وقد رجح في البحر عدم الوجوب لان الاصل البراءة قوله « وان نذر قضى عنه وليه » سيأتي البحث عن هذا قريبا *

* باب صوم النذر عن الميت * ❦

١ ❦ عن ابن عباس « ان امرأة قالت يا رسول الله ان أمي ماتت وعليها صوم نذر فأصوم عنها فقال ارأيت لو كان على أمك دين فقضيته اكان يؤدي ذلك عنها قالت نعم قال فصومي عن أمك » أخرجاه. وفي رواية « ان امرأة ركبت البحر فنذرت ان الله نجاها ان تصوم شهرا فأنجاها الله فلم تصم حتى ماتت فجاءت قرابة لها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت ذلك فقال صومي عنها » أخرجه أحمد والنسائي وأبو داود * ٢ وعن عائشة « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه » متفق عليه * ٣ وعن بريدة قال « بينا أنا جالس عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذ أتته امرأة فقالت اني تصدقت على أمي بجارية وانها ماتت فقال وجب أجرك وردها عليك الميراث قالت يا رسول الله انه كان عليها صوم شهر أفأصوم عنها قال صومي عنها قالت انها لم تنج قط أفأحج عنها قال حجى عنها » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه. ولمسلم في رواية صوم شهرين ❦ *

قوله « ان امرأة » هي من جهينة كما في البخاري : قوله « وعليها صوم نذر » في رواية للبخاري « وعليها صوم شهر » وفي أخرى له « انه أتني رجل فسأل ». وفي رواية له أيضا « وعليها خمسة عشر يوما ». وفي رواية له أيضا « وعليها صوم شهرين متتابعين » قال في القتح وقد ادعي بعضهم أن هذا اضطراب من الرواة والذي يظهر تعدد الواقعة وأما الاختلاف في كون السائل رجلا أو امرأة والمسؤل عنه أختا أو أما فلا يقدح في موضع الاستدلال من الحديث : قوله « أرأيت » الخ فيه مشروعية القياس

وضرب الأمثال ليكون أوضح وأوقع في نفس السامع وأقرب الى سرعة فهمه وفيه تشبيه ما اختلف فيه وأشكل بما اتفق عليه وفيه انه يستحب للمفتي التنبيه على وجه الدلائل اذا ترتب على ذلك مصلحة وهو أطيب لنفس المستفتي وأدعى لاذعانه وسيأتي مثل هذا في الحج ان شاء الله تعالى: قوله «فجاءت قرابة لها» هذه الرواية مطلقة فينبغي ان تحمل على الرواية المقيدة بذكر البنت . قوله «من مات وعليه صيام» هذه الصيغة عامة لكل مكلف: وقوله «صام عنه وليه» خبر بمعنى الامر بتقديره فليصم (وفيه دليل) على انه يصوم الولي عن الميت اذا مات وعليه صوم أي صوم كان وبه قال أصحاب الحديث وجماعة من محدثي الشافعية وأبو ثور ونقل البيهقي عن الشافعي أنه علق القول به على صحة الحديث وقد صح وبه قال الصادق والناصر والمؤيد بالله والأوزاعي وأحمد بن حنبل والشافعي في أحد قوليه قال البيهقي في الخلافات هذه السنة ثابتة لأعلم خلافا بين أهل الحديث في صحتها والجمهور على ان صوم الولي عن الميت ليس بواجب وبالغ امام الحرمين ومن تبعه فادعوا الاجماع على ذلك وتعقب بان بعض أهل الظاهر يقول بوجوبه وذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي في الجديد الى انه لا يصام عن الميت، مطلقا وبه قال زيد بن علي والهادي والقاسم . وقال الليث وأحمد واسحق وأبو عبيد انه لا يصام عنه الا النذر ونسك المانعون مطلقا بما روى عن ابن عباس انه قال لا يصل أحد عن أحد ولا يصم أحد عن أحد أخرجه النسائي باسناد صحيح من قوله وروي مثله عبد الرزاق عن ابن عمر من قوله وبما أخرجه عبد الرزاق عن عائشة أنها قالت «لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم» قالوا فلما أفتى ابن عباس وعائشة بخلاف ما روياه دل ذلك على أن العمل على خلاف ما روياه . قال في الفتح وهذه قاعدة لهم معروفة الا ان الآثار عن عائشة وابن عباس فيها مقال وليس فيها ما يمنع من الصيام الا الاثر الذي عن عائشة وهو ضعيف جدا انتهى وهذا بناء من صاحب الفتح على ان لفظ حديث ابن عباس باللفظ الذي ذكرناه هنالك وهو انه قال كان لا يصوم أحد عن أحد ولكنه ذكره في التلخيص باللفظ الذي ذكرناه سابقا والحق ان الاعتبار بما رواه الصحابي لا بما رواه الكلام في هذا مبسوط في الاصول والذي روى مرفوعا صريح في الرد على المانعين وقد اعتذروا بان المراد بقوله «صام عنه وليه» أي فعل عنه ما يقوم مقام الصوم وهو

الاطعام وهذا عذر بارد لا يتمسك به منصف في مقابلة الأحاديث الصحيحة ومن جملة
 أعذارهم ان عمل أهل المدينة علي خلاف ذلك وهو عذر أبرد من الأول
 ومن أعذارهم ان الحديث مضطرب وهذا ان تم لهم في حديث ابن عباس لم يتم
 في حديث عائشة فانه لا اضطراب فيه بلا ريب ﴿ وتمسك القائلون ﴾ بأنه يجوز
 في النذر دون غيره بان حديث عائشة مطلق وحديث ابن عباس مقيد فيحمل عليه
 ويكون المراد بالصيام صيام النذر قال في الفتح وليس بينهما تعارض حتى يجمع بينهما
 فحديث ابن عباس صورة مستقلة يسأل عنها من وقعت له وأما حديث عائشة فهو
 تقرير قاعدة عامة وقد وقعت الإشارة في حديث ابن عباس الى نحو هذا العموم
 حيث قال في آخره « فدين الله احق ان يقضى » انتهى وأما قال ان حديث ابن
 عباس صورة مستقلة يعنى انه من التخصيص على بعض أفراد العام فلا يصلح
 لتخصيصه ولا لتمييده كما تقرر في الأصول . قوله « صام عنه وليه » لفظ البزار
 « فليصم عنه وليه ان شاء » قال في مجمع الزوائد واسناده حسن . قال في الفتح
 اختلف المجيزون في المراد بقوله وليه فقيل كل قريب . وقيل الوارث خاصة . وقيل
 عصبتة والأول ارجح والثاني قريب . ويرد الثالث قصة المرأة التي سألت عن نذر
 أمها قال واختلفوا هل يختص ذلك بالولي لان الأصل عدم النيابة في العبادة البدنية
 ولأنها عبادة لا يدخلها النيابة في الحياة فكذلك في الموت إلا ما ورد فيه الدليل
 فيقتصر على ما ورد ويبقى الباقي على الأصل وهذا هو الراجح . وقيل لا يختص
 بالولي فلو أمر أجنبيا بان يصوم عنه اجزا وقيل يصح استقلال الأجنبي بذلك
 وذكر الولي لكونه الغالب . وظاهر صنيع البخاري اختيار هذا الأخير وبه جزم
 أبو الطيب الطبري وقواه بتشبيهه صلى الله عليه وآله وسلم ذلك بالدين والدين
 لا يختص بالتقريب انتهى . وظاهر الأحاديث انه يصوم عنه وليه وان لم يوص بذلك
 وان صدق عليه اسم الولي لغة أو شرعا أو عرفا صام عنه ولا يصوم عنه
 من ليس بولي وبمجرد التمثيل بالدين لا يدل على ان حكم الصوم كحكمه في جميع
 الأمور . قوله « وردها عليك الميراث » فيه دليل على انه يجوز لمن ملك قريبا له
 عينا من الاعيان ثم مات القريب بعد ذلك وورثه ان يملك تلك العين وقد سبق
 الكلام على هذا في كتاب الزكاة . قوله « قال حجى عنها » فيه دليل على انه يجوز
 (م ٤١ - ج ٤ نيل الاوطار)

للأبى أن يحج عن أمه أو أبيه وإن لم يوص وسيأتي الكلام على ذلك في الحج إن شاء الله تعالى *

ابواب صوم التطوع

باب صوم ست من شوال

١ عن أبي أيوب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال فذلك صيام الدهر » رواه الجماعة إلا البخاري والنسائي ورواه أحمد من حديث جابر * وعن ثوبان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أنه قال من صام رمضان وستة أيام بعد الفطر كان تمام السنة من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها » رواه ابن ماجه *

حديث ثوبان أخرجه أيضا النسائي وأحمد والدارمي والبخاري. وفي الباب عن جابر عند أحمد وعبد بن حميد والبخاري وهو الذي أشار إليه المصنف وفي إسناده عمرو بن جابر وهو ضعيف كذا في مجمع الزوائد. وعن أبي هريرة عند البخاري وأبي نعيم والطبراني. وعن ابن عباس عند الطبراني في الأوسط. وعن البراء ابن عازب عند الدارقطني وقد استدل به بأحاديث الباب على استحباب صوم ستة أيام من شوال وإلى ذهب الشافعي وأحمد وداود وغيرهم وبه قالت المعتزلة وقال أبو حنيفة ومالك يكره صومها واستدلا على ذلك بأنه ربما ظن وجوبها وهو باطل لا يليق بما قل فضلا عن عالم نصب مثله في مقابلة السنة الصحيحة الصريحة وأيضا يلزم مثل ذلك في سائر أنواع الصوم المرغب فيها ولا قائل به. واستدل مالك على الكراهة بما قال في الموطأ من أنه ما رأى أحدا من أهل العلم يصومها ولا يخفي أن الناس إذا تركوا العمل بسنة لم يكن تركهم دليلا ترد به السنة. قال النووي في شرح مسلم قال أصحابنا والأئمة فضل أن تصام الست متوالية عقب يوم الفطر قال فان فرقها أو أخرها عن أوائل شوال إلى آخره حصلت فضيلة المتابعة لأنه يصدق أنه أتبعه ستا من شوال. قال قال العلماء وإنما كان ذلك كصيام الدهر لأن

الحسنة بعشر أمثالها فرمضان بعشرة أشهر والستة بشهرين وقد جاء هذا في حديث مرفوع في كتاب النسائي . قوله « ستا من شوال » على صيغة المؤنث ولو قال سنة بالهاء لكان صحيحا لان الممدود المميز اذا كان غير مذكور لفظاً جازت ذكره بغيره وتأنيته يقال صمنا ستا وستة وخمسا وخمسة وإنما يلزم اثبات الهاء مع المذكر اذا كان مذكوراً لفظاً وحذفها مع المؤنث اذا كان كذلك وهذه قاعدة مسلوكة صرح بها أهل اللغة وأئمة الاعراب . قوله « بعد الفطر » أى بعد اليوم الذى يفطر فيه وهو يوم عيد الافطار فيحمل المطلق على التقييد ويكون المراد بالاست ثانياً الفطر الى آخر سابعه ولكنه يبقى النظر في البعدية المذكورة هل يلزم ان تكون متصلة بيوم الفطر بلا فصل أو يجوز اطلاقها على كل يوم من أيام شوال لكونها بعد يوم الفطر وهكذا يقال في قوله « ثم أتبعه ستا » لان الاتباع يحتمل أن يكون بلا فاصل بين التابع والمتبوع الا بما لا يصلح للصوم وهو يوم الفطر ويحتمل أن يجوز إطلاقه مع الفاصل وان كثر مهما كان التابع في شوال *

باب صوم عشر ذى الحجة وتأکید يوم عرفة لغير الحاج

١ عن حفصة قالت « أربع لم يكن يدعهن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صيام عاشوراء والعشر وثلاثة أيام من كل شهر والركعتين قبل الغداة » رواه أحمد والنسائي ☆ ٢ وعن أبي قتادة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صوم يوم عرفة يكفر سنتين ماضية ومستقبلة وصوم يوم عاشوراء يكفر سنة ماضية » رواه الجماعة الا البخارى والترمذي * ٣ وعن أبي هريرة قال نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صوم يوم عرفة بعرفات » رواه أحمد وابن ماجه * ٤ وعن أم الفضل « أنهم شكوا في صوم النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم عرفة فأرسلت اليه بلبين فشرب وهو يخطب الناس بعرفة » متفق عليه * ٥ وعن عتبة بن طامر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا أهل الاسلام وهي أيام أكل وشرب » رواه الخمسة الا ابن ماجه وصححه الترمذي *

حديث حفصة أخرجه أبو داود ولكنه لم يسمها بل قال عن بعض أزواج



النبي صلى الله عليه وآله وسلم وافظه « قالت كان يصوم تسع ذي الحجة ويوم عاشوراء وثلاثة أيام من كل شهر وأول اثنين من الشهر والخميس » وقد اختلف فيه على هندية بن خالد فرواه عن امرأته عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وروى عنه عن حفصة . وروى عنه عن أم سلمة وقد تقدم في كتاب العيدين أحاديث تدل على فضيلة العمل في عشر ذي الحجة على العموم والصوم مندرج تحتها . وأما ما أخرجه مسلم عن عائشة أنها قالت « مارأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صائما في العشر قط » وفي رواية « لم يصم العشر قط » فقال العلماء المراد أنه لم يصمها لعارض مرض أو سفر أو غيرها أو ان عدم رؤيتها نه صائما لا يستلزم العدم على أنه قد ثبت من قوله ما يدل على مشروعية صومها كما في حديث الباب فلا يقدح في ذلك عدم الفعل . وحديث أبي قتادة روى من طريق جماعة من الصحابة منهم زيد بن أرقم وسهل بن سعد وقتادة بن النعمان وابن عمر عند الطبراني ومن حديث عائشة عند أحمد **(وفي الباب)** عن أنس وغيره وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا أبو داود والنسائي والحاكم والبيهقي وصححه ابن خزيمة والحاكم وفي اسناده مهدي المجري وهو مجهول . ورواه العقيلي في الضعفاء من طريقه وقال لا يتابع عليه قال وقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأسانيد جياد أنه لم يصم يوم عرفة بها ولا يصح عنه النهي عن صيامه . وحديث أم الفضل أخرجه نحوه الشيخان من حديث ميمونة وأخرجه النسائي والترمذي وابن حبان من حديث ابن عمر بلفظ « حججت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يصم ومع أبي بكر كذلك ومع عثمان فلم يصم وأنا لا أصومه ولا أمر به ولا انهى عنه » وأخرجه النسائي من حديث ابن عباس وحديث عقبة في معناه أحاديث يأتي ذكره بعضها في باب النهي عن صوم العيدين وأيام التشريق : قوله « صيام عاشوراء » سيأتي البحث عنه وكذلك يأتي الكلام على قوله « ثلاثة أيام من كل شهر » قوله « والعشر » فيه دليل على استحباب صوم عشر ذي الحجة وعلى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم يوم عرفة ورواية أبي داود التي قدمنا بلفظ تسع ذي الحجة : قوله « صوم يوم عرفة يكفر ستين » الخ في بعض الفاظ الحديث « احتسب على الله ان يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده » وقد استشكل تكفيره السنة الآتية لان التكفير التغطية ولا تكون الا لشيء قد وقع وأجيب بان المراد بكفره بعد وقوعه أو المراد أنه يلطف به فلا يأتي بذنب فيها

بسبب صيامه ذلك اليوم. وقد قيد ذلك جماعة من المعتزلة وغيرهم بالصغائر. قال النووي
 فان لم تكن صغائر كفر من الكبائر وان لم تكن كبائر كان زيادة في رفع الدرجات
 (والحديث) يدل على استحباب صوم يوم عرفة وكذلك الأحاديث الواردة في معناه
 التي قدمنا الإشارة إليها إلى ذلك ذهب عمرو عائشة وابن الزبير وأسامة بن زيد وعثمان
 ابن أبي العاص والعزة وكان ذلك بموجب الحسن ويحيى عن عثمان وقال قتادة انه لا بأس
 به اذ لم يضاف عن الدعاء ونقله البيهقي في المعرفة عن الشافعي في القديم واختاره الخطابي
 والمتولي من الشافعية وحكي في الفتح عن الجمهور انه يستحب افطاره حتى قال عطاء
 من افطره ليتقوي به على الذكر كان له مثل أجر الصائم وقال يحيى بن سعيد الاصبغى انه
 يجب فطر يوم عرفة للحاج (واعلم) ان ظاهر حديث أبي قتادة المذكور في الباب انه
 يستحب صوم يوم عرفة مطلقا. وظاهر حديث عقبة بن عامر المذكور في الباب أيضا انه
 يكره صومه مطلقا لجملة قريبا في الذكر ايوم النحر وأيام التشريق وتعليل ذلك بأنها
 عيد وانها أيام أكل وشرب. وظاهر حديث أبي هريرة انه لا يجوز صومه بعرفات
 فيجمع بين الأحاديث بان صوم هذا اليوم مستحب لكل أحد مكروه لمن كان
 بعرفات حاجا. (والحكمة) في ذلك أنه ربما كان يؤدى إلى الضعف عن الدعاء والذكر
 يوم عرفة هنالك والقيام بأعمال الحج. وقيل الحكمة انه يوم عيد لاهل الموقف
 لاجتماعهم فيه ويؤيده حديث أبي قتادة . وقيل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 انما افطر فيه لموانقته يوم الجمعة وقد نهى عن افراذه بالصوم كما سيأتي ويرد هذا
 حديث أبي هريرة المصرح بانتهى عن صومه مطلقا. قوله «فشرب وهو يخطب»
 فيه دليل على جواز الاكل والشرب في المحافل من غير كراهة. وفي رواية للبخاري
 من حديث ميمونة «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم شربه والناس ينظرون اليه»
 قوله «عيدنا أهل الاسلام» فيه دليل على ان يوم عرفة وبقية أيام التشريق
 التي بعد يوم النحر أيام عيد ☆

باب صوم المحرم وتأکید عاشوراء

١ قد سبق انه صلى الله عليه وآله وسلم «سئل أى الصيام بعد رمضان أفضل

قال شهر الله المحرم * ٢ وعن ابن عباس «وسئل عن صوم عاشوراء فقال ما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صام يوما يطلب فضله على الأيام الا هذا اليوم ولا شهرا الا هذا الشهر يعني رمضان» * ٣ وعن عائشة «قالت كان يوم عاشوراء يوما تصومه قريش في الجاهلية وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصومه فلما قدم المدينة صامه وأمر الناس بصيامه فلما فرض رمضان قال من شاء صامه ومن شاء تركه» * ٤ وعن سلمة بن الأكوع «قال أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلا من أسلم ان اذن في الناس ان من كان أكل فليضم بقية يومه ومن لم يكن أكل فليصم فان اليوم يوم عاشوراء» * ٥ وعن علقمة ان الأشعث بن قيس دخل علي عبد الله وهو يطعم يوم عاشوراء «فقال يا أبا عبد الرحمن ان اليوم يوم عاشوراء فقال قد كان يصام قبل ان ينزل رمضان فلما نزل رمضان ترك فان كنت مفطرا فاطعمهم» * ٦ وعن ابن عمر «ان أهل الجاهلية كانوا يصومون يوم عاشوراء وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صامه والمسلمون قبل ان يفرض رمضان فلما فرض رمضان قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يوم عاشوراء من أيام الله فمن شاء صامه وكان ابن عمر لا يصومه الا ان يوافق صيامه» * ٧ وعن أبي موسى قال «كان يوم عاشوراء تعظمه اليهود وتخذ عيدا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإله وصم صوموه أتم» * ٨ وعن ابن عباس «قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرأى اليهود تصوم عاشوراء فقال ما هذا قالوا يوم صالح نحيي الله فيه موسى وبني إسرائيل من عدوهم فصامه موسى فقال أنا أحق بموسى منكم فصامه وأمر بصيامه» * ٩ وعن معاوية بن أبي سفيان قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان هذا يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم صيامه وأنا صائم فمن شاء صام ومن شاء فليفطر» متفق على هذه الأحاديث كلها واكثرها يدل على ان صومه وجب ثم نسخ وبقا لم يجب بحال بدليل خبر معاوية وأما نسخ تأكيده استحبابه  *

قوله «قد سبق انه صلى الله عليه وآله وسلم سئل» الخ هذا الحديث ذكره المصنف رحمه الله تعالى في باب ما جاء في قيام الليل من أبواب صلاة التطوع وهو للجماعة الا البخاري عن أبي هريرة  وفيه دليل  على ان افضل صيام التطوع صوم شهر المحرم ولا يعارضه حديث أنس عند الترمذي قال «سئل رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم أي الصوم أفضل بعد رمضان قال شعبان لتمظيم رمضان لان في اسناده صدقة بن موسى وليس بالقوى . وما يدل على فضيلة الصيام في المحرم ما أخرجه الترمذى عن على عليه السلام وحسنه « انه سمع رجلا يسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو قاعد فقال يا رسول الله أي شهر تأمرني ان أصوم بعد شهر رمضان فقال ان كنت صائما بعد شهر رمضان فصم المحرم فانه شهر الله فيه يوم تاب فيه على قوم ويتوب فيه على قوم » وقد استشكل قوم اكنار النبى صلى الله عليه وآله وسلم من صوم شعبان دون المحرم مع كون الصيام فيه أفضل من غيره وأجيب عن ذلك بجوابين الاول انه صلى الله عليه وآله وسلم إنما علم فضل المحرم في آخر حياته والثانى لعله كان يعرض له فيه سفراً ومرض أو غيرهما : قوله « عن صوم عاشوراء » قال في الفتح هو بالمد على المشهور وحكى فيه النصر وزعم ابن دريد انه اسم اسلامى وانه لا يعرف في الجاهلية ورد ذلك ابن دحية بأن ابن الأعرابي حكى انه سمع في كلامهم خابوراء كذا في الفتح : وبحديث عائشة المذكور في الباب « ان الجاهلية كانوا يصومونه » ولكن صومهم له لا يستلزم ان يكون مسمى عندهم بذلك الاسم . قال في الفتح أيضا واختلف أهل الشرع في تعيينه فقال الأكثر هو اليوم العاشر قال القرطبي عاشوراء معدول عن عاشرة للمباغة والتمظيم وهو في الأصل صفة الليلة العاشرة لانه مأخوذ من العشر الذى هو اسم القدر واليوم مضاف اليها فاذا قيل يوم عاشوراء فكأنه قيل يوم الليلة العاشرة الا أنهم لما عدلوا به عن الصفة غلبت عليه الاسمية فامتنعوا عن الموصوف فحذفوا الليلة فصار هذا اللفظ علما على اليوم العاشر وذكر ابو منصور الجواليقي انه لم يسمع قاعولاء الا هذا وضاروراء وساروراء وذالولاء من الضار والसार والذال . قال الزين ابن المنير الأكثر على ان عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر الله المحرم وهو مقتضى الاشتقاق والتسمية . وقيل هو اليوم التاسع فعلى الاول اليوم مضاف الليلة الماضية وعلى الثانى هو مضاف الليلة الآتية وقيل انما سمي يوم التاسع عاشوراء أخذاً من أوراد الابل كانوا اذا رعدوا الابل ثمانية أيام ثم أوردوها في التاسع قالوا وردنا عشرة بكسر العين . وروي مسلم من حديث الحكم بن الاعرج انتهت الى ابن عباس وهو متوسد رداءه فقلت أخبرني عن يوم عاشوراء قال اذا رأيت هلال المحرم قاعد واصبح يوم التاسع صائما فقلت أهكذا

كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصوم قال نعم وهذا ظاهره أن يوم عاشوراء هو التاسع انتهى كلام الفتح . وقد تأول قول ابن عباس هذا الزين بن المنير بأن معناه أنه ينوي الصيام في الليلة المتعقبة للتاسع وقواه الحافظ بمحدث ابن عباس الآتي « أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا كان المقبل أن شاء الله صمنا التاسع » فلم يأت العام المقبل حتى توفي قال فانه ظاهر في أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم العاشر وهم بصوم التاسع فمات قبل ذلك . وأقول الأولى أن يقال أن ابن عباس أرشد السائل له إلى اليوم الذي يصام فيه وهو التاسع ولم يجب عليه بتعيين يوم عاشوراء أنه اليوم العاشر لأن ذلك مما لا يسئل عنه ولا يتعلق بالسؤال عنه فائدة فابن عباس لما فهم من السائل أن مقصوده تعيين اليوم الذي يصام فيه أجاب عليه بأنه التاسع . وقوله نعم بعد قول السائل وهكذا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصوم بمعنى نعم هكذا كان يصوم لو بقي لأنه قد أخبرنا بذلك ولا بد من هذا لأنه صلى الله عليه وآله وسلم مات قبل صوم التاسع وتأويل ابن المنير في غاية البعد لأن قوله وأصبح يوم التاسع صائماً لا يحتمله وسيأتي لكلام ابن عباس تأويل آخر . قوله « ما علمت » الخ هذا يقتضي أن يوم عاشوراء أفضل الأيام للصيام بعد رمضان ولكن ابن عباس اسند ذلك إلى علمه فليس فيه ما يرد علم غيره وقد تقدم أن أفضل الصوم بعد رمضان على الإطلاق صوم المحرم وتقدم في الباب الذي قبل هذا أن صوم يوم عرفة يكفر سنتين وصوم يوم عاشوراء يكفر سنة وظاهره أن صيام يوم عرفة أفضل من صيام يوم عاشوراء . قوله « فلما قدم المدينة صامه » فيه تعيين الوقت الذي وقع فيه الأمر بصيام عاشوراء وهو أول قدومه المدينة ولا شك أن قدومه كان في ربيع الأول فحينئذ كان الأمر بذلك في أول السنة الثانية وفي السنة الثانية فرض شهر رمضان فعلى هذا لم يقع الأمر بصوم عاشوراء إلا في سنة واحدة ، ثم فوض الأمر في صومه إلى المتطوع . قوله « من شاء صامه ومن شاء تركه » هذا يرد على من قال ببقاء فرضية صوم عاشوراء كما نقله القاضي عياض عن بعض السلف وقيل ابن عبد البر الإجماع على أنه ليس الآن بفرض والإجماع على أنه مستحب وكان ابن عمر بكروه قصده بالصوم ثم انمقد الإجماع بعده على الاستحباب : قوله « وعن سلمة ابن الأكوع » قد تقدم شرح هذا الحديث في باب الصبي يصوم إذا أطاق : قوله « أن أهل الجاهلية

كانوا يصومون » الخ في حديث عائشة أنها كانت تصومه قريش . قال في الفتح وأما صيام قريش لعاشوراء فلمعلمهم تلقوه من الشرع السالف كانوا يعظمونه بكسوة الكعبة وغير ذلك . قال الحافظ ثم رأيت في المجلس الثالث من مجالس الباغندي الكبير عن عكرمة أنه سئل عن ذلك فقال أذنبت قريش ذنبا في الجاهلية فعظم في صدورهم فقبل لهم صوموا عاشوراء يكفر ذلك انتهى : قوله « فرأى اليهود تصوم عاشوراء » في رواية لمسلم « فوجد اليهود صياما » وقد استشكل ظاهر هذا الخبر لاقتضائه أنه صلى الله عليه وآله وسلم حين قدومه المدينة وجد اليهود صياما يوم عاشوراء وأما قدم المدينة في ربيع الأول . وأجيب بأن المراد أن أول علمه بذلك وسؤاله عنه كان بعد أن قدم المدينة أو يكون في الكلام حذف وتقديره قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة فأقام إلى يوم عاشوراء فوجد اليهود فيه صياما ويحتمل أن يكون أولئك اليهود كانوا يحسبون يوم عاشوراء بحساب السنين الشمسية فصادف يوم عاشوراء بحسابهم اليوم الذي قدم فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة : قوله « فصامه وأمر بصيامه » قد استشكل رجوعه صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليهود في ذلك . وأجاب المازري باحتمال أن يكون أوحى إليه بصدقهم أو تواتر عنده الخبر بذلك أو أخبره من أسلم منهم كابن سلام ثم قال ليس في الخبر أنه ابتداء الأمر بصيامه بل في حديث عائشة التصريح بأنه كان يصومه قبل ذلك فغاية ما في القصة أنه لم يحدث له بقول اليهود تجديد حكم ولا مخالفة بينه وبين حديث عائشة أن أهل الجاهلية كانوا يصومون كما تقدم إذ لا مانع من تواتر الفريقين علي صيامه مع اختلاف السبب في ذلك . قال الفرطبي وعلى كل حال فلم يصمه اقتداء بهم فإنه كان يصومه قبل ذلك وكان ذلك في الوقت الذي يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم ينه عنه . قوله « ولم يكتب عليكم صيامه » الخ هذا كله من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما بينه النسائي . واستدل به على أنه لم يكن فرضا قط كما قال المصنف قال الحافظ ولا دلالة فيه لاحتمال أن يريد ولم يكتب عليكم صيامه علي الدوام كصيام رمضان وغايته أنه عام خص بالأدلة الدالة على تقدم وجوبه ويؤيد ذلك أن معاوية أضافه صاحب النبي صلى الله عليه وآله وسلم من سنة الفتح والذين شهدوا أمره بصيام عاشوراء والنداء بذلك شهدوه في السنة الأولى أول العام الثاني ويؤخذ من مجموع (م ٤٢ - ج ٤ نيل الاوطار)

الأحاديث انه كان واجبا لثبوت الأمر بصومه ثم تأكيد الأمر بذلك ثم زيادة التأكيد بالتداء العام ثم زيادته بأمر من أكل بالامساك ثم زيادته بأمر الامهات أن لا يرضعن فيه الأطفال . ومقول ابن مسعود الثابت في مسلم لما فرض رمضان ترك عاشوراء مع العلم بأنه ما ترك استحبابه بل هو باق فدل على ان المتروك وجوبه . وأما قول بعضهم المتروك تأكيد استحبابه والباقي مطلق الاستحباب فلا يخفى ضعفه بل تأكيد استحبابه باق ولا سيما مع استمرار الاهتمام به حتى في عام وفاته صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال « لئن بقيت لأصومن التاسع » كما سيأتي ولترغيبه فيه واخباره بأنه يكفر سنة فأى تأكيد أبلغ من هذا *

١٠ **عن ابن عباس** « قال لما صام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم عاشوراء وأمر بصيامه قالوا يا رسول الله إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى فقال فاذا كان عام المقبل ان شاء الله صمنا اليوم التاسع قال فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » رواه مسلم وأبو داود . وفي لفظ « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لئن بقيت الى قابل لأصومن التاسع يعني يوم عاشوراء » رواه أحمد ومسلم . وفي رواية « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود صوموا قبله يوما وبعده يوما » رواه أحمد *

رواية أحمد هذه ضعيفة منكورة من طريق داود بن علي عن أبيه عن جده رواها عنه ابن أبي ليلى: قوله « تعظمه اليهود والنصارى » استشكل هذا بأن التعليل بنجاة موسى وغرق فرعون مما يدل على اختصاص ذلك بموسى واليهود . وأجيب باحتمال أن يكون سبب تعظيم النصارى ان عيسى كان يصومه وهو مما لم ينسخ من شريعة موسى لان كثيرا منها ما نسخ بشريعة عيسى لقوله تعالى (ولا حل لكم بعض الذي حرم عليكم) وأكثر الأحكام انما يتلقاها النصارى من التوراة . وقد خرج أحمد عن ابن عباس ان السفينة استوت على الجودي فيه فصامه نوح وموسى شكر الله تعالى وكان ذكر موسى دون غيره لما شاركته له في الفرح باعتبار نجاةهما وغرق أعدائهما . قوله « صمنا اليوم التاسع » يحتمل أن المراد أنه لا يقتصر عليه بل يضيفه الى اليوم العاشر اما احتياطاً له وإما مخالفة لليهود والنصارى ويحتمل أن المراد أنه يقتصر على صومه ولكنه ليس في اللفظ ما يدل

على ذلك ويؤيد الاحتمال الأول قوله في آخر الحديث « صوموا قبله يوما وبعده يوما » فانه صريح في مشروعية ضم اليومين الى يوم عاشوراء. وقد أخرج الحديث المذكور بمثل اللفظ الذي رواه احمد البيهقي وذكره في التلخيص وسكت عنه وقال بعض أهل العلم إن قوله « صمنا التاسع » بمحتمل انه اراد نقل العاشر الى التاسع وانه أرد ان يضيفه اليه في الصوم فلما توفي قبل ذلك كان الاحتياط صوم اليومين انتهى. والظاهر ان الأحوط صوم ثلاثة أيام التاسع والعاشر والحادي عشر فيكون صوم عاشوراء على ثلاث مراتب الأولى صوم العاشر وحده. والثانية صوم التاسع معه. والثالثة صوم الحادي عشر معهما وقد ذكر معنى هذا الكلام صاحب الفتح. قوله « يعني يوم عاشوراء » قد تقدم تأويل كلام ابن عباس بأن يوم عاشوراء هو اليوم التاسع وتأوله النووي بأنه مأخوذ من اظماء الابل فان العرب تسمى اليوم الخامس من أيامه رابعا وكذا باقي الايام وعلى هذه النسبة فيكون التاسع عاشرا. قال وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف ان عاشوراء هو اليوم العاشر من الحرم ممن قال بذلك سعيد بن المسيب والحسن البصري ومالك وأحمد واسحق وخلائق قال وهذا ظاهر الأحاديث ومقتضى اللفظ وأما تقدير أخذه من الاظماء فبعيد انتهى *

باب ما جاء في صوم شعبان والأشهر الحرم

١ عن أم سلمة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يصوم من السنة شهرا تاما الا شعبان يصل به رمضان » رواه الخمسة. ولفظ ابن ماجه « كان يصوم شهرى شعبان ورمضان » * ٢ وعن عائشة « قالت لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصوم أكثر من شعبان فانه كان يصومه كله ». وفي لفظ « ما كان يصوم في شهر ما كان يصوم في شعبان كان يصومه الا قليلا بل كان يصومه كله » وفي لفظ « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استكمل صيام شهر قط الا شهر رمضان وما رأيته في شهر أكثر منه صياما في شعبان » متفق على ذلك كله * حديث أم سلمة حسنه الترمذي . قوله « شهرا تاما الا شعبان » وكذا قول عائشة فانه كان يصومه كله. وقولها بل كان يصومه كله ظاهره بخلاف قول عائشة كان

يصومه الا قليلا. وقد جمع بين هذه الروايات بان المراد بالكل والتمام الاكثر وقد نقل الترمذى عن ابن المبارك انه قال جائز في كلام العرب اذا صام أكثر الشهر ان يقال صام الشهر كله ويقال قام فلان ليلته أجمع ولمله قد تعشى واشتغل ببعض أمره. قال الترمذى كان ابن المبارك جمع بين الحديثين بذلك وحاصله ان رواية الكل والتمام مفسرة برواية الاكثر ومخصصة بها وان المراد بالكل الاكثر وهو مجاز قليل الاستعمال واستبعده الطيبي قال لان لفظ كل تأكيد لارادة الشمول ورفع التجوز فتفسيره بالبعض مناف له قال فيحتمل علي أنه كان يصوم شعبان كله تارة ويصوم معظمه أخرى لئلا يتوهم انه واجب كله كرمضان وقيل المراد بقولها كله أنه كان يصوم من أوله تارة ومن آخره أخرى ومن اثباته طورافلا يخفى شيئا منه من صيام ولا يخص بعضا منه بصيام دون بعض. وقال الزين بن المنير اما ان يحمل قول عائشة على المبالغة والمراد الاكثر واما ان يجمع بأن قولها انه كان يصومه كله متأخر عن قولها انه كان يصوم أكثره وانما اخبرت عن أول الأمر ثم اخبرت عن آخره وبؤيد الا ل قولها ولا صام شهرا كاملا قط منذ قدم المدينة غير رمضان أخرجه مسلم والنسائي ﴿واختلف﴾ في الحكمة في إكثاره صلى الله عليه وآله وسلم من صوم شعبان فقل كان يشتغل عن صيام الثلاثة الايام من كل شهر لسفر أو غيره فتجتمع فيقضيهما في شعبان أشار الى ذلك ابن بطال وبؤيده ما أخرجه الطبراني في الأوسط عن عائشة «قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم ثلاثة أيام من كل شهر فربما آخر ذلك حتى يجتمع عليه صوم السنة فيصوم شعبان» وإن كان في اسناده ابن أبي ليلى وهو ضعيف. وقيل كان يصنع ذلك لتعظيم رمضان وبؤيده ما أخرجه الترمذى عن أنس قال «سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أى الصوم أفضل بعد رمضان فقال شعبان لتعظيم رمضان» ولكن اسناده ضعيف لان فيه صدقة ابن موسى وليس بالقوى ﴿وقيل الحكمة﴾ في ذلك ان نساءه كن يقضين ما عليهن من رمضان في شعبان فكان يصوم معهن. وقيل الحكمة انه يتعقبه رمضان وصومه مفترض فكان يكثر من الصوم في شعبان قدر ما يصوم في شهرين غيره لما يفوته من التطوع الذي يعتاده بسبب صوم رمضان والأولى أن الحكمة في ذلك غفلة الناس عنه لما أخرجه النسائي وأبو داود وصححه ابن

خزيمة من حديث أسامة قال « قلت يا رسول الله لم أرك تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان قال ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين فأحب أن يرفع عملي وأزواجكم ونحوه من حديث عائشة عند أبي يعلى ولا تعارض بين ما روي عنه صلى الله عليه وآله وسلم من صوم كل شعبان أو أكثره ووصله برمضان وبين أحاديث النهي عن تقديم رمضان بصوم يوم أو يومين وكذا ما جاء من النهي عن صوم نصف شعبان الثاني فإن الجمع بينهما ظاهر بأن يحمل النهي على من لم يدخل تلك الأيام في صيام يعتاده وقد تقدم تقييد أحاديث النهي عن التقدم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « إلا أن يكون شيئاً يصومه أحدكم » *

(قائدة) * ظاهر قوله في حديث أسامة « إن شعبان شهر يغفل عنه الناس بين رجب ورمضان » أنه يستحب صوم رجب لأن الظاهر أن المراد أنهم يغفلون عن تعظيم شعبان بالصوم كما يعظمون رمضان ورجباً به. ويحتمل أن المراد غفلتهم عن تعظيم شعبان بهومه كما يعظمون رجباً بنحر النحائر فيه فإنه كان يعظم بذلك عند الجاهلية وينحرون فيه العترة كما ثبت في الحديث والظاهر الأول لأن المراد بالناس الصحابة فإن الشارع قد كان إذ ذاك محاذراً لجاهلية ولكن غايته التقرير لهم على صومه وهو لا يفيد زيادة على الجواز وقد ورد ما يدل على مشروعية صومه على العموم والخصوص أما العموم فالأحاديث الواردة في الترغيب في صوم الأشهر الحرم وهومنها بالاجماع. وكذلك الأحاديث الواردة في مشروعية مطلق الصوم. وأما على الخصوص فما أخرجه الطبراني عن سعيد ابن أبي راشد مرفوعاً بلفظ « من صام يوماً من رجب فكأنما صام سنة ومن صام منه سبعة أيام غاقت عنه أبواب جهنم ومن صام منه ثمانية أيام فتحت له ثمانية أبواب الجنة ومن صام منه عشرة لم يسأل الله شيئاً إلا أعطاه ومن صام منه خمسة عشر يوماً نادى مناد من السماء قد غفر لك ما مضى فاستأنف العمل ومن زاد زاده الله ». ثم ساق حديثاً طويلاً في فضله. وأخرج الخطيب عن أبي ذر « من صام يوماً من رجب عدل صيام شهر » وذكر نحو حديث سعيد بن أبي راشد. وأخرج نحوه أبو نعيم وابن عساكر من حديث ابن عمر مرفوعاً وأخرج أيضاً نحوه البيهقي في شعب الإيمان عن أنس مرفوعاً. وأخرج

الخلال عن أبي سعيد مرفوعا « رجب من شهور الحرم وآياته مكتوبة على أبواب السماء السادسة فإذا صام الرجل منه يوما وجد صومه بتقوى الله نطق الباب ونطق اليوم وقال يا رب اغفر له وإذا لم يتم صومه بتقوى الله لم يستغفر له وقيل خدعتك نفسك » وأخرج أبو الفتح بن أبي الفوارس في أماليه عن الحسن مرسلًا أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم « رجب شهر الله وشعبان شهري ورمضان شهر أمي » وحكي ابن السبكي عن محمد ابن منصور السمعاني أنه قال لم يرد في استحباب صوم رجب على الخصوص سنة ثابتة والأحاديث التي تروى فيه واهية لا يفرح بها عالم وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه أن عمر كان يضرب أ كف الناس في رجب حتى يضعوها في الجفان ويقول كلوا فأنما هو شهر كان تعظمه الجاهلية . وأخرج أيضا من حديث زيد بن أسلم قال « سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صوم رجب فقال أين أنتم عن شعبان » وأخرج عن ابن عمر ما يدل على أنه كان يكره صوم رجب ولا يخفاه أن الخصوصات إذا لم تنتهض للدلالة على استحباب صومه اتهمته العمومات ولم يرد ما يدل على الكراهة حتى يكون مخصصا لها . وأما حديث ابن عباس عند ابن ماجه بلفظ « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن صيام رجب » ففيه ضعفان زيد بن عبد الحميد وداود بن عطاء *
٣ وعن رجل من باهلة قال « أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت يا رسول الله أنا الرجل الذي أتيتك عام الأول فقال فما لي أرى جسمك ناعلا قال يا رسول الله ما أكلت طعاما بالنهار ما أكلته إلا بالليل قال من أمرك أن تعذب نفسك قلت يا رسول الله اني أقوى قال صم شهر الصبر ويوما بعده قلت اني أقوى قال صم شهر الصبر ويومين بعده قلت اني أقوى قال صم شهر الصبر وثلاثة أيام بعده وصم أشهر الحرم » رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وهذا لفظه **٣** *

الحديث أخرجه أيضا النسائي وقد اختلف في اسم الرجل الذي من باهلة فقال البغوي أبو القاسم في معجم الصحابة أن اسمه عبد الله بن الحرث وقال سكن البصرة وروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديثا ولم يسمه وذكر في موضع آخر هذا الحديث وكذلك قال ابن قانع في معجم الصحابة أن اسمه عبد الله بن الحرث والراوى عنه مجيبة الباهلية بهم الميم وكسر الجيم وسكون الياء آخر الحروف وبسدها ياء موحدة مفتوحة وتاء تأنيث ففي رواية أبي داود عن أبيها أو عمها يعني هذا الرجل

وهكذا قال أبو القاسم البغوي أنها قالت حدثني أبي أو عمي . وفي رواية النسائي مجيبة الباهلية عن عمه وقد ضعف هذا الحديث بعضهم لهذا الاختلاف . قال المنذري وهو متوجه وفيه نظر لأن مثل هذا الاختلاف لا ينبغي أن يعد قادحاً في الحديث . قوله «صم شهر الصبر» يعني شهر رمضان . قوله «ويوما بعده» إلى قوله وثلاثة أيام بعده فيه دليل على استحباب صوم يوم أو يومين أو ثلاثة بعد شهر رمضان وقد تقدم أنه يستحب صيام ستة أيام فلا منافاة لأن الزيادة مقبولة . قوله «وصم أشهر الحرم» هي شهر القعدة والحجة ومحرم ورجب * وفيه دليل * على مشروعية صومها أما شهر محرم ورجب فقد قدما ما ورد فيهما على الخصوص وكذلك العشر الأول من شهر ذي الحجة وأما شهر القعدة وبقية شهر الحجة فلهذا العموم ولكنه ينبغي أن لا يستكمل صوم شهر منها ولا يصوم جميعها ويدل على ذلك ما عند أبي داود من هذا الحديث بلفظ «صم من الحرم واترك صم من الحرم واترك صم من الحرم واترك» *

باب الحث على صوم الاثنين والخميس

١ عن عائشة قالت «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتحري صيام الاثنين والخميس» رواه الخمسة إلا أبا داود لكنه له من رواية أسامة بن زيد * ٢ وعن أبي هريرة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تعرض الأعمال كل اثنين وخميس فأحب أن يعرض عملي وأنا صائم» رواه أحمد والترمذي . وابن ماجه مناه . ولا أحمد والنسائي هذا المعنى من حديث أسامة بن زيد * ٣ وعن أبي قتادة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن صوم يوم الاثنين فقال ذلك يوم ولد فيه وأنزل عليّ فيه» رواه أحمد ومسلم وأبو داود * ٤

حديث عائشة أخرجه أيضا ابن حبان وصححه وأعله ابن القطان بالراوي عنها وهو ربيعة الجرشي وأنه مجهول قال الحافظ وأخطأ في ذلك فهو صحابي قال الترمذي حديث عائشة هذا حسن صحيح وحديث أسامة أخرجه أيضا النسائي وفي إسناده

رجل مجهول ولكنه صحح الحديث ابن خزيمة وحديث أبي هريرة قال الترمذي حديث غريب وأورده الحافظ في التلخيص وسكت عنه . وحديث أبي قتادة أخرجه من ذكر المصنف (وفي الباب) عن حفصة عند أبي داود (وأحاديث) الباب تدل على استحباب صوم يوم الاثنين والخميس لأنهما يومان تعرض فيهما الأعمال. قوله « فقال ذلك يوم ولدت فيه وأنزل علي فيه » الولادة والانزال إنما كانا في يوم الاثنين كما جاء في الأحاديث *

باب كراهة إفراد يوم الجمعة ويوم السبت بالصوم

١ عن محمد بن عباد بن جعفر قال « سألت جابر النخعي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن صوم يوم الجمعة قال نعم » متفق عليه . والبخاري في رواية « أن يفرد بصوم » * ٢ وعن أبي هريرة « قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تصوموا يوم الجمعة الا وقلبه يوم أو بعده يوم » رواه الجماعة الا النسائي ومسلم « ولا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الايام ولا تختصوا يوم الجمعة بصيام من بين الايام الا ان يكون في صوم يصومه أحدكم » ولا حديوم الجمعة يوم عيد فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم الا أن تصوموا قبله أو بعده * ٣ وعن جويرية « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليها في يوم الجمعة وهي صائمة فقال أصمت أمس قالت لا قال تصومين غدا قالت لا قال فافطري » رواه أحمد والبخاري وأبو داود وهو دليل على أن التطوع لا يلزم بالشروع ☆ وعن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصوموا يوم الجمعة وحده » * ٥ وعن جنادة الأزدي قال « دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم جمعة في سبعة من الأزد أنا أنا منهم وهو يتغدى فقال هلوا الى الغداء فقلنا يا رسول الله أنا صيام فقال أصمتتم أمس قلنا لا قال انتصومون غدا قلنا لا قال فافطروا فأكلنا معه فلما خرج وجلس على المنبر دعا باناء من ماء فشرب وهو على المنبر والناس ينظرون يريهم انه لا يصوم يوم الجمعة » رواهما أحمد *

حديث ابن عباس هو مثل حديث أبي هريرة المتقدم وفي اسناده الحسين بن عبد الله بن عبيد الله وثقه ابن معين وضعفه الأئمة . وحديث جنادة الأزدي هو

مثل حديث جويرية وأخرجه أيضا الحاكم وأخرجه أيضا النسائي بإسناد رجاله رجال الصحيح الأحذية البارقي وهو مقبول: قوله « قال نعم » زاد مسلم وأحمد وغيرهما قال « نعم ورب هذا البيت » وفي رواية النسائي « ورب السكبة » وهم صاحب العمدة فمزاها إلى مسلم . قوله « أن يفرد بصوم » فيه دليل على أن النهي المطلق في الرواية الأولى مقيد بالأفراد لا إذا لم يفرد الجمعة بالصوم كما يأتي في بقية الروايات : قوله « الا قبله يوم أو بعده يوم » أي الا أن تصوموا قبله يوما أو تصوموا بعده يوما وكذا وقع في رواية الاسماعيلي فقال « الا أن تصوموا قبله أو بعده » وفي رواية لمسلم « الا ان تصوموا قبله يوما أو بعده يوما » وهذه الروايات تقيد مطلق النهي أيضا قوله « ولا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي » فيه دليل على عدم جواز تخصيص ليلة الجمعة بقيام أو صلاة من بين الليالي . قال النووي في شرح مسلم وهذا متفق على كراهته قال واحتج به العلماء على كراهة هذه الصلاة المبتدعة التي تسمى الرغائب قائل الله واضعها ومخترعها فإنها بدعة منكرة من البدع التي هي ضلالة وجهالة وفيها منكرات ظاهرة . وقد صنف جماعة من الأئمة مصنفات نفيسة في تقييدها وتضليل مصليها ومبتدعها ودلائل قبحها وبطلانها وتضليل فاعلها أكثر من أن تحصر والله أعلم انتهى . واستدل بأحاديث الباب على منع افراد يوم الجمعة بالصيام وقد حكاها ابن المنذر وابن حزم عن علي عليه السلام وأبي هريرة وسلمان وأبي ذر . قال ابن حزم ولا نعلم لهم مخالفا في الصحابة . ونقله أبو الطيب الطبري عن أحمد وابن المنذر وبعض الشافعية . وقال ابن المنذر ثبت النهي عن صوم يوم الجمعة كما ثبت عن صوم يوم العيد وهذا يشعر بأنه يري تحريمه . وقال أبو جعفر الطبري يفرق بين العيد والجمعة بأن الاجتماع منعقد على تحريم صوم يوم العيد ولو صام قبله أو بعده وذهب الجمهور إلى أن النهي فيه للتنزيه . وقال مالك وأبو حنيفة لا يكرهوا استدلالا بحديث ابن مسعود الآتي « أن النبي صلى الله عليه وآله ولم قل ما كان يفطر يوم الجمعة » قال في الفتح وليس فيه حجة لانه يحتمل أنه كان لا يعتمد فطره اذا وقع في الايام التي كان يصومها ولا يضاد ذلك كراهة افراده بالصوم جما بين الخبرين قال ومنهم من عده من الخصائص وليس بحيد لانها لا تثبت بالاحتمال انتهى . ويمكن أن يقال بل دعوى اختصاص صومه به صلى الله عليه وآله وسلم جيدة لما تقرر في الأصول من أن

(م ٤٣ - ج ٤ ، نيل الاوطار)

فعله صلى الله عليه وآله وسلم لما نهى عنه نهياً شمله يكون مخصوصاً له وحده من العموم ونهياً يختص بالامة لا يكون فعله معارضا له اذا لم يقيم دليل يدل على التأسى به في ذلك الفعل لمخصوصه لا مجرد ادلة التأسى العامة فانها مخصوصة بالنهي للامة لانه اخص منها مطلقا . ومن غرائب المقام ما احتج له بعض المالكية على عدم كراهة صوم يوم الجمعة قال يوم لا يكره صومه مع غيره فلا يكره وحده وهذا قياس فاسد الاعتبار لانه منصوب في مقابلة النصوص الصحيحة وأغرب من ذلك قول مالك في الموطأ لم أسمع أحدا من أهل العلم والفقه ومن يقتدى به ينهى عن صيام يوم الجمعة وصيامه حسن وقد رأيت بعضهم يصومه وأراه كان يتحرأه قال النووي والسنة مقدمة على ما رآه هو وغيره وقد ثبت النهي عن صوم الجمعة فيتعين القول به ومالك معذور فانه لم يبلغه . قال الداودي من أصحاب مالك لم يبلغ مالك هذا الحديث ولو بلغه لم يخالفه (وقد اختلف) في سبب كراهة افراد يوم الجمعة بالصيام علي أقوال ذكرها صاحب الفتح منها لكونه عيدا ويدل على ذلك رواية أحمد المذكورة في الباب واستشكل التعليل بذلك بوقوع الاذن من الشارع بصومه مع غيره وأجاب ابن القيم وغيره بأن شبهه بالعيد لا يستلزم الاستواء من كل وجه ومن صام معه غيره اتفت عنه صورة التحري بالصوم ومنها لثلا يضاعف عن العبادة ورجحه النووي. قال في الفتح وتعقب ببقاء المعنى المذكور مع صوم غيره معه وأجاب النووي بأنه يحصل بفضيلة اليوم الذي قبله أو بعده جبر ما يحصل به يوم صومه من فتور أو تقصير. قال الحافظ وفيه نظر فان الجبر لا ينحصر في الصوم بل يحصل بجميع أفعال الخير فيلزم منه جواز افراده لمن عمل فيه خيرا كثيرا يقوم مقام صيام يوم قبله أو بعده كمن اعتق فيه رقبة مثلا ولا قائل بذلك وأيضا فكان النهي يختص بمن يخشى عليه الضعف لامن يتحقق منه القوة ويمكن الجواب عن هذا بأن المظنة أقيمت مقام المثنة كما في جواز الفطر في السفر لمن لم يشق عليه . ومنها خوف المبالغة في تعظيمه فيفتن به كافتن اليهود بالسبت قال في الفتح وهو منتقض بثبوت تعظيمه بغير الصيام وخوف اعتقاد وجوبه قال في الفتح أيضا وهو منتقض بصوم الاثنين والخميس . ومنها خشية أن يفرض عليهم كما خشى صلى الله عليه وآله وسلم من قيام الليل ذلك قاله المهلب. قال في الفتح وهو منتقض باجازه صومه مع غيره وبأنه لو كان السبب ذلك لجاز صومه بعده صلى الله عليه وآله وسلم لارتفاع الخشية ومنها مخالفة التصاريح لانه يجب عليهم صومه ونحن مأمورون بمخالفتهم

قال في الفتح وهو ضعيف . وأفوى الأقوال وأولاها بالصواب ألا ولما تقدم من حديث أبي هريرة وقد أخرجه الحاكم أيضا ولما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن علي عليه السلام قال « من كان منكم متطوعا من الشهر فليصم يوم الخميس ولا يصم يوم الجمعة فانه يوم طعام وشراب وذكر » *

٦ وعن عبد الله بن بسر عن اخته واسمها الصماء « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصوموا يوم السبت الا فيما افترض عليكم فان لم يجد أحدكم الا عود غيب أو لحاء شجرة فليعضه » رواه الحمسة الا النسائي * وعن ابن مسعود « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قلما كان يفطر يوم الجمعة » رواه الحمسة الا أبو داود ويحمل هذا على أنه كان يصومه مع غيره ~~في~~ الحديث الأول أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والطبراني والبيهقي وصححه ابن السكن . قال أبو داود في السنن قال مالك هذا الحديث كذب وقد أعل بالاضطراب كما قال النسائي لانه روى كما ذكر المصنف . وروى عن عبد الله بن بسر وليس فيه عن اخته كما وقع لابن حبان قال الحافظ وهذه ليست بعلة قاذحة فانه أيضا صحابي وقيل عنه عن أبيه بسر . وقيل عنه عن اخته الصماء عن عائشة . قال الحافظ ويحتمل ان يكون عند عبد الله عن أبيه وعن اخته وعند اخته بواسطة قال ولكن هذا التلون في الحديث الواحد بالإسناد الواحد مع اتحاد الخرج يوهن الرواية وينبئ عن قلة ضبطه الا ان يكون من الحفاظ الكثيرين المعروفين بجمع طرق الحديث فلا يكون ذلك دالا على قلة ضبطه وليس الأمر هنا كذلك بل اختلف فيه أيضا على الراوي عبد الله بن بسر . وقد ادعى أبو داود ان هذا الحديث منسوخ قال في التلخيص ولا يتبين وجه النسخ فيه ثم قال يمكن ان يكون أخذه من كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحب موافقة أهل الكتاب في أول الأمر ثم في آخر الأمر قال خالفوهم والنهي عن يوم السبت يوافق الحالة الأولى وصيامه آياه يوافق الحالة الثانية وهذه صورة النسخ والله أعلم انتهى . وقد أخرج النسائي والبيهقي وابن حبان والحاكم عن كريب « ان ناسا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمنوه الى ام سلمة يسألها عن الأيام التي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكثر لها صياما فقالت يوم السبت والا أحد فرجعت اليهم فكانهم أنكروا ذلك فقاموا بأجمعهم اليها فسألوها فقالت صدق وكان يقول انهما يوما عيد للمشر كين فانا اريد ان اخالفهم » وصحح الحاكم إسناده

وصححه أيضا ابن خزيمة وروى الترمذي من حديث عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من الشهر السبت والأحد والاثنين ومن الشهر الآخر الثلاثاء والأربعاء والخميس » وسيأتي وقد جمع صاحب البدر المنير بين هذه الأحاديث فقال النهي متوجه الى الأفراد والصوم باعتبار انضمام ما قبله أو بعده اليه ويؤيد هذا ما تقدم من اذنه صلى الله عليه وآله وسلم لمن صام الجمعة أن يصوم السبت بعدها والجمع مهما أمكن أولى من النسخ . والحديث الثاني حسنه الترمذي . وقال ابن عبد البر هو صحيح ولا مخالفة بينه وبين الأحاديث السابقة وإنه محمول على انه كان يصومه يوم الخميس . وروى بسنده الى أبي هريرة انه قال « من صام الجمعة كتب له عشرة أيام من أيام الآخرة لا يشاكلهن أيام الدنيا » وروى ابن أبي شيبة عن ابن عباس قال « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مفطرا يوم الجمعة قط » وقد تقدم الكلام على صوم يوم الجمعة . قوله « أولحاه شجرة » اللحاء بكسر اللام بعدها حاء مهملة فشر الشجر *

باب صوم أيام البيض وصوم ثلاثة أيام من كل شهر وإن كانت سواها

١ عن أبي ذر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أبا ذر إذا صمت من الشهر ثلاثة فصم ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة » رواه أحمد والنسائي والترمذي * ٢ وعن أبي قتادة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث من كل شهر ورمضان الى رمضان فهذا صيام الدهر كله » رواه أحمد ومسلم وأبو داود * ٣ وعن عائشة قالت « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من الشهر السبت والأحد والاثنين ومن الشهر الآخر الثلاثاء والأربعاء والخميس » رواه الترمذي وقال حديث حسن * ٤ وعن أبي ذر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صام من كل شهر ثلاثة أيام فذلك صيام الدهر فأنزل الله تصديق ذلك في كتابه من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها اليوم بعشرة » رواه ابن ماجه والترمذي *

حديث أبي ذر الأول أخرجه أيضا ابن حبان وصححه . ولفظه عند النسائي

أيام البيض الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من كل شهر ٣٤١

والترمذي قال «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نصوم من الشهر ثلاثة أيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة» وأخرجه أيضا النسائي وابن حبان وصححه من حديث أبي هريرة ورواه النسائي من حديث جرير مرفوعا قال الحافظ واسناده صحيح ورواه ابن أبي حاتم في العلل عن جرير موقوفا وصحح عن أبي زرعة وقفه وأخرجه أبو داود والنسائي من طريق ابن ملحان القيسي عن أبيه. وأخرجه البزار من طريق ابن البيهقي عن أبيه عن ابن عمر. وحديث عائشة روى موقوفا قال في الفتح وهو أشبه. وحديث أبي ذر الآخر حسنه الترمذي ﴿وفي الباب﴾ عن ابن مسعود عند أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم ثلاثة أيام من غرة كل شهر» وعن حفصة عند أبي داود والنسائي «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام الاثنين والخميس والاثنين من الجمعة الآخرة» وعن عائشة غير حديث الباب عند مسلم قالت «كان صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام لا يبالي من أي الشهر صام» وعن أبي هريرة غير حديثه الأول عند الشيخين بلفظ «أوصاني خليلي بصيام ثلاثة أيام» وعن ابن عباس عند النسائي بلفظ «كان صلى الله عليه وآله وسلم لا يفطر أيام البيض في حضر ولا سفر» وسيأتي. وعن قرّة بن إياس المزني وأبي عقرب وعثمان بن أبي العاص أشار إلى ذلك الترمذي. قوله «فهم ثلاث عشرة» الخ فيه دليل على استحباب صوم أيام البيض وهي الثلاثة المعينة في الحديث وقد وقع الاتفاق بين العلماء على أنه يستحب أن تكون الثلاث المذكورة في وسط الشهر كما حكاه النووي واختلفوا في تعيينها فذهب الجمهور إلى أنها ثالث عشر ورابع عشر وخامس عشر. وقيل هي الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر: وحديث أبي ذر المذكور في الباب وما ذكرنا من الأحاديث الواردة في معناه يرد ذلك: قوله «ثلاث من كل شهر» الخ اختلفوا في تعيين هذه الثلاثة الأيام المستحبة من كل شهر ففسرها عمر بن الخطاب وابن مسعود وأبو ذر وغيرهم من الصحابة وجماعة من التابعين وأصحاب الشافعي بأيام البيض. ويشكل على هذا قول عائشة المتقدم لا يبالي من أي الشهر صام وأجيب عن ذلك بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلة كان يعرض له بما يشغله من مراعاة ذلك أو كان يفعل ذلك إيمان الجواز وكل ذلك في حقه أفضل

والذي أمر به قد أخبر به أمته ووصاهم به وعينه لهم فيحمل مطلق الثلاث على الثلاث المقيدة بالأيام المعينة واختار النخعي وآخرون أنها آخر الشهر واختار الحسن البصري وجماعة أنها من أوله واختارت عائشة وآخرون صيام السبت والاحد والاثنين من عدة شهر ثم الثلاثاء والاربعاء والخميس من الشهر الذي بعده للحديث المذكور في الباب عنها . وقال البيهقي « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام لا يبالي من أي الشهر صام » كما في حديث عائشة قال فكل من رآه فعل نوعا ذكره وعائشة رأت جميع ذلك فأطلقت : وقال الروياني صيام ثلاثة أيام من كل شهر مستحب فان اتفقت أيام البيض كان أحب . وفي حديث رفعه ابن عمر « أول اثنين في الشهر وخميسان بعده » وروي عن مالك انه يكره تعيين الثلاث : قال في الفتح وفي كلام غير واحد من العلماء ان استحباب صيام أيام البيض غير استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر انتهى . وهذا هو الحق لان حمل المطلق على المقيد هنا متعذرو كذلك استحباب السبت والاحد والاثنين من شهر والثلاثاء والاربعاء والخميس من شهر غير استحباب ثلاثة أيام من كل شهر وقد حكى الحافظ في الفتح في تعيين الثلاثة الأيام المطلقة عشرة اقوال وقد ذكرنا أكثرها والحق انها تبقى علي اطلاقها فيكون الصائم مخيرا وفي أي وقت صامها فقد فعل المشروع لكن لا يفعلها في أيام البيض ﴿ فالخاصل ﴾ من أحاديث الباب استحباب صيام تسعة أيام من كل شهر ثلاثة مطلقة وأيام البيض والسبت والاحد والاثنين في شهر والثلاثاء والاربعاء والخميس في شهر . قوله « فذلك صيام الدهر » وذلك لان الحسنة بعشرة أمثالها فيعدل صيام الثلاثة الأيام من كل شهر صيام الشهر كله فيكون كمن صام الدهر *

﴿ باب صيام يوم وفطر يوم وكرهية صوم الدهر ﴾

١ عن عبد الله بن عمرو « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صم في كل شهر ثلاثة أيام قلت اني أقوي من ذلك فلم يزل يرفعي حتي قال صم يوما وأفطر يوما فانه أفضل الصيام وهو صوم أخى داود عليه السلام » * ٢ وعن عبد الله بن عمرو

قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا صام من صام الاً بد » متفق عليهما *
 ٢ وعن أبي قتادة قال « قيل يا رسول الله كيف بمن صام الدهر قال
 لا صام ولا أفطر أولم يصم ولم يفطر » رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه * ٣ وعن
 أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من صام الدهر ضيقت عليه
 جهنم هكذا وقبض كفه » رواه أحمد . ويحمل هذا على من صام الايام المنهي عنها *
 *

حديث أبي موسى أخرجه أيضا ابن حبان وابن خزيمة والبيهقي وابن أبي
 شيبة . ولفظ ابن حبان « ضيقت عليه جهنم هكذا وعقد تسعين » وأخرجه أيضا
 البزار والطبراني قال في مجمع الزوائد ورجاله رجال الصحيح (وفي الباب) عن
 عبد الله بن الشخير عند أحمد وابن حبان بلفظ « من صام الاً بد فلا صام ولا أفطر »
 وعن عمران بن حصين أشار إليه الترمذي : قوله « فانه أفضل الصيام » مقتضاه ان
 الزيادة على ذلك من الصوم مفضولة وسيأتي البحث عن ذلك : قوله « لا صام من صام
 الاً بد » استدل بذلك على كراهية صوم الدهر . قال ابن التين استدل على الكراهة
 من وجوه نهي صلى الله عليه وآله وسلم عن الزيادة وأمره بأن يصوم ويفطر . وقوله
 « لا أفضل من ذلك » ودعاؤه على من صام الاً بد . وقيل معنى قوله لا صام النفي أي
 ما صام كقوله تعالى (فلا صدق ولا صلي) ويدل على ذلك ما عند مسلم من حديث أبي
 قتادة بلفظ « ما صام وما أفطر » وما عند الترمذي بلفظ « لم يصم ولم يفطر » قال
 في الفتح أي لم يحصل أجر الصوم لمخالفته ولم يفطر لانه أمسك . وإلى كراهة صوم
 الدهر مطلقا ذهب اسحق وأهل الظاهر وهي رواية عن أحمد . وقال ابن حزم
 يحرم ويدل للتحريم حديث أبي موسى المذكور في الباب لما فيه من الوعيد الشديد
 * وذهب الجمهور * كافي الفتح الى استحباب صومه وأجابوا عن حديث ابن عمرو
 وحديث أبي قتادة بأنه محمول على من كان يدخل على نفسه مشقة أو يفوت حقا قالوا
 ولذلك لم ينه صلى الله عليه وآله وسلم حمزة بن عمرو الا تسلمى وقد قال له يا رسول الله
 اني أسرد الصوم وبجواب عن هذا بان سر د الصوم لا يستلزم صوم الدهر بل المراد
 انه كان كثير الصوم كما وقع ذلك في رواية الجماعة المتقدمة في باب الفطر والصوم في
 السفر . ويؤيد عدم الاستلزام ما أخرجه أحمد من حديث أسامة « ان النبي صلى الله

عليه وآله وسلم كان يسرد الصوم « مع ما ثبت انه لم يصم شهرا كاملا الا رمضان وأجابو عن حديث أبي موسى بحمله على من صامه جميعا ولم يفطر في الايام المنهي عنها كالعبد بن وأيام التشريق وهذا هو اختيار ابن المنذر وطائفة . وأجيب عنه بان قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا صام ولا أفطر لمن سأله عن صوم الدهر ان معناه انه لا أجر له ولا إثم عليه ومن صام الايام المحرمة لا يقال فيه ذلك لانه أثم بصومها بالاجماع . وحكي الاثر من مسدد انه قال معني حديث أبي موسى ضيقت عليه جهنم فلا يدخلها وحكي مثله ابن خزيمة عن المزني ورجحه الغزالي . والمالجيء الى هذا التأويل ان من ازداد الله عملا صالحا ازداد عنده رفعة وكرامة . قال في الفتح وتعقب بان ليس كل عمل صالح اذا ازداد العبد منه ازداد من الله تقربا بل رب عمل صالح اذا ازداد منه ازداد بعدا كالصلاة في الأوقات المكروهة انتهى . وأيضا لو كان المراد ما ذكره لقال ضيقت عليه واستدلوا على الاستحباب بما وقع في بعض طرق حديث عبد الله بن عمرو بلفظ « فان الحسنة بعشرة أمثالها وذلك مثل صيام الدهر » وبما تقدم في حديث « من صام رمضان واتبعه ستا من شوال فكأنما صام الدهر » وبما تقدم في صيام أيام البيض انه مثل صوم الدهر . قالوا والمشبه به أفضل من المشبه فكان صيام الدهر أفضل من هذه المشبهات فيكون مستحبا وهو المطلوب . قال الحافظ وتعقب بان التشبيه في الأمر المقدر لا يقتضي جواز المشبه به فضلا عن استحبابه وإنما المراد حصول الثواب على تقدير مشروعية صيام ثلثمائة وستين يوما . ومن المعلوم ان المكلف لا يجوز له صيام جميع السنة فلا يدل التشبيه على أفضلية المشبه به من كل وجه واختلف المجوزون لصيام الدهر هل هو الافضل أو صيام يوم وافتطار يوم فذهب جماعة منهم الى أن صوم الدهر أفضل واستدلوا على ذلك بانه أكثر عملا فيكون أكثر أجرا وتعقبه ابن دقيق العيد بان زيادة الأجر بزيادة العمل ههنا معارضة باقتضاء العادة التقصير في حقوق أخرى فالاولى انتفويض الى حكم الشارع وقد حكم بان صوم يوم وافتطار يوم أفضل الصيام هذا معني كلامه وبما يرشد الى أن صوم الدهر من جملة الصيام المفضل عليه صوم يوم وافتطار يوم أن ابن عمر وطلب ان يصوم زيادة على ذلك المقدار فأخبره النبي صلى الله عليه وآله وسلم بانه أفضل الصيام *

باب نطوع المسافرين والغازي بالصوم

١ - وعن ابن عباس قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفطر أيام البيض في حضر ولا سفر » رواه النسائي * ٢ وعن أبي سعيد قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صام يوماً في سبيل الله بعد الله وجهه عن النار سبعين خريفاً » رواه الجماعة إلا أبا داود *

الحديث الأول في إسناده يعقوب بن عبد الله القمي وجعفر بن أبي المغيرة القمي وفيهما مقال . وفيه دليل على استحباب صيام أيام البيض في السفر وبلحق بها صوم سائر التطوعات المرغب فيها . والحديث الثاني يدل على استحباب صوم المجاهد لأن المراد بقوله في سبيل الله الجهاد . قال الثوري وهو محمول على من لا يتضرر به ولا يفوت به حقاً ولا يختل قتاله ولا غيره من مهمات غزوه . ومعناه المباحة عن النار والمعاذة منها مسيرة سبعين سنة *

باب في ان صوم التطوع لا يلزم بالشروع

١ - عن أبي جحيفة « قال أخي النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين سلمان وأبي الدرداء فزار سلمان أبا الدرداء فرأى أم الدرداء متبذلة فقال لها ما شأنك قالت أخوك أبو الدرداء لبس له حاجة في الدنيا فجاء أبو الدرداء فصنع له طعاماً فقال كل فاني صائم فقال ما أنا بأكل حتى تأكل فأكل فلما كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم قال نم فام تم ذهب يقوم فقال نم فلما كان من آخر الليل قال سلمان قم الآن فصلبنا فقال له سلمان ان لربك عليك حقاً ولنفسك عليك حقاً ولأهلك عليك حقاً فأعط كل ذي حق حقه فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر له ذلك فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم صدق سلمان » رواه البخاري والترمذي وصححه *

قوله « متبذلة » بفتح المثناة الفوقية والموحدة بعدها وتشديد الذال المعجمة المكسورة أي لابسة ثياب البذلة بكسر الموحدة وسكون الذال وهي المهنة وزنا ومعنى والمراد انها تاركة للباس ثياب الزينة . وفي رواية لاكشميهني « متبذلة » بتقديم (م ٤٤ - ج ٤ نيل الاوطار)

الموحدة وتخفيف الذال المعجمة والمعني واحد : قوله « ليست له حاجة في الدنيا » زاد ابن خزيمة يصوم النهار ويقوم الليل : قوله « فقال كل » القائل أبو الدرداء على ظاهر هذه الرواية وهي لفظ الترمذي ولفظ البخاري « فقال كل قال فاني صائم » فيكون القائل سلمان : قوله « فقال ماأنا بأكل حتى تأكل » في رواية للبزار « فقال أقسمت عليك لتفطرن » وكذا رواه ابن خزيمة والدارقطني والطبراني وابن حبان : قوله « فلما كان من آخر الليل » في رواية ابن خزيمة « فلما كان عند السحر » وعند الترمذي « فلما كان عند الصبح » وللدارقطني « فلما كان في وجه الصبح » : قوله « ولا هلك عليك حقا » زاد الترمذي وابن خزيمة « ولضيفك عليك حقا » وزاد الدارقطني « فصم وأفطروا صلوا وتموا وأهلك » قوله « صدق سلمان » فيه دليل على مشروعية النصح للمسلم وتنبيهه من غفل وفضل قيام آخر الليل وثبوت حق المرأة على الزوج في حسن العشرة وجواز النهي عن المستحبات اذا خشى ان ذلك يفضي الى السامة والملل وتقويت الحقوق المطلوبة وكراهة الحمل على النفس في العبادة وجواز الفطر من صوم التطوع وسيأتي الكلام عليه *

٢ عن وعن أم هانيء « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليها فدعا بشراب فشرب ثم ناولها فشربت فقالت يا رسول الله أما أني كنت صائمة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر » رواه أحمد والترمذي * وفي رواية « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شرب ميرا با فناولها لتشرب فقالت اني صائمة ولكني كرهت أن أرد سؤرك فقال يعني ان كان قضاء من رمضان فانضي يوما مكانه وان كان تطوعا فان شئت فاقضي وان شئت فلا تقضي » رواه أحمد وأبوداود بمعناه * ٣ وعن عائشة قالت « اهدي لحفصة طعام وكنا صائمتين فأفطرنائم دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلنا يا رسول الله انا أهديت لنا هدية واشتهيناها فأفطرننا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا عليكم صوما مكانه يوما آخر » رواه أبو داود وهذا أمر ندب بدليل قوله لا عليكم عن *


حديث أم هانيء أخرجه أيضا الدارقطني والطبراني والبيهقي وفي إسناده سهاك وقد اختلف عليه فيه وقال النسائي سهاك ليس يعتمد عليه اذا انفرد وقال البيهقي في إسناده

وقال وكذلك قال الترمذي وفي اسناده أيضاً هرون بن أم هانئ قال ابن القطان لا يعرف
وفي اسناده أيضاً يزيد بن أبي زياد الهاشمي قال ابن عدي يكتب حديثه وقال الذهبي
صدوق ردى الحفظ وقد غلط سماك في هذا الحديث فقال في بعض الروايات ان
ذلك كان يوم الفتح وهي عند النسائي والطبراني ويوم الفتح كان في رمضان
فكيف يتصور ان تكون صائمة قضاء أو تطوعاً . وحديث عائشة أخرجه أيضاً
النسائي وفي اسناده زميل . قال النسائي ليس بالمشهور وقال البخاري لا يعرف
زميل سماع من عروة ولا يزيد يعني يزيد بن الهاد سماع من زميل ولا تقوم به
الحجة . وقال الخطابي اسناده ضعيف وزميل مجهول . وأخرج الحديث الترمذي
بلفظ « أقضيا يوماً آخر مكانه » وقال رواه ابن أبي حفصة وصالح بن أبي الأخضر
عن الزهري عن عروة عن عائشة مثل هذا يعني مرفوعاً ورواه مالك بن أنس ومعمّر
وعبيد الله بن عمر وزباد بن سعد وغير واحد من الحفاظ عن الزهري عن عائشة
مرسلاً ولم يذكروا فيه عروة وهذا أصح لانه روى عن ابن جريج قال سألت
الزهري قلت له أحدثك عروة عن عائشة قال لم أسمع من عروة في هذا شيئاً
ولكني سمعت في خلافة سليمان بن عبد الملك من ناس عن بعض من سأل عائشة
عن هذا الحديث فذكره ثم أسنده كذلك . وقال النسائي هذا خطأ . وقال ابن
عينة في روايته سئل الزهري عنه أهو عن عروة فقال لا . وقال الخليل اتفق
الثقات على إرساله وتوارد الحفاظ على الحكم بضعفه وضعفه أحمد والبخاري والنسائي
بجهالة زميل (وفي الباب) عن عائشة غير الحديث المذكور في الباب « أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم دخل عليها ذات يوم فقال هل عندكم من شيء فقدمت له حيساً
فقال لقد أصبحت صائماً فأكل منه » وقد تقدم في باب وجوب النية وزاد النسائي
فأكل وقال أصوم يوماً مكانه . قال النسائي هي خطأ بمعنى الزيادة ونسب الدارقطني
الوهم فيها الى محمد بن عمر الباهلي ولكن رواها النسائي من غير طريقه . وكذا
الشافعي (وفي الباب) أيضاً عن أبي سعيد عند البيهقي باسناد قال الحافظ حسن
قال « صنعت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم طعاماً فلما وضع قال رجل أنا صائم
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعاك أخوك وتكلف لك أفطر فصم
مكانه ان شئت » (والاحاديث) المذكورة في الباب تدل على انه يجوز لمن صام

تطوعا ان يفطر لاسيما اذا كان في دعوة الى طعام أحد من المسلمين ويدل على انه يستحب للتطوع القضاء لذلك اليوم . وقد ذهب الى ذلك الجمهور من أهل العلم وحكي الترمذي عن قوم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنهم رأوا عليه القضاء اذا أفطر قال وهو قول مالك بن أنس . واستدلوا بحديث عائشة المذكور . وبحديث أبي سعيد في الباب وأجيب عن ذلك بما في حديث أم هانئ من التخيير فيجمع بينه وبين حديث عائشة وأبي سعيد بحمل القضاء على التدب ويدل على جواز الافطار وعدم وجوب القضاء حديث أبي جحيفة المتقدم لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرر ذلك ولم يبين لأبي الدرداء وجوب القضاء عليه وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز . قال ابن المنير ليس في تحريم الأكل في صوم النفل من غير عذر الا أدلة العامة كقوله تعالى (ولا تبطلوا أعمالكم) الا ان الخاص يقدم على العام كحديث سلمان وقال ابن عبد البر من احتج في هذا بقوله تعالى (ولا تبطلوا أعمالكم) فهو جاهل بأقوال أهل العلم فان الأكثر على أن المراد بذلك النهي عن الرياء كأنه قال لا تبطلوا أعمالكم بالرياء بل اخلصوها لله وقال آخرون لا تبطلوا أعمالكم بارتكاب الكبائر ولو كان المراد بذلك النهي عن ابطال ما لم يفرض الله عليه ولا أوجب على نفسه بنذر أو غيره لامتنع عليه الافطار الا بما يبيح الفطر من الصوم الواجب وهم لا يقولون بذلك انتهى . ولا يخفى ان الآية عامة والاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما تنرد في الأصول والصواب ما قال ابن المنير . قوله «لا عليكما» فيه دليل على انه يجوز لمن كان صائما عن قضاء ان يفطر ولا اثم عليه لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يستفصل هل الصوم قضاء أو تطوع ويؤيد ذلك قوله في حديث أم هانئ ان كان قضاء رمضان فاقضى يوما مكانه . قوله «يعنى» هذه اللفظة ليست في متن الحديث *

باب ما جاء في استقبال رمضان باليوم واليومين وغير ذلك

عن أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين الا أن يكون رجل كان يصوم صوما فليصمه»

رواه الجماعة * ٢ وعن معاوية قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول على المنبر قبل شهر رمضان الصيام يوم كذا وكذا ونحن متقدمون فمن شاء فليقدم ومن شاء فليتأخر » رواه ابن ماجه . ويحمل هذا على التقدم بأكثر من يومين * ٣ وعن عمران بن حصين « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل هل صمت من سرر هذا الشهر شيئاً قال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإذا أفطرت رمضان فصم يومين مكانه » متفق عليه . وفي رواية لهم « من سرر شعبان » ويحمل هذا على أن الرجل كانت له عادة بصيام سرر الشهر أو قد نذره * 

حديث معاوية في اسناده القاسم بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن مولى ابن أمية وفيه مقال والهيثم بن حميد وفيه أيضاً مقال : قوله « لا يتقدم من أحدكم » الخ قال العلماء معني الحديث « لا تستقبلوا رمضان بصيام على نية الاحتياط لرمضان » قال الترمذى لما أخرج هذا الحديث العمل على هذا عند أهل العلم كرهوا أن يتعجل الرجل بصيام قبل دخول رمضان بمعنى رمضان انتهى . وإنما اقتصر على يوم أو يومين لانه الغالب فيمن يقصد ذلك . وقد قطع كثير من الشافعية بأن ابتداء المتع من أول السادس عشر من شعبان واستدلوا بحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً « إذا اتصف شعبان فلا تصوموا » أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره . وقال الرويانى من الشافعية يحرم التقدم بيوم أو يومين لحديث الباب ويكره التقدم من نصف شعبان للحديث الآخر . وقال جمهور العلماء يجوز الصوم تطوعاً بعد النصف من شعبان وضعفوا الحديث الوارد في النهى عنه . وقد قال أحمد وابن معين انه منكر . وقد استدلل البيهقي على ضعفه بحديث الباب وكذا صنع قبله الطحاوى واستظهر بحديث أنس مرفوعاً « أفضل الصيام بعد رمضان شعبان » لكن اسناده ضعيف كما تقدم واستظهر أيضاً بحديث عمران بن حصين المذكور في الباب لقوله فيه « من سرر شعبان » والسرر بفتح السين المهملة ويجوز كسرها وضمها ويقال أيضاً سرار بفتح أوله وكسره ورجح الفراء الفتح وهو من الاستسرار قال أبو عبيدة والجمهور المراد بالسرر هنا آخر الشهر سميت بذلك لاستسرار القمر فيها وهى ليلة ثمان وعشرين وتسع وعشرين وثلاثين ونقل

أبو داود عن الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز أن سرره أوله ونقل الخطابي عن الأوزاعي كالجهور وقيل السرر وسط الشهر حكاه أبو داود أيضاً ورجحه بعضهم . ووجهه بأن السرر جمع مرة وسرة الشئ وسطه . ويؤيده النذب إلى صيام البيض وهي وسط وإن لم يرد في صيام آخر الشهر ندب بل ورد فيه نهى خاص بأخر شعبان لمن صامه لأجل رمضان . ووجهه النووي بأن مسلماً أفرد الرواية التي فيها سرة هذا الشهر عن بقية الروايات وأردف بها الروايات التي فيها الحث على صيام البيض وهي وسط الشهر كما تقدم . وقد قال الخطابي إن بعض أهل العلم قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن سؤاله (١) عن ذلك سؤال زجر وإنكار لأنه قد نهى أن يستقبل الشهر يوم أو يومين وتعقب بأنه لو أنكر ذلك لم يأمره بقضائه وأجاب الخطابي باحتمال أن يكون الرجل أوجبه على نفسه فلذلك أمره بالوفاء وإن يقضى ذلك في شوال وقال آخرون فيه دليل على أن النهى عن تقدم رمضان يوم أو يومين إنما هو لمن يقصد به التحري لأجل رمضان وأما من لم يقصد ذلك فلا يتناوله النهى وهو خلاف ظاهر حديث النهى لأنه لم يستثن منه إلا من كانت له عادة . وقال القرطبي أجمع بين الحديثين يمكن بحمل النهى على من ليست له عادة بذلك وحمل الأمر على من له عادة وهذا هو الظاهر وقد استثنى من له عادة في حديث النهى بقوله « إلا أن يكون رجل كان يصوم صوماً فليصمه » فلا يجوز صوم النفل المطلق الذي لم تجز بها عادة وكذلك بحمل حديث معاوية المذكور في الباب بعد ثبوته على من كان معتاداً للصوم في ذلك الوقت . وأما قول المصنف أنه يحمل على التقدم بأكثر من يومين فغير ظاهر لأن حديث العلاء بن عبد الرحمن المتقدم يدل على المنع من صوم النصف الآخر من شعبان وقد جمع الطحاوي بين حديث النهى . وحديث العلاء بأن حديث العلاء محمول على من يضعفه الصوم . وحديث الباب مخصوص بمن يحتاط بزعمه أن رمضان قال في الفتح وهو جمع حسن وقد اختلف في الحكمة في النهى عن تقدم رمضان بصوم يوم أو يومين ف قيل هي التقوى بالفطر أن رمضان ليدخل فيه بقوة ونشاط وفيه نظر لأن مقتضى الحديث أنه لو تقدمه بصوم ثلاثة أيام أو أربعة أيام جاز . وقيل الحكمة خشية اختلاط النفل بالفرض وفيه نظر لأنه يجوز لمن له عادة كما تقدم . وقيل لأن الحكم ملق بالرؤية فمن تقدمه يوم أو يومين فقد حاول الطعن في ذلك الحكم . قال في الفتح وهذا هو المعتمد ولا يرد عليه صوم من اعتاد ذلك لأنه قد أذن له فيه وليس

من الاستقبال في شيء ويلحق به القضاء والنذر لوجوبهما قال بعض العلماء يستثنى القضاء والنذر بالأدلة القطعية على وجوب الوفاء بهما فلا يبطل القطعي بالظني .
وفي حديث أبي هريرة بيان لمعنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الماضي «صوموا لرؤيته» فان اللام فيه للتأقيت لا للتعليل . قال ابن دقيق العيد ومع كونها محمولة على التأقيت فلا بد من ارتكاب مجازلان وقت الرؤية وهي الليل لا يكون محض الصوم وتعقبه الفاكهى بان المراد بقوله «صوموا» انووا الصيام والليل كله طرف للنية . قال الحافظ فوقع في المجاز الذى فر منه لان النوى ليس صائماً حقيقة بدليل أنه يجوز له الأكل والشرب بعد النية الى ان يطلع الفجر ☆

باب النهى عن صوم العيدين وأيام التشريق

١ عن أبي سعيد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «انه نهى عن صوم يومين يوم الفطر ويوم النحر» متفق عليه * وفي لفظ لاهم والبخارى «لا صوم في يومين» ☆ ولمسلم «لا يصح الصيام في يومين» *
وفي الباب عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة وابن عمر بنحو حديث الباب وهي في صحيح البخاري ومسلم وتفرّد به مسلم من حديث عائشة . قال النووي في شرح صحيح مسلم وقد أجمع العلماء على تحريم صوم هذين اليومين بكل حال سواء صامها عن نذر أو تطوع أو كفارة أو غير ذلك ولو نذر صومهما متعمدا لعينهما . قال الشافعي والجمهور لا ينعقد نذره ولا يلزمه قضاؤهما وقال ابو حنيفة ينعقد ويلزمه قضاؤهما قال فان صامهما اجزأه وخالف الناس كلهم في ذلك انتهى . وبمثل قول أبي حنيفة قال المؤيد بالله والامام محيي . وقال زبيد بن علي والهادوية يصح النذر بصيامهما وبصوم في غيرها ولا يصح صومه فيهما وهذا اذا نذر صومهما بعينهما كما تقدم . وأما اذا نذر صوم يوم الاثنين مثلاً فوافق يوم العيد فقال النووي لا يجوز له صوم العيد بالاجماع قال وهل يلزمه القضاء فيه خلاف للعلماء وفيه للشافعي قولان أصحهما لا يجب قضاؤه لان لفظه لم يتناول القضاء وانما يجب قضاء الفرائض بأمر جديد على المختار عند الأصوليين انتهى . (والحكمة) في النهى عن صوم العيدين ان فيه

إعراضا عن ضيافة الله تعالى لعباده كما صرح بذلك أهل الأصول *
 ٢- وعن كعب بن مالك « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعثه وأوصى
 ابن الحديان أيام التشريق فتأديا أنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن وأيام منى أيام أكل
 وشرب » رواه أحمد ومسلم * ٣- وعن سعد بن أبي وقاص قال « أمرني النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم أن أنادي أيام منى أنها أيام أكل وشرب ولا صوم فيها يعني
 أيام التشريق » رواه أحمد * ٤- وعن أنس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 نهى عن صوم خمسة أيام في السنة يوم الفطر ويوم النحر وثلاثة أيام التشريق » رواه
 الدارقطني * وعن عائشة وابن عمر قالا « لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا
 لمن لم يجد الهدى » رواه البخاري . وله عنهما « أنهما قالا الصيام لمن تمتع بالعمرة إلى
 الحج إلى يوم عرفة فإن لم يجد هديا ولم يصم صام أيام منى » * ٥-

حديث سعد بن أبي وقاص أخرجه أيضا البزار قال في مجمع الزوائد ورجاها
 يعني أحمد والبزار رجال الصحيح . وحديث أنس في إسناده محمد بن خالد الطحان
 وهو ضعيف (وفي الباب) عن عبد الله بن حذافة السهمي عند الدارقطني بلفظ
 « لا تصوموا في هذه الأيام فإنها أيام أكل وشرب وبعل » يعني أيام منى وفي إسناده
 الواقدي . وعن أبي هريرة عند الدارقطني وفي إسناده سعد بن سلام وهو قريب
 من الواقدي وفيه أن المنادي بديل بن ورقاء . وأخرجه أيضا ابن ماجه من وجه
 آخر وابن حبان . وعن ابن عباس عند الطبراني بنحو حديث عبد الله بن حذافة
 وفيه والبعال وقاع النساء وفي إسناده اسمعيل بن أبي حبيب وهو ضعيف . وعن
 عمر بن خلدة عن أبيه عند أبي يعلى وعبد بن حميد وابن أبي شبة واسحق بن
 راهويه بنحوه وفي إسناده موسى بن عبيدة الربذي وهو ضعيف . وعن ابن مسعود
 ابن الحكم عن أمه عند النسائي « أنها رأت وهي بمنى في زمن رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم راكبا يصيح يقول يا أيها الناس إنها أيام أكل وشرب ونساء
 وبعل وذكر الله قالت فقلت من هذا فقالوا علي بن أبي طالب » وأخرجه البيهقي
 من هذا الوجه لكن قال إن جدته حدثته . وأخرجه ابن يونس في تاريخ مصر
 من طريق يزيد بن الهاد عن عمرو بن سليم الزرقى عن أمه قال يزيد فسألت
 عنها فقيل إنها جدته . وعن نيشة الهذلي عند مسلم في صحيحه بلفظ « أيام التشريق

أيام أكل وشراب » وأخرجه ابن حبان عن أبي هريرة بنحوه وأخرجه النسائي عن بشر بن سعيد بنحوه . وعن عقبة بن عامر عند أصحاب السنن وابن حبان والحاكم والبرار بلفظ « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أيام التشريق أيام أكل وشرب وصلاة فلا يصومها أحد » . وعن عمرو بن العاص عند أبي داود « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بإفطارها وينهي عن صيامها » وقد استدلل بهذه الأحاديث على نحریم صوم أيام التشريق وفي ذلك خلاف بين الصحابة فمن بعدهم . قال في الفتح وقد روى ابن المنذر وغيره عن الزبير بن العوام وأبي طلحة من الصحابة الجواز مطلقا . وعن علي عليه السلام وعبد الله ابن عمرو بن العاص المنع مطلقا وهو المشهور عن الشافعي . وعن ابن عمر وعائشة وعبيد ابن عمير في آخرين منعه إلا للمتمتع الذي لا يجد الهدي وهو قول مالك والشافعي في القديم . وعن الأوزاعي وغيره أيضا يصومها المحصر والقارن انتهى . واستدل القائلون بالمنع مطلقا بأحاديث الباب التي لم تقيد بالجواز للمتمتع واستدل القائلون بالجواز للمتمتع بحديث عائشة وابن عمر المذكور في الباب وهذه الصيغة لها حكم الرفع وقد أخرجه الدارقطني والطحاوي بلفظ « رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للمتمتع إذا لم يجد الهدي أن يصوم أيام التشريق » وفي أسناده يحيى بن سلام وليس بالقوى ولكنه يؤيد ذلك عموم الآية قالوا وحمل المطلق على المقيد واجب وكذلك بناء العام على الخاص وهذا أقوى المذاهب . وأما القائل بالجواز مطلقا فأحاديث الباب جميعها ترد عليه . قال في الفتح وقد اختلف في كونها يعني أيام التشريق يومين أو ثلاثة قال وسميت أيام التشريق لان لحوم الأضاحي تشرق فيها أي تنشر في الشمس . وقيل لان الهدي لا ينحر حتى تشرق الشمس . وقيل لان صلاة العيد تقع عند شروق الشمس وقيل التشريق التكبير دبر كل صلاة انتهى . وحديث أنس المذكور في الباب يدل على أنها ثلاثة أيام بعد يوم النحر *



﴿ كتاب الاعتكاف ﴾

١ ﴿ عن عائشة ﴾ قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعتكف العشر الآخر من رمضان حتى توفاه الله عز وجل ، * ٢ وعن ابن عمر ﴾ قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعتكف العشر الآخر من رمضان متفق عليهما . ولمسلم قال نافع وقد « أراني عبد الله المسكان الذي كان يعتكف فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » * ٣ وعن أنس قال « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعتكف العشر الآخر من رمضان فلم يعتكف عاما فلما كان في العام المقبل اعتكف عشرين » رواه أحمد والترمذي وصححه . ولاحمد وأبي داود وابن ماجه هذا المعنى من رواية أبي كعب *

هذه الأحاديث فيها دليل على مشروعية الاعتكاف وهو متفق عليه كما قال النووي وغيره . قال مالك فكرت في الاعتكاف وترك الصحابة له مع شدة اتباعهم للأثر فوقع في نفسي انه كالوصال وأراهم تركوه لشدة ولم يباغني عن أحد من السلف انه اعتكف الا عن أبي بكر بن عبد الرحمن انتهى . ومن كلام مالك هذا أخذ بعض أصحابه ان الاعتكاف جائز وأنكر ذلك عليهم ابن العربي . وقال انه سنة مؤكدة وكذا قال ابن بطال في مواظبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يدل على تأكيده . وقال أبو داود عن أحمد لا أعلم عن أحد من العلماء خلافا انه مسنون وتعقب الحافظ في الفتح قول مالك انه لم يعتكف من السلف الا أبو بكر بن عبد الرحمن وقال لعله أراد صفة مخصوصة والافقد حكى عن غير واحد من الصحابة انه اعتكف ﴿ وواعلم ﴾ انه لا خلاف في عدم وجوب الاعتكاف الا اذا نذره . قوله « يعتكف » الاعتكاف في اللغة هو الحبس والازوم والمكث والاستقامة والاستدارة قال المعجاج

فمن يعتكف به اذا حجا ☆ عكف النبط يلعبون الفزجا

والنبط قوم من المعجم والفزج بالفاء والنون والزاي والجيم لبة للمعجم يأخذ كل واحد منهم بيد صاحبه ويستديرون راقصين . وقوله « حجا » أي أقام بالمسكان

وفي الشرع المكث في المسجد من شخص مخصوص بصفة مخصوصة . قوله « العشر الآخر من رمضان » فيه دليل على استحباب مداومة الاعتكاف في العشر الآخر من رمضان لتخصيصه صلى الله عليه وآله وسلم ذلك الوقت بالمداومة على اعتكافه . قوله « اعتكف عشرين » فيه دليل على أن من اعتاد اعتكاف أيام ثم لم يمكنه أن يعتكفها أنه يستحب له قضاؤها وسيأتي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتكف لما أم يعتكف العشر الآخر من رمضان العشر الآخر من شوال *


عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه وأنه أمر بنجاءه فضرب لما أراد الاعتكاف في العشر الآخر من رمضان فأمرت زينب بنجائها فضرب وأمرت غيرها من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنجائها فضرب فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الفجر نظر فإذا الأختية فقال آبر يردن فأمر بنجائه فقوض وترك الاعتكاف في شهر رمضان حتى اعتكف في العشر الآخر من شوال » رواه الجماعة إلا الترمذي لكن له منه « كان إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه » ☆

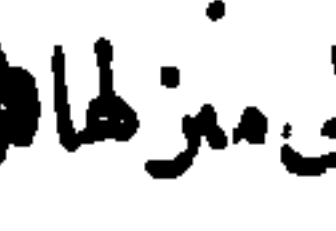
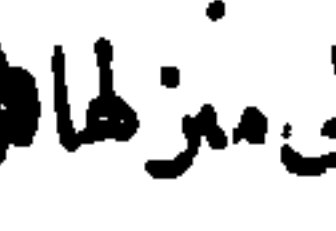
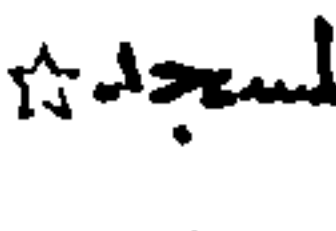
قوله « صلى الفجر ثم دخل معتكفه » استدلل به على أن أول وقت الاعتكاف من أول النهار وبه قال الأوزاعي والليث . والثوري . وقال الأئمة الأربعة وطائفة يدخل قبيل غروب الشمس وأولوا الحديث على أنه دخل من أول الليل ولكن إنما يخلو بنفسه في المسكن الذي أعده للاعتكاف بمد صلاة الصبح . قوله « بنجاء » بنجاء معجمة ثم باء موحدة . قوله « وأمرت غيرها » الخ هذا يقتضي تعميم الأزواج وليس كذلك وقد فسر قوله من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعائشة وحفصة وزينب فقط ويؤيد ذلك ما وقع في رواية للبخاري بلفظ « أربع قباب » وفي رواية للنسائي « فلما صلى الصبح إذا هو بأربعة أبنية قال لمن هذه قالوا عائشة وحفصة وزينب » الحديث . والرابع خباؤه صلى الله عليه وآله وسلم . قوله « آبر » بهزة استفهام مدودة وبغير مدونة نصب الرأ . قوله « يردن » بضم أوله وكسر الراء وسكون الدال ثم نون النسوة . وفي رواية للبخاري « انزعوها فلا أراها » قوله « فقوض » بضم القاف



وتشديد الواو المكسورة بعدها ضادة معجمة أي نقض: قوله «وترك الاعتكاف» كان الحامل له صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك خشية أن يكون الحامل لازوجات المباهاة والتنافس الثاني عن الغيرة حرصا على القرب منه خاصة فيخرج الاعتكاف عن موضوعه أو الحامل له على ذلك أن يكون باعتبار اجتماع النسوة عنده يصير كالجالس في بيته وربما يشغله ذلك عن التخلي لما قصد من العبادة فيفوت مقصوده بالاعتكاف . قوله «في العشر الآخر من شوال» في رواية في البخاري «حتى اعتكف في العشر الأول من شوال» ويجمع بينه وبين الرواية الأولى بأن المراد بقوله في العشر الآخر من شوال انتهاء اعتكافه . قال الاسماعيلي فيه دليل على جواز الاعتكاف بغير صوم لأن أول شوال هو يوم الفطر وصومه حرام وسيأتي الكلام عليه . وقال غيره في اعتكافه في شوال دليل على أن النوافل المعتادة إذا قامت تقضى قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه إن النذر لا يلزم بمجرد النية وإن السنن تقضى وإن لم يعتكف إن يلزم من المسجد مكانا بعينه وإن من التزم اعتكاف أيام معينة لم يلزمه أول ليلة لها انتهى . (واستدل) به أيضا على جواز الخروج من العبادة بعد الدخول فيها وأجيب عن ذلك بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يدخل المعتكف ولا شرع في الاعتكاف وإنما هم به ثم عرض له المانع المذكور فتركه فيكون دليلا على جواز ترك العبادة إذا لم يحصل إلا بمجرد النية كما قال المصنف ☆

٥ وعن نافع عن ابن عمر «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا اعتكف طرح له فراشه أو يوضع له سريره وراء أسطوانة التوبة» رواه ابن ماجه * الحديث رجال أسنده في سنن ابن ماجه ثقات . وقد ذكره الحافظ في الفتح عن نافع أن ابن عمر كان إذا اعتكف الخ ولم يذكر أنه مرفوع . وفي صحيح مسلم عن نافع أنه قال وقد أراني عبد الله بن عمر المكان الذي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعتكف فيه من المسجد (وفيه دليل) على جواز طرح الفراش ووضع السرير للمعتكف في المسجد وعلى جواز الوقوف في مكان معين من المسجد في الاعتكاف فيكون مخصصا للنهي عن إيطان المكان في المسجد يعني ملازمته وقد تقدم الحديث في الصلاة *

٦ وعن عائشة «أنها كانت ترجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي حائض وهو معتكف في المسجد وهي في حجرتها يناولها رأسه وكان لا يدخل البيت إلا

لحاجة الانسان اذا كان معتكفا» * ٧ وعنه ايضا قالت «ان كنت لادخل البيت للحاجة والمريض فيه فما أسأل عنه الا وأنا مرة» * ٨ وعن صفية بنت حبي قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم معتكفا فأتته أزوره ليلا فحدثته ثم قمت لا نقاب فقام معي ليقلبنى وكان مسكنها في دار أسامة بن زيد» متفق عليهن  *

قوله «ترجل» الترجيل بالجيم المشط والدهن فيه دليل على انه يجوز للمعتكف التنظيف والطيب والغسل والحلق والتزوين الحاقا بالترجيل . والجمهور على انه لا يكره فيه الا ما يكره في المسجد وعن مالك يكره الصنائع والحرف حتى طلب العلم وفيه دليل على ان من أخرج بعض بدنه من المسجد لم يكن ذلك قادحا في صحة الاعتكاف . قوله «الاحاجة الانسان» فسرها الزهري بالبول والغائط وقد وقع الاجماع على استثنائهما واختلفوا في غيرهما من الحاجات كالأكل والشرب ويلحق بالبول والغائط القيء والقيء والحجامة لمن احتاج الى ذلك وسيأتي الكلام على الخروج للحاجات وغيرها . قوله «فما أسأل عنه» سيأتي الكلام على الخروج لزيارة المريض قوله «ثم قمت لا نقاب» أي ترجع الى بيتها: قوله «ليقلبنى» بفتح أوله وسكون القاف أي يردّها الى منزلها  وفيه دليل  على جواز خروج المعتكف من مسجد اعتكافه لتشبيح الزائر . قوله «في دار أسامة بن زيد» أي التي صارت له بهد ذلك لان أسامة اذا ذاك ليس له دار مستقلة بحيث يسكن فيها صفية وكانت بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم حوالى أبواب المسجد 

٩  وعن عائشة قالت «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمر بالمريض وهو معتكف فيمر كما هو ولا يعرج يسأل عنه» رواه أبو داود * ١٠ وعن عائشة قالت «السنة على المعتكف أن لا يعود مريضا ولا يشهد جنازة ولا يمسه امرأة ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة الا لما لا بد منه ولا اعتكاف الا بصوم ولا اعتكاف الا في مسجد جامع» رواه أبو داود  *

الحديث الأول في اسناده إيث بن أبي سليم وفيه مقال . قال الحافظ والصحيح عن عائشة من فعلها أخرجه مسلم وغيره وقال صح ذلك عن علي عليه السلام . والحديث الثاني أخرجه أيضا النسائي وليس فيه قالت السنة . وأخرجه أيضا من حديث مالك وليس فيه ذلك . قال أبو داود غير عبد الرحمن بن اسحق لا يقول

فيه قالت السنة. وجزم الدار قطني بان القدر الذي من حديث عائشة قولها لا يخرج وما عداه ممن دونها انتهى. وكذلك رجح ذلك البيهقي ذكره ابن كثير في الارشاد. وعبد الرحمن بن اسحق هذا هو القرشي المدني يقال له عباد. قد أخرج له مسلم في صحيحه ووثقه يحيى بن معين وأثنى عليه غيره وتكلم فيه بعضهم (الحديثان) استدلل بهما على انه لا يجوز للمعتكف أن يخرج من معتكفه لعيادة المريض ولا لائصالها من القرب كتشبيع الجنازة وصلاة الجمعة. قال في الفتح وروينا عن علي عليه السلام والنخعي والحسن البصري ان شهد المعتكف جنازة أو عاد مريضاً أو خرج للجمعة بطل اعتكافه وبه قال الكوفيون وابن المنذر في الجمعة. وقال الثوري والشافعي واسحق ان شرط شيئاً من ذلك في ابتداء اعتكافه لم يبطل اعتكافه بفعله وهو رواية عن أحمد انتهى. وعند الهادوية انه يجوز الخروج لتلك الأمور ونحوها ولكن في وسط النهار قياساً على الحاجة المذكورة في حديث عائشة المتقدم وهو فاسد الاعتبار لانه في مقابلة النص . قوله « ولا يس امرأة ولا يباشرها » المراد بالباشرة هنا الجماع بقريئة ذكر المس قبلها . وقد نقل ابن المنذر الاجماع على ذلك ويؤيده ما روي الطبري وغيره من طريق قتادة في سبب نزول الآية يعني قوله تعالى (ولا تباشرهن وأنتم عاكفون في المساجد) أنهم كانوا اذا اعتكفوا خرج رجل لحاجته فلقى امرأته جاءها ان شاء فنزلت : قوله « ولا يخرج لحاجة الا الا بد منه » فيه دليل على المنع من الخروج اكل حاجة من غير فرق بين ما كان مباحاً وقربة أو غيرهما الا الذي لا بد منه كالخروج لقضاء الحاجة وما في حكمها : قوله « ولا اعتكاف الا بصوم » فيه دليل على انه لا يصح الاعتكاف الا بصوم وانه شرط حكاة في البحر عن العترة جميعاً وابن عباس وابن عمر ومالك والاوزاعي والثوري وأبي حنيفة وحكى في البحر أيضاً عن ابن مسعود والحسن البصري والشافعي وأحمد واسحق انه ليس بشرط قالوا يصح اعتكاف ساءة واحدة ولحظة واحدة واستدلوا بما تقدم من انه صلى الله عليه وآله وسلم اعتكف العشر الأول من شوال ومن حملتها يوم الفطر. وبحديث عمر الآتي وأجابوا عن حديث عائشة المذكور في الباب بما تقدم من الكلام عليه وهذا هو الحق لا كما قال ابن القيم ان الراجح الذي عليه جمهور السلف أن الصوم شرط في الاعتكاف . وقد روي عن علي وابن مسعود انه ليس على المعتكف صوم الا أن يوجبه على نفسه ويدل على ذلك

حديث ابن عباس الآتي ويؤيد قول من قال بجواز الاعتكاف ساعة أو لحظة حديث «من اعتكف فواق ناقة فكأنما أعتق نسمة» رواه العقيلي في الضعفاء من حديث عائشة وأنس. قال في البدر المنير هذا حديث غريب لا أعرفه بعد البحث الشديد عنه. وقال الحافظ هو منكر ولكنه أخرجه الطبراني في الأوسط قال الحافظ لم أر في أسناده ضعفا إلا أن فيه وجادة وفي المتن نكارة شديدة وذهبت العترة وأبو حنيفة إلى أن أقل مدة الاعتكاف يوم. قوله «ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع» فيه دليل على أن المسجد شرط للاعتكاف. قال في الفتح واتفق العلماء على مشروطة المسجد للاعتكاف إلا محمد بن عمر بن لبابة المالكي فأجازه في كل مكان وأجاز الحنفية للمرأة أن تعتكف في مسجد بيتها وهو المكان المعد للصلاة. وفيه قول للشافعي قديم وفي وجه لأصحابه وللمالكية يجوز للرجال والنساء لأن التطوع في البيوت أفضل وذهب أبو حنيفة وأحمد إلى اختصاصه بالمساجد التي تقام فيها الصلوات وخصه أبو يوسف بالواجب منه وأما النفل ففي كل مسجد وقال الجمهور بمعمومه في كل مسجد انتهى كلام الفتح. وسيأتي قول من قال أنه يختص بالمساجد الثلاثة *

١١ **عن ابن عمر** «ان عمر سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كنت نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام قال فإوف بنذرك» متفق عليه. وزاد البخاري «فاعتكف ليلة» * ١٢ **وعن ابن عباس** «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه» رواه الدار قطني وقال رفعه أبو بكر السوسى وغيره لا يرفعه **عنه** *

الحديث الثاني رجع الدار قطني والبيهقي وقفه وأخرجه الحاكم مرفوعا وقال صحيح الإسناد قوله «ان عمر سأل» لم يذكر مكان السؤال. وفي رواية للبخاري أن ذلك كان بالجعرانة لما رجعوا من حنين وبستفاد منه الرد على من زعم أن اعتكاف عمر كان قبل المنع من الصيام في الليل لأن غزوة حنين متأخرة عن ذلك: قوله «نذرت في الجاهلية» زاد مسلم فلما أسلمت سألت وفي ذلك رد على من زعم أن المراد بالجاهلية ما قبل فتح مكة وأنه إنما نذر في الإسلام وأصرح من ذلك ما أخرجه الدار قطني بلفظ نذر أن يعتكف في الشرك: قوله «ان اعتكف ليلة» استدل به على جواز الاعتكاف بغير صوم لأن الليل ليس بوقت صوم وقد أمره صلى الله عليه وآله وسلم أن يفى بنذره على الصفة التي أوجبها وتعقب بأن في رواية لمسلم «يوما» بدل ليلة وقد جمع ابن حبان

وغيره بأنه نذر اعتكاف يوم وليلة فمن أطلق ليلة أراد بيومها ومن أطلق يوما أراد بليته . وقد ورد الأمر بالصوم في رواية أبي داود والنسائي بلفظ «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له اعتكف وصم» أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عبد الله بن بديل ولكنه ضعيف وقد ذكر ابن عدي والدارقطني أنه تفرد بذلك عن عمرو بن دينار . قال في الفتح ورواية من روي يوما شاذة وقد وقع في رواية سليمان بن بلال عند البخاري فاعتكف ليلة فدل علي أنه لم يزد على نذره شيئا وأن الاعتكاف لا صوم فيه وأنه لا يشترط له حد معين . قوله « ليس على المعتكف صيام » استدل به القائلون بأنه لا يشترط الصوم في الاعتكاف وقد تقدم ذكرهم . وقد استدل بعض القائلين بأن الصوم شرط في الاعتكاف بقوله تعالى (ثم آتوا الصيام الى الليل ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد) قال فذكر الاعتكاف عقب الصوم وتعقب بأنه ليس فيها ما يدل على تلازمهما والالزم أن لا صوم الا باعتكاف ولا قائل به وفي حديث عمر المذكور في الباب رد على من قال ان اقل الاعتكاف عشرة أيام وفيه أيضا دليل على ان النذر من الكافر لا يسقط عنه بالاسلام وسيأتي ان شاء الله تعالى الكلام على ذلك *

١٣ وعن حذيفة « أنه قال لا بن مسعود لقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا اعتكاف الا في المساجد الثلاثة أو قال في مسجد جماعة » رواه سعيد في سننه * ١٤ وعن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتكف معه بعض نسائه وهي مستحاضة ترى الدم فربما وضعت الطشت تحتها من الدم » رواه البخاري . وفي رواية « اعتكف معه امرأة من أزواجه وكانت ترى الدم والصفرة والطشت تحتها وهي تصلي » رواه أحمد والبخاري وأبو داود رحمهم الله *

الحديث الأول أخرجه ابن أبي شيبة ولكن لم يذكر المرفوع عنه واقصر على المراجعة التي فيه بين حذيفة وابن مسعود ولفظه « ان حذيفة جاء الي عبد الله فقال ألا اعجبك من قوم عكوف بين دارك ودارك لا شعري يعني المسجد قال عبد الله فلمعلم أصابوا وأخطأت » فهذا يدل على انه لم يستدل على ذلك بحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلي ان عبد الله يخالفه ويجوز الاعتكاف في كل مسجد ولو كان ثم حديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما خالفه وأيضاً الشك الواقع في الحديث مما يضمن الاحتجاج أحد شقيه وقد استشهد بعضهم لحديث حذيفة بحديث أبي سعيد وإبي هريرة وغيرهما مرفوعاً بلفظ

لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد مسجدي هذا والمسجد الحرام والمسجد
الاقصى « وهو متفق عليه ولكن ليس فيه ما يشهد لحديث حذيفة لان افضلية
المساجد الثلاثة واختصاصها بشد الرحال اليها لا تستلزم اختصاصها بالاعتكاف .
وقد حكى في الفتح عن حذيفة ان الاعتكاف يختص بالمساجد الثلاثة ولم يذكر
هذا الحديث وحكى عن عطاء انه يختص بمسجد مكة وعن ابن المسيب بمسجد
المدينة : وقوله « أو قال في مسجد جماعة » قيل فيه دليل لمذهب أبي حنيفة وأحمد
المتقدم . قوله « بعض نسائه » قال ابن الجوزي ما عرفنا من أزواج النبي صلى الله
عليه وآله وسلم من كانت مستحاضة قال والظاهر ان عائشة أشارت بقولها من
نسائه أى من النساء المتعلقات به وهي أم حبيبة بنت جحش أخت زينب وليكن
يرد عليه ما وقع في البخارى في كتاب الاعتكاف بلفظ امرأة مستحاضة من أزواجه
ووقع في رواية سعيد بن منصور عن عكرمة ان أم سلمة كانت عاكفة وهي مستحاضة
وهذه الرواية تفيد تعيينها . وقد حكى ابن عبد البر أن بنات جحش الثلاث كن
مستحاضات زينب وحنمة وأم حبيبة ويدل على ذلك ما وقع عند أبي داود عن عائشة
انها قالت استحيضت زينب بنت جحش . وقد عدد مغلطاي في المستحاضات سودة
بنت زمعة وقد روى ذلك أبو داود تعليقا وذكر البيهقي ان ابن خزيمة أخرجه
موصولا فهذه ثلاث مستحاضات من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم : قوله
« من الدم » أى لاجل الدم (والحديث) يدل على جواز مكث المستحاضة في المسجد
وصحة اعتكافها وصلاتها وجواز حدثها في المسجد عند أمن التلويث ويلحق بهادائم
الحدث ومن به جرح بسيل وقد تقدم البحث عن ذلك *

باب الاجتهاد في العشر الاواخر وفضل قيام ليلة القدر

وما يدعي به فيها وأى ليلة هي .

١ عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا دخل العشر
الاواخر أحيا الليل وأيقظ أهله وشد المنزر » متفق عليه . ولاحمد ومسلم « كان
مجتهد في العشر الاواخر ما لا يجتهد في غيرها »

قوله « أحيا الليل » فيه استعارة الاحياء للاستيقاظ أى سهره فاحياه بالطاعة وأحيا نفسه بسهره فيه لان النوم أخو الموت (والحديث) فيه دليل على مشروعية الحرص على مداومة القيام فى العشر الاواخر من رمضان واحياها بالعبادة واعتزال النساء وأمر الأهل بالاستسكثار من الطاعة فيها : قوله « وأيقظ أهله » أى للصلاة وفى الترمذى عن أم سمة « لم يكن صلى الله عليه وآله وسلم اذا بقى من رمضان عشرة أيام يدع أحدا من أهله يطيق انقيام الا اقامه » : قوله « وشد المنزر » أى اعتزل النساء كما رواه عبد الرزاق عن الثورى وابن أبى شيبه عن أبى بكر بن عياش وحكى فى الفتح عن الخطابى انه يحتمل ان يراد به الجد فى العبادة كما يقال شددت لهذا الأمر مثزري أى شمريت له وبمحتمل أن يراد التشمير والاعتزال معا وبمحتمل ان يراد حقيقةه والجواز كمن يقول طويل النجاد لطويل القامة وهو طويل النجاد حقيقة يعنى شد مثزره حقيقة واعتزل النساء وشمر للعبادة يعنى فيكون كسابة وهو يجوز فيها ارادة اللزوم والملزوم . وقد وقع فى رواية « شد مثزره واعتزل النساء » قاله عطف بالواو يقوى الاحتمال الأول كما قال الحافظ . *

٢ **عن** أبى هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من قام ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه » رواه الجماعة الا ابن ماجه *
٣ **وعن** عائشة قالت « قلت يا رسول الله أرأيت ان علمت أى ليلة ليلة القدر ما أقول فيها قال قولي اللهم انك عفو تحب العفو فاعف عني » رواه الترمذى وصححه وأحمد وابن ماجه وقالوا فيه « أرأيت ان وافقت ليلة القدر » **عن** *
الحديث الاول قد تقدم مع شرحه فى باب صلاة التروايح وأورده المصنف ههنا

للاستدلال به على مشروعية قيام ليلة القدر . والحديث الثانى صححه الترمذى كما ذكر المصنف وفيه دليل على امكان معرفة ليلة القدر وبقائها وسيأتى الكلام على ذلك . قوله « ليلة القدر » اختلف فى المراد بالقدر الذى أضيفت اليه الليلة فقليل هو التظيم لقوله تعالى (وما قدروا الله حق قدره) والمعنى انها ذات قدر لنزول القرآن فيها أولا يقع فيها من نزول الملائكة أولا ينزل فيها من البركة والرحمة والمغفرة أو ان الذى يحبسها بصير ذا قدر وقيل القدر هنا التضييق لقوله تعالى (ومن قدر عليه رزقه) ومعنى التضييق فيها اخفاؤها عن العلم بتعيينها . وقيل القدر هنا يعنى القدر بفتح الدال الذى هو مؤاخي القضاء . والمعنى

انه بقدر فيها أحكام تلك السنة لقوله تعالى (فيها يفرق كل أمر حكيم) وبه صدر النووى كلامه فقال قال العلماء سمعت ليلة القدر لما يكتب فيها الملائكة من الأقدار لقوله تعالى (فيها يفرق) الآية . ورواه عبد الرزاق وغيره من المفسرين بأسانيد صحيحة عن مجاهد وعكرمة وقتادة وغيرهم . قال التور بشق أنما جاء القدر بسكون الدال وان كان الشائع في القدر الذي يؤاخذ القضاء فتح الدال ليعلم انه لم يرد به ذلك وإنما اريد به تفصيل ما جرى به القضاء وإظهاره وتحديد به في تلك السنة لتحصيل ما يلقي اليهم فيها مقداراً بمقدار . قوله «أنتك عفو» بفتح العين وضم الفاء وتشديد الواو صيغة مبالغة . وفقه دليل على استحباب الدعاء في هذه الليلة بهذه الكلمات *

عن ابن عمر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كان متحريراً فليتحررها ليلة سبع وعشرين أو قال تحروها ليلة سبع وعشرين يعني ليلة القدر » رواه أحمد بإسناد صحيح * ٥ وعن ابن عباس « ان رجلاً أتى نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا نبي الله انى شيخ كبير عليل يشق على القيام فأمرني بليلة لعل الله يوفقني فيها ليلة القدر فقال عليك بالسابعة » رواه أحمد * ٦ وعن معاوية ابن أبي سفيان عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ليلة القدر « قال ليلة سبع وعشرين » رواه أبو داود * ٧ وعن زر بن حبیش قال « سمعت أبي بن كعب يقول وقيل له ان عبد الله بن مسعود يقول من قام السنة أصاب ليلة القدر فقال أبي والله الذي لا اله الا هو انها افى رمضان يحلف ما يستثني والله انى لا علم أى ليلة هي ليلة التي امرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقيامها هي ليلة سبع وعشرين وأما رها ان تطلع الشمس في صبيحة يومها يضئ لاشعاع لها » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه * ٨

حديث ابن عباس أخرجه أيضا الطبراني في الكبير قال في مجمع الزوائد ورجال أحمد رجال الصحيح . وقد اخرج نحوه عبد الرزاق عن ابن عمر مرفوعاً والمراد بالسابعة إما السبع بقين أو سبع ماضين بعد العشرين . وحديث معاوية سكت عنه أبو داود والمثدري ورجال اسناده رجال الصحيح (وفي الباب) عن جابر بن سمرة عند الطبراني في الأوسط بنحو حديث ابن عمر . وعن ابن مسعود عند الطبراني « قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ليلة القدر فقال أ بكم يذكر ليلة الصبي

قلت أنا وذلك ليلة سبع وعشرين « ورواه ابن أبي شيبة عن عمرو حذيفة وناس من الصحابة. وروي عبد الرزاق عن ابن عباس قال «دعا عمر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسألهم عن ليلة القدر فأجمعوا على أنها في العشر الأواخر قال ابن عباس فقلت امرأني لا أعلم أوأظن أي ليلة هي قال عمر أي ليلة هي فقلت سابعة تمضي أو سابعة تبقى من العشر الأواخر فقال من أين علمت ذلك فقلت خلق الله سبع سموات وسبع أرضين وسبعة أيام والدهر يدور في سبع والانس خلق من سبع ويأكل من سبع ويسجد على سبع والطواف والحج وأشباه ذلك ما يقال عمر لقد فطنت لأمر ما فطنا له « وقد أخرج نحو هذه القصة الحاكم وإلى أن ليلة القدر ليلة السابع والعشرين ذهب جماعة من أهل العلم وقد حكاه صاحب الحلية من الشافعية عن أكثر العلماء وقد اختلف العلماء فيها على أقوال كثيرة ذكر منها في فتح الباري ، لم يذكره غيره وسند ذلك على طريق الاختصار فنقول القول (الأول) أنها رقت حكاه المتولى عن الروافض والفاكهاني عن الحنفية (الثاني) أنها خاصة بسنة واحدة وقعت في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم حكاه الفاكهاني (الثالث) أنها خاصة بهذه الأمة جزم به جماعة من المالكية ونقله صاحب العمدة عن الجمهور من الشافعية واعترض بحديث أبي ذر عند النسائي قال «قلت يا رسول الله أتكون مع الأنبياء فإذا ماتوا رقت فقال هي باقية واحتجوا بما ذكره مالك في الموطأ بلاغا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقال أعمار أمته عن أعمار الأنبياء الماضية فاعطاه الله ليلة القدر. قال الحافظ وهذا محتمل للتأويل فلا يدفع التصريح في حديث أبي ذر (والرابع) أنها ممكنة في جميع السنة وهو المشهور عن الحنفية وحكى عن جماعة من السلف وهو مردود بكثير من أحاديث الباب المصروفة باختصاصها برمضان (الخامس) أنها مختصة برمضان ممكنة في جميع أيامه. وروى عن ابن عمر وأبي حنيفة وبه قال ابن المنذر وبعض الشافعية ورجحه السبكي (السادس) أنها في ليلة معينة مبهمه قاله النسفي في منظومته (السابع) أنها أول ليلة من رمضان حكى عن أبي هريرة العقبلي الصحابي . وروى ابن أبي عاصم من حديث أنس قال ليلة القدر أول ليلة من رمضان قال ابن أبي عاصم لا أعلم أحدا قال ذلك غيره (الثامن) أنها ليلة النصف من رمضان حكاه ابن الملقن في شرح العمدة (التاسع) أنها ليلة النصف من شعبان حكاه القرطبي في المفهم وكذا نقله السروجي

عن صاحب الطراز (العاشر) أنها ليلة سبع عشرة من رمضان ودليله ما رواه ابن أبي شيبة والطبراني من حديث زيد بن أرقم قال بلا شك ولا امتراء أنها ليلة سبع عشرة من رمضان ليلة انزل القرآن . وأخرجه أبو داود عن ابن مسعود (الحادي عشر) أنها مبهمه في العشر الوسطى حكاه النووي وعزاه الطبري الى عثمان بن أبي العاص والحسن البصري وقال به بعض الشافعية (الثاني عشر) أنها ليلة ثمان عشرة ذكره ابن الجوزي في مشكله (الثالث عشر) ليلة تسع عشرة رواه عبدالرزاق عن علي عليه السلام وعزاه الطبري الى زيد بن ثابت ووصله الطحاوي عن ابن مسعود (الرابع عشر) أول ليلة من العشرة الآخرة واليه مال الشافعي وحزم به جماعة من أصحابه (الخامس عشر) مثل الذي قبله ان كان الشهر تاما وان كان ناقصا فليلة احدى وعشرين وهكذا في جميع العشر وبه حزم ابن حزم ودليله حديث أبي سعيد وعبدالله بن أنيس وأبي بكرة وسياقي (السادس عشر) ليلة اثنين وعشرين ودليله ما أخرجه أحمد من حديث عبدالله بن أنيس انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ليلة القدر وذلك صبيحة احدى وعشرين فقال كم الليلة قلت ليلة اثنين وعشرين فقال هي الليلة أو القابلة (السابع عشر) ليلة ثلاث وعشرين ودليله حديث عبدالله بن أنيس الآتي وقد ذهب الى هذا جماعة من الصحابة والتابعين (الثامن عشر) أنها ليلة الرابع والعشرين ودليله ما رواه الطيالسي عن أبي سعيد مرفوعا ليلة القدر ليلة أربع وعشرين وما رواه أحمد من حديث بلال بنحوه وفيه ابن لهيعة وروى ذلك عن ابن مسعود والشمبي والحسن وقتادة (التاسع عشر) ليلة خمس وعشرين حكاه ابن الجوزي في المشكل عن أبي بكرة (العشرون) ليلة ست وعشرين قال الحافظ وهو قول لم أره صريحا إلا أن عياضا قال ما من ليلة من ليالي العشر الآخرة الا وقد قيل فيها أنها ليلة القدر (الحادي والعشرون) ليلة سبع وعشرين وقد تقدم دليله ومن قال به (الثاني والعشرون) ليلة الثامن والعشرين وهذا لم يذكره صاحب الفتح ولكن ظاهر قول عياض المتقدم انه قد قيل انها ليلة القدر وقد أوقف في الفتح القول الثاني والعشرين وذكر الثالث والعشرين بعد الحادي والعشرين فلم يسلط عليه حكاية هذا القول وقد ثبت في بعض النسخ (الثالث والعشرون) أنها ليلة تسع وعشرين حكاه ابن العربي (الرابع والعشرون) أنها ليلة الثلاثين حكاه عياض ورواه محمد بن نصر عن

معاوية وأحمد عن أبي هريرة (الخامس والعشرون) أنها في أوتار العشر الأخيرة ودليله حديث عائشة الآتي في آخر الباب وكذلك حديث ابن عمر قال في الفتح وهو أرجح الأقوال وصار إليه أبو ثور والمازني وابن خزيمة وجماعة من علماء المذاهب انتهى.

(القول السادس والعشرون) مثله بزيادة الليلة الأخيرة ويدل عليه حديث أبي بكرة الآتي وقد أخرج أحمد من حديث عبادة بن الصامت ما يدل على ذلك (السابع والعشرون) تنتقل في العشر الأولى وآخر كلها قاله أبو قلابة ونص عليه مالك والثوري وأحمد واسحق وزعم الماوردي أنه متفق عليه ويدل عليه حديث أبي سعيد الآتي (الثامن والعشرون) مثله إلا أن بعض ليالي العشر أرجح من بعض قال الشافعي أرجاها ليلة إحدى وعشرين (التاسع والعشرون) مثل السابع والعشرين إلا أن أرجاها ليلة ثلاث وعشرين ولم يذكر في الفتح قائله (الثلاثون) كذلك إلا أن أرجاها ليلة سبع وعشرين وأم يحك صاحب الفتح من قاله (الحادي والثلاثون) أنها تنتقل في جميع السبع الأولى وآخر ويدل عليه حديث ابن عمر الآتي وقد اختلف أهل هذا القول هل المراد السابع من آخر الشهر أو آخر سبعة تعد من الشهر قال في الفتح ويخرج من ذلك القول (الثاني والثلاثون) القول (الثالث والثلاثون) أنها تنتقل في النصف الآخر ذكره صاحب المحيط عن أبي يوسف ومحمد وحكاها إمام الحرمين عن صاحب التقریب (الرابع والثلاثون) ليلة ست عشرة أو سبع عشرة رواه الحرث بن أبي أسامة من حديث عبدالله بن الزبير (الخامس والثلاثون) ليلة سبع عشرة أو تسع عشرة أو إحدى وعشرين رواه سعيد بن منصور من حديث أنس بأسناد ضعيف (السادس والثلاثون) أول ليلة من رمضان أو آخر ليلة منه رواه ابن أبي عاصم من حديث أنس بأسناد ضعيف (السابع والثلاثون) ليلة تاسع عشرة أو إحدى عشرة أو ثلاث وعشرين رواه أبو داود من حديث ابن مسعود بأسناد فيه مقال وعبد الرزاق من حديث علي بسند منقطع وسعيد بن منصور من حديث عائشة بسند منقطع أيضا (الثامن والثلاثون) أول ليلة أو تاسع ليلة أو سابع عشرة أو إحدى وعشرين أو آخر ليلة رواه ابن مردويه في تفسيره عن أنس بأسناد ضعيف (الثاسع والثلاثون) ليلة ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين ودليله حديث ابن عباس الآتي ولا أحد نحوه من حديث الثمان بن بشير (القول الأربعون) ليلة إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين أو خمس

وعشرين ويبدل عليه حديث ابن عباس الآتي وأخرج البخاري نحوه من حديث عبادة بن الصامت (الحادي والأربعون) أنها منحصرة في السبع الأواخر ويبدل عليه حديث ابن عمر الآتي وفي الفرق بينه وبين القول الحادي والثلاثين خفاء (الثاني والأربعون) ليلة اثنين وعشرين أو ثلاث وعشرين ويبدل عليه حديث عبد الله بن أنيس عند أحمد (الثالث والأربعون) أنها في اشفاق العشر الوسط والعشر الأواخر. قال الحافظ قرأته بخط مغلطاي (الرابع والأربعون) أنها ليلة الثالثة من العشر الاواخر او الخامسة منه رواه أحمد من حديث معاذ قال في الفتح والفرق بينه وبين ما تقدم ان الثالثة تحتل ليلة ثلاث وعشرين وتحتل ليلة سبع وعشرين (الخامس والأربعون) أنها في سبع أو ثمان من أول النصف الثاني رواه الطحاوي من حديث عبد الله بن أنيس هذا جملة ما ذكره الحافظ في الفتح وأوردناه مختصرا مع زوائد مفيدة * وما ينبغي أن يعد قولا خارجا عن هذه الأقوال قول الهادوية أنها في تسع عشرة وفي الأفراد بعد العشرين من رمضان استدلوا على أنها في الأفراد بعد العشرين بما استدل به أهل القول الخامس والعشرين على أنها قد تكون في ليلة تسع عشرة بما أخرجه الطبراني من حديث أبي هريرة «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال التمسوا ليلة القدر في سبع عشرة أو تسع عشرة أو إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين أو تسع وعشرين» قال الهيثمي بعد ان ساقه في مجمع الزوائد فيه أبو الهزم وهو ضعيف فيكون هذا القول هو السادس والأربعين وينبغي أن يجعل ما شتمل عليه هذا الحديث القوي السابع والأربعين واما كونها مبهمه في جميع السنة فلا ينبغي ان يجعل قولا خارجا عن هذه الأقوال لانه عين القول الرابع منها وأرجح هذه الأقوال هو القول الخامس والعشرون أعني أنها في أوتار العشر الأواخر قال الحافظ وأرجاها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين قوله «واما رها ان تطلع الشمس في صبيحة يومها بيضا لاشعاع لها» قد ورد ليلة القدر علامات أكثرها لا تظهر الا بعد أن تمضي منها طلوع الشمس على هذه الصفة. وروى ابن خزيمة من حديث ابن عباس مرفوعا «ليلة القدر طلقة لا حارة ولا باردة تصبح الشمس يومها حمراء ضعيفة» ولاحد من حديث عبادة «لا حر فيها ولا برد وإنها ساكنة صاحبة وقرها ساطع» وفي علامتها أحاديث. منها عن جابر

ابن سمرة عند ابن أبي شيبة وعن جابر بن عبد الله عند ابن خزيمة وعن أبي هريرة عنده وعن ابن مسعود عند ابن أبي شيبة وعن غيرهم*

٨- وعن أبي سعيد «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتكف العشر الاول من رمضان ثم اعتكف العشر الاوسط في قبة تركية علي سدها حصير فأخذ الحصير يده فتحاها في ناحية القبة ثم اطلع رأسه فكلّم الناس فدنوا منه فقال اني اعتكفت العشر الاول التمس هذه الليلة ثم اعتكفت العشر الاوسط ثم أتيت فقيل لي انها في العشر الاخر فمن أحب منكم أن يعتكف فليعتكف فاعتكف الناس معه قال واني أريت ليلة وترواني أسجد في صبيحتها في طين وماء فأصبح من ليلة احدى وعشرين وقد قام الى الصبح فطرت السماء فوكف المسجد فابصرت الطين والماء فخرج حين فرغ من صلاة الصبح وجبينه وروثه أنفه فيها الطين والماء واذا هي ليلة احدى عشر من العشر الاخر» متفق عليه لكن لم يذكر في البخاري اعتكاف العشر الاول ☆

قوله «العشر الاوسط» هكذا في اكثر الروايات والمراد به العشر الليالي وكان القياس ان يوصف بلفظ التأنيث لان مرجعها مؤنث لكن وصف بالذكر على ارادة الوقت أو الزمان والتقدير الثلث كانه قال الليالي العشر التي هي الثلث الاوسط من الشهر ووقع في الموطا العشر الوسط بضم الواو والسين جمع وسط ويروى بفتح السين مثل كبر وكبر ورواه الباجي في الموطا باسكانها على انه جمع واسط كبازل وبزل وهذا يوافق رواية الاوسط : قوله « في قبة تركية » أي قبة صغيرة من لبود : قوله « فأصبح من ليلة احدى وعشرين » في رواية للبخاري « فخرج في صبيحة عشرين » وظاهرها بخالف رواية الباب وقد قبل ان المراد بقوله فأصبح من ليلة احدى وعشرين أي من الصبح الذي قبلها وهو تعسف وقد وقع في البخاري ما هو أوضح من ذلك بلفظ « فاذا كان حين يمسي من عشرين ليلة تمضي ويستقبل احدى وعشرين رجع الى مسكنه » . قوله « وروثه أنفه » بالهاء المثلثة وهي طرفه ويقال لها أيضا أرنبة الأنف كما جاء في رواية أخرى (والحديث) فيه دليل على ان ليلة القدر في العشر الاخر من شهر رمضان وقد تقدم بسط الكلام في ذلك *

٩ - وعن عبد الله بن أنيس « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال رأيت ليلة القدر ثم أنسيتها وأراني أسجد صبيحتها في ماء وطين قال فطربنا في ليلة ثلاث وعشرين فصلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانصرف وان أثر الماء والطين على جبهته وأنفه » رواه أحمد ومسلم وزاد وكان عبد الله بن أنيس يقول ثلاث وعشرين *

وفي الباب عن رجل من بني بياضة له صحبة مرفوعا عند اسحق في مسنده قال « قلت يا رسول الله ان لي بادية اكون فيها فمروني بليلة القدر فقال انزل ليلة ثلاث وعشرين » وعن ابن عمر مرفوعا « من كان متحريها فليتحريها ليلة سابعة » قال فكان أيوب يغتسل ليلة ثلاث وعشرين ويمس الطيب. وعن ابن جريج عن عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس انه كان يوقظ أهله ليلة ثلاث وعشرين. وروى عبد الرزاق من طريق يونس بن سيف سمع سعيد بن المسيب يقول استقام كلام القوم علي انها ليلة ثلاث وعشرين . وروي نحو ذلك من طريق ابراهيم عن الاسود عن عائشة. ومن طريق مكحول أنه كان يراها ليلة ثلاث وعشرين كذا في الفتح وقد استدل بحديث الباب من قال إنها ليلة ثلاث وعشرين كما تقدم . قوله « يقول ثلاث وعشرين » هكذا في معظم النسخ من صحيح مسلم وفي بعضها ثلاث وعشرون قال النووي وهذا ظاهر والأول جائز على لغة شاذة انه يجوز حذف المضاف ويبقى المضاف اليه مجرورا أي ليلة ثلاث وعشرين *

١٠ - وعن أبي بكرة « أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول التمسوها في تسع بقين أو سبع بقين أو خمس بقين أو ثلاث بقين أو آخر ليلة قال وكان أبو بكرة يصلي في العشرين من رمضان صلاته في سائر السنة فاذا دخل العشر اجتهد » رواه أحمد والترمذي وصححه *

وفي الباب عن عبادة بن الصامت عند أحمد والحديث يدل على أن ليلة القدر ترجي مصادقتها لتسع ليال بقين من الشهر أو سبع أو خمس أو ثلاث أو آخر ليلة وهو أحد الأقوال المتقدمة . قال الترمذي في جامعه وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ليلة القدر انها ليلة احدي وعشرين وليلة ثلاث وعشرين وخمس (م ٤٧ - ج ٤ ، نيل الاوطار)

وعشرين وسبع وعشرين وتسع وعشرين وآخر ليلة من رمضان قال قال الشافعي كان هذا عندي والله أعلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحيب على نحو ما يستل عنه يقال له نلتمسها في ليلة كذا فيقول التمسوها في ليلة كذا قال الشافعي وأقوي الروايات عندي فيها ليلة احدي وعشرين انتهى *

١١ وعن أبي نضرة عن أبي سعيد في حديث له « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج على الناس فقال يا أيها الناس إنها كانت أينت لي ليلة القدر وإني خرجت لأخبركم بها فجاء رجلان محتقان معهما الشيطان فنسيتها فالتمسوها في العشر الأواخر من رمضان التمسوها في التاسعة والخامسة والسابعة قال قلت يا أبا سعيد انكم أعلم بالعدد منا فقال أجل نحن أحق بذلك منكم قال قلت ما التاسعة والخامسة والسابعة قال إذا مضت واحدة وعشرون فالتى تليها اثنان وعشرون فهي التاسعة فإذا مضت ثلاث وعشرون فالتى تليها السابعة فإذا مضت خمس وعشرون فالتى تليها الخامسة » رواه أحمد ومسلم *

قوله « محتقان » بالحاء المهملة بعدها مثناة فوقية ثم قاف مشددة ومعناه يطالب كل واحد منهما حقه ويدعى أنه الحق وفيه ان الخاصة والمنازعة مذمومة وانها سبب للمقوبة المعنوية : قوله « فإذا مضت واحدة وعشرون فالتى تليها اثنان وعشرون » هكذا في بعض نسخ مسلم وفي أكثرها ثنتين وعشرين بالياء . قال النووي وهي أصوب والنصب بفعل محذوف تقديره أعني ثنتين وعشرين انتهى وجعل النصب على الاختصاص أصوب من الرفع بتقدير مبتدأ لاجل قوله بعد ذلك فهي التاسعة لانه يصير تقدير الكلام فالتى تليها هي اثنان وعشرون فهي التاسعة ولا يخفى انها عبارة نائية بخلاف النصب على الاختصاص فانه يصير التقدير فالتى تليها أعني ثنتين وعشرين فهي التاسعة فانها عبارة خالية عن ذلك (والحديث) يدل على أن ليلة القدر يرجى وجودها في تلك الثلاث الا إلى *

١٢ وعن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال التمسوها في العشر الاواخر من رمضان ليلة القدر في تاسعة تبقى في سابعة تبقى في خامسة تبقى » رواه أحمد والبخاري وأبو داود . وفي رواية « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هي في العشر في سبع يمضين أو في تسع يبقين يعني ليلة القدر » رواه البخاري *

قوله « في تاسعة تبقى » يعني ليلة اثنين وعشرين : قوله « في خامسة تبقى » يعني ليلة ست وعشرين : قوله « في سبع يمضين أو تسع يبقين » هكذا رواية المصنف رحمه الله بتقديم العين في الاولى والثاء في الثانية . قال في الفتح الاكثر بتقديم السين في الثاني وتأخيرها في الأول وبلفظ الماضي في الأول والبقاء في الثاني ولا كشميهني بلفظ الماضي فيهما . وفي رواية الاسماعيلي بتقديم السين في الموضعين انتهى . والمراد في سبع ليل تمضي من العشر الاواخر أو في تسع ليل تبقى منها فتكون في ليلة سبع وعشرين أو ليلة اثنين وعشرين وقد تقدم الخلاف في ذلك *

١٣ وعن ابن عمر « ان رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أروا ليلة القدر في المنام في السبع الاواخر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أرى رؤياكم قد تواطأت في السبع الاواخر فمن كان متحريا فليتحرها في السبع الاواخر » أخرجاه . ولمسلم قال « أرى رجل ان ليلة القدر ليلة سبع وعشرين فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أرى رؤياكم في العشر الاواخر فاطلبوها في الوتر منها » * ١٤ وعن عائشة « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال تحروا ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان » رواه مسلم والبخاري . وقال « في الوتر من العشر الاواخر » ❦ *

قوله « أروا ليلة القدر » أروا بضم أوله على البناء للمجهول أي قيل لهم في المنام انها في السبع الاواخر . قال في الفتح والظاهر ان المراد به أواخر الشهر وقيل المراد به السبع التي أولها ليلة الثاني والعشرين وآخرها ليلة الثامن والعشرين فعلى الأول لا تدخل ليلة احدى وعشرين ولا ثلاث وعشرين وعلى الثاني تدخل الثانية فقط ولا تدخل ليلة التاسع والعشرين . ويدل على الأول ما في البخاري في كتاب التعبير من صحيحه « ان ناسا أروا ليلة القدر في السبع الاواخر وان ناسا رأوا انها في العشر الاواخر فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم التمسوها في السبع الاواخر » وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم نظر الى المتفق عليه من الروايتين فامر به . وقد رواه أحمد عن ابن عيينة عن الزهري بلفظ « رأى رجل أن ليلة القدر ليلة سبع وعشرين أو كذا وكذا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم التمسوها في العشر البواقي في الوتر منها » ورواه أحمد من حديث علي مرفوعا « ان غلبتم فلا تغلبوا في التسع

البواقي « قوله « أرى بفتحين » أى أعلم : قوله « رؤياكم » قال عياض كذا جاء
بأفراد الرؤيا والمراد مرائكم لانها لم تكن رؤيا واحدة وانما أراد الجنس . قال
ابن التين كذا روي بتوحيد الرؤيا وهو جائز لانها مصدر : قوله « نواطأت »
بالهمزة أى توافقت وزنا ومعنى . وقال ابن التين بغير همزة والصواب بالهمز وأصله
ان يطاء الرجل برجله مكان وطء صاحبه ﴿ وفي الحديث ﴾ دلالة على عظم قدر
الرؤيا وجواز الاستناد اليها في الاستدلال على الامور الوجودية بشرط أن لا يخالف
القواعد الشرعية هكذا فى الفتح : قوله « نحرروا ليلة القدر » فى رواية للبخارى
« التمسوا » وفى حديث عائشة دليل على ان ليلة القدر فى أوتار العشر الاواخر
وقد تقدم انه القول الراجح *

❦ فائدة ❦ * قال الطبري في اخفاء ليلة القدر دليل على كذب من
زعم انه يظهر في تلك الليلة للعيون مالا يظهر في سائر السنة اذ لو كان حقا لم يخف
على كل من قام ليالى السنة فضلا عن ليالي رمضان وتعقبه ابن المنير بانه لا ينبغي
اطلاق القول بالتكذيب لذلك بل يجوز أن يكون ذلك على سبيل الكرامة لمن شاء
الله من عباده فيختص بها قوم دون قوم والنبى صلى الله عليه وآله وسلم لم يحصر العلامة
ولم ينف الكرامة قال ومع ذلك فلا يعتقد ان ليلة القدر لا ينالها الا من رأى
الخوارق بل فضل الله تعالى واسع ورب قائم تلك الليلة لم يحصل منها الا على العبادة
من غير رؤية خارق وآخر رأى الخوارق من غير عبادة والذي حصل على العبادة
أفضل والعبرة انما هي بالاستقامة بخلاف الخارق فقد يقع كرامة وقد يقع فتنة. وقيل
ان المطلع على ليلة القدر يرى كل شىء ساجدا وقيل يرى الأنوار ساطعة في كل
مكان حتى في المواضع المظلمة وقيل يسمع سلاما أو خطابا من الملائكة وقيل من
علاماتها استجابة دعاء من وفق لها *

ثم والله الحمد الجزء الرابع من نيل الاوطار شرح متتقي الاخبار من احاديث سيد
الاخبار للامامة محمد بن علي بن محمد الشوكاني وبليه الجزء الخامس ان شاء الله
تعالى مفتتحا : (كتاب المناسك) ونسأل الله الذي اطاعتنا الى ما مضى ان يوفقنا
على اتمام ما بقى فانه خير مسؤول

إدارة الطباعة المنيرية

لصَاحِبِهَا وَمُحَرَّبِهَا مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْدِمَشْقِيُّ

(فهرست الجزء الرابع)

من نيل الأوطار

صحيفة	جيفة
٢	﴿ كتاب صلاة الخوف ﴾
٢	باب الانواع المروية في صفتها
٣	اختلاف العلماء في عدد أنواع صلاة
	الخوف الواردة عن الشارع
٤	نوع من أنواع صلاة الخوف
٥	نوع آخر منه
٦	نوع آخر منه
٧	نوع آخر منه
٩	نوع آخر منه
١٠	باب الصلاة في شدة الخوف بالاياء
	وهل يجوز تأخيرها أم لا وأقوال
	العلماء في ذلك وأدلة كل وتحقيق المقام
١٣	﴿ أبواب صلاة الكسوف ﴾
١٣	باب النداء لها وصفها
١٤	معنى الكسوف لغة وشرعا والتفرقة
	بين الكسوف والخسوف
١٥	استحباب الخطبة بعد صلاة الخسوف
	وأقوال العلماء في ذلك
١٧	أقوال العلماء في كيفية صلاة الكسوف
١٨	باب من أجاز في كل ركعة ثلاث
	ركوعات وأربعة وخمسة وأدلة كل
٢٠	مشروعية التطويل في صلاة الخسوف
	وأنها ركعتان في كل ركعة خمسة ركوعات
٢١	باب الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف
	والدليل على ذلك وأقوال العلماء فيه
٢٣	باب الصلاة لخسوف القمر في جماعة
	مكررة الركوع
٢٤	باب الحث على الصدقة والاستغفار
	والذكر في الكسوف وخروج وقت
	الصلاة بالتجلى
٢٦	﴿ كتاب الاستسقاء ﴾
٢٨	الدعاء في صلاة الاستسقاء
٢٩	باب صفة صلاة الاستسقاء وجوازها
	قبل الخطبة وبعدها وأقوال العلماء
	في ذلك وحجج كل وتحقيق المقام
٣٢	باب الاستسقاء بذوى الصلاح واكثر
	الاستغفار ورفع الايدي بالدعاء وذكر
	أدعية مأثورة في ذلك
٣٣	مشروعية الاستسقاء بأهل الصلاح
	والفضل
٣٤	أقوال العلماء في رفع اليدين في
	الاستسقاء
٣٤	الحكمة في الاشارة بظهر الكفين في
	الاستسقاء دون غيره
٣٦	صيغة دعاء الاستسقاء
٣٧	باب تحويل الامام والناس أرويتهم في
	الدعاء وصفته ووقته
٣٩	باب ما يقول وما يصنع اذا رأى المطر

صحيفة

وما يقول اذا كثر جداً

٤٠ اندراج خطبة الاستسقاء وصلاتها في

صلاة الجمعة وأنها تكفي لهما

٤١ تفسير الالفاظ الواقعة في حديث

الاستسقاء

٤٣ (كتاب الجنائز)

٤٣ بيان اشتقاق لفظ الجنائز

٤٣ باب عيادة المريض

٤٤ مشروعية السلام وبيان أن ابتداءه

سنة وورده فرض . وصفته

٤٥ مشروعية التشميت لمن حمد الله

٤٦ أحكام تتعلق بالعطاس

٤٨ باب من كان آخر قوله لا إله إلا الله

وتلقين المحتضر وتوجيهه وتغميض

عيني الميت والقراءة عنده

٤٩ تلقين المحتضر قول لا إله إلا الله مجمع

عليه

٥٠ مشروعية توجيه المحتضر الى القبلة

٥١ الدليل على مشروعية تغميض بصر الميت

٥٢ حديث اقرءوا يس على موتاكم لا يصح

٥٢ باب المبادرة الى تجهيز الميت وقضاء دينه

٥٣ نفس الميت معلقة بدينه حتى يقضى عنه

٥٥ باب تسجئة الميت والرخصة في ثقيله

٥٦ (أبواب غسل الميت)

٥٦ باب من يليه ورفقه به وستره عليه

٥٧ حكم غسل الميت واختلاف العلماء فيه

٥٨ باب ما جاء في غسل أحد الزوجين

صحيفة

للاخر اذا مات وأقوال العلماء فيه

٥٩ باب ترك غسل الشهيد وما جاء فيه اذا

كان جنباً وأقوال العلماء في ذلك

٦٢ عدم مشروعية غسل الشهيد

٦٢ باب صفة الغسل وما ورد فيه من

الاحاديث وأقوال العلماء في ذلك

٦٥ كيفية غسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم

حين مات

٦٦ أبواب الكفن وتوابعه

٦٦ باب التكفين من رأس المال

٦٧ اذا ضاق الكفن عن ستر جميع البدن

ولم يوجد غيره جعل مما يلي الرأس

وجعل النقص مما يلي الرجلين

٦٨ باب استحباب احسان الكفن من غير

مغالة

٦٩ اختلاف العلماء في الدفن بالليل

٦٩ الاكتفاء بثوب خلق في التكفين وأن

الحى أحق بالجديد

٧٠ استحباب التكفين في ثلاثة أكفان

٧٠ باب صفة الكفن للرجل والمرأة

٧١ صفة كفن رسول الله صلى الله عليه وآله

وآله وسلم

٧٣ مشروعية التكفين بالثياب البيض

وأنها خير الثياب

٧٤ المشروع في كفن المرأة ازار ودرع

وخمار وملحفة ودرج

٧٤ باب وجوب تكفين الشهيد في ثيابه

التي قتل فيها

صحيحة	صحيحة
١٠٣ اختلاف العلماء في حكم قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة	٧٥ باب تطيب بدن الميت وكفنه الا المحرم
١٠٤ مشروعية رفع اليدين في تكبيرات الجنائز ومذاهب العلماء في ذلك	٧٧ ﴿ أبواب الصلاة على الميت ﴾
١٠٥ باب الدعاء للميت وما ورد فيه	٧٧ الصلاة على الانبياء
١٠٧ صيغ الدعاء للميت في الصلاة	٧٨ ترك الصلاة على الشهيد وأدلة ذلك وأقوال العلماء فيه
١٠٨ استحباب الدعاء بعد التكبيرة الآخرة قبل التسليم	٨٢ الصلاة على السقط والطفل
١٠٩ باب موقف الامام من الرجل والمرأة وكيف يصنع اذا اجتمعت أنواع من السنة اذا اجتمعت جنائز أن يصلى عليها صلاة واحدة	٨٤ ترك الامام الصلاة على الغال وقاتل نفسه وما ورد فيه من الأحاديث وأقوال العلماء في ذلك
١١١ باب الصلاة على الجنازة في المسجد ومذاهب العلماء في ذلك وحججهم	٨٥ الصلاة على من قتل في حد
١١٣ (ابواب حمل الجنازة والسير بها)	٨٧ الصلاة على الغائب بالنية وعلى القبر الى شهر وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على النجاشي وأقوال العلماء في ذلك
١١٣ من السنة أن يكون حمل الميت بجميع جوانب السرير	٨٩ مشروعية الصلاة على الغائب
١١٤ باب الاسراع بالجنازة من غير رمل وأقوال العلماء في حكم ذلك	٩١ اختلاف العلماء في الصلاة على القبر
١١٥ باب المشي امام الجنازة وما جاء في الركوب معها	٩٢ باب فضل الصلاة على الميت وما يرجي له بكثرة الجمع
١١٦ اختلاف أهل العلم في أن الافضل لتبع الجنازة المشي خلفها أو امامها ودليل كل وتحقيق المقام	٩٤ مشروعية تكثير جماعة الجنازة وأدلة ذلك وأقوال العلماء في كيفيته
١١٨ باب ما يكره مع الجنازة من نياحة او نار	٩٦ باب ما جاء في كراهة النعي
١١٩ باب من اتبع الجنازة فلا يجلس حتى	٩٧ حكم النعي والتفصيل فيه
	٩٨ باب عدد تكبير صلاة الجنائز وأقوال العلماء في ذلك وأدلة كل وتحقيق المقام
	١٠١ باب القراءة والصلاة على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في صلاة الجنازة

صحيفة	صحيفة
١٣٩ مشروعية تلقين الميت بعد دفنه واقوال العلماء في ذلك	توضع
١٣٩ باب النهي عن اتخاذ المساجد والسرر في المقبرة وما ورد فيه من الاحاديث	١٢١ باب ما جاء في القياس للجنائز اذا مرت ومذاهب العلماء في ذلك وادلة كل
١٤٠ باب وصول ثواب القرب المهداة الى الموتى	١٢٤ (ابواب الدفن وأحكام القبور)
١٤١ صدقة الولد عن أبيه الكافر غير مشروعة بخلاف غيره	١٢٤ باب تعميق القبر واختيار اللحد على الشق
١٤٢ أقوال العلماء في وصول ثواب القراءة الى الميت وحججهم في ذلك	١٢٥ بيان أن قبر النبي صلى الله عليه وسلم ألحد لحدا
١٤٤ باب تغزية المصاب واثواب صبره وأمره به وما يقول لذلك	١٢٦ أقوال العلماء في أن الافضل اللحد أم الضريح
١٤٥ حصول الثواب للمعزى مثل أجر المصاب بمجرد التغزية	١٢٦ باب من أين يدخل الميت قبره وما يقال عند ذلك والحق في القبر
١٤٦ ألفاظ كلمات التغزية	١٢٨ استحباب ادخال الميت قبره من جهة رجل القبر وأقوال العلماء في ذلك
١٤٧ مشروعية التغزية ومعناها	١٢٩ باب تسنيم القبر ورشه بالماء وتعليمه ليعرف وكراهة البناء والكتابة عليه
١٤٨ باب صنع الطعام لاهل الميت وكراهته منهم للناس	١٣٠ اختلاف العلماء في افضلية تسنيم القبر أو تسطيحه
١٤٩ باب ما جاء في البكاء على الميت وبيان المكروه منه	١٣١ النهي عن رفع القبور وفيه كلام للشارح فيه ينبغي الاطلاع عليه
١٥٠ دمع العين وحزن القلب جائزان	١٣٢ مشروعية نصب علامة على القبر ليعرف
١٥٣ منع البكاء على الميت بصوت	١٣٣ حكم تجصيص القبر والتطين عليه
١٥٥ باب النهي عن النياحة والندب وخش الوجوه ونشر الشعر ونحوه والرخصة في يسير الكلام من صفة الميت	١٣٤ باب من يستحب ان يدفن المرأة
١٥٦ تعذيب الميت اذا نبح عليه أو قيل له واجلاه اذا علم ذلك قبل موته ولم يوص بمنعه وأقوال العلماء في ذلك	١٣٥ الدليل على أنه يجوز أن يدخل المرأة في قبرها الرجال دون النساء
	١٣٧ باب الدفن ليلا واقوال العلماء في حكمه
	١٣٨ باب الدعاء للميت بعد دفنه

صحيفة	صحيفة
١٨٢ باب صدقة المواشى وبيان نصاب كل نوع منها تفصيلا والادلة الواردة في ذلك واقوال العلماء فيه	وتأويلهم للاحاديث الواردة فيه
١٩١ بيان نصاب زكاة البقر واقوال العلماء في ذلك	١٦٠ تحريم النياحة على الميت مذهب كافة العلماء
١٩٣ الدليل على أنه لا يجوز للمصدق ان يأخذ من خيار الماشية بأوضح مما سبق الا اذا تطوع من تجب عليه الزكاة بذلك	١٦١ حكم ندب الميت
١٩٥ عدم مشروعية أخذ الأكلة والربى والماخض وفحل الغنم من الزكاة	١٦٢ باب الكف عن ذكر مساوى الاموات وما ورد فيه من الاحاديث
١٩٦ باب لازكاة في الرقيق والحيل والحرر وايراد الأحاديث الدالة على ذلك واقوال العلماء فيها وحججهم	١٦٤ باب استحباب زيارة القبور للرجال دون النساء وما يقال عند دخولها
١٩٧ بيان أن زكاة عروض التجارة تجب اجماعا والدليل على ذلك	١٦٥ الدليل على تحريم اتباع الجنائز للنساء واقوال العلماء في ذلك وحججهم
١٩٨ باب زكاة الذهب والفضة ونصاب كل والدليل على ذلك واقوال العلماء فيه	١٦٦ تفصيل حكم زيارة القبور للنساء
٢٠٠ مذاهب العلماء في اعتبار الحول في زكاة الذهب والفضة	١٦٧ باب ما جاء في الميت ينقل أو ينبس لغرض صحيح
٢٠١ باب زكاة الزرع والثمار	١٦٩ كتاب الزكاة
٢٠٢ يجب العشر فيما سقى بماء السماء والانهار ونحوها مما ليس فيه مؤنة كثيرة ونصف البشر فيما سقى بالنواضح ونحوها	١٦٩ معنى الزكاة لغة وشرعا
٢٠٣ حكم زكاة الخضراوات وماورد فيها من الأحاديث ومذاهب العلماء في ذلك وأدلة كل وتحقيق المقام	١٧٠ باب الحث على الزكاة والتشديد في منعها
٢٠٥ مشروعية خرص النخل واخراج زكاته	١٧١ الدليل على أنه لا يجوز للمصدق أخذ خيار المال ولا خيسه
	١٧٢ التشديد في عذاب مانع الزكاة
	١٧٥ الدليل على وجوب الزكاة في الذهب والفضة والابل والغنم
	١٧٥ مناظرة أبي بكر وعمر في قتال من منع الزكاة ورجوع عمر الى قول الصديق رضى الله عنه بعد ظهور الحجة
	١٧٨ ايراد احاديث صحيحة قاضية بأن مانع الزكاة يقاتل حتى يعطيها
	١٧٩ بيان نصاب زكاة الابل

صعيفة	صعيفة
٢٠٦ أقوال العلماء في مشروعية الخرص	٢٠٦
في العنب والنخل	
٢٠٧ لا يجوز اخراج الرديء للصدقة	
٢٠٨ باب ما جاء في زكاة الصل	
٢١٠ باب ما جاء في الركاز والمعدن	
وبيان نصابهما	
٢١٢ ﴿ ابواب اخراج الزكاة ﴾	
٢١٢ باب المبادرة الى اخراجها	
٢١٢ باب ما جاء في تعجيلها من الأحاديث	
وأقوال العلماء في ذلك	
٢١٣ وجوب زكاة التجارة قال به جمهور	
السلف والخلف خلافا لداود	
٢١٤ اجزاء زكاة الاموال قبل الحول	
٢١٥ باب تفرقة الزكاة في بلدها ومراعاة	
النصوص عليه لا القيمة وما يقال	
عند دفعها	
٢١٦ بيان أن الحق أن الزكاة واجبة من	
العين لا يعدل عنها الى القيمة إلا لعذر	
٢١٧ باب مشروعية الدعاء لمعطى الصدقة	
٢١٨ باب من دفع صدقته الى من ظنه من	
أهلها فبان غنيا	
٢١٩ باب برائة رب المال بالدفع الى السلطان	
مع العدل والجور وأنه اذا ظلم بزيادة	
لم يحتسب به عن شيء	
٢٢٠ مذهب الجمهور جواز دفع الزكاة الى	
السلطين واجزائها	
٢٢١ باب أمر الساعي أن يعد الماشية حيث	
٢٢٢ باب سمة الأمام المواشى اذا	
تنوعت عنده	
٢٢٢ الحكمة في تعليم ابل الصدقة	
٢٢٣ الدليل على مشروعية اعتناء الأمام	
بأموال الصدقة وتوليها بنفسه وجواز	
تأخير القسمة	
٢٢٣ أبواب الأصناف الثمانية	
٢٢٣ باب ما جاء في الفقير والمسكين	
والمسألة والغنى	
٢٢٤ الفرق بين الغنى والمسكين وأقوال	
العلماء فيه وحجج كل	
٢٢٤ الدليل على أن المسألة لا تحمل الاثلاثة	
٢٢٥ اختلاف المذاهب في المقدار الذى	
يصير به الرجل غنيا	
٢٢٧ الظن الحسن بالسائل ولو جاء على فرس	
٢٢٨ الدليل على ان من سأل الناس اموالهم	
تكثر افانه يسأل جورا	
٢٢٩ اختلاف العلماء فيمن جاءه مال هل	
يجب قبوله أم يندب فيه ثلاثة مذاهب	
٢٣٠ باب العاملين على الزكاة	
٢٣١ عمل الساعي سبب لاستحقاقه الأجرة	
٢٣٢ الدليل على أن المشاركة في الطاعة	
توجب المشاركة في الأجر	
٢٣٣ الدليل على أنه يجوز للعامل أن يأخذ	
حقه من تحت يده	
٢٣٣ باب بيان المؤلفه قلوبهم	
٢٣٤ باب قول الله تعالى وفي الرقاب وأقوال	

صحيفة	صحيفة
٢٥٠ بيان أن وقت وجوب زكاة الفطر غروب الشمس ليلة الفطر وأقوال العلماء في ذلك	العلماء في المراد منها
٢٥٠ وجوب صدقة الفطر على السيد عن عبده خلافا لداود	٢٣٥ باب الفارمين
٢٥١ مذهب الجمهور وجوب فطرة الصغير في ماله والمخاطب باخراجها وليه ان كان للصغير مال والا وجبت على من تلزمه نفقته	٢٣٦ باب صرف الزكاة في سبيل الله وابن السبيل
٢٥٢ مقدار زكاة الفطر	٢٣٨ الدليل على أن الحج والعمرة من سبيل الله
٢٥٣ بيان الانواع التي يجوز أن يخرج منها زكاة الفطر	٢٣٩ باب ما يذكر من استيعاب الاصناف في الزكاة
٢٥٤ جواز اخراج الدقيق والسلت في صدقة الفطر وأقوال العلماء في ذلك	٢٤٠ باب تحريم الصدقة على بني هاشم ومواليهم دون موالى ازواجهم
٢٥٥ اداء زكاة الفطر قبل الصلاة	٢٤١ أقوال العلماء في صرف الزكاة الى أهل البيت
٢٥٦ مقدار صاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم	٢٤٣ تحريم الزكاة على موالى آل هاشم
٢٥٧ اختلاف العلماء في القدر الذي يعتبر ملكه لمن تلزمه الفطرة	٢٤٤ الدليل على أن موالى أزواج بني هاشم ليس حكمهم حكم موالى بني هاشم في منعهم من أخذ الصدقة
٢٥٨ كتاب الصيام	٢٤٤ باب نهى المتصدق أن يشتري ماتصدق به
٢٥٨ معنى الصيام لغة وشرعا	٢٤٦ باب فضل الصدقة على الزوج والأقارب وبيان مذاهب العلماء في ذلك وحجج كل
٢٥٨ باب ما يثبت به الصوم والفطر من الشهود	٢٤٧ اجماع العلماء على أن الرجل لا يعطى زوجته من الزكاة شيئا
٢٥٩ الدليل على أن شهادة الواحد في دخول رمضان تقبل وأقوال العلماء في ذلك	٢٤٨ جواز صرف الزكاة الى الأقارب وأقوال العلماء في ذلك
٢٦١ الدليل على أن شهادة الاعراب تقبل وأنه يكتفى بظاهر الاسلام في ثبوت الصوم	٢٤٩ باب زكاة الفطر
٢٦٢ باب ما جاء في يوم القيم والشك من	٢٤٩ الدليل على أن صدقة الفطر من الفرائض اجماعا

صحيفة	صحيفة
٢٧٦ أدلة من قال بفطر الحاجم والمحجوم	الأحاديث ومذاهب العلماء في ذلك
٢٧٨ وأيجاب القضاء عليهما وذكر العلماء	٢٦٤ الدليل على أنه يجب على من لم يشاهد
القائلين بذلك	الهلل ولا أخبره من شاهده أن
٢٧٨ أدلة من قال ان الحجامة لا تفطر	يكل عدة شعبان ثلاثين يوما ثم
وأنها غير محرمة	يصوم ولا يجوز له أن يصوم يوم
٢٨٠ باب ما جاء في القي والاكتحال	الثلاثين من شعبان
٢٨٠ الدليل على أنه لا يبطل صوم من غلبه	٢٦٥ بيان الاحاديث الدالة على المنع من
القي ولا يجب عليه القضاء بخلاف من	سوم يوم الشك وأقوال العلماء في ذلك
تعمد اخراجه ولم يغلبه القي فإنه يجب	٢٦٧ باب الهلل اذا رآه أهل بلدة بل
عليه القضاء ومذاهب العلماء في ذلك	يلزم بقية البلاد الصوم ومذاهب العلماء
٢٨١ أقوال العلماء في الكحل للصائم في رمضان	في ذلك وحجج كل وتفصيل ذلك
٢٨٣ باب من أكل أو شرب ناسيا وهو صائم	٢٦٩ باب وجوب النية من الليل في الفرض
٢٨٣ مذاهب العلماء فيمن أكل ناسيا وهو	دون النفل
صائم هل يفسد صومه أم لا وهل عليه	٢٧٠ الدليل على وجوب تبين النية وإيقاعها
قضاء وكفارة أم لا وتفصيل ذلك	في جز من اجزا الليل ومذاهب
٢٨٥ باب التحفظ من النية واللغو وما يقول	العلماء في ذلك
الصائم اذا شتم	٢٧١ جواز الفطر لمن كان صائما متفلا
٢٨٦ خلوف الصائم أطيب عند الله من	ولا قضاء عليه وأقوال العلماء في ذلك
ريح المسك واختلاف العلماء في معنى ذلك	٢٧٢ باب الصبي يصوم اذا أطاق وحكم من
٢٨٧ باب الصائم يتمضمض أو يغتسل	وجب عليه الصوم في اثنا الشهر أو اليوم
من الحر	٢٧٣ الدليل على أن عاشوراء كان فرضا
٢٨٨ الدليل على أنه يجوز للصائم أن	قبل أن يفرض رمضان وعلى أنه
يكسر الحر بصب الماء على بعض يده	يستحب أمر الصبيان بالصوم للتمرين
أوكله وأقوال العلماء في ذلك	عليه اذا أطاقوه وأقوال العلماء في
٢٨٨ باب الرخصة في القبلة للصائم الا لمن	ذلك وحججهم
يخاف على نفسه	١٧٥ ابواب ما يبطل الصوم ما يكره
٢٨٩ حكم تقيل الصائم امرأته في النهار	وما يستحب
وتفصيل ذلك	٢٧٥ باب ما جاء في الحجامة

صحيفة	صحيفة
الافطار فيها	أدلة من قال بتحريم نسييل والمباشرة للصائم مطلقا ٢٩٠
باب من شرع في الصوم ثم أفطر في يومه ذلك ٣٠٨	باب من أصبح جنباً وهو صائم ٢٩١
الدليل على أنه يجوز للمسافر أن يفطر بعد أن نوى الصيام من الليل وهو قول الجمهور وأقوال العلماء في ذلك ٣٠٩	أقوال العلماء فيمن أصبح ضائماً وهو جنب هل يستمر في صومه أو يبطل وحجج كل ٢٩٢
باب من سافر في أثناء يوم هل يفطر فيه ومتى يفطر ٣١٠	باب كفارة من أفسد صوم رمضان بالجماع وأقوال العلماء في ذلك ٢٩٣
الدليل على أنه يجوز للمسافر أن يفطر قبل خروجه من الموضع الذي أراد السفر منه ٣١١	مقدار كفارة من أفطر بالجماع وهل تجب على المرأة أم لا وأقوال العلماء في ذلك ٢٩٥
باب جواز الفطر للمسافر اذا دخل بلداً ولم يجمع إقامة ٣١٢	الدليل على أن الكفارة تسقط بالاعسار وأقوال العلماء في ذلك ٢٩٦
باب ما جاء في المريض والشيخ والشيخة والحامل والمرضع من الاحاديث ٣١٣	باب كراهة الوصال في الصوم وأقوال العلماء في ذلك وكيفيته ٢٩٧
أقوال العلماء في الشيخ الذي يقدر على الصيام هل يجوز له الفطر وعليه الفدية أم لا ومذاهب الصحابة في ذلك ٣١٤	باب آداب الافطار والسحور ٢٩٩
باب قضاء رمضان متابعا ومتفرقا وتأخيره الى شعبان ٣١٥	الذليل على أن معجل الافطار أحب عباد الله اليه ٣٠٠
وقت قضاء رمضان وأقوال العلماء في ذلك ٣١٧	مشروعية الدعاء اذا أفطر قال « اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت » ٣٠١
أقوال العلماء في وجوب الفدية هل يسقط القضاء بها أم لا ٣١٨	مشروعية السحور والحلث عليه ٣٠٢
باب صوم النذر عن الميت وأقوال العلماء في ذلك ٣١٩	مشروعية تأخير السحور ٣٠٣
جواز الحج عن الميت اذا كان ابنا ٣٢١	أبواب ما يبيح الفطر وأحكام القضاء ٣٠٣
	باب الفطر والصوم في السحر ٣٠٣
	الفطر في السفر رخصة ٣٠٤
	أقوال العلماء في صوم المسافر رمضان وأدلة كل مبسوطا ٣٠٥
	قائدة في بيان المسافة التي يساج ٣٠٨

صفحة	صفحة
٣٤١	٣٢٢ (أبواب صوم التطوع) ☆
٣٤٢	٣٢٢ باب صوم ست من شوال ومذاهب العلماء في ذلك
٣٤٣	٣٢٣ باب صوم عشر ذى الحجة وتأكيده يوم عرفة لغير الحاج وأقوال العلماء في ذلك
٣٤٥	٣٢٥ الحكمة في منع الحاج من صوم يوم عرفة
٣٤٥	٣٢٥ باب صوم المحرم وتأكيده عاشوراء
٣٤٦	٣٢٦ الدليل على أن أفضل صيام التطوع صوم شهر المحرم وأقوال العلماء في ذلك
٣٤٦	٦٢٨ مشروعية صوم التاسع والعاشر من المحرم وأقوال العلماء في حكمه
٣٤٦	٣٣١ باب ما جاء في صوم شعبان والاشهر الحرم
٣٤٦	٣٣٢ مشروعية الاكثار من صوم شهر شعبان وبيان الحكمة في ذلك
٣٤٦	٣٣٣ الدليل على مشروعية صوم شهر رجب
٣٤٨	٣٣٥ مشروعية صوم الاشهر الحرم وهي القعدة والحجة ومحرم ورجب
٣٥٠	٣٣٥ باب الحث على صوم يوم الاثنين والخميس
٣٥٠	٣٣٦ باب كراهة افراد يوم الجمعة ويوم السبت بالصوم
٣٥١	٣٣٧ كراهة صلاة الرغائب وبيان أنها بدعة في الدين
٣٥٢	٣٣٨ بيان سبب كراهة افراد يوم الجمعة بالصيام
٣٥٢	٣٣٩ النهي عن افراد يوم السبت بالصيام
٣٥٣	٣٤٠ باب صوم أيام البيض وصوم ثلاثة أيام من كل شهر وان كانت سواها
٣٤١	اختلاف العلماء في تعيين الايام المستحب صومها من كل شهر
٣٤٢	باب صيام يوم وفطر يوم وكراهة صوم الدهر
٣٤٣	أقوال العلماء في صوم الدهر وحجج كل وتحقيق المقام في ذلك
٣٤٥	باب تطوع المسافر والغازي بالصوم
٣٤٥	باب في أن صوم التطوع لا يلزم بالشروع
٣٤٦	مشروعية النصح للمسلم وتنبيه من غفل وفضل قيام آخر الليل وثبوت حق المرأة على الزوج في حسن العشرة وجواز النهي عن المستحبات اذا خشى أن ذلك يفضي الى السامة والملل وتفويت الحقوق المطلوبة
٣٤٦	الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر وبيان الاحاديث الواردة في ذلك وأقوال العلماء في حكمه
٣٤٨	باب ما جاء في استقبال رمضان باليوم واليومين وغير ذلك ومذاهب العلماء فيه
٣٥٠	الحكمة في النهي عن تقدم رمضان بصوم يوم أو يومين
٣٥١	باب النهي عن صوم العيدين وأيام التشريق
٣٥٢	بيان الاحاديث الدالة على أن أيام التشريق أيام أكل وشرب
٣٥٣	الدليل على تحريم صوم أيام التشريق وأقوال العلماء في ذلك